





كتاب الفقه

١٥٩٧

٧٨٤

عاشية الدار على المظفر
للآية العظمى

م

سنة ١٢١٢

٤



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي شرح صدورنا ورقم حقايق المعاني على حاشية الخزان وشرح من فيه
 لغلوبنا دقايق البيان وبدايع الاحسان واقاض علينا على حسب ما افقته حال
 الاستعداد انواعا من العرفان وارضى نفوسنا بزال سلامة الفطن عن الزيف
 والظلمات والصلوة على افضل من اوتى جوامع الكلم ولوامع التبيان وعلى آله
 الطيبين وخلفائه من الاصهار والاختان وعلى جميع المهاجرين والانصار
 والذين اتبعوهم بالايمان فربزه جواش ريش من حياض اذهان الخداف
 من افاضل الازكيا ورفعت من رياض حنان التساق من الخامل الاصفيا
 وفوائد سمعت بها افئدة خول العلماء وفوائد سمعت على السنة عدول الفضلاء
 وزوائد سمعت من الخامل الفان غب التأمل القاصر وافر العرض على الاقيار
 والاراء علفت على شرح تلخيص مفاتيح العلوم تذلل من عوابعه الالبسة صعباها
 ولستيل من مفضلات الناس شعابها وتبسط عن وجوه خزائنه نظايرها وكشف
 عن جمال لطائف غرابه قناعها ونشيط عن كمال طرائفه وعجايب لغاها ووسعت
 بالعرف في حواشي الشرح المطول واسه على مسقولا ان ينفع به من فضل كما نفع
 باصله وهو حسنا ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير واليه المرجع والنصير
 الحمد لله الذي ألهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان
 والتوفيق لما كان لطف سبحانه وتعالى سنه بتصديق كتابه المجيد بالنسبة والتعهد
 امل على قلوب اوليائه المؤمنين واصفيائه المخلصين الذين اياهم الله علوما واستقارا
 وكتبا واسرار بالسنة الانعام والاعلام الاقله سنه الشريفة وطريقته الشريفة
 في تصديقهم بالنسبة والتعهد بالمحامد والاوصاف الكريمة الخفية بعلوم
 كل كتاب والطائفة لضمونه ما فيه من فضل الكتاب ثم الصلوة على الرسول

لما تجزى في التجرى المناسب لفيضان الكالات عليه والفكر الملايم لا فاضتها على السعدين
 لقبولها بحسب الاستعدادات ومن ثم صدر الشارح العلامة احسن الله منا احسن
 نظراء تلك الثلثة انفسا بالسنة في هذا المقام واتباعا للنسبة عليه السلام واخرها
 في سلك السلف العظام وطريقة الخلف الكرام بواهم الله واراسهم ثم انه قد تقرر
 في هذا الفن للوجود مراتب اربعة كناية وعلانية وذخا وخارجا والاولى والى
 على الثاني وهو على الثالث الدال على الرابع ودلالة الاولين وضعية غير طبيعية بخلاف
 الثالث فان دلالة طبيعية والاخفاء ان الاول دال غير مرئول والرابع بالعكس والمتوسطا
 دالان ومرئولان وحيث كان الشارح طاب ثراه وجعل الخطة متناه بصدد تأليف
 الكتاب الذي هو جمع النفوس ووضع السطور بين وفات القواطين اورد
 في مفتحي النفوس والمطلوب بعد التيق بنفوس التسمية نفوس الخلد الدالة
 على الخلد اللساني الدال على الجناني الدال على الخارجي ثم عقبه بنفوس الصلوة
 انما الى الله رحمه الله حمدا من عز سلطانه على جميع اطوار الوجود وعلى كل
 احوال الجود وتلوها الى انه سبحانه يستحق الحمد بكل ما يمكن ان يحمده وكذا
 رسوله ورمزا الى انه ينبغي لكل من تصدىك جمع ما هو المعتد به والعنى لثانيه
 بقدرش الكتابة ان لا يجرى ما يولد على الخلد والصلوة من حسن ما هو بصدد في حقيقة
 لغاميا من وصية البيان وغاشيا عن رتبة النفسان ولا يكتفى باللساني او الجناني
 ثم انه لابد من التنبيه على فوائد نفيسة ولطائف شريفة منها ان اول بنشأ الخلد
 والشكر على المحمود والشكر معروفة للحامد انصاف المحمود بالكمالات الباعثة على الشكر
 الا ان قصد الشكر على المحمود واراؤه اياه ثم ينشأ من تلك الارادة المحركة المعنوية
 النفسانية المنبثقة لابرار ما في النفس من المعاني والكيفيات التي هي المحامد الجنانية
 وينبعها استحضار صور تلك المعاني والكمالات في الوجدان ثم ينشأ من تلك المحركة المحركة

بالاستحضار والحركة النطقية والتفكير بالانفاس والآلة الخارج الغضبية الى تفصيل الخرج
والتمثيل او الحركة المتعاقبة بالكتابة ومنها ان لا بد من علو الخرج من حيث هو مخرج
بالنسبة الى الحامد من حيث هو حامد وعلى ان وجه ظهر الخرج فهو من حيث صورته
لسان من السنة الكمال فهو اشارة ابتداء الى كمال قصد الحامد في نفسه والى كونه متوجها
الى اظلالها وشارع فيه بالمرور وتنبه على معرفة الشيء بالخروج من الوجه الذي بعثه على الخرج
بالحال الموجب له ذلك وانتهاء تعريف بكمال ما شرح فيه وجسود ما كان مطلوباً ومنها
ان حدد كل حامد وتعريف كل معرف انما هو بحسب معرفته بالخروج او لاحقاً بتاتى له التعريف
ثانياً عند من لا معرفة له بالخروج او تعريفه بمعرفة به عند من لا معرفة به فكأن من كان معرفته
براسته واكمل كان حمداً وتعريفه لراسته وافضل واكمل وتفاضل الحامدين
سواء كانا في معرفة بهم بقاء ومنها ان طرد في عرف اصل التحقيق تعريف الخرج بنعت
الكمال وذكره للمخاطب بما هو عليه من الفضائل والكمالات وبالجملة كل حمداً من كل حامد
على كل صرح تعريف من الحامد للخروج بما يتحقق ثم ايراد الوصف بطريق الوصول بعد ذلك
الاسم الدال على ذات الواجب التحقيق لمجى الحامد بانقضاء جميع الكمالات بالمشي
الى ما يذكر بعده من الصلوة او التكميل لذة العلم بالاجمال والتفصيل او للتفصيل الى كمال الامساك
او تحصيله كمالاً مناسب والالهام ايقاع الشيء في القلب بطريق الفيض وقد يزداد فيه
آخر وهو قوله من ظهر ولا حاجة اليه لان الفيض عبارة عن فعل فاعل بفعل والاشارة
لا يعوض ولا الغرض والوسوسة بقيد الفيض المشعر بالاعطاء بطريق الفضل والاحسان
وفي ايتار صيغة المتكلم مع غيره في الامتنان على صيغة المتكلم وحده اشعار بالالهام
ودفع الالهام مدخله خصوصاً الى وهو الالهام وهو الالهام فيما هو المشهور انما هو بلا
استفاضة وفي غير المشهور يتحقق بالاستفاضة وهذا فلا يتبع فيه كون العلوم
كسبئية وبالقيده الاول اعني الابقاع اشار الى انه يقابل الخرج بالآخر يخرج الكفر كونه

تدريجاً دون الالهام والحقيقة هي الماهية الموجودة والذاتية مادية ولطف ثم ان
يحتمل ان يراد بالمعاني والبيان علماء المعاني والبيان على انهما القيان للعلمين وهو الظاهر
وبالحقائق والدقائق الاصول والقواعد المذكورة فيها فتخصيص الحقائق حينئذ بالمعاني
والدقائق بالبيان اما باعتبار ان المعاني بحيث عن افادة الكيفيات والخواص الزائدة
على اصل المراد والبيان عن كيفية تلك الافادة ولا خلاف ان كيفية الافادة او عارض
للافاضة ولا بد للبيان من معرفة امرين الافادة وكيفيةها بخلاف المعاني ومعرفة الامرين
فيها من الرقة ما ليس في معرفة الامر الواحد فكان اضافته للحقائق الى المعاني نظراً الى تحقيق
تلك الكيفيات واطرافه الدقائق الى البيان نظراً الى رقة كيفية الافادة بالنسبة الى معنى
الافادة مناسبة وان يراد بالمعاني الصور الذهنية الثابتة في الازمان وبالبيان النطق
المعرب عن في الضمير والمعنى الامنا المعاني الثابتة في الازمان والبيان الدقائق فتخصيص
الحقائق بالمعاني نظراً الى تحقيقها والدقائق بالبيان نظراً الى انقضاء بالوضوح والظهور وعلى كل
التدريسين فيه مراعاة الاستهلال والمراد بالملهي على الاحتمال الاول العلة بل علماء البيان
وعلى الثاني العقلاء من نوع الانسان وآثر الالهام على الاعلام لا اختصاصه به تعالى ودون
وما فيه من الاشعار بتحقيق افضاله وتجربوا احسانه عن شايبة الرواي بخلاف الثاني
وقد مر على التخصيص نظراً الى هذا المعنى او الى تقدم ما فعلت به رتبة على ما تعلق بالتخصيص
فان وحققنا في التخصيص لغة التميز فقال حقيقست فلاننا بكرا اي ميزته به
عما عداه والياء واحذ على المقصود علماء الاكثر في الاستعمال والبيان جميعاً به
بمعنى المبتدع المحدث والابادى جميعاً به وهو في الجارحة المقصود استعيرت
لغة التميز للمصنف الذي يصدر عن اليد وبزاول بها والرواي جميعاً رابعة بمعنى محبة
حسنة والاضافة في الموضوعين للبيان من بيان باب جرد فليغة اي الابدان
البيان والاحسانات الرواي وافراد الاحسان لرعاية السجح ولان المصدر المحض

بقية على القليل والكثير ولا يتخفى ما في الفقرتين من حسن الترتيب بين الخفايا والوقايين
وحسنه الجنان الناقص وبين العائز والبيان والبدع كترتيب الفنون الثلاثة ومن جود
تقديم الانعام بالعلمين والتخصيص بالبدائع والروايع ومن لطف تقديم البدائع على الروايع
تقديم الامر البدع على التعجب **انفن** بحكمة في الاتقان الاحكام يقال
بناء متقن من الانتفاض والحكمة العلم بوضع كل شيء فيما يليق به والنظام الترتيب
بين الاشياء بحيث تكون متناسقة على حسب ما يقتضيه الحكمة وعلى وفق ما يستند
حالتها فحصل عما قبله كمال الانقطاع بين الخلفين بحيث لا تناسب بين مفرداتهما الا في
المستند اليه وهو لا يكفى في كونه جامعاً او التقيد الاستيفاء جواباً لسؤال فضيلة الكلام
السابق وهو ان يقال كيف خصصنا بدائع النعم وروايع الاحسان فقال انفن بحكمة اي
علم بحال كل شيء وبما يليق به نظام العالم بالبحار الجواهر البسيطة العلوية الاثيرة من كبر
والاخلاق التي تغزل الآباء والتغلبة المعاني من العناصر التي هي بمنزلة الامهات وجعلها
سبباً لحصول النتائج والا فقال من المعادن والنبات والحيوان والانسان وتربية النحل
الانسان على حسب استعداداته لقبول فيضاني الكائنات من العقل والذبيرو ومعرفة
الصانع ومن جعلها الاستعداد لتخصيص العلم بالبدائع النعم وروايع الاحسان كما اشار
اليه بقوله واورد براقة فرق الانام في طريق الانعام والافضل ثم انفصل للاشياء
يحتل ان يكون من قبيل القطع كمال الانقطاع وان يكون كمال الاتصال كما تقدم في موضع
والرافة الرحمة والراقة طير والفرق جمع فرقة بمعنى الجماعة والانام جمع لا واحد له
من لفظ بمعنى الاناسي والافضل الاحسان وجمع الطرق ابناء الى تعذر مراتب
الاستعداد وتفاوتها المستدعي لتفاوت مراتب الانعام **قال** والصلوة
على نبيه محمد خير من تنوع في الصلوة لغة الدعاء وقيل هي في عرف التحقيق حقيقة
اخلافة رابطة بين الراجي والموعود والعبد والرب ويجوز اضافتها الى العبد باعقاب

بالحال انه باخر من قبل الحق رحمة وجنان ولطف وامتنان وعطف ورافة واحسان
وعفوان ورضوان ومن قبل خلق الصلوة لله دعاء وخصيص واستكانة وخشوع
والسجدة لمجاوبه ومراضيه والى قربه وفيما جاء به وعنه وروح وعلى الرسول طلب رفعة
درجته وتزقيته الى اعلا المراتب وكونه مقبولا مقبولا وفعلا وحالا في جميع الاطوار
المرضية وشافعا ومشفعا في الشئاة الاخرية هذا اذا كانت الكمال المتوسطة معلقة
بالصلوة عليه وعلى تقدير انصافنا بالفعل فما ان الصلوة عليه كمال انقياده وتسليم ماجاء
به واعتقاده حتى الاعتقاد وانظروا بحكمة في غاية الكمال ينزول لما مل منزلة خيرة و
منوطا بتفرد وسؤاله من الله انصافا ينفع بالعين المتلة خيرة وتراست العين
بنوعها والبعين المجرة ظهر والوجه الشجرة العظيمة واللسن بالخبرك الفصاحة فيكون
العطف للتفسير والضمي الاصل والكرم تقبيل اللوم والسماحة للجود **قال**
وعلى انه الال عند ارباب التحقيق الاقارب الذين يؤله اليهم اموره صلى الله عليه وسلم
وموارثه العلية والقائمة والمطالبة وهم اصناف اربعة منهم من يكون الال في الصورة
والمعنى تاما وهو الخليفة والامام القائم مقامه حقيقة ومنهم من يكون الال في المعنى
دون الصورة كسائر الاولياء المحييين في الكشف والشهود والجميع والوجود وان لم يكونوا
شرفاء صورة ومنهم الخلفاء والامنا الكمل ايضا ومنهم من يكون الال في الصورة دون
المعنى بان صحى نسبتهم اليه عليه السلام من حيث العلية العنصرية دون الولاية المعنوية
الروحانية العلية والكشفية الشهودية والمطالبة والقائمة بسبب استنفاذهم عن
الاقبال على الله بحطام الدنيا ومنهم من يكون له حظ يسير في المعنى والخلق وهو من
السادات والشرفاء والكل الال له عليه السلام لانه عليه الصلوة والسلام له صورة
طبيعية عنصرية وله صورة دينية شرعية وصورة نورانية ووجبة وحقيقة
محمودة معنوية فمن قام بكل من ذلك فهو كالمولد الصلبي حقيقة وفي هذه

القراءة تنفاوت المقامات في الدرجات وفيها ترتيب الاولياء المحبوبون وهم انبياء الاولياء
بالنبوة للحا العامة لا الخاصة المحرمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اكمل القراءة
ومن قام بالقراءة الطينية وصحت النسبة من صورته العنصرية وتختلف النسبة
الروحانية والمعنوية فسوف يؤهل الى الاول لان الولد على كل حال سزاو به واذا نحن
النسبة فلا بد ان يكون فيها من اخلاقه وعلومه واهواله سر معنوي وان وقعت الخاتمة
في الصورة الدينية فلا يجوز ان يغفل اليهم الا يغفل اليهم التعظيم والتجليل والتبارة
وان كانوا على خلاف الشريعة ظاهرا فقد يكون منهم اهل الابتداء بحالة الخالفة ثم الاحوال
لا بد لها ان تحول والتحقيق ان ترجع الى طوائفها الاصلية فلا يمنع والفرقة بالضم لغز
بياض في جهة الفرس فوق الدرهم وغرة كل شيء اوله ثم استعملوا واضع معروف
والمراد ههنا مطلق ابيض ولحق ضد الباطل اشرف اصناء والدين وضع الحق سابق
لذوي العقول باختبارهم الحق والسير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة المشروعة
ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ويتناول الاصول والفروع والاخلاق والآداب
ويطلق عليها اسم الدين من حيث انقياد الخلق لها والشريعة من حيث اظهار الشارح
اياها والمؤمن من حيث ملائمتها اياها والاضحى لان الذهاب بالكلية والدجى جمع دجبة
بمعنى الظلمة واللعان الاضادة والنور هو الظاهر في نفس المظهر لغيره والضياء
اقوى وانتم منه ولذلك اضيف الى الشمس والنور الى القمر في قوله تعالى وهو الذي
جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء منور ذاتي والنور عارضي
واليقين العلم الجازم والثابت الواقع ولا يخفى ما في هذه القرائن من رعاية التثنية
بين معتق للمرد والسلوك ولطف الاستعارة بالكناية والتجليل وحسن القبول
وذلك ان الخلق قبل طلوع الشمس الشريعة الفراء والطريقة البيضاء والملة العمدة
السهلة في ظلمة الظلمات ويحول الاضواء بطلوع صبح الحق من مشرق اصناء

هو العالم واستنار بنور اليقين بحيث لم يبق اثر من شاربية ظلمة الشرك والظلمات
وراجحة من دجى الشرك والبطلان ومن رعاية حسن التقاطيع والحناس والسبح
المنازلي ودعاية النظر ولزوم ما يلزم **قال** وبعد فان احق الفضائل بالقيم
الفاء في فان اما تكون بعد مظنة لا تا او لقد برها قبله وسببه ما قبل الفاء لما
بعدها ولزومه انما هو بحسب القصد والادعاء ومن عادة المشايخ المتصدين
لنصيب الكتاب والمختصين بتصنيفه ان يصفوا ما هم بصدد من العلوم باوصاف
تنشئ عن قواؤها المترتبة عليها واغراضها ترغيبا للطالبين وتحريكا لهم على تحصيلها
ويكتبوا الداعث على التأليف فانرا الشارح وحده في هذا الباب اسلوب فرغ
اولا في مطلق العلوم وثانيا فيما هو بصدده والى في وصف علم البيان باسما
الكتب المدونة فيه بل في علوم العربية على وجه يتخس المبالغة في توصيفها بما
وتورية وقدم ما هو الاقدم فالأقدم الفضائل جمع فضيلة وهي الرتبة التي لا
في استحيات التعظيم ايم في عهده واجبا بحيث يفرض تركه وبعد تاركه مستباحا
لنوم والعقاب والتأكيد بان لاظهار كمال الرغبة وفوق النشاط والخلق الترتيب
والانصاف والمراد بحقائق العلوم مساكنها على ما هو المقرر وهي وجود انها المناصلة
التي ينشئ عليها الآثار المطلوبة منها وينوط عليها السعادة الانسانية من تكمل النفوس
البشرية بتفصيل القرائن النظرية التي هي معرفة للمقاييق كما ينبغي والاولى التي هي
القيام في الامور بما يليق بها وهو المراد بالخلق والمراد بالعلوم القرائن الكلية
والمعارف للترتبة التدرجتها والتصديق التعرض والصناعة في عرف الخلق
وهو معارف اللغة علم يتعلق بكيفية العمل سوادا مكن حصوله بحمد النظر
والاستدلال كالطب اولا يمكن حصوله بالتمايزة العمل كالحياطة وفي عرف العامة
علم لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل فعرف الخافض انهم من العامة وبالجملة يعتبر

في الصناعة الثمن والاعتبار من حيث ان العمل المقصود لا يتم كماله الا بان يتمن صاحب
في ذلك العلم ويصير ملكه له وقد تطلق الصناعة على كل علم ما ريسه الرجل حتى صار كالمهنة
له سواء كان حصوله بالتمرن على العمل او بالاستعداد الى تصديده العمل او لا والنكت جمع
نكتة من نكت في الارض بالفضيب اذا ضرب فانز فيها وهي هنا اللطيفة المنفعة الموزة
في القلب استعملوا بها الحصول بالفكر التي لا يخلوا صاحبها عن النكت في الارض
بل الحصول بالحالة الفكرية الشبيهة بالنكت وعطف اللطائف جمع لطيفة وهي
لغة بمعنى صغيرة من لطف الشيء صغر وعرفا ما لطف مسلكه وفي شرح المقامة
هي الكلمة التي لطف معانيها فظهرت مبادئها من قبل عطف العام على الخاص وهو
لا سيما علم البيان في كلمة لا سيما لبيت من كلمة لا سيما حقيقة وانما عطف
من كلامه لان ما هي هذه فخرج عما قبل من حيث اولوية التقدم وهي مركبة من لا
النبرة وسبب معنى مثل وما ونصرف فيها تصرفات كثيرة استعملها فقبل سببا بخلاف
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذف ما بعد لا سيما وهو منصوب
المحل على انه مفعول مطلق بمعنى خصوصها فاذا قلت مثلا احب زيدا ولا سيما راكبا
بمعنى وخصوصا راكبا وسببا في الاصل اسم لا منصوب كونه مضافا و خبره محذوف
اي موصوف وفي اعراب ما بعدها ثلثة اوجه للجز اما باضافة سبي اليه وما زائدة
او يجعل بدلا من كلمة ما على تقدير ان يكون سبي كثر غير موصوفة والنصب بانما
اعني وما كثر غير موصوفة او على التمييز قال الاندلس لا ينصب بعد لا سيما الا الكثر
ولا وجه لنصب المعرفة والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او كثر
موصوفة وحذف من الجز لان حذف احد جزئي الجملة لا سببية صلة او صفة قبل
والنصب ليس بقياس نكتة روي في بيت امرؤ القيس ولا سيما يوما بدادة جميل
ينصب يوما ويحيى الشرط بعدها لقولهم ان فلانا كبريم لا سيما ان انبته قاعدا قال لا خفس

ما هنا زائدة عوض من المضاف اليه اي ولا مثله ان انبته قاعدا وقد تدخل عليها الواو
كما في قوله امرؤ القيس وهي اعتراضية او عاطفة والاول كثر واخر ب و ارادة
يعلم البيان جميع الفنون الثلاثة واصناف العلم للبيان كخاتم فضة المطلع من
اطلعتك على سري اي جعلتك واقعا عليه والمفعول محذوف اي المطلع من تدب
في هذا الفن على نكت نظم القرآن يقال نظمت اللؤلؤ جمعه ونظم القرآن تأليف
كلامه مترتبة المعاني مناسفة اللالات على حسب ما يقتضيه العقل والقرآن
لغة مصدر بمعنى يلج وبمعنى التلاوة من قرأت الشيء جمعه وقرأت الكتاب تلوته ثم نقل
الى المخرج المثلثة المنزل للعجاز بسورة منه وهو المراد منها وقوله فانه لا يغلب
الاخر اجمعا سواء من العلوم من حيث اولوية بالهكم السابق والتاويل تفسير ما يؤول
اليه الشيء وقد اوتيت وتاوتت بمعنى وقيل يطلب ما يؤول اليه من الكلام وذلك تصرف
الكلام الى مرجعه وما لا وقيل هو التصرف بالظاهر مرجعها الى ما عليه المال من
المقصود بحسب الغالب وانما هي القواعد وقيل هي بيان احد محقق اللفظ والتفسير
بيان مراد المتكلم ولما قبل التاويل ما يتعلق بالدراسة والتفسير ما يتعلق بالرواية راي
صفة كاشفة من راي الشيء يروى اي عني ويجوز ان يكون من راي الشرا بربوب
ويقال في فوق الارض كشاف لا مع يظهر بنوره وقابض التزبل وقابض ايضا صفة مفتاح
اي عال من قاف الرجل اصحابه يفوقهم اي علام بالشرف وهو خبر ثان وانما كان مفتاحا
قابضا لان معرفة اعجاز القرآن على وجه التفصيل انما يتحقق بعلم البيان نعم بمعرفة
على وجه الاجمال تكون حاصلة بحج المتحدين بالقرآن عن الاثبات بمثل ولا يسترأب ان
العلم التفضيلي اعلى واشرف من الاجمالي والبيان بكسر التاء خبر ثالث وهو صفة
شاذ لان المصادر انما هي على النفعال بالفتح كالندكار والتكرار ولم يجر بالكسر الا
حرفان وهما التبيان والتقاء والاول جمع دليل وهو المرشد لغة واصطلاحاً

عند الاصول ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه المطلوب خبري وهو شامل للافادة وقد يزداد
 قيد العلم لاخراجها ويقال الى العلم المطلوب خبري وعند المنطقي قولان فصاعدا يكون عنه
 قول آخر وهو ايضا شامل لها وقيل بذلك يكون يستلزم لانه قول آخر لاخراجها والبيان
 من اجزائه عن المعادضة جعله عاجزا ثم نقل لما ان يكون الكلام بحيث لا يمكن معارضة
 والاثبات بمثل والاسرار جمع سر وهو الذي يكتم والسريرة مثلها وجمعها السراير ونقص
 العلانية والبلاغة لغة الوصول والانتباه واصطلاحا تعاضد الكلام فهو معطى بقية
 لغتني لحال واما لالتكلم فبالوجه حواله اختصاص بتوقيف خواص التركيب حقها وازداد
 انواع التنبيه والمجاز والكتابة على وجهها والراد باسرار البلاغة هي الثبات والبقاء
 الخفية الزائدة على بلاغة القرآن والعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستند
 به على الطريق اريد بها ههنا ما يعلم به ايجاز الكلام البليغ من المقام الذي
 يليق به ويقابل ما يليق به من المقام الغرضي لا الطناب والمساواة والاثار
 جمع الاثر وهو ما يفي من رسم النور وايد باثار الفصاحة ما يعمه وغيره مما يستلزم
 به على فصاحة صاحبه فيكون من باب عطف العام على الخاص وما قيل ان المراد
 باثار الفصاحة الاطناب والمساواة وخصصا بخصيصها بها وان كانت اعم منها
 انما هو للتقريب والتأنيس فعنف لا بعيا به والتخصيص النبيين والشرع والادب
 والقوام من جمع غامضة بخلاف الواضحة والسكل الملبس يقال اشكل الا مر
 التيسر ومفضل على صيغة اسم الفاعل كذا في نسخة الشيخ علاء الدين السيوطي
 ويجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول من اعطاني فلان اعطاني امر وقد اعطى الامر
 اشهد واستعلق وامر معضل لا يندى لوجهه او من عضد الرجل ايمه اذا مضى
 من التزويج والتقريب من قريبه ادنيه والقرب خلاف البعد والغرض من قوله
 تحت الماء ومنه الغوامس في البحر على اللؤلؤ والفرايد جمع فريد وهو الدر اذا

وفصل غيره يقال فرائد الذكريات والمعنى هو مقرب لغو من الطالبين
 لمقا صد كتاب اسر على لطائف بحملة ومفصلة وخواصها ومزاياها
 الشبيهة بالفرايد والمراد بحملة يحتمل ان يكون اصول الكلمة المندرجة تحتها
 الاحكام والخواص للجزئية وبمفصلة تلك الجزئيات المندرجة تحتها وان يكون
 المراد بحملة ما ينطوي تحت اصول الكلية مع فروعه كالفرض الكلي والقابلية
 ونحوها وفي الفصل تلك الاصول الكلية وفروعها والقواعد جميع القاعدة
 وهي لغة اساس البت وعرفا هو الامر الكلي المنطبق على جزئياته ليستخرج
 احكاما منه والمراد بها مسائل الكلية والقواعد بالفتح والضم الضياء
 يقال ضات النار فصرفه ضوؤا وضوؤا والمصباح السراج والمصباح
 النافذة التي تصبغ في مبركها ولا ترتقي حتى يرتفع النهار والوارد جمع
 مورد الماء وهو موضع الورد الى الماء والمراد بها الدلائل الشبيهة بالوارد
 التي يوردها المتعطلون الى دلال ادراك اسرار التنزيل الموردة
 لشفا القلوب في الادواح بفقدانها وشفاؤها بوجودها والمراد بالاثار
 تركيب خواصها ولطائفها ومزاياها التي بها يتوصل الى معرفة مراتب
 الاعجاز ودرجات البلاغة وطبقات فنون البراعة والفصاحة
 وباساليب التنزيل فنون تراكيب الشبيهة بالمياه العذبة في السلاية
 والعدوينة ولطف المسار والمخلص عن اقواكيب كدر الاخلاص
 واتعلاق التعقيد وشافية من شفاء اسر من مرضه شفاء والالامة
 الانتفاء والى اسرار التنزيل حال من الاكباد والمعنى دلائل التنبيه
 لقواعده ومسائل الكلية شافية من مرض التهاب الاكباد
 منشقة الى اسرار التنزيل والتنزيل مصدر بمعنى المنقول

والمراد به القرآن المنزل والمراد بالمصباح القدة القافلة والحركات
التكرية والانتظار العقلية الشبيهة بالمصباح والعنى قواعد علم
البيان كافيته في كونها ضياء للقوة العاقلة وحركاتها متوحدتها وواصلها
الى انوار التأويل على تقدير كونه حالا من الضمير في كافيته به ظهر تقديم
المجاز والمجورور في به ومنه للاختصاص واللباب للخاص وقيل
جمع لب ومنه سميّت الراء لباية يقال ضفا الماء اى كثر وعذب
الماء عذوبة اى طاب والعذب الماء الطيب والعباب بالضم معظم
الماء وكثرته والاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو الفى يقال
اخذ فلان في اساليب من القول اى فنون فيه يقال صفا الشراب
يصفر صفا اى خلى من الكدر والمطرى المبالغ في المدح والخصايص
جمع للخصيصه وهى الفضيلة ولا يخفى ما في القرابين من لطف المجاز
المرسل والاسنارة المصرفة والكنية والتخييل والترشيح
والتشبيه كلهم الماء وحسن الطباق والتجيس اللفظي التام
وغير التام والظلي ومراعاة النظير والايها م ولزوم ما لم يلزم
وغير ذلك مما يظهر بادي التفات وفيها ايضا من كمال غرابت
نشاط الطلبة ونهاية ترضيهم وحسن التخييل على تشبيه ساق
الجود والاجتهاد مما لا يخفى **قال** شم الله عطف على فان احق
الفضائل و اشار بنسب الى الاشتغال من حال التفتت والتخريف الى حال
ارتخاض الاكباد والتهاب الغواد بنيران التأسف والتألف
ومن مسالك الرغبة الى معارك النجى وعطفه على فانه كشاف
يوهم بحب لما فيه من الركائز والملازمة وفائدة التاكيد بان وضع

الرغبة فما اظهر التأسف والاسواق اسير وهو الاخذ الذى يشد بالاساق
وهو القد في الاصل فكانوا يشدون بالقدر سمي كل اخذ اسير
وان لم يشد به من اسيرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وما سور
والتعليد هو الاخذ والجارم الطابق غير الثابت لا لبس موجب
يقال طفق بفعل كذا اى جعل وشرع وهو من الافعال المنجزة للشرع
فى الفعل يتعاطونه بنوا ولونه والتوثيق الاحكام من ثقت الشيء
توثيقا فهو موثق والتوثيق الشيء الحكم والتسديد التوفيق للتسداد
وهو الصواب والقصد من القول والعمل يقال رجل مسدد اذا كان
يعمل بالسداد والقصد لجوموت بدورون من حمام الطير حوال الشوم
لجوم حوماً وحوماً اى دار والخربى النفوس والنهذيب وحول
الشيء وحواله وحواله سوا والقيده والقال اسمان بمعنى قيل وقال
ولذا تدخل اللام والتونين ويقال كثر القيل والقال وفى الحديث
نهى عن قيل وقال بالتونين والاقتصار على الشيء الاكتفاء به القام
مسدد بمعنى القيام او موضع بمعنى محل القيام والقال لغة بمعنى الخالة
اى الصفة وفى عرف العربية بمعنى الزمان بين الماضى
والمستقبل وفى عرف اهل الحكمة بمعنى الآن المختلف فى الوجود
والعدم وهما ههنا متقاربان بالانضمام المفهوم والتعابير بينهما من
اعتبارى كما يحى فى كلامه الزينة الواحدة من المعرفة التى تشد بها
اليهم وجميعا ريق بالكسر وهى جبل فيه عدة عرى والرا وههنا
لجبل يسرج برعى والزياض جمع روضة وهى البقل والعشب
والاحداق جمع حدق جمع حدقة العين وهى سوادها الا عظم

والغشاوة والغشوة بالحركات الثلاث والعنا القطا والتعصب
العصبية بمعنى المحاماة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب
بمنزلة البصر للعين ينطق بفتح ثبث والتعقل الإدراك والضمائر
القلوب جمع الضمير والصناعة طائفة من المال تبعت للتجارة والنجار
التأدي في الضرورة من لحن بالكسر يلح لجأحا ولجاجة ولجوجا
والعناد المخالفة وقد لحن من عند تعبد بالكسر عتودا وجل
الشع معطره ولا تخاف الميل والمنهج والمنهاج والنجح الطريق الواضح
والرشاد خلاف الغي وهيئات اسم فعل في الصحاح هيئات كلمة بتعبد
والناد مفتوحة مثل كيف وأصلها ها ونأش بكسر ونها على كل حال بمنزلة
نون التنبيه وقد تبدل الهاء هنة فيقال إيهات قال أكسا في
من كسر الناد وقف عليها بالهاء فيقال هيهات ومن فضيها وقف
بالهاء وإن شاء بالهاء وقال ألا خفض يجوز في هيئات أن يكون
جماعة فتكون الناد التي فيها ناء للجمع التي للتأنيث قال ولا يجوز ذلك
في اللات لأن لات وليت لا يكون منها جماعة لأن الناد لا تزداد في
الجماعة إلا مع الألف وإن جعلت الألف والناد زائدتين في الأسم
على حرف التنبيه الوقوف على الشيء يقال نبهته على الشيء أي أوقفت
عليه فتنبه هو عليه والرمز الإشارة والأبعاد بالشفتهين ولما جيب
والشان الأمان والحال والنظن التفهم واللمحة اسم للفتنة الظاهرة
في نفسها ألا أنها لفتنة محمدا لا تكاد تدرك من لحن البريق لحن وقيل
من غير فونيق وتسد يد حال من فاعل تبعاطونه ويومرون استيناف
ولا تجزى عن رتبة التقليد حال من فاعل يقتصرون وهي غايبة

الخروج ولا ارتفاع وجملة كل بضاعتهم اللجاج والعناد مع ما عطف
عليه في معرض التعليل لوقوفهم واقتصارهم على الكيفية المذكورة
والفاء في فهيئات التنبيه فصيحة أي إذا كانوا منصفين باللجاج
ولا تخاف فبعد أن يثبتوا الرمز وينقطنوا اللمحة والمعنى ثم أن علم
البيان مع انصافه بما ذكرنا من الطفائل والكالات الغايبة على كثير
من العلوم واعتداله بحسب الغاية التي هي أشرف الغايات وهي
كشف حقائق التنزيل وبين دلائل انجازه نظم القرآن المجيد المقتضى
إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لينفع ابن آدم
فيوز بالسعادات الدنيوية والأخرية وكان من حق أن يصرف
عنان العناية والاهتمام بالكلية نحو وينغل بتحصيله كل الاستغفار
قد وقع لفظة اعوان وانصاره والاعتناء بشأنه في أي جماعة
عمادة عن إدراك لطائف ومزاياه عناء في بر التقليد لا يعلمون
ظواهره فضلا عن خفاياه ولا يعلمون الزم لا يعلمونه حتى يروموت
حولهم فصاروا إلى الخفاف فاحذوا بتناولونه تبا ولا تأسيا
عن غير اتقان واحكام ويدررون حول عزير مقاصده ومسائله بأن
يقولوا قبل كذا وقال كذا يقتصرون من إدراك لطائف المستفادة
من العبارات والدلالات والإشارات على أن يذكروا هذا مما يقتضيه
المقام والحال أنه لا يخرج عن رتبة التقليد وعقدته اعتناهم حتى يقتصروا
بالحركات الفكرية والملاحظات العقلية في مواضع التحقيق التي هي كالرباب
ويقتنوا بشرف اللطائف ولا يرتفع غطا العصبية من بصائرهم
حتى ينتقش ويمكن دقايق الإدراك والتعقل في أذهانهم وقلوبهم

اعتبارهم بالمجاز والعناد واغراضهم عن طريق الرشاد فاني ينتير
النسبة للزمنة الدقيقة واللمحة اللطيفة ولا يخفى ما في القرائن
من حسن النسبة البليغ والمجاز والاستعارة المكنية
والخيال والتمثيل ومن لطف مراعاة النظم ولزوم
مألا يلزم والقلب الخلق قال واني بعد قضيت
اني عطف على انه قد وقع الفنون جمع الفن وهو الشوع
يقال رجل متفنن اي ذو فنون والوطن الحاجة والابتن
منه فعل ولطم او طار والاجالة الاقارعة واجالة قلبك
النظر كناية عن استقامة النظر والتأمل واحمال الروية
فيها مرة بعد اخرى والمراد بمسودعات اسراره مباحته
لحقبة الودعة فيه يقال استودعته وودعة استخفظة اياه قال
الشاعر استودع العلم قراطا فبضيعها فبش مستودع العلم
الفراطيس والقلائع جمع القديح بالكسر وهو التسم قبل ان يرائي
ويركب فصل والنظر تأمل الشيء بالعين والهمة الاهتمام
بعض الاهتمام والارتقاء الصعود يقال رقيت في السلم وارتقت
اي صعدت والمدارج جمع المדרجة وهي المذهب والمسالك
والمرقاة يقال اضربت في الامر اي جاوز فيه الحد والاسم
منه الضربة بالنسكين والشفف حرفة القلب من الحبة
من شففة الحب اي احرف قلبه والترحل الارحال وجره
بضم الجيم الاول وسكون الراء والفن بلدان معروفة
احدها بخرسان بناء يزيد بن المهلب بن ابي صفرة والآخر

بولاية خوارزم وهي البلاد المعروفة على جيوف واسم المدينة
المشهرية بها التي هي دار الملك كانت بالثناء المثلثة ودار الملك اليوم
مدينة اخرى اسمها كركي وهو المراد بخرجانية خوارزم
والثاني باعتبار البلدة والاضافة الى خوارزم لا زالت
الا شتبه عن الاشتراك الاسم والخط المنزل من حفظ نزل
والرجال جمع رجل البعير وهو اصغر من الغنم والرجل المسكن
وما يستحب من الاساس ايضا والمراد ههنا الوقف والحميم
موضع انصباب الخيمة او موضع الاقامة من خيم بالمكان اقامة
يقال صوف الله عنه حوله واذهب والبواقي جمع الباقية
وهي الراحبة حرسها حفظها والطوارق جمع الطارقة وهي
البلية الآتية ليل من طرف فلان طروقها في اي جوار الليل
والحدثان والحدث والحديث والحادثة بمعنى وهو الامر الحادث
الواقع في الصباح شمس عن ساقه وشمس عن امره حف وهو
كناية عن كمال البهجة والاحتفاء والساق ساق القدم والجد
الاحتفاء في الامور من جهة في الامور بأكسر واقتناء المال
التخاذه والخاير جمع الزخيرة وهي ما يدخر ويستفي لوقت
الحاجة والمراد بالعلوم الاصول والقواعد الكلية والعادف
للزيارات المفترضة على اصول كما مر يقال اقتلته المال اي اخذت
من ماله فلسنة قطعة والانساس جمع انسان العيين وهو
المثال الذي يركب في السواد وعيون اللطائف جمع عين الشيخ
بعض خياله وتصرفت قلبت وحولت والراء اعطيت وبنت

وتنظر الشيء نصفه والنقص البحث عن الشيء والشيوخ في جميع
 النسخ ويجمع على اشياء وشبهان وشيخة وشيوخ وشيوخا
 وانما خص الشيوخ لان قولهم وشيخ وثاقيل راي الشيعة خبر
 من شهد الفلاني يقال حاز الشيء بحوزة وحيازة اي جمعه
 وقصب السبق في مضماره كناية عن التقدم والفضل والكمال
 كانوا يغزون قصبيا فينبساقون فمن سبقهم اخذوا اولاد فقالوا
 احرز قصب سبق وحازوه وكان له الفضل والتقدم والفرار
 ولجميع القوة وخدم نفسه والبجارج جميع البحر خلاف السير
 والمراد بغزو الفرايد المسائل الدقيقة التي قلما تصل اليها اذ هات
 الراضية وبالجوار اللطائف الكثيرة التي هي بمنزلة ماء البحار
 في الكثرة **قوله** بعد ما قضيت ظرف لقولك يعني
 قد تم عليه ليعلم من اول الامر ان بحث صدق ههنا وفلا
 شغف للذين هم من معظم ما يتوسل به الى تحصيل الكمال
 ليس في ابتداء او آخر التحصيل بل بعد ما عطف وطوره من بعض
 القنوت ونقبت احواله قرائح النظر من اسراره المودعة فيه
 وفي مستوفيات متعلق بالنظر وعلى الترحيل متعلق بقوله
 بعثني ومحط رحال بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 والمجوز وما عطف عليه استئناف فثمرت عطف على محذوف
 اي ترحلت اليها ودخلت فيها فاقمت فثمرت وارجع الشيء
 الذين مع ما عطف عليه حال من فاعل ثمرت وما عطف عليه
 او من فاعل صرفت فقط وفيه تبيين على انه ينبغي للطالب ان يستكمل

شرايط التحصيل ولا يخل شيئا منها او باصدق الله وفي السعد ونايه الاستحالة
 التام وبما لا يجمع القنوت وعدم الاكتفاء ببعضها ورايتها استغراق جميع اوقاتها
 بالاستغفار وخاسها الوصول الى ختمه اهل التحقيق من تحولات العلماء واجله
 العطاء ولولم يستل لا بالسافر الى البلاد الباسه وسادتها اليوت النفيس
 من الخداف والمرض عليهم لحل مشكلاته ونفع مصلاته وسالوا الحق من الانسكا
 والاحرار عن عاصدة اهل القنوت والتواني ومخالطة من هو مثل الغنم مع الهدا
 لئلا ينزف لمبعته منهم عاداتهم وهجراتهم من التمرير والغمم والتزعب
 والاعشى ولا يخفى في اشكال التمرير في الكفا والاشارة الكنية والتحليل
 والتمسح وعلى صيغة الاستغفار في رعاها بالنظر **قوله** وكثيرا ما نصب على العدة
 او على الطرف ان حلجنا كثيرا ورما كثيرا وما زايه لنا كيد معنى التزم وليس كان
 صير المشان وخبر حله خارج الى خارج ومحاذب من خلجه على نزع وحده
 ويجمع من كان المعنى والمخرج المضارع لافاد الاستمرار وتليق فاعل خارج وان اخرج
 نصب بخرج القافض اليه ان اخرج ويجوز ان يكون قلمي نصب على الطرف وان اخرج
 بخله والشرح الكيف بقوله نرجت الناصر اذا فرزه وشرح الله صدر
 للاسلام واما كتابه كتاب التحصيل في رعاها لانه اى عالم جدار الى العالم
 والبدء ما يعتمد عليه الاسلام الانقياد والاطاعة والارادة التوحيد والهدى
 باجاء محمد عليه السلام والقنوت بالكر من يقدره وقد ختم بحرمي العلم ووجه
 وتوسع وقرو من يله من راي اذ يحازر ويشق ليله من بلاد الشام يقال ان
 الماء يحا نفسه اي امره والشايب جمع شوب وهو الدقة من المطر والقدار
 المستر والمد سمر الدوب والفرادير جمع الفردوس وهو الامل البستان
 الذي جمع الكرم والتحليل وقيل الحديقة والارادة على درجته البستان والختان جمع الخن

ن

وهي البسطة والمرب تسمى الخيل جند وادعاه من الزمان وقد هي المنجاة
والتمثيل ويحتمل ان يكون هناك حاجة وان يكون تليلا له وقد حوت التوقع
في الصحاح قد تحققت حرف لا يدخل الا على الافعال وهو جواب لقولك لا يسلون لم
الخيال ان هذا المن يتنظر للغير يقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا يتنظر لم ينل
هذه مات فلان يتوكل فلان قد يكون قد سبق له ان يكون قد يكون القرب الماض من الحال
وقد يستعمل للتفريق نحو وقد سألون ان يكون الله اليكم والاصول جمع الاصل وهو
ما ينبغي على الشيء والمسائل جمع مسئلة وهي الاصل مصدر مماثلة الشيء ثم سئل
الركب القوي من حيث منع في العلم وميال عنه والقوا بجمع القاية وهي العطف والشد
ويقال هذا الشيء المودع عليك من كذا ان يقع نحو ما جاسا بئنا حواء هو حيوان جمع
واختواه منهم والاراجع راي وهو ما ادلى اليه اجتهاد وادارة خلاصة الاشياء
من علم البيان كالتيج عبد الله وامثاله والمتاخر من منهم كعناحب الكائنات
والمناسج ومن بعد حده وما من هويا مثله يقال طوبى الشيء لما كان نظوي وكساح
جمع تبحر وهو المطلوب المفضل من الدليل والآثار جمع ذكر وهو ريب امور معلومة
ليست على ما المجهول ما لا يعرف من مال عنه اي احرص والفاية مدي الشيء وكذا
النهاية والاطناب في الكلام المبالغة في الطول مطلقا وفي الفرق الطول
القائه والاعجاز الاختصار والراد ببناء الاطناب كقوله حيث يعني الى الاكل
وان كانت لا تخفى القافية ونهاية اختصاره اقلاله بحيث لا يتفقد المقصود
بسهولة لا يخلو من مخايل السحر مظانها جمع محيد وهو ما وقع في الجبال والاداء
والسحر الاخرى وكل ما لطف ما خدعه وقد نوحى والراد به هنا الكلام العجيب
الستبيح بالسحر الدقة والبطانة والمنى جمع منبه وهو المنبه والحد والبلاد
والمدى جمع درج وهي القلوب وقوله حواء نحو ما من لولا بالاداء كذا منات

لعمري

لختصار ولا يخفى ما في القرائن من لطايف المجاز والاستعانة بالخبرة والخيال
والهجر بوجه من الناس الخطي الناصر وراعاة النظر وحسنه الطابق **قوله**
وكان يموتني عطف على كثر اما كان يحتاج فلي يموتني بحسنه ويصيرني من عاقبة حركدا
عونا واما عاقبة حبسه وصره عنه ومحاولاته هو الشوق الى من احبته من ذلك الحين
شره وقابل يموتني قوله اني في زمان الخ وقد عطف في عطف ماضية به مطلقه
والمتاخر جمع المهور وهو المحضر وحمل المصور من شدة بهو واضطر وقوم شهود
اي حضور والمتاخر جمع العهد وهو الموضع الذي كنت فيه من شيا او المنزل الذي
لا يزال القوم اذا استودعوا اليه وشدة شاطلة او تفت من شدة الله
ويجوزها اسدھا الصلابة وادوية ومصادره محال مدورة ورجوعه جمع مصدر
ويوارد محال وردده جمع يورد والدار جمع كره الدار وما سمع محال رسوبه
والنار وجمعت درست وجليت والاطلال جمع العدل وهو ما ينحصر من النار
الدا ان شئت اضرفت وقربت من اسفل على الشيء ان شئت والافول السيرة من اظن
الشورس ياكل اللحم والكسر اقولا اي غايته والراد بنحو من العقل مظاهرة وبجمله
وهي الغلابة على العلوم اي العلوم العربية والفنل على مظهر العلم في شيا به
من بعد واستوطن اي اتخذ الوطن يقال او طنت الاخرى وطنتا بوطنا واستوطنت
اي اتخذت وطنا والزوايا جمع الزاوية وهي السبب الصغر والعلو السقوط من الجاه
والفيل الساقط الذي لا يباهله والراد به هذا الشهر وقد دخل محل جولا يلهون
يخسرون من لطف بالكسر لطف ان حزن وعسر في كذا التلطف على الشيء
بما سئون يخسرون اسد الحزن في الصحاح الاسف اسد الحزن والاداء جمع
الذي من الداء وهو حدة النواذ وشدة قوة النفس بعدة لاكتساب الاداء وقوله
فهكذا يجب ان مرايات الحاسة فليد رجل مني احد مني اخا ومكلم

احدث من يترك التمرار فاجاوزت حيلة حتى يك القدر لو كان في الدنيا
 خباك ما احبلك الخدر يركب الله من ان ينفذ لم يكن اصغر وده كدر يقول
 من رتب من اجلك ارا بعد الا جاوزت ان تارحت فيه وانه لنسلك لا جاوزت
 الوقت الى حد كيك فلو كان يخلص من الموت فوقي لو كان ما احدث به نفسك
 من المهر السديد والرب البعيد ولكن الله تعالى لا ينجي منه ولا يهرب منه زيادة
 به هو ويقول يركب الله وسراحي نفيه لبيان الخاطب ازاله للشايبه ودم الانبا
 اي من ارجح بونته ومووته التي لم تم حول صفاء كدر ما قليل وموالة فكله ارب
 الزمان يركب ان يراه واصابه ليس يستبدع ولا مستكرين جدران الدهر والدم
 بل استراة قريبا وحدينا على وجه واحد يتوضا عليه كاتنا وبعث فيه فاجعل
 حواء ويدرر كل انراقتنا ودعاء وفيه اظهار الباس من المستور وتطلع الفم
 في جبا الوجود وسيله ونعزبه قوله في زمان جبارا وجملة اربو العلم الى صفاء
 وحتى اشبع غايه التمثيل والسد والخلو والعناء وتلفون ما عطف على خالص
 الا فاضل واستخير باقي القدر من الاستعداد بالكتابة والحمد لله
 المصير عليه والفرش من منصفه الطبايق وراعاة النظم فيستدل استكمال
 فقر لما راي استدراك له فم قوله من قوله وكان يوقني في النور التلخيص الموز
 وهو الخال الكثير والخيالات جمع الرغبة من رغب في الشيء اذا اردته ورغبه ورعا
 بالتمرك واستدالا لامناق ارتقاءه ونظا والتمس مدانها وارتقاءه وهو الفقه
 والطريق والارادة هنا الثاني والارادة اي ان المحللين حرموا سواها الى حرمه التي
 حرمه حرمها كبرها ان حرمه اياه والتوفيق جعل الاسباب منبهاه متوانته
 وتلجج الاسباب متواجته في التفسير متاخذه في حصول المطلوب بالاهداف
 ومضاه بالخارجية سازدادن وساجين والمراد من طرويات المهر السديد

الربون المطوية ومن الاسرار الحاشي الخفية التي لا يطلع عليها الا بنون من اياه
 عرو ولا اثم ينج شرح تعليل الحريان التوفيق والخرايد جمع للزهد وهي الحية من النساء
 وفي الاساس هي العذرا بمعرفتها طيبة اي متاولية والفايض من حبه والمثال
 مصدر من قال يقول قوله لا على حقيقته الخال اي حال الكتاب وحسنه والعقرب
 التفرع والسلوك الدخول والطرائق جمع الطريقة وهي المذهب يقال يمارا فلان
 على طريقة فلان اي على حاله واحد ومذهب واحد والدليل على استدلته يقال
 ضل التي قيل ضلالا اي ضاع وملك واصله اي اضعافه واعلمه وسوا السبل
 وسط وعدله اخلت استنبطت اخلت التي اخلتته وخلصته
 الى استلبته وانما التي تقا عيفه جمع نبي بالكسر والفرج جمع الفرجة وهي الشرب
 والحواء المخرج الى الظرف يقال جبرعه غصم الغيط فبرعه اي كظه والعصم
 جمع العصه وهي الشجى الى الحزن انجته دخله والشمع عدم النوم والاروق معناه والنج
 جمع النجبة بالقم منظم الماء يقال لفظ الشى والشفقة اخذه وللطارج جمع المطرح وهو
 موضع الطرح بمعنى الرمي في الانظار جمع النظر وهو الفكر او الملاحظة وبه استعطيت فقال
 هلت التي ابدله بولا اي العطية وحديث به والحمد لله والايه والبيان
 اطراف الاصابع جمع الباء والممارسة المعالجة والراولة ودلائل الامحار واسرار
 البلاغة اسماء للكتابين للامام الحسن والحسين عدا القدر اخرجت في قوله الله تعالى
 تهايت اي بلغت النهاية يقال تصرفت الشيء في تصرف من صفاته والوسع للبه والبيان
 قوله والكثير بالنصب يتقدم راي السعد الى المتولين عطف على راي بنون راي
 وبالرفع مبتدأ جملة حرموا بالجد حال من المحللين والاعمال بنون او رغبات الى افيه
 متعلق بالاعتداد في بعض النسخ لانه واللام ايضا متعلق به كانه اربا ببعض متابعيه
 بعض شارحي هذا الكتاب وقوله يرى جعفر متابعيه استلينا وجوابا لسؤال يان

من الخلة السابعة وهو ما بالهم في الاشتغال بالكتاب وكيف يستعملون في قوله
 وحضر قد تقدموا على جبر من طاعة كذا أقنوا وكانه انما اراد ان يعبر
 يكون بعد الاقوال المحسنة في قوله ولم يقع له شرح فغيره ان شرح للمحال
 فكتاب التفسير لم يعمل به في كشاف الاسرار وايضا ح لظايقه المودعة فيه
 وتقدم فاضلو الله لاله على ان ضررا الاضلال اسد من ضرر الغدال وقوله
 اخذت جواب لما تقدمه الحار والجرور على القول لرعاية الجمع وقوله
 مع ما اخرج حال من قال اخذت من الزمان متعلق بجمع قدم لكنه الزمان
 وغايبا حال من قال على التعم واخاذه من ابيان البيان وقوله كما استثنى
 دلائل الامحاز واسرار البلاغة من الحكم السابق ايا الى ان ما وصفا غايبا لما فيه
 سائر الكتب المولفة من ابيان وقوله فلهذا كانت في بعض التعليق لاجراج الكاين
 من الحكم السابق واللام لوطية القسم والاسرار في اسرار القرآن على الاستعار
 المتنبية والحمل في الترميم وعلى صفة الطبايق والظلال الالهام وحسب الاستدلال
 ورعاية الشارح والنجاسات المحسنة على انه ينبغي ان يعلم ان الاسرار
 بعض من المراتع من الاشتغال ويصير على ما ساء المتاعب وتجرعها ويحس
 في اشياء فخرها وان يبدل النوم ويستعمل في مطالعة العلوم وسياستها في الدليل
 ويعود نفسه على السهر ويؤمن في الحجج الامكاد ويستقطق قرايا الفكر من خارج
 الايقار ويبدل جهده في ربحها لفقلا ودرسه الكتب ومكافئها وينتهي
 في جميعها غاية الوسع والظافة واغدا حسن من قال بغير الكد يكتب العالي حسن
 طلب العلم بها اللباني ومن قال ما لا يناسبه فيقال بطلع من لم يزل طول اللباني بهج
وله ثم جئت لشرح هذا الكتاب عطف على اخذت وانه للترغيب في الزمان وال
 من يسهل من التذلل بالسر وهو هذا المعنى والصعاب جمع الصعاب خلاف

الدول والموبيات جمع الموبية وهي المشقة والموم من الشغل ما يصعب
 استخراج معناه والابية المشقة تأتي الاي من تاني استع واللتون جمع اللت
 المال المتون والمفيدة ما يتا فرفه ويرغب وتحت الى تحت ورجعت
 وتواجد جمع قايده وهي ما استند من علم او مال يقال فادت له فادته وشبهه عليه
 من المشرق الى الملوحة طادت من المساح والساحه الى الجود والادهاج جمع الد
 وهو القوم المصد لاكتساب الاراء والدهر العفة والظن والكتاب جمع
 غريب وهو ما يستغرب به ويستحسن واليق جمع النقم بالكسر وهو النقاد
 نقار الظفر اي نظارها التي تفتني عليها البنية استعمل في الحلي الذي يباع على شكل نثار
 الظفر ثم نقل لاجوديت في القصيد تشبها له بفقرة الظفر والى اجوديته
 في الالباب وغريبا والفقرة في الشرقة له البيت من الشرع من الشئ ذاته ان
 نسر الجفيس في مسكت اي المنصت في الصالح امسكت وامسكت وامسكت
 كله يعني اعتصمت به والى بل دبل القيصر والمدل خلاف الجود والاضاف المدل
 بينا لاعتصم الى مدل وانصت من بعد الى الله النصفتها وتحت تحت
 حبه التي وجته يعني الى حبه عنه واليق النعم الى يقا يعني الرجل الطاهر
 استطال والاعتصاف والتعسف والتسب لاخذ على غير الظن والمحل النعم
 يقال حطت العفة احلها حلا اي فخرها وبها الوقت والسرور الاول احدث
 والتساح المساهل في المساهمة المساهلة وارقات اليه اشرف ولا يقال احدث
 وزلت زلف واعفت اساهل يقال طفت في فلان اي شها ملت عليه
 في مع او شرا وانعتت ورفعت اركت يقال رفعت ورفعت ورفعت ورفعت
 الناس الا في هذا وحظ والى حجو واس الخطر يعني الحرج وهو خلاف الالباح والظهور لظوم
 والواجب لغة النيات او الساطعة وفي ما يناسب على فلهذا يعاقب على تركها وحسن

واستسكت

أيها أوجب الغرض من الجزاء والقطع والحرمان ما أوجب الله تعالى على عبده في
 المسئلة المبرجة وقوله ليسر هذا الكتاب قدم على المقوله اظهر ان كتابه
 ليسرجه كونه نصب عينه و اراد الوصول لتعظيم شأن ما جمعه وتقدم الحاد والرد
 المنع على الموضوعين للاختصاص مع رعايه الجمع ولقد احسن في تشبيه اللطائف
 الماخوذه من كتب القدماء فرايد والقواعد التي سميت بها اديها ان لا يكون
 والتي اهدى اليها نور التوفيق لم يارب وفي الجمع بين العقدين المحقق والراجح
 اعترافه متعلق بمسكت وفي رد ما اورد عليه بحيث قدما ازاله لافعال بطون
 بالاعتقاد في الاعتساف وما عطف عليها واورد على صيغة المعلوم والغير المعلوم
 المستتر فيه والمجوز في عليه لصاحب الكتاب والعايد الى الوصول بحروف
 وعليه يتحقق بر د اي تخفيف في رد ما اورد صاحب الكتاب على السكا في
 على صاحب الكتاب مذهب الفخر والاعتساف ويحتمل ان يعود الفخر الى
 ال مورد من متاع على هذا الكتاب والمجوز الى صاحب الكتاب وعليه متعلق بآراء
 والعايد الى الوصول بحروف ايها وفي بعض النسخ اورد على صيغة المعلوم والغير
 المرفوع ما يدل على والمجوز الى صاحب الكتاب وعليه متعلق بآراء ولا يخفى في
 القرائن من الاستعانة بالمرجه والترسيم والاستعانة بالكنية والتفصيل
 ومن محاسن الطباق والقلب وقيل الخيا من الخلق وما جاء في النظر والاهتمام
 وعز ذلك وما ياتي من التوفيق على العمل برعايه التاديب والعديد الانصاف والخلق
 عز ان كتاب مذهب الفخر والاعتساف وعلى الالتزام بالاشتغال به بعبثيه
 والاعتساف على الابدنيه ومن التوفيق على بعض الشراخ **قوله** وحين فرغ من تصحيح
 الصحايف جعلها اسود بالكتابة عبرت عن كتب التواريخ على الادراك في التصحيح
 والترتيب والتنسيق والتهديب والصحايف التواريخ المصنوعة جمع العجينة

ومر

وتبيل من الكتاب وجمع على صفت والاول انساب بالترديد والاذواج الزوال
 وهو المصيب والخطا والنبال اليها جمع الخطا وهاهنا في جمع
 والصال جمع فعل السب والسم وهو حديثه وذلك لانه من الموهبة المصائب
 من تواردا لاجبا وان سبب تعاقب الاحبار وتفاقم المصائب ان تعاقبها
 يتل فنافر الامراء عظم والمصائب جمع المصيبة والعصاير جمع المصير وهي
 البيلة والاحزان جمع الاخ جمع الاخ بفتح الاء لعل الامواج والكلمات خرب بعضها
 بعضا والامواج جمع الموج وهو الماء الغروب وفي الاحل بعد من حاج يجمع
 والفتن جمع الفتنة وهي الامتحان والاحبار والبلاد جمع البلد وهي الارض من
 لمدا المكان اقام جد والنسب المحدث وهو خلاف الشيب والنسب جمع
 النساب والتميم هو ذرة تعلق على الانسان دينا له هي خزنة والاول
 تقبيل الاخر وامله اوال على اقل مهور الاوسط فقلت البز والاول
 وقيل اصله وذلك على قول فقلت الواو الاو او جرد من الجرد وهو النزع
 والدم والزان داما داملكه السكان جمع الساكن ولم يجمع لم تركه الاوطان
 جمع الوطن وهو محل الانسان والدمه اما والنا سرور ما سودوا والاساس
 على البقية التي سودوا اهلها وبالت فيه وتعرفت من انهم لم يتركوا من اهلها
 اسم الحبيب والتقوم الرجال بموايه لقيامهم بصلح النسب وبلدج موضع وراياتهم
 في الخزائن لا قد بكن على بلدج قوم محقق قاله بهمس المثلث معاه لما اراد ان يوصي
 وامله في شدة والعجني غايث لا عفت وهو الهزل وقوله كان لهم كثر السبب
 لمارت الجريفي والمجون يقع الحاء جبل كعبه في مذهب والعتا موضع كعبه ايسر
 احد مبال ما بالدار ايسر الى احد والانس الموانير وكل بالوسر ودام يسر الدمار
 من السرى وهو الحديث بالليل من سر يسر يسر ومرتج وميثا لاوران

او

جمع الورق وهو ورق النجود الكتاب والواحد ورقه والفا كجمع العنكبوت
 ان اسجد والحقاب الصا ساقيق احسن واليشكي الشكاية واحضار انهم
 وخرج على ما فعله هو ما وعده انما يعني الحديث المذموم والسماع الوقت
 الحاضر وانت تعرف ما في القوام من الاستعارة المعجزة والكسرة والخيال
 والترشح والاستعارة التثنية والتثنية التثنية ومن راعا النظر والخاص
 التامر وحينه الاستعارة وقوله حتى فوادي غايه للمرمى وفيه من المبالغة
 ما لا يخفى وقيل عطف على الغير المنصوب في رماي والفا في فخره فيجوز ان
 اذا كان فوادي في غنا من حاله فخرت حجت اذا اصابتني سهام لم يجد عملا
 في فوادي نصيبه وكسرت اتصال على اتصال وكذلك من تراءى الاخبار
 لم يدرى الدهر بالارزاق فما لم يتلق بالاخبار وعندكم من حقا فتر لا سيما استعارة
 والخراج عما قبله باعتبار اوله في الحكم المستند واول ارض الخ مطوف على ديار الله
 جوده الدوجواب قسم محدود والدم للشوطيه كان لمر كين حال عن الغمر والوراء
 الى ديار رايها محال فكان بين الخوف والصفاء في الخلق عن امانه واستيفان
 والفا في فخره في حقه لم الحاي فخره اللال الخ الحاي استعارة والملا
 السامع والبال الحال ليعتلى ترميني من لفظت الشيء من في الفقه لغا
 والربع خلاف الوضع والخص الدعة والاعتناء من الاعتناء تحت الابل يركتها
 كما استخرج والراد الا في مده ومراه مده مده معروله بخراسان وهو دار الملك
 اليوم والمجوده المحفوظه من حرسه حقه فاما حياه ان دفع فخره ومديني
 في قيل ان محفورد الا فاقا من جمع الا فخره على المعاه والطب خلافه للثيب
 والكريم خلاف اللبم والمخاض جمع الحرس على غير قياس كانه جمع محسن والبيان
 التحديق واليه الميراث والامر منها مخوف فثا بعدت عما بين من المشاهد

من الحايه شطلع ازقنع العلم بين الادب والادب بين المدرك وهو المعلومات
 التصوير والتعديقه والنهاية الدلالة على ما هو على البقية خربت النار
 مخدحووا سكن لحيته واليران جمع النار والمحمل خلاف العلم والفرايه الغلاله
 ينال ظل زيد متفكرا كان في جميع الهيا ركذنا اي تطلع في جميع الهيا مستوف
 له وقاله ابن مالك كون يانه بمعنى حال اودام والظل معروف والملك السلطنة
 فيقول الاستيلاء مع ضبط ولكن من التصرف واللوا النايه والشرح والشرية
 ما اعلم الله تعالى من الدين وقيل الطريقة المصوحه المشرقة بيان النبي عليه السلام
 المشتهة على الاصول والفروع والاختلاف والاداب والعز التوق والفقه خربت
 يضرعنا وعزرا ان يوكى محتودا ان يوطا من عتدت المحمل والعهد وابع
 رطنتا عا د رج والعو والسجود والردا بالغم النظر والردنوقا لافضل ان الى
 اعلم ان جمع والنقل الفصل خلاف الضم والضميمة ونظم جمع من تحت
 اللؤلؤ جمعته والنمل النمل من اناس والراد الجماعة والغلاي جمع الغليظة
 وهو البرء والشحات التفوق مثال شت الامر شت وشتا ما تفوق
 ووصل بالبا للنعول من وصلت الشئ وصله والصل الى سر والنيات
 الفلح واستحل بالنجوا استدري اي استمر بها فاقدها كحلا واربعوا
 بالفتيز المعجزة في النسخة المروية على المصنف كانه من رجع فلان الجله اذا برى
 ترد الماء كيف شئت من غير وقت يقال تركت الجلم هلا مريفا واليعين المعلة في
 بصر النسخ من اربع البصر لاكل الريح والمعنى بعد ان رماي الدهر بالصايب
 اعطاني فخره اللال وكثر السامع وفتق الباك اي سوا الحال الى غاية من ان
 ترميني ارضي لارض ولينني منزلة الى منزلة من بعد اخرى ومجدي في ان
 كان شجر ال منغرا اي مكان مخوف من الغايه ارض صلت الى هراء ولتعد كاي

بها واقف بها وهو طبع طيبه ومقام كرم مثله على القاصد الدجيه والدرجيه
 والمنافع العاجله والاجله ثم اشكال القرائن على الجواز العقل والكانه والنسبيه
 البليغ والاستعاره بالكاه والتخييل والترشيح وحسن افعالها لادوار العلم
 والبرار الى الجمل واخافه المنسبه به الى المنسبه وعلى مناجى الطبايع ومراعاة
 النظر والاستدراك وغرد ذلك لا يقتضي على المنطق **والكل** وكل ذلك ليس في الميازين
 جمع الميزان على غير قياس كانه جمع الميزان والدوله بالجمع اسمها مبداء اول من الناس
 يكون من اهلها ومن اهلها والجمع الدول وقال بعضهم الدوله بالجمع والجمع
 لثلاثين منى وقد لا يكون من الملاء له وله بالجمع في المال والجمع في الارض
 عيسى بن عمر كلفها كوزن المال والجمع سواء وقال يونس اما انما هو لا اله الا
 ما بيننا والسلطان الى الابد من السلاطه وهو القدر والعلم والجمع السلاطين
 والفرق بين جمع الرقبه وهو يدخل على المنز والامم جمع الامه وهي الجماعة والخلفه
 السلاطين لا غفره والجمع الخلائف والعالم اسم لادنى العلم من الملكيه والتفليس
 وقيل كل ما يعلم به الخالق من الاجسام والاعراض والمناجى المربط من المور وهو الادله
 والفرق بين الايمان والطغيان بخلافه والفرق بين التوبه المستقيم من توبه الشئ
 قوم الى مستقيم والطريقه المذهب يقال طريقه الرجل به عبه والمهاد الطريق
 والاساس على اساس البنا والخور والميل على القصد وهو خلاص العبد والدوال
 النكاح من قبل الدوال المله وقيل الرجل البع ولا يوفيه والافاقى النواحي جمع افق
 بالضم والسكون والنصب الاقاصه من يصبها الشئ الى اقاصه والسراده من يارب
 صحنه الدار وكل بيت من كرمه من سراده والجمع سراده من التثنية المحذوك
 يقال لا شئ ارمى الى خذله والظويه الغمير والعتب وكلمه الله يجعل ان يراى
 بها كلام الله كما يظهر على الصيده بطولها وان يراى به كلمه الشهاده والتوحيد

والشبهه لانه لما افصح بها كما افصح بكلامه سمي بها سمي بحسب كماله الله واليه
 القصد والفرق بين قبال توبيه فيه ان عريفه والرسوله هو المبعوث الى الناس
 ولد شيعه ولنايب والبنى لهم منه وفي القرائن من الاستعداد بانكاه والتخييل
 والتشبيه ومن صفة الذب ومراعاة النظر ومنه الطبايع بالاعتنى **والطبايع** طبايعه
 ملكه الا ان يكونه السلطه المرح من السلطه معنى القدر والجمع السلاطين والجمع
 خلاص الباطل وهو القول او العقد المطابق بقباس الواقع اليه ولله في الغايه
 والاختلاف اي وهو اسم معرب يستقيم بها ويحاذى فمن يمتثل ويمن لا يعقل
 وهي معرفه للاخافه وقدر كمالها فذوقه منها ما وقد يكون معنى الذي يحتاج
 الى صفة من غير السلطه معنى الدخول الذي بالفتح كل ما احتضرت به يقال انا
 في كل فلان وفي ذراعه اربعة كنفه وسفره والجمع الحاج جمع الحاج من حج الى قصد
 الا انه غالب استعماله في العقد اليه والفتب اسم لما يات فيه والمعتزك من
 الاعتراف الى الارواح يقال اعتزكوا الى ارض جوارى المعتزك يحيى يعطى حيوة وحيله
 حيا والسبح من المراجح الطيب والراد با حيا الزمان احياء الله باقى منه
 النصف والكرم والالطف والاحسان ذكر اسم ناقص منهم سمي على السلوك
 وله موصفا في استقامه وخبر المراد منه الجز يستعمل الفكر والمكالمه السبق
 بالقرب وجهه يقال ولا نكاح لا موراى باشرها بنفسه والذلي النار
 والحقه الغيب اطار من اطارها اتمام حيله بحيث يطير وطيره وطايع بمعنى اطاره
 والعاقة عار سقط من السماء في رعد منه هذا الفعل يقل اسم والسيف
 والسكين والمرمح وهي الحديد والجمع نفوس والساك كوكب نير وهو اثنان
 احدهما من منازل النور وبهي السالك الاخر ليس من منازل النور وبهي
 السالك الراجح سلك ارتفع يقال سلك الشئ سوكا ارتفع وحاذى اي وجه

كل معنيت اي احد على غير الطريق وخطا على غير المبدأ بعد الكلمات جمع الظواهر
خلاف الخور والانهك المجد والنجاح يقال انهك في الامر اي جدد وج وقر العين
الداهب نحوها في الصحاح رجل قزير العين وقولت عينه تقير وتزيتير
جئت والمنسجم من الاتساع وهو المنسجم دون العجك وفي الاساس واول راس
العجك المنسجم والاقبال الدولة والعصر وعلا ارتفع وارتقى يقال علا في المكان
يطر علوا وعلا في الشرف بيلاعلان جميع بمعنى صار او كان او دخل في الصحاح
يعرف نسبة من الدعا بمعنى التسمية والوري الحلق والملك الملك العجاج
الملك منصور من ملك او ملك والجمع الملوك ورياس يات برست ورياس الى اربط
وما زايه لافا لافا لافا وهذا انصار والكف احله ملاك من لا في كذا في الرسالة
نقوله خليفة بالرفع على انه خبر منها محدود اي هو خليفة والجدد الحني ذلك لان
سقطت منه له والحق كان عداه حال من فعله ملك وانه طريق طريق هو السلوك
ايها انه طريق ملك والالف للاسباع والجدد حال من الضمير كان اي في اللين
كان في جفده ما كان في اي طريق كانت وحيث نسيم رضى منه الزمان صفة تاسيه
خلقه ونسيم رضى في كل رضى ونكر رضى التقليل وفيه صفة رضى الضمير عليه
اي رضى قليل كاي من منه وقوله وكبر مكانه مع سائيه صفة كانه وتلك من جمل
سقطت ملك والالف للاسباع ونكر لفظي للتقليل ايها ومن جمل صفة واشار
مع ما سقطت منه رضى وقوله بها سقطت ملك وكذا الى الساك ونعمه في الحار والحر
ايها في الحار ايها ونعمه الى الساك لرعاية السمع وهذا في الرشد عطف
على جملته صك وقد كان في الكلمات النجاح من كل معنيت والفاء في قوله من
اي سبب جبر ولا لواء الشرح مرتفع ومما دفعه كل معنيت الرشد والصلاح
صار الدين من غير العين وجملة الملك اقل عطف على جملة الدين صا وقوله علا الخ

صفتا نسبة مع عطف على جملة علا ودمج الوري خبر اصبح بمعنى صار او كان
او حال على تقدير ان يكون اصبح بمعنى دخل في الصباح ورياس في لفظ الجاهل عطف
على جملة اصبح ولا يحق ما في القرائن من الجاهل العبد والتسبيه والاستعداد المصاحف
والمرحوم والاستعداد بالكاتب والتفصيل ومن صفة الطلاق والتفصيل الاستعداد
ومراعاة النظر ومن لفظ الخ المصاحف الملك وغير ذلك وهو السلطان العازي الخ الفا
المجرب لاعدائه من عزوت العدو وغزو الفاتح الفراء والجاهد الذي جاهد
في سبيله وذلك وسعد وطاقته والتمز المفعول والحق صفة الكلام والذات
خلا في العبد في المصنف من ايات يفتي اعانه قال استغاني فلا في ففتنه والام
البيان صارت الواو تفسر ما قبلها والاقطار جمع القطر يعني الناحية والناحية
سرقته مضيه من الاشراق بمعنى الاحياء والاعتقان جمع الفسر وسرقته النحر
مورقة من اوراق الشجر خرج ورقه والمرانه اشده الرحمة والعنان الرمام والفا
العقد والاهتمام والقيام عليه شيدي لظلم المسد وهو كل ما طلب في الحاي
من جمل اذ في والنبات النوا وشراف في قرب والانتقام البلي والستة بينا
هو مست الذي هو ما في تقدم ونوب هدم اي بال والافعال الاحسان والاعمال
التي النعم من انعم الله عليك من النعم والاسباب العطف يقال اسبل علي اي
ولامات دعا التخليقة من الافعال الناقصة والاياء جمع الايدي جمع اليد يعني
النعم والاطوان جمع الطوق والتمام جمع الخامة كالسلاهي اتمام الخاتم الوحي هو
فوت من طر العمارة قال اكسا في الخاتم هو البري والتمام هو الذي في الفضل بيوت
رويت اي صرت شارب النعم وعلامه من التوسم يعني العلامة كمال وسعد
اي اثر فيه بسبه ذكر في النسيان خلاف الذكر والحفظ والاحد جمع الحديث والعطف
في العمل المرفوع فيسبغها من العنبه وهو ان يحمي الرجل مثل حال القبول من غير

وقع في منه من التعليل وقوله عليه نوكلا وما عطف عليه استبان وتقدم التلخيص
 للاختصار لا يخفى ما في التواريخ من وقوع التواكيد في محراز الاحكام ومن محراز الطباق
 والمجاسر المحل في مراعاة النظر فيها اياها الى ان العاقل لا يستعمل على ما فعله ولا يتكلم
 عليه ويرى ان كل ما يعمل من الطاعة فانه هو نوقته تعالى ولا يجب عليه ولا ينبغي
 الفتا الجدل من الناس ويستوى عند التثابته وعدمه وكونه مخلصا في علمه حيث
 لا يورده حوله ثابته من الشكر المني وتقدمه سحابة وهو المستعان وعليه التكلان
قال الشارح الحق تقدم الله بوضوئه افصح كما به بعد التبرر بالتسمية
 بعد الله **اول** وبالله العبد والتوحيق افتتاح الشيء الذي جعله فاعه شمله على
 الشيء لما صرح به ان رجع رحمه الله في شرحه لثباته فلا يجد في ذلك كون التسمية
 مستحبا بها وحذا من الكتاب ايضا ذكرها للذين لا يقتضي ان لا يكون حرامه عليه
 ما الى الباب ان جعل التسمية جزا بسبب عدمها في البركة والالهي ان لا يكون التسمية
 من التبرر كما تقدم كونها بالالتبرر والبركة لا بعد استيفاء ما سبق لما بعد الادخال
 من ان التسمية خارجة عن الكتاب بل قول الله تعالى في التبرر في ثبوت العمل بالحدوث لا بغيره
 وهو ب الافتتاح بالتسمية فلا يحتاج الى الاعتقاد فيه بل ان الباقي باسم الله والحق
 ليس محله فلا بد من الاشارة الى التبرر والحدوث فغفل عن الحديث ليس الا به
 ان يكون ابتدا الامر بحال لا يتبرر من التبرك بالتسمية لان يكون لا ابتدا
 بها لا يفتقر العمل بالحدوث وكذا ان يكتلف جعل الباقي بعد الله متعلنا بالناس
 حتى لا يورده خبره الله على باب احكامنا على ما ذكره الشارح رحمه الله في حاشية اللوح ان
 قوله باسم الله في الكتاب جعل الكتاب مقولا للاشارة الى الله تعالى على ان الباقي باسم الله
 ليس متعلنا بحدوثه بل بحدوثه هو الانبساط والتبرك واما تعرض للافتتاح بالله
 فغيره لما خفي ما الى الافتتاح امره في محضره مما اوسع فيه ما هو الزم واحد

في باب المحل
 في باب المحل

وهو العلم من الافتتاح المحقق والاضافي اذ الى الافتتاح يكون احكاما كما يكون حقيقيا
 وتكون الى دفع التعارض من حيث لا يشاء بالتسمية والابتداء بالعهد الباقي قوله
 بالتسمية يعلق التبرر في عدمه بقوله اوضح وقوله الحق في مقوله الافتتاح
 الحمد لا مجرد الافتتاح ولا خفاء ان نفس الحمد لا يكون الا المحرر في كون الافتتاح
 به ايضا اذ اذا ابتداء من حيث الافتتاح بانه هو الافتتاح بانه هو الافتتاح
 يكون جدا ايضا والمرد بالحق الشكر والتبرر الحمد فيكون قوله ما يجب بيان الحق
 في ذكر شكره بما لا يمكن ان يكون المراد بالحق الشكر والحق ابراهه متعبا
 فيكون قوله ما يجب بيان الحق في كون الحمد نفس الحمد اذ الشيء في افتتاحه
 اذ الحق اذ حقه التقدم بموجب الحديث لا سيما عند ظهور اثر الحمد في
 اذ الان امرها عظماء يعني ثابته وقوله اذ اياها الى الافتتاح به غير لازم
 اذ اوه وتكبر في التقليل اسما ربا ان الاشارة بالشكر اوصية من تمام جميع
 النعم بالبر بوسع العبد كيف والاقدار والتكبر على الشكر انما من النعم
 ومن العظماء لا يورث الشكر التوجب بانواعه ان تجرد وتبينه الله ان يفتا الا ان لا يفتا
 المذكور في التبرر في ما يراه الدوق المسلم **والله** هو التي باللسان قبل التسمية
 عن فعل شيء غير تعظيم الشيء على مطلقا سواء كان اللسان او غيره وسواء قصد تعظيمه ولا
 بوجه قوله في بعد حدوث الشكر فقط على ان التبرر انما في ما لا احسان لما فيه
 ما قبل ان التبرر لا يكون الا باللسان فبعد اللسان مستند كغلا يحتاج الى الاعتقاد
 فيه بانه كثيرا ما يخلط الشكر على ما ليس باللسان وان كان مجازا فانه لا يخلط
 عنه في مقام التعريف مع انه سبغ في الدوق من الحمد والشكر على تعظيمه بما لا يخلط ان
 اجري على الخلافة بحيث يتناول الاختيار في عدمه كالقدر في قنلا لا يكون
 مراد من المدح بوجه عليه ما في قوله ان الحمد مختص بالاختيار والمدح بوجه غيره

ل

يقال مدحت اللوح على جميعها ولا يقال مدحتها واختيارا بل يرمى ان لا يجرى حال
 على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عينه او اذنا او غيره لا يفرق
 انه تعالى غير محتار فيها مدحهم تعالى ان الصدور بالاختيار يستلزم المدح وان كان في مدحهم
 ولحب من الاول بالسر والبراهين ومنع ان يجرى لاهم الاختيار في مدحهم كالمدح حيث
 حدث الرجل على حسنة ونسبها عنه قال الشريف للرجل في مدحه انه يدل على التواضع والكرام
 الاجتهاد في ما الناس لله هو المدح والوصف بالجليل في انكشافه جعل مدح المدح وهو المدح
 نفسه قال الشاعر رحمه الله في شرحه للكتاب لكن يعرف كماله ههنا وصح كماله
 الفهم يدل على ذلك اذ حصل بفضله الدم منهم من مع التواضع والشرم تعالى والاختيار في مدحهم
 في المدح ومنه وبين المدح بانه يحسن الاختيار في المدح عليه فلا المدح كانت
 خيرا بانه يحسن عليه الاشكال الثاني ايضا وعبرنا في منع انه تعالى غير محتار مدح استلزام
 الصدور بالاختيار رحمه الله تعالى ان يكون ان يختص به فقد منزه ان يصدق
 الخلال حيث ولا يختلف عنه المقصود اصلا فانه ان لم يقدم المقصود له ان لا
 لا وجه للمدح وعلى تقدير التسليم بان صفاته تعالى لا يكون له كانه يتولد التعلق
 اختاره به يستعملها فاعلمنا تاجرت بهما في المدح عليها ومنه من جعل المدح ايقاظا لاجل
 وجعل مدح اللوح مستورا وحدثت النجاسة وهو عما يحمد لا على ان المراد به انما هو اللوح
 في الممالك والانداد من الخروب وغيرها من الامور الاختيارية ونسبها للمحب
 وهو اختيار المحسن رحمه الله تعالى في تصحيحه في قوله تعالى ولكن انما حبنا بكم
 الامان حيث قال في جواب السؤال بان العرب قدح باعمال حسن الوجوه
 فعل اسودح مقبول عند الناس الذي يسودح في تعليمهم انهم راوا حسن البر وادب
 النظر اليه ودسامة المنظر في الغالب يسودح عن غير وجهي واخلاقهم ووجهه فمجدون
 من صفات المدح لانه والكفر لانه على مدح على ان من فضله الشاهد وعلى الما من

مدح صفة مدح الخطا المدح به وقصر المدح على المستطاع من الخواص والصفات والصفات
 والعدل والعدو ما استحب منها ورجع اليها اصل الموصف بالجليل والشرع في مدحهم
 والاعضاد وعرفه ذلك السير بالانسان فيه على الخطا والعدل عن المدح له الشان
 تمثيله المنبر على لغير المدح من الشكر والمدح وغيرهما وبالله ان يخرج من الخطا على
 المختار والارادة من الانسان وبقره على الجليل الاستهزاء وبقره سواء تعلق
 اني انواع الشكر والفضل جميع فصيله وهي الزيد الغير المقدره والفضل من مع فاضله
 وهي المزية المحمدية وسائر التفسير تفرع التفرقة بين المدح والشكر بهذا التقدير
 التفسير بحيل الصريح فاما قوله بانه يدخل فيه المدح وتكون فلا في عالمهم
 فاما على فلا من غير جهة وان تعنى انما كانت الجليل المحمدية والحمد عليه
 وقصد العظيم وان اعتبر في تحقيق حقيقة الحمد كلها لا يطرأ في ما ذكرهنا وفي المختصر
 انما معنا فقصده على الثاني الجليل لا على قصد العظيم وليس محمدا على هذا التقدير
 وانما في المختصر بقصدته على الثاني الجليل على قصد العظيم لا على الجليل الا ان يدعى ان
 الثاني على الجليل لا يكون الا على قصد العظيم لا يكون الا على الجليل منطوق ما ذكرهنا
 وفي المختصر لكن دون ان شئت هذه الدعوى خطا القناء وان اعتبرها حقيقة الاولى
 بقا محمدا ذكرهنا لا ما في المختصر لكونه تعريفنا ما مدحهم من وجه من المدح ودعلا
 بقا فلا يحسن وان اعتبر الاول والثاني فمع ما في المختصر لا ما هنا التوزيع
 ما مدحهم من وجه فلا يطرأ ولا يحسن انما وكذا ان اعتبر الاول فقط او الاول فقط
 او الاخر فقط او مع الاوسط ليست بوجه بل هي من تعظيم الشكر في الثاني لا في الاول
 لا في الثاني المستند لا في الاول نظاما اما الثاني فلا لا الخلاء على الاستعداد
 محمدا بوجهين شيئا ولما اطلعنا العصفه على عتقه بقره او بقره او بقره او بقره او بقره او بقره
 ما الملمح في الاول لا في الثاني ولا من احد المدح من عدم استغناء عن الاستعداد شكرا

وان الشان على العظم

وعدم انكاره من غير ان ينكر واجب بالمراد بالانسان يكون الشئ يجب لو علم
 علم الشئ انتم وهذا المعنى متحقق بلا شبهة ولا يحتاج الى تعليم المنع في الملاحة الغير الملهمة
 اوضحه في ما بين ما يلي عن المتكلم وهو الشكر (في الملاحة المستندة بقول الفاعل
 في شكرها شكر لا يوجب اعتقاد الانسان فيها حتى يلزم كونها شكر اعتقاد
 شكر الانسان عليه الامر ان يكون هناك شكر او دعوى ان الشئ ينبغي ان يكون ظاهرا او انصافا
 فانه لا يكون متبعا لا لاعتقاده بل لوجوده ان يكون المراد بالانسان في هذا المعنى المذكور
 ما نطق منه في المحاشية ان وجه الاعتقاد الانساني لا يعتد به في صورته وانما هو الذي
 يطالع وجهه ما على ذلك الاعتقاد من غير ان يكون انشاؤه يكون هو الشئ فان قوله
 من غير ان يكون انشاؤه لا يكون فاعلمه او يكون علامته لكن لا يكون الانشاؤه حجة
 لان قوله هو الشئ يدل على الفرق والفاصل ان الانشاؤه في الذكر الانسان بالكلية لا يراه
 ظاهره وانما في الثاني من حيث انه اوله يوجد من الوجود لاحد ان هذا الشخص معتقد
 ويجب بقلبه ان يعتد بالانسان وسائر المخلوقات يكون اعتقاده ذلك متبعا عن تعليم
 المنعم هذا بالنسبة الى غير الشاكر واما بالنسبة اليه فانما هو في الابد **قوله**
 او اعتقاد او محبة بالجنان لله او له على ان يحرك الذكر الانسان او الاعتقاد
 والمحبة بالجنان او مجرد العلم والخبر بالانسان ان يكون شكرا واسم ذلك كما هو في
 الشريف الجرجاني احواسه لشرح لفظه ان مجرد الذكر الانسان او لا يكون
 شكر اعم من ان يعتد به واعتقادا وانما انما لظاهر الباطن يكون استهزاء ولكن انما
 ان مجرد الذكر الانسان او لا يكون شكرا لانه مشروط بكونه موافقا لاعتقاد القلب وليس
 يقتصر على الاعتقاد بالجنان وعلى القول بالانسان وانما المحبة والخبر لان مجرد
 الاعتقاد انه نعم او مجرد العلم انه على انه نعم لا يكون متبعا عن تعظيم المنعم بالمكن
 الاعتقاد على وجه المحبة والاهل على وجه المعرفة وقد يعظم المنعم ويكون محسودا

في انعامه بعتنا لانعام وقد يقول بالانسان لا على وجه المعرفة فلا يكون شكرا هذا
 والمحبة ايضا قد يكون داعية الى التعظيم وقد لا تكون فان الواجب عليه والسيد
 قد يجب ما لا بد ولا يتكلم فاعلم ذلك ان التعظيم منه فوق رتبة المحبة المراد بالاعتقاد
 الاعتقاد انما هو المنعم بعتنا لانعام والمحبة محبة المنعم بسبب انعامه **قوله** فورد
 المتكلم على تقدير الحمد والشكر بيان لموردتها وتعلقها على وجه يعلم منه النسبة
 بينهما ولذا وقع على ذلك بيان النسبة بينهما بقوله فاعلم ان **قوله** ومن هذا الذي
 حيث ان الحمد يتم بالتعلق والتعلق باحضر اعتبار اللورد والشكر بالعلم والخبر والمورد
 اعني ان الانسان يتعلق بمتن لا يعنى ان يعتاد به فمتن ايضا في الشئ بالانسان
 والعمل بالانسان لا الاعتقاد بالانسان في ان الانسان والاركان فقط والاسان وحيثما
 قد في مقابل الاحسان فان الحمد يصدق في الشكر على انما بالحج او انما بالانسان
 والاركان والحيث لا في مقابل الاحسان والشكر يصدق في الحمد على الحمد بالانسان
 فحقا اوضح الاعتقاد بالحيث مقابل الاحسان ولا يصدق في حيثما كان الحمد بالانسان
 فحقا او الاعتقاد بالحيث فقط او فيها لا في مقابل الاحسان واعلم ان من هذا المعنى
 اعني بيان المورد والتعلق وبيان النسبة بينهما انما هو تقدير الحمد والشكر بحسب
 عموم القدر واما بحسب العرف فالحمد عبارة عن فعل جيب عن تعظيم المنعم بسبب
 كونه متبعا سواء كان فعل الانسان او لا وكان او لغيره او من الشكر العرفي ومن الشكر
 العرفي العرفي عموم مطلق ومن الشكر العرفي الحمد العرفي سواء **قوله**
 والعداسم اي علم الذات الواجب الوجود اي بالذات وصف الذات او لا بوجوب
 الوجود الذي هو متبعا للانسان بصفات الكمال وبفوت الخيال ومقدار
 الاستحقاق لجميع الماهيات اشارة الى ان هذا اللفظ اسم للذات المتجمع لجميع صفات
 الكمال والوجه تخصيص الحمد به تعالى دون غيره والى وحدانية الله تعالى

بسبب
 الشكر من جميع ما اعم
 الى كونه كونه محسودا
 وهو مطلق ومن الحمد
 العرفي العرفي عموم
 وجهه وكذا في الشكر
 في تقدير
 في تقدير
 في تقدير

بما على ان الذات لا تحقق الحد الذي لا يملكه كماله فيكون من الثاني
 بان العبارة الظاهرة عند قصد تبيين الحد بالانعام المردف انهم اولهم ولا بد
 في الحدود منها الى تعليل باسم الذات من كنهه وما ذكرنا من ان الحد لا يملكه كماله فيكون
 اسم الذات يظهر في ذكر اسم الصفه المستند اليه الوصف بحد على ان اسم الله
 له لانه على جميع الصفات لم يجد ان يكون الخلق به في حكم التعليل المستند **قوله**
 وقدم اليه لاقتضاها المقام من انما هو به يحصل ان الكلام ان ذكر اسم الله كماله
 ولا يحصل له اسم من ذكر الحد فيقتضي تقديمه على الحد في الكلام اذ لم يكن بينهما تقيضي العبد
 عنه كان المحكوم عليه يقتضي تقديمه على المحكوم به نظر الى انهما من عدم ما يقتضي
 وكان الاصل اخراج الكلام على مقتضى الظاهر عند عدم ما يقتضي خلافه واذا وجد
 بدل عنه واذا عرفت هذا فنقول ان المقام فيما نحن بعبده مقام تبيين
 الاقسام والاعتناء بالحد دون ذكر اسم الله فيستدعي تقديمه اليه لوقوعه اسم الله اليه
 لم يكن هذا مقتضى المقام فنسوت الى الله فان قلت **قلت** يشك في هذا بقوله تعالى
 الحمد لله رب السموات والارض وقوله تعالى والحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو وقوله تعالى
 والحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو والحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو
 ان المقام في الاول والآخر حيث قدم اسم الله على الحمد والمقام مقام حد فلهذا لم
 بالمقام في الاخر المذكور مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه
 بالحمد ليس اليه في الشان حيث قال قد علمنا ما جاهدنا الله في امره فذكرنا ما جاهدنا الله في امره
 من السموات والارض والعالين فان مثل هذه الوجوه العادة بوجوب الحمد والثناء
 على كل محبوب وعندها وجد الحمد التقديم وهو ان يقال نعم الحمد لله رب السموات والارض
 فهو الحمد واما في المقام الثاني بخلاف قوله نعم الحمد لله رب السموات والارض ان يكون اسما
 ويظهر في لا يفسد اعادته للروايات والاشان **قوله** على ان صاحب الكتاب اعاد
 على القول ان التقديم اسما له لانه على اختصاص الحمد به لا في نعم الحمد وحاصله منع

مع تمام

هذا هو المقام الذي
 عليه ان الحمد لله رب
 السموات والارض لا
 اله الا هو هو الحمد
 الذي هو المقام الذي
 عليه ان الحمد لله رب
 السموات والارض لا
 اله الا هو هو الحمد

مع تمام

عدم الدلالة على الاختصاص وعلى هذا من وجوبه دليلا اخر التقديم ولهم ما يلهي
 المردف السليم وقوله بان فيه ايضا رتبة ان تقدم الحد في ما فيه دلالة على الاختصاص
 في التقديم وعلى مقتضى المقام مع ان الله الاختصاص بخلاف الثاني في التقديم
 ان قوله ايضا اشارة الى الاقسام من ان المقام المقدم الاختصاص من كماله على هذا
 التقديم كان المناسب ما ذكرنا من ان اختصاص الحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو
 التقديم باعتبار ان تعريف الله الى ادم الجنس فيه تفرج بين المردف
 على الاخر على ان السارج كما سيجي ويؤيد ذلك الالام الاختصاص او باعتبار
 ان الالام الاختصاص فيه تفرجه وهو الوجه اشارة الى الفصل الذي في المقام
 وجه الله وقوله واحد حقيق عطف تبيين الحق للاختصاص من اخذ من هذا
 الثالث في تعريف الاول الحمد وان الله كما يشهد قوله صاحب الكتاب
 على اختصاص الحمد لله رب السموات والارض وجه الله في شمع الكتاب في الحمد
 حقيق لا يفرق وهو المناسب للمقام وديم من كون الحمد حقيقا بكونه حقيقا لله
 لا ان الله ان يحق بقوله نعم كان الحمد حقيقا في وجوب الحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو
 احسنه بالحمد في التوفيق وقيل الصبر الاول به والثاني الحمد والتقديم
 الحمد الاقسام او العتصم الاقسام الى الله بالحمد حقيق لا يفرق الى الله رب السموات والارض لا اله الا هو
 بان هذا التوحيد بينا سب المقام **قوله** وبيننا اي ما ذكرنا من تخصيصه بالدلالة
 على الاختصاص يحصل الكلام ان القول باختصاص الحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو
 لا يقتضي اختصاصا على انما الله تعالى عليه لم يثبت على وجهه ولا يكون جميع المقام
 راسم اليه كما نرى من المشايخ لان اختصاص الحمد لله رب السموات والارض لا اله الا هو
 جمع المقام الاول على وجهه في دون الجنس وخصم الجنس في وجهه وكلها من
 الاختصاص الوصية لزم منها تفرج بين حقيقا في وجهه فلا يكون الجنس مختصا به وهو

مع تمام

اوحدته جدا او جدت حدها منه فخذ من الفعل وهذا المصدر رسد ثم عدل عن النص
الى الرفع فصار حده الله مثل سلام عليك ثم عرف باللام مضى والحمد لله وكلمة العدل
الى الرفع على ما قاله الدلالة على الدوام والنيات وكلمة التعريف المحصر وتأكيد
تحقيقه من الدلالة على الدوام هو ان يكون الجملة الاسمية شرط العدل لا يكون
نفس العدل او قرينه المقام على ما قيل ان دلالة المقام دلالة راسية كان العادة عليه
ظاهرة او كونه مجموع الاسمية والعدول والغرض الا ان استغناء الدلالة على انشاء
المقام هو الاسمية واليه ذهب اهل التحقيق فلا يروى الاشكال باذنه الشيخ
عبد القاهر سواه لا دلالة لزيد مستحق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد فان ذلك
التوابع ان العدل الى الرفع دلالة على الدوام والنيات نيابة في قولهم ان الجملة الاسمية
التي خبرها جمل فعليه تعبير الجملة والنيات والظرفية اختصارا للفعلية ومن لا يخفى
راجعا الى قولهم ان مرجع الجملة الاربعة المشهورة الى شيئين ينبغي ان يفيد الجملة
الاسمية التي خبرها ظرف مثل الجملة لا الدوام والنيات وكيف يستقيم ذلك
فان يكون الخبر جمل فعليه وبين كونه ظرفا اما الاول لان الظرف لا يتعين كونه جملة
لا خال ان يكون القدر اسم فاعمل فيكون مفعولا وان يكون فعلا فيكون جملة وتقدم الكلام
اذ لم يكن جملة على ما صرح به الشارح رحمه الله من ان الانشاف ان الغنوم من قوتها
زيد في النار ثابت او مستغنى لا يثبت او استغنى في ما ذهب اليه الجمهور من ان
ذلك لا يفي لا يفيد قولنا الحمد لله الا لنيات وقولهم الظرفية اختصارا للفعلية معناه ان
الظرفية اختصارا للفعلية فمعناه لم يتعين كون الظرف جملة وانما نياتنا ما صرح به صاحب
الانشاف وغيره من ان مثل قولنا سلام عليك وقوله تعالى الحمد لله تعبير الثابت
في انشاف قولنا ان حكمه من الثابت على اليهود ويهودهم فيكون مثل قولنا مستحق الظرف
فلا ارا سوا ما ثاب في ما صرح الشارح رحمه الله من ان الانشاف ان الغنوم من قوتها

انما هو مجرد وعاء ارضي فيكون جردا لا بد ان يتعلق بفعل في الالام من ان كان
الجملة الاسمية التي خبرها فعلية الجملة وانما الجملة التي خبرها ظرف اياه فكيف يمكن ان
هذا المقام مما يترك في الاقدام **قوله** والفعل الذي يدل على الحقيقة لا ان اذا
كان المصدر سادا اسد الفعل لم ينم ان يطابقه في السبق والفعل يدل على الحقيقة دون
الاستغناء في هذا المصدر من الالام احاد والنيات والظرفية لا استغناء بآية
المصدر من الفعل لدلالة الفعل على الالام من المصدر واجب بان المنع دلالة
النيات على ما لا يدل على اللزوم لا عدم دلالة على بعض ما دل عليه **قوله** ونسبة نظر
لان ثبوت الفعل المحمدي ايضا ما مر من ان انشاف رايته في ان يكون اللام تكملة
في الجملة وليس كذلك وما اورد عليه من ان المصدر المعرفة بنوبتها ايضا لا يقال
في الثالث ان لزام الجملة من المنع على انشاء الجملة كما في جملة فتدفع باذنه الشارح
رحمه الله في الجواب ان المراد بالنيات سائر ما قام مقامه في اقامه قوله وكذلك
هو نفس المصدر بدون اللام فيجوز ان يفيد اللام معنى لا يفيد الفعل **قوله**
بالاول ان كونه مختصا به ما مر من انشاف المذكور وهو الانشاف في القول
بكون اللام للاستغناء في الجملة ولذا لم يذكر بعد الوجه في شرحه للكشاف ولكن
ان يقال في توجيهه ان مراد الشارح من انشاف توجيه كون اللام او التوضيح او كون
المدح مختصا مطلقا سواء استعمل اللام في الاستغناء حقيقة كما هو ذهب اليه الجمهور
او بخلافه بقرينة المقام كاذب اليه الرخص في وجه لا توجيه كلامه
مقتضى يدل عليه ما في كلامه اذ الظاهر ان يقال بالاول ان ما ذهب اليه الجمهور
على ان المختص هو اللام والوجه وبنيانه مع الاشكال ويظهر ان ما ذهب اليه الجمهور
او لا ياتيه لما كان محل المعرفة باللام بمعنى المقام على الاستغناء وانما محل عدم
وجود اللام صحح نسبة الاستغناء الى اللام ولو شاعها وتاينا انه لما كان زيدا

البعض ان الاستغراق من دلالة الكلام وانتهز فيها منهم وجه كلام النكشاف على
 هذا الذهب ايضا كما وجه على يد صاحب النكشاف وبالكافية فان كان
 الاستغراق من الكلام وعدم انهما منه تردد ذلك ان الخلاف ذكره بان جميع على المذهب
 ومن ان الجنس هو المبدأ من الكلام بخلاف الاستغراق لعدم تبادله في وجه
 وعدم انهما منه في اخره قوله من قال برده على ان النكشاف والعدم من الجنس
 الثابت بالكلام في النكشاف والخطا به والسابع في استعماله انما هو الاستغراق
 سواء كان بعدا او غير ذلك والمقام الخطا في المعنى للمبدأ اول دليل وانما
 على الاستغراق في معنى المقام يكون اول الاستغراق من المذهب في تخصيص النكشاف
 بتفسيره الاستغراق كما علم غير وارد اذا اراد بالقرائن التمايز المصارفة عن ان
 الجنس من حيث هو كما هو المبدأ من اطلاق القرينة فلا دلالة المقام الخطا
 حال جواز ادائه الجنس من حيث هو وانما به من ادائه الاستغراق على ان السبا
 الى العلم الشايع لسر الا الاستغراق فضلا عن كونه اول دليل وكون القرينة
 كناية على علم واوسل ان اراد به القرائن المحجوز للاستغراق فلا يعيد اليه ايضا
 من كان الاصل وهو الجنس من حيث هو المعنى من ارادته وكذا ما قيل انه ذكر في
 الموضع ان الراجح هو العلم الخارج لانه حقيقة العبر وقال التفسير الاستغراق
 لان الحكم على نفس الحقيقة من اعتبار الافراد قبل الاستعمال جدا لم يكن حكما
 بان المتبادر الشايع هو الجنس لان ما ذكر في النسخ انما هو بالنظر الى اصول
 الباحث من ادلة الاحكام المتعلقة بانفصال الكل من اراد بالرجحان الرجحان بالنظر
 الى الحكم الشرعي لا الرجحان باعتبار الموضع بل عليه دلالة وانما قوله قبل هذا
 قاله الذهبي والاستغراق من مذهب تعريف الحقيقة ولهذا ذهب المحققون
 الى ان الكلام لتويف العبد والحقيقة لا غير فظهر من هذا الكلام ان الاختلاف

من اية الاصول والعربية في لام التعريف فلا يجبه ما قيل في الجواب منه ان ما
 ذكرته من هياكل الاصول وما ذكره من قول اية المعاني **ل** او على ان
 الكلام لا يفيد سوى التعريف الخ هذا الوجه تفكيكه الشارح في شرحه فكشاف
 عن المذهب في معنى هذا القول المراد بقوله فان لا يكون فيه استغراق فيصير
 بمنزلة قوله في الكلام او الاسم على ما سلف تقرير كلامه ان الاستغراق المستغنى
 ما هو من دلالة الاسم او الاسم ولا امتناع ان يستغنى بقرينة المقام كما صرح
 به في بعض المواضع فلا بد عليه الاشكال باحتمال انه اذا اراد به ان لا يكون غير
 استغراق هو من دلالة الاسم او من دلالة الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المقام
 لكنه لا وجه له وجهه اختيار جعل المذهب في هذا المقام للجنس دون الاستغراق
 وان اراد ان الاستغراق هناك احكاما فانه غير لازم ما ذكره في هذا وجه
 لزومه له لانه منصوص بالاستغراق مع المفرد المحلى بالكلام للجنس في موضع من موارد
 استعماله وبطلان ذلك من ان المعنى اعني صاحب النكشاف في كلامه وما
 على الشارح كلامه بعد وتوجيه كلامه وقيل السبب في اختيار الجنس
 ان دلالة اللفظ على الجنس في على اختصاصه بالاسم في الاحتجاج بها الى
 استنباط المقام مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد
 ويؤدي في موارد فلا حاجة هي في غاية ما هو المقصود اعني استغناء المحامد
 عن عرج من ان يتوهم له الى ان اراد على الجنس معنى واحد مستغنى فيه القرائن
 والاحوال واورد عليه بان الاستغناء بها من اختصاص افراد المذهب
 به واذا التفت الى لاله هو من الكلام صار مقبولا حتميا والاول اولي فلم يختار
 الثاني واجبت بان الاختصاص بين كلامي ان كان المقصود اختصاص الجنس
 فلا يظهر وان كان اختصاص افراد بعد جعل اختصاص الجنس في كلامه وسلك

ظهر فيها ان هذا من المبالغة **قوله** فقد نقست ان يهرب الفلام عن ارضهم
 بارغاب ما لا يدعوا اليه خاصة من حذق او يتدبر مع استنساخه وانه يقتل من
 ابن الخاحب ويخرج ارضه من المبدل منه لا حور يوحى انهم حكوا استنساخ البدل
 من المحدثين في مثل ما ضربنا لا زيدا بناسخ وجوب ذكر المبدل منه ومن النسخ
 من قبل الفعل اعني في علم منزله المصدر عطف على الموصول لما فيه من غايه التذرع
 وكذا جعل يالم يعلم بغير التفسير المحدث في في وعلم وفي انهم وكذا جعله يالم
 التفسير المحدث في في انهم ووجه من العلم ذكر اجده معولا لانهم على قدر العلم
 في الاتصال مع حذق الصاير من علم **قوله** انه في هو من اوصاف النعم اذ كان
 وجه الامكنه سمي ان يكون الانعام الذي هو من اوصاف النعم محمودا عليه اما هو ولا
 والذات بخلاف النعم فان كونها محمودا عليها ليس الا ثانيا وبالوصف ظاهر من ان
 الذات انما هو محمودا باعتبار انما فيه من صفه الكمال والحمد للذات على ما هو
 ملاحظه صدر ورعا عنه في الانعام بما فيكون الحمد على كونه متفائلا في اوله
 على انما وانه **قوله** ولم يفرغ من الخمر انما هذه المقدمه اصلها على وجه
 الاستدراك فيلتصور العبار عن الاخطاء به واما لا على وجه الاستدراك فلا
 يدرهم اخفا من الحمد بعض النعم به ورون بعين واما مطلقا فليدرك نفس
 الناس كل مدق مكن بحسب اقتضا المقام بان يقول فقد انعم
 وقد تحكم المزمع من غير ترجيح او فقد التخصيص بالعموم ما ليس في المقام
 الا انه ترك الصريح اعني وانما في سبيل الحال قوله عن الاخطاء جعل ان يميز
 بقصوره في المبادر وان يخلص بالعبار على الاول اما ان يحمل الاخطاء
 على ما يعنى التخصيص في الاجال او على التخصيص في المقام او على الاجال في المقام او على
 الثاني بقصور العبار ظاهر لان جميع ايراد النعم واحصاها على التخصيص

سعد

شعور يفتقن نطاق البيان عن التعبير عنها اما على الاول فلهذا لانه لما حذا
 العبار عن الاخطاء على وجه التخصيص فقد تصور ما عاين من التخصيص في الاجال
 اخذوا ما على الثالث فلا تصور في العبار بالنسبة الى الاخطاء الا ان
 الاية لمسا كانت ماقصه بالنسبة الى الاخطاء التخصيص من لست لست
 المتأخر وعلى الثاني ايضا اما ان يحمل الاخطاء على المعنى الاعم او على الاخص
 التخصيص او الاجال اما على الثاني فلا يخفى في صور العبار عن الاخطاء على
 سبيل التخصيص واما على الاول فلما ذكرنا على الثالث فلان للعبارة عن
 الاخطاء على سبيل الاجال قاصرة بالنسبة الى التخصيص وفي التفسير اذ قد
 الابهام بما على ان تصور العبار عن الاخطاء انما هو بالنسبة الى البشر لا الى
 الخواص او الاستنساخ بالنسبة الى جنابه تعالى وكما قد رتبته في النظر الى ان
 التصور يحقق بالنسبة الى البشر تركها قيد الابهام وبالنظر الى عدم
 استنساخ العبار عن الاخطاء بالنسبة الى قال قدرته تعالى في اول المختصر
 بهذا الابهام او على ان التصور مطلقا غير محقق بالنسبة الى العباد ايضا لان
 الاخطاء على سبيل الاجال فترك الابهام هو من ينظر الى التصور عن الاخطاء
 مطلقا او على سبيل التخصيص وراية نظره الى انما على سبيل الاجال وما قبل
 ازوجه على تقدير حمل الاخطاء على المعنى الاعم والعبار على الظاهر ظاهر اما على
 تقدير حملها على المعنى الاخص بطريق المسالمة او بتدليس عن العبار او حملها على الظاهر
 منها واما الاخطاء التخصيصية فوجه ارجح من النعم لا يدل بطريق القطع على
 ذلك التصور واما بورت وهما به وان يحتمل التصور فظن فانه مع ما يقال ان علق
 التصور بذكر الابهام كما في المختصر تصور في الاخطاء محتمل كما لمع هذا تصور
 فيه شايه تصور دلائل انما يقتضي ان مراد قيد الابهام على الوجهين

الاخير من عدم التوجه والذهاب لعدم دلالة حديث النعم بغير من التطلع عليها
 ايضا **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم اي بعد ان لم يتوضعا المعريه الاول للنعم
 احلا صرح ببعض النعم يجوز ان يكون المراد ببعض النعم منه البيان وهو في منها
 اصل البناء نوع الانسان يتوقف عليها بعض من اصول المحتاج اليه في بيان
 النوع وهو ان نظام امر الناس في الاجتماع مع بني نوعه معا والتعاود والتشارك
 وهذه الاصول يتوقف ايضا على معاملة بغير من العدل فيما بينهم بحيث يفرق
 الجميع عليه والمسالمة لا بد لها من قهرا من يتوقف على بعض واضع من غير نوعه
 باستحقاق المطاعه وهذا الامساك موقوف على ما استحقاه من ايات باهت
 والد على القوانين هذا الدافع لامن عند نفسه بل من عند الحكيم الحكيم في المنع
 بنوعه البيان اي الى هذه الاصول على هذا التفسير وفي الايات تنظيم هذه البيان
 ويجوز ان يكون المراد ببعض النعم ما ذكره المصنف من هذه البيان والرسول الحكيم
 وفصل الخطاب وفي كل منها ايات الى اصول ما يحتاج اليه في بيان النوع وفي البيان
 ايات الى ما يتوقف عليه من الاجتماع مع بني النوع والتعاود والتشارك وغيرها في
 ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ايات الى الشرايع المعينة في ذكرها في ايات القوانين
 وفي فصل الخطاب ايات الى ما يتعارف به المعين من استحقاق المطاعه وهو الخواص في ذلك
 اصل يتوقف عليها تنظيم امر الناس والمعاد وهو يد هذا الوجه قوله الشرايع رحمه
 اشار الى القوانين الشرايع الى النوع ووجه الايات في اياته لا يرتبها في نوعه
 كل منها ليس نفس الحديث اليه وهو ان الشرايع رحمه الله في شرايعه في نوعه
 من المحله في الحقيقة هو العلم بالاشياء كاهي العلم بالامور على ما ينبغي والاطلاق على
 الزبور والشرايع وكل الامور التي لا تتوقف على العلم على ذلك وفصل الخطاب بالعلم والاعمال
 والرسول لا ينبغي صرح في الايات على البيان في بيانها وما قيل ان الاحوال الاوليه ما ذكره

وفيه وجه
 في قوله تعالى
 وما من الايات في شرايعه

ايات الى اصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل واحد فكيف يكون ذلك ايات اليها
 والاحوال الثاني قوله صرح ببعض النعم اذ لم يقع التصريح بهذا الخروج بفعله ما قررنا
 به ان ما قال في دفع الاشكال عن الاحوال الثاني ما صرح بايقا الشرايع والمجوز
 والتصريح بذكر الرسول بصرح يكون خارجا عن سلاسل الله بعض القوانين الشرايع لاشهاد
 انصافه بذلك وتقرره في النفوس وكذلك التصريح بذكر الال والامم بصرح
 بتوجه الرسول بهم في تنفيذ الاحكام تكلف لا يحتاج اليه ولا جعل منه التصريح
 الى المجموع تغليب وجعل الاصول الموصى اليها هي العلم المصريح بها من البيان والشرايع
 وايات الشرايع والمجوز وعما في الايات بل لا حظ وصف الاصل ولا جعل الايات
 بالنسبة الى المصريح بها بوصف الاصل وحدها وبالنسبة الى بعض الاخر
 لدائه ايضا وانت خبير باننا نقرر الشرايع وتوجيه كلام المصنف في الوجه
 المذكور من التفسير على كل الملامه من ما ذكر في التمهيد ومن ما ذكرنا في التعليه
 من عدم البيان والظن بالعباد واثبات الحكمة وفصل الخطاب ما لا يخفى
 على اول الباب **قوله** ولا على معجزات نبيك صلى الله عليه وسلم هو القرآن
 لانه باق لا يورث الفهم والاشنان يحصل لما يتنزه الاطمان وسائر الخيرات
 فلا يلائم بعد الظهور والعبارة في لاسمه في كون المعجزات الباقية على من القلائد
 لا تلائم الاثنان **قوله** وعما كبرائه الاستهلال في ان كون الاستدناسا
 المقصود ومشوا به فقال برع الرجل راعه اذ ان في اصحابه والاستهلال
 من ايدل وهو اول المطر منه سهل الشرايع سمي بالتوقيف على لا يكون
 الاستدناسا المقصود ومشوا به ثم انه لا يربط في احواله على العطف
 في رعاية الراعي بل يحصل بمجرد ذكر الخاضر وكذا في التفسير على جلاله نعم
 البيان ومضيلته بل انما يستفاد من ذكر الخاضر بعد العام بما على ادعاء

ان هذه البيان قد اختلف في التفضيل والشر من سلف حيث كانت كانه ليست
من ايراد العام على طريقه قوله فان لنق الانام وان منهم فان المسكر معزوم والقران
وقوله وتيسر ما بالواو واسنان الى انه اعتبر لا عطف تيسر بعناية ثم جعل المجموع
عنه لعطف الى ما تضمنه قوله عطف الخاص على العام فيكون قوله لله وحده والقدرة
الى ذكر الخاص بعد العام لمجموع النافذين ولا بعد ان يقال معنى قوله عطف
الخاص على العام ذلك بطريق عطف بعد العام لئلا ينشأ احد ما ذكره في الكلام
والاخر ذكره بعد العام بقوله ربما عطف لذلك وقوله تيسر الله للثاني وقوله
فان وعلم خصم بعد التخصيم لئلا ينشأ في قوله ما لم يعلم على ما يدل من الشايع
ما لم يعلم بقوله انست واحبنا دنا وقيل ذكره ليعلم السمع اوله مع قوله التميز
بان يراد بالتعليم احضار المدلول عنه وتذكير المنسى وقيل في هذا التصريح انه
تعالى رقا هو من خصمير الجمل لما د روع العلم واستدل بقوله صاحب
الكتاب في تفسير قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم فذكر في قوله الجمل
الذي هو العلم وفيه بحث لان هذه القاب مستفادة من التعليم بل انشده
قوله كما انشده في قوله تعالى خلق الانسان على البيان حيث ذكر سبحانه
نعمه البيان في مقام الامتنان ويميزه الانسان عن سائر الحيوان **قوله** انسان
الى الجمع فانه يشعر بكون الراد بفصل الخطاب التران فل هو غير مستقيم
او يصير المعنى حينئذ افضل من اولي القتران ولا احد سواء او في القتران
ويمكن دفعه بان لا يمتدح ان من سواء لم يؤت القتران كقوله قد اوتي من امره
وان بعد من انشأ القتران اللهم لا اذن راد من سواء الانبياء ولا دلاله للعباد عليه
سبحهم بها انه افضل من اولي القتران ولا دلاله بها على كونه افضل جميع البشر
وقوله في حال الكلام الى اخره تيسر على ان فعل الخطاب على المعنيين من ان يتكلم

فقد روي عن علي بن الحارث عن ابي عبد الله في قوله تعالى انما الله هو العزيز الحكيم
يدل وانما هي افعال وادبار الحكيم من الخطاب خبر المفضل على من المبالغة يكون
التميز تيسرا لا لغويا ولا لغويا في ان يكون بفصل الخطاب بيني وبين هذا ما مالا او مفعولا
باعتبار كون المصدر من المعلوم والمجهول لا ان الخطاب خور مفعلي ولا لغويا تيسره
ميسره الى فعله بتأخير لا يتيسر عليه وقوله ولا يتيسر في عطف تيسره
اصلها اهل يدل اهل فان في شرحه للكتاب لم يسمع من تعبيره الا اهل
وان كان المقصد ان يحصر مره حظرا او تعليلهم وقوله حصر استدلاله في الاثر
وسنله حظ تيسره على ان فيه تخصيصا بعد تخصيص حيث انشأ في قوله
الصلوات من الملائكة والجن وعهودك اذ لا يقال ان المعنى والاسلام وال
البيت وغير ذلك كما يقال اهل ولا يضاف من الصلوات الى من لا حظ
في امر الله في الدنيا كالنبي والذين يفتنوا بالفرعون وغيرهم بعضهم بازاله
هو القتران بتأخير والاهل القتران كما كان لما تابع اول **قوله** جمع ظاهر هذا
ما ذهب اليه البعض وهو المجهول ولكن الحق ان في جملة الجمع على ان لا وجه
صرح في شرح الكتاب حيث قال في قوله ان جمع في فعل على ان لا وجه
حتى قيل ان الجمع باجمع محب بالكره حيث صاحب كره وانما راد محب السكون
اسم جمع كثر وانما راد في الحضور في راد ما جازي المثل جازوها انما رادها
فلا عن الى علة وها جمعا حان وانما المثل من المثل جازوها
لان فاعلا لا جمع على افعال ثم قال في السارج واما انشأ وها جمعا فجمع ثم
وحب الا ان يكون هذا من النواذر على ما هي في الامثال فعلى هذا الاظهار
جمع ظهر تيسره بالمصدر **قوله** جمع خبر بالتشديد اذ رادها انما مفعول مستبعد
واحد فاعبر بالتشديد لا جبر اسم التفضيل وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يوزن

لان حروفه من صيغة الاصلية وهو فعل منع من اجزاء النعرات التي هي
 جارية في الفعل التفضيل عليه وكذا كونه في الاصل على الفعل ثم خفف الحذف
 لقرنه استعماله ولما قد يستعمل على الاصل منع من اجزاءها على صورته الحالية
 وهي غير المتخفيف منه قال الجوهر في ذلك حروفه مشددة وخفيفة
 وكذا في امرائه خبره وخبره وقال تعالى او لعلكم تعلم الخواتم جمع خبره
 وهو الفاضل من كل شيء قال الاخضر انه لما وصف رجل فلان جرائد الصفة
 فادخلوا فيه الياء للثبوت ولم يردوا انه اصل واستعمل الزحيري في التسمية
 الصفة والمصدر ومعنى التفضيل ما تقدم قوله تعالى يا خضر من امرائه
 خبرها ما تخيرتها او مثلك الا حجب قال فهو مصدر في الخبر وما هو
 وعلى مثله في الخبر اراه بالاول الصفة والثاني التفضيل والاصل للمصدر
 قوله جمع خبره بالمشددة اما للاختلاف عن اسم التفضيل واما للتفريق على الاصل
 والاكثر ان يكون الاخبار جمع خبره خيرا لصاحب الانسان كقوله
 فقال لمن المصطفى الاخبار اذ جمع خبره خيرا **قوله** اصله بما لم
 من شيء بعد هذا الصلة اشارة الى مذهب من يقول ان الواقع بعد ما هو متعلق
 الفعل المحدوف وما بعده الفاعل مستقلة وليس ما تقدم جرائدها فاعله
 كانت او غيرها والصحيح انه جزء من اجزاء الجملة الواقعة بعد الف واليه
 انزاع اهل التحقيق قال الشيخ ابن الحاج لا نزاع في ان اما موضوعه لغيره
 لتفصيل محل ولا سترام في شيء الى ان ما بعده هاشي لم يرد حكم من الاحكام ولذا
 قالوا على المعنى الاول انها لتفصيل وعلى الثاني كلمة فيها معنى الشرط الا ان ذلك
 الاقسام على الاول لا يرد اد قد ذكر الالف م كذا وقد لا يرد الا قسم
 واحد كقوله قال اما الذي في قلوبهم رنج والنزاع حذف الفعل بعد النظر على

هو تعالى في قوله

واحدة كما انهم حذف متعلق الطرف اذا وقع خبرا والنزاع ايضا ان منع منها وير
 جوابا لما يكون كالنوع من الفعل المحدوف ثم اختلف في ذلك الواقع فذهب
 الى انه جزء الجملة الواقعة بعد الفاقدم عليها لذلك القرض منهم من ذهب الى انه
 متعلق بالفعل المحدوف وما بعده الفاعل مستقلة ومنهم من فصل بينهما اما ان
 يكون الواقع بعد ما يقع على ما بعده الفاعل فيه مع تقدمه عليه لا فان منع من
 هو المول الاول والا فان كان الصحيح على ما صرح به المحققون هو الاول واليه
 مال صاحب الكشاف والناقل الاسترابة الى ذلك الشيخ ابن الحاج وعنه
 وظاهر كلام الساج هربا على اخيه والمذهب الثاني في الثالث وقد صرح ابن
 الحاج في اوضح الفصل بطلانها ومن اراد معرفته وجه الخلاف فليطالع
 وقوله فوقف كلمة اما وقع اسم الخ فيه نوع مخالف لما سمي في احوال متلفات
 الفعل في تحقيق قوله تعالى واما نود بعد ما هو من المذهب الصحيح المختار حيث
 قال في حذف المزموم الذي هو الشرط اعني كمن من شيء وانيه مقابله لمزموم القام
 وتغير بحرفه نوعا سوقة ازاله لما عسى يورم انما في الاصل منها غيرت الباء
 وهذا الوجه لا لان ما حرف ومنها اسم ولم يبعد في كلامهم كون الاسم التغير
 حرفا ونسأله على خروج الكلام عن الاستقلال بالان لا بد من اداء الشرط
 او على صيرورة الحرف ساقلا ولتب وهو هاشي من اللفظ مع كونه قياسا مع اللزوم
 او التغير في التفسير عليه بحسب المعنى دون التفسير او لا غير بحسب المعنى اعلان
 وما قيل عن سيبويه من تفسير اما زينة فمما لم يرد في شيء من هذا وجهه الى
 بيان المعنى الخف وتصور حاصل الكلام وانما لام ان في يده اما المزموم ما بعده
 لما قيل له في قوله تعالى لا يرد اد قد ذكر الالف م كذا وقد لا يرد الا قسم
 الرضى واليه ذهب عتق الساج بما سمي اما كمن من شيء فزينة بمعنى ان من

على ما يشهد بها صيغة الجمع بهذا القرن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وان سوا
وان لا لا يخرج من انما له المعرفة اذ في شبه في انما له معرفة الدقائق فيكون من اذن العلوم
سواء لا يجمع على في فله سوا اجل الاجتهاد على الاستفاد في مقام المسألة في المذبح
ادلم جل وسدائيدفع ما يقال هذا الفرع لا يستقيم سوا كان المعنى عما كونه اذ في
الجمع او على كونه من جملة الادق اما الاول فلان دقة المعلوم انما يوجب دقة العلم
لا كونه اذ في الجملة فضلا عن كونه اذ في الجميع واما الثاني فلان ما يحصل من جملة
لا اذ ان يشتمل على زيادة دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب نفس دقة العلم
قوله معرفة انه لا يجوز لكونه في اعلى مراتب البلاغة اذ اذ بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق وما يتبع هذه المعرفة لا يحصل الا بهذا العلم وما يتبع علم الكلام
في ما حث النبوات من اثبات كون القرآن معجزا وان الخارج بكونه في اعلى
مراتب البلاغة كما توقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا لا يقع ما يقال ان اذ به هذه المعرفة معرفة انه معجز وان الانحاز
ناتجا لخصه من كل من حاصلة بعلم الكلام ايضا وان اذ بها معرفة ان الخارج
لكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا لغيره من ايضا حاصلة بعلم الكلام
فتو له بكونه معجزا ان يكون علمه لا معجزا وتو الظاهر وان يكون علمه للمعرفة
بحدود انصاف اي معرفة انه معجز لا حصل معرفة كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو الاسباب هنا تعرف من منبها اذ على الاول يحصل معرفة الانحاز الى
الجملة من معرفة علمها تقليدا وعلى الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمها
والاول يحصل بعلم الكلام ايضا دون الثاني وقوله لا شتما لعل الذنوب
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وفيه رد لما ذهب اخر من ان الخارج للمعرفة
اولا شتما لعل الاجتهاد من العبادات او لسلامة عن الاختلاف والتاثيرات

على ما يشهد بها صيغة الجمع بهذا القرن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وان سوا
وان لا لا يخرج من انما له المعرفة اذ في شبه في انما له معرفة الدقائق فيكون من اذن العلوم
سواء لا يجمع على في فله سوا اجل الاجتهاد على الاستفاد في مقام المسألة في المذبح
ادلم جل وسدائيدفع ما يقال هذا الفرع لا يستقيم سوا كان المعنى عما كونه اذ في
الجمع او على كونه من جملة الادق اما الاول فلان دقة المعلوم انما يوجب دقة العلم
لا كونه اذ في الجملة فضلا عن كونه اذ في الجميع واما الثاني فلان ما يحصل من جملة
لا اذ ان يشتمل على زيادة دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب نفس دقة العلم
قوله معرفة انه لا يجوز لكونه في اعلى مراتب البلاغة اذ اذ بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق وما يتبع هذه المعرفة لا يحصل الا بهذا العلم وما يتبع علم الكلام
في ما حث النبوات من اثبات كون القرآن معجزا وان الخارج بكونه في اعلى
مراتب البلاغة كما توقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا لا يقع ما يقال ان اذ به هذه المعرفة معرفة انه معجز وان الانحاز
ناتجا لخصه من كل من حاصلة بعلم الكلام ايضا وان اذ بها معرفة ان الخارج
لكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا لغيره من ايضا حاصلة بعلم الكلام
فتو له بكونه معجزا ان يكون علمه لا معجزا وتو الظاهر وان يكون علمه للمعرفة
بحدود انصاف اي معرفة انه معجز لا حصل معرفة كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو الاسباب هنا تعرف من منبها اذ على الاول يحصل معرفة الانحاز الى
الجملة من معرفة علمها تقليدا وعلى الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمها
والاول يحصل بعلم الكلام ايضا دون الثاني وقوله لا شتما لعل الذنوب
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وفيه رد لما ذهب اخر من ان الخارج للمعرفة
اولا شتما لعل الاجتهاد من العبادات او لسلامة عن الاختلاف والتاثيرات

الخالق في الاسلوب للام العرب من الرضا في الطب والاشعار في البيان
 والناظم والدين جمع دينة وهي ما دون لطف والاسرار جمع سر وهو ما
 اخبركم والسرير جمع سيرة والقوام جمع خاصية وقد مر اذا الله تعالى الله وتعالى
 خاصية وقيل اسم جمع الخاصية بالمشدود **قوله** ان قيل كيف التوفيق
 بين ما ذكره هنا الى من قول المصنف وجه ككشف عن وجوه الاحجاز اعني في
 نظم القرآن استا رجا حاصل السؤال دعوى الثاني من كلامه من وجهين
 احدهما ان ما ذكره هنا يقتضي اختصاص كشف الفناح عن وجوه الاحجاز انما
 ادراكها بهذا الفن وما ذكره الفناح يقتضي اختصاصه بالدول وهو على ما ذكره
 السارح في شرح الفناح قوم ادراكها اختصاصا مراد انك لطائف الكلام
 ووجوه محاسنه الخفية منها تارة والثاني ان ما ذكره هنا يقتضي انما ذكره
 الفناح عنها بهذا الفن وما ذكره الفناح في اخر البيان من قوله وتفسير وجه
 الاحجاز لا يمكن كشف الفناح عنها يقتضي عدم إمكانه على ان الثاني من كلامي
 الفناح ايضا حاصل وحاصل الجواب التوفيق من كلاميه اولاه من ما ذكر
 هنا ومن ما ذكره الفناح بانه انه لا ثالث في كلامه اذ المراد بعدم إمكان
 كشف الفناح بغير إمكان وصفه والتفسير عنه بامر بذكره في الفناح بانه
 وثانيه لطيفه وهو الثاني الادراك الذي له نظيره في الوجوديات كاستناده
 الوزن في الشرح ما ذكره بالوجوه ان لطفه وتفسيره عبارة عن كشف حقيقته وبيان ان
 امره يقتضي استناده الوزن ومن الحسب كالملاحه فان حسن ما ونحوه من ذلك
 ليرتفع الشارح وحده من شرح الفناح ولم يبق من قال
 خبرت وراي حسن ما هو ما سبقه دل برأي آيتم وتبين التوفيق
 بين كلاميه من انما الى التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره الفناح بانه

يعني قوله وجه ككشف عن وجوه الاحجاز لا يدل على انه مكرر وصفه والى التوفيق
 بينه وبين الكلام الاول له بقوله في غايه اجماله بل هذا العلم ولو بالبدون المكشوف
 يعني ان مراد المصنف بقوله وجه ككشف انما يحصل من الاعتبار وبعلم الباطنة
 وقول ما مرسته والاشعار له دون وجه ككشف عن وجوه الاحجاز استا رجا
 فانهم هذا ما ليس من التوفيق في هذا المقام يقول المصنف **قوله**
 وقد اشير الى هذا الى ان وجه الاحجاز الثاني من هذا العلم وقوله لا علم به علم
 الاصول اكتشف للفناح اخذ بالمحصل وقيل بالمعنى وعبارها الفناح في اخر
 البيان بعد القرآن عن تحقيق لطائف قوله قيل يا ارحم الراحمين هكذا وان لم
 في باب التفسير بعد علم الاصول انما مراد الله تعالى من كلامه ولا
 اعون على ما على ما يدل شتيها في ذلك لطائف تلك واسرار
 ولا اكتشف للفناح عن وجه الاحجاز في الشارح وجهه انه اورد محصل كلامه
 في اعتباره وعلقت ولا اكتشف على اقران وتعلق الاخر من المعنى بعد كل من المصنف
 والمطوف عليه والداعي في سئل بالفتح الاول عليه لا علم على ما صرح به في شرح الفناح
 حيث قال والطرف في اعني اب التفسير وبعد علم الاصول سئل عن معنى الفناح الاول
 عليه لا علم ادعائي اكتشف من معنى الفناح على ما نقل عنه في الجواهر ان قوله بعد علم الاصول
 يتعلق بما في اكتشف من معنى الفناح المعنى على هذا التقدير وان معنى الفناح انما يتصل
 بعد حصول علم الاصول والاحكام به وعلى التقدير الاول ان معنى حصول علم الاصول
 عن كل علم سواها انما يتصل بالاشياء ولا يترتب عنه الفناح من مجال علم الاصول وجه
 فخلا عن التفسير ويبدأ برفع الاشكال بانه يلزم ان يكون علم الاصول اكتشف
 العليز ولو انما اكتشف من غير ما ذكره هو كما كشف في الجمل وهذا الثاني ما سبق من
 كلامي المصنف والسكاكي وهو حصل اكتشف في الدين فمراد حصول ما نقل عنه

ح

في الموانع في دفع الاشكال ان الظاهر متعلق بالكشف وان الكشف لا يقتضي تغيير في المعنى
بل مجرد الكشف بسبب مجرد الكشف عن معنى التفسير بل يقتضي تغيير في المعنى
الخاص والكشف في العبد والحقير يستفاد من معنى الكشف فاعاد استلزام
هذا الذي يحسب الدرس ثبوت الكاشف له لا لا اعلم في البلد من زبد
بمعنى لا اعلم سوى زبد وقوله بعد حصول علم الاصول بتدوير الحصول ازاله
لما قد يتوهم من لزوم كون علم الاصول الكشف عنها وادراكه بان مجرد
اسم التفسير عن معنى التفسير على ما ذكره بعض المحققين من النجاشي انما يجوز
اذا لم يكن معني من الالوهة من العلم والافاضة كقولهم ملوك عظام
من ملوك اعظم وعلمه قوله تعالى وهو اعلم من علمه اذ ليس معني على الله عز وجل
من كذا ولا محل حصر الا كاشف على معنى حصر كمال الكشف لكان ارب لتمام التفسير
بتدرا لا مكان ولم يوجب ان يتكلف التفسير معنى التفسير هذا غاية ما يمكن
توجيه الكلام وانما جدير بان كلام السكاكي رحمه الله عز وجل لا شك في بطلان
الاحلال با بعد ازالة اذ الظاهر ان معنى بعد علم الاصول متعلق بقوله لا انكشف
غير مقتضى الظاهر المطلوب على ان الاستدلال **قوله** لا يمكن ان يكون مستعمل
لتقدير ما سبقه من كلام جبري موجبا كمالا ومقتضا كمالا او ما قام زبد وبقوله
بعد الامر والهي وبما في معناه كالتخصيص وبعد الاستدلال م مثل انكشف
والانفصال وهل تعطيني ولا اعلام بعد الاستدلال م فنظ في قوله جاك زبد وقوله
تعالى هل وجدتموها عند ربكم صدقا لو انتم تعلمون وقوله تعالى انزلنا لاجرا ان لنا
نحن الغالبين قال نعم وقيل هو بعد الاستدلال م ب ما بعد اياته ولست ادري
قال ابن عباس لو كان في جواب الست برلم نعم لكان كقوله هذا الاختار
يكون لما حرم الاجاب والاطرافها للاجواب في الكلام المتبوع في المتن

والمتقدم

والمتقدم منه وله امور بعضهم منهم موقع في الاستدلال المتفرق الى اهل على الاداء
او المتفرق والتفتيت وحيث يجوز ان يقال في جواب الست برلم نعم فيكون
الست برلم معني ان ربنا او اننا ربك ويكون منهم في التحقيق بعد ما المتفرق
الكلام الخفي للذات فلهذا كل مقوله كلفه منهم في هذا المقام يجوز ان يكون مقتضى
ما سبق من قوله لا اعلم بعد علم الاصول الكشف من مدرك العبد او مقتضى
الفرق السوي له الكلام وهو حصر الادراك فيها وح كقولهم قوله لا يمكن استنباط
للجواب عن اسئلة الناس من كلام سابق وهو ان يقال هل يمكن بيان
وجه الاعتراض وادراكه مقتضى اتفاق العليين وضبطها على ما ينبغي فقال
لا يمكن اما لانها لا تكفي ان مجرد ما لان الاملاخ على تلك الاحوال والفتن
ورعاية الاعتبار بحسب المقامات امر لا يحيل بها على ما سيصرح به
واما الاشاع الاطهر بما في كلام القويوب وجوز ان يكون مجموع قوله حصر
لا يمكن جوابا فبما هل يمكن ان يكون الاستدلال بمعنى الاشارة
قال لا يمكن قيل بعد ذلك فلهذا لا يمكن فيكون في الحقيقة مقتضى ما في
السابق المنذر الا انه او الجملة بعدها بانه مقتضى التفسير المنذر **قوله** كما ذكرنا
الفتاح حيث قال بعد الفراغ من بيان كماله لو وليت علم المعاني على
الجميع لشاركوا في الكلام واحدا فواحدا كما ترى وطلب الصور على ما يمكن
من لسان الملك متصلة باسم الاطهر الاملاخ القويوب ولا يدخل كنه
بلاغة القرآن لا تحت علمه الشامل **قوله** وتبيين وجوه الاعتراض في تفسير
الاستدلال في الكتاب مذهب ثلاثة الاول مذهب الصنف وهو ان
يقدر المشبه في نفس المتكلم ولا يصرح بشي من اركان التشبيه سوى
المشبه ويدل عليه اي على التشبيه بان متساوية امر مختص بالمشبه

ويسمى التشبيه الضمني استعارة بالكناية وانما ذلك لان المتعارف
 المتبادر استعارة تخيلية فالاستعارة بالكناية والاستعارة الخيلية على
 مدحهم ايمان بنوهم فانهم لا يعلمون انهم لا يعلمون انهم لا يعلمون
 الاخر وليس في كلامه مجاز لغوي وانا الجازم انما اثبتت في نفسي ليس هو له وهذا
 مقول والثاني وهو الصريح من باب الجمهور وهو ان يصرح بذكر المستعار
 بل بذكره ويذكره ولا يسمي الله عليه قاله في الكتاب والظاهر ان سكتوا
 عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر الشيء الذي من وادنه فيتميمها
 بذلك الشيء على مكانه والثالث مذهب السكالي وهو ان يذكر المشبه في الاصل
 بنصب قرينه مضمر وعلم ان نسبة اليه وتضعيف شيئا من لوازم المشبه
 به المماثل في فعله مذهب المصنف كما ذكره التاج في تشبيه وجه الامانة
 في نفس المتكلم بالاشياء المعبودة الاستعارة بالكناية والاثبات
 الاستعارة بالكناية تخيلية وكلامها من افعال المتكلم وكل من لفظي وجوه
 الامانة استعارتها مستعمل في وضعه وليس من المجاز في شيء بل المجاز في
 اثبات الاستعارة لوجه الامانة وهو عقل وفي ذكر الوجه ايهام وهو ان يذكر
 لفظه بمعنىان قريب وبعيد ويراو البعيد حيث اريد بهما معناه
 البعيد وهو الطوفان والقرين وهو الغصن المضمون او تشبيه الامانة في النفس
 بالصورة الحسنه استعارتها بالاشياء المحيية للوجه او استعارة الصور
 الحسنه للايمان والاثبات الاستعارة لما على الاول استعارة تخيلية واستعمال
 الوجه في ذلك الامانة على الثاني استعارة بقرينة وذكر تشبيه موضع ان
 يرمز به الاستعارة المكينة على مدحهم لا يرمز ان يكون استعارة تخيلية فالعناط
 في قرينه الاستعارة بالكناية انه اذا لم يكن للتشبيه المذكور تابع بنسبة لزم النسبة

في تشبيه الامانة في النفس
 بالاشياء المحيية للوجه
 او تشبيه الامانة في النفس
 بالصورة الحسنه استعارتها

كان
 في تشبيه الامانة في النفس
 بالاشياء المحيية للوجه
 او تشبيه الامانة في النفس
 بالصورة الحسنه استعارتها

قال انما له استعارة تخيلية وادان له تابع كذا في كتابه فقل الامانة
 مستعارة له ذلك التام استعارة بقرينة كما لبعض المستعارات يقال العهد
 ووجه وعلى مدحهم السكالي الاستعارة بالكناية في استعارة لفظ وجه
 الامانة او الامانة بالاشياء المحيية او الصور الحسنه او الخيلية
 استعارة الامانة واستعارة الوجه بلفظ استعارة بقرينة
 عتقهم ووجه لا يرمز ان يكون قرينه المكينة تخيلية بل يكون حقيقة كما
 لا يرمز ان يكون التخيلية قرينه لها على ما صرح في كتابه حيث قال فيمكن
 عنها اي وينقسم الى ما قرنتها امر متدر وهي كالات في اناء المبيد
 او امر محقق كالات في انت الرجع البطل هذا غايد ما يمكن من تشبيهها
 الاقسام في هذا المقام يكون الجبر العلام وبادكرنا يظهر صنفين في التشبيه
 مذهب السكالي او التخيلية على الثاني لفظ الوجه الموضوع للوجه
 الحقيقة المستعمل في الوجه مجاز او لا يعني ان اكثر ان الترخيع لفظ المشبه
 به اعم من ان يقرن بلفظ الموضوع له او المستعمل منه مجازا **قوله** والقران
 فقلان معنى مقول تخييد على انه مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت القران فقرأنا
 جميعه ومعنى القراءة والتلاوة يقال قرأت الكتاب فقرأنا الكتاب ثم
 نقل لا الموضع المنقول وانما الى ان النقل الى هذا المعنى بعد جعل المصدر او لا
 بمعنى المنقول وعنه يقال المناسبه من المنقول الى المنقول عنه وان
 فان مجازا في مجاز مختلف ما اذا نقل من غير ان جعل المصدر بمعنى المنقول
 او لا فان فيه مجازا واحدا كما في نقل الاستعارة والقرينة والتشبيه وفي قوله
 جعل اسما دون ان يقول اطلق اسما في النقل ولا يخفى ان المقصود من قوله
 لتعلم المنزل على النبي عليه السلام بيان النقل لا التعريف والوجه ان

فيكون السعي بعد قبل او ف بذكر وليس لقابل ان يقول بعد ان يكون
 معه حال من يعل بل يعل ان يعلوا مع لاله او حال من السعي او استيفان جوابا لسؤال
 اقتضا قوله فلا يعل السعي وهو مع س لانه لا يعل به يستد بها في يعلو عنه
 السعي بحال المعية وكذا في كونه فكون لعلو يعلو لا يقتضا به ان يكون يعلو الولد
 والوالد يريد السعي معاني الزمان وكذا في كونه حال من السعي او لا معنى لغيره
 السعي لابر اسم الله الا ان يكون المضاف محدود ان يعلو السعي مع سعي ابراهيم
 وفيه بعد وركا له من جهة المعنى لا يحق في كونه استيفاننا بعضي وجوب
 الشاخر من حيث السؤال ومعنى الآية الثانية النهي عن المراءاة بالزمان
 والزانية والرجوع على ما وهذا المعنى انما يحصل بكونه معولا للمصدر اذ لا يجوز
 ان يعلق بالانتماء بكونه يعلو النظرية والبالا السببية او الملائمة او تعلق
 المحال به من القول والملائمة لانه يكون المعنى على الاول النهي عن المراءاة
 مطلقا بسببها وعلى الثاني النهي عن المراءاة مطلقا حال ملازمة المحالين
 بها وكلاهما غير مستقيم ولا يجعله حالا عن المراءاة فغير ان يكون تعلقا بالمراءاة
 تعلق المفعول به بانه وجه اسمائي او لا بالظرف وشبهه واما بالظرف الزمان
 والكان فمطلقا كما هو المصطلح وبالسبب المحار والوجود واقصر على ذكر الظرف
 ثانيا كقضاء بذكر السبب الاول لم يرد به ما يقع المحار والوجود ودار كانا
 لما فتور على كسر الاق تعلقه بالانزال سزله نفسه المعلن بوجوه منه
 وعدم استكراه عنه لانه **سنة قول** وسجي الفرق بينهما اي الفرق بين
 الاستفلاح وهو ان السطو لا يكون اللفظ الزايد متعينا وفي الحسب كون
 متعينا لغيره التفسير المكون مع الفرق لانه لا ينفرا اي من التفسير
 الا المتعارف بحسب المصنوع لان المراد بالزمان كان هو الزايد على اصل الزايد

فيكون السعي بعد قبل او ف بذكر وليس لقابل ان يقول بعد ان يكون
 معه حال من يعل بل يعل ان يعلوا مع لاله او حال من السعي او استيفان جوابا لسؤال
 اقتضا قوله فلا يعل السعي وهو مع س لانه لا يعل به يستد بها في يعلو عنه
 السعي بحال المعية وكذا في كونه فكون لعلو يعلو لا يقتضا به ان يكون يعلو الولد
 والوالد يريد السعي معاني الزمان وكذا في كونه حال من السعي او لا معنى لغيره
 السعي لابر اسم الله الا ان يكون المضاف محدود ان يعلو السعي مع سعي ابراهيم
 وفيه بعد وركا له من جهة المعنى لا يحق في كونه استيفاننا بعضي وجوب
 الشاخر من حيث السؤال ومعنى الآية الثانية النهي عن المراءاة بالزمان
 والزانية والرجوع على ما وهذا المعنى انما يحصل بكونه معولا للمصدر اذ لا يجوز
 ان يعلق بالانتماء بكونه يعلو النظرية والبالا السببية او الملائمة او تعلق
 المحال به من القول والملائمة لانه يكون المعنى على الاول النهي عن المراءاة
 مطلقا بسببها وعلى الثاني النهي عن المراءاة مطلقا حال ملازمة المحالين
 بها وكلاهما غير مستقيم ولا يجعله حالا عن المراءاة فغير ان يكون تعلقا بالمراءاة
 تعلق المفعول به بانه وجه اسمائي او لا بالظرف وشبهه واما بالظرف الزمان
 والكان فمطلقا كما هو المصطلح وبالسبب المحار والوجود واقصر على ذكر الظرف
 ثانيا كقضاء بذكر السبب الاول لم يرد به ما يقع المحار والوجود ودار كانا
 لما فتور على كسر الاق تعلقه بالانزال سزله نفسه المعلن بوجوه منه
 وعدم استكراه عنه لانه **سنة قول** وسجي الفرق بينهما اي الفرق بين
 الاستفلاح وهو ان السطو لا يكون اللفظ الزايد متعينا وفي الحسب كون
 متعينا لغيره التفسير المكون مع الفرق لانه لا ينفرا اي من التفسير
 الا المتعارف بحسب المصنوع لان المراد بالزمان كان هو الزايد على اصل الزايد

المختصر من شرح الاخصيه على مجرد التصريح فوجه ما مر من الذكر الانسان بعد
 ان يذكر للاضاح من غير عكس باعتبار ان صلوح الاسات يوقف على كونه كلاما
 موقوفا على صلوح الايضاح **قوله** من الاصول ان مقتضى الصالح الامور
 اي تصرفا بعدى لما يتولد واحديا بالاله بالزم الذي استقامه وذكر
 بعدد لا التعمد على الاستقامه وهو لا يمتنع التزم وسكون اللام
 دور الا لازم وقد قيل ان ظاهر ان مصدره الا لو يفهم التزم على قول لا لانه انما
 في اللام وما يتولد من الا لو يمتنع التزم لا بعد ان يكون مصدره الا لازم ايضا
 على الغالب انما ان المحفوظ عن الاصل لا يشهد الا لو يمتنع التزم وهو انما
 يمتنع التزم وسكون اللام او على ما قال الفران من مصدره ما لم يمتنع مصدره
 فعل بعد اعل المحار بعد ما كان اولها من كلفه ظاهر وقوله وقد استعمل
 الاو في قولهم لا لو ك جدا مدي لما يتولد من الا على ان يقال كيف
 يكون من الا لو يمتنع التزم وهو لازم وقد استعمل مدي لما يتولد من قولهم
 لا لو ك نفعها بان يقال استعمله مدي لما يتولد من انما يمتنع باعتبار تبيين
 معنى المنع وان كان معناه للمقتضى التفسير والتفسير باسماح فيرا ما يشار اليه
 هذا ولما لم يستدل لان ان لم لا يكون جدا مدي لما يتولد من ان لا يجوز ان يكون
 معنى لا اقصر فكيف وجه على ما ذكر في الاساس من قوله ما لو ك من جهة نصب
 جدا على التميز اي من حيث الجهد او الحال اي جهته وبريه ما قال للوجه
 غيب ذكر الا لا لو اي تصرفا فلا بالوك محار و افعال الفعل
 وحيث هو على التميز او الحال ومن هذا القبيل لا استعمل جدا اي لا انفع منك
 وحينئذ لا حاجة الى اعتبار حرف المفعول الاول في كلام المصنف او جواز ان
 يكون المعنى لم اقصر من حيث الجهد والطاقة ولكن ان محار عنه بان نصب جدا على

شرح في كلامه
 ووجه ذلك

التمر

التمر لا يجوز ان يكون المعنى فاعل المفعول ولا يكثر شي منها ههنا وهو ظاهر في وجهه
 على الثاني وان لم يكن الا ان المعنى على اعتبار التفسير الظاهر والاستقامة وكذا ما يدل
 على الظاهر نظر الى اجزائه المعنى والخاصة وادراك وجه استدل اعتبار التفسير
 مثلا الى ان المعنى وقد يقال المفعول المحرور ما خلاص وهو المحاطب واما
 تمام مثل احد وحق وعلى الثاني فتكون المحرور ما ذكره وجه الله وكذا على الاول وفيه
 اشارة الى ان عدم منه الاجزاء لا يختص بمحاطب ودون اخر وان لم يكن المقصد المخطأ
 لو صرح به الى مخاطب غير لان اصل الخطاب ان يكون لم يميز فلا اقل من ان يكون محلا
قوله احضارة المصدر ومفعول له والفاعل ما دل عليه اي التفسير من معنى الفعل والفاعل
 التمر وادله اي التمر عليه اي افسر قوله من رتبة ما ان يرتب السكا الى اهل
 اعتبار احضارة المصدر الى الفاعل واخرى من حيث التسميات انما على اعتبار احضارة
 الى المفعول وقيل يجب انما على المصدر ما يمتنع من الكلام وهو انما في الترتيب
 الى ما ذكرنا على الحال لا نصب الكلام الى من افسر به ما ذكرنا حال كونه احضارة
 والظاهر على الاول انه يحتاج الى تقدير فعل له لانه الكلام ويعد الاكنا بالاشارة
 الكلام معنى في ما على قول سيبويه ان الناصب لصوت حار في ما ذكرنا جرح
 ما وهو من الجهد لا شيا وما بين الفعل واما على الثاني فلا بعد ان يقتضى معنى الفعل
 المدلول عليه اي التمر لان الحال كالنظر في ما كعبه واجه من الفعل والفاعل
 بها معنى حرف التسمية واسم الاشارة الثاني هذا على شيا وهذا قد يقال معنى انه
 عليه او اسير اليه وانت حيز ما في هذه الوجه **قوله** تقرر بان مفعول له لا يقتضى
 ذكر المصدر وح اول حكيم ارج ستماد من قوله ورتبه والاخر من قوله ولما ياتي وثانيا
 فليس بعد ما حيث مع تعليل كل منها بكل منها فهو ان بعد الى التوزيع اما على الوجه
 ان يعلل الاول بالاول والثاني الثاني او على العكس يقال اول الاخرين اخر الاولين

ايقار

فعل

يكون كان المعنى حقا لم يثبت واعترا فاجهر وقصور لم يبرهنه بحيث يكون
في وجه الاعتقاد والاشناع به الا يستول من الله عز وجل فضلا وسد وصل نفسه
بحيث لم يشأ ركها من سوال الشئ من الله سبحانه لبعده عن ساحة الرجاء لله
المستد اليه لتعبر سوال الشئ من الله تعالى عليه نفسه فقرا حقيقيا او غائبا او
للتعدي كيان يقال كما مع كون تلك موصوف بالصفات المذكورة لم يبعد على ذلك
معتداه ويعدد القول وان لا يقع مقبولا الا من قبله فصدق عثمان عنائه
الى سوال الشئ من الله فصدقها ظاهرا لا سائل اليه من الله الشئ ويجهل
في لحظة فظلم ساعده فسا على سبيل الاستمرار لم يبعد عن المصواب وهذا
أقرب ما يقال انه لما افترق في وصف كتابه بالوصاف الرغبة النبوية
عز قال تنفعه كان مظنة ان يؤمن انه مقتنع به المبتدئ من غير طاعة الى ان يسأل
من الله تعالى ان يجمع به فقال لو ان اسأل الله بان لا يسأله ذلك المبتدئ
ولا يتكلم على انشائه كتابه على الصفات المذكورة وقوله فكانه قصد جعل الراوي
يجهل ان يقال فيه اي داع اليه ولولا ان الداعي انه اذا لم يقدم المستد اليه يكون
مستوفيا على جميعه عطف الجملد الفاضل على الله في نفسه فموت ثابا على كل شيء
تعود ان يحسنات الوصل ثابا في التعليلين انجه ان يقال المدرك الى
المضارع لثبته هي قصد الاستمرار في المصالح مناسب لتمام جملته لا يكون
ماد كبروا عيا مخرجنا **فصل** هذا كان لا نسب الخ وذلك لان قوله انه وان ذلك
الموضع في بعض التعليل لما قدم من قوله وانا اسأل الله وفيه استاء وعجز السوال
في الله منه لا من غيره فكان لا نسب ان يسوق المطلق على وجه ليسر بالمعسر
لثنايب التعليل ومات الى من ان قوله وهو حسي لما افان في يده تقدم التعليل
استثنى منه فليس يظن **فصل** ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسي الخ قوله

وبالله الجمع قد تقدم في من اخر ان وضع باسمهم وجسر لاسماء ورج اودم
في اقلت مثلا بقدر الرجل في هذا ما يحس الدم وعنده هذا الفظ لا ان
الدم موجود في الخارج ونقصه في الاخر وعنه ولدا مثل ان هذه الالف
وما اسبها ما وصفت للاشياء العلام لما قصد بها من الاشارة كذا ذكر
القائل الموضع في هذا المحاجب وعجزه عن وضع منه التعليل باه ما وضع لاشياء
الدمج او الدم ونبت ايضا ان قولنا نعم الرجل زيد على من كان يكون جله
نعم رجل في حقه ما هو بعد جزء تدم عليه لغرض الاطمان والتسليم وان
يكون حقيقيا **فصل** في خبر من هو صاحبها من هذه الخبر ان
الملك هو من هو وقوله خبر الله الاول قد عاب على لا يبعد عن
لما انه لا يبعد عن **فصل** في الامور **فصل** في الامور
يجمع ولذا في لوان في غرضه اصوبه ونعم وعل جاك على الجملد ان يصر المستطاع
وقد على التعليل **فصل** الاول ان يكون يتولد من جملته في له صاحب
المعنى والصحيح هو الاول والحق على الوجه الاول بعد التوازي اذا تميز هذا
عن الثاني **فصل** في الامور **فصل** في الامور **فصل** في الامور
المعنى **فصل** او جليل **فصل** في الامور **فصل** في الامور
ان شجرة واروا لوكا في جملته **فصل** في الامور **فصل** في الامور
من الاعراب ومن لا يكون **فصل** في الامور **فصل** في الامور
على ونعم الوكيل **فصل** في الامور **فصل** في الامور
لو كد به هذا **فصل** في الامور **فصل** في الامور
من **فصل** في الامور **فصل** في الامور **فصل** في الامور
عن النحل **فصل** في الامور **فصل** في الامور **فصل** في الامور

ولا يجوز رتبة برزخين على العطف اذ ليس الاسم يتقدم الفصل في قال وكذا
 يجوز عطف المفرد على الجملة وبالكسر اذا جاء منها بالواو والياء فرفع ما قبله لانه لا
 الى اعتبار التخصيص معنى محسوس في ان الضاحج وجه اسرار ايراد بقوله من عطف الجملة على
 الانشائية على الاسم لا اخبارية ومقر له كونه في الحقيقة من عطف الانشائية على الاخبار
 حتى وجه العطف وتبين طريقه في كماله على ما يدل عليه ما ذكره في سابقه
 شرح الفتح ~~في~~ وهو انما لا يكاد يساوي التفسير وحسبنا انه قد تم الوكيل
 اذ لو كان اخر من عطف هذا قوله لورد وانما لا يجوز ان يكون عطف الانشائية على
 والاولى ان من عطف المفرد على الجملة وان كان في الحقيقة من عطف الاخبار
 بان ~~الانشائية~~ من وجه العطف بمعنى بالاسم المسمى وان ارادها الاخر
~~في~~ في تمام الكلام لا يجوز من وجه ~~في~~ على ~~الانشائية~~ لا انشائية
 بل من وجه التقيد على ما يبين على تقدير جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
 وهو ان نصب لوضع الباب واليه ~~في~~ كثر من النجاة ~~في~~ كمال نعم خاتمه
 الانشائية فليس ولا يحسن عنه ما جاء في الجواب مع ضرورة فتح الباب
~~في~~ ليس لانها المدح وانما على الوجه الثاني من ~~في~~ من عطف الاخبار على
 الاخبار على الاخبار ~~في~~ من الاخبار ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
 الكشاف عن المحذور ~~في~~ من الاخبار ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
 على جواز الخبر في سور توح ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
 ولا يرد الظاهر في ذلك بل قوله ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
 النصب لا ينافي لغيره ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار
 وانما تعلم ان من يترك على ~~في~~ من عطف الاخبار على الاخبار

على محسوس جملة اخبارية او حسي على عدم جواز عطف الجملة على المفرد لا باعتبار
 تميز المفرد بمعنى المفرد على استلزام عطف الانشائية على جميع ولو باعتبار
 التميز العطف المتشعب وقد مر وجه المنع على كل ما ذكرنا لا سيما ان نعم الوكيل انما
 بل الاخبار تتعلق خبر انشائية وهو نعم الوكيل ولو سلم فلازم ان الواو للعطف
 بل للاعتراف على القول بجواز في آخر الكلام ولو سلم فالعطفون عليه وانما اسأل
 لا يجوز حسي او حسي على انشائية او اخبارية فيجوز العطف عليه لما مر ولو سلم
 انه حسي فتوقف جواز العطف على التمييز بل يجوز عطفها سواء اذا اشتمل
 على كونه هي المباعدة في المدح مع ان الرضي رحمه الله ذكر ان خبر الرجل معنى المفرد اي
 رجل جيد وهو من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فتوقفه على التمييز فلازم
 انه يستلزم العطف المتشعب فانه محل سائر الابواب وهذا قد عرفت انه قد عرفت وجه المنع
 بما ذكرناه ونضع بعضها ايضا بان الظاهر ان الجملة الاخبارية لا سيما الاسمية فلا بد من
 بلا صارت وان الاسمية التي خبرها انشائية ما اختار من قول بالاسم من
 التناول لا يحكم الانشائية وان الاسمية التي خبرها فعلية لا يحكم الفعلية والاصل في الواو
 العطف لا يبعد له عندنا في الاعراض من بلا صارت سيما الاعتراض من المنوع عنه الجملة
 والانشائية لا يبعد له مع ان منع طائفة من العطف على المثال ~~في~~ كما مر في صاحب
 الفتح اي في قسم الفوج حيث قال لم ويجوز تقدم المخصوص كخبر زيد بن الرجل
 وقوله وعزم كانه اشار الى قوله لا يخطئ ابو موسى لانه كنه خبر جواز خبر الجملة
 وانما نسبة الى الصلابة وعزم لما فيه مع قلته كما سيجب به من مخالفة لظاهر كلام
 القوم من ان ما عراب المخصوص مطلقا انه خبر انشائية او اسمية لا انشائية
 خبر له مقدم عليه والاخر انه خبر مبتدأ محذوف ~~في~~ على اي اي راى
 من قاله بان قوله تعالى جعل الدليل عطف على فان الاصح ان التفسير معنى

واعتبرت انما على طائفة من عطف الاخبار على الاخبار
 في الاعراض من المنوع عنه الجملة
 ومما اشارت اليه في سابقه

نعم خلافا

ولما قوله في مختصر وهو هنا لبيان معنى الفصاحة والبلغة
في علم المعاني والبيان وهذا غاية التوجيه الا ان ظاهر قوله سواء توقف على التوقف
اولا بانه المهم الا ان يقال المراد توقف المقصود عليها لادراكه او لا في مستقيم الكلام
وحصل المراد في الجملة وقوله عنده بان ارباب التصانيف كثيرا ما يقعون في
اسم المقصود طائفة من الكلام ينفع الطالب بادراك معانيه في ذلك المقصود
ويستوفى بالمقدمة كما يسعون طائفة من كلامهم فيها فنا او قسما او بابا او فصلا
وحصل كون كتبهم مشتملة على هذه الامور انما اشكال الكلام على الاجزاء او اربابها
بمقدمة الكتاب هذه المقدمة هي التي جعلت جزءا من الكتاب فظاهرة عليها
كالملاحقة فن الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاء الكتاب من هذه الامور
فلا يحتاج قطعنا الى اصطلاح جديد ولا الى نقل من كلامهم فاعلم من هذا ان
حل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم بنا على ما شكل ان عبارة
في شرح الرسالة مقدمة الكتاب امور ثلاثة مع ان الكمال النسخ لا مورثته
ذلك عليه مطلقا قوله قبله في ضبط الابواب ومقدمة لبيان الامور التي
تثبت ان ما نقل لو ثبت كان من طغيان العلم ولو سلم فلجل الى التسامح لما يقرر
عندهم من حل العقل على الحكم فان قلت قوله سواء توقف عليه او لا يشعر بان
مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عموما وخصوصا مطلقا بل لو جعل مقدمة العلم
اللائقة الدالة على تلك المعاني الوقوف عليها التبرع وحمل الوقوف المذكور
على الوقوف العادي على ما يشهد به التفسير السابق كان بينهما عدم وصحة
من وجه لصدقه على اللائقة الدالة على المعاني الوقوف عليها التي قد سماها
المقصود وصدق مقدمة العلم على اللائقة الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود
وصدق مقدمة العلم على اللائقة الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود وصدق

مقدمة الكتاب على اللائقة الدالة على تلك المعاني قدمت امام المقصود ولا ريب
فيها لعدم وجوب مقدمة الكتاب مشتملة على ما دل على مقدمة العلم وعلى غير ذلك
لصدق كل منهما بدون الاخر لكون مقدمة العلم حجة بعضها من مقدمة الكتاب مع كون
بينها علوم وخصوص من وجه لصدقه مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم على الوجه
ومقدمة العلم بدون مقدمة الكتاب على البعض الدالة على تلك المعاني هذا اذا
لم يعدل مقدمة الكتاب اسما مستقرا كجزء من كل الطائفة وبين بعضها اما ان يجعل
مشتركا يكون بينهما عدم وخصوص من وجه ايضا قلت المراد بمقدمة العلم ما يتوقف
عليه الشروع فيه حقيقة وبالذات ولا شك انها هي المعاني الوقوف عليها
والمراد بمقدمة الكتاب هي اللائقة فلا سلف وهي ان جعلت موقوفة على
فالمراد بالتوقف التوقف العادي فلا اشكال في هذا ان كلام السكاكي المتقدم
في بيان وجه العلم الخ وخرج فحمل المقدمة على مقدمة الكتاب ان هذه اللائقة
في بيان تلك المعاني ولا حاجة ايضا الى بيان توقف المسائل والناكبات
عرقه غاية العلوم ووجه الاحتياج اليها وغيرها ما يتوقف عليه الشروع
في رايه بعينه قدمت المصنف نظرا الى كونها ما يتوقف عليه في الجملة
وحصل اللائقة الدالة على مقدمة الكتاب واخرها السكاكي نظرا الى
ان كان الشروع بدونها وعوله وانتفاع بما قيل هو الواقع في الكمال النسخ
السمعة وهو الوجه وفي بعضها باللام فانما ان يكون اللام بمعنى الابدان والانتفاع
بمعنى المنفعة والتمتع بالعلم يقال ينبغي ان لا يوافقنا اخلص من الضيق والبلية
والا لاسم التعصية بالنسبة ونقصت من الذنوب او اخرجت منها وبولاه
التمتع بعمل ان يكون ما بيان التوقف فقط او في التوقفين من مقدم
المصنف وتاجير السكاكي او في بيانها وظاهر عبارة الشارح مشعر الاول

[illegible]

11
12
13
14

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله



كيفية هي مثلا انما تسبب الالفاظ وصفاتها تفصيلا وتعرف ان بعضا سالم من
حرر في العالم ويحاشى الحررين في بعضا يحصل حب اعلاله بالقلب والحد في بعضا
يحاشى حب اعلاله حصل عندك فانون كل هو ان كل سالم لا يحوز اعلاله بوجه
وان كل لا يور يا اذا حركنا واسمنا ما قبلها بحب قلبها الفاد ان كل بالجمع فيه
الحر فان من حيز واحد تحرك ثانيا ما نغم اولها في الثاني واما في ركبها بها هي ان
تستمر راكبتهم ويختصر انها على حال وعلى اي وجه هي مثلا انما تسبب في كلهم
الحركة اذ ابرج على السهم وتعرفت انها خالصة عن الاضمار قبل الذكر
وان الفاعل مرفوع والمنكول منصوب والمضاف اليه مجرور وحصل عندك
فانون كل هو ان كل اضمار قبل الذكر مستمع وكل فاعل مرفوع وغردك
فان واجدت ما هو بخلاف ذلك فهو خارج عن الفانون قال جيت عن الواضع
كذلك نمون السواد انما تسبب في السهم والادو مستمع فقوله يقال حركا ب
ولكون متعلق بقال وكثير الاستعمال خبر بان يكون ذا الصبر على الالوارباب
اللاعة وقوله من الضرايح باعالة الجاراز انه لما عسى يوم قبل التامل عطفه
على كلات عطف على تملز الحروف وقد سماح في تفسير التفسير بالعلوم
سبي لزوم للعلوم من النصاحه ما ذلك من انها في غيرهم بقوله على كونها اللفظ جاريا
على التوازين للعلوم ان جربا بها علم انما تكون سلامته ما ذكره والسلامه
لعلوم الخلو في بواسطتها ثبت اللازمه من كونها اللفظ جاريا وجبته يجمع
تفريها به وما نقل عنه في وجه التسامح ان الخلو من لا رفر غير محمول
لكون النصاحه وجوديه وكون الخلو من فلا يجمع حمل الخلو من لها وان جمع
ان النصاحه هو الخاصه وانما استقام في الجمله بها كنهه وادعاه كونها نفس
العلوم ويختبر الكلام ان يصادف المنشآت كما لنا طر والخاصه كونه

لا يستلزم تضاد واحد من هذه كالتحقق في الضمك الا ان يكون احد مما يزيل الجلس للآخر
 كما لا يتحرك الداش في ذاته مع ان يقال للشيء حركة مخصوصة وما قبل بعد ليس كذلك
 اعترض عليه بان هذا التوجيه وجب امتناع تفسيرها بالخصوص لا امتناع من
 الشيء هو غير محمول عليه ولا يثبت دعوى الادعاء والبالغة في التفسير
 وان كونها احد ما هو موجودا ولا حيز عريضا لا يستلزم امتناع اطلاقها في هذا الصدد
 على الوجوهيات مثل البياض لا سواد مع ان كونها لغضا حده وجوده منوع
 بل كونه عديم عبارة عن الخلو من المكون انبساطا للمعنى القوي حيث يقال
 مفعي اللبس اذا اذرع فوته به وذهب لباه وفتح الاغمى واذا انطلق
 لسانه وخلصت لفته عن اللكنة ويكنى ان يحجب عنه بان المراد بالخلوص هنا
 في قوله غير محمول هو المحل بمعنى الاتحاد وجودا كما في الدائيات بمعنى ليس
 المعلوم بعينه هي الغضا احد والبيان شارفي شرح القاصد بقوله وكذا في
 حل الاحتجاب من ايجاد الموضوع والمحول بحسب الداش والوجه ليعالج الحكم
 بان هذا اذا كان لا يعني الاتصاف كافي عرفا بل عليه قوله لكونه لازما لما ذكرنا
 حتى يصح حل الملازم بالمعنى الثاني لا يلزم من امتناع الحمل بالشيء الاول ان لا يصح الحمل
 الثاني فهو زعمها بالخصوص وحله على ما ذكرنا بان مثل هذا التعريف كما سيعرج
 به القارئ من نسبة فهم اصل التعريف ما هو المقصود منه وكثيرا ما يتساهلون
 في تعاريفهم لا سيما في العلوم الباطنة في الاثر عن الاحوال المبنية على المناظرة
 الخطابية ولا يفتقرون لما عليه علم الميزان من انه لا بد من جهة الحمل على الاثر
 في الفرق بل يفتقرون بمجرد كون اللفظ بحسب مبدئ تصور صور الفرق
 فيصح في مثل هذا التعريف ما لا يصح في تعريفات العلوم العقلية من الادعاء
 والبالغة وكان التعبير عن التعريف بلفظ التفسير ايمالا ما ذكرنا وكننا

ولما

ولما على كون الغضا احد في قول السكاكي وهو ان يكون الكمال
 عريضا عليه ولا يعني ان يكونا منزهة عن عبارة عن الخلو من المكون انبساطا للمعنى القوي حيث يقال
 بالمعنى القوي لولم يكن المعنى القوي احتال او جواز ان يكون معنى صحيح لا معنى
 وانصح انطلق وحاد وكون الخلو من لازما له ويحوز ان كون انصح اللبس ايضا
 بمعنى معنى الخلو من لازما له فتوله لكونه لازما له لعله للتفسير وقوله تسهلا
 على السامع يعني تساهل في تفسيرها بالخصوص لتسهيل الامر على الطالب لما ان
 في ذكر كون الغضا حاديا على التوازي من الاحتياج الى تتبع التوازي في معرفة
 موقف الجريان المذكور على السلامة ما ذكره ومعرفة كنه الدوران على الاسم
 الموقوفه تبصر عندهم ما لا يحتاج في معرفة الخلو من ما ذكره وينبغي ان يفتح ما قيل
 من ان الظاهر ان معرفة الخلو من من الغرض وخصف التالف ومعرفة كنه
 الدوران والجريان شيان **قوله** ثم لما كانت له توجيه لما بدره العصف
 بالقيم او لا وتعرف كل على حده مع ان الاصل التعريف او لا ثم التفسير بانها
 وفي قوله كانتا اشار الى انها ليسا حقيقة متعينين مختلفين بل يجوز ان يكونا
 تحت حقيقة واحدة كما صرح به في شرح النتائج من قوله على انه كان يمكنه
 ان يقول هو كلف اللفظ على السنة العصف من العرب الذي هو يعرفهم او دور
 واستقام لداكن الى قوله ادعى السلامة من الاسرار المذكورة وقيل يجوز حمل
 قوله كانتا على التردد بانها لا تكلم بالحقا وحقيقتها ولا يعني انه كلف
 والوجه ما تقدم من حمل التسمية وقوله لتعدد رجوع الحق من الحقيقة
 اختلاف الحقيقة من البلاغة بتفسيرها ومن المصاحفة بانها الملاحة
 ظاهر وكذا من فهم الغضا احد والغضا في المتكلم ولما بين البلاغة في الكلام
 والبلاغة في التكلم وقوله ولا يوجد في مشترك اي معنى مشترك وضع لفظ

الفصاحة بزيادة حتى يكون استغناءها في هذه الاقسام استعمال التواظيف في اوزان
 وقوله نظرا الى الظاهر على كون الاطلاق من باب الحلاقي للتركيب المتكامل
 اللفظي على معانيه المختلفة اي للنظر الى الفصاحة وصف بخصيصه كل من
 الاقسام الثلاثة ظاهر على ما يشعر به تغير كل منها بانواعه وانما قال
 نظرا الى الظاهر لانها العلة الموجبة للقطع بالتوضع لخصيصه كل منها مع إمكان
 اندراج كل من فصاحي المفرد والكلام او اللسان تحت تدريس ترك وهو
 كون اللفظ جاريا على التواظيف او السلاسة اي سلاسة المفرد من الغاية والثناء
 ونحو ذلك القياس من سلاسة الكلام منها ومن ضعف القابل والتعقيد وسلاسة
 التكلم من ايراد في الكلام ما يكون من اسباب الاطلاق بان يجعل له تلك الاطلاق
 على التسمية عن المنصور بلفظ نصيب **وله** وكذا البلاغة اي كذا الاطلاق البلاغي
 على الفصاح من الاطلاق اللفظي المتكامل على معانيه المختلفة وربما كان هذا
 اندراج كل من القسمين تحت تدريس ترك بان يقال بلاغة الكلام هي بلاغة
 حذاه اختصاره بتوفيق خواص التراكيب حذاه وايراد انواع التشبيه
 والمجاز والكناية على وجهها وهذا التفسير بعينه هو تفسير بلاغة التكلم
 الا انه جعل المصدر راعيا للتوفيق والابراذ يعني المنقول في الاول وعلى الثاني
 في الثاني واليه اشار السارح رحمه الله في شرح الفصاح بقوله من جهة
 ان تعريف بلاغة التكلم على وجهه بلاغة الكلام وهو لول الكلام
 بحيث دعى فيه خواص التراكيب حذاه وايراد انواع التشبيه والمجاز
 والكناية على وجهها وقوله فيج تفرع على ما تقدم من جهة الصنف بغير
 اللفظ النصيب كما يكون سالما عما ذكره ليس يكون الفصاحة بقوله على الكون
 المذكور **وله** فان الفصاح حذاه كناية في المفرد اذ قد وقع في المفرد وصفه الفصاحة

معناه ما هو المراد
 تصحيحه

رعا به لجزالة المعنى ومثاقته وان احتج الى زيادته بتقديرنا الالفاء ومعرفة
 الوصول مع بعض صلته على القول بحوار مثله وان كان المشهور عدم اللوازم
 لاسيما في الالف واللام من الموصولات لالف الفاضل الرضي واجاز الكونون
 حذاه غير الالف واللام من الموصولات لاسيما خلافا للبصر من كونه جاريا
 وماذا الا له مقام معلوم الى الامر له ثم قال **وله** وصفه الفصاح من جهة
 من حيث الفصاح في العود عند الامر له استغناء المعنى بجملة التركيب
 على الجمل دون العكس واليعاثر والتشريف المحشى رحمه الله بقوله وان كان المشهور
 تدريس فعلا او اسما متكررا وقد اصاب في ذلك رعايته جانب المعنى واللفظ
 في قوله طرف التواظيف لالف حذاه كناية بمعنى المصدر من التراكيب وكذا في قوله
 كذا من المستداه على القول بالجواز من التكلف وفوات استظام المعنى والمقصود
 بتفسيره صاحبه المفرد ولا الفصاحة في المفرد اي ان يكون فصاحا في المفرد ولا
 الفصاحة حال كونها في المفرد وقيل يجوز ان يكون قوله في المفرد طرف التواظيف
 وان لم يرد بها معناه المصدر على ما دلل بعض الاطباء ان نحو الفصح والتدرب
 والبناء والخبر ونحوها يجوز اطلاقها في الظروف فحاشا لخصم معنى المصدر والكون
 والظرف كلفي فيها رايجد من الفعل كالمروكون قوله الكناية الى اللفظ الذي
 نفسه الفصاحة لا تقدير العامل في ظرف مخالفا للمشهور ونقل عن السارح
 في المواشي ان الظروف حال عن المستداه ما جوزه بعض النحاة وما قيل ان قوله
 الكناية ليس بتعريف اللفظ وما بالوجدان لا ريب بل بتقرير المعنى فاشارة
 الى ان الظروف ليس لغيرها وان الحال عن المستداه في حكم الصنف ولم يذهب الى عدم
 الوجود للكناية الفصاحة التي في المفرد كما قيل ليرد مع الرضا والتارة التي في
 النار التي تلتقي لان الصحيح امتناع حذاه الموصولة في السعة وحذاه او اخر

الكتاب ان يكتفى بالمال في رتبة ما لم يوجب الام في التصحيح للعدد الذي
 اوله من الحقيقة للكون في حكم الكرم فيجوز منه بالتفريق المندرج عليه كرم وكذا جمل
 من ذلك في الجملة في الحال الاولى ولا يوجب المتنازع في الاخر عندنا وفي
 قوله وهو عند السلف كما على ما صرح به الشارح وجه الاستدلال ان يكون الفرد
 عارفاً عن القابض او يكون التقدير في التصحيح خصوص الفرد ما ذكر في الفرد
 انما فيها مخلص من الفرد ما ذكر في الفرد والعامل في الفرد هو لكونه لا يضاف اليه
 نفسية الجاهل وهو ركنه جدا والوجه ما ذكرناه **اولاً** حتى لو وجد في الكلة شيء
 هذه التسمية تنبيه على ان السلب الكلي ان يخلو من كل واحد منها وازالة
 لما عكس بنوعه انه رفع الاعقاب الكلي ان يخلو من مجموعها ولو كان في بعض
 يذوب في بعضها **ثانياً** هو الخلق قبل كسرها لانها في مجموعها كانت سود
 وفي كلة الصالح النفع فيهم العيشين المدينين بها لها وبالجملة وفي المجمع
 بخانين مدينين مدينين في مثل عن صاحب المذهب انهم يوردون في ابا الفهرست
 في المصنوع ومنع شراح النافية ثبوت فعل كسر الفاء وانما يثبت فيهم التام
 الام في نفسه اختلاف فثبت في الاختراع منه سبب **ثالثاً** والصريح في هذا الفرع
 اي في البيت السابق وهو فرع من الفرع اسود فقام ان يثبت كسر الفاء في التفتيح
رابعاً الفرع قبل الشعر التام في الصالح هو مصدق لا يفرع وهو انما الشعر
 والمتر العذب والقام السديم السواد في الفرع في الصالح شرفاً فقام ان يثبت
 والاثبات اكثر من اثبات بيت ان كسر الفاء العذب وهو انما كسر
 الصالح العكول والعكول الشراح وهو ما على السبب من عند ان الكساسة
 وهو في التحمل من له المعنود من لكم وفي المعنود استعمل في قطع فلم يسم
 عنك **خامساً** او من نوعات ان روي بالفتح في معنى السردج ان المعنى في هذه

الربط

الرواية مفتولة فتروا واما الفصل في خلاف دور المفرد **اولاً** جمع عتيق
 في الصالح ان كل حيلة عتيقة في الجمع عتيق في عتيق وبنها يظهر ان ما ذكره
 ان العتاق من الكرم جمع عتيق في العتق وسكون الفاء ليس من جمع العتق
 كسر العتق ايضاً على ما صرح في ازيد المتيق والربط مع جمع العتق من كسر الكساسة
 في وصف الشعر بالكسر يعني ان العتاق من مع كسرهما في بيت في بيت واحد ورسل
 واحد لا يعني وقيل العتاق من معنى المادى جمع الذرى وهو حسيه فان خلاف
 من لا الطعام ونسب الكسر والارادة هنا المشدود في البيت في البيت
 في بيت ورسل اي شعر الذارى في الشعر من الميموسه الرقص الميموسه حروف
 سديك جمع ما عداها بحروف وهي ما يجمع جزى النفس مع تحريكها
 والميموسه ما لا يجمع والسديم ما يجمع جزى صوتها في تحريكها وهو رسل
 اخذت طينك والرضوع ما عداها وذكر في شرح الكشاف للعلامة ان الشعر
 الخارج من قضا الصدر اذا انفرج باقسام ضربة اليد او عجلات الشعر او
 غيرها تحدث له كيفية هي الصوت وتسمى بضمه عن بعض محمول كيفية تحدث
 بانتظامه بالفتلات او بالاسنان او بالشفاه وفي حرف هذه الالف والهمز
 في الشعر الخارج والمتر ان كيف كلة بكيفية الصوت في تحريك صوت نوك
 كان كسوراً وان لم يكن في شيء منه بلا صوت يحرك الحرف كان في صوت
 ثم الصوت التكليف كيفية لثان اما ان يجمع ما يجمع اوله يجمع الحرف في ريم
 لا يجمع في الشدة وان لم يجمع في الرقص وان لم يجمع الا حركات الحرف في
 الما يسمي **ثانياً** وزعم بعضهم ان الشعر هو الخلق في كسر بوجه ما ذكره بانها اراد بوله
 ان بيت الشعر هو سبب الشعر المعجم ان اجتماع الحروف الذي يكون هو البيت الشعر
 وصل بوله ولوقال في شعره في ذلك لا يوجب عليه ما ذكره الشارح رحمه الله

الحروف

وهذا التوجيه ظهر في ما قبل ولولم يكن قوله وادنا يستشرف الاله لكل الشئ
لا بد عليه ما اورد له ظاهر الكفر بكنز وجهه بادن تعبير ان يقال لو كان ما ذكر
من التوسيع جبالا لكان من ان يكون مستشرف ايضا متناظرا واما في الميراث فياخذ
في انتفاء التناظر مستشرف ان المراء المله وان كانت مجزوءة كالمراء المله الا ان
مجاوز الفاء التي هي من حروف الدلالة ازالة التمثل للماصل من ترسل المير
اولا وانما بعد التثنية فيه مجزوءة واحدة وفي مستشرف مجزوءة ثالثة في قوله
التثل الخذل الفضا حدها بخلافه **قوله** قال ابن الاثير هو الامام الفاضل الربيع
ابو الفتح نصر بن محمد بن محمد بن المروفي ابن الاثير في كلامه رد على ابن سبيل القباقي
حيث قال ان التناظرا ان يكون بعد فخرج بعضها عن بعضها ان لا يتناظر من بعد
الى الاخر كون كل فخر في شغل على اللسان لا اخرج ذلك الطرح من خروج جسم
من جيز الى جيز لا قطع وسائط ومن الجيد باضافة البعد الى البعد الى العباد الى الخراج
المطلع سرعة السير قد سبق لما سبق لادها ما اراد به الامام المروزي لا يوجب
انتفاء الكل قبل هذا هو الموجود في التناظر وفي معنى لا يوجب انتفاء وصف
لجزء فضا حده الكلام بل وصف لجزء الكلام وعلى التناظر الاول المراسب لكن
التزام كون فضا حده الكلام وصف لجزء فضا حده الكلام لا سيما بعد الاقارب باربع
الحالات ما خول في تعريف فضا حده الكلام بما ياباه من له ادلى لب وشبه ان يكون
مقصود المريد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل الا انه سقط
لفظ الوصف من قوله او تالم التامح للتسمية الواقعة في نظير مذكرة الرد ما ذكر
ويمكن الرد على من يتصور في التسمية ان يذهب انه ان اراد تقدم اجاب انتفاء
وصف للجزء لا يتناظر وصف الكل عليه فيقتضي انتفاء انتفاء وصف الكل فيبين ان
اوداه ان انتفاء وصف للجزء من حيث انه وصف لا يوجب انتفاء وصف الكل من

اي بخصوصه
ومما اورد في الرد
به عند

انما يقال انتفاء وصف
لا وصف لجزء من
سابقا وليس في كلام
ان فضا حدها حدها

عدم الاجاب المردف
من اجاب عنه
انما يقال انتفاء وصف
لا وصف لجزء من

حيث

حيث انه وصف الكل فيرد لكن لا شأ في اجاب الانتفاء من حيثية اخرى كما ان
وصف الجزء من مفهوم وصف الكل ان اراد به عدم الاجاب مطلقا فيخرج
ويخرج من حيثية توصيف الكلام للظهور في حيز الانتفاء السامع ان يحصل ان الكلام
المورد لا يستقيم هناك لظهور ان انتفاء الكلام ما خول في تعريف فضا حده
والانتفاء فيرد من المروفي بوجوب انتفاء الحرف وانا مستقيم ان لو كان انتفاء
الحرف انتفاء لجزء فضا حده الكلام خارجا عن التعريف بوجه انتفاء الانتفاء
والقياس على وقوع مفرد الحرف لما سبق لا بعد الاوهام من انه لا يخرج الكلام
المتمثل في قوله غير تصح من الفضا حده لا يخرج الكلام العربي من وقوع كلمة
غير عربية فيه عن كونه عربيا بانه لا نزاع ان الفزان عربي وان جلاوا بين
متثل على كلمات غير عربية فوسيلة الاستدراك والتجديد او روي كالتصديق
او من جهة كالمشكلة او غير ذلك مما لا ينبغي ان يخرج كل اخر والاي انتفاء
بما عن كونه عربي ولا يخرج من كونه عربيا فلهذا لا يخرج الكلام العربي
انتفاء انتفاء لجزء فضا حده الكلام وصف انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء
العربي في العربي كون الكلمات المكونة فيه غير عربية لمجرد ان من غيره
حسب غير عربي لمجرد ان الكلمات المكونة فيها غير عربية ولو سلم كونها عربية
فلازم كون الكلام المتمثل عليها عربيا وكون الفزان كلمة عربية ولا تسكن قوله ان
انا انزلنا قد انما عربيا لان الفزان جمع الى المصروف الفزان المتمثل على تلك الكلمات
لا الفزان ولما كان في التثنية من انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء
ما الفزان واجبا في التثنية على ان يجمع بين وقوع الانتفاء على كون الفزان
عربيا على التثنية وثبات عدم انتفاء الكلام المتمثل عليها العربي لا يسلط
ان التثنية انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء

من خارجة عن الامام

او سلم

والقبي الذي مصر اسراجا فيقول الى التشبيه كافي في هذا سد على ما اشار اليه بقوله
 كالسيف السرجي والسراج وما قيل انه من فعل بمعنى صيرورة الفعل كاصله
 نحو مؤثر الرجل صار كالتوس او من فعل بمعنى صيرورة الفعل كاصله نحو مؤثر
 الرأ صار سرجا او من فعل بمعنى صيرورة فاعله ذا الصلة كورق الشجر صار ورق
 فاسرج بمعنى الصابير سرجيا او سراجا على معنى التشبيه او قد اسرج على السراج
 فبعد جدا او يتفحج ان يكون مسددا للسراج اسم فاعله **قوله** لا احتمال انهم لم يصر
 في هذا الاستعمال وان كون هذا موقفا مستحدا من السراج يقال كلام مولد
 اي لم يكن من اصل لغتهم وشاعر بولغاى غرضي غير محض من قوله وانما استعمل
 وقوله وان كون الظاهر انه عطف بغير كعدم العنور بوجه ما وقع في
 بعض النسخ من قوله لا احتمال انهم لم يصره واحتمل هذا الاستعمال في قوله
 في مختصره او ما خور من سراج قريبا لكونه من باب الغراب بلا توفيق لعدم العنور
 واحتمل ان يكون وجه اخر من بلا لقدم العنور بان الاول انه يجعل اسم مفعول
 لا محتمل انهم لم يطلعو على استعمال سراج باعتبار ان كون مولدا جادنا
 بعد حكمهم بالانزاه فلم يجعل منه وبيان الثاني انه لم يجعل اسم مفعول منه
 لوجه اخر من انه محتمل انهم لم يطلعو على استعماله فلم يجعل اسم مفعول
 منه وان كان انه محتمل ان يكون مولدا مستحدا بعدد ما او وجودا معلوما فم
 بالانزاه والسراج لغة اصلية فلا وجه لجعله اسم مفعول عند دانست خير بان
 قوله وان لم يجعل اليه بيان عدم جعله اسم مفعول منه بل انظر الى كونه غير صالح بالنظر
 الى انهم يتبعون فلم يصره على استعماله اما لعدمه في نفسه او لعدم استعماله
 بحيث لم يوجد استعماله المشهور بدليل قوله على انه لا يبعد الخ وهذا استدل
 ما قيل ان الحكم بالانزاه ج لعدم الاطلاع على حقيقة الحال فلا يحسن ان ينزل الاطلاع

حكمهم

انما يحسن اذا كان موجودا وكذا ما قيل انه يلوح من كلامه ان جعله باخودا من سرج
 محروجه من الغراب وليس كانه قد جاز كونه باخودا منه غريبا لا يقال محروجا ويجمع كون الظاهر
 مولد مع الغراب فليست محتملة بقوله على انه لا يبعد الخ لا يقال انما جعله قسما من جوار
 اجاب عما اشار الى ان كلامه كفي بما عدم جعل المسرج مما خردا منه قوله وانما جعل
 جعل اللغة جواب دخل في قوله كيف لا يبعد كونه من باب الغراب وقد اورد
 جعل اللغة فاجاب بان ذكره لا ينافي كونه غريبا لان اشارة هذا المصراع عقيب
 قوله سرج الله وجهه للمبالغة على بوجه بل على غرابه ولذا قال في مختصره
 قيل سرج الله الركاى جنته ونور بعد تجوز كونه وصف للأنف الكرماء
 وردت حتى كان فيه سراجا **قوله** لا يقال اعتراض اورد في المثال على اللغة
 في تفسير الغراب بالوحيه وحاصله ان الغراب مفسر بالانزاه الوحيه
 وهو كون الكلمة غير مشهور الاستعمال ومقابلته بالامثال في الوحيه
 المفسر بما قيل على ترتيب يتقصد عنه الطبع المقابلة بالعديه المجاميه
 لتفهم المعانيه وكونها معتادة وغيرها اما هي بحسب قوم دون قوم
 او قد يكون الكلمة معتادة بالنسبة الى قوم وهي بالنسبة الى اخر من غير
 مشهور فيما بينهم فلا يحسن ايراد قيد الوحيه في تفسير الغراب بل هي
 سبب اخر من اسباب الاطلاق بفحص المفسر في معنى ان يعبث بها منوها
 الخلو من عند ايقنا ويحذر عنه بزياده فيدوان اريد بالوحيه غير ما هي
 كلام ان الغراب هو ذلك المعنى محل الفصاحة وحاصل الجواب ان ليس المراد بالوحيه
 ما فسرت بل مطلق الوحيه لما خوله من الوحيه الذي يتكرر الغفلة والتمسك الى
 الالفه التي لم يولس استعمالها وهي يقال المعناه كالتقريب وينقسم الى قسمين
 على كل منهما معنى القريب صدقنا على ما حددت في القريب فبحسب تفسير الغراب

جمع الله في ما هو المتعارف
من معنى الوحيه والمفسر

والحق ان الالف اما ان يكون لها معنى متبادلا في معنى ما لو لم يكن عند
 يستوي في المعنى والحدوث او يكون عند الابدى كدنى والعكس ان يكون
 كدنى عند الكل والاول حسن بطلان لا يتصف بشئ من العزاج والوحشية
 يتصف بها الا انه لا يعاب استعماله على العرب وبهم عربا حسنا وقد تضمن
 القرآن الكريم كلمات متعدده منه يطلق عليها غريب القرآن وكذا الحديث النبوي
 ويطلق عليها غريب الحديث والثالث يتصف بها ايضا وبها ما سئل على
 الكل ويدل بسبب الكراهة في السمع ومنشأها اما اشتباهه على المتكلم على السمع
 او اشتباهه معناه بحيث يحتاج الى التفسير والى التخييل كما اشار اليه الشاعر
 بقوله في بعد ان الكراهة في السمع داخل تحت العزاج المنسوبة بالوحشية
 وبهي الوحشية الغليظة وهو المراد من قولنا غريظا من المعنى والامانة
 الاستعمال لتفسير الوحشية اي الوحشية الغليظة المستوعبة واداء عدم ظهور
 المعنى وعدم الانس بها عند الكل وهو يستلزم الكراهة كما ورد في الشكل
 بغريب القرآن والحديث وهذا سقط ما قيل ان اللازم من قولهم الوحشية
 قسما انما هو صدق الوحشية على الغريبين لكن لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا بل يلزم
 ان العزاج هي الوحشية وليس سلم فاللازم ان يكون العزاج المطلقا من غريب
 للشر والتبسم والمخل بالتمسك انما هو العزاج العتيبة فتفسر العزاج
 الخلة بالوحشية تقريبا لا عم وان سلم المساواة فقد اعتبر العزاج
 التسمية النقلة على السمع والكراهة على الدون وما حمله الشاعر في قوله الله
 للوحشية حال عن هذا المعنى فلا يصح تفريق العزاج الخلة بالوحشية الخالية
 عنه ثم انه لا حقا ان اللفظ اذا كان غريبا وحشيا عند الكل يوجب لا يوجب
 الانس وعدم ظهور المعنى فسقط ما قيل انه لم يثبت ما نقله اعتبار عدم ظهور المعنى

حسب
 المحققين
 في معنى
 العزاج

في الوحشية فكيف يصح حمله جزا لتفسير الوحشية ولا حاجة الى الاعتذار
 بان ما ذكره من التفسير لا يلزم ان يكون جدا فمحور ان لا سيما فلا ضير ان يذكر
 في التفسير لانه لا اعتبر في معوم العرب وان لم يذكر في التفسير لفظ العزاج
 والرجلين وكذلك الشرايت بضم الشين في المطر اي اشتد عيوسا ومنه المطر
 الشديد العيوس الذي جمع ما بين عيوسه قال الزجاج اصله اقرت الشاة
 اذا رفوت دنيا وجمعت فطرها والميم زائدة والظلم الامر اظلم بل اظلم
 وجمعت بمعنى فحرت وقد استعمل الشعراء الالف كقولنا بطسرا
 بطل عوما وبسبب غيرها حجتا ويعبرون كظهور المائتين وقولنا
 فقلت لما اظلم الامر وانعت عسوا باليه عسا وهاديا وقولنا
 المتنبى حجت وهو لا يفحون بها شين على الحساب الاغز دلایل
 في الالف اصل العلامة في شرح المتنازع وما علم كيف خفي هذا دالة
 على هو لا الخول من المتنازع اعني مفردات الفاظهم الموضوع الخ
 الموضوع بالمعنى الالف تارة بالصيغة مفردات اول اول الالف
 لميل المفردات وما في حكمه وغيره اذا مراد من الموضوع في معرفة ما عدا من الشخص
 والتوحي على ما يشعر به فموضوع تعيين اللفظ الدلالة على معنى نفسه كما ان
 المواضيع غير مفردات الالف الدلالة على ما فيها كدنى غير العزاج الكلية على
 ان اللفظ يكون كلفه كذا فانه يملك نفسه على معنى كذا الا ان اللفظ لا يملك
 ان اللفظ اسم العزاج او ما يشوحي ما قبله ونور كسوة وهو لغز من كل اسم
 غير اللفظ مستلزم ومسلطات في موضع من سميات ذلك الاسم وغير ذلك
 والموضع بهذا اللفظ انو عن قطع ومن باب الحقيقة ايضا على ما صرح به
 الشاعر رجح الله في الموضع حيث قال ومثل هذا من باب الحقيقة منزله

كمن

الموضوعة في التحصيل بل أكثرها من هذا القبيل كالشعر والجود والمعد والسرب
 وعامة الأفعال والمستغاث والمركبات وذكرنا شرحة لفتح اجبا المراد
 مطلق الوضع المتعارف من الوضع والنوع والراد بالمعنى ما لا يقتضيه الجزاء
 من اللفظ على وجه من الوجوه كقولنا لا يكون محل الأمر شي فيه آخر وما في حكم المفرد وما يعتبر
 ذلك ويكون محل الأفعال آخر وقوله كوجه لا يلائم الخ مثال لما هو المستند
 من منع مفردات الأفعال ولو لمثل لما هو من حكمه كان استبعادا لكونه مركبا وما
 للاختصاص ومثاله وجوب تصرف الأفعال مع الضام ونونى التاكيد مثل ضرب
 ويضرب على القانون المشتمل على علم التصرف **سورة** واعلموا اني باي جواب
 عن سوال هذه وهو ان يقال ان مثل اني وعور واستحوذ الى اخرها
 ذكر مخالف للقانون المستند من تتبع لغة العرب على التفسير المذكور لمخالفة
 فينبغي ان يكون مثل هذه الكلمات غير تصح وكذا الكلام المشتمل على واحد منها
 لا بأس به مع كون مثل من مخالفة بل مخالفة ما لا يكون مخالفاً ما ثبت من الواقع
 وانت خبير بان الجواب المذكور لا يمنع الاشكال على مخالفة بالتفسير المذكور
 اذ لا داعي من مخالفة هذه الكلمات لقانون المذكور فينبغي ان يفسر مخالفة
 باننا رايه بقوله بل مخالفة ما لا يكون مخالفاً ومثوله ومخالفة ان يكون مخالفاً
 ما ثبت من الواقع وانما يفسر هكذا انما على الكلام المصنف وهو قوله ومخالفة العيان
 من لاختصاص مخالفة اي باي القانون من جهات اب قد فعل بالفتح فيها مشروطا
 الغير او اللام حرفا حقيقيا وقد علم هذا الشرط في اي اي قد ذهب للمورد الى
 انه شاذ والسكاكي حمله على هذا على قول في القسم الاول من الفتح ولبعد
 عندك على اي اي بالفتح فيما لا عدم نظائره على هذا على ما هو عليه طريق الاستغناء
 وان مخالفة عور واستحوذ من جهات غير رعد هم ان الواو والياء اذا حركتا

واسم

وانفتح ما قبلها او لا كما في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله بقليان الفاعل قام واستأن
 ولم يفتح الواو في عور واستحوذ الفاعل من الشواهد هذا هو المشهور في
 كلامهم وذهب ابن جني رحمه الله وبقية السكاكي الى انها انما قبلان الفاعل
 ان يكونا فاعلا او اسم على وزنه ولا يكونا حركة عارضة ولا وجه ما قبلها في حكم السكون
 ولا في معنى الكلمة اضطراب ولا يلزم من حرف العلة في المصارع ولا يترك للدلالة
 على الاصل فيهم من ظاهر كلامه ان عور وانما لم يفتح لفتح ما قبله الا على الوجود
 كون فتح ما قبل الواو في حكم السكون لان حركته عين عور في حكم السكون
 اي يحكم عين عور واستحوذ وانما لم يفتح ايضا لفتح ما قبله وهو عدم الترك
 فيه بل على الاصل فلا يكونان من المشوا ولكن لا سا في من كلامه ومن المشهور
 ان المتصور من كلامه بان سبب مخالفة للاصل ولذا عد السكاكي الشرط
 التي ذكرها ابن جني من حمله للواقع بعد التصرح بان الفعل اصل في الاعمال وان
 مخالفة فقط شعرت اني استند وجوده من جهاته اذا اجتمع حرفان مخالفا
 او متفارقان بان يارده في الاول في الثاني وحالهما من غيرهما على الاصل كما مر
 وان مخالفة من جهة ان قلب الساكن في قلبه الفاعل على ما ذهب اليه ابن جني
 ليس من الامور المستمرة المطردة ولذا اورد السكاكي في الفصل الثالث
 في التباح غير المستمر وكذا قلب الما الفاعل على ما ذهب اليه البصريون
 وعند السكاكي اصله اوله على ما حكاه الساجي فيها من غير الاصل في جهة
 وعلى هذا المذهب ايضا مخالفة الاصل للساجي الذي ذكره ابن جني وان
 مخالفة ما من جهات قلب الفاعل ايضا ليس شرط دوله اورد السكاكي
 في الفصل المذكور **سورة** لا يها داخله تحت التراب المسمى بالوحش قد
 سبق ان الغراب فيما من قسم يستند به بناء بحيث لا يقر بالانفصال

لان هذا انما يستقيم اذا كان كلاما واحدا لانه لا يكون له كلام اخر لانها ليست
حال مخالفة الاخر لا يصح على احد ما انه في حال كون الكلام الاخر لانها ليست
حالا لذلك الاخر مثلا لا يصح على احد ما انه في حال كون الكلام الاخر لانها ليست
لانها ليست حالا بل الزم اجابته لان ما ذكرت من النظر فان التعريف هو اللفظ
وعدمه ما يخص في احد **قوله** وان كان كون كلاما من الكلمات لانه يستلزم الخ
وذلك لانه كون قيدا للتعارف العامل فيه فيكون تعقيد التعريف بتعريفه التقياني
التعريف وهو فصاحة الكلمات لا هو المشهور عندهم سواء اعتبر انما التعريف
او لا فيستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير العجيبة متعارفا او لا
لصدق التعريف عليه بانها خالص من تنافر الكلمات طال كونها فصيحة وقوله لانه
يستلزم الخ محتمل ان يكون معناه استلزامه كون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
العجيبة متعارفا او لا بحسب فصاحتها وهو الظاهر من توجه التعريف للتأني
وان كون معناه استلزامه كونها فصاحتها مثل الكلام الغير المشتمل على ما على
وجه التعريف بان على التعريف فقط واخرى على التعريف وهذا ليس بظاهر ولا مدرك
عنه في يختصم الى قوله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير
العجيبة فصاحتها دفعا لاحتمال الاجماع ونسأ على ما هو المشهور ولكن هنا شبه
على نسيان التعريف من وجهين عدم صدق التعريف على شيء من افراد التعريف
بما الاحتمال الاول وعدم كونه مانعا على الاحتمال الثاني واستخيرا بان
النساق في عدم صدق التعريف على شيء من افراد اللفظ الزمنية في صدقه
على اللفظ وغيره وان كان صدق التعريف على الاحتمال الثاني المشتمل على الاحتمال
الاول وما نقل عنه رجعا اليه في الجوانب من انه لا بد في فصاحة الكلام من قيد
وجودي هو فصاحة الكلمات وعدمه هو الخلو من الامور الثلاثة وفي

ص

جعل صاحبها لاسن الكلمة تارة خلال بالتعريف الوجودي من اجله وبالعقد العدمي
من جهة حمله اخص ما يجب فانما دفع الاحتمال الثاني في القول به وهو عموما لاسن
الكلمات على اعتبار توجه التعريف على المعنى ونقطة بطلانها مع كونه خلاف التعريف
لا يعبأ به فيما عدا خلاف المعنى وسبها عند تعدد سبها عند رجحانها سبها
في يد التعريف وكذا القول بان التنافر مع فصاحة الكلمات اذا كان بخلاف
فاحتماله مع عدم فصاحتها اولى لانه بعد التسليم انما يستقيم على تقدير انشاء
التعريف فقط وانما على تقدير انشاء التعريف والتعريف متافلا ولا يكون عدم كون
التعريف مانعا مفسدا له وانما غير خروج غير التعريف بطريق الاولوية لانه لا
يعتبره في باب التعريف وكذا الخروج بطريق اللزوم كما استدل به باقل عنه
في الجوانب ان ما ذكر من الاولوية لو سلم فيها اذا كانت الكلمات متعارفة للحروف
انما اذا كانت الكلمات غير فصاحتها ولا تنافر الحروف فيصدق التعريف وجه
التسليم على تقدير كونها متعارفة الحروف انما يجمع في تنافر الحروف مع عدم الصا
فانما اخل التنافر وحده فادلى **قوله** ان يخل مع عدم الفصاحة والفرق
بان احدها تنافر الحروف والاخر تنافر الكلمات كتحديد كنهها ههنا او جبهه مع
الاولوية بان تنافر غير العجيبة ليس اموري في التنافر والتفكر من تنافر
العجيبة انما انما اذا لم يكن عدم فصاحة الكلمات باعتبار تنافر الحروف وانما
باعتبارها فجميع التنافر الخ بفصاحة النقل فثبت الاولوية
وتوجهه بان من التنافر وعدم الفصاحة تناسا وجهه وتناسا
باعتبارها فلا يبعد ان يخل اجماع الاخرين من الاولوية لا يخفى بعد هذا
ما توجهه التبع كلام ارجحنا عنه مما في الاملا فوله ان يكون تأليف
اجزاء الخ محمول على ذكره انما لا يفرق قال هو ليس الكلام على تلك النون

المشهور من معجم اصحابه حتى يتبع عند المهور **قوله** كالاخبار قبل الذكر لفظا ومعنى
 اراد باللفظ ما قبل اللفظ حكما كان او غير فيستلزم الاخبار قبل الذكر معنى وحكما
 وايضا كثيرا ما يراد باللفظ ما قبل اللفظ والحكم ومن ثم لم ينصصا المختصر على
 ذكر المعنى بل قال لفظا ومعنى حكما وقوله لفظا ومعنى يتعلق بالذكر وحمل
 ان يتعلق بالاخبار بمعنى كون الضمير قبل الذكر ان يتقدم الضمير على ذكر الجمع لفظا ومعنى
 وقوله المعنى ما قبل الفاعل ضمير المفعول به ان المفعول به السامع من الفاعل بالاول
 كالاخبار قبل الذكر وان تقدم لا يكون اخبارا قبل الذكر في دفع به ما هو صوابه
 لا بد من ضمير متقدم الفاعل ثم ان الذكر قبل الاخبار لانه لفظي وهو ان ذكر الجمع
 صريحا قبل الضمير سواء تقدم عليه معنى كضرب رجله او لا كضرب رجله
 غلامه فان زيدا وان ذكر قبله صريحا لكنه متأخر معنى لتقدم الفاعل عليه رتبة
 ومعنوي وهو ان لا يذكر صريحا قبله لكن يكون محال ما يقتضي ذكر قبله
 معشر كونه في مثل ضرب غلامه زيدا ومفعولا اول مثل اعطيت درهمه
 زيدا او نقص الكلام السابق للرجوع كقوله تعالى الله لواحد اقرب للفقوى
 لنقص الفعل بعد او استلزام السابق لذكر الجمع استلزاما في قوله
 تعالى ولا يوجد اي الورش فان الكلام السابق لكونه بيانا للادب قبله
 عليه او بعدا لقوله تعالى حتى توارث بالخطاب لانه ذكر المعنى على النفس
 وغير ذلك ما يوجب كونه مذكورا قبله معنى وحكما وهو ان لا يذكر صريحا ولا
 يكون هناك ما يوجب كونه مذكورا قبله معنى لكن حكم الواضع بان الرجوع ب
 تقدمه يقتضي ذكر قبله كضمير الثاني في النقص مثل موزيد قائم وهي
 عند بلغة **قوله** واستشهد بقوله جرى ربه الخ جرى ربه وما على
 على بان يجري عنه مثل جرا الكلاب القاربان من عوى الكلب صاحب

على شيء واحد

برودي

وجرى في الناحات ايضا وفي هذا التشبيه اشار الى تشبيهه بغير الكلام
 في الايراد وقوله وقد قيل اخبارا كانه اجبت وعمره في خبره اي قبل
 ذلك الخبر او قيل قبل كانه عن الفعل يتبع كايقال للفاعل وحكم كون
 فاعله ضمير عدل والواو واللام من على التقديرين عند من جوزا لا غير
 ما اخر الكلام او كمالا ويحتمل ان يكون جرى ربه خبر **قوله** اولى اليه الكيل
 صاعا بصاع اي كافي عيان كل من اصحابه بجره صاعا من غير ان يدركه
 يقال جرى كيل الصاع بالصاع اي كافي احسانه به وانه يظن ان كافي
 جمع الامثال واخوات الضمير اليه باعتبار كل واحد منهم وان كان لاجل اصحابه
قوله واما قوله ان قول سليط بن سعد وقوله جرى بنو اخبار وقوله
 عن لبيد سبب كبره وحسن فعله ولا ذنب له يسحق به ذلك الخبر
 وعن جالس السببية كافي قوله تعالى وما ينطق عن الهوى اي الهوى
 وكافي قولك قلت هذا من علم كذا في شرح الرضي وقوله سبب خبره
 كان رجلا روميا بنى الخورنق بغير الكوفة للفقير من امرى العيسر القاهن
 اعلاه حين انه لم يمتد ليلا بيني مثله فغضب من الامن كما في الاحسان
 بالاساءه وقيل هو الذي عظم اجمعه من الجراح فلما انه قال له اجمعه لله
 احلته قال ان لا عرف حمر الوترع لتقوم من عندها ففاله عن اخرى
 نارا موصفة فوصفه اجمعه من الاطم بغير ميتا كذا في مجمع الاسماء **الاي**
 البيت الشعر معنى الفطنة مصدر من شعرت شعرا سميت البيت وجرى محرو
 التزم حذو في ايب وهل يلو من قومه للفقير شعري قاله الخاغب
 هذا الاستنباط قام مقام الخبر كالحبار والخود في البيت في الدار وردانه
 بقوله شعري وشمول المصدر لا يكون جبرا عنه وما في ما خبر مصدر

وعلى ما جرى المعنى على اللوم اولى شمرى بما يسال عنه هذا الاستفهام من ان
توم زهر هل يورس على خبز وقطعة الطريق من كل جانب حاصل في قبل الصبر
توم لثا على طريقه الاثقات ورد بان مقصود الشاعر قوم رقيق
والشاعر عن رقيق قيل الصبر يصح الى اللوم وكذا العايد من ينوع الى اللوم الاول
عليه بالنقل لم يجدنا في البعد وح كونا الاضافة بادن الملازمة الاثر
ما ذكره الشاعر راجع الى راحة صدره وقرب خبز مكان فخر ينقل راحة الله عن عذاب
المخلوقات ان من الطريق نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب تراب
فكان ذلك المسمى هذا البيت **والواو** لما لم يجعل كونه اللطف على المستكن
في اية صرح صفة لوجود الفعل على من امدح ويرد الوري وان كونه الخال
وما به لطف المتأمله من المدح والدم حشيد المدح متساو له الوري بالمدح
كأثير اللوم بعد ما فيه ورد ما لم يزل الله المسمى على فخر اللطف لكون مدح الوري
جزا لمدح الشاعر وسببا عنه وفيه من فوائد الباطنة ما لا يحصى في هذا المثال
واراد الله على شوقه ما استدرأك معنى واتحاد الشرا والبر على تعدد اللطف
وان انكر فخره بان يمدح على عدم تراخي مدحهم عن مدح مدحهم من مطلوبه بان
تعيير اللطف او لا التعيير فيكون المخرج جذا هذا الا ان ما روي في هذا الجواب
جيبا له معنى في اللطف وقوله وفي استعمال اذا والنقل المسمى جواب
فالوجه ان استعمال اذا مع اللوم يدل على طغيانه وقرعة وفيه شيا به انقص
مقام المدح فينبغي ان يستعمل بها ان الفعل المضارع في الاول رواج نهاية الاجاب
حيث وجهها بل هو وانما في ايشاء معنى الدالة على التولية في المدح واذا الخالية عنها التولية
فلم يرد في اللوم لطايف ما في الاول فلا شرا بان اصح في المدح في اللوم في اللطف
الى حيثما يشرح مدح المدح في برونش اظهر في مدح حيث لا يرد في الكلام

من

عن مدح وامان الثانية ما لا يبا عن تراحم شانه عن شانه اللوم بحث
يصور مدح من مدح في اللوم ولا يطلع لسانه حتى لو حذر رسته لم يقدر الا ان
وقته ما ينزل الاوقات ولم يبا ركة اهد فيه لا مستيقا في روجه وجهه عن كذا الاضاف
نعم في ذكرها ايضا اياها الى لطيفة لا فائدة ان الشاعرا على تقدير مدح اللوم
شبه متوحد في على جميع تقادير لوم لا يبا ركة اهد لكون الاول في كان يخلق
تومد بالوم على لوم الشمر بطلة اللوم لوجوده يعني غنا ما بعده منها امداله
على فكلية **مولد** لكن يقال له المدح بالوم دون اللوم او العجا بما عا به الصاحب
وهو اميل في عجا وحسن سالة الاستاذ ابن العبد هل يرى فيه شيئا من العفة قال
نعم سالة المدح بالوم وانما يقال بالوم او العجا ويكر الاخذ اربابه انما قاله
بالوم اشار الى ان ربه ما لا ينبغي ان يحيط به الالف والواو على صيد العاين له
لوقوعه لداع قال لا يتقصر لوم مدح واحد اخر ازا من وجه التكرار لذكر العجا في قوله
من قوله **البر** هو القول من لوم لوجه اذن العجا في منه معروفه عند لي
مولد تاقر كل المتعارفين في نافر تناقرا في اياها ملا محلا لا لتصاحبه ولم يرد ان تناقرا
حيث لا يكون مودة كفا في ايراد البيت مثلا لا هو دون المتناهي في النقل
وتدنيان لا يلزم ان يكون احد الامرين من التكرير بل هو موجب للتناهي في الجدة
واجماعها لانه حتى يلزم عدم تصاحبه كونه متبوعه في التكرير بل الامرين ان
اجتماع الامرين صا رسبب للتناهي في التكرير وهو ان لا يكون شيئا موحيا للتناهي
احلا وتبين انما اوله لانه مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله من قوله لما من الحاد اياه
من التناهي في التكرير واليه اشار المدح به لوجوده في التناهي في التكرير واليه اشار المدح
يقول تاقر كل المتعارفين واما ثانيا فلا يلازم لزوم عدم تصاحبه كونه متبوعه على تقدير ان
يكون كل من التكرير موجب للتناهي في التكرير واما ثانيا فلا يلازم لزوم عدم تصاحبه كونه متبوعه على تقدير ان

فمن اتفق وصدق المتكلم لا يبيح التعليل لا يبراد اذا لا مري بالفساد والاراد بالعدل
الواقع في انتحال ومن الساج لا يبيح تعليل عدم ظهور الدلالة على الاراد بالعدل
اذا لا مري بالفساد وقد عرفت ان لا محال للشئ الاول من التمرين بحسب تاليفه
التمارين **قوله** لا يبراد اللوازم بتعليل التعليل لا يبراد بسبب من السبب الواجب له
لا حصر بسبب التعليل في الاراد بالعدل كونه لولا ان يكون التعليل لا يبراد لزم بعيد
مستقر ان اسطر واحد مع حقا التمرين الدالة على النقود وان يكون لا يبراد لزم
قريب غير مستقر الى الواسط مع حقا التمرين الصا وقد عرفت ان المعنى القديم
اللفظ كافي اليها راو المعينه الدالة على المقصود كافي اليها وبدا التمرين بظهور كلام
الشارح رحمه الله فيقول عن الضعف والاشكال فلا حاجة الى ان يقال ان الامام ليس
بشاري اليه الاحول بل يعلل بعدم الجهد والى التحمل لرفع اشكال ان اراد اللوازم بالفساد
لما دل عليه لا يبيح بان جمع القوازم والوسايل باعتبار المواد فيسوجب على تقدير
انف بمتابعة الجمع بالجمع انفس ام الاحاد على الاحاد انه لم يتم توجها للاحول والواسط
في كلامه وكل من تعاقب الوسائط بالفساد يحتاج الى منع لزوم توجده وكل من
لما عرفت بالامر **قوله** وهو المراد ان الضعف على ما عرفت بالتعليل من السبب
او وجد في النسخة الممول بها هكذا باعتبار الرفع وربما يحتل انه ساء على ان يبراد
المن وجزا لانه سبب على الرفع كاذب الشيخ عداوتهم في اللاحاد وندم بغيرهم
انه الرفع انما يعلل على سبب الدار حمله في تقدير المبرور دون اخبار ان **قوله**
انك في الامر هذا البسب ترايات الماس انت انتال ب ان المصل ويطع السيد
ان في الامر على حدة من شائع على الضمن والمعنى انما في الامر ليس بالمتحقق
وانه امر المتحقق كذا لا يبراد مني والامر المتصور والوجه من سبب تعليله الامر ان
سبب في تيراد سري قليلا **قوله** ولكن لخطا اي باب البلاغة او من البلاغة على ما عرفت

فمن اتفق وصدق المتكلم لا يبيح التعليل لا يبراد اذا لا مري بالفساد والاراد بالعدل
الواقع في انتحال ومن الساج لا يبيح تعليل عدم ظهور الدلالة على الاراد بالعدل
اذا لا مري بالفساد وقد عرفت ان لا محال للشئ الاول من التمرين بحسب تاليفه
التمارين **قوله** لا يبراد اللوازم بتعليل التعليل لا يبراد بسبب من السبب الواجب له
لا حصر بسبب التعليل في الاراد بالعدل كونه لولا ان يكون التعليل لا يبراد لزم بعيد
مستقر ان اسطر واحد مع حقا التمرين الدالة على النقود وان يكون لا يبراد لزم
قريب غير مستقر الى الواسط مع حقا التمرين الصا وقد عرفت ان المعنى القديم
اللفظ كافي اليها راو المعينه الدالة على المقصود كافي اليها وبدا التمرين بظهور كلام
الشارح رحمه الله فيقول عن الضعف والاشكال فلا حاجة الى ان يقال ان الامام ليس
بشاري اليه الاحول بل يعلل بعدم الجهد والى التحمل لرفع اشكال ان اراد اللوازم بالفساد
لما دل عليه لا يبيح بان جمع القوازم والوسايل باعتبار المواد فيسوجب على تقدير
انف بمتابعة الجمع بالجمع انفس ام الاحاد على الاحاد انه لم يتم توجها للاحول والواسط
في كلامه وكل من تعاقب الوسائط بالفساد يحتاج الى منع لزوم توجده وكل من
لما عرفت بالامر **قوله** وهو المراد ان الضعف على ما عرفت بالتعليل من السبب
او وجد في النسخة الممول بها هكذا باعتبار الرفع وربما يحتل انه ساء على ان يبراد
المن وجزا لانه سبب على الرفع كاذب الشيخ عداوتهم في اللاحاد وندم بغيرهم
انه الرفع انما يعلل على سبب الدار حمله في تقدير المبرور دون اخبار ان **قوله**
انك في الامر هذا البسب ترايات الماس انت انتال ب ان المصل ويطع السيد
ان في الامر على حدة من شائع على الضمن والمعنى انما في الامر ليس بالمتحقق
وانه امر المتحقق كذا لا يبراد مني والامر المتصور والوجه من سبب تعليله الامر ان
سبب في تيراد سري قليلا **قوله** ولكن لخطا اي باب البلاغة او من البلاغة على ما عرفت

الشارح ان يكون الكلام ظاهر الدلالة على الوجود بحيث ينتقل الوجود الى موهل محمل
 السامع الغاء في بعض هذه الكلام انه فهم من جهة اللفظ وما هو بخلاف ذلك ما وجب
 صعوده فتم المراد بنوع الدلالة براهل بحيث يبرهن ما جبه عند اللفظ من المظهرين
 وهذا النوع لا يستلزم ما قيل ان الغياب ترك للفظ لا يجعله من استلزامه في المظهر
 بحيث قد يتقيد له هذا على تقدير ان يكون مرادوا الشارح المظهر المحمل للوجود اما اذا
 اراد به البقاء لجعل بدمه فلا اختلال وادى بعينه ان الوجود حقيقة جارية بالواقع
 جبر وفرض كيفية ترقده بسبب السرد وادى الاحساس بالمدام بوجوب حركته الى
 الظاهر فنقد من الغيب برونه بالسرد برونه من موهل المطلوب بتعجزه ان الوجود كان
 الاحساس بالشارع يقتضي حركته الى الشارح فيقضي الغيب بالمظهر للشارع من احساس
 المتفرق ونعمد الجارات وبعبارة ما عند وصولها الى الدماغ جري من علمه في
 العبر فان اريد بالسكيب حناه الحقيقة فكذلك بالوجود وان اريد به العرف والوجود
 الموصل الى السرد فيحصل المطابقة فلا يتقيد ورواها بان الوجود حقيقة افتقار
 الخارج لعارض الوجود ووجوده في الخارج فلا يجمع ارا ان حقيقة مع ان المدكور منها
 هو الوجود لا وجود الوجود ولا شك ان الوجود ليس ما يبرهنه انقضاء سبب
 البرهان في وجود الوجود بالشارع من وجود الوجود وهو علم من عدم جبر بانه وجوب
 جبر بانه قبا من السرد ولا يخرج الكلام من التقيد وبانها بان المظهر لا يستلزم
 جود الوجود في حال المظهر لا في حال السرد بل لم يوجد اطلاقا وان السرد
 منه لا يبرهن الوجود بان كان له وجهه بانه يستلزم التقيد في اللفظ **قوله** قال
 القاضي مشرب الى الجاهل وموالت كتاب المظهر في كمال جيب برونه في الظاهر
 واذا اطلق القاضي اريد به احد الشعار المذكورين فيه وان عاينوا عطاء السرد
 لم يجد من الوجود وانما تعجزا في دعوى من غير انما في الصفة الى الوصف والصفة

معنى المصدر مثل قلت كما ان المظهر بان موهل بوجهه منسبه قام التاويل
 وشققت جوب بادي بانه وجوده **قوله** ثم كني عن المسحوق السرد
 على بناء المصدر من المجهول وانما ذلك بالسرد لم يجمع الى العذر **قوله** قلنا انما كني
 لعمد الكلام الخ قبل الجواب نظر لان الحق على هذا الشد برونه جبه المظهر لان
 جبه الاشارة الى الوجود الى السرد وادى الكلام فيه وفي الشارح نظر لان الحق من جبه
 المظهر انما هو من جبه الاستغناء وانما برونه المظهر في الوسط في كل منظر
 على ما قرأه وخطي جري وفي حلقا تنسب الى وسطه يعني يكون الاشكال الغيب
 بخيل ان السامع حين سمع اللفظ لم يمتد قبل قايه او خيل كان المعنى في اللفظ
 وانما لا يستدل به الى موهل المظهر ان المظهر لا يستلزم الوجود في حال المظهر لا يستلزم
 حال السرد بوجوب صعوده في العلم وتعليله بانه كانه تصور غيب عن محال ليس بشيء
 لاستدراجه الحقيقة في كل كناية تنفرد عن محال وما قبل ان الابهام ما يبرهن من الحق
 مع انه بوجوب صعوده في العلم فلوله انه انما يبرهننا عند قيام قرينه على موهل
 المراد فلا صعوده في الوجود وانما الكلام الذي ليس له معنى في الوجود فلهذا في العلم
 عن التقيد برونه ان يكون الاستغناء الى المعنى الاول في حال المظهر لا في حال
 بان الكلام الخ في المعنى الثاني ما لا يمتد اعتبارا عند اللفظ فلا يبرهن اعتبارا من
 استعمال اللفظ **قوله** ولا يعني ما فيه من التكلف والتعسف عند الاستدلال ان حال
 الزمان والاخوان الا ان من مظهر المطلوب في الواقع لا يتغير ما يقوله مشرب
 وليس جوهرا بان ادراج السكيب تحت الطلب انما هو على نصب السكيب والعصم
 ونقد نحو من الادراج على تقدير الرفع على انما وان محمل مع القيمة عنه بالوجه الصحيح
 وادى على الاول بان من المظهر السرد اطلب من قصد الوصول ليقينه ما على اعتبار
 الزمان بانها من مظهر المطلوب وهذا ما في المظهر بان قال ابو القاسم المظهر

وذكر في هذا الفصل في استلزامه لغيره في الوجود والعدم
 بقى الامور على خلاف مرادى وعلى الثاني ان يلزمه الكسبة عليه الفاعل يوم
 تمام الطلب لا عليه بقوله لكنه البلية ولا ريب في ان لا يلزمه المطلوب فلا يلزمه ما راجع
 تحت الطلب والجواب عن الاول ان لا اطلاع على مقتضى الشئ وتوقف على المكشوف
 عليه حاله فالصبر على ما ذكره من دون الاطلاع لا معنى له في نفسه ولما رآه الشريف المحلى
 الامير قائل ان كان الشئ يتوقف على الاحوال بقدرته حال او غير حال فاعني ما قاله
 البعض انه اعتبار العصبية في الشئ ليس هو الا ان كان من العلائق الكلية بالحكم والمكان
 في لا نسب ما في الاصل الا حاز وان كان من الطرقات المستغرقة في الزمان والخراب
 كما هو في النار ووجه اسد حيث رآى ان سعاد المعنى وجزائه مما احتار في الشئ
 حكم بعمه ونفس ما هو المحذور وهذا مظهر ما في شرح الايضاح من المحل البعد
قول والمعنى ان لا يلزم اجيب نفسا قيل انه من طلب يطلب ونفسا كغيره لا يحسن
 محله من طلب يطلب بالنفس هو ونفسا فهو كما به وان شئت خيرا ان لا يكون البعد
 وهو طلب طلب الضرر لا انه على تقدير جعله من طلب يطلب فخرت بالالفهم في
قول وعلى هذا فليس سيرا ساطع لما كبره في ذلك في اليوم والامر على ان طلب
 البعد انما هو في الحال وما قيل ان الذي من كلام الشيخ انه جعل طلب البعد محلا لطلب
 الضرر به الا لا يبره وسكب الدموع من حبه وهو المحزن ليس بشئ لا حازه الى
 ارتكاب المحذور بل في ذلك تغيير للمعنى وبيان لسبب السكينة لا خفا ان في اتيان
 الميسر ما ضاع البعد الى الدار القرب الى القاطنين من لظايف سريره حيث
 ان رايه ان طلب وان كان يتوقف على ان القرب لكنه لما كان في نفسه محذورا
 حال سكون الزمانه وان كان به هذا على تقدير جعل السيرة في الاستقبال وان كانت
 على محذور كما قيل ما فرج الشيخ في المحل باعتبار انما يتجه بآية الجوار والداله

بفتح تاء

البعد

على

على التسمية في الجملة على ان طلب البعد للضرورة وبما ضاع البعد الى الدار القرب
 الى دوات القاطنين لما ان طلب البعد وان يتوقف في نفسه لا يطلب العاشق بغيره
 لا طلب ولا فاعل انما يطلب بغيره مكانه وانما القرب على نفس البعد **قول** هو ذكر
 الشئ مع بغيره اذ لا يكون الا في الاخر والآخر في الشئ في الوجود فيحقق التكرار في الذكر
 وكثيره بتثنية الذكر وليس المراد به ما يطلق على كل مجموع الذكر من في الوجود ما توقف
 التمهيد حتى لا يتحقق التمهيد الا بجمع الذكر ولا كثرته الا بتدبيره وهذا قد دفع
 ما هو من التكرار في الذكر من مجموع الذكر من ولا يتحقق شئ من التكرار
 فضلا عن كثرته الا بجمع الذكر وليس في البيت كثر التكرار وان جعل التكرار
 بمعنى الذكر الاخر في تثنية الذكر لا يحقق كثرته وان تحقق تعدده اذ لا يكون في التمهيد
 ان يحققه بل لا بد من الزيادة على مجرد التمهيد وتعدده سبحانه لا يسل من الزيادة في
 ما يطلق عليه لفظ التكرار عرفي وعرفنا يتحقق الزيادة على مجرد التمهيد وليكن دعوى
 بثبوت تعدد الفهم عند تثنية الذكر كما على ان الذكر ثانيا تكرر او ثانيا تكرر ان
 احد هما بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني وبان كثر التكرار من الجملة
 المحب على السبب او كثره الذكر بسبب التكرار بتثنيته على ان معنى كل الفهم **قول**
 من الجمع وهو شدة عدد الفهم من ان يحصل هناك قليل مولد كما يهاجر في المواد
 السابحة في الفهم انما تجري في الماء ويوجد ما ذكرنا الاساس من الجوار من
 سابع وجهه انه انما هو من موصوف السبوح هو الفهم على ان يشبه سببها
 في الصبغ سببها في الماء في سريره المشي الى انساب الرايك فاستفاد بغيره
 وان اعتبر انما بغيره في سبوحه اصلية مفرقة لا تخفى لطفنا في السبوح
 على السابح وهو البعد ولفظ موقع الاسماء في الفهم مع السبوح لما ان الفهم في الاصل
 بالغير كثر من الماء فخر استدل في الشئ بلفظ **قول** وانما بركة السبوح بغيره

فيحصل كثر التكرار
 هو

ما كان الواحد في شرح هذا البيت اي يعني في سنة بعد سنة سوج يشهد صاحب
 الوجه في كتابه كرمنا وجوده وقيل الضمير الاول للفرس والآخر للفرس وقيل الثاني في هذه
 لغز فلا يكون من هذا القبيل **قوله** واضافه جرعا الى حرمه قيل هذا البيت يقع فيه
 في مدح اي على احمد بن احمد وقد جمع في ديوانه حامي جرعا ووجه الجند لا سمح ذلك
 حرمه وهي واد بن كرم والكوفة تكن سداد المعنى كحرمه **قوله** وهو ارض ذات حجاب
 الصحاح الجند يسكون النون وفتح الدال الخاء وفتحها مع كسر الدال وضع
 فيه محار كمال الشارح وجه اسم قصديان للزاد هنا اطلاق لاسم الخمر على موضع
 والتول بان اصله جند لا يفتح النون وكسر الدال وتسكينه الفردون لا يفتح من
 التكلف **قوله** كذا في الصحاح وضع لما قيل ان معنى قوله قات برأي من سعاد
 وسمع انك بوضع تزيين منه سعاد وتسعين كلامه وفي المختصر ان قات
 ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فاسئل عن الصحاح واما العقل فلا بد ان
 المناسب الامر بهد ير الحاشية اما هو سماع سعاد له لاسماعها كلام سعاد هذا
 اذا كان الزمن منه سماع الصوت اما اذا كان الظاهر النشاط والجد كالبال
 تزيين سعاد الاوراد فلا ولو قيل سمي سعاد العقل بفساد حكمه بفساد
 بوجه يخالف النقل لم يرد **قوله** والافلا يحل بالنصاحه وذلك لان
 اخلاها انا هو من جهة ما يلزم من القتل على الانسان اذ لا حجة لاختلافه بدون
 القتل بخلاف الكراهية في السمع فان النقصا يحسنون مما يحل على السمع اجتنابهم
 عما يقتل على اللسان من غير ملاحظة القتل عليه فلا يلزم من عدم اقصاها الى القتل
 عليه عدم اخلاها فسد نعم ما قيل انه وجه اسم هذه الوجبة فيما سبق من النظر
 على من اشترط في فصاحة المبرد مخلوصة من الكراهية في السمع اجتنابهم عن
 المنع بانه لا يلزم من عدم القتل عدم الاخلاق وقوله ههنا مع ورود هذا المنع

قوله

قوله كيف وقد قال عليه السلام الخ اي كيف يحل بالنصاحه والحال ان افصح
 العرب سيد الانبياء قد قال الكرم بن الكرم للحديث وفي الله سيد لطائف سر
 وتكات بهيبتها تقصته وحسن يوسف بانه عريق الكرم وارثه كابر اعز كابر
 ومنها ابراهيم الكرم اربع مرات ثم تقييد للمفسرين اولاً ومنها الاستعداد بدلالة
 واسم ابيه الكرام العظيم على وفق ولادة الايام وله شأن في تحيين الكلام **قوله**
 انت والله لجه في حيان من النامه من تحتة قال صاحب بر الخيار
 الماكول وحسنه بشدة البرودة لان الخيار في طبعه بارد فذا جمع بالنسبة لانه
 في البرودة كذا بخط الشيخ في حاشيته دلالة الاشارة **قوله** كقوله ان ابراهيم عطف
 كمارت وهو مع يد يرسا زعا على ايدي ولجاذر جمع جودر وهو ولد البقر الواسية
 والعناق جمع غنينة من العنز وهو الحال صفة جاذر وكذا اصلاح وفيه اضافة عناق
 لادناير المضافة الى الوجوه وذناير الوجوه من قبيل الجين للماء شبه الوجوه بالذكور
 في الاستنارة والاسعدان اي ايدي جاذر جليله الوجوه الشبيهة بالذئب **قوله**
 كقوله اي قوله ربيعة اي ذواب قاتل غنينة من الخمار في شهاب اوله ان
 يقتلوك فقد قلت سرورهم ان ان يحجوا يقتلوك وقرحوا به فقد اقرت ساعدهم
 وبعدت اساسهم فقتل ربيعة غنينة **قوله** ورسم الغنمة المكف الخ
 لا خفا ان المكيف من الاجناس العالية والاطرف من القرينة سوى المرسوم
 الناقصة اذ لا جنس ايا وهو لا فصل اذ الترك من المتساويين يجب
 لمكون كل منهما فصلا جبردا افعال محلي بما يستدل على اشتباهه واليه الشارح
 ورسم ولم ينظر للمكيف خاصة لانه شاملا صالحا لتعريفه سوى الرتبة من الغنمة
 والغنم لباقي الاعراض والتعريف يكون تعريفا بالمساوي فلا يخلو لا اشتباهه
 على ثرا في الاعراض التي لا يكون بعضها اهل من البعض فقد لواحدة الى ذكرها وجها

بعد ذلك انما يدعى الى اعتبار ذلك المخصوصية الى انفس الكلام فان الداعي اليه غير من قصد ان
 قد من الخبر ان لا يراها او غيرها وانما الى هذا من الارزاس شرح للمحتاج بقوله لما كانت الطائفة
 انما تضمنت بكل المخصوصية وكان انفسا اصل الكلام باننا الى اخص ومنها ان كل المخصوصية
 انما تعد مقتضى وتعد بها في باب الالهام اذا كان مقرونا بالاعتقاد والاعتبار
 وهو العهد الكبري في ذلك الباب حتى لو دعت تلك المخصوصية في الكلام يجب
 انفس المقام معقود عن الاعتقاد والاعتبار لم يكن الكلام بليغا يدرك على هذا الوجه
 على حكم الله ووجهه لم يقل من المتوفى بلغة اسم الله تعالى مع انه قدما والذين يتوفون
 على بناء العلوم ولدا بالذبح وجه الله حتى جعل اعتبار المخصوصية مقتضى الحال
 من مخاد ان كان مقتضى التحقيق نفس المخصوصية كما مردوها ان تلك المخصوصية
 لا بد وان تكون داجية على معنى الكلام الذي يورث به اصل الزاد كما هو وظيفة علم الالهام
 ولدا الزكوة مع على ومنها ان المعبرنا الاراداعي ما هو داج في اجلة يقتضي خصوصية
 ثا و هو ادنى ما يعتبر في باب البلاغة والبيان في تفكير المخصوصية **قوله** خبر
 مما قيل فيج العافية اضع من غيرها كذا في الصحاح ووجه في منهم الاساس هكذا
 معننا بالغ في كذا وجه ان المخصوصية بالغ في صفة حرك الالباء المصدر
 بصير معنى المصدر وبالفهم مصدر فلا يمين الحاقا ليا واما مع على حال المصدر
 منه او على جعل الالباء في المصدر فيشكل الجوزي التام التمام من فوق الله الان
 جعل لهما ايضا الالباء وجعل المخصوصية صيغة جمع ليس يني وكذا يجوز ان يفر
 النسبة على اصلها ويكون الزاد بالمخصوصية الوجه المخصوص من المنسوب الى
 المخصوص وتعمل في الالباء **قوله** ومعنى مطابقة له اي مطابقا للكلام مقتضى
 الخالد والظاهر ان الزاد بالطائفة معناه الدعوى وهو الموافقة دور الامم لا
 معنى العهد في ما عليه ارباب العقول ذلك لان ظاهر كلامه يدل على ان مقتضى

يفتح تارة

الحار

الحال انما هو الكيفية المخصوصة كالشاكيد مثلا ولا يخفى ان الكلام المؤكدة الذي
 يورده التكلم ليس باصديق عليه التاكيد يكون معنى الطائفة مع ان هذا الكلام
 موافق للشاكيد باستماله عليه الا ان يحل القول بان مقتضى الحال هو الكيفية
 على التماسيح وبقيل انه في التحقيق هو الكلام المشبه على هذا الكيفية كما هو ذلك
 الخارج وحيث يكون الطائفة بمعنى العهد فيكون على عكس صدر القول على الجزئية حتى
 زيان الكشف في يومه ان شاء الله تعالى **قوله** الحال والتميم شقاربا الفهم
 لم يرد بالحال معنى العفة نظرنا الى مناسبة المقام **قوله** وايضا المقام يعتبر
 اضافته الى مقتضى الى ما نتج وكان الاصل ان يضاف كل من المقام والحال
 الى مقتضى الكسر لكونه سببا داعيا الا انه ليس في اضافته المقام كغيره لطف
 وذلك لان المقام اما من قيام السلب بمعنى رواجها او من قيام المودع بمعنى
 الاستقامة او الانقياد واستعمل ان اللفظ في رواج الانكار مثلا
 واستعمله واستعمله فلم ياسب اضافته الى مقتضى بالتميز خلاف
 الحال فقد لو اعترض الماهل في صافوا المقام الى مقتضى بالتميز وقد اضافوا الحال
 الى مقتضى الكسر وعما به الاصل وشاع اضافته كل منها الى ما احسب اليه وصار
 الانتقال من تفاوت المقام الى تفاوت مقتضى بالغ في طريق الاستلزام
 فاهم بخلاف الانتقال من تفاوت الحال اليه فان الانتقال منه الى تفاوت
 مقتضى الكسر دون مقتضى ظاهر وهذه التكنة غير العنيفة غير مقتضى
 في المدعى بالحال وفي الدليل بالمقام ولما في المقام من الانحياز بالدرج **قوله**
 ومن اعنياد العرب عند تشابه الاسماء والكتب بالقيام كاعتقاد النواظ
 بالحدس او زرع على الحمل والكان وخوفها باليسر في هذه التظن في اضافته المقام
 الى مقتضى معنى الالباء و اضافته الحال الى مقتضى البيان **قوله** فقد شاورت الناس

الخ يتجه ومطلوب التبريل والتا فمجرد تدريس ان مقتضى الحال متفاوت لا بسبب
 التام وكل سبب للمقام يتفاوت عندنا وقد فتنى التام تفاوت عندنا
 تفاوته وقوله ضرور ان الاعتبار باللائق الخ تنبيه على استلزام تفاوت
 المقامات تفاوت المتعديات بعد انات المطلوب بالهليل بالمتقدم اليه
 وقوله واختلافها اي مقتضيات التام غير اختلاف مقتضيات الاحوال
 ضرور اتحاد المقام والحال بالذات ازاله لما عسى ترجم ان اختلاف مقتضيات
 المقام عند تفاوت المقامات غير مطلوب بل المطلوب اختلاف مقتضيات
 الاحوال عند تفاوتها **قوله** استحسانا او وجوبا منه مجرد دون اوليه وقوله
 صرفا او متكررا خبر اخر وكذا مخصوصا ومعموما ومتمميا ومقصورا وما رجع
 بسببهم ان قوله مخصوصا او غير مخصوص من جهة متكررا فقيه تفكيكا للظن
 وسيجيء كلام الشارح ان المخصوص يستلزم المعارف والتكررات في هذا الفن
 وكون المرفوع غير مخصوص كانه وكذا كون المتكسر مخصوصا اذا كان معللا لان
 النحاء لا يترط فيه التعريف ولا التخصيص على ما نقله الرضائي اما على ما في الشارع
 روجه اعم في ابواب الثالث في تقدم المسند ان المتقدم واجب اذا كان المتبدا
 حكم غير متخصمه لتيسير التبريد بتقديم الحكم عليه كانه معلوم كالفاعل فانه منع
 الحكم لتقدم الحكم عليه فلا بد من كون الفاعل ايضا مخصوصا صرح به ابن الحاجب
 حيث قال ان الفاعل قد يخصر بالحكم المتقدم وانما كان متبدا فانه المجموع
 وجوز ان يكون ابرز وانما في استحسنه الرضوي وهو اختياره وان روجه الله حيث
 قال فالحق ما قاله ابن دهمان اذا جعلت الفاعل فخصر عن اي كنه شيئا
قوله كما ذكر اي من كونه مجرد في الخ لكن تبديل المسند اليه بالسند ويجوز جعله
 اسما له اليجر والكون مجردا من غير ملاحظة اسم الكون او هو مذكور في ضمن



جمع شتاه
 مدح

ذكر

ذكر كون المسند اليه مجردا فلاحظ جميع الى تكلف التبديل وقوله مع زيادة كونه
 مجردا فعلا او غير معنى الاسم انما حكمه بزيان كون المسند مجردا اسما مع كون
 المسند اليه ايضا اسما لانه ان المسند اليه لا يكون الا اسما فلا يكون ما يقتضيه
 الحال وله الم يفر عن له في هذا الفن اخلاف المسند فان كونه فعلا او اسما
 ما يقتضيه الحال ويقتضي بكل منهما غير من جهة وان افرغ عنه وقيل لا نسب
 جعل الزيان ما يحضر المسند ولا يحضر عند الحال المشترك بينهما في احداهما قلنا
 الراد كون المسند مجردا مستقيا الى ضمن فيه مع الاشكال وقوله متبدا يستلزم
 ما يلزمه القول ووجه ما سمي به هذا الفن مقتضيات الفعل فلا يستلزم كون
 المسند مخصوصا وصف او غير لانه لا سمي مقتضى في هذا الفن وان قيل قد يكون
 المسند اليه ايضا متعلقات فيما اذا كان المسند اسم الفاعل او اسم المفعول
 او هو فاعل الفاعل رب زيد في الدار بسوطه بانه يداع وفلنا فلان
 هذه المتعلقات ليس من حيث كونه مسندا اليه بل من حيث كونه مسندا
 اذا المتعلق حقيقة انما هو المعدر الذي يتخذه الصف وهو ليس مسندا اليه بل
 مسند ولو سلم ما ذكره بتأويل الاعمال الغلب **قوله** على الوجه المذكور وهي
 ان النظر ان كان مبتدئا راجعا الى الماد فساواه وان كان نائما عند واقفائه
 فاعاز وان كان زائدا عليه لتأيد فاعاها على ما في المصنف **قوله** ومقام
 اخلاق الحكم الخ مطر من اللغ والنسب الرب والضمير في تقييده للاطلاق في
 الاطلاق الحكم على معنى انه يتلوه مقام تقييده للاطلاق سواء كان تقييده للاطلاق الحكم
 والاعلاق التعلق او غيرها لا احد هذه المذكورات بعين من الحكم او كونه لايه من
 الركاه ولا يفتوح في تقييده للاطلاق الحكم وتقييده بالنسبة الى اداء القسم
 والشرط ايضا كما بالنسبة الى الموكد وكذا محمدا للاطلاق والتقييده بالموكد بالنسبة

جامع

الى التعلق ايضا بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فليس قيل الخبر لاجل ما هو مصادق
 على كل منها فيصح تقديره ما هو كذا او كذا على ان يكون لاحد في الاول غيره في الثاني
 ولا حاجة الى ان يقدرا وتعيين اداء فخر او تفيد بناء على ان الخبر للمعنى باوكد ولا يجمع
 ان يكون الخبر المجمع ناول المذكور لسوكله او في قوله او اداء فخر الخ والاشك في ان يكون
 ناول في قوله او ما يسميه اي المفعول كالمال والنجيز والمجار والورد وغير ذلك فليعلم
 ان من وضع القدر له قد مسلمه ومزيد موصوفه في قوله الى حيثما يفر اي
 علم العاني على معرفته النصل والوصل وما يفرها عليه لان لا مركب في انما هو واحد
 التنبه على ان يكون من هذا النوع وان احدا لا يجر هذه العقبة من المبالغة الا ان
 حلف سائر عقباتها عليه ولا يثبت على كنهه الا من ادعى انهم كلامهم في طبعها
 سينا ورواها في ذلك اسرار ودق مجملها وكان الانسب ان يترك الخبر
 لما هو اجيب بان ان كان عند السكاكي هذه الدهر والبيان عدوها من شانه
 ونجد المصنف وفيه رعايه حسن الجمع ايضا في اصطلاح الغر لا يصير محجة وقد كان
 ايضا بان المراد بالذكاء هنا ما ينسب للعقلية لان العقود منه شدة من التقى
 في ادراك الاورسوا او ترك نفسه من غير القاد بل من العلم والعقلية
 معا بل لا يلبسوه وما قيل في رد هذا الجواب ان ذلكا ناهو لو كان الذكاء
 مستغلا في النفس لا علم والمهور تغاير الذكاء والعقلية في اصطلاح القدم فليس
 بشي اما اوله لان استغاله في ما عوامه مذكورة في كتب القدم ايضا وهو الحق المصنف
 بعد وانما الثاني لان غاية ما في الباب انه مما زعم في المعنى لا علم او في معنى العقلية
 بغير شدة التقابل ولا يشترط في الحجاز كونه مذكورا في كتب القدم بل العبرة به
 بوجوه العلامة المعنى فليتنامل اي مع كنهه اخرى هو حيث هو اي جعلت
 صاحب مع الكلمة الاولى ولو قيل صرح بها او صاحبها في المعنى

الغيب

لم

لم يمتح الى اعتبار المتضمن فكنه بعد هذا التنبه على ان الخبر هو للمصنف المقصود
 المعاني بسبب التاليف والتركيب لا المعامل بحسب الاصل في مجر والوضع
 والقول يجوز ان يكون محليا بالمتعلق المحدث مستقلا بغير حدود في بناء العلوم
 بطريق الاستنباط كما في قوله تعالى مع له فيها الله والاصال رجال فيهم قبرا
 يجمع اليها بنفسه في الغيب عنه وهذا اي احسبها وانصير من شانه ان صاحب
 انما يقدري نفسه الى مقبول واحد وكذا يحل مع يقدي لما واحد بنا صاحب
 زيدا وصاحب زهير لم يرد ولم يوجد صاحب زهير مع كذا انما فيه منسا وكذا
 المعاني في اصل المعنى يحتاج الى التلويح في شرح الفتح بناء على ان كل كلمة مع
 صاحبها معاملة المعنى المجمع الذي هو اشارتها في اصل المعنى ولا يفسر بما هو ان هذا
 القسم لفظا في اول القوم وان القسم الاخر منهم بالاولوية وما قيل في قوله كل
 كلمة الى اخره كمرطبان لان كلامه في السند العالي معقول ومثل ان يترك من السند
 فعلا او اسما لم يرد مستغله معناه او مع كلمة له مع صاحبها مقام ليس بها مع اولي
 في لوجه ما قاله البعض في قوله وكل كلمة الخ اياها الى صاحب الدير في قوله مقام كل
 من المنسب الى المعاني في قوله وكذا خطاب الذكاء البنان اما الى المعاني في
 واما الى البنان فلا يفتنه عن احوال الدلالة وهو حاد وحفاو وكذا هو صاحب لم يفتنه
 واما الى الدير فلا ان الطلاق والمقابلة وغيرها انا ياتي بحمل كلمة معاصيه
 اخرى كمنع له بان ما موربان التناوت العار من جزا التركيب وهذا للتناوت
 ان من تركيب ولو كلف بان ما لم يرد الى المعنى لهذا السند اللور في الجايز
 التفسير مع المنكر صريح مع قوله وكل كلمة الخ الى اخره في دفع بان المراد بوله
 وكل كلمة غير ما ورد في التفسير وسوق كلامه في دفع بان المراد بالشرط هذا المعنى
 كما صرح في تقرير كلام المصنف ولو لا شرط ولله عول من هذا المعنى وفي بعض التفسير

مع السند العالي

خطه وكلف حتى ان الفعل المعتبر في العلق له مع كل واحد من الشرط مقام متلازم
ان مقام من التلويح والتمديد ليس له مع الالفية من المحرم ومع ادما مقام ومع التلويح
في الماضي مع القطع الاستقام ومع من التلويح الاوقات في الاستقبال ومما اتم
مقام ومع ان التلويح الالفية وانما اتم منه مقام ومعها مثل انما ومع من التلويح والالفية
ومع ما التلويح الالفية ومما اتم منه مقام ومعها مثل انما ومع من التلويح والالفية
الاحوال مقام في التلويح الالفية وانما اتم منه مقام ومعها مثل انما ومع من التلويح والالفية
مقام وكذا مع المصارع والتلويح من الالفية الاستقام كالمعنى لطلب التلويح والالفية
وهل لطلب التلويح من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
المتنوع في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
للسؤال عن التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
مقام والتلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
كستفحق ومع الجمله الاسمية كزيد ابن منطلق او الفاعلية كزيد ابن منطلق او الفاعلية كزيد
ان كونه اكرم مع الفاعلية كزيد ابن منطلق او الفاعلية كزيد ابن منطلق او الفاعلية كزيد
مترن او منكر مخصوص او غير مخصوص او غير مخصوص الى غير ذلك مما يفصله علم اللغات
مقام وهذا يتلوه حسن بوقع قوله فكذلك ينبغي ان يتصور هذا الكلام مع ما فيه من الخلف
الاسم وانما التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
الكلام للتعجب ليرتفع هذا بالكلام الذي يفيد في الجملة عند رباب الالفية ولا
لحق باصوات الحيوان كما يفيد في شرح النتائج لان المصنف جعل الخطا في شأن
الكلام بغير المطابقة ولو قيد به لزم ان يكون الكلام لمبدأ معناه في الجملة عند
عدم المطابقة وهو باطل فلا يصح التقييد به ولم يجعل السكاي الا في حكاية سديم الظلمة
فيجب التقييد به وقيد في التعجب او لو اجري على الجلالة لزم ان يقع شأن الكلام

مسمى

او غير هو ليس كذلك في الارشاد فاما في الجملانية وفي المطابقة التعجب
وخطا في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
ما لا يوجد فيها هذا التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
يتأتى ان غير الخطا في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
والا في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
تلا في الارشاد بوجوب الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
لا في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
يتحقق التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
المصنف وليس هو بعدد التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
التعجب في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
يرتفع في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
لم يرد في الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
باني للباب من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
الى ما جعله ويحتاج في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
يعتبر ما فيها عند قرات ما بعد في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
الى التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
والا في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
هو هذا هو في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
وهذا على التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية
في التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية من التلويح الالفية

فيصح ان يقال ان ارتفاع السطح المطابق لارتفاع العالم تصحفاً مخرجاً عن
 قطره لا خطأ كما ان الارتفاعات المطابقة لارتفاعات العالم تصحفاً مخرجاً
 انما هو وجه ان يتحقق الحال هو الارتفاع المناسب لارتفاع السطح المطابق
 مخرجاً عن ارتفاع السطح حيزاً في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 كارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 الحال من ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 هناك ان ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 وذلك لان الارتفاع في السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 مطابقاً لارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المناسب و معلوم ان لا ارتفاع للارتفاعات المطابقة التي هي مطابقة لارتفاع السطح المطابق
 مناسباً فيخرج على المستقيم المذكور من ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 وسما يظن ان ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 ولما في هذا الصواب في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 انما هو مستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المناسب والثاني من كونه مستقيماً في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 والثالث في كون المطابقة سبباً لارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 عند انما هو المستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 وجه انما هو المستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 لا يتصور هذا التقرر في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 من ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق

الاول حلت بصره قوله وارتفاعه من ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المعلوم وهي لا ارتفاع للارتفاعات المطابقة لارتفاعات العالم تصحفاً مخرجاً
 ان لا ارتفاع للارتفاعات المطابقة لارتفاعات العالم تصحفاً مخرجاً
 ان كل من المستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 فترينه تحفة بغير ما يقع عليه في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 للارتفاعات المطابقة لارتفاعات العالم تصحفاً مخرجاً
 معنى من ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 فترينه تحفة بغير ما يقع عليه في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 ومن كل من المستقيم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المناسب ويتحقق الحال في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المطابقة لارتفاعات العالم تصحفاً مخرجاً
 لان ارتفاع السطح المطابق في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 المعلوم في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 سبب الارتفاعات في المطابقة وليس في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 ما اختاره الشارح في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 الحال على وجه صدقها على الارتفاعات المطابقة في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 التوافق والاشارة ومعنى مطابقة لها اشارة له عليها
 في ان الارتفاع سبب مؤثر لارتفاع العالم لا كما افترضت بل الارتفاعات
 بل انما هي على شيء آخر ولا شيء سواها يصلح سبباً لارتفاعه وهو عبارة عن مطابقة العالم

في

في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق
 في حاله المستقيم فيكون ارتفاع السطح المطابق

لمتنفي الحال يكون المطابقة له سببا لارتفاعه ورافيه ولا شك ان مقتضى
 الحال هو الذي يقتضيه الحال وكذا الاعتبار المناسب للحال لا انه الامر الذي يمتنع
 التحاليل تناسب الحال بحسب السلبه او بحسب تنوع تركيب التلخيصات كقولنا
 للحال هو الذي يقتضيه الحال في المقام الثاني فيكون الاعتبار المناسب مقتضى
 وكل ما يقتضيه الحال هو مقتضى الحال فيكون الاعتبار المناسب مقتضى مقتضى
 الحال بحسب المرتبة وان تغير مقتضى ما بحسب الترتيب وقد عرفت ان المطابقة للمقتضى
 للمناسب موثقة ارتفاع شأن الكلام فثبت ان المطابقة للاعتبار بحسب
 موثقة ارتفاعه وبهذا سقط ما قيل ان التوزيع ليس تمام وان اراد به الاتحاد
 في المفهوم لانه لا يلزم من المحصر ان لا يمتنع بالعدم مطلقا ومن وجه المساواة
 في جزا الاتصال لو فسرت المطابقة بالعدم ولو فسرت بالاشتغال لا يلزم من
 التباين ان لا يكون بين المتباينين صدقنا فلازم من الوجود ان لا يشترط على كل
 منها يستلزم الاشتغال على الاخر ومع الامتثال لا يثبت الاتحاد ولا يحتاج الى
 ان يثبت في انبئات الاتحاد ان المفهوم من كون الارتقاء بمطابقة الاعتبار ان
 السبب هو مطابقة الاعتبار من حيث هو كذا من كون الارتقاء بمطابقة
 القتنفي ان السبب بمطابقته من حيث هو فيثبت الاتحاد في المفهوم بغير
 وكذا الحكم النجس لسطح احد المحصرين الخ يعني بما تقدم بران كون جبر الاعتبار
 المناسب ومقتضى الحال عموم مطلقا يكون المحصر في الاخص بالملا وعلى تقدير ان
 يكون بينهما تباين او عدم سوية يكون كلاهما طلاقا كذا قيل ويجوز ان
 المدعي من الاتحاد في المفهوم ولم يتصور من الدليل لغير المساواة اطلاقا مع ان
 لا يثبت الاتحاد قطعا ويكون دونه ان المراد بكونها واحدا هو انهما من الخ
 والمساواة وبانه يجوز على تقدير كون المراد هو الاتحاد في المفهوم ان يكون عدم

لزوم المساواة من وجه النظر على ما نقل عنه في الجواب في معنى تقرير وجه
 النظر وجه نظر وجه ان المحصر في الاخص مطلقا او من وجه لا يوجب تناوله
 جميع افراد حتى يلزم بطلان المحصر في الاخص هذا على تقدير ان يكون
 المراد بكونها واحدا ما يتناول المساواة اما على تقدير عدم التناول فوجه حده
 لا يلزم من المحصر في الاخص تناوله جميع افراد حتى يلزم بطلان المحصر في الاخص
 هذا على تقدير ان يكون المراد بكونها واحدا ما يتناول المساواة اما على تقدير عدم التناول
 فوجه حده لا يلزم من المحصر في الاخص تناوله جميع افراد حتى يخل المحصر في الاخص
 وعلى تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في العدد والطلب وهو الاتحاد
 في المفهوم بغير لازم ويلزم الجواب عن الشك ان قد ثبت بالدليل ان لا يتطابق
 الاعتبار المناسب ومقتضى الحال بحسب موثقة الارتقاء بحسب
 وجه وجه مقتضى استغنى فلو لم يجب ان يكون المراد بها واحدا لطلعت المحصر
 او كلاهما وان اضافنا المصدر فيعيد التعميم والمحصر على ما ورد في المقدمتين
 بعد ان الارتقاء والمطابقة مضافان فيكون المعنى ان كل واحد من التلخيصات لا يحد
 الا بطل من المطابقة للاعتبار والقتنفي فيلزم ان يكون المراد بها واحدا ولا يلزم
 احد المحصرين او كلاهما وايضا ثبت بالدليل ان مقتضى السبب المرتبة واحد
 فيدفع اشكال احتمال المساواة وتال الشارح وجهه انه لم يورد الشك في
 نظرا الى امثال هذا الدليل هذا لما به موجه الكلام بغير الجبر العلام
 وهذا معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يمتنع عندنا
 بالسلم حيث قال الى اخره عبارة الايضاح قيل معنى قوله في المحصر الخ هو
 طلب ايراد المعاني التي تحت عنوانها علم التعميم من المعاني والمفردات وهي
 على حسب القاصد التي يركب الكلام لاجلها وتلك المعاني هي التي يحصل اوضح

الكلام على جهة وضع الكلام على حسب المقصود هو تطبيقه على مقتضى الحال فيكون قائل
 كلام الشيخ ان النظم ليس الكلام على مقتضى الحال فاستدل ان يعرفه كلفه تعالى لا يتو
 على معرفة علم النظم واصطلاحه ولا يلزم ان يعرفه راكب اللفظ العرب الفهم الذين
 لا يعرفه ثم يلك الاصطلاحات من هذا النظم وهو التوقف ما شاء من النظم والبيان
 المخرج وجهه على ان هذا الشيخ بالنظم المقسود هو معنى التطبيق بقوله وقد
 لا يخرج بمصوله انما هو النظم في ما وضع من كلامه في وضع الكلام هو معنى تطبيقه
 علم النظم والعلل على وجه توافيقه والمقصود يقتضي ان يكون عبارة عن الوضع المقصود
 ويكون معناه انما ليس الا ووضع الكلام على ما يقتضيه علم النظم والعلل على وجه
 توافيقه بالنظر على ما ميل الوجه المناسب لتمامه دون اخره انما يراه قوله
 مثل ان ينظر الى الوجه الخ هو معنى تطبيقه لفتى الحال وهذا الاستدلال اوجه
 ما سبق ووجه بقوله الوجه الخ التي تراها الخ على ان ليس المقصود ما فيه اصل المعنى
 التي لا يقتضيه الى ان يبين دلالات ومعني بل المقصود ما فيه المعنى المراد
 الى اصل الراء المتصرف فيها الى ان يبين تلك الدلالات ثم تفصيل الوجه في الامثلة
 المذكورة ان ينظر الى مطلق تفيد النظم وزيد يظن النظم ومع افان النظم
 وينطلق زيد النظم فقط وزيد المنطلق فلهذا السند على المسند اليه
 والنظم زيد عكسه وزيد هو المنطلق ان كان الكلام للمعنى العبرية انما كان المقصود
 من ضمير الفصل وان كان المقصود بالضمير مستغاد من الضمير وزيد هو المنطلق
 النظم على ما في الشرح والمسلمة من ان السكاكي ومثل من خرج اخرج
 من المسند الى النظم على مقتضى الظاهر وان خرجت خرجت على خلاف المقصود
 غير النظم من غير النظم وكذا اخرج في ما اخرج من الخبر المقصود بالنظم
 ووجه بقوله ان غير ذلك على ان غير من غير ما ذكر بل له اسئلة اخرى ليس في الشرط

والمعنى

والخبر ايضا وما بالمعنى ومن كونها تنقيح ما ضيق ومضاربين ومختلفين ومن
 جازم يسر على الاصل وجازم يسر على خلافه لان النظم والنظم
 ال جمل المقام خبر واحد اي جاني بعد الهيد وكذا جازم وهو يسر لان
 النبوت والعقد الى استحيات كلام وابتداء اسباب وان لم يرد جاني هذه
 الهيد بل جاني وهو هذه الهيد وجازم وهو يسر لان النظم والنظم
 المذكور وجازم قد اسرع لان له اقوال المجن باخر من الاسراع وقوله الى غير
 ذلك شان الى باقي الصور من امثلة الاسباب والنظم مثل جازم وهو ان يكون في الزمان
 وما دنا لا نؤمن وفانقلوا بنعم الله وقيل لهم يسرهم سورة او حبيبهم
 ان دخلوا الجنة ولما يذكرو غير ذلك واحد للالفاظ اي بانه لما دنا
 وقع في جمل النسخ واحد بله من قوله التاسع والى هذا الى ان الاكل
 المذكور بانه للالفاظ لا لانفسه بل بسبب المعاني والاعراض التي تصاغ
 الى الكلام وذلك لما في تفصيل الرجوع الى اللفظ باعتبار ان المعنى
 بالتركيب وحينئذ على ان تخرج لتعرف المبالغة بالمطابقة واشارة الى الكلام
 بالمعنى في قوله باعتبار ان المعنى الثاني المقصود والفرع الذي يصاغ
 له الكلام وذلك لان المطابقة لا تحقق بمجرد ان المعنى الاول المقصود
 المقصود بل لا بد من ان المعنى المقصود والفرع بالمدلالة الثانية لتحقيقه
 لتفصيل الحال والمقام يجب على الطرفين وقيل على المصدر لانه صفة المستحق
 منه الفصل في قوله تعالى فليأمنوا بشركون اي شكرا قليلا ومن هذا الى
 قوله فليأمنوا صفة واجبة الى اللفظ باعتبار ان المعنى بالتركيب قوله
 وكثيرا ما يسمى فصلا ايضا شان الى وضع الشاخص على الوجه المذكور على ان
 في قوله وكثيرا الى اخره ان الله لما عسى هو من كلام الشيخ انه اراد بالقص

الخالص مما ذكر وتبينها على ان الوصف الذي به يقع التفاضل وينسب الامحاز
 هو ما غير عنه فيما هو من التفاضل لفظ التصاحه هذا خلاصه كلامه فلا يتم بفتح
 ولا يلزم الامحاز من التصحاح لا يخفى ان في قولنا المصنف صور ايضا من وجدها
 حيث لم يصرح وجه التوفيق لئلا يكونها من صفات اللفظ وانياته ولم يصرح
 لئلا يكونها من صفات المعنى وانياته وكلام الشيخ هو هذا الشاغل من وجدها من وجه
 الاعتقاد من جهة المعنى بخلاف الشارح رحمه الله فانه يصرح بانها كما يسمى ويذكر
 بطلان البراءة للمخاطب اطلاق البراءة من حيث هو على ما هو عليه وارتجاع شانه
 بسببه والبلاغة من حيث وقوعه على وجه مقتضى المقام والبيان من حيث
 انه اظهر الكلام مزيدا على غيره وقوله وانا ساكل في كل ما ينظم والصورة للخواص
 والاريا والكيفيات وان العنيفة المخاضا بالخواص والاريا وما
 يقع التفاضل في الكلام ونسبت الامحاز انما يصرح بالمعنى الاول الذي يليه
 بالالفاظ ويوصف تلك المعاني بما اولها بالادوات والالفاظ بنفسها ما ياب
 وبالمعنى حتى يكون مرجع البلاغة والتصاحه ونسبت الحس والبراعة وكل ما هو
 الكلام به في باب العنيفة وتفصيل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب في الغرض
 الى تلك المعاني وتبينها وبصورها بالصورة المختلفة والكيفيات المتمايزة
 لا الى الالفاظ المتطرفة والحروف المتسوية ولا الى المعاني المتوالي التي يتبدلها
 فحينئذ ثبت انها من صفات اللفظ لا من صفات المعنى لم لا يجوز ان يكون هذا
 مراد الصنف ايضا على اللفظ او المعنى قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 باعتبار ان ذلك المعنى بالتركيب حتى يكون المعنى على الاول ان البلاغة صفة راجعة
 الى المعنى الاول باعتبار ان ذلك المعنى الثاني وهو الغرض الموضوع له الكلام بالتركيب
 وعلى انها صفة راجعة الى اللفظ باعتبار ان ذلك المعنى الاول الذي يليه المعنى

الثاني المتعقود بالتركيب فيشمل المعنيين وسد فرج الاشتغال وتبين
 عدم كمال التصحاح لانا نقول لان المصنف فرغ قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 المخاطب على تعريف البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ولا شك ان المقابلة
 فالبلاغة عقيب قوله وبعد ان معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال ولا شك ان المقابلة
 صفة لللفظ في المعنى الاول وذلك على ايضا قوله في الايضاح على كلامه حيث
 لم يصرح صفات اللفظ على انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب فلو كان
 الاول المعنى الاول فلا معنى لئلا يكونها من صفات ولا مجال لعل اللفظ على المعنى الاول
 وايضا المقابلة كما لا يخفى بمجردها في الكلام المعنى الاول بل لا بد من ان يكون
 المقصود ولم يصرح له على المقابلة الثاني من اجل المعنى على المعنى الاول ولا مجال
 لمخاطبه عليه بخلاف اي اطلاق اسم السبب والاداء على السبب او المدلول
 اعني الزوائد والكيفيات وللصوحيات تفسير للمعاني الاول كما مر عليه
 عليه ايضا قوله الصورة التي تجردت ففعلوا كالمواصفة الخ لغيره من قول
 لا بد للمخاطب من فهمه ما رفته عن اراد الحقيقة ولا قرينه هنا ففقد اعتبارها
 بتغير الحقيقة ويكفر بقوله بان اطلاق البلاغة والتصاحه على اللفظ لا من اجل
 من اجل اللفظ بل من اجل لطائفه وذلك باللفظ كما يشهد به معنى تطبيقه لمقتضى
 الحال بل على المخاطب فحينئذ ثبت انها من صفات اللفظ لا من صفات المعنى
 بل من معنى عن معنى العنيفة بالحال التي يتبادر عن مخبر وذكر اسم المنبه به
 وهو الصورة وارجو به المنبه لا سيما في مثل قواعد الحروف اي بلائها
 فليطبع وسلاستها سمولة النطق بما قوله واما الاطلاق على تلك الاحوال فليطبع
 الى له فامراجه وذلك لان سائل علم المعاني مستخرج من سبع جهات التركيب
 ويصرف ما لها من لطائف التلخيص فليطبع على وجه يحصل به في مدركه كل من سله

من علم المبادئ ولا ريب ان احاطا بالتركيب في معرفة فلا يكون للبشر ان يطعموا بها ويؤثروا
 جميع لطايفها حتى يخرج جميع الفوائد المتعلقة بجميع نكاتها وكثير من مسائل علم
 المعاني بعد التوفيق ليصل اذهان الرافعة اليها والى الله تعالى المخرج من سخر
 من بها ولم يعرف جميع نكته الاحوال وكيفية ورمائه الاختيارات بحسب المقادير
 بتوابع هذا الفن المدهونة المستخرجة من النور الى النور مع بناء كثير من اللطائف المدهونة
 في اريب اللغات في القلوب ولو سلم اني لو سلم الاكديع على ما ذكر من الكليات
 والكيفيات والدرعاه عجب يتبع جميع تراكيب البلى اجزئيا فربما يعرف
 جميع لطايفها فاما ما يمكن الاشارة بسلام هو في الطريق الاعلى الى احيط بهذا العلم
 ولا يمكن الاطاحة لغير علام الغيوب **واما الثاني** فلا بد من الفساد في ما
 جعل ما يكون من المراتب العليا على رتبة اضافيا وبوجه اخر وهو عدم سوك
 افراد خرج الامحار وذكرا ان الترتيب من النهاية لا يتناول ما هو بعيد منها
 وهو المتوسط وما هو قريب من المبدأ وليس تناولها يتناولها من المبدأ
 قريب منها بالنسبة الى المبدأ فلا يتناول المبدأ حرق وهذا سقط ما هو
 انما لا فساد على ما هو في المصنف من المبدأ كقول الامحار يعني انما في بار حبل
 نوع الامحار وطرفا اعلى بحسب النوع غايته ان المصنف غير من النوع بالافراد
 وانما الفساد يتناول كونه احد الامحار من مرتبته وايضا المصنف من النوع بالافراد
 لو صح في ما يقع فيها اذ الحكم الثابت النوع ثابت لا افراد كالحصية الثابتة
 بالاشارة فانها ثابتة لا افراد من رتبة وعندها واما اذا كان الحكم ثابتا
 لطبيعة النوع من حيث هو كالحصية الثابتة لثابتها ليست ثابتة لا افرادها
 فلا والظرفية اما حيث لطبيعة الامحار لا لا افراد لان كل فرد منها سوك
 به في ليس ما ينسب اليه البلاعة اذ كل منها عاججا وزعمه وقد خد في معلوم

راجع

من علم المبادئ ولا ريب ان احاطا بالتركيب في معرفة فلا يكون للبشر ان يطعموا بها ويؤثروا
 جميع لطايفها حتى يخرج جميع الفوائد المتعلقة بجميع نكاتها وكثير من مسائل علم
 المعاني بعد التوفيق ليصل اذهان الرافعة اليها والى الله تعالى المخرج من سخر
 من بها ولم يعرف جميع نكته الاحوال وكيفية ورمائه الاختيارات بحسب المقادير
 بتوابع هذا الفن المدهونة المستخرجة من النور الى النور مع بناء كثير من اللطائف المدهونة
 في اريب اللغات في القلوب ولو سلم اني لو سلم الاكديع على ما ذكر من الكليات
 والكيفيات والدرعاه عجب يتبع جميع تراكيب البلى اجزئيا فربما يعرف
 جميع لطايفها فاما ما يمكن الاشارة بسلام هو في الطريق الاعلى الى احيط بهذا العلم
 ولا يمكن الاطاحة لغير علام الغيوب **واما الثاني** فلا بد من الفساد في ما
 جعل ما يكون من المراتب العليا على رتبة اضافيا وبوجه اخر وهو عدم سوك
 افراد خرج الامحار وذكرا ان الترتيب من النهاية لا يتناول ما هو بعيد منها
 وهو المتوسط وما هو قريب من المبدأ وليس تناولها يتناولها من المبدأ
 قريب منها بالنسبة الى المبدأ فلا يتناول المبدأ حرق وهذا سقط ما هو
 انما لا فساد على ما هو في المصنف من المبدأ كقول الامحار يعني انما في بار حبل
 نوع الامحار وطرفا اعلى بحسب النوع غايته ان المصنف غير من النوع بالافراد
 وانما الفساد يتناول كونه احد الامحار من مرتبته وايضا المصنف من النوع بالافراد
 لو صح في ما يقع فيها اذ الحكم الثابت النوع ثابت لا افراد كالحصية الثابتة
 بالاشارة فانها ثابتة لا افراد من رتبة وعندها واما اذا كان الحكم ثابتا
 لطبيعة النوع من حيث هو كالحصية الثابتة لثابتها ليست ثابتة لا افرادها
 فلا والظرفية اما حيث لطبيعة الامحار لا لا افراد لان كل فرد منها سوك
 به في ليس ما ينسب اليه البلاعة اذ كل منها عاججا وزعمه وقد خد في معلوم

وما يقرب منه عطف على هو كونه جبهة كلام المصنف هنا وان كان بعيدا ينبغي ان يكون
 الحق ارجح لا محالة وما يقرب منه هو الطرف الاعلى فيجوز ما يجوز على المصنف ليس كلام
 الشرح بعد الاحتمال ومن سلك طريق الحق المعتبر على جهة الاحتمال فهو مبالغ في
 ارتكاب المصنف وضع امر البلاغة ان كان كونه لما هو ان في الشبهة بوجه كون ما يجب
 منه من الطرفين الاعلى والادنى الحق في القول بالغيابة ان الطرف الاعلى هو الحق
 محض لا محالة في الطرف الاعلى وهذا علم ان ما قبله توجيه ان يراد محض الطرف الاعلى
 لا المحذور من التفسير او محض كمال الالهة في الطرف الاعلى لا محذور ما فيه ولا ينبغي
 ان يحضر الايات على منتهى ما فيه اسما من وجهين احدهما ان مولانا يقول ان
 اعلى طيفه من المعنى ما في الشهادة من ان القرآن اعلى طبقات البلاغة وانما ان الالهة
 عز وجل جميع الايات تتقدم ان ما دون القدر المحذور وهو مقدار السورة لا يتجاوز
 الاحتمال فكيف يستقيم قوله وان كان الجمع شذوذا في استماع معارضة ويمكن للكتاب
 من الاول بالمراد من الاعلى قوله الشرح هو الاعلى بالمعنى القوي فيها الشرح القوي
 فلا شذوذ في ان كان المراد وان كان جميع الايات مستتر في استماع معارضة
 من المصنف الى القدر المحذور لا محذور الا محذور الايات وهو مقدار القدر من
 في الاوضح لا سيما لما جعل المتكلم بوجهه في هذه ذكره في الحواشي انه لم يغير
 في اللون وصف المتكلم بوجهه بهذه الوجوه ولا سيما باسم سبيلها لا سيما
 البلاغة والقصيدة فيقال في كل شيء لا يقال في موضع وبعضه من بعض التفسير
 اللون يزدحم ما يقال انه يشع ان لا يوصف منه من صدر التفسير وهو الجنس
 وما يقال من وجه تفسير هذه الوجوه بلاغة الكلام ان عطف الكلام لا يوصف على
 الكلام من اوجه كلام بلع من هذا المصنف كونه هذه الوجوه محسنة فامسح
 لان الكلام لم يغير من المصنف لا وصفه بالبلاغة بل على كلام المصنف ومن ثم

والمراد من الاعلى قوله الشرح هو الاعلى بالمعنى القوي فيها الشرح القوي
 فلا شذوذ في ان كان المراد وان كان جميع الايات مستتر في استماع معارضة
 من المصنف الى القدر المحذور لا محذور الا محذور الايات وهو مقدار القدر من
 في الاوضح لا سيما لما جعل المتكلم بوجهه في هذه ذكره في الحواشي انه لم يغير
 في اللون وصف المتكلم بوجهه بهذه الوجوه ولا سيما باسم سبيلها لا سيما
 البلاغة والقصيدة فيقال في كل شيء لا يقال في موضع وبعضه من بعض التفسير
 اللون يزدحم ما يقال انه يشع ان لا يوصف منه من صدر التفسير وهو الجنس
 وما يقال من وجه تفسير هذه الوجوه بلاغة الكلام ان عطف الكلام لا يوصف على
 الكلام من اوجه كلام بلع من هذا المصنف كونه هذه الوجوه محسنة فامسح
 لان الكلام لم يغير من المصنف لا وصفه بالبلاغة بل على كلام المصنف ومن ثم

الى اعمه ما قد سبق ان تعلم الكلام اذا احسن من بلع لا يتبع ان لا يحسن
 منه من غير البلع وان اخذ المقام بل لا يحسن الكلام من انطباق له على ما لا حد
 بيان ومن صاحب له عروق بها الحس لا يخطا ما لا بدع ذلك من ادل الاشياء
 باب الكلام معصومة حيث سطر البلاغة الكلام بلاغة المتكلم والبلاغة في الكلام
 حكمه لا قد سبق ان احسنه الله وبه عدم يكون محض الترفيع فله يقتضيه على كل
 ما ليس من الكلام الموصوف بالبلاغة ولين انطباقه لا سطر لثاوية المعنى الذي قصد
 صاحب تلك الحكمة فلا يجد ما قيل ان الترفيع هو ان كل كلمة يقتضيه ما يليها من الكلام
 المبلغ في نوع من المعاني كالدم والسكر وغيرها او من معانيها غير ان يقتضيه
 ما على ما ليس من الكلام المبلغ في كل ما يدخل تحت قصده من كل نوع من الاشياء فله ان يكون
 صاحب تلك الحكمة فيقول ليس كذلك لا يحتاج في دفعه الى الاعتقاد بانها اعتد على ذلك
 الى ان سبق من تعريف قصاصه التكميل ان بلاغته كسفساف المقصود منها بل ان
 القاصيه واستخير ما في الاعتقاد من ان لوها فان الاعتقاد في التوفيق لا لا يثبت
 اليه كما هو المشهور فيها من الاول وبطلانها من التعريف وتبع بعض المحققين ما رجع من
 رجع عن غيرها وحط عنها وفيه تعريف لصاحب المشايخ الموقر
 لانه اخذ من تعريف البلاغة التكميل ما هو من خواص العليز حيث ان البلاغة نوع
 المتكلم في غاية المعاني حاله اشفا من توفيقه حوامير التراب حقا وايراد احوال التشبيه
 والخيال والاعتماد على وجهها ولا شك ان جميع التوفيق هو ما في رجع الابرار وهو
 وذلك التكميل المعصاة ولا سيما من حيثها من البلاغة بحسب مقتضى
 دليل قوله ولا يفسر فله ان يرجع البلاغة هو المعاني والبيان منه والمعادى الصف
 ان البلاغة لا تقتضي من الصفاته وكلام السكاكي ايضا مستعمل في كل ما هو
 محل لصفه محض البلاغة محض رجع البلاغة الى الاضمار والتقدير المذكورين

واحد المقاصد في تعريفها وهو الدوافع لما ذكره ابن المنذر في المثال السائر من البلاغة
 لخص من المقاصد كل ما يقع فيه وليس كل نصيب لميقا والبرهنة في كتاب
 المنهج الذي رسمه الى كتابه الترتيب على ما علمه العلامة عنه ان البلاغة انما هي
 المصدر في الصواب ما هو في البلاغة دون المقاصد يعني عما به المطابقة لتعريف
 المثال الا ان السكاكي نظر الى زيادة اختصاص العليين بالبلاغة المذهب فيكون المقصود
 التوفيق لا يراد بهما ببيان المبلغ من غير خلاف المقاصد فيجعل العليين جميع البلا
 دون سائر العلوم ولما سموها علم البلاغة كانه عليان مع وجهه انه يتولى
 وسموها علم البلاغة فكانت زيادة اختصاصها بها اي بالارحمان بازدياد السكاكي
 وقيل هذا القول لان البلاغة كالشروع به تعالى المبلغ وحصل الانوار المتحصلة
 وهي التوفيق والارادة رعاها المقاصد وليست كما لا يتوهم بل المبلغ من حيث
 هو جميع فذكر في البلاغة بمنزلة العقل النوع له ولا يعتبر فيه ما به الاستدلال
 اي ليس كل نصيب بل في غاية على ان المراد بالعكس ما هو بالمعنى القوي من جملته
 موضوعا مع رعاها الله بعينها كما يقال كل ضاحك ان في كل انسان ضاحك
 وكل انسان حيوان ولا عكس اي ليس كل حيوان انسانا لا بالمعنى الاصطلاحي
 حل المبرور موضوعا مع بينا الكيفية احد في ون ان لم يكن عكس المستوى اذ
 الوجهية فيه لا تعكس كلية ومن جعل يقتضي المبرور موضوعا يقتضي الموضوع محمدا
 مع بينا الكيفية والقدرة في هذا المعنى في الكلام خصه في البلاغة مع تقدير
 المبلغ حيث قال فلا ما كان او شغل اتباع المصنف في الاصطلاح ثم ان راعى ان
 التعميم في ما هو يتولى وكذا ان جعل كلامه على خلاف ما هو واراد به البلاغة
 في النص في البلاغة الكلام مرصدا الى صير الارز في هذا المعنى في الكلام التي هي بلاغة
 لا على كل حقيقة الله تعالى ان لا يكون لم يتحقق حقيقة وكل حقيقة هي البلاغة

والمكان

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في الكلام وبالعكس في معنى الكلام في ان جميع بلاغة التكلم اي ما به يتحقق بل في حقيقة
 الاية من اهل لا بد من الملك المذكور وفي ان حقيقة استلزام تحقق كل كلمة او
 والظاهر من بعض المصنفات الكلام عدم الاستدلال ويجعل ان يكون من قبل الاية
 وقد عرفت ان لا بد للبلاغة من بلاغة التكلم ولا يقبل ان كل ما هو من البلاغة
 فهو جميع بلاغة التكلم ضرورة مع هذا ما جمع في الكلام في حكم جعلها جميع بلاغة التكلم
 فليسا بل فانه قدس **قوله** وما يجب ان يحصل من عطف غير الجمع بل بل هو له في الخص
 اي يلعب في النوع ان المرجع اذا استدعى ان يكون معنى المصدر كائنا ما جمع
 ليجوز الى المعنى في وجهه اليه واذا استدعى ان يكون معنى المكان او مصدره
 المتولد كائنا ما جمع المجرور هو المعنى في موضع او المخرج اليه له هو المعنى وما ذكر
 المصنف من قبل الاول والتعريف المذكور من قبل الثاني ويمكن فهمه بان المثال
 واحد والتعريف بالنظر الى الفاصل لا بالنظر الى الاستدلال ولهذا ان لم يباين في التعريف
 من كون الكلام مطابقة لتعريف الحال مع الاستدلال والمراد بالامكان لا مكان
 الواقع في المثال لا على ما هو في التعريف لا الامكان الذي في فلاحه ما قيل ان
 الامكان لا يكون لا يتوقف على شيء لان ذلك ما هو في الامكان الذي في قوله اي ما به
 يتحقق ان لا يحصل ان حصل ان يكون انما السببية اي بالمعنى لا في حقيقة
 ويتوقف بتوهم عليه وان يكون للادب او ما به يتحقق ان يكون حقيقة متفردا
 به بحيث لا يحصل له **قوله** والا اي ما لم يكن مرجعا الى الاصل من حيث
 في ما به المعنى المراد والمراد بالمعنى المراد ما يقتضيه الحال بغيره السائر في نوع
 الكلام فليكون معنى فاصلا للمعنى المراد متبادلا لتعريف المعنى لا غائب ما قصد
 ان البلاغة ترجع الى امر خارج عن العلم بالسائر والاخر بعد معنى من المعنى او العلم
 او العلم او المجرور من حيث هو سائر السائر من التعريف المعنى علم اليقين

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في التلخيص وهو الفصل في الملك والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 يستحقه من حيث من غير تحريم كسب حرم وهو الفصل في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 بل جعل على التلخيص في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 محرم بحيث يمكن من استحقاقه من غير تحريم كسب حرم وهو الفصل في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 جعلت لاحد كونه في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 بسببه الاجابة في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 ان التلخيص في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 تلك السائل واستحقاقه في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 فكل من التلخيص في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 والحقائق في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 بسببه تلك الملك والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 اقرب منها ولا يضر ولا يضر في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 لا اذراكها ولا الملك في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 المعنى الحقيقي للعلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 يكون وسيله اليه في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 عرفيه او اصطلاحيه وما يجازا في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 وان كان حله على الادراك جازا في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 الى تدبير متعلق له وان اراد به الادراك فلا بد من تدبيره اي علم يتوابعه وقد جازى
 بان الاصل علم التجوز ولا يتبع التجوز على الاصل ولا يتبع التجوز على الاصل
 حوز العمل على كل منها في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص

اجابة اولها الملك والحقائق
 فاما اجابته في العلم والحقائق
 من جهة التلخيص في العلم والحقائق
 فهو من السبب

وجه الجواز الخلاق في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 ولم يجعل حقيقته لتوهم ترجيحها الجواز على الاستدراك في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 اذا دار بين الفعل وعدمه لا اصل لعدمه وقد عكس في انفسهم من جهة التلخيص في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 لفظ العلم لا يحتاج الى تبيينه بل المتبادر الى الفهم احداهما عند الخلاف في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 المردح ثم المعرفة يقال له انما جعل البسيط في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 ان يكون البسيط جرييا وكليا وكذا المركب ان يكون ذات الباري عزانه متعلق
 المعرفة باعتبارها والبسيط ظاهر لها باعتبار الجزئية فيه نوع خفاء في المعرفة حال
 ايضا على المتصور في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 فهو مندرج تحتها وكذا المتصورات في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 على ما نقل من قول الخفاء في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 تدعى على استعمال المعرفة في الجزئيات ان جامعها دليل يفرجه في الاجزاء بقوله وكل
 يعرف دون علم وعلم لما عساه بعض الفضلاء من تخصيص العلم بكلياته في المعرفة
 بالجزئيات كقول صاحب القانون في تعريفه العلم بعرفه احوال من الامور
 وكان في الشرح اوضح والتعريف علم باصول يعرف به احوال الساتر الحكم وحيث لا حاله
 بالبحر وان يكون قد جرت على استلزامها في الجزئيات والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 في الجزئيات في وجوب اختصاصها بها حتى يحتاج الى الجواب بان المدرك الى المعرفة
 لا يدرك من تلكه والمعرفة ان يصلح تلكه في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 احوال العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص
 قوله استعمال المعرفة في الجزئيات ومن قوله ادراكات جزئية في المعرفة نفسها
 اي جزئية فتحة ان يقال لا بد من جزئية المدرك كجزئية الادراك لان ادراك الجزئ
 قد يكون وكليا كقول الخلفاء ان المدرك في العلم والحقائق ما استحقاقا للبراهين المحصلة في هذه التلخيص

ان يتولد فما سبق من المعرفة يقال لا ادراك الجزى واليس في المتعلق بالجزى
وقد يجاب بان جزية المدرك مستلزم جزية الادراك لا ادراك الجزى وان كان
كلها في نفسه لكنه جزى النسبة الى ادراك الكل لا كل من جزياته ادراك جزية الجزى
المدرك مستلزم جزية الادراك بهذا المعنى فيكون المدرك هنا من جزيات الاحوال
مستلزم كون ادراكها جزية واما من جزياتها جزية المدرك على ما به عليه
يقوله في تحصيل الادراكات هي معرفة كل فرد من جزيات الاحوال وقوله كل فرد
ما كيد لا يستلزم الا فراد بغير القاطن اليه لا من قبل حد في القاطن للحدود
على ما قال لا يجوز على قوله تعالى ولا على ان لا يكون له حكم بل هو كذا على ان
اقلت مكانا لانه لا يجوز ان لا يجوز اوله من حيث ان يقال كل فرد هو
من ما يتولد من قبل بغير القاطن اليه صور كغيره من جملته فانه
موجودا حاضرا ويزيد في التماسك فكان يقال هو علم لا يخفى ان الزاد العلم
الكل الذي هو الاصول والقواعد والادراكات على دليل الباقى وعلى هذا ان
على ان استنباط ادراكات جزية متعلقة بكل فرد من جزيات الاحوال
ان اي فرد يوجد منها استلزم ان يفهم بذلك العلم بغير ما قيل واما بالجزى الجزى
الجزى المهور كالتصنيف او التلخيص او الاكثر او بغيره من التفسير القاطن فان جهالة
كل الاحوال لعدم تناسبها مستلزم جهالة التفسير القاطن اليه لا الجزى المطلق
كلما راد بقوله او البصر في الامور فانها غير في البصر وبالبصر البصر المطلق
والشك في التاكيد والتجريد والاحوال الاستدلال المستدل اليه او غير ما وصفت
غير المميز بالتفسير المذكور بتعديل المميز لا بغير المقصود وهذا ظاهر في
وقفا واما انما فلا في قوله فمعرفة بها الاحوال القاطن عند الفرد من جزية
المذكور برادجه نفس معرفة تلك الاحوال اذا المعلوم من حيث انما عند الفرد من

فان المقصود انما هو معرفة الاحوال بكل الجزية لما ان المقيد هو انما الان لا هو
الشيء وما اذا دلل ان علم الانسان انما يحضر الاحوال القاطن الزاد على اصل الادراك
ببشرية تاديتها الى ازدياد ولا لا وتفيد ولا شك ان نفس هذه الاحوال ليست
بل تاديتها بدالات وحيثه فالمراد بالاحوال ان يكون التصنيف من حيثية الكيفية
المراد على اصل الادراك ما يتبعه من حيثية لا يتحقق الا بما زاد عليها بغير اسم البلاء والبراه
والبيان وما شاكل ذلك من حيثية لا يتحقق الا بما زاد عليها بغير اسم البلاء والبراه
في نفس علم المعاني على ما يقتضي الحال كرم على ما قبل التدرج وجه احد بقوله ان الزاد
حينئذ هو احكام الحد او التقدم او الترتيب او نحو ذلك وتكون التصنيف احوال القاطن
الجزى التي يطابق ما لا يقتضي الحال ولو لم يكن المراد يقتضي الحال هو اعلام بغير
حل الاحوال سببا دالة لطائفة يقتضي الحال كاشا الى ان تدرج وجه احد في السور
وكذا كون الطائفة معنى الحد على ما هو اصطلاح العقول ان الاحوال لا يعرف على
العلام صدق الكل على جزية على انما راد به بقوله ويصدق هو على كل قبل على الاول
المسك في صرح في غير موضع بان يقتضي الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ابراه في الاحوال
في التاكيد والتجريد وغيرها لما لا يستلزم ايا حال يقتضي ذكره وانما قال يقتضي
ذلك واما حال يقتضي معرفة الجزى واما تفصيله فهو اما الحالة المتعينة للحدود
المستلزم للتأخير الى غير ذلك المذكور في تعريف علم المعاني بحيل ان يراه ذكر الوجه
المقتضى على ما يقتضي الحال ابراه في الكلام وان يراه ذكر الاحكام فوجب
حل الجزى في التفسير في الامور والتفسير وهو حل الاحوال بغير التاكيد
المقتضى على سلك المذكور كمر اللفظ المذكور في علم السكا في الاشارة
سلك المسجع لتعلقه بالمسجع حيث قال وكل اشياء واردة في القرآن من صرح
من ما معصه وكما حصل الكلام الكل الذي هو مقتضى الحال المذكور باعتبار ذكر جزياته

المطابقة ويجوز ايضا باعتبار حال الذكر على التفسير على الثاني ان الاحوال كلية
 وجزئية كما ان كيدا لكل جزئي والجزئيات منها بوجودها في الكلام جبرية الكلام
 مطابقا لمتغير الحال الذي هو كليا ثم لا اعتبارا في وجهه في الكلام تقع كلاما
 من احوال مطابقين باللفظ متغيري الحال بان يقال مثلا انكار الخاطب يقتضي ان
 الكلام مطلقا وهو كذا بالاكيد الذي يورد التكلم في كلامه جزئي من جزئيات جبرية
 اللفظ مطابقا لمتغيري الحال اي صدق ان كيدا لكل عليه وعلى ان ان المطابقة
 بالمعنى القوي وهو الاشكال والموانع ومعنى لم يبق الكلام لمتغيري الحال ان شيئا
 عليه لا يعني المعنى ما هو اصطلاح للمعقول ولا يلزم موافقة المعنى في الاصطلاح بل
 يرد على هذا ان في المطابقة اصطلاح فعمل على المعنى القوي بوجه ما يقال في خبر
 الواقع بمعنى موافقة وانما هو بامس الغصه والتوفيق غايته يمكن ان يقال ان المعنى
 الاعظم في باب البلاغة توقيف خواص التراكيب جعلها بان يورد التكلم كل تركيب
 ليناسب القام ليغير الخاطب فانه يقتضي حاله ومن كلام غيره من المتأخرين
 ما يناسبه والفرق الاصل في كون الكلام متغيرا على تلك الخواص والكيفيات المناسبة
 لينسب فانه يميز بالتمام لانفس الخواص والكيفيات متغيرة فان تمام الانكار والاف
 في الحكم فلا يقتضي كلاما متغيرا على ما قيل ان كان من ان كيدا ومسام الحديث والذكر متغيري
 كلاما يتغيران في الوجدان والاعتماد من الاعتبارات وبالجملة المتصورات في الكيفيات
 وان كانت تتراعى منتغيرات الاحوال بحسب الخطا هذا الا ان الكلام الذي
 يشهد بان الكلام المتغير على كذا الكيفيات المتغيرة يقتضي الحال والتمام ولذا
 ذهب اليه بعض الفقه من شيوخ المتأخرين في قوله تعالى انما قلنا لكلامه في شيء قول
 السالك وانما يقع في ان الكلام في باب الحسن والقبح والخطا لم يرد بحسب
 معادته التام لا يفتقر وهو الذي سببه متغيري الحال ان لا يفتقر في الكلام

والنفس

في كلامه المتغير والاحوال المتغير

الذي يفتقر في الحال وقال الحقن عند الدلالة في التواجا الغيانية وكل
 مستند في كذا وكذا شجرة ويعلم من قوله كل مستند عن تركيبا ان متغيري الحال هو التركيب
 المناسب ويؤيد انما قيل في شرح الاصحاح الحال ما هو الى التعلق على اليه الشخصية الكلام
 وهو مقتضى هذا القول بان لا يقتضي الحال المتصورات الذاتية بل يقتضي الكلام اصل
 الحق من عدم التصور لمتغيري الحال كما ينبغي وقال المسارح في شرح المنهاج ان كانت المطابقة
 انما يقتضي كذا المتصورات وكان مقتضاها اصل الكلام ثانيا وانما انكارا في مقتضاها كذا المتصورات
 شاع الخلق يقتضي الحال على تلك المتصورات على ما هو مقتضى ظاهره في كلامه في هذا الكتاب
 اجمالا لا يفتقر الى ان كان مقتضى الحال المطلق الحكم على ذكر المستند اليه ترك المستند بتبصلا حيث
 تنزل وانما الحالة تقتضي الحق لا يثبت التعريف بالتكثير وهذا يحصل ما قيل من الكلمات
 قائل وكن الخاتم العيقل مثلا يصدق على ان هذا انما هو كلامه موكله لم يصر
 لقصور الحكم فيكون انما هو الذي هو اصل الازالة دخل له في بيان معنى مطابق الكلام
 لمتغيري الحال وقد يقال ان الكلام المؤكدا ان لا يضر الحال بل دخل لما في مقتضاها خبر
 الحكم واحوال الاستعداد ايضا من احوال المقطوع له قبل يتقدم وهو ان ليس الاستعداد
 في ذلك فلا يكون احواله من احوال المقطوع فلا يدرج في التعريف وقد نفع به ايضا ما قيل ان
 من اجزاء الكلام الذي هو موضوع العلم وموضوع المسائل لا بد وان يكون موضوع العلم
 او جزيا من جزئياته فلهذا الطلب او عارضا من عوارضه كالحلم الاحميه والاستعداد
 لا جزاء من اجزائه فان الجملة منه من مبادئ العلم لا من مسائله فلا يكون الخبر احواله
 الاستعداد من مسائل هذا الفن ان يقال ان احوال الاستعداد تسمى احوال الفقه
 باعتبار احواله من التاكيد ونحوه انما يتغير الفقه في بعضه وبان الاستعداد وان كان
 اجزا الموضوع لكن احواله انما يتغير الفقه ويقتضي له يكون من احوال الموضوع بهذا الاعتبار
 بل يرد ما قال الشريف الجرجاني ان احوال التراكيب لا تكلم ان كان عارضا لنفسه

مع ما في حاشية العرف في كلامه
 ان له طالع ان يكون متغيرا

مطابقة الحكم الواقع ولا مطابقة الولاة اعتقادا او لها تنسب الى الخارج ووجهه ان النسب
 للنسب على هذا الاصطلاح والمنقول ان قوله بل يتقارن الحكم بما اول من قوله لا يتقارن النسب
 وان كان المنقول ان من يتقارن الحكم به الحكم وتوقع الحكم به على الحكم عليه ومن يتقارن
 النسب ايضا الحكم بالنسب يعني وتوقع الحكم به على الحكم عليه ولا لا الاول
 من الثاني ويحتمل ان يكون منشا الحكم وتوقع النسب كانه من قوله او ان النسب
 واقع وهذا على ما هو غير مستقيم اذ النسب الحكم وتوقع الحكم به على الحكم
 عليه على ان يكون النسب يعني وتوقع الحكم به على الحكم عليه اما على ان يكون من الثاني
 فيستقيم في احد الاوجه الثلاثة اذ النسب لا يحس به من ان الاستقبال
 الاجابيه باسمها يكون كاذبه والاستقبال السلبيه صادقه لان النسب الذي
 الاجابيه لو موافق حال التكلم في المستقبل لكان راجع الى المستقبل فلو لم يطابقها
 فكون كاذبه وان السلب الاستقباله توافقا لكان راجع فكون صادقه وقوله
 في احد الاوجه الثلاثة اشار الى ان الاعتبار بالنسب الخارجيه في احد الاوجه
 الثلاثة على حسب اعتبار النسب الثلاثين في كانت مقصودا باعتبار كونها خارجيه
 في الخارج وان كانت حاليه باعتبار كونها في الخارج وان كانت استقباله باعتبار كونها
 في الاستقبال وقد نقل عنه رحمه الله في الجواب ان قولنا في احد الاوجه الثلاثة
 ان النسب في الجملة الاستقباله لا يخرج لنا فلا يكون خبرا ومنشأ النظم القدره
 من ان النسب الخارجيه تعتبر حسب اعتبار النسب الثلاثين ان يكون بين
 الظاهر والخارج نسبة حقيقيه او سببيه او غيرهما وان ليس المراد به ان النسب
 الكلام ان يكون الكلام ذا اعطيه كانه عامر بخارج المختص وهو قوله في حق النسب
 الخارجيه من غير قصد ان كونه ذا اعطيه نسبة خارجيه وهي لو جهدها في الخارج
 وبما يذكر ضعف التردد بانها اما ان يراد بنسب الخارج نسبة الكلام كونه ذا اعطيه

منه على الدوام

وتمت اياه او يراد ان ينظر في نسبة الكلام نفسه في الواقع سواء بالخارج وكلامه
 كما ينظر الثاني ينظر الاول ويصح عنه ايضا قول من قال الصدق وتوقع النسب
 التي ينظر بها الكلام على الاول محتمل ان لا يكون الخبر الكاذب خارج ولا يصح قوله
 الكذب لعدم مطابقه نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر عليه
 على الكلام فمستند مطابقه له البتة في لاحاقه في اتصاله ان يقال ليس الا بالخارج
 ما في الواقع ونفس الامر بل ما يكون خارجا وجب دلاله اللفظ بان لا يخل الى خارج
 وليس المراد بالكذب عدم مطابقه النسب بغيره بل عدم وتوقع النسب التي ينظر بها
 الكلام ووجه ما قيل بدلول الخبر انما هو الصدق والكذب على ما لا بد له **قوله**
 في الكلام خبر قد ضرر ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب ليس خبرا من حيث
 احتمالها بل هو من حيث اشتراكه على العلم فليس من حيث ان فيه الحكم اخبارا ومن حيث
 كونه جازما من الدليل مقدمه ومن حيث طلب الدليل المطلوب ومن حيث عمل من
 الدليل فيجوز من حيث يقع في العلم ويسال عنه مسلمة فالذات واحده واختلفت
 العبارات حسب الاعتبارات **قوله** اي وان لم يكن لنسبته خارج كذا في بناء
 ان لم يكن لنسبته الكلام في الخارج نسبة بوجه او سلبه ومطابقه او لا مطابقه
 والمحال ان لا يخرج لنسبته الكلام الانشائي فضلا عن المطابقه وعدمه لا يوجب
 قوله فيما بعد بل ابيح حاصل هذا اللفظ موجوده وهذا التقدير محتمل باقرب
 انه يفهم منه ان لنسبته الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون حيث يطابقه نسبة
 الكلام او لا يطابقه فالمراد من الخبر الانشائي الخارج في الخبر حيث يطابقه نسبة
 او لا يخلف الانشائي لم يزم ونوع التفسير ولا وجه الى حل الطائفة في الطائفة
 وعدمها والى حل قوله لا يطابقه على معنى عدمه بل لا الذي هو صرح من سلب الطائفة
 ثم اعلم انه قد مر ان الكلام اذا كان فيه قيد فوجد الشيء في الاثبات كان عاكفا لم يحد

ج

على كلام

وهذا اللفظ

ولا حقا المذنب من غير ان هذا ان الخارج نسبة الكلام في الاشياء اصلا ومن غير ان
 المتضمن ان النسبة في الامتياز الخارج في المثل في لا يتصور لانه عليه في كل
 في توجه كلامه في غير بعض ان المتبرر في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الحاصل لا يتم الدلالة عليها في نفس المتبرر في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 المتشكلات الشرعية مثل بيت واشتريت وغير ما خبر الان في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 انما خبر ان في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 ليندرج مثل المتشكلات الشرعية في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 كذا في الخارج اشار الى هذا المتبرر في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 اهل العريضة على ان الكلام ان كان نسبة خارج مطابقة او لا يطابق خبر في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 فصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع من الشئ او عدم كونه دالا عليها وبار
 القبول ليس لا بد من الخارج مثل المتشكلات الشرعية او لو كان كذلك لم يكن دالا على كونه دالا عليها
 هي النسبة الخارجية التي هي الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الواحد باعتبار واحد في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 المتشكلات في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 نحو ان يكون الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الى الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الى كونه دالا على نسبة واقعة في الخارج على ان لا يكون دالا على نسبة خارجة
 لمخرج النسبة في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 فلهذا من النسبة التي يشترط ان يكون النسبة اعتبارا في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 باعتبار حصولها في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 خارجة باعتبار وقوعها في الخارج وان النسبة الذهبية والكلية حيث تحققنا

لا يكون

لا يكون الامتياز بغير توجه الامتياز اليها وقد تحقق النسبة الذهبية دون الامتياز
 عند القدر من التبرير ما تحقق النسبة الكلامية دون الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الخارج جميع الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 بعينه بل هي النسبة المذنب في الكلام في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 بالذات في وقوعها في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 في الواقع في توجه النسبة الخارجية فكيف يتصور مطابقة بينهما لا يجوز
 ان تحقق المطابقة من المتبرر في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 المقصود من الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 بمعنى وقوعها في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 ايضا ولا يخفى ان ادراك انما واقعة او غير واقعة على الثاني في تلك الخارجية في
 المذنب ان يكونا بغير سلب من جهة في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 وان كانا في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 قد يكون متصور بالذات ومورد الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الحكم المعتبر الذي حكم في حين عدم التبرير وقد يكون كذلك في الجمل الواقعية عليه
 للموتور في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 ما لا يخفى فتأمل وكن الحاكم المعتبر في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 الواقع في الخارج وما في غير الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 على وجه المتشكلات في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 ونفس الامر في نفس الشئ ومعنى كون الشئ في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز
 وتحققه متعلق بغيره في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز في الامتياز

كذلك ومطابقة

الدواعي على الخصوص **ل** فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح صدق الي
 الحاكم بان المتكلمين الكاذبين مع مطابقة الواقع يعني ان فساد الكذب في الاله الكريم
 لما كان عدم مطابقة الاعتقاد فقط كان فساد الصدق ايضا فلو ان الاعتقاد فقط لان
 اعتقاده بان متفاته المطابقة له وهذا بناء على ما تقدم وان الحكم بغيره الدليل والبرهان
 لا يدل على ان فساد الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد والواقع معا ولا مطابقة
 او على انه لما ثبت بالايه الكريمه ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فثبت ان الصدق مطابقة
 لعدم التباين بالاعتقاد وهذا مستطاع ما قبل ان يذهب انتظام لا يثبت بالايه ان لا يثبت
 انطلاقا من الكاذب على الخبر الظاهر الا ان يكون الصدق ليس مطابقة الواقع فقط كمن يجوز
 ان يكون الصدق مطابقة ما لا مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب وكذا لا يثبت
 ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون عدم مطابقة مع مطابقة الواقع
 لكن فيه بعد وكذا ما قبل ان الشارح رحمه الله يعرف ان جانب الصدق يتقوى بصدق
 الحقم ولم يثبت ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد بل ان الدليل انما هو على مذهب
 الحقم ولا يثبت صدق فلو ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد وما في جانب الصدق والبرهان
 الا على مذهب الحقم **و** على ان الاحتمال الاول مستبعد في ان يكون الكلام العصف
 هو الاستدلال موحيا فلو كان حقا على الاستدلال لان يقال انه استدلال على ظلال
 مذهب الحقم وان الاحتمال الثاني في من انما لا يجرى على المصنف **ل** فالكذب
 راجع الى قولهم يشهد بان غيرنا انفسه خبرا كذا بما تنبيه على ان التكذيب عند التحقيق
 راجع الى الخبر المتضمن لقولهم يشهد على ان قولهم يشهد وان كانا متساويين فثبت ان
 ان الخبر الكاذب وهو ان يشهد بان غيرنا هذه والطائفة فيها فلو بنا السنتنا وصدقت
 من غير مذهب السلب وخلو من الاعتقاد بدلالة التوايد في مطلق الشان وبما في الشان
 من معنى المشاهدة والما بين المشعر والصدق الذي لا ينسوج شيئا اليه

في قوله يشهد بان غيرنا انفسه خبرا كذا بما تنبيه على ان التكذيب عند التحقيق راجع الى الخبر المتضمن لقولهم يشهد على ان قولهم يشهد وان كانا متساويين فثبت ان ان الخبر الكاذب وهو ان يشهد بان غيرنا هذه والطائفة فيها فلو بنا السنتنا وصدقت من غير مذهب السلب وخلو من الاعتقاد بدلالة التوايد في مطلق الشان وبما في الشان من معنى المشاهدة والما بين المشعر والصدق الذي لا ينسوج شيئا اليه

ثم التواكيد وان كانت ذكرا كيد معقول ما دخلت عليه فثبت لا يخرج في ان يشار بها الى بعض
 يشهد خبرا كذا بل يستطاع ما قبل ان السكاكي جعل الخبرا لما ثبت ما تضمنه ان واللام واسمه
 الجملة حيث قال لا يرحم عنه ان واللام ويكون الجملة اسمه وهذا الوجه لان التواكيد انما يكون
 ما دخلت عليه وانما وقع الشارح رحمه الله في وقوع السا على ما ذكره المصنف في الاصحاح
 حيث قال ان المعنى يشهد بهما وهما الطائفتان فلو بنا السنتنا كما يرحم ان واللام ولان
 الجملة اسمه وانما تعلم ان قوله في شرح المفتاح واختار المصنف في السكاكي
 وجها رابعا لميل في البلاغة وخواص التراكيب المسوقة من البليغ وهو ان الكذب
 راجع الى خبر يشهد ان واللام واسمه الجملة لا يستغنى عنها على الوجه الذي
 قرر من ان هذا الوجه ايضا ما يلحق بالبلاغة وخواص التراكيب بل لا يبعد
 ان يكون راجعا الى هذا الوجه لمزيد وقع فيه يرشدك الى ذلك ما ذكر في المواضع
 المتأخره ان تكذيبهم انما هو في الجملة الاولى وهي يشهد بانها وانما جعل التكذيب
 لكونها انشائية لكنها محتملة لتضعها جملة خبرية كما ان خبر الرجل زيد لا يحتمل
 التكذيب لكونه لامتناهية الدرج ومحتملة بانفسه من جملة خبرية وهو زيد يستغنى
 بالاجله الدرج وانما انك لا اعراض لمن يشع قولوه وقال ثبت قولوه واسمه
 ما هي تحت قولوه فكذلك اياه في لاجله الدرج **و** وما قيل الى قوله ليس من نوع
 بان الثاني بعد النوع بان يقال لان ان التكذيب راجع الى قوله انك لم تزل
 لعل يجوز ان يكون راجعا الى قولهم يشهد بان غيرنا كونه خبرا كذا كما ذكر من نوع خبرية
 لكونه كلاما على السند غير واقع بوقوعه ولا محال لخلل البرد على المعارضة لانه لا يتم
 الرجوع او الاستدلال بغيره بل ان المعنى الكاذب في الشان ولو سلم فالحق الذي
 يتضمنه يشهد بان لا يطابق الواقع كذا في المطابق الاعتقاد ولعل لا يجوز ان يكون
 التكذيب باعبار عدم مطابقة الاعتقاد ولضعف هذا القول عند النظر في

في قوله يشهد بان غيرنا انفسه خبرا كذا بما تنبيه على ان التكذيب عند التحقيق راجع الى الخبر المتضمن لقولهم يشهد على ان قولهم يشهد وان كانا متساويين فثبت ان ان الخبر الكاذب وهو ان يشهد بان غيرنا هذه والطائفة فيها فلو بنا السنتنا وصدقت من غير مذهب السلب وخلو من الاعتقاد بدلالة التوايد في مطلق الشان وبما في الشان من معنى المشاهدة والما بين المشعر والصدق الذي لا ينسوج شيئا اليه

شرح المفتاح الى اقبال ان الكذب راجع الى قولهم شبهه بما على كونه اخبارا عن الله
في الحال او على الاستمرار وفيه نظر اوجب عند وجهين احدهما رجوع الكذب
الى التسمية باعتبار نفسه خبرا كاذبا وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كونه صادرا عن علم وموافاة قلبه والكذب راجع الى هذا الخبر
الغنى يورده باذكارنا القوا بها القيا فيه ان تسمية شيء له الزور والشيء له حيز
وما قاله الرابع لا يستلزم الى التسمية في الحقيقة سرقة القلب بالمشهود به واللسان
مصدق ان ليس معنى تسميته الاخبار شيئا من الحقائق لفظا لشيء من علمه حتى يكون
لفظا في الاطلاق بل المعنى ان اخبارنا هذا شيء له مع الموافاة والخطا وان سلم
عدم اشتراطنا في سطق الشيء له لكن اشترطت ههنا بدلالة التواكيد في الكذب
راجع الى التسمية باعتبار نفسه الخبر الغنى وهو ان اخبارنا هذا شيء له مع الموافاة
في جميع الكذب بل الوجه الثاني المذكور في المتن ايضا ان قولهم شبهه بالخبر القيا
التسمية المستفظة بالخبر الكاذب في الوجه الاول فيه باعتبار نفسه خبرا
كاذبا وهذا معنى ما قيل ان الخبر المستفظة هو ان شيء دنا صدق الموافاة وهذا
ان اخبارنا هذا مع الموافاة مظهر الفرق وحاصل الجواب منع كون الكذب
راجعا الى قولهم انك رسول الله مستنداً به في الوجهين الخ لا لانه ان
الكذب راجع الى قولهم انك رسول الله لم لا يجوز ان يرجع الى قولهم يشهد
باعتبار نفسه خبرا كاذبا بل على ان قولنا انك رسول الله صادرا عن صميم
قلوبنا وخطو صر اعتقادنا واما او باعتبار تسميته هذا الاجابة ردها بالمعنى الذي
تقدم ولو سلم ان الكذب راجع اليه باعتبار دعم الفاسد واعتقادنا وهو
الفاسد ان هذا الخبر هو انك رسول الله غير مطابق للواقع وكذا به بعد
لا ينافي اعتقاده وعندها له ولو كان صدقه بطبيعة الاعتقاد وكذا

في الخبرين ان الكذب راجع الى قولهم انك رسول الله مستنداً به في الوجهين الخ لا لانه ان الكذب راجع الى قولهم يشهد باعتبار نفسه خبرا كاذبا بل على ان قولنا انك رسول الله صادرا عن صميم قلوبنا وخطو صر اعتقادنا واما او باعتبار تسميته هذا الاجابة ردها بالمعنى الذي تقدم ولو سلم ان الكذب راجع اليه باعتبار دعم الفاسد واعتقادنا وهو الفاسد ان هذا الخبر هو انك رسول الله غير مطابق للواقع وكذا به بعد لا ينافي اعتقاده وعندها له ولو كان صدقه بطبيعة الاعتقاد وكذا

مسألة الصدق كذا في طائفة النوازل

عند

بعد ذلك ان هذا الخبر كاذبا في نفس الامر لعدم مطابقة لاعتقاده وهو ليس كذلك
بل قولهم قال وانه سلم انك رسول الله كاذبا في نفسه شائبه اصلاح وعم بان
رجوع الكذب الى هذا الخبر كاذبا ان اعتبار دعمهم الفاسد ان كونه مستنداً
لاعتقاده هو امره بالثبوت من المعين العلم بان شيئاً بونا بعيدا هذا غاية تحقيق
التمام بعون الخبر السلام وهو الموافق لما ذكر في القوا بها القيا فيه واستقر في
موقفه ان شاء الله تعالى ولتسفر الخبر لئلا كلام بره البرود في اوهام اعتبار
وانه الموافق للامم وان واعلم ان ههنا وجها اخر ضبط ما ذكره الترمذي من وجوه الاخر
ان الكذب اما ان يرجع الى قولهم شبهه انك رسول الله او لا يرجع فان رجع اليه
فما ان يرجع الى مجموع قولهم شبهه انك رسول الله او الى قولهم يشهد انك
قوله انك رسول الله اما الاول فتواختار بين النقل والاما الثاني فاما ان يرجع
اليه باعتبار كونه خبرا او انشأ فالثاني فيهما باعتبار نفسه خبرا كاذبا او
باعتبار التسمية والاول اربعة اقسام باعتبار نفسه خبرا كاذبا وهو ادعاء
صدور الخبر عن خبر جديد وقلب صميمه باعتبار تسميته بالشيء له التسمية عن الواقع
وباعتبار كون نفسه اخبارا في الحال ليس بخبر في هذه الحالة بانك رسول الله
واخبارنا مطابق للواقع وباعتبار كونه اخبارا على وجه الاستمرار معنى ان شيئاً دنا
مستنداً به في وجهه على ما يشعر بحقيقة المضارعة واما الثالث وهو رجوع الكذب
الى قولهم انك رسول الله اما ان يرجع اليه باعتبار نفسه خبرا كاذبا بانها ان والاول
واسميه الجمله وهو اخبار السكاكي وهو ادعاء صدور عن الوجه السابق باعتبار
دعمهم الفاسد واعتقادنا وهم الفاسد وان لم يرجع اليه فاما ان يرجع الى هذا الخبر
بقوله ان رجسا الاية على ما ذكره الشارح او يرجع الى جملتهم على معنى ان خبرنا انهم
الكذب بعدتهم في هذا الخبر لا يخرجهم عن مرتبة الكاذب بل ان الكذب قد بعدت

في الخبرين ان الكذب راجع الى قولهم انك رسول الله مستنداً به في الوجهين الخ لا لانه ان الكذب راجع الى قولهم يشهد باعتبار نفسه خبرا كاذبا بل على ان قولنا انك رسول الله صادرا عن صميم قلوبنا وخطو صر اعتقادنا واما او باعتبار تسميته هذا الاجابة ردها بالمعنى الذي تقدم ولو سلم ان الكذب راجع اليه باعتبار دعم الفاسد واعتقادنا وهو الفاسد ان هذا الخبر هو انك رسول الله غير مطابق للواقع وكذا به بعد لا ينافي اعتقاده وعندها له ولو كان صدقه بطبيعة الاعتقاد وكذا

وهو المذكور في النوايه الثانيه فالجواب احد عشر **قوله** حتى يتفصلا اي يتفصلا
 ليخرج من الامز اراد به نفسه وبالا دلل رسول الله وكله ما في ما قالوا ثابته وفي
 ما اردت استقفا به معنى الاتعا وان اى شئ اردت بعد ذلك حيث يكون عا به
 ارادك ان كذبك رسول الله حتى لا يفتنى لك هذه الاراء التي ياتيها الكذب
 اي عدم مطابقتها للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق هذا المقام ينبغي
 بسط من الكلام فتقول وبالله التوفيق المرام ان التراجع الحق فراء الله
 هنا احسن الخراف في دار السلام انما بهذا القبح الى قوله مع الاعتقاد ان
 مستدركه حال اخر الصبر التراجع الى الخبر وكذا قوله بعد ان صدق الخبر عند
 مطابقه الخبر اي كنه الواقع حال كون الخبر مقرونا مع اعتقاد مطابقه له
 وكذا به عدم مطابقه الخبر حال كون الخبر مقرونا مع اعتقاد لا مطابقه له
 وهو ان يقع حال اعتنا المطابقه على راي من يجوز وقوع الحال من خبر المتداها
 اليه نظر الى جزاء المسمى لما تغير وان رعا به جزاءه للمسمى مع صحة المنطق
 في الجمله اول من عكسه ولا يجوز ان يقع حال اعتنا الواقع لمسا داسي بظهور الظاهر
 ثم لا خفاء ان كون متعلق الاعتقاد في جانب الصدق كونه مطابقا للواقع
 وفي جانب الكذب كونه غير مطابق له انما هو بحسب القرينه ومعلومه المنظم فلا
 يلزم من رجوع الخبر اليه الاعتقاد اختلافي التراجع والرجوع لان الصبر يرجع الى
 الاعتقاد لا باعتبار اراءه اعتقادا بل بمطابق الواقع بل باعتبار اراءه اعتقادا من
 غير ملاحظ ما يتعلق به وهذا التوجيه هو الذي في كلام المصنف في الايضاح وهذا
 مستط ما قيل انه جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقه حاله لا عنه والاصح عدم
 للجواز فان صيرره راجع الى الاعتقاد المفسر بانه مطابق وفسر الصبر بالاعتقاد
 بانه غير مطابق فاختلفا التراجع والرجوع ولو جعل صبر مطابقه للواقع ومع الاعتقاد

قوله

قوله حتى يتفصلا اي يتفصلا
 حتى يتفصلا اي يتفصلا

طرقا لغوا استعملنا بالمطابقه وكذا بعد ان مطابقه للواقع مع الاعتقاد وعدم مطابقه
 الواقع وعدم مطابقه الاعتقاد بمعنى عدم مطابقه شئ منها على السلسله التي لا على
 رفع الاحباب الكلي لاستقام المسمى واللفظ ولم يوجب الى بيان اللزوم بين اعتقاد
 المطابقه ومطابقه الاعتقاد وكذا بين اعتقاد عدمه وعدم مطابقه الاعتقاد
 وانت خبير بما فيه من الاشكال اما في الاطلاقه من تعليلك النظر بان الصبر
 في مطابقه لان الصبر لا مطابقه راجع الى الخبر لا الموضوع وهذا الواقع على
 هذا التقدير واما انما يافى لانه مخالف للامام المصنف في الايضاح واما انما يافى لانه
 انما يستقيم على عدم تخصيص عدم مطابقه الاعتقاد بما هو انما الاعتقاد
 لا يطابقه الخبر لكونه واقعيا لمذهب الملاحظ وفيه نظر والوجه ما قررنا سابقا
 فاما ما ذكر من ان الخاطئ خطأ عشوا ليعود بالامه الاقصى ولا يعتد بالاثبات
 الاصل **قوله** ضرورة موافق الواقع والاعتقاد الى خبر ادعاه من الخبر الواقع
 في الصدق واذ لم يطابقه في الكذب والمحصل انه وجه انه على لزوم مطابقه
 الخبر للاعتقاد في الاول ولزوم عدم مطابقه له في الثاني بخبر واقع الواقع
 والاعتقاد وفيه نوع وجه لا بد من التنبه بانه لما كان صدق الخبر عند
 الملاحظ بمطابقه الخبر للواقع والاعتقاد معا وكذا به بعدم مطابقه لشي من
 شي بالضرورة موافق الواقع والاعتقاد في الصدق والكذب في الجانبين
 الخبر الواقع فلا بد ان يطابق الاعتقاد ايضا في الصدق واذ لم يطابق الواقع فلا
 بد ان لا يطابق الاعتقاد ايضا في الكذب لعدم ولزم منه ان يطابق الخبر الطابق
 للواقع اعتقادا بمطابقه له في الاول وان لا يطابق الخبر الغير المطابق للواقع الاعتقادا
 بان يعينه خلافه في الثاني باستقام التعليل ولا يبيح في ذلك ما لم يطابقه
 الخبر للاعتقاد عند عدم مطابقه الواقع وبهذا التفسير يتبين ما يقال لا يستقيم

الاعتقاد

قوله حتى يتفصلا اي يتفصلا
 حتى يتفصلا اي يتفصلا
 حتى يتفصلا اي يتفصلا
 حتى يتفصلا اي يتفصلا

الفصل

اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتقبل هذا بل قد ليس كذلك ومنها كلامه رحمه الله
المسلم **باب** فليست بركنية بل يتبع الخطأ أم الخطأ في المقام فمما يقع لبعض
السراج في شهر رمه بذهب المحاذير الخيران طاب من الواقع واعتقد مطابقة له
فقد في دار لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته فكذب وأخطأ بینه واعتقد
عدم مطابقته ولم يطابقه واعتقد مطابقته فلا صدق ولا كذب حيث
ترك فميز من أقسام الواسطه وهما المطابقة الحالية عن الاعتقاد واللا
مطابقته الحالية عن الاعتقاد وطاهر عبارة الإيجاب وهي غيرها أي
الصدق والكذب حران مطابقة مع عدم اعتقاد ولا مطابقة مع عدم اعتقاد
يوهم ترك فميز وهما المطابقة مع اعتقاد واللا مطابقة مع اعتقاد
المطابقة والامر بهين وأما الخطأ في شهر رمه بذهب النظام فيها وقع الخطأ من أن يذهب
النظام بمثل الواسطه وعدمها ولا دلالة على عدم الاحتمال وقد سبق في إخراج السلوك
عن كونه خبراً خاصاً عن لزوم الواسطه على مذهب مع كونه ضرباً على إقرار الشارع
رحمه الله وأما الخطأ الذي يقتضي منه العجب للشارح العلامة رحمه الله فيقال للشارح
رحمه الله هو خبراً يقول في طاب من الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كافي في مذهب الجمهور وإنما
إلى هذا الحكم المنبسط الذي هو الطاب من الواقع قوله على مذهب المحاذير وهو أن يذهب العبد
مطابقته الواقع والاعتقاد وحصل فيه لا يطابقه الحكم الغير الطاب من الواقع مع أنه غايه
إلى الحكم المذكور الذي قسم بالمطابقة فصار الكذب هو لا مطابقة الواقع والاعتقاد
ومقتضى الأقسام الأربعة واسطه ولم يبق إلا قوله سوا ذلك وهذا لا يعتد به
أو صواباً ولا أن قوله تعالى والله يشهد أن المنافقين لكذبون ليس بظاهر بل بالانها
الذهب عن جناح إلى التاويل بل هو مخالف له حيث هو معارض الواقع دون
الاعتقاد كذباً وإناً الكذب هو لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المناقضين

بهذا التفسير واسطه لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهباً آخر ونفى الواسطه وزعم
 انه المشهور ربحه الا ذكره في كلام القوم وهو ان الخمران لما في الواقع والاعتقاد جيبا
 فصدقوا لا كذب لم قال وهذا مذهب آخر في غاية السخافه وهو ان الخمران لما في
 الاعتقاد فصدقوا ولا كذب والاعلاق المصنف الحكم وساق كلامه بل ان علياً يرد هذا
 المذهب الى الاحار رجال الجنده اي بالحشر والنشر كما صرح به من قبل ان الله لما سبق
 الى بعض الاوهام ان الثاني هو قوله تعالى امر به جنة ونهى عن النار فصدقوا لا كذب
 لما في هذا الوجه اول من يقرر المصنف في الايضاح بقوله فانهم يصرحون
 الشئ بغير ساد في الاصل الى اخره وان وافق ما قرره العلامة الشيرازي في شرح المحضر بقوله
 وجه المسكن انهم يصرحون دعوا الى التوبه الخ او يرد عليه ان الكفار لم يردوا في هذه الاية
 خبر الرسالة بل خبر البعث ليل قوله تعالى في السابق حكاه في كل من كل رجل
 فيكم اذا مرتقم الاية والساق بل الدين لا يؤمنون بالآخرة الا جهلاً يستقيم
 فتصور فيحتاج الى دفعه بان حكمها واحد عند هؤلاء الكفار فيستقيم وقوله
 او المعنى الكذب امر اخر يقال الجنده يستقيم ظاهره ادسني الاستدلال على ان امر
 متعلق به يندفع ما توهم ان امر متعلقه على من المرفوع والاضراب على الادنى الى الله
 لصدق ان شرط الاتصال وهو ان يكون احداً المستوفى والآخر المزمع لا هما مستوفيان
 متى كان مرفوع الشارح وجه الله بقوله اذا المعنى الكذب امر اخر ويؤكد ما ذكره
 المتن عند الله والدين وجه الله في شرح محضر الاصول افتراء لم يفتقر فيكون
 محسوماً وايضا لا دلالة على كون امر متعلق اذ لم يكن الخمران مشتركين في احد الجزئين
 بل اتصال الاتصال والامتناع ولو سلم فالاستدلال ظاهر ايضا لان ما له على ان اتصال
 حال الجزئين غير الاتصال فيحصل الاضراب معاً الى الاجابة عما في الجماله وربما يحتل ان
 يكون ما ذكره الشارح وجه الله في الجماله اصل المعنى **له** ولو قال لانهم اعتقدوا عدم

قوله

بشيء

لما

لما ان الله قد نفي عن استلزام عدم الاعتقاد الصدق عدم ارادته الصدق في جميع احواله
 يظهر بعد التامل ان الاعتقاد على مسئلة لم يأتها الا ارادة دفعه عدمه او بعبارة اخرى
 فلو ان اعتقاد عدمه وما قبله يوجب ان عدم الاعتقاد الصدق لا يصح دليل على عدم
 ولا على عدم ارادته اما الاول فظاهر واما الثاني فلانهم لو ارادوا عدم الصدق لم يلزم من عدم
 بالصدق بل المزدوج فلا ياتي بعدم الاعتقاد الصدق ارادته ضمني اذ الاول لا ينافي عدم
 ملاحضه عدم الاعتقاد الكونه دليل على عدم الصدق لا يدخل له في التوجيه بعد خروج
 كونه دليل على عدم الارادة مع ان اعتقاد عدمه ايضا لا يصح دليل على عدمه وانما ثانياً
 فلا يحل على تقدير ان لا يعلم دليل على عدمه ارادته لا وجه لقوله **لما** ان الظاهر **قوله**
 فلم ان الاعتراض لما قوله ليس من رد على الخلق في حيث قال لا يلزم من عدم
 اعتقاد الصدق ولا من اعتقاد عدم الصدق عدم الصدق لجواز ان ثبت
 الصدق مع عدم اعتقاد او اعتقاد عدمه وقوله والفرق ظاهر وذلك لان عدم
 الصدق يستلزم عدم ارادته سيما في مخالفاً والكذب ولا يستلزم عدم
 وهو ظاهر **قوله** ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب في مطلقاً هذا او غير هذا
 للجواب ان المقصد معتد به لعدم الافتراء كما هو المتعارف من اية اللغو استعارة الجواب
 فكون احصى من الكذب مطلقاً ويكون هذا حصراً على ما في الكاذب في توجيه الكذب
 ثم لا يوجب كذباً لا من جهة فلا يجوز واسطه ولو سلم ان المقصد ليس بغيره بل هو
 الكذب مطلقاً فقد ارجعت قصد الافتراء بما يحل ان الاتصال بالاجابة اذ
 من قصد شعور بعدد فيكون انما حصراً على الكاذب في توجيه وفي المحضر
 لم يوضح للجواب التلخيص في حيث علمه بالنقل ان المقصد معتد به من الافتراء
قوله ان قلت الافتراء هو الكذب مطلقاً الخ لما كان هذا جواباً عن قوله ان
 ما يحضره وكلفاء شاربوا الخاء باليقول او رده الشارح وجه الله في السؤال

جزم

واجاب عنه وقوله فيكون مراد من حصص في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر اراد به
 حصص في الكون المقيد بالقييد من الخبر كاذبا او ليس بخبر ربه يدفع ما قبل الاول
 الواو طان اول من المحصور فيها هو مجموع الخبرين لا احدهما **قوله** كذا في التقيد
 مثل ابد الله الخ ان اورد السؤال على ان يقدر في مفهوم الاخر مقدر للحجاب
 انه دل على دخول التقيد في مفهوم الاخر مثل ابد الله ان الاخر هو الكذب في نفسه
 واستعمال العرب الياء في ذلك وان اورد على قوله فالتقيد لا يقدر ان يقدر ان لا يقدر
 يستعملون الاصل في موارد يستعملونها انهم التقيد اليها وتفسيرها ابد الله ذلك
 وهذا كافي في تفسير الاخر بان التقيد بها كما كان فيه او مدلول عليه في القرينة
قوله وفيه بحث وهو ان يقال لا يمكن ان يكون الخبر والساكن في التام كلام حقيقة
 في خبره الحار الظهور بل عليه ما ذكر في شرح الطوطي ان كلام التام خبره الحار
 الظهور ولما اورد في المحققين لا انه ليس بخبر ولا انشاد لا ينفصل
 ولا كذب وقيل وجهه ان لا يحصى فيها باطل قد مر في كلام المحققين ليس بخبر
 بل خبر كاذب واستظهر من ان الخلق في كونه خبرا فانه من شرط فيه قصد الكمال
 في المعنى حتى حكم على كلام المحققين والساكن في التام بانه ليس بخبر ومنه من لم
 يشترطه فيكون الخبر على القول بالاشتراط دون غيره **قوله** وفيه نظر لوجوب
 علم المخاطب الخ محموله ان اراد ان لا فرق بينهما اصلا الا في التعبير **قوله**
 العبارة هو ان لا يفرق في الظاهر بينهما وجوب علم المخاطب بالتقيد في الكذب
 التقيد في ذكر الاخبار وان اراد ان لا فرق بينهما في احتمال الصدق والكذب
 وهو المناسب للبيان فكذلك ان الصدق والكذب على ما ذكر في الشيخ انما هو
 التام قصد التكلم اياها او نفيه والسماع الوصف ليس كذلك ولو سلم انه
 لا فرق في الاحمال فاحتمال الصدق والكذب على التركيب الغرائز كالمفاد في الله

هو دل على اصناف البعير
 منه لغيره

والعزم

والصدق على ما صرح به الشيخ عبد الله من ان الصدق والكذب يتوجهان لما استاد
 الخبر ان يستاد وسله عنه لا الى صفة المستاد فالكذب المتعلق بقوله زيد كاذب
 كرم لمرئيه الكذب الى كونهما في قوله لا كونه كريا لان صفة السوء ماسة على كل
 حال ليس ثوبها مبنيا على انات المتكلم اياها بل ان يار جارا لان صادق
 وازيد القريش كاذب بخالف لغيره وانما الاول جواب والثاني محال
 وهما خبريان في الاوصاف والاختلاف في قوله لوجوب علم المخاطب الخ الى لا السؤال
 من التردد في قوله ثم ان الصدق والكذب في السؤالين وما ذكر في بعض النسخ
 من قوله ولما مر ان تلك الشبهة معلومة في قبيل قد ضربت على الخط لعدم استقامته
 وبهذا الخبر يرد يدفع ما قبل ان اراد ان لا فرق اصلا الا في التعبير فالصدق
 بوجوب علم المخاطب وبعبارة مظهر قطعا وان اراد ان لا فرق في الاحمال
 فذلك الفرق لا محذور ان الاحمال انما هو بالنظر الى خبره من خبره او من
 خصوصية ما في السر في الفرق بينهما في الاحمال وعدمه ان النسب الخبرية
 يقصد منها ان لها نسبة خارجية كما صرح به الشارع وهذا من شروح من حيث
 هي على وقوع نسب اخر في خارجة يمكن تحقق تلك النسب مطابقة للنسب
 الخارجية او غير مطابقة فلهذا كانت احتملت عند المعتز الصدق والكذب على النسب
 في المركبات المتشعبة والاشباه لا انما هي من حيث هي في نوعها فيكون
 خارجة بل انما اشتركت في ذلك من حيث ان فيها اشار الى نسب خبرية في وجوب
 انما اشار الى النسب الخبرية بجهل ان الصدق والكذب في ما من حيث هي
 وهذا مناط الفرق في نوع الخبر وهو الخبر في خبره **قوله** وهذا اول من يفرق
 بل ان القياسات الاستدلالية لا يفرق بين خبره وخبره كما هو مذهب هذا الحكم
 بوصفها ثم اوردوا الخبر لا الاخرى على وجه تعدد الحكم لا ترجيح في خبره ولا في خبره

في خبره الحار الظهور بل عليه ما ذكر في شرح الطوطي ان كلام التام خبره الحار
 الظهور ولما اورد في المحققين لا انه ليس بخبر ولا انشاد لا ينفصل
 ولا كذب وقيل وجهه ان لا يحصى فيها باطل قد مر في كلام المحققين ليس بخبر
 بل خبر كاذب واستظهر من ان الخلق في كونه خبرا فانه من شرط فيه قصد الكمال
 في المعنى حتى حكم على كلام المحققين والساكن في التام بانه ليس بخبر ومنه من لم
 يشترطه فيكون الخبر على القول بالاشتراط دون غيره **قوله** وفيه نظر لوجوب
 علم المخاطب الخ محموله ان اراد ان لا فرق بينهما اصلا الا في التعبير **قوله**
 العبارة هو ان لا يفرق في الظاهر بينهما وجوب علم المخاطب بالتقيد في الكذب
 التقيد في ذكر الاخبار وان اراد ان لا فرق بينهما في احتمال الصدق والكذب
 وهو المناسب للبيان فكذلك ان الصدق والكذب على ما ذكر في الشيخ انما هو
 التام قصد التكلم اياها او نفيه والسماع الوصف ليس كذلك ولو سلم انه
 لا فرق في الاحمال فاحتمال الصدق والكذب على التركيب الغرائز كالمفاد في الله

على سوا فاما القول بالاستناد على الحكم كقول المسند والمستند اليه من صفات المساني وروايتها
 بها الا اننا نرى سماعا واذا القول على التعميم المذكور فان الامر بالعكس **قوله** وانما ابتداء بيان الخبر
 الى حاصل ما ذكره للتحال في من ان الخبر يتصور بالصورة الكثيرة ويظهر فيها الدلائل العجيبة
 والاسرار الغريبة في صفاته الهائلة وما سعى كما يتلى عليك اذن يستحيل
 والاشياء وان كان في كثير من الناس ركة لكنه ليس بالخبر في جميعه ثم انه يحتمل ان يكون تصور
 بالصورة الكثيرة وروايات العجائب فيه فلهذا يكونه تعظم شأنه وروايات المراتب والقرائن
 التي في الصفات على ما في اهل التحقيق من الفصل في الحسب خاصة على ما يكونه انهم قد يرون
 وربما يحتمل ان يكون العكس يحتمل ان يكون المجموع على المجموع ثم ان تصور بالصور
 العكس انما يحسب الاستناد فلكونه محصورا بالثوابيد القليلة وغير محصور
 مقصورا وغيره وانما يحسب الاستناد اليه فلكونه مقصورا وما هو خرافة مذكورة او غيرها
 وشكرا به كوراد وحيث ان محصورا بالواقع وغير محصور وغيره فكذلك نقول ان
 وانما يحسب الاستناد فلكونه محصورا بالواقع وغير محصور وغيره فكذلك نقول ان
 او غير ذلك ونرى باعينا وكل من المذكورات صفات عجيبة وشأن كل من ذكره خرافة
 شريفة والسرار دقيقة بها مع الشك في جلال الاله فتدبر في تصور ان يحتمل تصور
 كبر من صورته محصورا من التصور بمعنى العلم والصفات مع صفاته وهي اسم الله
 الصانع فكذلك ما ذكره ما قبله من صفات الشئ صوته وقوله وتكونه عظيم
 على فكونه اعظم شئ **قوله** وهذا الوصف اي وصف كونه مستداليا او مستدرا
 انما يحتمل به حق الاستناد فيكون مقدما عليه وقوله ان المستند على النسبة الى
 اداله لما قيل انهم وانما خرافة الوصف فكذا مستدرا انما يحسب صفات الذات
 وحاجب الذات وان لم يترجح على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يترجح عليه معنى لما
 لم يحتج بها من ذات الطرفين بل يترجح على الوصف باعتبار رجحان جانب

المعنى

المتحيز عند ترجحاته كونه محصورا عند ذات الشئ ما يورد الجملة العديدة في قوله
 آخر المحذور ان يكون الجملة الموردة لا خرافة اخرى وانما ذلك عند قيام القدر من الملائمة
 على ان يكون الموضوع له او كذا عند صحتها لا في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر على ان
 المسامحة رجة الله في شرح الفتح انما يحتمل من قبل المحقق لعدم القدر من الملائمة بل ان
 المعنى الاصلي للقول بالذات بل يستعمل منه الى المردوم وقد يقال ان بقية الخبر يرجع تارة
 الى الخاطبة وهو السمع المسموع لا في وضع الكلام لا في وضع المسامحة واهل العلم
 وذلك في مقام لم يتقدم فيه اعلام الخاطبة كافي لاشتماله المذكور من اوقات كونه وبقية
 لاخر من مثل المصدر وانصرح وعرك كالحجبة والنجس بدين السكوى او ليس يتقدم
 في شئ من اعلام الخاطبة فلهذا بالذات وان جاز ان يتقدم ذلك بما لا يخالفه اعلام
 القاسم فانما غير الاستدلال بقوله ومنه فكل من يتولى التبريد على ما لا
 انه خبر في المعنى دون اللفظ لكون الاستدلال بمعنى الشئ بخلاف سائر الاشياء
 في قوله ان الحادثين في عمل المبرم وهو مطلع قصده والمصراع الذي في ذاته
 بمعنى سمي وبعبارة فليس عنوت لا عنوت جلاله وليس سطوت لاوهن عظم
 قوي ختد حده فلو اوهم المفضل وامير خرافة اسم امراه كانت طوبى
 عاينك الانتقام وقيل اسم رجل رحيم للنداء وامر من ذلك فلو اوهم لاوهن عظم
 بالقرن للثبته السلكية والحليل الار العظيم وهي معنى الامام الميرزا وهو من الاعضاء
 كذا في الصحاح والرادينا الاول والسطوة القوة والمعنى قوي هو الذي له جلال
 يقال امره جلالته الانتصار منهم ماودتك بالمصير الى لان عز الرجل بعث يريه
 وان عنوت عنهم بالصنع والنجاد وعنوت اراغها وخطبا من بلادهم والامير للايمان
 الكامل فيهم وان قدرتم بها لا انتقام بما لا ازال توهين حاله فذكرت الانتقام **قوله**
 والمراد بالتحكم في نوع النسبة الخ قد ستر ان الحكم بطلان النسبة فلا يميز

ختمنا قبل على ان يورد الاول على قوله متبع ان لا يحصل العلم الثاني من حصول العلم
 الاول فان قوله وايضا ان يورد على قوله فلا يتبع ان لا يحصل العلم الاول من حصول
 العلم الثاني فاننا نرى ان ذلك لا ينافي مستدلا على بطلان الدليل اذ لا يمكن ان لا يتبع
 وغير ما هو وطلبه السائل ولما انت رتبة الجواب عن السؤال الثاني المتبع اما في الجواب
 من الاول فيقال لا ثم ان العلم الثاني وهو العلم يكون هو العلم حاصله من الخبر
 لم يحصل عند حصول العلم الاول بل حصوله من خبره بل وجوده عليه وهو صالح الخبر وما ذكرت
 من عدم حصول هذا العلم بالسائل فليس من لازم ان يرد الخبر الثاني وانما هو العلم بالعلم
 الثاني الذي هو لازم في خبره الخبر اما في الجواب عن الثاني فيقال لا ثم حصول
 العلم الاول من حصول العلم الثاني لا لا يتبع حتى تثبت العلم الثاني اما هو خبره من
 العلم ولما لم يثبت فيها اذا كان العلم من خبره فاشا هذا اياه لم يحصل العلم الاول
 من حصول العلم الثاني فيثبت الحكم في ما لا يتم بقوله **قوله** وفيه نظر وجبه ان يقال
 لا ثم ان هذا العلم ضروري وانما يكون كذلك ان يكون السامع عليه تامه فليس كذلك
 بل لا يرد من الثبات الضرر ويوجه العقل لاحال الخبر بالسبب الى الخبر **قوله** وان
 ان يقال الجواب لم يمنع كون لازم العلم الثاني كمن لا يحد في سماع في دفع السؤال
 المذكور ولا يتكلف وهذا يقال لا ثم ان ما ذكرت من خبره وحصول خبره الحكم في
 ومن الخبر بالسائل لازم فان الخبر الفعلي يتبع ان لا يحصل من حصول الاول بل لازم
 فان الخبر يكون الخبر عالم بالحكم وهو محقق بالضرورة سواء علم السامع او لا ثم
 انه كلما رجع احد حصل لازم عبارة عن المعلوم فتوصل الفاعل اليه ايضا عبارة
 من المعلوم الاخر وهو الحكم لانه سببا ويكون المعلوم ما ذكره اوله من قوله
 كلما ان ذلك ان وانما عالم لم يستقم لانه سلم هذا خبره اوله يعلم انه لا يرد من خبره
 ذلك المعنى لانه لا لم يعلم الخبر من الخبر ان الخبر عالم بالحكم مع علمه بالحكم لانه محقق

الردم بالمعنى المذكور فتبين ان جعله عبارة عن العلم على ما يقتضيه سوق كلامه ويكون
 من الردم وهو ان لا يحصل علم الخاطب بالحكم من الخبر مستدقق كون الخبر عالم بالحكم
 ظاهر على ما هو السابغ من العلم كمن فيه بعد من جهة نوات التماس بين الفاعل ولا ريب
 وكونه متناجيا للغير المستدقق في لازم وتفسير المسألة في الفاعل وكما ان اورد ذلك الا ان
 هناك انما هو صنف ما قيل ان مراده ان لازم الفاعل هو المعلوم وانما الفاعل محتمل كونه
 معلوما وكونه معلوما في الخبر **قوله** مستحق الخبر اي عالم بالحكم وهو العلم به في وقوع
 التسديد والوقوف فلا يتبع ما قيل الوجه ان يقال مستحق الحكم لان متضمنه كون
 الخاطب مستحق الحكم ومنها هذا اياه عند ورود الخبر حتى لا يحصل العلم بالحكم من الخبر
قوله بل حصوله من خبره فاشا هذا اياه لم يحصل العلم الاول من حصول العلم الثاني
 معتقدا انه جار ما اورد من اوله كمن معتقدا انه املا لم يتناول جميع ما ذكر من احوال
 المتكلم والخبر من عليه بان حصول الحكم على هذا الوجه لا يقتضيه خبرا ولا يبين ما اذا جاز
 اذ انما الخاطب قطع بل الحق ان المراد بالعلم هنا الاستدلال مطلقا وتسميته على
 مستفيضه لا حصول الصور مطلقا فانما انما المتكلم بالحكم لم يرد به حصول
 صور الحكم في خبر الخاطب بل اعتقاده بالحكم وفاعله ان ذلك لا يحصل له من الخبر
 نفسه الا اذا اعتقده ان المتكلم معتقد بالحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالم بالحكم
 الجواب عنه ان يقال ليس المراد بالعلم حصول الحكم في نفسه مطلقا بل حصوله
 بمعنى الاعتقاد مطلقا على معنى ان الخاطب يعتقد ان المتكلم معتقد بالحكم بناء على ان
 في حال المتكلم عند التصديق ولا يخفى ذلك ان يكون المتكلم في نفس الامر معتقدا
 جازيا او غير جازم شككا او واهما او كما ذكرا لانه جميع ما ذكره من احوال المتكلم في خبره
 قوله في كل ما يلحقه من الاخبار ويبرهه اي ما لا يكون في شرح المتناجح من قوله
 ولا حقا في انما يكون الخبر معتقدا انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عند التصديق

وفي قوله تعالى لا اجبار ازاله لما عسى ان يكون من غير اختيار
غير قصد الى معناه وشعور به لا محقق صورة الحكم في ركنه فيشكل في دعوى
اللزوم اي لزوم حصول العلم الثاني لحصول العلم الاول **قوله** وان كان العلم بالغا
اقتصر على ذكر الغاية بتا على ارجاء انما بين ايضا في بيته على ما يدل منه رحمه الله في
الحواشي ان المراد بالغاية ما ييسر لا يتم فانه الخبر لا ينافي ايضا ولا يتخرج في ذلك
بما هو الغرض عند الاطلاق لظا فانه لا يتردد في لادته لان الاقتصار على انما بين بعد ذكرها
قريبه يدل على المراد وما قيل انه كما هو خبر الغاية بانكره لكونه الوجه الكبير في الامة
لحق الخبر الى العالم لا ريب في عدم حرمه على موجب علمه اذ انكر منه محال احكام الحكم من النبي
فان موجب علمه تركه فغيبه ما لا يفتي على المصنف وكره اما قيل في مثل ان يكون الغاية
محمولة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مقتضيا من الخبر فليتنا **قوله** والسائل العارف
الخ فيقال والافضل من الجيب ليس بعد والاجابة في الاعلام للسائل من جهة الجواب
من سؤالي فانه لا شك ان موسى عليه السلام لم يكن بعد الاعلام الحق سبحانه تعالى
بما ذكره من الحق سبحانه تعالى في قوله تعالى فقلنا يا موسى ان هذا من انكليم ربك انما نزل
ازيد الجواب وفيه نظر في قوله موسى عليه السلام في معاني ليس من باب
نزول العالم منزله الجاهل بل من باب سؤل المعلوم من غير الحاجة الى سؤل
حين قال وشكك فيها على من فلا يثبت فيه جعل الجيب مطلقا من ليس بعد
الاجابة والاعلام **قوله** قال صاحب المتنازع وان ثبت الخ لا عين
ان يستعمل كلام المتنازع فيمن البس واستقر فيقول ثبت فيقول ثبت فيقول
ثبت فيقول هذا هو الحق في علمه فزال منزله الجاهل واختار الشارح ومن جهة
ان يقول ان يعرفه على بعد سؤل عليك اما اسم يدل على الزور وشكك في ما ذكر
في المزمع او وجب ان يعرف عليك ان لا يسأل مستقلا بكلام رب العرش

وذكر رب العرش في احصاء محبة ولقد علموا انهم من كلام رب العرش واللام
في قوله تعالى انهم من كلام رب العرش في قوله تعالى انهم من كلام رب العرش
ايضا في قوله تعالى انهم من كلام رب العرش في قوله تعالى انهم من كلام رب العرش
وما عطف عليها جواب القسم والصرح في اختياره لكتاب السحر والشعوذة وسوءات
سوءات محدثه ان سلون سو حال منكرهم او حمان منكرهم من اخلاق وكر اجواب
لو ان لا يستعملوا ولا استنوعوا او لعلوا عد موسى السري وسعي لاه والله لعلهم اليهود
ان من انكرى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى
في الاخر اي ليس له يوم القيمة نصيب من الجواب بسبب ذلك لا استنواء احصاء
والله ليس البشري منكره هو الذي هو كتاب السحر والشعوذة الذي هو الامم
انفسهم ان جعلوا انفسهم لو كانوا يعلمون اي لو كان لهم علم من ذلك البشري لا يستعملوا
خبروا ما قاله الله تعالى اي في ما حقيقته ولا يفتريه ان لم يكن عليه يعني عند
صدره وجانته عيا في كل منشور بلا شبهة او استيناف **قوله** اي ان ثبت
ان عرفنا لاحقا ان نزيل العالم بانه من الخبر والادوية منزله الجاهل في الاستنباط
فمن لا يبا عتبار خصوصية المعلوم وهو في من الخبر والادوية منزله الجاهل في الاستنباط
والا لاه يستعمل نزيل العالم بهما بل يا عينا راسا له على امر مستبعد هو نزيل العالم
بالشيء مطلقا منزله الجاهل به فاستشهد له بالادلة الكريمة استشهدا ما معنويا
حيث وصف الله تعالى في اليهود العلم بالشيء على سبيل التوكيد القسري ثم نفي
ذلك العلم عنهم لامر خطاي هو انهم لم يعلموا بعلمهم فيكون الادلة الكريمة في بيان
المتنازع من ان نزيل العالم بالشيء منزله الجاهل به واستشهدا ما معنويا استنواء نزيل العالم
بانه من الخبر ولا ريب في منزله الجاهل به لانه قال له والادوية علمه او ان ليس
للقاب لاهل الكتاب بل لغيرهم وليس حينئذ نزيل عيسى منزله الجاهل في العالم

أدوات الموت ما كبر ولا كبر انبات البعثة ما كبر ولا كبر على انهم جيل آخر
الجله من التواليد **قوله** على لفظ المصنف المفعول متل عنه في الخواشي انه هو الرواه
وصواب من التواليد حصل بعبارة ووجه يؤكد حسنة بصر صفة شكك في طلب
بخلان المصنف لئلا يظن انه يحتمل ان يعود التفسير فيه الى المتكلم او الخاطب وانما رجع رعدة
جزم كونه مبنيا للمفعول بتأنيده الرواه ولا شايه جواز كونه مبنيا للمفعول زحرا
الى جهة المصنف لئلا يظن انه يحتمل ان يعود الى الوجه ان يحتمل المعلوم كالمجهول في الجواز **قوله**
لكن بشرط اعترض عليه ادلا بانهم صرحوا بان كيف دأبوا في اخواتها انما هي طلب
المصور فقط والتاكيد بان لا يشعور الا في التعدينيات وكلامه انما يرجع الى
جواز ان يقال في جواب كيف زيارته قايما وفي جواز ان يقال في العاد وال
انما حكم بان الجواب بطريق التاكيد لم يتغير في الالم يستقيم ان يقال في الجواب
صالح وفي الدار يحتمل جرد الجواب احلا في التاكيد بان يردى لما استضاف هذه
الاستضافة فوجب ان يشترط في الجواب المولد ان يكون نفسا لا غير على خلافه
وانما اذا كان السائل من جملته كان شكرا الخائب الذي حكم به المتكلم انما وانا
وان كان مصيفا لان الشكر الحاكم بخلاف حكم المتكلم قد يكون خارجا عما في هذا العلم
هذا المنقول صحيح جدا ودين في نعم الملقا حسن التاكيد في الجمله اللقاء الى
التردد السائل ليزول تردده ويستغنى الحكم في ذاته وهذا التردد في
استحسان التاكيد واجب من الاول بان التاكيد من يكون زيد على حاله فما
وانتفاؤه بصفته مما يكون في مكان تناسل الصدق كونه على حاله ومنه بخصه
وكونه في الدار وانت في قولك كيف زيد وان هو مفعول في الاول طالع الثاني
فجاز التاكيد بان الاية لما كان الامر هو الصدق الاول ولم يمتزك في عنه بخصه
ببعض فترده الذي هو التصور في محو انما لو بان المطلوب هنا هو الصدق

دون التاكيد ومن الثاني بان في الرد بالظن هو المثل لما الخائب الخالف مع
ان يحصل الى حد الحكم واخرى بان لا يبعد ان يكون هذا في اشتراط ان يكون السائل
ظن في خلاصه مخصوصا بان كونه على التاكيد ومنه القايمة فلا يبعد ان يكون
حزب الا تسان بها موقفا على ذلك الشرط بخلاف سائر التواكيد فانها ليست
تلكما لئلا يظن انهم يذكرون مخالفة للقدم باعتبار الخلاص من التاكيد
صورة التردد عن هذا الشرط ومبيد به بل باعتبار انهم لم يبرروا بين
التاكيد بان ويقرطوا انهم قد يفتاها من الشيخ اخذ ما دلل من الاستدراج
قال اكثر مواقع ان حكم الاستدراج يحتمل الاستدراج لئلا يظن ان التاكيد يحتمل لان
جعل مجرد الجواب املا لئلا يظن ان اشتراط فلا يمتزج ان يقال لا يمتزج من الجوان
الحتمل المذكور في اشتراط الظن بخلافه **قوله** موكدرا بالقسم ان جازيا بمصرام
على ما ذكر في التلخيص من قوله وما يعلم جازي القس في التوكيد كقوله
وعلم انه ولم تعرض له السكاني والمصنف في بيان ذمها ان التاكيد بحسب
زيان لا تشارك لانها لم يمتزج من التواكيد على ما هو صريح السائل المتصور
بوجه فانه يحصل مجرد زيان اللام في الهم الثانيه والاولى عن ضمها التوضيح
ليبان ما هو في نفس الجمله اللقاء من التاكيد وخلف به صورها واما الخفاء
في كونه مبنيا وما قيل في ترجيح ان التاكيد ينبغي ان يفسر بالنسبة الى المخاطب
بان يورد في رآله تردد ما هو التاكيد عنده وقوله في ما يعلم لا يبعد التاكيد
على رغم اللقاء والغرض من لرب العرب سبحانه فليس ينبغي **قوله** وكان
الربل دعوى الى الاسلام الخ قبل فيه فبعد لا نعم انا ارسلوا الى اصحاب القرية
ليدعوه الى عيسى عليه السلام والصدق من نبوته والامية دلالة فيهم
اياهم انهم اصحاب دعى وانهم رسل من الله ملا واسطة مستبعد جاز

والظاهر ان معنى قوله انا المبكر رسولون رسولون من رسول الله بامر الله وكبريهم
لرسول انا هو من كونه رسوله من الله لا من كونهم رسوله من الله والظاهر ان
في ان اسم هذا الرسول والرسول معاً على طريق تعليب المحالين على الكتاب
وفما انتم تعليب الكتاب على المحالين على عكس الاول هذا وانما ان يقول
ارسال عيسى عليه السلام لرسول انا هو بامر الله واذن منه ان كان يظهر في الوجود
الظاهر وهو الظاهر بل قوله تعالى اذ ارسلنا الابه وسهوان القصص
به على ما قرره ايها التفسير في الحاشيات فقال سمعون من ارسلكا قال الله
الذي خلق كل شئ ليس له شريك سوا ما في ذكره في التفسير العلي وغيره قوله
الاسم في تفسيره الكبير ان الرسول كانوا سمعون من جهة عيسى ارساله الى العالم
فقال تعالى هو ارسالك ورسول رسول الله اذن ايد رسول الله وكر
في تفسير العلي واما اضاف الارسال اليه تعالى لان عيسى عليه السلام
انا بعثتم بامر عز وجل وكانوا من جملة الرسل فقالوا جميعاً لا بل انما اليه انا اليكم
رسولون فلا تسموا سلا وان كان يظهر في الوجود هو الامر والمطابق لمراده
تعالى بل قوله تعالى ارسلكا فذلك ايضا قوله والاى وان لم يكن دعوتهم الى
الاسلام على الوجه الذي تقدم فالبشرجه انما ساقى الرساله من الله لان رسول الله
وقد يقال بل ساقى الرساله من رسول الله ايضا لان ساقى البشرجه
من الله تعالى ساقى ان الرسول لا بد وان يكون من جنس الرسل فيبقى ان يكون
رسول الرسول من جنس الرسل ايضا كالرسول لان محاسن الجاهل من محاسن
على المتامل ما فيه **قوله** معنى محال ان كذب الاثني منهم كذب للاخر هذا على تقدير
ان يتعلق قوله في الجزء الاول والثاني بقوله كذبوا كما يشهد به قوله والافاك كذب
في الجزء الاول مما استأنى على تقدير ان يتعلق بقوله كذبوا كما يشهد به قوله والافاك كذب

عالم

على ما شرح به في الايضاح من قوله حيث قال في الجزء الاول انا اليكم رسولون الخ
فلا حاجة الى هذا التدرج وكذا اذا جعله متعلقاً بمحاجه والى الجواب عن المناقشه
فيه بان المحكي عنه في الجزء الاول ليس رسول عيسى عليه السلام بل رسول الله
فيحتاج الى التدرج في قوله عز وجل رسول عيسى عليه السلام بان يقال النبي قال
تعالى حكايه عن الرسول في المرتين انا اليكم رسولون انا اليكم رسولون فلا حاجة
الى التدرج والتفسير في التفسير من المرتين لا ساقى ان الله هذا النبي لا يقال له
الرسول والرسول لا يقتضيان كون كذب الاثني منهم كذباً بالآخر
ان رواه الخبر اذا انفردوا انوار لا يجوز تكذيبهم ومثل البرقع الى حد البراز
هو تركيزهم مع اتحاد الرسل والرسول لا يات قوله التعديل بالاحاد همنا
بأننا اعتنا بهم الفاسد وزعمهم الكاسد ان البشرجه في الرساله
ولا تفاوت عندهم بين قوله الرسل وكثرتهم بخلاف حال رواه الخبر في
ليست كذلك فلا يرد الاشكال به **قوله** وهو بوسر الصواب فاقال
في شرح المفتاح والاسانيد بولس بن يحيى الباليوحد والملاحم وهي ذيل
بولس بن السرق والاثني ثمنون منهم كلام الجمهور وكذا ما نقل في اللوامي
انه قال هكذا وعدت اسم الاثني والثاني في بعض كتب التفسير فكسبه
ومعنى كذبنا الكتاب ولو نوى ما عليه بل الاظهر عن **قوله** والشقوه
هو كذا شخصاً نأتميه على ان سره الطلب في انفسنا الموكدة ووزيره
الايمان لان النافع ضيف جداً عما كفى في نفسه والاشفاق من الاساءه مجرد فيعلم
فانما ان رجحه الله في شرح المفتاح حتى لو ترك لم يجد ذلك البعد وبتشاك
او ترك لم يخرج الغلام عن البلاغه اذا انظر ان انفسنا في المطلب
ونكت في منته والمراد بالاشخاص الحسن المزاج على اصل البلاغه والاكمل

ولما كان هذا الصانع كاسع الفكر اذ لا يراد بالواجب فيها الا ما لا يحيل الا لا يحدده
 وما ذكره الثاني ان المراد بالاستحسان والوجوب واحد وتغيير العبارة لتقتضيه
 ان منيق الضرر وتصوره وان يمكن ما قلناه في شرح المحتاج على تقدير كون المراد بهذا
 الاستحسان هو الوجوب لا بأس بشارتها لانها الضعيف في ذلك سبحانه وتعالى
 وما يولد كلام الثاني في الاقرب ان يقال المراد بالاستحسان الحسن النافع في وجه البلا
 الى حد يقرب من الوجوب كما لسه المذكور في حق الواجب بحيث لو ترك لم يلازم على وجه
 في باب البلافة به لم عليه قوله لم يحد ذلكا تبعد وكذا قوله انما حذر الوجهان في وجه
 فربما كان **قوله** الى المحذور لاحتمال اي استسرى في بعد نفسه كما قرأ في الشارح ووجه فلا
 من الجوهري في ذلك لا يحيل الا لا يحد في اللفظ في العلة وانما هي في العول المتعذر على الضرر
 العامل الا في المناظر العول العنة العامة كشارب لزيد او للعقل المتعذر لضعفه
 بالاضافة مثل ما لا يريد يكون اما راجع او تعليل لا لئلا لئلا اي استسرى في المحذور لاجل الضرر
 المحذور صحت تقدير الملوح عليه كما لسه على استسرى في غير السائل اياه وهو
 الغير راجع الى الملوح ويقوله مستسرى محذوف لا ختم الى المحذور في الم
 عتج الى كلف الزيادة والتعليل وفي قوله فصار المقام مقام ان يرد والمخاطب
 وقوله حتى ان النفس النطقية والذم المنسارح فاد برود فيه تبين ان
 ليس المراد باستسرى انما هو رد المخاطب بواسطة الملوح صار من ردوا بالضرر
 والا لكان الثاني قد من قبل يقتضي الظاهر بل المراد ان شئنا ما بسبب الملوح
 ان يصير مترددا طالبا وقوله هل صاروا محكوموا الخ انا هو بالشر الى المحذور
 الملاءم وكون الملوح المحذور ما سبق من قوله واصنع ذلك كما سجد في حصر
 الحيز والملاءمة لا لا يحل المحذور فيه في هذا المقام فلهذا جبه بقوله في شر انسان **قوله**
 الى جنس المحذور او لا ويقول لا انه من غير الى جعفر المحذور خصوصا في الثاني

ومثله انما لا يرويه لان الملوح في كلام المصنف ليس وفي الامثلة المذكور خبر اذ
 قيل لمراد الثاني ان كان كلفا واحدا **قوله** واجيب بان احدهما متقدم الملوح والاخر
 يكون هذا الخبر في نفسه ما لا يقبله الملوح بل يرد فيه او تكريم اعم من ان يحل النفس
 على الملوح او على العبد اما الملوح فلا يستبعد الملوح بل الحكم على عتج عتج عنه
 واحده من القوس واما العبد فلا ان الملوح بالشر الى ذلكا تبعد وطهارة بها مبادر
 الى اتخاذ الحكم او التردد فيه لمن عرض الملوح على الالة قيل جلده من عرض عتج
 على الخضم ان شدته عليه او من قوله عرض الثوب على ابيع انب لان العروج
 ووجه قوله كما لسه عليه قوله بعد **قوله** مثل اخذت الدر عنك اذ جعل رصام
 سقوا بالصلاح **قوله** اي سلا حذوف المقادير الى الشر رصا لفت
 من الرقبة ويؤيد ما دللنا به في شرح شروح المحتاج اي عور من رصم على الكارح
 اي المشاتم الخامس كما به من اخبر بوجه وقوله فلو لا يكر ان ياتي به وما حاله
 محبة واصحاب الرمح على المرض من غير الفات وتحيي ان يدا وانك ينجم عنه
 الى على تنه برالنج عبد الله و السكاكي وغيرهما اما قل بتدبير الامام المروي
 شارح الخامس فان في البيت شك واستهزاء كما به يرميه بالضعف والفساد
 بحيث لو علم ان بهم وما حالما التفت لسا الكناج اي جاسا لها ويبدو لم يتو
 على حل الرماح على طريقته قوله اي ما به فتدت لوزن التفت شكلا لا يقول ان
 التفت الخائب والكناج بالشر المحذوفه مواجهه في الاس من فاته لاقاه
 مواجهه من فتهاه وكفيت فتهاه كما هو مل من الحرب فتار يوقل في الوجه
 سكتج وارجع لا يفتكر لا يفتكر الارواح على طرف من بطون الفاء على
 احد الذم حيث يرميه بانه لم ياتر السدايد ولم يفتح في مضام الخاسر كما به
 يخاف عليه ان يرد من التوايم كما يخاف على الصبيان والفت لعله غناه وضعف

قوله

سأله مولد وخطب الخطاب فانما الالفات فضا على تقدير السخ عبد الله
ان الساع حبيب الخبر عن يحيى شقيق عارضا ومحمد بن ابي شيعة عنه من غير شيق والفتان
خارج قلبه طالما لم يربح والمقاومة مع بني عبد ورجال في صدره بحسبه على ابيه المذكور
وكان ينبغي ان لا يتكلم في عهد على عهد المسمي المذكور حتى صار كما كان من شيقا يذهب
وراء في در طه الضياع والهداك وهو غافل عنها وازدحم في قلبه صوف من البرم وقول
من السفة عجب لم يجل الاضطراب في خطابه خطاب التفات الظاهر انكالم السفة
وايقظا من نسبة الغفلة **مولد** ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اياها الثاني
الكاثر مع التكرار من ان يكون دليل الجرم من العلم به العلم بالدلول اذ من السوء
يندرج عنه ولما عطفنا سؤله ومن المتشواهد على الدلائل وهذا سؤله الثاني
مصلحة الاصول من الدليل المعروف بان كل التوصل بجميع النظر فيه الى العلم بمطلوب
فلا يجه ما يقال من ان الدليل الجرم من العلم به العلم بالدلول وهو عبارة عن الجمع
التصديقي التوصل الى الدلول ويشتق ان يكون محسوسا وكما الجواب عند بان المراد
بالدليل ما هو مصلح الاصول وجوده ان يكون محسوسا وبوجه ان يقال ان الدلائل من
الاستحضار وحي لا يستلزم معلوميتها الارباع ويجوز حمل الدليل على المعنى الاول وهو العلم
من العلم به العلم بالدلول كمثل اشكال الحسوسية وان يقال ان مع اشكال
الحسوسية على هذا التدرج بان كثر ما كونه محسوسا محسوسا لا اذ كان العلم بطلان
النظر صا ووجهه في مخرج وفي شرحه مفتاح الى قوله معلوما له شيئا بعد اعد
روما للاختصاص مع العلم بالمعنى بان كل العلم هو على المعنى الاظم المتناول للمساكن
العقلية والحسية وربما يقال ان كون الدلائل بالمشاهدة من المشاهدة المعكبة بقرينه
حمل حصة العلوم او الحسية وتكون المراد بالعلوم من العلم بالخاصة من الدليل المعنى او من علم
للناس الظاهر بان يكون المشاهدة حصة كاشفة له **مولد** وجوده تنفسه منها ان يعبارة

ع

عن العقل ومعنى العلم تامل به ووجه التنفس عدم مساهمة العبارة عليه ومنها
ان معنى كونه مع كونه مع وجوده في نفس الامر ومن جهة الله نفسه بان مجرد
وجوده لا يكفي في الارباع ما لم يكن حاصلا عنده يعني ان مجرد وجوده لا يكفي في الارباع
على تقدير التامل لان التامل انما يقيد اذا كان الدليل معلوما للشاغل وحيث يكون العلم
يؤدي الى الارباع شيئا اذا شاهد تكرار الاسلام يخرج من المعجزة اياها
الدالة على حقيقة ولم يميز عنده من السخ وقد وجد في نفس الامر من الشواهد بان
تأمل التكرار في غير مكانه على تقدير التامل وهذا يندفع ما قيل ان الدلائل اذا كان
عكسها في نفس الامر من الشواهد ما ان تأمل التكرار يندفع ما لا يندفع لازم للتأمل
فما مع كونه موجودا في نفس الامر ومنها ان الضمير في التكرار لا التكرار
عليه ومنها ان العبارة عن العقل والسمعة تأمل عايد اليه والبارز الى الخبر التكرار
يجب وجه تنفسه من الوجهين الاولين وورد في مختصر الكلام
المصنف لما مل اخرى فصنفه ما يظهر في من الصفات اعرضت عنها فاما التطويل
فما هي التثليل ان يقال هذا الكلام يتفق ان قوله لا ريب فيه قبل لما مر منه
جعل التكرار في نفس الامر على ان يزيله ويجعل ان يكون شظية له شظيل وجود الرب
فعدمه لا شيا لسالنام على ما يزيله من اصله فلا يكون مثالا لما مر فيه وقوله
المصنف فاما بعد وهكذا اعتبارات التي يوردها الاحوال لا شيا بان ما تقدم
اعتبارات الانبات وهو كان قوله لا ريب فيه مثالا للفتان الاضباب
تأخير من قوله هكذا اعتبارات التي يكون منها ولما جلد في مختصره حصل
حينئذ في الاحسن ان يقال انه يظهر لغيره وجوده في نفس الامر على
وجود ما يزيله الا انه فساح في المسألة ادنى تسامح ذكر النظر في الدلائل قوله
لا ريب فيه مثال جزي من جز بديت تنزيل وجوده في نفس الامر على ما لا يحد

ان الحكم به كلف المراد من اراد بالرب حتى الشك فوجود الارباب يستلزم وجوده
 فكلما لم يسمع الحكم باننا به عندك من المراد من اما على تقدير كون الرب بعد راسه
 ما راسا لانه في الشك فلا بد من تكلف ان الارباب مطاوع للرب فوجود الارباب
 يدل على وجوده بل الارباب في زعمهم انما قد عثر به اي العز ان انما لم يسمع الحكم باننا
 فضلا عن التاكيد **قوله** وج لا يكون لنا الا ما هو فيه قبل اذ جعل وجود الرب غير له
 بنا كما يترتب له وقيل لا رب فهو هذا الحكم ما يمكنه الربا من لا كما رجع وجوده الى ان
 انما رجع هذا من له عدمه لوجوده المثل يكون مثلا لا على هذا التاويل اجابا واجبت بان
 القاطن هنا هو النبي عليه السلام واصحابه ورضي الله عنهم وهو لا يتكلم في وجود الرب لا يسمع
 انكاره الحكم منهم اذ انما رجع على انكار كون الرب بمنزلة المسمى على انكار وجوده الربا وانما
 اذ انزل وجود الرب من المراد من قوله العدم صار الرب مستعدا بالحكمة هذا ايضا
 فلا يعتبر ما رجع على وجود الرب من لا انكاره وعلى تقدير الاعراض من الارباب
 لا يكون مثلا لا يجرده اعتبار جعل الرب كالعدم بلا اعتبار اخر من حال الانكار المذكور
 كالعدم **قوله** وتاويلها ما ذكر صاحب الكشاف الخ عيان الكشاف هكذا ما في ان
 لا رباب فيه وخا صرعبا رجع فيمر بان قوله ان احدا لا رباب فيه فله ان يقول
 النبي وادع على عدم الارباب والمقصود ورد على وجوده فقبل لا ربابه وروح
 بان لا ملائمة من السؤال والجواب وقيل النبي مراد به في الاشارة بالخبر معينا كما يقال
 ما لم يسمع الحكم باننا به عندك من المراد من اما على تقدير كون الرب بعد راسه
 ما راسا لانه في الشك فلا بد من تكلف ان الارباب مطاوع للرب فوجود الارباب
 يدل على وجوده بل الارباب في زعمهم انما قد عثر به اي العز ان انما لم يسمع الحكم باننا
 فضلا عن التاكيد **قوله** وج لا يكون لنا الا ما هو فيه قبل اذ جعل وجود الرب غير له
 بنا كما يترتب له وقيل لا رب فهو هذا الحكم ما يمكنه الربا من لا كما رجع وجوده الى ان
 انما رجع هذا من له عدمه لوجوده المثل يكون مثلا لا على هذا التاويل اجابا واجبت بان
 القاطن هنا هو النبي عليه السلام واصحابه ورضي الله عنهم وهو لا يتكلم في وجود الرب لا يسمع
 انكاره الحكم منهم اذ انما رجع على انكار كون الرب بمنزلة المسمى على انكار وجوده الربا وانما
 اذ انزل وجود الرب من المراد من قوله العدم صار الرب مستعدا بالحكمة هذا ايضا
 فلا يعتبر ما رجع على وجود الرب من لا انكاره وعلى تقدير الاعراض من الارباب
 لا يكون مثلا لا يجرده اعتبار جعل الرب كالعدم بلا اعتبار اخر من حال الانكار المذكور
 كالعدم **قوله** وتاويلها ما ذكر صاحب الكشاف الخ عيان الكشاف هكذا ما في ان

سرس

ليس على الموقوف الارباب في اي معنى انه عندك التاويل والنظر العوض ليس على
 ونياس ان رباب فيه كما يقال لمن انكر امر الربا فلا يملك ان يسمع لا يسمع ان يسمع
 الا انه رجع الله في شرح الكشاف وتكون قوله وانا السفي كونه معلوما للرب
 بغير من من استاء ونفي لما اعتبره الرب **قوله** وقضا لئلا هو السهو والجهل انما لا يكون
 اشاعا للاحكام الاضاح في التصرف والموصلة عيسى كون حله لا رب فيه من له
 التاكيد العنوي ومردود له فانه لما رجع في وصف الكتاب بل هو غاير من العنوي
 من التاويل بحال المبدأ وكذا وتربف الخبر بالام كان عند السامع قبل ان يتايله بظنه
 انه ما يربح به كما انما من غير تحقيق فاسفه لا راسه فغيا له تكا تبايع الخليفة نفسه
 انما له لما عسى توهمه السامع انك في ذلك كسعي الخليفة محو رضاء سوده ما قيل
 في شرح الكتاب ان الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف من بينهما يكون
 بان التاكيد العنوي مدع توهمه الجهل والسهو والعيان الا ان المختار عند علي باهو
 وان جهل الخلفين ان لا مدفع به توهمه السهو وصرح بذلك في باب التاكيد المسند اليه
 حيث قال لا يرفع هذا التوهم التاكيد العنوي وهو ظاهر في معنى تمام النفي
 مستور من ان شاء الله تعالى وهذا سطر على ان فيه سهوا لان التاكيد العنوي
 لا يدفع السهو كما صرح به في نفسه وكذا ما قيل ان ما ذكره من دفع توهم السهو
 نسب الى الرب فيه ونفسه جميعا كما هو الظاهر او الى نفسه اذ الى الرب
 فيه ظاهر الحق واما ما قيل في الاعتذار عنه ان المانع من دفع التاكيد العنوي السهو
 انما هو الضمير لانه يعود الى السابق ان سهوا فهو والافلاحي لو قيل بل نفسه
 في جاني في نفسه نفس وقد كان كافيا لتوهم السهو ايضا وهذا المانع
 في الرب فيه فان الضمير في فيه لا يرجع الى الموكد نفي ما لا يحسن **قوله** وعلى وجه
 الخ كحصوله على ما يقتضيه ظاهر كلامه ان تنزيل المقام لخص من له المقام المدر

كثير من الاشياء من غير ان يكون له معنى مقصود بغيره للمخاطب وطرز ايراد الكلام
 على وجه مخصوص مع جرم من التاكيد وقد دللنا الكلام الدال على ما يطابق ظاهر
 المقام على طرزم الارادة الذي هو التميز المذكور بمقتضى الارادة في مقام لا ساسه
 واعتبر من عليه بان الكلام في معارف ارباب البيان هي ان ذكر اللفظ الدال على
 المطلوب ويزاد به المطلوب وانما شك ان التميز والارادة المذكورين قد لا يكونان
 في الاول منها لزوم للثاني وفي المطلوب خفا واللازم واضح فيستعمل الامر به الى
 طرزمه ويكون ذلك انتفا لا من غير احد فعليه الى الاخر فلا يكون من انما
 في ادليس هناك استعمال للفظ بل على لازم في طرزمه كما في قوله تعالى في الجاهل
 انتقل من غير ان لازم الى طرزمه واجب عند ان الكلام تطلق باره على اللفظ
 واخرى على ذلك واستعماله والى الثاني نظر السكاكي في خبره بان ذكر المطلوب ويريد باللفظ
 والجمهور نظر الى الاول فصره باللفظ المحصور في الخارج وجهه ان شيعه قد استلزم
 على من يصر فيه فقال ايراد الكلام كناه اي ذكر هذا الكلام كناه بالمعنى الذي ذكر
 السكاكي على راي من جعل الكلام لفظا كونه نفس الكلام المذكور كناه ونوجبه
 ان الكلام المورد من التاكيد المورد في مقام انما والمخاطب استلزم معناه
 فان معناه في عرف اللفظ مخلوق من المخاطب وحيث استعمل في مقام لا تكارر
 بنفسه هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تميز انما من قوله مخلوق من استلزام اللفظ
 من استلزام علم المخاطب للمخلوق كذا الكلام المذكور المورد في مقام مخلوق من المخاطب
 معناه في عرفهم انما والمخاطب او تردد ولم يقصد به هذا المعنى في هذا المقام بل ما
 يستلزمه وهو تميز الخالي بتردد الفكر او التردد لان هذا المعنى يستلزم انما او
 ترده استلزاما او يخرج من استلزام ملاسه المخاطب لامارات الانما او قد لم يخلو
 لا تكارر او ترده واذا كان الكلام المذكور كناه على تقدير كونه نفس اللفظ كونه اياه

وذكر كناه على تقدير كونه ذكر اللفظ فنه صحيح مادكر وجه انه ان ايراد كناه
 من غير اشتباه والمنافسة في العبار بعد وخرج المقصود ليست من ادب
 المحققين فعمل قوله ما يميزه ايراد الكلام على معنى يميزه معنى الكلام المورد وقوله
 لان سوي الكلام على المنكر على معنى لان معنى الكلام المسون مع المنكر هذا وحصول
 التوجيه ان ايراد الكلام وسوفه ونحو ذلك معنى ذكر الكلام الدال على معنى لا يباينه
 ظاهر المقام كناه من المعنى المناسب له فاذا اورد الكلام المورد الدال على مخلوق من
 المخاطب بحسب العرف في مقام العلم او الانكاد او التردد وسلا وارجيه ما يستلزم
 خلوه من تميزه منزله خالي له من اشتغال المقام على ما في العلم والانكاد والتردد
 يكون كناه مدركا للفظ الدال على اللازم وهو مخلوق من يستعمل في طرزمه الذي
 هو التميز المذكور وفسر على ذلك ما يراد بالاشبه هذا الا ان تفسيرا الخارج وحده
 كناه من نوع مخصوص يحتاج الى ايراد ما مل وسلبه خفا فيستعمل الى ايراد ما لا
 يعني ولما قال المحقق الشريف الخراساني في قوله انه يفسره والاول وجها فيقال
 لغير المحصور من المؤكد مثلا يدل على مخلوق من المخاطب وعدم انكاره ورفقه
 في معرفة اللفظ دلاله واضحة لاحقا في قوله ذلك المختار المؤكدا كيدا لبيضا
 فدل بحسب العرف على انكار كونه في ذات التي احدها الى المخاطب وقصده
 ما يقع دلالته على كانه من قبيل التصريح واذا التزم الخبر الجرد الى العالم مثلا لم يقصد
 به الدلالة على مخلوق منه بل على ان معناه يستلزم مخلوق منه وعدم علمه او معناه
 فقد ذكر ما يدل على اللازم من الخلو لئلا يستلزمه الى طرزمه والارادة الى اخر ما ذكره
 ثم ان المخاطب الذي يتمد باللفظ سوا كانت ما يقع دلالته عليها وهي الخلو او التردد
 او الانكار لو لم يكن وهو يستلزم الخلو وعرف وان لم يكن معناه صلي بحسب
 اللفظ كونه اصلية بحسب عرف اللفظ فيكون لا يستعمل في اللفظ حقيقة او مجازا

الامور صراع اخر كقولنا ان دهرنا مثل النمل الى جميع ما نشت من امرنا مثل جمع
 اسلهم انما نشت من امرهم **قوله** ومنها حديث الخبر بخوان ما لا وان ولدنا
 الى قد وضع سبوره لهذا باب ان ما لا وان ولدنا وان يكون خبرنا
 تكبير الاسم للشيء ما جاء كذا وكذا والفكر في ما لا وان ولدنا وان يكون خبرنا
 قال ابن عباس لم يأت خبر ان الحمد لله وقد خرج على ما راو خبره وراو قال لا فاصل
 الرضى ربه الله لا يلقى ما لا وان جمع الاخبار ما لا وان يكون خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 من الكلام ولا خفاء انما قول الشيخ لم يمتد خبرنا من خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 وكان به بقوله لم يمتد خبرنا على انه وان جاء خبرنا من خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 مستبينة لعدم صلاحته لكونه مستدا لا يخلط التخصيص او غير ذلك
 عند القراء من القراء على ما لا وان يكون خبرنا من خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 اولم يجوز على انه عند الاستنباط ينبغي ان لا يجوز انما باب الالباقه ففاجب ان
 يحسن **قوله** وقد يترك ما لا وان يكون خبرنا ما لا وان يكون خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 اخرى باعتبار حال التكلم كما يترك خبرنا باعتبار حال المخاطب كما صرح به
 في شرحه للكشاف ان ترك انما كذا يكون لعدم الانكار فكذا يكون لعدم الباعث
 والمحرك من جهة التكلم لعدم الرواج والقبول من جهة السامع وكذا انما كذا
 كما يكون لانما الشك ونفي الانكار فكذا يكون لعدم الباعث والقبول من جهة السامع
 من الكلام وبيل الرواج والقبول من السامع والحقين انما كذا خبرنا وكذا خبرنا
 يكون باعتبار حال المخاطب وهو الاكثر على ما صرح به في شرح التوازي الفيا
 وقد يكون باعتبار حال المتكلم وقد يكون باعتبار حال غيرهما وقد يكون باعتبار
 حال الكلام فالجواب عما لا كذا للدلالة على كون الخبر خلاف ما لا وان يكون خبرنا
 الرغبة ووقوع النشاط ولا يظهر انما كذا كقولنا نقول له نقول له نقول له نقول له

الاله او قال المتصريح والامرنا كقولنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 الشك والاعذار وعدم الباعث والمحرك وغير ذلك انما هو باعتبار حال
 المتكلم وانما كذا نفي الشك والاعذار والرواج والقبول والتمسك على
 قال هذا القول كاذب في ادعاء كون الخبر على من اعقده وتركه لعدم الرواج
 والقبول وغير ذلك انما هو باعتبار حال المخاطب فانما كذا خبرنا نقول له نقول له
 وكونه منكرا انما هو باعتبار خبرنا وانما كذا خبرنا نقول له نقول له نقول له
 لان ما لا وان يكون خبرنا كذا في الكلام ما لا وان يكون خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 خلاف ذلك انما هو باعتبار حال المخاطب فانما كذا خبرنا نقول له نقول له نقول له
 يمكن ان يحيل من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **قوله** مقتضى التحقيق اي
 موصفه ومالقه الذي يظهر كونه فيه وهو التوكيد اي موصفه الذي يحقق كونه
 فيه من قبله من معنى انما كذا خبرنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 وكل شيء من معنى انما كذا خبرنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 ان هو موصوف لان يقال فيه انه لم يمتد خبرنا من خبرنا ما لا وان يكون خبرنا
 من انما كذا خبرنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 الشك والاعذار في الحكم في ما لا وان يكون خبرنا نقول له نقول له نقول له
 ان الكلام شاك في الحكم او شك كقولنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 تنبيهها على ان الحكم المذكور لا يجزئ عنه وجب امتناع ولا يقبل منه وغير ذلك
 ما لا وان يكون خبرنا نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له نقول له
 معرفة كونه غير الاول مع ظهور ان الكلام للبعد فاما كذا خبرنا نقول له نقول له
 لم يصح الاستناد بالخبر في مع ان وضع الباب له ليس في الاشارة ايضا لا نقول له
 كون المعرفة العاد معرفة غير الاول ليس على الخلاف كما صرح به الشارح في

فن البيان لا يفتقر الى ترك التقييد على تقدير كون الالهام للبعد لا يجدى منعاً فيها ذكره **مولد**
 لم يقل اما حقيقة واما محاذير ذلك لان السابغ لا الغنى من اشارة هذه العبادات في
 تلك سيرة الانبياء موالاتهم المانع من ظهورها لان مع منع الجمع او بدونه او بغيره
 الاقسام بخلاف المانع من الجمع قد يقال كذا في تلك لسان در منها الاقسام في الصلوات
 وقد ثبتت بواسطة عند المصنف فعلم بها الى منه ومنه ليس من عدم الاضمار بل الى
 انه لا بد للمدول عما ينشأ الاضمار الى خلافة من نكته والاسان بالانتماء بسفر
 بعدم الاضمار ليعونه المقام فيعطف كنهه **مولد** كنهه عبد الله هو صاحب النتائج
 قال عبد الله من اشارة للقيمة العقلية كل جملة ومعناها على ان احكم المقادير على ما هو
 في العقل وواقع موضع وفي هذا الجواز العقل كل جملة اعزجت الحكم الماد من مفرجه
 في العقل لضرب من الاول وقد السكتي على راي الاصحاب في تعريف الحقيقة
 العقلية هي الكلام السادة ما عند الحكم من الحكم فيه وفي تعريف الجواز العقلية هو الكلام
 المقادير خلافاً ما عند الحكم من الحكم فيه لضرب من الاول ان كان الخلق لا يوسلم
 وضع ولا كان معنى اسناد العقل الى الشيء هو ضابطه وجوبه له حيث يصف به ولم
 جمع من انما اسند الى غير ما عوله من المصداق والزمان والمكان وغيرها اجتمع الى مرته
 من ظاهرها وادخلت في ثابته فذهب جماعة الى ان التاديل يجب المعنى
 وهو ان لا يجاز فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسند العقل الى غير
 ما يستحق العقل اسناده وهو اختيار المصنف والحرى الى التاديل بحسب اللفظ
 اما في المسند والمسنود اليه او القيمة التركيبية فذهب الشيخ عبد الله الى ان اليه
 التركيبية الدالة بالوضع النوعي على التلويح من مشروقات التركيب الجازم في الشيخ
 ان الخلق الى ان المسند محاذير لغوية السكتي رحمه الله الى ان المسند ايضاً انصار
 فيه او بعد من اوجب هذا على ما قرع القاضي عند الله والبرزخ رحمه الله في القواعد العينية

ووجه المشارة رج وجه الله في خواشي شرح المختصر لابر الحاجب حيث لا لا
 لا يجاز فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسند العقل الى غير ما يستحق
 العقل اسناده وهو قول الشيخ عبد القاهر والامام الرازي جميع علماء البيان
 ثم قال ومن نظرت كلام الشيخ عبد القاهر والامام الرازي علم بانهم لم يخالفوا الشيخ
 ولم يزد على شيخهم كلاً منها اعتقاد على ان ليس هناك راد من اصلاً لا في العبد ولا في
 المركب بل على ان اسند العقل الى غير ما يستحق العقل اسناده اليه تشبهاً به العالم
 لا يقتضي **مولد** قلنا قد زعموا في الجواز انما يورد الكلام في الحقيقة
 والجواز العقلية في علم البيان لا فعله السكتي في من يصف له قوله في تعريف المعاني دون
 تعريف علم البيان فيصير لوقيل في الجواب لما ذكر احوال الاسناد للغيري التي هي من
 سبيل علم المعاني ورددت الحقيقة والجواز العقلية الذي هو ايضا من احوال
 الاسناد مع انه يصح ان يكون من مقتضيات احوال للتاسب وان جاز
 ايراده في علم المعاني للتاسب اخري فاعلم السكتي لا دفع الانكسار ولعل
 المصنف رحمه الله قد قصد هذا المعنى حيث فصله بجملة ثم وعده له في الايضاح فصلاً
 على حده وقال في المشارة رحمه الله يدل من عبارة التشرح في مختصر الى قوله
 لانها من احوال اللفظ في علم المعاني نظر الى الاحتمال المذكور **مولد** وظاهر البحث
 في الحقيقة والجواز الخ مستعرا ان المعنى فيها وان كان ما يقتضيه الحال وتطبيقات
 الكلام عليها تطبق على مقتضى الحال فمن مجرد ذلك لا يكفي في الدخول في علم المعاني
 والافق الحقيقة والجواز اللغويان ايضا ما يقتضيه الحال فيجوز ان فيه بل لا بد ان
 يكون المعنى من حيث التفسير والمعنى في المعنيتين ليس من هذه الحقيقة
 ولو كان المعنى فيهما من هذه الحقيقة حتى يدخلان في علم المعاني فيلزم المعنى في المعنيتين
 ايضا هذه الحقيقة فلا فرق بين المعنيتين في المعنيتين في المعنيتين وهذه الحقيقة

جعل الاول داخل في المعاني والثاني البتار حكم ولدان لبعض الاقارب الخ
 واختلاف بينهما باعتبار التفسير والبراد في تركيب مختلفه كما اشار اليه الشارح رحمه الله
 فما سبق من قوله لان كون اللفظ حقيقه او مجازا او كناه متلا وان كان هو اللفظ فترقيقه
 للحال لكن لا يفتقر في علم البيان من حيث انها طابق مع اللفظ مستغنى الحال وهذا
 شرط ما قبل في شرح الايضاح ان الوجه فيها بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال لان
 بعض المعاني مستغنى الاستناد الى ما هو له وبعضها الى غير ما هو له وليس من الامور
 المذكور لانه لا يخرج ركني منها عن اقاله معنى الكلام الى اقاله معنى معناه حتى يفسر
 ويخرج الدلالة وحقها **مولد** وهذا له حل فيه ما طابق الاعتناء ودور الواقع
 لكن ينبغي خارجا عن قول المتبادر من قوله ما هو له ما هو له بحسب الواقع او من
 ان يكون مع الاعتناء او به وانه وبقره عند المتكلم خرج ما طابق الواقع فقط وعلى
 لفظه لهما في الحد والاختلاف داخل ما طابق الاعتناء فقط وفي غير المطابق لشيء
 خارجا عن الحد وبقره في اللفظ هو حل ما لم يطابق الاعتناء فقط وما لم يطابق شيئا
 منها فظهر ان قوله لكن ينبغي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتناء سرا طابق الواقع اولا
 فيه تغليب لان ما لا يطابق شيئا منها كان خارجا عن الحد وبقره ما هو له ولم يقل
 بقرانه قوله عند المتكلم فكان انما يباخر وجه بخلاف ما لا يطابق الاعتناء فقط
 فانه كان في الخلافه وقد خرج عنه بعد الزمان فيسببه بها الخروج الى تغليب
 ورد بان المعنى نفي التعريف على هذه الحالة وهو ان ما لا يطابق مطلقا خارج
 عنه فلا طرجه الى اعتبار التغليب في نفسه بها الخروج الى ما يطابق الواقع
 ولا الاعتناء وان تعلم ان ليس مني قوله عند المتكلم وفي الظاهر تبين ان
 التعيين بل بعد التعريف غايب ووجه الى اضراره ان كان المتبادر من قوله ما هو له
 كما عرفت ما هو له بحسب الواقع مطلقا وبقره عند المتكلم متبادر من المخرج

ما هو له بحسب الاعتناء مطلقا فله حل فيه بعض ما هو طابق وبما يطابق الاعتناء فقط
 وخرج بعض الداخل وهو المطابق للواقع فله في غير المعين مخرج وبقره في الظاهر
 بتأويل المخرج معنى التفتاؤل جميع الالف بـ الاربعة والنول كون القيود مخصصه
 في الاتان تاتي مع اذا كان القيد حاضرنا قيد به كما هو الظاهر واما اذا كان امرا مساويا
 فان القيد مساويا للظن في العهد في قطع تعذر التحصيل بحسب الفهم لازم للتبديد
 مطلقا **مولد** وهو ايضا متعلق بالطرف المذكور يعني له بعد ان يكون مقيداً به عند
 التكلم والمفصل ان النبوت الذي هو متعلق بالطرف امين له لان مختلفا لان يكون عند التكلم
 وان لا يكون عنده فبقيد به والنبوت عند المتكلم مختلفا لكونه في الخارج ولعدم فبقيد به
مولد وهذا المثال غير مذكور في المثال لكنه مذكور في الايضاح حيث قال
 والثاني ما يطابق الواقع دور اعتناء في كقول المعترضين لمن لا يعرف حاله وهو
 عنه انه استغنى الاتصال كله قبل ذكر العدد من اعني عدم عرفه في الحال والاختلاف
 على سبيل العام والافق استنباطا يكون كلامه حقيقه ورد بان المخاطب اذا كان
 عارفا بحال القائل له لم يتمين كونه حقيقه بطورا ان جعل القائل يعلم المخاطب
 قربه على اقل من ذلك وهو لا سيما ان القائل كفى احد الغيب من لانه اذا لم يعرف
 حاله او عرفه لكن غيبا يكون الكلام حقيقه لانه لا ينصب قربه على عدم
 اوانه الظاهر ولا مرجع له لا مخرج به في المقتض من قوله وترى هذا الحارر القائل
 ان يكون فيه للسند اليه المذكور نوع متعلق وشبه بالسند اليه التروك فانه لا ريب
 الا انه كذا قال وان لم يكن هذا السند بين المذكور والتروك كالوقت استنباطا
 القيل وسعى الدواء المرض **مولد** فثبت ان ما يمكن ان من الحاله والجنون
 بتأويله وانه لغو محض لا وجه له حقيقه ولا مجازا **مولد** بخلاف الثاني
 فان المخاطب عالم تعلم ان المتكلم عالم بان علم محي منهم من طاعه انه استناد الى ما هو له

عند ذلك لا بد من حوزة ان التكلم كان على ما بعد من حيثة فكنه هي اولى من كونها على
 فاستدعي اليه وكان السراج رحمه الله انا من الدنيا على اليهود والنصارى انزاله
 لما عسى يتوهم عدم كونه الاستدعاء حقيقته والاف الاول ان يتوهم عدم حقيقته
 اهلا وما قبل من ان اليهود والنصارى من المشركين يتصور ان الاستدعاء العلم دائم
 الخاطب ان التكلم سي اوسي قد علم ان التكلم علم به بحجبه وهو القسم الاول وكلامه
 في القسم الثاني فليس بشي اذا اعتبر علم الخاطب ان التكلم علم حال كونه يعلم بحجبه
وله اعناد على انه يعلم ما ذكره في تعريف المجاز ولا يجب بينهم من ذكر في الاول
 انه اعلا ما اول في تعريف الحقيقة لتفاهلها واذا لم يكن نه ما اول ونصبه
 على ان المراد خلاف ظاهر يفهم منه انه على ما موله عند وعلى من اعتقاده **وله**
 بل دلالة على الثاني اظهر لعمري الاطلاع على السراج قبل المساء الى انهم عند الاستدعاء
 من قولنا الحكم عند التكلم كذا انه كذا بحسب اعتقاده الا ترى ان قولنا الحكم
 عند اي حقيقه وجه الله كذا ينبغي منه انه كذا بحسب اعتقاده وعدم الاطلاع على
 السراج لا يخرج في بناء المعنى المذكور في الخلاف الاتفاقي المحدود على خلاف السراج
 عند لما تم اعتراض هذا القائل على نفسه بان ما عند التكلم اعم ما عند في الحقيقة
 في الظاهر فكيف يتبادر من ادعاء وايضا لا دلالة الخاتم على خصوص بعض افراد
 واجاب **اولا** يمنع عدم بناء الاستدعاء من الوجود والقسم الثاني في الخارج والبرهني
 بناء ومنه الخارج عند الاطلاق وكذا الوضع القسم الى ما هو بناء والى ما هو محقق
 بناء ومنه ما هو محقق عند الاطلاق ونما يبا بالظاهر ان اللفظ حقيقة بناء
 بناء ومنه محقق في الاخر وجه القسم باعتبار الخلافه على معنى ثالث
 يتناولها من باب مفهوم المجاز وعلى تقدير كونه حقيقته في القدر المشترك في بناء
 اح كثر لظلاله على ذلك التدرج في حقيقته كانه المعنى الحقيقي ولكن الجواب يمنع ان

المتبادر من قولنا الحكم عند التكلم كذا انه كذا بحسب اعتقاده والبادر
 في صون الشرح انما من معونه القريبه وهي كون اي حقيقه صاحب مذهب
 وله قبل المعلوم من قوله الكلام المتبادر عند التكلم ما عند في الظاهر لما ان كلام
 المتكلم ان يفيد الحكم على معناه في الظاهر لا في غير الامر لعدم الاطلاع عليه فاذالم
 يطلع سي الامر على الظاهر **وله** اما الاول فليصدق على قولنا اي قول للحق
 صدر البيت اخرج ما رويته حتى اذا ذكرت نصف ساعة ففقدت ودها
 فكلا عدلت عنه رعت واذا تذكرتها اقبلت وادبرت في طلبة شيعتي نفسها
 بها في قناعاتها من جهة من التعريف عليه مرجع من الاقبال والادبار فضلا عن الياس
 حقا ان سند اليها يصدق عليه اسناد يعني العقل لما هو له في خروج في
 الحقيقة مع كونه مجازا كما هو عليه الشيخ واورد عليه بان المجاز العقلي اما اسناد الى
 غير ما هو له او ما شاكل على اسناد الى غيره والاستدعاء اسناد ما هو له
 فكيف يصح عدم من المجاز العقلي واجيب عنه بان الاقبال وان كان حقيقته بناء
 بما ذكرها غير محمول عليها بواطاء بل اخل بواطاء انا ما هو لا فراهي واذ قيل اقبلت
 الباقية كان الاستدعاء حقيقته واذ قيل هي اقبال يصير محمولا على غير ما هو محمول عليه
 حقيقته فيكون مجازا **وله** وانا المجاز في ان جعلها اي جعلت للحق كذا لانه
 كما بان تجسست مقول بان جعلت تحت اي احد من جهات الاقبال والادبار
 فذكر اقبالها وادبارها عندها وكما رويها من استدعاء السراج في سراجها فسادا
 لغير لان حال كونه بناء على غير الامر وحدها بل لا مجال كونه بناء على انفسا
 يعني سراجها فسادا بتوجيهها بهذا التوجيه المحل المقصود وهو السراج وجهها
 المعنى اقل على ان معنى حقيقته بالتقريب المقبول في الوجه والضعف واللام منسوب
 الى العوام القاصرين عن رتبة البلاغة بل لا ينبغي له الا ان يصير من ليس له ادنى

يتميز بذكره اي يردى بذكره بنور قول ورفق كل شيء ووجه كذا في الصحاح
 ساء خبر بعد خبر اي غايه في توجيه الماني في الصحاح رجل نسائه اي عالم
 بالانساب والقبائل في المدح كأنهم يردون به داعيه او غايه او غايه **قوله** عباد
 من اللابس الخ يدل عليه قوله ما عني بعده وله ملائسات شئ كمال الشارح وجه
 انه انما اشار الى تفسير التعريف في القول بانهم من تعريف الجار ووجه ما بينهما
 التماثل في الحقيقة في احداهما لا يدل على اخذه في تعريف الاخر بل يدل على اعتبار
 عدمه كما سبق في الاعتداء عن تعريف السكاكي قبل فيه عن جعفر في الصحاح القاهر
 ان اللابس هو الفاعل والمفعول المختار لانهم قالوا في عبيده راضيه بان
 اسديه اللابس الذي هو المفعول والعبده مفعول حقيقي لانهم مضى كما
 باقي الاسماء في الاسناد من قولها ما هي افعال وادبارا في اسناد الى الفاعل
 الحقيقي فيشكل التعريف به في الاول ان يقال في هذه ماد كرم المحقق الشريف
 الجرجاني انه لا ينفك عنه بغير انه ان معنى تعريف الحقيقة اسناد الفعل او معناه الى شئ
 هو نائب له على وجه اسند اليه والاسناد في المثال المذكور ليس كذلك لانها
 انما انما ان يكون قول الشيخ حجه على المصنف او لا وعلى الاول الاشكال
 مخالف للشيخ لا يندفع بهذا التوجيه وعلى ان في لم يتجه قوله تعريف المصنف غير
 متعسر لمخروجه عنه وكذا الامراد بالمثال المذكور لا يخرجه على رأي الشيخ لانما في
 ما ذكره المصنف في الجواب عن الاول بان المراد بالفاعل الفاعل الذي اسند
 اليه الفعل او شبهه على وجه قياس به وهو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي
 يقال الاصطلاح في المفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في الجواب على
 قوله وله ملائسات شئ لا يفسر الفاعل الخ والاسناد الى البند ليس من هذا القبيل
 فلا يشكل التعريف به واجيب عن الثاني باختصار الشئ ان ان المصنف

لما اعترض على السكاكي بان صريحه يقتضي كون الاسناد حقيقه بالامر المستند به فعلا
 او معناه وليس كذلك واجاب السكاكي عنه بالتمسك مع السند والامر المستند به
 واجاب الجواب الشيخ ريس هذا القرب الى السند والامر المستند به بغير انكاس
 من تعريف المصنف وان خارجه اما هي ايصال لا يحتاج الى التمسك به انما يمكن
 انشاءه بالدليل **قوله** على ما خرج به في سجي اي من قوله فاستأله الى الفاعل الذي
 المفعول به الخ والاسناد الى البند عند ليس حقيقه ولا مجاز سواء كان اسناد
 حمله اليه او اسم شئ او جامدا لا فاعلا والفعل بلايات شئ لا ليس الفاعل والمفعول
 به الخ وفي الاصحاح ودخل الى السكاكي وفيه نظر لانه غير مطرد لانه على ما لم
 كمن السند فيه فعلا ولا مستعلا به كقولنا الانسان جوارح اياه لا يسمى حقيقه
 ولا مجازا فان قيل لا من الاسناد الى المبتدأ عنده ليس حقيقه ولا مجاز بل
 حقيقه انما انما اسناد الى اسناد فاعلا باصوله والافعال كيف وقد اوردنا
 للحقيقة اسناد الفعل الى المبتدأ في الاصحاح كقول المعترض في المصنف
 حاله وهو حقيقه منه انه خالق الالف كذا قلنا الدليل عليه صريح قوله واستأله
 الى الفاعل اذا كان مبتدأ حقيقه كما روينا وكذا الى المفعول اذا كان مبتدأ له ويكون
 الاسناد حقيقه في المثال المذكور انما هو باعتبار اسناد خالق الالف الى المبتدأ
 وقا في المصنف وجه انه تابع صاحب الكتاب في قوله اول تفسير هذا ان
 للفعل بلايات شئ لا ليس الفاعل والمفعول به والمصدر والفاعل والمفعول
 له اسناد الى الفاعل حقيقه وقد يستدل هذه الاشياء على طريق المجاز وانما
 الاسناد المجازي في اسناد الفعل الى شئ ليس الذي هو له في الحقيقة حيث يقتصر
 في الموصفين على ذكر الفعل فيكون منه في الحقيقة والمجاز من جهة اسناد الفعل
 في كل من هو معناه لانه في حكمه ونفي ما عداها خارجا عنه وما قيل في توجيه

هذا الوجه ان الفعل شكل في النسبة فان اعتبر بشيئا كانا يسمى حقيقة والاعمال
واما الشئ اعوز ايضا رب فتنسبه الصريح بوصف بالتخلاق نسبة
الى المبدأ لكونها خارجة عنه وكذا الفعل في محو زيد بقربنا النسبة
اجرايا بوصف بكونه نسبة الى المبدأ كما ذكرنا في المبدأ وليس ان نسبة
صار في حكم ما دخلت النسبة في مبدوء النسبة الحقيقية في الاصل وما في
معناها لمختلف بالاستناد وانه انما استخرج من غير ان يكون لها حقيقة لا معنى له
الشاعر هو جبر رحمة البيت لعل في ايام غدا في السرى وجوابه ان معناه
ظاهر ينصر ان الاستناد في مثل ما صام تبارك وما نام ليلى مجاز مطلقا في كل
هو ما صام النهار الى الانسان فيه وما جرى الليل للماء وما رحت التجارة في الناجر
لاستلزامه ان يكون مجازا مع انها حقيقة وقطعنا ما مرح به في حواشي الناس
في توجيه المجاز ما هو له تعالى في رجب فخرهم ان المبدأ الى التجاز هو عدم الوجود
لا ان نسبة الفعل في مبدوءه التي مثل ما رحت التجارة بل ان ما مرحة ليس من المجاز
في شئ مثلا اذا قيل ما صام تبارك في معنى انظر وما نام ليله معنى سهر في مجاز خلاف
ما صام النهار وما نام الليل هذا الى معنى الصوم عن النهار والنوم عن الليل والحق السبيل
على ما نقل عنه في الحواشي ان هذا الكلام ظاهر في الحقيقة انما انما صام تبارك
انظر وما نام ليلى سهر وما رحت التجارة خسران كون مجازا او الا بالان في معنى
الصوم حقيقة عن النهار مثلا يكون حقيقة وفي شرح الكشاف والحاصل انه قد
بين معنى استناد الفعل واستناد الفعل في المبدأ فان اعتبر استناد الفعل في مبدوءه
وان اعتبر معنى الفعل في استناد المجاز فالحجواب ج باعتبار النسبة التي في المبدأ
بانما في اريد به استناد التسمية والعرب المسماة لما هو له ومع ان فعل
في تعريف الحقيقة من المجاز العقل ما هو مع من هو ما صام ليلى وما نام ليلى

المراد استناد عدم الصوم وعدم النوم الى اليوم والدليل على الانتظار والسرور
ليس تياتي لها حقيقة فيكون مجازا وانما يكون حقيقة لو اريد معنى الصوم والنوم
عنها بعد الاستناد اليها كما مر من الاصل السابقة المصارف كماله الاخران في
عليها ايضا قوله في شرح المفتاح والحاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد استناد
الشيء لا معنى الاستناد واما في معنى الاستناد الى انما ركب ما في الاستناد
وما شبه ذلك فان اريد به الاستناد من ثبوت عدم الخطاب في النهار في
الصوم له فيه فجاز وان اريد به الاستناد من ثبوت عدم النهار نفسه وفي ثبوت
له حقيقة وعلى هذا التفسير وكون استناد الصوم الى النهار لا يكون حقيقة
والمجاز بمعنى واحد غير قاصح في المقصود **قوله** وليس مجازا حكيا اما نسبة
مجازا حكيا فلعلنا بالحكم والاستناد اما ظاهرا او مستورا وذلك ان المجاز ومن
مكة بما لا يصلح في المسألة ربع العقل هو الاستناد لشيء من تلك الكلمات النسبة
بالنظر الى كونه اشرفا ما باعتبار ان المجاز وان كان في الاضافة والابقاع فالحكم
اشرف منها باعتبار الاشرف في وجه التسمية او باعتبار انها هي الاضافة
والابقاع منصوبا الى الحكم لاستنادها اليها واما تسمية مجازا في الانيات
فلعلنا باننا ان الفعل ليس له اما بالنظر الى الاعم الاصل باننا ان الذي في
الانيات او الى ان العبرة بالمجاز العقل انما استناد في معنى الحكم مطلقا سواء
كان استنادا في او استنادا في واما نسبة استناد المجاز الى المجاز في
الاستناد مطلقا من انما في عليا الكلام في جرحه او مستل في كايير اليه او في
الاستناد اشرف النسبة للشيء باسم اشرف او واحد او كونه معنى النسبة مطلقا
في الملاهي **قوله** اي غير الملاهي فيل تعينه ما هو له بالملاهي لا حاجة اليه
او في تعريف المجاز استناد الفعل لا ملاهي لا يكون له بل في ما يمدح في كون

المستدرك الجازي بالاسناد ذلك التعريف لا يكفي مجرد التلبس بقوله العقلي **قوله**
 ذلك ان قيل انشأ هذا التعريف انما هو الى قوله تعالى ما رجب تحاريم اذ الجاه
 سبب للرجح ويحتمل ان يكون اشار الى ما ذكره السراي في كتاب الحكم والجلد
 الحكيم والعذاب الاليم والسبب ظاهر في الضلال والعذاب اذا انفصل سبب
 لعدم والعذاب الاليم وفي الكتاب والاسلوب خال لا بد من التكلف في الكتاب
 سبب الحكم وكذا الاسلوب **قوله** من السبب الاضافيه والايضايه
 لم يتر من النسب الوصفية مثل نرجس ونرجس من ان المسبوبة اليه
 المقدم ليس بالاسم العقل او معناه عنده والنسب الوصفية التي اعتبرها
 نسبة اليه الى الموصوف من هذا القبيل وان اعتبرت نسبة الى ضمير المنسوب
 ففي داخله في الاستدلال المصروف بالتعريف المذكور **قوله** في المذكور في الكتاب
 تفريع على كون الجازي العقلي اعم من الجاهل بالاستدلال مع اشار الى ان جملته مساوية
 له بانه لو سلم ان الجازي العقلي اعم من ان يكون في النسب الاستدلالية او غيرها
 فالتعريف الجازي العقلي في الاستدلال خاصة فلا بد من الاستدلال بالجازي العقلي اعم
 من الايتا عيه والاضافيه على انه يجوز ان يكون التعريف لفظ الجازي العقلي باعتبار
 تعميم الاستدلال في التعريف بحيث يتناول الاستدلال المذكور على صرح الكلام او
 المستلزم له ويكون باله الى منع إطلاق الجازي العقلي علما لا يشتمل هذا التعريف
 وهذا يصح ما قيل ان جعل التعريف المطلق شاعرا على تعميم الاستدلال والاصح واللام
 ساني ذلك لاكتفاءه عدم تحتمل الجازي في الاضافيه والايضايه اذ الجازي في صورته
 انه هو في الحقيقة في الاستدلال باللام له ايضا وان كان المطلق المتأخر
 الجازي العقلي هو الجازي باللام والاستدلال بالاضافيه والايضايه فصل التعريف
 المطلق شاعرا على جعل الاستدلال حيث يشاء الاستدلال باللام في الاضافيه والايضايه

سائر

ساني ذلك لا بد من كون التعريف الجازي العقلي في الاستدلال خاصة فالاولى ان يقال
 اما ان يكون مقترنا للاضافيه والايضايه مجازا عقليا كما هو الظاهر اولاً وعلى الاول
 يتعين كون التعريف للاستدلال الجازي خاصة لا المطلق وعلى الثاني لا يكون الجازي الا في
 الاستدلال ولا يقتضي الجازي المطلق السائل للاستدلال ولا يستجيب بانه يعينه
 ما ذكر الشارح رحمه الله وكذا استدل ما قيل ان المذكور في الكتاب انما هو الاستدلال
 الجازي حيث قال في الاستدلال مجازا عقلي لئلا يستدل عليه بلفظ النسب في قوله
 البعد وكذا اصل التسمي اعم من التسمي من وجه الهم الا ان جعل مرجع التسمي بقوله وهو
 اساده الى مطلق الجازي العقل المذكور في ضمن الجازي العقلي الاستدلال في ضمن مردها
 على ما ذكره المختصر من الوجه البعد وهو جعل الاستدلال بمعنى مطلق النسب كاشار
 اليه بقوله الهم ووجه ان السائل من إطلاق الاطلاق المصطلح معناه الاطلاق
 وقيل انهم التعريف لئلا يستدل على مطلق النسب اذ في من جعل الاستدلال اعم من
 الصريح واللام لان المصروف ح كونه هو المصروف ايضا ولا يخفى ما فيه **قوله** وقد يكون
 كما في قول الجازي في صرح ايضا لان التسليم او قس في علم المصروف هو
 مجازا عقلي واجيب بان ليس الكلام في هذا الجازي بل في الجازي المكنى عنه بهذا الجازي
 وهو استدلال المصروف الى المصروف فان التسليم اذ يقع على ما انصف بالحرز في التركيب
 مجازا ان يقال في مكنى استدلال ومانه ربما يدعى ان كونه جازيا واحدا لا غير وهو المكنى
 الاستدلال في لان ايضا التسليم على المصروف انما يكون مجازا في النسب كونه محروفا **قوله**
 على ما بينه من ظاهر كلام السكاكي والصفه وذلك لانه يفهم من ظاهر كلام المصنف
 اختصاصه بالاستدلال المصروف من صرح الكلام لا الصني المستلزم فكان الايضاح
 والاضافه وغيرهما ولا مطلق النسب السائل للاستدلال وكذا من ظاهر كلام
 السكاكي في الشيخ عبد القاهر حيث فسر الجازي العقلي بالكلام والجلد وانظر

على الكلام والجملة على المصطلح ووزن القول **قول** كما يتوهم من التفسير اى من قوله
 وان قلت خلاص ما عند المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول خلاص ما عند العقل لولا
 يتبع طرقة با اذا قال الدهري عن امتنا وجملة اوجاعنا ان الربيع البكر
 واساسات البطل من الربيع فلو كان الاول يخرج جالما لم يستقم القول بامتناع
 الطردية على تقدير التقييد بقوله خلاص ما عند العقل لان من امتناع على
 دخوله في التعريف واما يتوهم من تخصيص اخر اجماعه بالكذب بالذكري وان كان عدم
 القول الذي ليس قوله **قول** وان قيل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
 ما حصل عند جميع وهذا اعم ود على المصنف في اعتراضه على السكاكي بان لا لان
 على التعريف بما على ان قولنا ما عند العقل على قانون الحق ما حصل عند جميع
 وهذا اعم ما في نفس الامر لا مكانا اذ ان الكواكب فيكون الكواكب حاصلاتا في
 العقل فما عند العقل متاخر ما في نفس الامر وما هو خلاصه ان رايه في الاعتراض
 ما في نفس الامر ووجه ما اوضح ان دفاع الاعتراض الاول بقوله ووجه من الاعتراض
 الاول ايضا نفي نفي عليه ما قيل انه مناف لكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل
 بهذا المعنى يتناول الامور الكادية كما صرح به المجيب فهو قول الدهري
 ان الربيع البطل يدرج في عند العقل لمحصله عند وجوده وان كان كاذبا
 فيخرج عن تعريف الجازم بقوله خلاص ما عند العقل فلا يخل به طرد كاذبه
 ويمكن الصواب في دفعه بان يحصل كلام السكاكي كقوله الشارح في شرح النتائج
 ان قوله خلاص ما عند المتكلم يحتمل على فائدة من خروج قول الحاصل انما الربيع
 البطل واليه اشار بقوله لا يخل بطلان الحق ودخل قول الاول كذا الخليفة
 الكعب واليه اشار بقوله وعلى الخ خلاص قوله خلاص ما عند العقل او ليس فيه
 ما ان التاخير كان لا يقدح في ذلك حصول احدهما فخرج قول الجاحل بالقياس

المذكور وهو خلاص ما عند العقل لا ينافي كلام السكاكي ثم ان قوله وان قيل انما
 توجه كلامه على وجه لا يرد عليه الاعتراض المذكور وقوله اذ لا امتناع انما على
 لا يرد فاع الاعتراض الاول بالتوجيه المذكور وقد يقال ان العلم برؤسولة ما حصل
 عنده ومنه ما صور بل ما ثبت عنده ولم ينف والمستحيل ما هو اولى بالنظر
 الصحيح ليس ما عند بل متفيا واما قوله في شرح المساجح في الجواب
 بعد قوله ان المدعوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده ولا يتبع انما حصل
 عند العقل ان الخليفة نفسه كذا الكعب ولا يخفى ما فيه من شذوذ القول والظاهر
 كالتوجه الشريف للرجاء وجهه انه ان اراد ما عند العقل ما لا يتبع عنده ويجازي
 ما منع عنده به دليل قوله اذ ليس في العقل امتناع ان كسوا الخليفة نفسه الكعب
 وعدم امتناع ان يهزم الامر ووجه الجواب بهذا استقاما قلنا بل لا لان المتكسر
 واستقام العدل من قوله خلاص ما عند العقل اذ هو متاخر لقوله المذكور
 ان الربيع البطل لان اساس الربيع البطل متبع عند العقل بل لو امتنع ما المتكسر
 الدهري الصواب واجيب بان ما يتبع عنده فاما ما يتبع عنده به انه لا يجوز
 من عما قيل ان حقيقة نبوته والثاني ما يتبع عنده بالنظر الصحيح حيث يجوز ان
 فيه واساس الربيع من عند العقل وكان السكاكي اشار الى هذا الذي هو قوله
 فانه لا يمتنع كلامه ذلك بخلافه وان كان خلاص العقل في نفس الامر وقوله في نفس
 الامر يحرف الحقائق ان كان مخالفا في نفس الامر للعقل متمنا عنده
 ولم يردك به يدريه العقل مخالفا لثبوت اياه وكان المصنف يوجه انه قد ثبت العقل
 بخلاف ان قوله بخلاف العقل معناه خلاص ما في نفس الامر والعقل هو العقل
 بخلاف المتكسر ما ذكرت من تقرير كلام المصنف شعرا بان رايه اى بقوله يعبر
 له المذكور في توجيه الجواز وجه الاستعانة صرح بان يقول ما عند العقل انما يتبع

ويرتفع به وهو جسيم من مافى نفس الامر والمراد بخلاف ما عند المعتزلة خلاف مافى
نفس الامر وهو يعلم منه انه يجوز تعريف المسكلى المجازى بالكلية المتفاوتة بخلاف
ما فى نفس الامر لضرب من التنازل فيصير نفس منه ايضا باستناد العقل او مناه
الى غير ما هو له فى نفس الامر سواء وجحوز ان يكون مراده غير ما هو له عند العقل
وفى نفس الامر انما قلنا بالجواز بقدره الترديد المذكور بنفسه فلا وجه ما قيل ان مافى
تسليم القزوم لا يلزم ان يراد فى نفس غيره ما هو له فى نفس الامر وعند السلك اعدادان
الاظهر ان كلامه عارض عن الاشياء وتوجيه الاشياء بانهم من كلامه ان اشكال
الكلية الكلية يكون المسند اليه خلاف ما هو له فى نفس الامر بعد جدا ان مثله
عقل ان يكون خلاف ما هو له فى نفس الامر وان يكون له عند السلك على انه لا يلزم من
كون الاشياء مافى بعض امثله المجاز خلاف مافى نفس الامر كون كلامه ان
وجع الاشياء ان السبا ورا الى الله من الخلاق ما هو له فى نفس الامر ليس توجيه
لا شعرا لا تقرير بل توجيه الجواب ارادته **قوله** والمجمل ان اراد ان لم يميز ما هو له
عند السلك فى الحقيقة مع جملة ما هو له ايضا لان ما هو له اذا اطلق يادونه
ما هو له فى نفس الامر اذا نظر الى التعريف المجازى المذكور فى مقابلة تعريفه للشيء
اسبان اراد ما هو له عند السلك فى الظاهر ويكون قوله عند السلك متعللا بالظن
الذى هو له كالى تعريف الحقيقة فيلزم من ان يصير قوله ما هو له ضامعا لشيء به فى الظاهر
على تعلقه معنى الغير حيث قال الى غير ما هو له بوجه اننى المتعار له فى الواقع لو عند
السلك فى الحقيقة او فى الظاهر ووجه انه اشكال كون الاول ضامعا ولا يعنى به
ميزان التلخيص من الفرق فانه على الاول شديد بكون العقل لما هو له بكونه عند
السلك ولا يتحدد معنى الغير بغير ما هو له بل يبقى مطلقا مستسا ولا لما يكون متعارفا
الواقع او عند السلك فى الحقيقة او فى الظاهر وعلى الشاى بالمتكسر **قوله** اراد بالاشياء

الى

الى غير ما هو له بكونه عند السلك لا يتم قبل ان نولنا ما هو له اذا اطلق يادونه
فما هو له فى نفس الامر ما هو له الا هو المتساو للانقسام كلها وان مع نفسه
الا فلا يصح ان يراد فى التعريف ويكره فيه ان يقر بكونه فى مقابلة الحقيقة
وان لم يبرح فلا يقل من ان يساوى حيث يتساوى بصله عن المجرى بفتنائه
معدلات من نفسى بكونه الظاهر الا غير مراد بالاشياء مافى وهو الشايع
ملاذوق نحن **قوله** في رجل يقول له المجازى لم يرد به ويقول له المجازى ما هو له
فى السلك من قوله المجازى لست اعد العقل والمعتزلى معنى انه لا يقال كلاما
بما هو له بل بكونه من الخلاق المجازى والمعتزلى لست اعد العقل بكونه
الاشياء بالمازول والاشياء ان كذا او هذا بغيره ما يتوهم ان اراد المجازى
لما هو له بالظواهر ما ذكره السؤال كما هو ظاهر فانه سدا ان اراد المجازى
الظاهر وكذا خالفه قوله المعتزلى ولا وجه فليكن ان المراد بالمازول والمعتزلى
واما عقله بكونه المصنف هو ما مر من قول المجازى لست اعد العقل بكونه لا يصح
قوله بكونه ذلك الامر فى مقام الرد عليه **قوله** او لم يميز عند السلك ما هو له
في الواقع الايضاح ان الشارح الى انه يلزم عطف على الكلام لا غير من
في مجموع من الخازم والمزوم والاشياء وما حصل بالمتكسر بكونه
الشيء والاشياء المسمى بالاشياء او فى سياق المسمى بغيره بكونه بكونه
في انما بكونه من سبب ما هو له بكونه مجموع الخازم والمزوم عطف على سببه
فيكون السبب ما هو له بالتعريف وقوله بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه
وهو ان معنى عقله بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه
عند السلك ما هو له بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه
ولم يستدل معنى على انه لم يرد بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه

يستبعد من اجتماع محاربات في الطرفين والاستناد واجتماع حقيقه ومحاربتين
 متفقين ومختلفين في كلام واحد **قوله** واما على مذهب السكاكي فغلب اشكال
 وذلك بانفسر المحاربات العقلية بانها هي الكلام المقادير خلاصه ما عند المتكلمين الحكم
 فيه لغيره من الاول فان كان الخلاف لا يوصله وضع ولم يستطع في الحقيقة والمحاربات
 العقلية كون المسند فعلا او مستمرا يجوز ان يكون المسند في ذلك الكلام جملة
 اسندت الى المستند وفي وصفه بالحقيقه والمحاربات العقلية اشكال حيث ان
 تصرفها الكلمة فيقتضي ان لا يوصف الجملة المسند بها فربما انسابه على اربعة
 وحل الكلمة على الدقة ليعلم المسند والركب ليرد الى الاشكال غير صحيح لانه يكون
 محاربا لا استدلالا التعريف من غير قرينه لكن تقسيم المحاربات للمعنى الى الاستدلال
 وغيره والاستدلال الى التمثيل وغيره مما يحل التمثيل به هو ركن في
 مثل قولك اراك مقدم رجلا وتوخر اخرى يقتضي ان يوصف الركب بما انا المحاربا
 فلو جوب صدق القسم على الاقسام الاربعة الا ان يجوز كون القسم اعم من القسم
 من وجه واما بالحقيقه فلا زل ما وصف بالمحاربات باعتبار الاستدلال في غير
 الموضوع له بوصف بالحقيقه باعتبار الاستدلال في الموضوع له وبالجملة ان نظر
 الى ما يقتضيه التعريف من انحصار المحاربات والحقيقه للمعنى من المفردات لم يحصر
 الاقسام في الاربعة وان كان في مقتضى تمثيله كان لا يحصر على اربعة ايضا
 لا يقال لا يمكن بان لا يكون اذ كان بعض اجزا الجملة حقيقه لغويه وبعضها محاربا
 لغويا فالجميع من حيث هو لا يوصف بشي منها لا تامة بل يوصف بالمحاربات لغوي
 لان المعنى اللغوي للجميع هو مجموع المعاني اللغوية لجزء منه والمعنى الركيبي من مذهب
 ومن خارج المعنى اللغوي فيكون محاربا والجواب من الاشكال بان التعريف المذكور
 على ما صرح به في قسم البيان انا هو المحاربات المزدوجة لا المطلق المحاربات المستند الى الاستدلال

التمثيل وغيره فلا يلزم ان لا يوصف الجملة بها وانما يعرف المحاربات المستند دون مطلق
 المحاربات بما لا يعدم الوضع في الركب او التردد وفيه او بناء على ان المحاربات المفردة
 الوقوع فيكون ما هو المستند والغالب واما على ما هو المزدوج وغير الغالب
 على الغالبية انما ما لا لاقتباسا عما الى ان كان في المثال والعدد من العباد
 المستند في مثل هذا المقام لا ينام الاقتباس وهو اعتبار لطيف كذا ما بينا
 اليه في مقام رياسه والاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القدران او الوجه
 لا على انه منها وقوله وان المعنى عطف نفسه بالاقتباس الى انه كونه دلاله على انحصار
 الاله هو المعنى المذكور **قوله** نصيب على انه مفعول به وهو احتيا والركب مركب
 ويجوز ان يكون ظرفا اي فكيفكم بالتقوى في يوم القيمة انفسهم في الدنيا
 وان يستغيب كغيره على ما يدل من قوله اي فكيف تتقون الله وعشرون ان
 حمد يوم القيمة وانا اختار الوجه الاول لعله التقدير الاول بخلاف
 الوجهين الاخيرين وتوجيه الكتاب على الوجهين ما هو من الكشاف
 وقوله لا يحسن سارح عند تناقضه لاختلاف النسب بوجه ذلك ما نقل من كتاب
 الطيب **قوله** واليه يحرم المسرعة في استنابها صبي وهرم
 وما نقل من بعض النسخ ان رجلا سقى حم الشعر كحل القز واصبح وهو
 اسير الراس والمخيط كالساعة فقال لربك ايتبه والحجبه والنا ربي المنام
 ورايت الناس ينفذون في السلاسل فلما كان رفقهم ذلك فاجتبت
 فانزله وروى ما في التفسير اما بدل من يوم القيمة او نصيب بتقدير اني ذكر
 انما التجميع شأن اليوم وهو له ومطهر بقوله جعل الولدان يحصل مني
 الاية على التفسير المذكور وفيه يدفع ما يقال ان لها هراير ذلك مستغنى
 عنه **قوله** ومنه اخر التردد فله لانه ليس فيه استناد امر او نهي وان كان

هذا امر او مفعول في الابقاء وفضل قوله لسائر الجار لانعدام الامر الذي هو **اول**
 اي المسند اليه المذكور في المذكور لان قيام المسند به هو المسند اليه ليس بمختيار
 اصلا بل هو بغيره لربا ذهب الوجه الى استحالة مطلقا **قوله** وقيام المسند اليه
 اليه اعم الخ تبيينه على ان ما ذكر في الايضاح من ان جعله صدى عن عنه يسمى
 لقيامه به حيث قال كاستحالة صدى والمسند من المسند اليه او قيامه به بالاعمال
 فابعد بغيره **قوله** اي من جهة العقل قيل فيها اعتبار ان اعتبار عقله وعاد
 على التمييز وليس هناك ضرورة تمييزا فان انقسام الاستحالة الى العقلية والعمادية
 وحيث انما في صحتها لا في جانبها ولا منبسطه يحتاج اليه اذا الاستحالة لازمة والتمييز
 هو انقسام لا العقل فان جعلت منه به بمعنى الحكم باستحالة الشيء وعدمه محال لا في قوله
 ما يستحيل العقل كانت بعد رافعا فانما الى مفعولنا فلا يصح جعله في ما يميز
 لتلك النسبة لا خلافه لان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول والى التمييز
 فاعل وكيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وانما بعد لتعنه فعدا
 الظرفية الاجمال والتفصيل والجميع ان اختصاصها على المصدر به اي استحالة عقله
 او عادية او على المميز في العقل او العاد وان يفسر بها بيان لما حصل
 المنع لا توجيه الاواب لظهور واجب عنه بالتمييز هنا انما هو من نسبة
 الاستحالة الى فاعله وهو القيام والاستحالة لازمة للاستحالة لتمامه ولا يلزم
 ان يكون التمييز فعلا نفس العقل المذكور لانه كما يكون فاعلا لنفسه فخرطاب
 زيد بنفسه يكون فاعلا لنفسه هو امثلا الا انما كان الما فاعلا للملا لا لا امثلا
 او لا لازمة فخرطاب الا ان يرضى بان ان العيون فاعل التمييز والتفجير وحيث لا يميز
 كون العقل فاعلا للاستحالة لانه بل كفى صدى كونه فاعلا لنفسه وانما تبيينه بان
 الجواب منى كما ان التمييز في المنع لا يكون الا فاعلا ولا افتقار الى مفعول لان مفعولا

في الالام المذكورة انما وقعت بتميز كونه فاعلا للتفجير بل كونه مفعولا للتفجير وانما يكون الماء
 فاعلا للملا لا للاستحالة او يصح ان يقال له امثلا لما في **الاول** عطف على استحالة اناله
 لما عسى يتوهم في يادى الدار عطفه على قيام المسند وفساد ظاهره في معنى المعنى ج
 كاستحالة صدى عن الموحى وليس هذا ما يستحيل العقل والامثاله مبالى لتمييز العقل
 الى افرافه هذا اذا فسر استحالته بالمعنى السابق من كونه حيث لا يحل احد من المقتضين
 والمبطلين انه يجوز قيامه به اما اذا عرفت بان كون حيث علم العقل النظر العميم انه
 يقع قيامه به يجوز عطفه على قيامه به حيث علم العقل النظر العميم انه
 عطف على هذا المعنى في مثل مثل اثبات الصغير في عطفه على واحد منها اخر ولا ذهب
 بعضهم الى ان هذا المثال ما علم استحالة صدى والمسند من المسند اليه المذكور عطف **قوله**
 فاعله او مفعوله الخ استا رب ان المراد بعرفه حقيقة الاستحالة ومعرفة انه متى
 حقيقة وعلى اى حال كون حيث يطلق عليه انه حقيقة لا مسمى ان يتوهم ان المراد بعرفه
 نفس حقيقة الاستحالة وقارنه معنطها من مفعولها موصوفه المسند الى المسند اليه حقيقة
 فلا يتوهم بعرفته الى التمييز والحقا والما بعد بان مبالغة والتوجيه بانه لا يلزم ان
 يكون لها حقيقة وانما يلزم ان يكون له فعل او مفعول حقيقة ليس وجه ادخاله في الميزان
 لان الوجود بعرفه التمييز لا يتوقف على وجود **قوله** اي مفعولها المسمى من المسمى
 اليه ونفع العيون والبال المعنى للمشهد ومن جعله في الميزان وسكون العيون وكسره الى
 الايضاح انه لا يوازي قبل انه كسره الى الميزان فلا يخفى انه قيل انه اشار الى ان ما
 في الايضاح ليس على التمييز انما علم حقيقة الحال والضمير المستتر انما هو التمييز
 ومفعولها جاز والسنة بالضمير الضمير والشماع منه التسمية المسند الى الانسان
 بالوجه يادى الدار في مظهره له بعد احوال النظر ان مظهره به وقع عطف او مفعول
 يتوهم منها ان التمر او قوله بمره كسره الى الميزان الاستحالة الى المفعول ان كان الخطاب

المتوجه الى قبر معين لا بالفتح وتاثيرها بحسب بيان يكون سناها نون سنا النون قوله
 لما اورد من ذلك من الحسن الخال وقع لما عسى تراى من الله من مائة اليك ومن مائة
 اشهر من النمل وهو كرامة العاد والظلم بحوله على مفادات القواعد ذكره الشاعر
 نمل الحريم في الماداة ووجه انه نمل يظن يرى حسنا اخر من نمل حاله ووجه
 اخر ان نمل ينفذ في الفلاكرار **قوله** ان اقدم من نفس جمل النفس على الاقدام الباء
 الى ان النمل لشدة اذ النمل لا يختار اصبه فيه مدخل بالاسناد الى الصبر كمن حقيقته
 وان كان نمل الله تعالى يضرب ربه وانه قد كذا واذا لم يكن كذا لكان
 الاسناد اليه حقيقة كسر من ويرى ذلك وربما يحتمل ان يكون جمل نمل نمل الله
 لما شرح السكاكي في المتناجح بنا على مدحها ان الصبر خالق لافعاله الاختيارية ويؤيد
 ذلك قوله في شرح المتناجح وقوله قد منى نفس اجتراراً من جعل الله بها وفكر
 الله تعالى وقول الشاعر وحسن امراك البيت من جمل ابيات هي
 لغدا صفتي شوقا ولما سمرا الاجل لجنك بما بدا لك منك طعنا في البيت
 وصبري هو اكد من حسي بغير النمل فان قلت فكيف نفس لا لا تفتد خللا
 وان قيل المولى رجلان في ذلك الرجل اي صبري الله كسب هو اكد من طلاله
 ليشرح بان قوله في حسي يضرب النمل يقول بان الصبر كاصح من السلام
 السرازي في شرح المتناجح حيث قال يضرب النمل هو المفعول الثاني ليعمل
 تقديره وصبري هو اكد من حسي يضرب النمل وهو في المعنى خبر لها ر على ما به عليه الترتيب
 المخرج من وجه الله والنواوير بينه في النمل بين المفعولين اللذين هما في المعنى ام هو
 ضمير المتكلم وضرب هو يضرب النمل في حسي يريدت في بان يقول صبري نمل الله
 بالجمال والنواوير الخال والخال فيم مقام المفعول والعلية كذا في شرحه المتناجح
 وقيل بيت لنا كيدا للصبر في حسي كذا والنواوير النواوير بين المفعول والصبر

لذلك

له نمل على ما ذهب اليه الزمخشري ونظير قول الشاعر وكنت وما غنيتني
 الوعيد اذا جلت على الناقصه ويحتمل ان يكون مراده بتوله صبري الله بسبب
 هو ان يمدد الحالة صبري الله بسببه ما كانا يكون ميمه معنى ما قيل الواو والحال
 والخبر بخبر صبري الله صبري الله او مشهورا بين الناس بالحسن والولد بذلك
 والحال انه يضرب النمل لذلك فيكون اما على نحو الواو في المعناجج المبيت
 او على نحو ما ابتدأ به وما يضرب وقيل الواو لمطاف احد الطرفين على الاخر اي صبري
 هو اكد من حسي يضرب النمل في حسي لا لانه قد تم المطوفه كما في البيت ووجه الله
 والجار بمعنى الباء واللام متعلقان بغير وفي ايرادها ايدان بان المعنى يضرب
 بالاشياء النمل الحسي ويضرب في النمل بالاشياء من ضرب مثلاله من لا يهمل
 جوزان يعطف على صبري الله والعدول في المطوف الى المعناجج لتقدم الاستحضار
 والاستمرار وورد في حسي بالماضي فيكون ح في لاسن **قوله** فالاعتبار اذن
 ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته لا بد منها من نوع
 المحقق الكلام فلا عيبا ان لا يجد ظهورا فيقول وبالله العبد والذو يسخر على
 النزاع ان المجازا للفعل في الكلام الذي يكون للفعل السند فيه لا يكون هو المقصود الا ان
 منه هل يشرط في حقيقته حسن فاعلم حقيقته لذلك الفعل السند بحيث السند اليه
 يكون الاسناد اليه حقيقته انه لا يذهب السند عنده الفاعل من وجه الله الى انه لا يشرط
 بل يكفي ما حقيقته وجوده في ذلك الفعل السند حقيقته كما به عليه بقوله فالاعتبار اذن
 ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فالله في حقيقته
 وكذا الصبر والزماليه واليه اشار الشاعر وجه الله في شرح المتناجح
 ليس المقصود هنا الى اتمام وصبر بل لا قدم وصبر ووجه العلم لتمام الزايد
 والسكاكي وجه الله انه يشرط بينهما المصنف وجه اسد اخيرا الشاعر

ان يكتفى بحده في حق المحارز الصلح لما استعمله مقدم فهو صريح في ان هذا النوع
 على تقدير وجوده يكون الاستعمال اليه حقيقته بوجه تارة ان الزاوية لا تقسم هنا
 ثم يكتفى بخلق على الاقدام من فاعلها ان كان في ذلك على وجه ما في موضع او على
 او احد من هذه وهو حرر عليه يقال ان هذا قد مر هذا الوجه ولا شك ان هذا
 الاقدام ليس لازما لوجود القدر ومما جرى في الاقدام وان كان وجوده في حق
 الامر فليس بمتصور من له لسان قد مر في ذلك حق ولم يكتفى بخلق الله تعالى في
 اركان الاقدام بقوله هذا حتى يحتاج الى بضم والعتبار واستحسانه ان هذا
 الوجه في الجواب من لا يخار في الجوز ان الاقدام لا يصح في الجواب ان هذا
 وان كان لا يخلو من اجاد ووجوده في لا مدخل له في حق هذا المحارز الصلح في وقت
 في كونه من صور العدم كما عرفت في حق القول بان الموجود هو العدم والاقدام
 هو صدم وكذا القول بدم الحاص الى اعتبار مقدم وهو صدم وان هذا النوع هو الذي
 من الوجه ان في الجواب قد يقال ان ما اذا الشرح في حق له هذا ان الله تعالى
 لا يجب ان يكون له حقيقة في حق وجوده لا يشبه في هذا صلا ولا يرد عليه في
 من لا شك في هذا ان الله تعالى في هذا الكلام وجوده في حق جعلي في الاستناد
 من الى الفاعل الجازي في نقل الاستناد من الفاعل على غير نحو كما في الامور
 يرجع الى في يوم للمفسر في حق هذا حكم وقوله ساء ما ليس حاجب
 ان يكون في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل
 ان هو ما في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل في حق الفاعل
 لا احد للمكين اقدام في حق مقدم هذا في حق الكلام في هذا المقام فاعلم ان المحارز
 التمييز في حق الاستناد في حق الاستناد في حق الاستناد في حق الاستناد في حق الاستناد
 وبعد راسخ في هذا النوع في حق الاستناد في حق الاستناد في حق الاستناد في حق الاستناد

فله على ما اراد الشيخ من النوازل **قوله** وقال الذي نظمه الخ احد الخاصل
 والافعال في هذا هكذا والافعال في هذا هكذا والافعال في هذا هكذا والافعال في هذا هكذا
 بالكتاب في جعل الرفع استعارة في كتابه عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة
 في التشبيه على ما عليه معنى الاستعارة كما عرفت وجعل سبب الانشائي في قوله
 للاستعارة اي وان لم يمتنع بغير الكلام على ما في الاحكام في الذي يشترط
 عند من هو نظم هذا النوع من المحارز الصلح في حق الاستعارة بالكتاب في قوله
 في استعارة هذا النوع من محارز الكتاب في حق الاستعارة في قوله في هذا
 الاشياء على طريقه المحارز الصلح استعارة وذلك لخاصة ما في ان على ما لا بد
 العمل في حقها هي الرجل الاسدي في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 لم يرد ان هناك استعارة اصطلاحية بل اراد ان هناك انشائي للاستناد
 من جملة الاصل في محل اخر التشبيه بالاستعارة اصطلاحية لا ان يكون هناك
 استعارة في حق من ظهر في الاستناد **قوله** وهي ان حسب الخ اراد التشبيه
 ما هو ان من التشبيه الاستناد او الاضافه وانما قال في حقها في حقها في حقها في حقها
 من لوازم السبع وادخلنا من الاضافه لان المراد من التشبيه هو الاضافه فقط والاشياء
 منطوق لا يخرج من ذلك انما يتحقق في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 بطلان ولذا قال السكاكي وهي ان حسب الخ في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 بالنوازل على ما تقدم في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 الى غير المعنى **قوله** والحاصل ان ما حصل ما ذكره المصنف في حقها في حقها في حقها في حقها
 الى السكاكي في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 الحقيقي في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 المعنى بالاستناد **قوله** او لا معنى في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

والا يكثر المناقشة بان الاستعارة اذا هي اسناد الصفة الى غير عيشته فيكون المراد من
 راحته صاحب العيشة لا الملقط العيشة ورجح ان يقال هو في عيشته والمراد بها
 بها وجه دونه ان صير راحته انما هو العيشة فالمراد بها واحد فانما اراد به العيشة
 صاحبها كان هو المراد ايضا بالعيشة والمصير الى ان المراد بالعيشة منافعها
 وبالصير منها ما هو المأزى لا يصغر من شوب تكلف وضيوعه فيكون المعنى هو
 صلاح عيشته **قوله** وكذا لا معنى لكون خلق من خلقه من الما قبل لا
 ذلك لحوار ان يقال خلق الابن من الله كقولنا في خلقكم من نفس واحدة **قوله**
 الشعب ان العجاج الشعب انما يكون في شجر الشرب وهو شعب الجند ولا يقال
 شعبان في شجر العجر المحمد وشعب عليهم بالسر اسب شعبا الى ان يتفرع منه
 وشعب ايضا بالمعرك اسم امرأه **قوله** كالاستخدام في العلم البديع يريد ان يقال
 الاستعارة في الغنى المستقر في صايم دون زمان مثل الاستخدام في كون المراد من
 الرجوع اليه وحسب الراحم متلفعا وبذا يتدفع ما قيل استخدام فلا معنى للتشبيه
 وسقط ما يقال في ذلك مع استعماله على شوب النصف ان شرط الاستخدام
 ان يكون الملقط معينا وليس لها معينا لان اليها الذي ادعى كونه معينا
 ليس شبا غيرا لها وقد يقال في وجهه ليس المقصد الى التشبيه كما قول
 الاسم كونه تشبيها لاستخدام هو ان يراد فقط له معينا في جهة فقط والآخر
 بصير سوا كانا صفتين او محازن او اوج حقيقة والآخر محازن **قوله** وهو وجه
 ان يبنى هذه الاعتراضات الى كبر المناقشة في الجواب بان على تقدير ان يكون المراد
 بالشيء والربيع وغيرهما حقيقة دون السبع والمقادير المختار كقولنا في
 نهاره بالتحقيق وادع السبعية السبع والقداد ربه الربيع لا يخرجها عما وقعت
 حقيقةا لان ادع الاسد به بلضحا على الاستعارة المخرج بها لا يجعله موضوعا له

ان

لنظ

لنظ الاسد فلا يكون من الاستعارة في شيء فيكون الاسد مجازيا على كونه
 الى الاستعارة بالكتابة والتوجيه بانه قصد بالانبات في مثل اجبت الربيع البقل
 اريد من شبه الانبات الحقيقي لا هو مدح السكاكي لا على بطل اما اوله فلان
 السكاكي مخرج بان الانبات هنا ارشاح لا هو واما ثانيا فلان الادعاء المذكور
 او المخرج الملقط غاؤه له بالتحقيق فليس بجعل اسناد الانبات للمعنى الوهمي
 حقيقة فوجه يعتمد بها ونحن نقول وبالله العمة والتوفيق قد اضطررنا كلام السكاكي
 في تحقيق الاستعارة بالكتابة حيث قال في المثل الثالث الاستعارة بعد
 تفديرها ويسمى التشبيه سوا كان هو المذكور او التروك ستعارة استعارة مستعارة
 وانت تعلم انه اذا كان التشبيه مذكورا فقط يكون استعارة مخرجه وانما لان التشبيه
 مذكور فقط يكون استعارة مكسبة وهذا مستعارة معترف بان المستعارة في القدر
 المشبه لنظ السبع المزدك لنظ المشبه المذكور وفي اخره جاتا لاستعارة التشبيه
 ولوانتم جعلوا قسم الاستعارة التشبيه من قسم الاستعارة بالكتابة بان يكون المحل
 في قولهم تلفت الخال كذا الخال التي ذكرها عندم قرينة الاستعارة بالتصريح
 استعارة بالكتابة عن التشكيل بواسطة السبالة في التشبيه على معنى العام
 وجعلوا شبه النطق اليه قرينة الاستعارة كما رام في قوله واد المشبه انشبت
 القدر ما جعلون التشبيه استعارة بالكتابة عن السبع الخ في اخره فصل المجاز
 المعنى والاف الذي عنده هو نظير هذا النوع في سلك الاستعارة بالكتابة على
 الربيع استعارة بالكتابة عن الناعل المعنى بواسطة السبالة في التشبيه على السبالة
 من الاستعارة كما عرفت وجعل شبه الانبات اليه قرينة الاستعارة ولما هو تلامه
 في حد من الموضع مستعارة الاستعارة لنظ السبع والربيع ونما به ما يكثر في التوفيق
 من كلامه في السماع في قسم البيان من هذا الكتاب ان المحرر الاستعارة

بالعلماء هو اللفظ السبع المكنى منه بذكره ويقال الواقع موقفة فقط المنية المراد منه ادعاء
 والمنية مستعار له والحيوان المستعار منه وجب مستعاره باللفظ
 بذكر المنية واداء المنية به اراد بها المعنى المصدري وجب جعلها من اقسام الجوار
 المعنوي اراد بها اللفظ المستعار ودعا ذكره اخر حجب الاستعار البس والغير
 المجاز المعنى المحول على وجه من الصفات اي ذكر المنية استعاره بالكنية جاز كونهما
 عن السبع ادعاء وكرر السبع استعاره بالكنية جاز من التبادر الفاعل لو كان
 منه ادعاء لكان المراد بالاستعار معناه المصدري فينبغي ان لا يقال هذا
 والحاصل انه حجب جعل المجاز العقل والاستعار التسمية من قبيل الاستعار
 بالكنية جاز اراد بالاستعار معناه المصدري على ان المنية واداء المنية
 معنى استعمال المنية في المنية جاز ادعاء لا حقيقة فكونا ادعاء في استعمال السبع
 حقيقة لما مر من ان الادعاء المذكور لا يخرج اللفظ عما وضع له وجب جعل الاستعار
 المكنية من قبيل المجاز ارادها اللفظ المستعار وجهه دفع الامراض المعنوية
 قسم المجاز الى المرسل والاستعار وقسمها الى المرحه والمكنية فيكون المكنية مجازا
 مع ان المنية في قول المبدل مستقلة في الموت بادعاء السبع فكون مستقلة في الموت
 له بالتحقيق وفي غير ما وضعت له بالناويل والمجاز يمتد ما استعمل في غير ما وضع
 بالتحقيق ويظهر ضعف ما قيل في دفع ان اللفظ المنية بعد ما جعل ارادها السبع باستعمال
 في الموت استعمالا قويا وضع له ادعاء لا حقيقة وكذا ما قيل ان قيد المنية ارادها
 في الموت ان كان باعتبار انه موضوع له حقيقة وباعتبار انه موضوع للسبع
 مرادف له والموت في معنى اذا السبع غير متعارف مجازا واستعماله ههنا ليس
 حجب انه موضوع له بل من حيث انه مرادف للسبع والموت في معنى اذا السبع
 انما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اعتبر معه ارجح ما راجح عند العقل

وانا اظن ان العلم انساعا لدوى الزام وشجبه الحظا والى الانه **قوله** على ان المنية
 ههنا جواب اخر للملاد محموله انما لام ان الظاهر من كونه ههنا كين المنية
 حاصه مطلقا وهو ليس بذكره والمذكور بالضمير فلا من نفسه حاصا كما كان ادعاء **قوله**
 ومنهم من يعرف الخ اراد به المطلقا حجب قال في الجواب عن الاول والمراد بالضمير
 في رايه هو صاحب عيشه فيكون اصل معناه هو في عيشه حصة مثل عيشه
 رايه صاحبها وعن الثاني فيعلم ما مر حجب الاضافة في ههنا حاصه فكون المراد من الثاني
 ح ليس المذكور هو فلا من حجب كونه اضافة من اضافته الى نفسه ولو سلم ان المراد
 بالههنا هو فلا من المذكور لا يلزم منه اضافة المعنى الى نفسه لان المراد بالههنا هو
 الضمير والضمير الزاهر يرجع الى اللفظ فكون تقديره ههنا حاصه وعن الثالث
 ان اراد به ان يستلزم ان لا يكون له الامر اصلا فهو مجاز ان كونه الامر مجازا
 ويعبر عنه حصة وان اراد انه لا يكون له حصة فم كونه حصة انما مستلزم اولاه
 عن تنفاء الامر له حصة استعار مطلقا لانه لا يلزم من استغناء الحاصر ان يتنا
 وقد يتعارف ذلك على ان الامر به مجازا وعن الرابع لان بعض الناس يوردون
 الاسم على الله تعالى من غير توقف وحاصل المتنازع قد صرح به في قوله
 جعل الربيع استعاره بالكنية جاز عن القائل للفتي ووجهه من حيث المطلق
 بان علم برداءه لما جازا لظلال لا يتوقف صح منه المطلق الربيع ووجهه من حيث
 بل اراد انه لما جاز ذلك لظلاله انما استند الى اللفظ السليبي من اجل الاسلام
 والخاصة على الجمهور فحكم على رايهم بتصرفه على حسب اعتقاده فلا يصح الزام
 التوقف على السبع في جواب الربيع البطل ويبدو ان المراد بالشارح عليه هو حجب
 حجب هذا الترتيب على السبع عند الظاهر في التوقف على تقديره ما ذكره اوله ان السبع
 لزوم توقفه عن قول التوقف على السبع ويقول ان السكالي لم يثبت ان رايه

المذمومة من حيث التوقيف فلا الزام الا ان يبين بخلاف اعتقاده ولكن فان فهم
 من ذهب اليه واعلم من يقول من غير التلقا فلا اعتكاده وانت جدير بما لم يزم على هذا
 التوقف وقت مثل هذا التركيب على الجمع لو كانت ارجح البلغة السليمة من قول المؤلف
 وليس كمن لا لا عذر في شايح وابع في كلامهم لا يؤمن به لانه سون لانه قد سبق لنا
 قبل هذا زمان تحقيق لما هو حله الحال وحقيقة الحال وانما اعلم بمرجع الفقه والكمال
 وفي العجاج التحمل الاصل في الحل الكرو والكد والفاصل الماكن والمادة والاستنباط
 شيعا والتشبيح كره الظاهر باوجه بالحق من البناء فيقال شايح وداع بمنزلة
 ونشأ **قول** اعني الامور العارضة له من حيث انه مستند اليه فيكون اولها بعد التوقيف
 انما له ما ليس به بل انما هو المراد بها ما يعرف له لداية لا يجب وصفه وانما هو
 دون اخر لا وما يعرف له مطلقا اهم من ان يكون عروضا لداية او حجبيا في وصف
 كان وباني حقيقه وقت وناسا عينية كون رجوع الاعتبار الى الية لداية اذ
 لما سبق في الوهم من التقييد بالاول ان المراد بها ما يعرف له من حيث انه مستند اليه
 سواء كان عروضا للمعينة المذكورة بواسطة الاستدلال الحكم او الاستدلال بواسطة
 ولما نسب بقرينه لا بواسطة الحكم او المستند تسبها على ان المراد به ذلك المعنى بواسطة
 ولا يجب عليك ان ليس المراد به بعد التقييد بالمعينة الاولى بل يعرف له ذلك
 لا يجب وصفه وحقيقه وهذا ما يدفع ما يقال ان الاعتبار الرجوع الى الية
 اليه لداية غير راجع اليه من حيث انه مستند اليه لانه راجع اليه من حيث التوقيف
 فان الامور العارضة له من حيث انه مستند اليه باعتبار ان الراجحة اليه
 لداية محل العمل ويظهر ايضا ان ما يقال في توجيهه ان يملك بعد لداية ما هو
 بواسطة الحكم لا يخفى ما فيه **قول** قد مر على سائر الاحوال الخ ذكره الله في شرحه
 للمحتاج لتقدم وجه اخر من كون الحدوث اعرب التغييرات والحالات بل غايتها

حيث انما يكون اوليا لبيان هذا الوجه اول اليوم اقتضاها التقديم
 على سائر الاحوال بخلاف الوجه المذكور هنا وبخلاف ما قيل في الاصل بهذا الفن
 ان يقال المذكور كونه اصلا لا يستدعي وجوب كونه راجعا على احواله والحدوث كحالته
 الاصل بوجوب كونه باعنه عليه مقتضاها فالحديث المعروف بانواع اقتضاها للمناس
 الرامية على اصل المراد وبخلاف ما قيل قد مر لانه لا يترتب عليه من مقتضيات الاحوال
 ما يترتب على الذكر من تنكير وتوحيده وتقدمه وناجيه فكان تقدمه اوليا لطرف
 التعليم وبخلاف ما قيل ان باب الحدوث ادى مسلكا والطف ما خذا الا ان
 انك ترى التركيب المبعث من الذكر وحدك انطق اوله بظن وبخلاف ما قيل ان تحت
 التركيب اقل منك من ان يملك ذلك لان الامور الوجودية المتعينة لتقدمه سوى الاخر
 انما يتبع تقدمه على الذكر فقط دون سائر الاحوال وايضا توجه على الوجه الاول
 المذكور هنا انه كما ان الحدوث بعد ما سابقه فله عدم لاحق للمعول لم يعبر باللاحق
 مع ان الحدوث عدم لاحق لانه استناط واحتياج في نفسه الى ان يقال لعدم الناس
 هو الاصل في الواقع هنا هو عدم السابق لان الحدوث في الكلام لا يكون مع وجوده
 او لا بل لم يوت به في الاصل باعتبار اول وعلى الثاني ان نفس الاصل كونه
 باعنه على الذكر كسائر الالباب الباعنه على الحدوث فتقدم استدعاء الذكر كونه راجعا
 على احواله لا بوجوب كونه اذن ما استدعاء التكنة من الحدوث وربما يحتاج في دفع
 الى ان يقال الاصل انه وان كانت كنهه لكم بالحاضر مبتداه بخلاف كنهه الحدوث
 وعلى الثالث انه لا دلالة فيه على تقدمه وعلى مقتضى دلالة انما يدل على تقدمه
 ما عدا المذكور على الخامس انما لان ارجح التركيب اقل لعدم الدلالة فيه على النجاة
 الاعتبار انما في ذكر الحدوث يقتصر الى ابرز الظاهر انما هي المقام
 وهو عرفان الناس بالحدوث لوجوده القرائن لاستدعاء غيره في تعيين

الحروف في جميع الرواد بل لا بد من قرينه دل على الحدود اجمالا لان وتتميز لا اخرى
 وبهذا سقط ما توهم انه اراد ما سوى حذف الفاعل المبني للقول لما سلكه كونه
 لا يحتاج الى القرينه بل الى القرينه التي في قوله ويظهر ايضا بعد ما قيل ان لا يفرق بين
 الفاعل من اطلاق الحرف لانه انما يطلق حيث يحل لتقدير الحدود ولا يلزم في المبني
 للقول وانما يعلم ان قرينه الحرف في المبني للقول موجود الا ان لا دل على خبر
 الحدود ولا خبر فيه لانه لا قرينه فيه اهلا كيف قد مر في الشارح رحمه الله
 فيما بعد بانه لا يقتضيه هذا الى القرينه الدالة على خبر الحدود **ول** وقيل
 في انه ناصر الدين الزمدي رحمه الله اسارا وبعده عن نظر ال ظاهر وجود القرينه
 المسند عن ذكره لدلالة القرينه لا يمنع استحال ذكره على ما به بينه كالتيه
 على عبان السامع والاستلزام وغيرهما ولما ورد لفظ الظاهر بهذا الترتيب
 يظهر ان ما قيل اما ان يريد ان القرينه ظاهر او باطنا وكونه عينا انما هو
 بالنظر الى ظاهرها وليس له معنى محصل واما ان يريد كونه عينا بالنظر الى الظاهر
 الذي هو القرينه الى اخره فيه شايه يخلف خبر القرينه خبري من الوجه الاول
 انه في الاول لا عين فيه نظر الى انه ركن من اركان الكلام سواء امكن ان يكون
 قائما او لا وفي الثاني عيب ان لم يشتمل عليها والعيب لعدم التعبد في ما لا
 يرتب عليه فاعده او ترتب ما لا يعتد به نظر الى الفعل المشتمل على منتهى **ول**
 وانما في خيل ان فيه اشعار بوجود من المطايع منها ان الفعل عند ذكره في
 مدخل في دلالة اللفظ نظر الى ان في الذكر اللفظ مع الفعل وفي الحدود اللفظ مع اللفظ
 برشد كالي هذا قوله فلا عند الذكر كونه الاعناء بالكلية على اللفظ ولا عند
 على الفعل حيث انما الذكر اللفظ وفي الحدود اللفظ ومثل الشرح المبرجاني
 رحمه الله بل الشاهد في الحدود الفعل مع اللفظ العذر وفي الذكر اللفظ مع الفعل

ومنها ان الفاعل ظاهر في الصور من هو اللفظ المذكور او انه دل عليه بالقرائن
 من الاعراض في دلالة بالاجزاء على المعاني وحيث تولد في شرح المتنازع في القول
 بحسب التوجيه كونه عند الفكر ايضا على شيان الفصل الاول الثاني لست الا
 اما انما نصب الواضع مختلفا بخلاف الاول فمع كونه انما في نفسه ولا
 دلالة بحسب وادراكه بخلاف الفعل **ف** ان الحدود في الحدود ليس بحسب
 للقرينة بل بحسب العمل لان تحقيق الحدود انما يتصور بانها ان الدال على الذكر
 هو اللفظ فقط وعند الحدود هو الفعل فقط وليس كذلك بل لكل منهما مدخل في الدلالة
 فمروا بحصول الدلالة في اللفظ باعجاب وان الكلام في الدلالة الحقيقية الوضعية
 لا ينصرف في غير علم الحقائق في الموصوفين به هو اللفظ ولا يخرج في ذلك ان
 لم يكن للفعل مدخل فيها واستثناء الدلالة الى الفعل قوله وعندها لا ينفصل ولا انفصال
 نظر الى ان له مدخل في الدلالة في كون الدلالة لفظية وانما انما هو حقيقة
 الدلالة اللفظية **ول** هل ينسب بالقرائن الحسية او لا وحتى من يعرف خلقه
 عند انه ركب السيف من واحد من دعامه فاعلم انه كذلك كسائر تلك الدعامه
 من خطية اي دعامه اخرى كونه الدلالة لفظية لفظية البصر المستقر في
 حتى ليقول بعد ذلك انما هو قابل فيقال مع ايشن ما حاسب القدم مع المثل
 فتجرب من استخفافه وكاله خبره وسقطه معطاه وانما ما لم يلاحظ
 واما ان وانهم العارفين انما يشار اليه من غير التكلم وحيث انما بالقرينة
 من ادراك من سمع ومن سمع كلامه عن طريقه من يرون ما في شارب
 خبره او انما كقول الشاعر واذا ذكر كره عسلتي ولقد علمت ان
 سبب العلم الصحيح العلم من العلم وقد هو ووجهه ووجهه ووجهه
 هو حصر والسبب الدلالة من حيث انما سام ساما وسام ساما

محدودي والايه ليست كدليل لانه لم يذكر اسم الاشارة الثاني في اول كبر المقبول
 فكان هذا المقبول خبر الاول فيكون السند اليه عند عدم ذكر الثاني في كونه لا يثبت
قوله كما مسلم الاثر بالمدى الاثر يقع العزم والمقتضى والتقدم والاستعداد
 اسم من استأثر بالشيء استبد به والمناجاة في الاصل الموضع الذي يتباليه ان يرجع
 من بعد اخره فيقال فلهذا مناه لان اصله صمدون عنه في امرهم ثم ينزل اليه
 ومن على حاله كل انفراد بها واستعدادها واحكامه حوال من حول الشيء في كل
 من على حالها اما مستقلة في ذلك مع ما حوله وفي جرحها بما احتياج الى خارج وكاتب
 في موضع المصدر لقوله ما سده والعاقبة في فيل اليه كاذك في الشارح في شرح
 المكشاف وقيل للدلالة على ان الاثر بالمدى سبب الادع الاخر في فعل الاول
 لا يقع اعاقبه بما قبله وعلى الثاني احتيج في الظاهر الى تعدد ما سده فلا يقال معنى ان
 الاثر بالصلاح ما سده لم كما سبب اسم الاثر بالمدى وبالحكم محموله ان كبر المقبول
 ان اختصاصهم بها واحدا منها على وجه يجب كون كل منها محمول على غير واحد
 على حاله كذا في استقلال التميز ولولم يكرر لما فهم اختصاصهم بالمدى فيكون
 هو المميز لا كل واحد **قوله** التميز في الشرع فقال هلله قال قال اي لفرقة
 شرع والتسجيل التمييز في التحديد وهو العاكس والمراد الاحكام والاشكال
 حيث لا مجال للاختلاف **قوله** ان يكون المقام بالنسبة الى المراد بغير السبيل الى كل سبب
 اليه عموما للتعدد في هذا المقام بدليل قوله في شرح النتائج والمراد بغير السبب
 الكل بسند اليه ان صح في كل الحالة استثناء الى كل واحد ما صح انعاقبه في نفسه
 واستثناء الى كل شيء ما صح ان يكون بسند اليه لشيء ما في الجملة وليس المراد
 عموم سبب الخبر في نفسه لتعدد واد العزم لتعدد واد ان التحصيل يميز لا يتقار
 جميع قرائن الحدود لانه فربما ان مخصوصا في شفاؤها لا يوجب استثناء العزم

مطلق ولا عموما في نفسه السند اليه المتصور وخرج بعض هذه العلل ولا عموما
 لتعدد وخرج في هذا المقام لان قوله يخرج من هذا القاسم ليس عام النسبة بهذا المعنى
 لا اختصاصه بالقصور وهو كل احد ولا في العزم ح يخرج جميع قرائن الحدود اذ لو وجد
 من كماله في خصوص الحدود المقصور فلهذا كبر الخبر عام النسبة المتصور وخرج ووجه صحة
 من ان العزم والنسبة عموما لعمدة في هذا المقام ان العزم بالمدى المذكور واد ان التحصيل
 يتباليه جميع قرائن الحدود في العزم ح يخرج القرائن اذ لا على خصوصية الحدود في قرائن لما
 او على انه واحد من المتعدد وهو مطلق لم يثن من القرائن سواء يدل على الحدود جميع
 المبدء واد ان التحصيل من سبب هذه القرائن ايضا وبهذا التقدير لا يبعد ما قيل انه
 رجه الله عز وجل في عدم السبب من عزمه على كل شيء والواقع فيه خصوصه في نفسه
 قال سبب ان يراد بالعموم العزم في نفسه لا في هذا المقام لان هذا المثال وان كان
 خصوصه في خبره في نفسه فلهذا فاجب ان يقال في هذا المقام ان حذر عنه بالاحتياط خصوصية
 هذا المقام وكذا ما قيل ان عزمه في هذا القاسم عموما باعتبار في نفسه لا في هذا المقام
 في وقت الاول بانه على تقدير ان يكون المراد عموما لتعدد في هذا المقام لا وجه لقوله
 عام النسبة الى السند اليه لان عموم النسبة لبعض ما يصلح له ان يكون سببا ابيه لو كان
 الخبر كافي في نفسه مع ان المراد بعموم التحصيل اليه ان يكون المراد حيز الكل
 سند اليه ما او على سبيل اليه والقيده لاخر وهو عموم النسبة لكل سبب اليه سواء
 مجموع ما يصلح له وليست ولا يندرج في كسبان كون العزم باعتبار ما يصلح له في الجملة
 وايضا عموما لتعدد ما ان يكون لجميع المتعدد مع او على سبيل اليه وليست
 المحصر في هذا المقام كلام لا يجري من التحمل والمراد بالتحصيل هذا التحصيل الذي
 القدر في كاذك الشارح رجه الله في شرح النتائج **قوله** وكلام المسائل في جواب
 المذكور الخ قيل معنى هذا الجواب علم التميز من مقتضى الحال على اصطلاح هذا

الفرق بين هذا الاصطلاح في قولهم علم النحو وتبين ذلك باختلاف الاعتبار في قولهم
الذكر على هذا الاصطلاح باعتبار ان هذا المقام بسبب اشتقاقه من اللفظ لا بسبب
الا للذكر وعلى هذا الاصطلاح العلم باعتبار انه لا يجوز اللفظ بل لاقرينه والاعتبار الاول لا يراه
على الثاني كما لا يخفى على ذي فهم سليم **مؤلف** وهو ما وضع ليستعمل في معنى لا يخفى ان العلم
في الاستعمال ليس عليه للوضع بل للفرق في العلم المفرد وما وضع للعلم ككل او جزى من
والفرق بين وضعها له استعمالا في فرد وبينه كعلم استعمالا في فرد يكون لا فادها لكما
العلم وقد يكون لا فادها له بل لاعتبارها الكلي الحاصل في الحقيقة كما في قول
فما بعد في تحقيق معنى العلم كما في سائر المعارف فانها لا يستعمل في بيان ذكرها والاشهر
الكلمة **مؤلف** ويعلم من هذا ان المصنف في المعنى هو العلم عند الاستعمال سواء اعتد
الوضع كالعلم او لا كما سائر المعارف فمدرج في هذا الاعلام الشخصي وغيره من المعارف
واللهيات وسائر المعارف واليه ذهب جماعة من المتفكرين لما ذكرنا في ما ذكره من ان
البحراني قد يلزم على هذا التقدير ان يكون انما كانت هذه الماهيات لا فادها له اذ لم يستعمل
فما وصفت من انما من الماهيات الكلية بل لا يجمع استعمالها في هذا وهذا مستبعد
وليف لا روكا كذا لفظا مختلفا به اللغة في عدم استلزام المعارف الحقيقية والم
لصاح الى ان لا يستلزم الى ان ينسبك في ذلك بالمثل كما في العلم والمعرفة فانه بفعل التفضيل
منها موضوعه لكل من غيرها ومما واحد ما لا يلزم كونها مجازا في شيء ولا
الاختلاف في تعدد الاوصاف ويظهر ان الماهيات على الفرد والعين من الافراد الخارجية
ليس الوضع بل يتطابق الوضع له اياه وعند اطلائها عليه لم يرد لا فادها الكلي
فكن يلزم من الماهيات باعتبار الوجود المنفصل الى تلك الفرد والعين **مؤلف** وحقيقته
العرف جعل الادات مسارا في المعارف الذات المعنى المستعمل في المعنى والاصح
ما يتصل بالادوات في الوجود الخارجي المحقق فيها من العلم الذي وصفته المعارف بانه

شاه الى ما يخرج من غير ولا يتدرج في الالام الجسدية والمعرفة بسلام البشران
العلمية والتدريج فيها المنطوق في المعنى كما ذكرنا في محيل ان يراه بالادوات وانما الاسم وهو
الادوات للعلام الامام الرضي رحمه الله تعالى في المصنف اخذ في باب المعرفة والكره
والاصح في علم المعرفة ان يقال ما اشبهه الى خارج من العلم بانه وعينه فمؤلفه ما اشبه
بترك منه جميع المعرف لا استعمالا على انما وتخصيصها بالاشارة كون الانسان
حسبه ودخل فيه جميع الالام سارفا وذكرنا في قوله الى خارج اعتبار العلم بالكره
العلم الشخصية وفيه اشعار بان كل امر موضوع للدلالة على ما سبق علم الخاطب
لمكون ذلك الاسم والالام عليه ومنه ان العلم انما يطلب لسان الامن من معرفة
له كذا لسان في قوله مختصرا جزاء من المعارف انما يراه الى العلم يختص من قبله
ارجل قائم ابوه والى ان انما سار فادها وهو رجل او بالانها فادها ورب رجل
واحدة وقوله انما وعينه اختصارا من المكرات المعنى المنفصلة عند الخاطب
مؤلفه على رجل يعرفه او رجل هو احوال لان جلاله يوضع لسان الى مختص وكذا
المكرات المنفصلة عند المتكلم هو انما رجل اذا علم نفسه او ليس فيه انما سار فادها
ولا استعمالا ودخل في الاعلام على انما سار فادها وهو على ادب انما سار فادها
نما الى المختص من حيث لا يشع وكذا الفاضل العابد الى كرات مختصه بانه يقرر
مؤلفه برجوعها الى كرم مختصه بعينه واعلم ان هذه العبارة اعني قوله وحقيقته
الفرق بين موضوعه في بعض النسخ وفي بعضه تدوخل على **مؤلف** وذكرنا في الفرع الرابع
هذا المقام يستعمل في هذا الاهتمام بشان البيان وتوجيه الكلام على وجه موجب
الطائفة والاشارة وتتميز ان تعريف السند اليه اتم فادها وذكرنا في المقصود
من الاخبار هي اقال الحكم ولا يراه الذي هو حكم ايضا والافان متفاوت فوه وضعنا
نا المقصود من الاخبار متفاوت وضعنا اما العنصر في ظاهره واسا انكر في بيان

الا انه تفاوت بحسب تفاوت متن الحكم فربما وجداد كلا الشاوت
 تفاوت نوع وصفا فلان تفاوت نوع وصفا اما العنري فلان الا ان
 تفاوت خصما وخصم كثر الماديات والشرط وقلها وكلها تفاوت
 خصما وخصما تفاوت فربما وجداد الا ان تفاوت فربما وجداد
 واما الكري فلان ما فيه بعد فنيه عزاجه وتجب فنيه من وتأثير نفس
 وما هو اخر بعد انجب اقوى لان ما تأثير في النفس اشد وحصول العلم الكمال
 وزوال الجهل في النقصان ج اكبر فانيه اقوى فان ما هو اقرب اخص
 لكس ما قلنا ثبت ان ما فيه نوع بعد كون فيه نوع من وما هو اشد كون اشد
 اقوى ثم انه لا حد ان ازوا وخصم الحكم انا هو ازوا وخصم فنيه كسبه
 والسند اليه وقال الفصير لا يوجد الا بالعرف فتقول كل ازوا وخصم
 خصما ازوا وخصم وكل ازوا وخصم ازوا وخصم مبدءا لكل ازوا وخصم
 خصم ازوا وخصم مبدءا وكل ازوا وخصم مبدءا كان ذلك اقوى في الاعلام
 به اتم لما فيه من كثر العزاجه العنري في النفس اشد تأثرا لكل ازوا وخصم
 كان ذلك اقوى في الاعلام به اتم وكل كان اشد اقوى فظهر من ان ذلك اتم
 وهو التعريف ثم تقول التعريف اتم خصم وكل هو اتم خصم كان ذلك اتم
 فانه بالعرف ان ذلك اتم فانه بالعرف من ذلك ان ذلك اتم فانه بالعرف
 على اتم خصم وهو التعريف وكل سوف على اتم خصم يتبين اتم خصم
 ولزم منه ان اتم فانه اتم فانه اتم فانه اتم فانه اتم فانه اتم فانه اتم
 فنيه يتولد ولا شك لا على ان مدار كون الفايده في الاعلام به اتم فانه كون
 احوال متن الحكم اشد وبقوله وكل ازوا وخصم على ان مدار حقن الحكم هو ازوا و
 خصم المتفرع على ازوا وخصم فنيه ونه يقال الدليل انه كذا انا وجب

لكل ازوا وخصم
 خصم كل من
 ان وتمام

كس

كون تعريف السند اليه طي له الخطاب اتم فانه من فانه لا يرد
 لان السند اليه المذكور في الكلام ليس طي لا اتم فانه من فانه لا يرد
 يتاخر ان يخصر طي في الحكم وجب خصم السند اليه لا اتم فانه من فانه لا يرد
 خصم يعرفه ولا يعرف السند اليه المذكور في الكلام فنيه الاعلام على كون الا اتم
 كما ليس كما ينبغي الا قرب ان يقال صرف السند اليه لا وجب خصم الحكم
 وجب خصم لا يرد فنيه كون ان ذلك اتم فانه لا اتم فانه لا اتم فانه لا اتم
 للتوريه خصم النسبه الى الملازم في قولنا سعي موجود وان جبر ان
 مودى كلام الشارح يشهد به الدوق السليم **قوله** والكله وان يمكن ان
 جواب دخل بقدر وهو الا ان طي من اقاله اتم فانه انا هو الفايده لا يجوز
 ان يكون كرم خصم بالوصف حيث انسا ركه فنيه غير فنيه اتم فانه لا اتم
 كافي المثال المذكور فباب بان ذلك وان خصم حيث يقع المشارة لهما
 لا يكون من خصم المعرفة فلا يبيد اتم فانه وما قيل ان المزد من الخصم
 بحسب الوضع وعده انا بحسب قولنا وباني مرتبه التعريف ليس كذلك
 اذ المعرفة اشار الى المعين عند الخطاب من حيث انه معين بخلاف النكر
 اذ لا اشار فيه الى المعين فنه بالحسيه المذكور فنيه ما لا ينبغي المتامل
 اذ كلام الشارح مبني على العرف والتقدير وان اتم خصم المعرفة مستفاد
 من نفسها بحسب الوضع بخلاف النكر فانه لا اتم فانه لا اتم فانه لا اتم
 المعاد مر وهو الوصف **قوله** الى الخطاب مع من ان كماله مع ابا عا السكالي
 في قوله وجن الخطاب ان كون مع معارب معين في خارج العيان على ما ذكر في شرح
 المتاح ان يقول الى الخطاب لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب لا خاطف
 منه ولان قولك حصل الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب بعد قولك لمعين

ايا الى ان يتناول الخطاب بعد ذلك واما ما لا يوردها
 المحرمين فلا يتبعه ما يقال لا ينسب هناك من جهة غير التي
 من التوكيد الذي به يقال ترك الخطاب مع تعيين بل غير هذا الخطاب او ترك الغير
 للخطاب الى غير المميز وكأنه اراد ان يحافظ على عبارة الانضاح وقد ترك الى غير معين
 لكن يمكن المحافظة مع رعاية مقتضى المناقبة قوله على سبيل الدلالة قبل هذا اذا كان
 الخطاب مفردا او متشعبا فان كان جمعا فالخطاب له اذا قصد غير المميز فمع جميع المميزين
 على سبيل التناول وفيما نه انما يتم ذلك اذا بناه في الفهم عند التصريح الى غير المميز لما جمع
 الخطابين في دوام الخطب والقياد **مول** القلبية الشديدة الشدة من قطع الامر
 بالضم فظاهمه فهو قطع اي شدة جديس جاز والمقداد والجدى جديس كلام المنز
 من لعبا واحدا الامر من جهة الحذف او الحثية اي ما هي فظاهمه عالم التظيم
 او عالم التظيم من حيث فظاهمه ولعله قصد بالتوصيف الحثية والامكان في
 ان صفة الشرطية لا تقتضي وقوع التقدم فصدق قوله ولا يرى مع جواب المورد
 وهو لا يرى امر ان فظاهمه لا يقتضي وقوع متبدا وهو روي كل احد له على
 سبيل فظاهمه بل الشرطية لكان المقصد بالخطاب الى المورد فانه لا على الابدور
 شاعده طاهمه فباحث لم يوافق من الدلالة على ان فظاهمه لا يقتضي روي رادون
 ما والنوعية بان يراد فظاهمه طاهمه امرهم ما به وحدها بالتظيم **مول** بل
 برهان ان اكرم اليه او احسن اليه قبل سبب احراج في صور الخطاب بالسابقة
 في تبادله المقصود كما انك انصرفت كل واحد من يصلح ان يجاوب وخاطبته
 بذلك شهيرة التوسر وتنوينا بسوء من علمه وفي جعله بمنزلة الجلالة التي اسند
 الفعل الى المفعول وترك فعله ايا الى ان ليس المقصد بنا الخطاب طاهمه بل كل
 من يتاى منه الاكرام فكله كذا انك اذا قلت ان اكرم اليه لا يريد كذا ولا يورسك

بل يريد ان اكرم تكريم ما كما يتامس في قوله او احسن كما ان العاد ايا الى ان يتناول
 منه شرطية له جاز على جهة **مول** لشعور ذلك لهذا النسخ حيث قال فلا يورسك
 معين **مول** قلت ان اكرم او احسن اليه قصد الى ان سواهما من لا يجزى واما
 دون واما هذا في قوله قصد الى ان سواهما من لا يجزى كل مخاطب مطلق بقوله فلا يورسك
مول وهو ما وقع لشي مع جميع شخصاته وهذا اولها ما يقال ما وقع لشي
 بعينه ولم يتناول الشخصية بوضع واحد واما ما يقال ما وقع لشي بعينه
 ما الشخصية كذا في الاعلام الحثية **مول** احسن اليه ببيت ابدا باسم
 مختص به بخلاف هذا الترتيب الذي يخرج منه بقوله مع جميع شخصاته ولا طمعا الى ان
 يقال انما هو موصوفه لا موصوفه مع جميع الشخصات الذمسية لما ذكرنا من عدم تكرر الاضمار
 المسمى بالذكر ولا استلزامه امتناع الملازمة على الاول دلالة في وجهه في التخصيص
 بقوله ضرورة اجراء احكام العامة من وقوعه مستندا داخل وصفا للمعرفة
 وبمؤلفيتها ونحو ذلك وصدق الاحكام انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 المختص من سائر ما لا يعمد اليه على وجهه بل هو الاكثف باسم الجفوس حتى لا يتناول
 ما تكرر اوله بل انما هي اعلام ضرورية ونظرها فمرها هم طرايا في وجهه في وجهه
 مع الصرف **مول** الضمير القاب الى من الشأن في النسخة الى الذي الضمير القاب الى العلم
 كما مر في شرح الغناج وفي الاول ان غير من هذا القيد من الاضمار بالمعروف
 بالعمد القاري ايضا لا يتركه مع الضمير القاب في الاضمار باسم المعروف
 كل منهما على تقدم الذكر فخصا او تعدد او اعتدرا بانما كانا يورسك الى ان لا يورسك
 في العود من ذكره في العلم بالمدى بخلاف الضمير القاب او لا يد في وجهه
 المذكور وجه ما ورد بان الاضمار بان كلفه تقدم العلم من غير طاهمه الى تقدم
 الذكر التزم الا ان يقال الاضمار بانما كانا يورسك او كان بعد الاضمار

ولا ينبغي كونه بعد المحذور في القبح في الجواب ان يقال ان قوله ابتداء في الاخصار
 المقيد بعد معنى والمراد بالاحصار او لا الاخصار هي فيه اوله مره برسالة
 ذلك قوله في شرح الفناح ان قوله ابتداء هناك اوله من اجزاء من العلم المقيد
 العلم مثل ان يكون هو رآيت وليس في الطرف بل هو العلم المقيد بعد معنى المذكور لان
 الاخصار بعد اوله من هذا التقدير اذا اخصر اوله بالعرف واما في كلام الله تعالى
 وهو مع حوازه اقل قليل في حوازه الاستعمال وايضا المقصود بالاحصار او لا
 اخصر المتكلم ويخرج تقدم العلم لا يمكن الا مبتدئ بالاعلام اذ لا بد من تقدم العلم
 ودم بعضه من قبل ابتداء اجزاء من خروج العلم المستدل فانه لا يقتضئ الاخصار
 المذكور بعد الاشارة الى كونه في نفسه ابتداء في نفسه فانه بحسب
 كل واحد من وضعه في نفسه لا يحسب ما ساقط لم يقيد به في الاخصار يخرج عنه
 واما في الاخصار المذكور اتم من كونه في نفسه اوله والعلم المستدل يقتضئ غيره
 فيسالمه واما الاخصار على المتكلم وقاية لا يراد المسند اليه على وعلى هذا التزم
 يكون صفة العلم ان الاخصار العلم المسند اليه في وجه السامع ابتداء ويقيد قوله
 باسم مختص **قوله** حيث لا يخلو على غيره اي بحسب وضعه لا يخرج
 الاعلام المستدل اذ لا يخلو عما في بحسب ذلك الوجه **قوله** بعد التسليم
 اشار الى اللزوم الثاني بالام احصار الاسم المختص العلم لصل الاغراض
 الاول من هذا القيد فان ذكر مختص به تعالى وليس على بل صفة وما قبل ان يخلو
 اما بعد في الاخصار باعد القيد من الاولين اسم مختص به كمرحوم وليس له في الخارج
 الاول المذكور وبالثاني القيد الثاني وليس مني منها مختص يخرج بالقيد الاخر
 جميع ما خرج بالقيد من الاولين فيكون معناه ان يوسع كونه كلاما على السنة
 مخرج ان الظاهر ان المراد بالاسم المختص ما يختص بحسب الوضع والاسم المختص

في العلم فان ذكر مختصا بغير اختصاصه بحسب الوضع **قوله** بل اختصاصه انا هو
 باعتبار العلم والاستعمال ولو سلم ان المراد بالاحصار في الجملة او بحسب الاستعمال
 فلا يخرج من هذا الاسم باحد القيد من الباقين بل ان يفهم كلي ولا اخصار
 بعينه فيخرج بالقيد الاول اعني بعينه ولو سلم الاخصار بعينه نظر الى المقصود
 الخارج بحسب الاستعمال فكيف الاخصار ابتداء فيخرج بالقيد الثاني فلا يكون
 القيد الاخر معناه منها قوله لا يقال بقوله هذا هو قوت اشعار بعدم حسن
 هذا التقدير لانه لا بد من احصاء معنى الاول في معنى الاستعمال في احصاء سابقا
 واستقله من البعض وما يوهمه انه كثير اما مطلقا ابتداء على عالم بغيره في معنى
 الاول في مثل الموجودات مستند اليه تعالى اما ابتداء او بواسطة والمراد بها لا يكون
 بواسطة ولا يعني صفة اذا اعتبر فيها الاول في ايضا لان معنى الاستعداد ابتداء
 انه مستند اليه تعالى او لا باعتبار معنى الاستعداد بواسطة ما فيها من
 الاستعداد لا يستقيم او معناه ان يعتبر استناد الى شيء اخر ولام الى تعالى
 تانيا وليس معنى الاخصار بواسطة ما يخرج بعده ان الاخصار او لا شيء اخر
 ثم به وعلى تقدير استقامته لا محل بالمقصود والكنه في تفسير ابتداء بقوله
 بنفسه ثم تفسير بنفسه نفس لفظه دون تعيين من اول الامر بنفسه لفظه
 هو توجه الكلام او لا بالكنه فلو وجد به من هو شوب وكا كذا مقدر الاخصار
 بعد باسم مختص به بعد تقيده بافتداء التثنية على ان الاخصار بنفسه
 المستند اليه لا يكون الا بنفسه لفظه اذ لا بد للاخصار ما هو السامع من سماع لفظه
 وما قبل ان السامع هو متاخر للاخصار بواسطة انا هو الاخصار بنفسه لا بنفس
 لفظه لانه في الحقيقة اخصار بواسطة ايضا فلا يعني على المتأخر ما فيه ثم ان كلامه
 المستند اليه والمستند يكون من صفات المتأخر واما من صفات المتأخر

والاعتبارات التي ترجع اليه بنفسه كالمظهر الذي يبرزنا الانساق ومقتضى في المبادئ كانه عليه
 الشريف المرحوم في شرح الفناج والارادة الاولى بشرية قوله وانما تدرج لا
 يجد ما قيل ان السند اليه انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال الاستدلال
 ولاسي ما قوله بنفس لفظه ولا حاجة الى ان يقال السند اليه وان كان هو اللفظ فلهذا
 هو المعنى جازما والى ارتحاب هذه المقامات اليه او الاستدلال وقد ظهر ذلك من
 التمرين ومن تشرير الشارح بعد التفسير المذكور من وجوه الاول عدم الملازمة
 والثاني تفسير بنفسه بنفس لفظه والثالث ان المعلوم الظاهر من الاضمار
 بنفس لفظه عدم توقفه على شيء اخر لكنه توقف على العلم بالوضع والبراهين شوب
 كما في القصد ح باسم مختصره والظاهر ما اشار اليه بتوابعه وتوابعه ذلك
 الموقوف على منع التلازم بين المعنيين مستندا بالاضمار بمثل التفسير في الكلام
 اضمار بنفس لفظه وليس اسما مختصا به واهضار بمثل الرحمن اضمار بالاسم
 المختصر به وليس بنفس لفظه لتوقف الاضمار على اعتبار العلم به وهو من
 الاستدلال مع الاول با اشار اليه الشارح ان الاضمار بمثل التفسير المتكلم
 ليس بنفس لفظه لان ذلك اول المعلوم الكلي بل يتوسط الاستدلال في المترك
 والثاني ان المراد بالاضمار بحسب الوضع ومثل الرحمن غير مختصر بحسبه
 لا بما قيل ان المراد بالاسم المختصر بنفس لفظه الاسم فيكون وزايمه وراه
 وايضا اللازم من الاضمار بنفس لفظه احضاره بالاسم المختصر في الام لا في
 الاضمار عليه لئلا يترتب الوراثة لا يعبر بها في جميع وحديث اللغات انهم
 لو كان الامر دائما والافند كرا لا يتم مجوز التحقيق الماهية وتوجيه كلام التايل
 بما هو ان ما ذكر انه احراز بالاسماء عن التفسير الغائب والحق في الام لا يتم
 للظاهر في الاضمار فيها ما ساء بتوسط عدم التكرار وعن الموصولة بتوسط العلم

بالعلم لا يصنع من شوب تكليف لا يفتى **قوله** لان اللفظ الموضوع لم يبين الماهية
 العلم قبل بعد التسليم لا يتم ما ذكره لان الاسم المختصر لا يلزم ان يكون لفظا موصوفا
 لم يبين ولا يدل على كونه علما واجيب بان المراد بالاختصاص كما سبق ما يجب
 الوضع فيلزم ان يكون لفظا موضوعا يبين له عليه واجبا عما لا يتوقف الاضمار
 فيه بنفس لفظه بالمعنى المذكور واعتبر من يان بين ما ذكره هو المشهور ان العارن
 غير العلم لم يوضع لم يبين بل الاستدلال فيه كما هو في اول الشيخ الرضوي لقوله
 المبرنة ما وضع لشيء يبينه وهذا منتهى دعوى عن الوضع العام مع خصوص الوضع
 على ما صنفه بعض المحققين ان لفظه هذا متلاو مع كل منسأ اليه وانا الكل متكلم
 وصفا واحدا لكن لو حظ في وضع اللفظ له امر عام لو حلت به الخصوصيات
 ولذا كان الموضوع لخاصا والوضع عاما فلا اشتراك لعدم تقيده بالوضع ولا يجوز
 في الاستدلال في الجزيات اذ هي من الموضوع له فيكون تواتر المبرنة واضح
 لشيء بعينه جازما على ظاهره ويكون للجواب عنه بما مر ان المعنى في المبرنة
 عند صهر هو المعنى عند الاستدلال اعم من ان يبينه عند الوضع اول
 ولا يلزم ما سوى العلم من الممارت عند الاطلاق الاستدلال بها الكل المتكلم من
 اطلاقها باعتبار الوجود القصد الى الفرد المميز فلا يلزم المحدث ويغير يكون
 مجازا اذا اطلقت وازيد بها الفرد المميز بموهبة القرينة كما يجب في تقرير النافع
 وانت حبيب يان على تقدير الوضع العام ينبغي ان يراد بقوله لشيء بعينه ما هو
 خلاف ظاهره وهو كونه اعم من ان يكون واحدا او متعدد او اعم من ان يكون
 بعينه اجمالا للتخصيص اوله اليه يعني اضماره في بيان لما حصل المعنى في هذا التفسير
قوله وبعد التبيين والتبيين التبيين بالفتح والتشديد معطوف الى حدفت العلم
 اينا ما تصور العباد من لا حاطة بوصف الامر الذي كفى بها عنه يقال

جابدا لشيء والشيء كمنى بها عن الشدة لكن القيلالم يبلغ في الشدة بلع التي في القيل
 التي كناية عن الماهية الصغرى والتي من الكبر والشارح يحتمل أن يشير بها
 كما هو الظاهر من كلامه الى بعد تغير استداما ذكره هذا القيل من وجوه
 ايج ان المتبادر من لفظ الابتداء غير ملائم لتفسيره وما بينهما لزوم الاختلاف
 مع التبدل الاخير المردى وح يجوز ان يكون العبد الصغير عدم ملائمة التبدل
 والكبر ايجاد الودى وربما يحتمل العكس ويحتمل ان يشير بها الى بعده مشافها
 الى بعد التبادر من الخطه المصغرة واللبس التي تقتصر العباد عن الاحاطة بها
 بلزوم بعد اخره سواء لا يكون التخصيص جهة لتخصيص الاخترا من سائر المعارف
 فينبغي ان يصار الى ما ذكره البعض من ان معناه اول زمان ذكره لبدء مع اليه
 الاخير مع البدء بالسابقين وهو الظاهر اوضح احدها لكن الغرض من
 وبين ما اختاره الشارح من التفسير ان المتبادر هو التبادر دونه وبهذا
 يظهر ضعف تخصيص الاندفاع باحد البعدين **قوله** ولا يجوز ان ينصف
 ان الوجه ما ذكرناه اول ذلك لانه كما يكون قيدا لا ابتداء يخرجها لبقية المعارف
 ولا يكون لقبدا اسم مختص به في يد سوى تحقيق التام بخلاف ما ذكره لان
 الاسم المختص وان كان يخرجها لما سوى العلم لكن يكون لغيرها كذا فانه اوضح
 المقصود الثاني ولقوله بعينه فانه اخراج اسم الجبروت لقوله باسم مختص
 فانه اخراجها سواء كان التوجيه بان الاختصار اول زمان الذي كبر على تقدير
 اجرائه على خلافه كما هو الظاهر يمنع وجوبه في العلم لكون الاختصار فيه سبقا
 بتقدم العلم بالوضع وعلى تقدير الاختصاص عنه يمنع عدم هذا الاختصار فانه مع
 لزوم كل استعمال في جزئياته مستندا بانه لا يندم من هذا الكلام والمخاطب
 اول زمان ذكرها الا المدين من الوصف فاعلمه اما اول افلا ان يندم العلم بالوضع

لا يتقدم في الاختصار اول زمان الذي كبر اما ان يندم العلم بالوضع
 من ان ما سوى العلم لا يندم اول زمان ذكره الا بغيره الكلي وان دلتها للمدين المراد
 في الكلام انها هي جوهرية قريبة معينه ولذا بل ان يقول المراد بان الاختصار
 لونه مسبقا بمختصه وسائر بعد العلم بالوضع فيكون اخترا من صفات القيل في العلم
 بلان العبد والموصول والاضافة للعبد تكون محل سبقا بمختصه سابقا ويكون
 قيدا باسم مختص به اخترا زعماء اولئك من صفات التكلم والمخاطب واسم الانسان
 وهو ذلك يكون يادك القائل بوجهها **قوله** قدفت من هذا ان كان المحذوف في مثل
 حركته الى ما قبله وهو قدس تحريف الاسم على ما هو اختيار ابي الهيثم فاللزام
 الادغام فيه كونه على خلاف القياس لان الادغام في تحريك اللان من الجايز
 لا الواجب وان كان محذوف حركته فالهدف كونه على خلاف القياس ووزن الزام
 الادغام وكذا انه غيرت السؤل في بياد فانه وجبنا معناه لا محابا بانوار الفقه
 واستار اللبس وتخير وافي لفظه كانه انقلب الى من ساء لشدة ذلك
 الا ان اظهرت بغير المستبعد من عزا راك حتى احتجوا فيه بخلاف كذا
 في اخره في اوسراني اسم اوصف مشتق وعلم اشتقاقه وما احصوا من مشتق
 علم او غير **قوله** ثم جعل على الخ اسماء باربعة اسم ببدء حرف الميم هاء على
 الدات الواجب الوجود فاصح جدي شرح الكتاب واستدل عليه بقوله
 المصود بالحق لتعريف الحق وتكثير مجلات الاله فانه وان كان من الاسماء
 القالية لكنه عليه لا الى هذا العلم ورد بان الاله هكذا معرق باللام على
 العبد والحق الى على الدات المحصور فصار على الاله بالقلب سببا الى عند الاطلاق
 كما يراد لعلام القالية ثم اريد تاييدها لاختصاصها بالتعبير لخصه فشا الفهم وصار الاله
 محذوف الميم مختصا بالعبود بالحق فالاله قبل حذف الميم وبعد علم لتلك الدات

المعينة الا انه قيل للمدق في الحق على غير التبريد بعد ان يطلق على
 اضداد القول ان المراد بعبثته على العبودية انما هو ان يكون على هذا المفهوم الكلي
 الذي هو اخص من معناه الاصل في الله مختص بما في عالمه من غير الاستبعاد
 لذلك فيكون معنى الاول تعريفه في الثاني ليس بشي لان المتعلقين بينهما في العبودية
 هو ضرورة ولا يدخل تعريف الحق وتطهير في ذلك وان المتبادر من الاله ايضا
 عندا خلافة هو الفرد المعين بما في التبريد من الحق جعله اخص مما هو في الاخر
 ثم احتج في انه عند من المرح من الاعلام المختصة بما على انه لم يطلق على غير
 او من الاعلام القابلة عليه تفرده بما على مقتضى التفسير وهو انه في الاصل هو الاله
 فقتصر التفسير ان جميع الخلافة على العبودية بالحق مطلقا وان لم يرد به الاستعمال
 وفي الثاني في شرح الكشاف من الاعلام الخاصة بالنظر الى استعمال
 ومن الاعلام العامة بالنظر الى استعماله ثم اختلف في انه من الاله العامة
 في الاشياء على الاحكام والاختصاص **قوله** ومن علم انه اسم للارادة على
 الخلق حيث كان وفي جعله على نظر لان ما وضع له هو الحق العبودية
 او الواجب لذاته وكل واحد منها كلي وان اخصر الخارج في حصر واحد دليل
 على عليه وذلك لا يمنع كونه مفهوم العلم جزئي حقيقي **قوله** لما انما التفسير كقول
 لما تقرر ان لم يوجد من المفهوم الكلي الا هذا الفرد وانما حكم بالوجود بغير ذلك
 الفرد بالارادة كان هذه الكلمة او معناه لا الاله موجودا الا الله لانه لما لم يدرك
 المفهوم الاعلى وجود المفهوم الكلي ويحتمل عملا ان يكون في حيزه هو هذا الفرد
 او غير وان يكون يا غير في حيزه او اكثر فلا يتبين هذا الفرد بحسب دلالة التفسير
 فلا يتبين التوحيد متعين كونه على هذا الفرد وهو مذهب الخليل وسواء
 واختار الاصوليون والفقهاء **قوله** يجب ان يكون الاله بمعنى العبودية حق فلي

بخلاف ما صرح في الكشاف بان لفظ الاله بالتشديد يعني العبودية مطلقا حتى او باطل
 وبالتبريد يعني العبودية وجوب واجب بان المنكر هنا يحول على العبودية حتى يتبين
 ان المراد بالحد الاله هو العبودية وجوب هو المقصود بان ثابت الوجود وحصره بخلافه
 كما بعد من معناه بحسب الوضع فبعد استغناء غيره بمعنى العبودية مطلقا فالتفسير
 ح لخصر لفظ العبودية الباطلة والحق لا يستحق العبودية بل اشار الى كون الاله
 بمعنى العبودية بالحق والكون الله على الفرد المخصوص وانما قال الاله بالحق هو
 العالم وبطل الا الفرد الوجود منه او الذات الواجب الوجودا انما في الفرد الوجود
 في الخارج هو خلق العالم ونسبها على سبب استحقاقه للعبودية وقوله اي الفرد
 تفسير للعبودية بالحق **قوله** كما في الكتاب الصالحه ح او لم يرد ذلك لاسبابها من
 معنى شرب ذلك فسر الاله وحده بالافاضة وحل في هذا الاسلام ضمن العالي اودم
 وتعالى كعظم وقته ويطه وكرز **قوله** الا ان هذا الزوم انا هو حسب
 الوضع الاول بمعنى انه لا اعتبر وافي التفسير العالي الاحلية عند استعمالها في البيان
 دلالة الاعتبار عند الخلق اي اسم على الشخص المسمى به على كونه ملاك
 الاله فيكونه متوسطا لانه عليه كونه جهة لانه استعمال الوضع له
 بالوضع الاول لا في قوله فبعد ح ان يعلم ان الاله الاله استعمال التفسير
 المسمى به بوجه ما **قوله** وما يدل على ان الكتابه انا هي هذا الاعتبار الخ
 اي باعتبار انهم يعتبرون في التفسير العالي الاحلية لا باعتبار الزوم كونه جهة
 لهذا الشخص سواء كان اسما بالاب او غير ولا يخرج ذلك في كونه كتابه بحسب الوضع
 الثاني باعتبار انما كونه جهة جهة في حيزه استمر اسم اي اسم على ما قيل
 انما استمر ذلك الشخص بهذا الصفة في حيزه هذا الاسم حيث يكون ملزوما لكونه
 جهة باعتبار كونه جهة ما يفهم من هذا الاسم فبان ان يكون في حيزه بخلاف

وتوهم

ظلاله وهو انه لما كانت المطابقة انما تحقق تلك الحصر صيد وكان انقضا اصل
الكلام ثانيا والتول بانه غير تام لانه انما دفع النكاح الرصونه دون العونه
ليس بشي ولا حاجة الى ان يحمل ان الانقضا يمتنع لغير الملازمة والناسبه
فلا راجح في المتصفي في العنصر كما ان لا يتبع في الاراد في **بوله** اي مقرر
الغرض الموقوف له الكلام وهو ظاهره يوسف عليه السلام وطهاره وبلده واليه
مال صاحب الكشاف والفاضل في عقد الله والذين معه الله قال في ترجمه
ايمان على تقرير المخلوق عليه اوده ان مدخله كونه في غير ما سوي لما في بيان
تقرير العوض اريد بها في اياه التقرير من الاخر لان مجرد كونها في بيت محض
للاول وتبين المسند اليه من غير نظر الى كونها صاحبه البيت وسيدته ورد
بان التي اجمع عليه في بيت لا يتبين معنى التي هو في غير ما هو صاحب البيت
وسيدته لان كونها صاحبه البيت قطع احواله اراءه اده اراءه كانت
ملاخفي وايقظ كونها سيدته تقرير من المراءو لقوا المحاوره ما لا يقرر ما
اجتهادها معه في بيت فالاولى ان يجري على الخلافه بالاختيار باحد الاسرار لانه
كاذم بال بعض الفضلاء من شرح المشايخ والفتاوى راجع اده قدم في
شرح المشايخ تقرير المراءو واورد تقرير العوض سيدته بطريق العمل فكانه
مال الى رجائه قوله لا يرد وادجاءه في المحصول في الكشاف في هذا
التفسير سوسن الاول في تفسير المراءو بالاراد في المعاج واورده
على كما مر قوله ووراد الى اوردته ورا دافقلا يرون ووراد ووراد ووراد
ارشاد المعنى عليه قال الامام فيقال واورد دلائل جارية عن نفسه وراو
هي عن نفسه اذا طول كل منها الرعي والخاص **بوله** المساد السبع الخ من قصيده
عبد بن الشرايف بالرحم موسى الحق من قصيده او لما جادل كمال الدين

ودار كذا لاني الان وحاو مطلع القصيده التي ذكر البيت بها الاح وقد راي **عليها**
سري في الخي نصرا طليحا ومعنى البيت ما بين قصيد عيسى كيف ما ذكر
وذكر بعد خالق عيسى الذي هو موجود كراي لا يخفى انكم ابدانها لطلبه الروم
وهو نصارى به يوفون دين عيسى بعد ان غيروا ويقولون بالثلاثة
وذلك حين خرجوا الى بلاد الاسلام ليقسدها وانه الاح الرجل السنو وعلجا
لا معان الاح يعني لاح اي لغ والحكي موضع والنصو الذي انقضاء السمر
اي امر له والظلم المسمى من علم البعير اعني واورد كتابه شرح وهو ما على
عنه ان رجلا اقر عنده بشي ثم رجع فيكره فقال له فخرج منه ملكان
احث ثالث وكذا ما على عده ان عدي ابن ارقطاه اناه وبعده اراءه من اهل
الكونه عجا منها فلما جلس بين يدي شرح قال عدي ان انت قال منك
ومن الخياط قال اي اراءه من اهل الشام قال بعيد صحيح قال واني
تدعت العراف قال خير منهم قال و تزوجت هذه قال بالرقا والذين
قال وانهما ولدت غلاما قال ليرثك الفارس قال واوردت وانك
الى دارى قال الماخذ باعله قال قلت من طبت لما وكدما قال الشرح الملك
قالا فخرج منها قال فقلت قال علي من قضيت قال علي بن ابي **بوله** فلولم
يكن سالا لها لاح المودد لان قوله والهدول عن التفسير باب من البلاد
استطاعه متعلق باستنهاج التفسير فلو جعلت الابه من الاثر بان التفسير
فقط كما هو المشهور لوقع من الاستطاعه وما يتعلق به فحصل اجنب فكان الكتاب
لان يخرجه كراي التفسير ولو جعلت مثالا لما كان نظم الكلام في غاية السهله
ونهاه الرصانه **بوله** ولقد بريت مع العواء يقال هرب باله نوار صرحت
الله في البير ليجلي والاسانه اخرج الناسيه الى الرعي في السرح المال السليم

الساج وجه الله تعالى ثم قد سطر من تعظيمه ما به كونه فعل من مع العلم التي
 لا تارة من بها وانظر واستعمل ان الحجاب المذكور لا يمنع الاعراض من الثاني للرب
 ان المعاني المنقولة تكونها ما يعرف بالآلة العارية وبها لا انعام بها كما
 ان بعد الهادى والفرقة والتميز ومن التسمية عليه والثانية دور والسند له هو
 هو ما الى حسن المير وحمل دور الى تلك المعاني حسب كنه ان اراد هو مولا هو ما يوله
 لا ياتى ذلك المعاني وان كانت ما شيد من ذلك العمل بعد الوصول او ما هو كمال ما ياتى
 على الوجه المذكور لا يحصل الا بالعدم ولعل ذلك قوله في شرح المساج وحمل كل
 المعاني من بعد عليه ما ساء من جهة انه كونه اشياء لا امر الله بعد انوطه له
 والتميز والتسمية عليه والثانية بعد ما على مقتضى المناسبة وقد يقال ان
 المعاني يمكن حصنها من مجموع الكلام ومن نفس الوصول عليه والاولى
 استعانة من اعتبار الالاف والثاني توقف على اعتبار توقف في هذه العلا
 ولا شبهه ان الكلام في المعاني الوصول لا مجموع الكلام الذي من جهة الوصول
 فتوقف حصول هذه المعاني على اعتبار الالاف قطعاً فان تعظيم شعيب
 عليه السلام مثلاً على وجه التعريف المستند من قوله تعالى الميرك برانها
 مثلاً يحصل من مجموع الكلام المعنى من نسبة الحسب الى المعنى من جهة
 اعتبار الالاف ومن نفس الوصول اجزاء من جهة ما في الالف من نفس
 الحسب والميرك من قبله في ذلك المعنى التعريفية وتكون المعاني الالاف
 بوصول من نفس الوصول اليه وهذا ما علم ان اعتبار الالاف الى حسن المير
 لا يحصل من نفس الوصول في حاله الى حاله شعيب عليه السلام مع العلم ان
 بالتعظيم نظر الى حاله وهو كونه نبياً مبشراً من عند الله تعالى والالاف الى
 من حسن الحسب والالاف الى الالف الوصول ليسوسل به بعد التمهيد والنوطة الى المعنى

الخطية من الفجاء والقرالة ما لا يخفى فينا بل وكذا الحكم المصغر **قوله** والاشارة
 العلامة قد صرح في شرح المساج الوجه في الالاف الى وجهنا الخبر بالعلم والسبب
 قد عرفت ان العلامة وصف العلم في نفس الوجه ما هو محتمل للكونها على التنبؤات
 السند اليه وتكونها على لسان اليه كمن الاحتمال الثاني وهو كونها على لسان
 اليه وسأله عليه راجح لال وصف الخبر بقوله الذي منه شعير بالراد
 بالاشارة هو بان عليه ومرتبط به في كنه ان دفاع الاشكال وقد عرفت في شرح المساج
 بقوله وسبب من فرع العلم والسبب لينا الخبر والثانية المستند لا تفسر بقول
 الخبر سقام في الاكزياد العقل واستحوصب الشاغل الشريف المرحوم هذا الوجه
 وحمله بطريق آخر في المحل حيث قال فان علم بالخبر ومرتبط بالسند اليه قد يكون
 عليه لكونه له كافي بخوان الذي من كنهه في الالاف فان الاستكبار في هذه الجوانب
 نفس الامر وسبب من ذلك الاستكبار على سائر الالاف وقد يكون معلوله له كافي ان الى
 مرتبة البيت فان التعريف معلول لكونه من المحبة وسبب ما عرفت على
 رواه اليه عليها وقد يكون غير ما له نوع ارتباطه اسما بالعلم في كافي ان الذي
 سلك المعاني البت فان سلكها وان لم يكن علمه بالخبر ولا معلولاً للمعنى فحاشية
 اليه سبب حاصل على ربط الخبر به واما بالمعاني كافي ان الذي من كنهه في البيت
 فان ظهر اخوانه وان لم يكن علمه في الفرج شفاً عليه ولا معلولاً له
 بل هو شأن له بحسب الظاهر كنه سبب لينا به عليه **قوله** ومن الناس
 من انقضى انهم ارادوا الشارح التمهيد ووجه فساد الرأى كافي في شرح
 المساج ان انباء القظم واسم الاشارة التعريف وذكر النوع خاد كوا من
 في الالاف الى الالاف وبادل على فساد هذا الرأى وذلك لانه اذا كانت هذه
 الاعتبارات كشاً داعية الى اراد السند اليه بوصولها فاعراض السان لم تكن

كثير لفظه ولا لذكر التفرع وجه وكذا للاشارة اليه بعد ان اشير اليه في
قوله فان اصل اسم الاشارة ان يشير الى شئ واحد محسوس خارج عن
الغافل الذي في تقديم الشاهد على المحسوس حيث قال فالاصل على هذا
ان لا يشير بها الاشارة الا الى شئ واحد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير متشاهد نحو تلك الحبة فليحسب كالشاهد وكذا ان
الاشير بها الى ما يتخيل احسبه يعود الى الله وذلك ما على نفي ذلك لا لب
ان يقال ان محسوس شئ واحد ليكون كل شئ متفردا يخرج بالمحسوس المقول
وبالمشاهد وهو ما ادرك بالعرض العقل ما هذا المقول ما ادرك بغير الحواس
وما من شئ ان يدرك بالعرض لكنه لم يدرك به لعدم حضور الاية به بتقديم
الشاهد على اية واحد كقولنا شئ واحد على محسوس غير ذكر المحسوس في التوهم
ان يراد بالمشاهد العلوم نفسا لقرن استعماله ولو بحجاز **قوله** نف على
المرج او الحال قبل العاقل في الحال معنى الفعل في اسم الاشارة وادخل التثنية
اي اشير اليه او اشيء عليه في حال كونه متفردا في محاسن ذاته وحارم صفاته
وقبل الاول ان يجعل حالا لو كان على اشياء في ذلك احوال من سبل شيان
ايضا حال بعد حال ان متولدا من سبل شيان وقيل ضربان هما بالنسبة بعد ذكر
حسبه والنسب الولد وسببان قبله من قبيل العرب ومن العال
والسلم قبل حال من شيان وقيل من سبل شيان وهو الاوجه وقيل حال من
ابو الصديق القبال يخفف الحال مع حاله وهي نخوة السيد والبرق والسلم
مع سلمه وهي نخوة الغضاه وهي كل شئ له شوكة عظيم وقوله وهما شجران في الانب
ان يقال شجران الكون من شجر النجوم واحد النجوم على قدر ذكركم وبعده
لا في التمس المسيفه على البرية لا ما ر على علم **قوله** لان في هذا العرض في النظر

ان المراد بالوصف بالسكون في الوادي شئ واحد كمال التلافة ونهاية النفا
من لا يخلطون بالعرض طوافهم فيكون لغاتهم سالة عما يخلط النفاضة ولما عدل
الشارح وجه الله الى قوله يعني انهم من خلت العرب في شئ واحد وكما بهم
فقط ان التعليل المذكور لا يلائم المقصود الا ان يقال المراد بالعرض الغلبة
في النفاضة وكان الشارح وجه الله ذهب اليه ناسيا للام اي العلام في
قصيدته الموقدون محمد بن ارماد لا حضور في وضع العرب في النفاضة
قوله وهو ما يد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور والعرض
يشي بوجوب حضور اما كان اعترض عليه او لا فان المراد بالعرض على اصل اللفظ
المراد به على المسند الوصف للفظ المعترض عن المنصو ولا الزايد على سبب لفظه
ممكن ان يعبر به في هذا المقام لجواز كون الزايد من المعاني الوصفية لما وقع فيه
بأن يكون من معاني الاصلية للالفاظ وناسيا بان قوله في السوالم
لا في انما يجب على الزايد على اصل المراد يستعمل الزايد على اصل المراد الزايد
كما انقرض الوصف لانه فرع عدم شق من نظر المعاني ما ذكر على كونه ما يقرر
الوضع **قوله** انما يجب على الزايد على اصل المراد وقوله في الجواب
وقوله انما لا احد يستعمله لا يلزم ان يكون رايا على ما يقرر الوضع
فانما سب ان يقتصر على قوله ان اللغة مستطرفة من حيث كذا والمعاني
من حيث كذا او يقال في التحقير ان لفظ اللغة من حيث هذا القرب في نظر
للمعاني من حيث انه اذا اردت بيان قرب المسند اليه بون بدأ في
اراد ان يار قومه رايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور
العرض عنه باسم الاشارة الموجب لقصور المسند اليه بلا حيلة العرب
منع بعض الاشكال وما يقال في التوضيح لعله اراد ان لفظه هذا ملائمة

وصحاحنا في ذلك المسند الى علاقه العرب والمكلم بقصد ذلك بال قريب هو
خارج عن المعنى الوضحي وهذا خارج في الالفاظ كلها فان زيادة موضوع الخبر
مبني في الكلام بقصد ذلك في غير الخطاب وهو خارج عما وضع له وبذلك لا يظن
عن محمل واحلال هذا وكذا ان يحاط عنه بان المراد بالزيادة على اصل الزاد
ما يقتضيه ان يرد من لالات وصحاحنا على اصل الزاد الحكم على المسند اليه
على ما هو مقتضى سياق الحديث فيمن الالام لا المعنى الذي هو الاول عليه لفظ
المسند اليه مثلا لفظ اي المراد به الزاد على الحكم الذي قد مر ان ذلك بال الالام
هنا يكون القصد اليه في الكلام الدال عليه بال الالام الوضحي اصله لا هو المحل
منشأه انما هو ذلك المراد على اصل المراد هو الحكم او ظرفه من الظرف او قيد امر
وليس المراد به الزاد على معنى لفظه دال عليه حسب الوضع فقط وخلافه المراد
في السؤال والجواب لا محال المقصود فسقط الاستحالة بوجهه واخرج المحل
والاخر لا يوجد ما ذكر وجهه الله اشار اليه صاحب الفتح في القسم الثاني
من مقتضى الحال بقوله ما يقتضيه ان يرد من لالات وصحاحنا
ثم ان قوله المذكور المبر عنه اخ صفة المسند اليه بشي **اي** **الخط** **من** **الخط** **والقيد**
الظرف في شرح من شرح الفتح في ذلك وكذا انما الحكم القيد لهما هو اللام
وقد تقدم في شرح حصوله وصوره ان الخيم الابه وجوز ذكر القيد لفظ العرب
تتم بكونه موجودا في هذه النيات قد قامت ويجوز ذلك **اي** **نزل** **بالبعد**
ورفعه منزله بعد المسند قد يقصد بان يلفظ بقدره الثاني واخرى هو سئل
بصرفه الى دور منتهى ويدل على بعد الثاني **اي** **واخرى** **هو** **سئل** **عن** **الوجه**
درجته ورفعه منزله ليبرها للاب المبتولة بالسافات الخمسة كما تقدم
بخبر القرب والبعيد من المحل ودناه الرتبة وبعد الدرجة ورفعه منزله

فلا ن قريب المحل اي اليه وبعد المحل وبعد الله ويقول سر لا بعد درجة
ورفعه منزله بعد المسند اشار الى الثاني ويقدم منه نزل قريب الدرجة
وقد المحل منزله قرب المسافة والسرفه ان الامر للغير يكونه مسد لا يبين
الناس لا يمنع عليهم ان يقرب وهو له سهل لنا ولما في اعيانهم وارجلهم
ناسب الحفاة القرب المكاني ويستلزمه بوجه ما يخلو لا الامر العظيم
فانه محال له ورفعه شانه سان عليهم ولا سهل وهو له سبب العظم البعد الثاني
ويستلزمه بوجه ما وقد يقصد بالقرب العظيم فيغير عنه بزيادة بالبعد
فيغير عنه بذلك مثلا نزل قريبه من ساحة غير الحضور والخطاب منزله قرب
المسافة ونزل بعد عنها منزله بعد المسافة واليه اشار ويقول نزل البعد
من ساحة غير الحضور الخ ويقدم منه نزل قريب عنها منزله قرب المسافة
ان الامر العظيم من شأنه ان يكون نصب العين وسوجه الهم فيطلب القرب منه
والوصول اليه فاسبب العظم القرب المكاني ويستلزمه والامر العظيم
شانه ان لا يختلف اليه وبعد عن امير الناس فيكون الحفاة مناسبة للبعد
الكافي ويستلزمه **قوله** **وقد** **ذكر** **المعنى** **لما** **هو** **المستند** **بلفظ** **البعيد** **الخ**
يؤيد ما قاله الخيم الابه يجوز ذكر اسم الاشياء بلفظ البعد اشار الى المعنى
الحاضر المتقدم كما سئل الله الطالب القالب وذلك قسم عظيم لا يقل عن الابه
بحالي كذا يجرى به الله للناس انما لهم من رايه تعالى صريحا في المثال المتقدم
ذكر وهو قوله ذلك بان الذي كلفوا ابتغوا الباطل الابه وانما جاز ذلك ان
ذلك لفظه زال بسا حده فصار في حكم القارب البعيد والاعقب في ذلك الاشياء
الى المعنى بل هو في الحال وهذا قسم عظيم فانه يكونه حاضرا كذا غير قريب
منزله المشابه القرب بخلاف المعنى القارب المذكور في القرب فانه بواسطه كونه

مذکور یا کار یا بشا عده و بواسطه کونه غایب یا صارت البعید و قال ايضا مع ان اشار
 بلفظ البعید الى كل غایب عینا کما ان اوصی علی عنه او لای یون باسم الاشارة
 بقوله في العین جانی رجل یصل لک الرجل و فی المعنی تضاد و اضربا لبعید یا لانی
 و فیما العرب و انما یورد اسم الاشارة لان الخلق عنه غایب و یورد فی هذه العرب
 علی و کله ان یدکر اسم الاشارة بلفظ الحاضر العرب هو فی المعنی هذا العرب یا لانی
 الذکور عن قرب کما ان الخلق عنه و ان کان غایبا الا ان ذکر یجری عن قرب فکانه حاضر
 و قال ايضا اسم الاشارة لما یضرب من غایب الاشارة البعیدة و فیما العرب
 یا لانی یدکر اسم الاشارة کالتخصیص البعید مجاز و یدکر یجمل الاشارة العنایة للبعید
 مجازا لما یستعمل من المناسبة اسم الاشارة انما یضرب من غایب یا لانی و یورد العرب
 القایب یحتاج الی ذکر قبله او محسوس من قبله فی اشار الیه **قوله** غایب
 المشار الیه باوصاف و هو الذین یومنون و اد بالوجه و لیس الذوات الا ان
 ولم یقتصر علی ذکر مجرد الذوات بقوله یقول علی ظهور الزاد بقوله دللنا الا ان
 الاوصاف مع ان یدکر بعد و صلت ما لا یجوز و لیس صفتا الا ان یدکر
 المشار الیه کیف و قد عرفت الا ان من جملة الاوصاف و لم یجمل المشار الیه
 لانه علی تقدیر رجل اولی خبر انما الذین یومنون یا انزل الیه علیا
 لعلنا علی جملة عیدی المتعین لا یجوز الا ان یضرب المشار الیه و علی مقدره انما
 کون الذین یومنون الخ منقضا فلا یكون المشار الیه بلا یصح او لا یجوز یجوز
 الذین یومنون فانه علی تقدیر جریانه علی المتعین ایضا کون المشار الیه الا ان
 الی المتعین منسوبة هی الاشارة الی ذوات الذین و القول ان الذین یومنون
 علی تقدیر الاستعانة قال کما یجاب الکشاف کما یجاری فی المتعین فیکون المشار
 الیه علی تقدیر الاستعانة ایضا مع موع یا لانی ذکر ان غایب المشار الیه باوصاف

لان المراد هو المتعین الذی یشار الیه بالاسم الاشارة الی لفظه و هو معنی الذین یومنون و ان
 معنی المتعین انما انما انما و ان مع جمل المتعین المشار الیه فلا یصح عن تکلف
 و هذا یظهر عدم تناسب یقول و هو المستوفون **قوله** فیها علی ان المشار
 الیه ایضا یجوز و وجه التنبیه ان ظاهر المقام یتقنی ان اراد الضم لتقدم الذکر
 و قد عمل الی اسم الاشارة و انما علی ان ذلک الموصوف قد یضرب من الصفات
 ثانیة و کانه منسبا ههنا اسم الاشارة اشارة بالموصوف من حيث هو
 موصوف کانه مثل او ذلک الموصوف من تحت الصفات علی حدی فیکون من قبیل
 ترخیص اللفظ علی الموصوف المتعین یا لانی فلهذا فی العرب فانه دل علی ان الموصوف
 لا یرجع ایضا فی الصفات و ان کان یستعمل فیها و الفرق من الصفات
 حسب نفس الامر و مدحظم الاصناف غیر **قوله** او لیس الذوات الا ان
 لانه و لایا انما انما و ذلک مثل ان یقصد باسم الاشارة للتقرب منه و کما لفظ
 و قوله او لانه لیس الذوات متعین فی القول هذه المسئلة محقة فانه یشیر بسبب
 بیان قریبا الی ان الخاطی فی غایب الذوات من جملة هذه المسئلة التي یرد فیها
 انما ههنا و علی ان یقصد شأن العرب ترخیص الخاطی علی قوله قوله
 لیس الذوات فی المسئلة الذی لا یرجع فیها هذا المسئلة هم کما یدکر ان یورد
 ما یجوز فیهم و مثل ان یقصد باسم الاشارة للبعید تنصیر عنه کون الذین یومنون
 الیه و لیس فی ذلک ما لا وجه لک من انما انما الیه انما تنصیر عنه و مثل ان
 یقصد کمال التنبیه انما یظهر الزاها الخاطی و یکتفی لک انما لیس الا ان
 هذا هو الذین یومنون یقصد کمال التنبیه الاشارة ان معرف الخاطی المتکثرة
 فانه یظهر قریب جریانه الا انما و یجوز انما علی فیسکت و مثل ان یقصد
 یجمل الخاطی و الاشارة لکون الذین یومنون هذا حاضر یشیر کمال التنبیه الی

الخاطب يدركه بالحق حتى يحل هو مستتر في سبب عدم قدرته على ذلك مثل
 ان يقصد الى ان يكون له طريق لما انما له بان يقول ما كانت الاشياء اليه لم يكن هو
 المتصور بالاشياء وغير ذلك مما يتناسب المقام **قوله** واحد الكار والاشياء او بالوا
 الذي به دليل قوله في شرح الفناح مراد او قد بين او الشرائع او ما يمل الخلال
 للخص على الفرد لا في من التسامح لان الفرد ليس نفس المصنف من النوع بل الركب
 منها وما ينضم اليها من الصفات كما ان النوع ليس نفس المصنف من الفرد بل الركب
 منها وما ينضم اليها من الصفات وكان ادعى لما التسامح الانساع الى ان الفرد لا يملك
 في الحقيقة التي كانت له قبل التعريف على المتكلم بوضع اسم لنفس نفس الحقيقة
 من غير ما جعل باعتبار نقل فيه واضح هنا لان ما الخلق على الفرد وانما هو المصنف
 والافناح فيه وهو ظاهر لا يستدعي فيه **قوله** فان لم يتطابقا وان كان محال كونه
 اراد به ان السطو سحر لفظا وان كان يعبر بالذكور والاناث بغير هذا التمييز
 اقاموا الذكر لا ان الحكم بالجنس لا يختص به بالذكور حصرا بل بالانثى ايضا كونه
 محصيا لعدم ما عيب المفهوم فانك اذا قلت الانسان كائن لم يكن من الحكم
 بالكتابة تقييد الانسان بخصيصه بانك تسمى جميع اربابك وتكون غير كائن
 مخرج الضمير الى الانسان المذكور **قوله** وتكون الام العهد للانسان في الحكم
 بل عليه ما قال الفاضل الاستدلال في شرحه واللام في وصف اسم الانسان
 ووصف المتبادر في هذا الرجل وبها هذا الرجل تعريف الحاضر بالاشياء اليه
قوله وعندهم المسمى على الحقيقة أي نفس مفهوم المسمى والاصالة للبيان الضيق
 الى المسمى وهو ما سمي بالاسم المجرى عن اللاحق ووضعه ياراه استعاره بالاسم بضم الهمزة
 فنفس ما وضع الاسم ياراه من غير اعتبار اربابها وازالة المسمى عن وجوده
 بقصد بيان نفس الحقيقة مطلقا سواء قصد اليها من حيث هي هي ادم من حيث الوجود

ويعني

وتسمى باللام بهذا الاعتبار لادام الجنس في لام الطبيعة والحقيقة **قوله** العرف باللام
 للحقيقة المذكورة هو موضوع الحقيقة المتحد في الدرس في الحقيقة المصنوعة هذا على رأي
 من جعل اسم الجنس موضوعا للاسم من حيث هو اما على رأي من جعل موضوعا للمصنف
 غير مصنف فلا بد من اعتبار وضع اخر بعد دخول اللام عليه وفيه نقول لا اذ لا لانه
 في نفس الحقيقة كونه كائنا انما لا بد من اعتبار واحد من كل اسم للجنس موضوعا للاسم
 من حيث هو واعتبار الوضع الاخر **قوله** والفرق بينه وبين المسمى في الفرق الثاني
 المشبه به نقول ان اللام ابر الخاطب في شرح الايقاع قال والفرق بين قولك
 واسمه ان اسما موضوعا لواحد من احاد الجنس في اصل وصفه واذا اطلقت
 اسما على الواحد فاما اردت الحقيقة الى اخر ما ذكره والفرق الاول بنا عليه
 حيث ان العرف باللام الحقيقة في علم الجنس كونه اسما الى الحقيقة الخاصة
 في الدرس وانما علم انه انما يسمي على رأي من جعل اسم الجنس موضوعا للاسم
 مع وجوده لا بعينه واسما على رأي من جعله موضوعا للاسم من حيث هو فكأن اسم
 الجنس وعلمه والعرف باللام الحقيقة حسب الوضع الحقيقة المتحد في الدرس وانما الفرق
 في هذا الرأي من حيث ان علم الجنس ليس هو على كون تلك الحقيقة معلومة للخاص
 كالاعلام الشخصية والعرف باللام دليل على كونها معلومة له بالاله واسم الجنس لا لاله
 له على معلوميتها اهلا **قوله** سواء في ان كان كل منها يقتضي من جملة الحقيقة كمن افاد
 التكرم باللفظ الى نفسه بحسب الوجود في العرف باللفظ الى العرفية **قوله**
 وعلم بالانسان ان ابر الخاطب باللام الحقيقة في المسمى كالمعلم وانما المعلوم على وجود
 الحقيقة فيه وجا التعمد باعتبار الوجود واللفظ مستعلا بالحقيقة والصفة
 من العرفية ان يكون العرفية قوله وقد بين في الفرق باللام الحقيقة والفرق بين
 مطلق العرف باللام اذ اعاد الضمير الى العرف باللام الحقيقة فم ابر الخاطب والفرق

في الخارج على زيد لفظ الحيوان فقلنا الانسان حيوانا طلق وهذا الكلام يعرف
 اهل التجار اذا التلق على القامر خصوصه **قوله** وجوابه ان الالام عدم التميز عن تعريف
 التعريف قبل اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الناهية في الدهر وتعرف
 التعريف عن حضوره وسبقه او انما عينه بها لم يكن اختلاف فيها هو من التعريف عينه
 اعم للصورة الدهر والاختلاف في ان الحاضرة احدى الناهية وفي الاخرى لفظ افراد
 انما هو اختلاف داخلى الى يعرف من التعريف الى الحاضرة الى نفسه وسبقه الحضور
 احدى ما تم من نفسه وفي الاخر تعريف جنس كذا اصطلاح ولا كلام فيه بل انما يتقوى
 معنى التعريف للشيء ببيان حقيقة ما هي والسكالي فيه على ذلك قوله لان تعريف
 التعريف ليس بما غير المقصد الى الحاضرة الدهر حقيقة او بما زافا الى معنى تعريف
 التعريف وحصل في انه مجرد المقصد الى الحاضر وليس شيئا ورااه قد لم منه ان كان
 ما هي افراد خارج عن حقيقة تعريف التعريف وعقيدته ان معنى التعريف
 مطلقا هو الاشارة الى زيد لولا اللفظ معود الى معلوم متغير حاضرا الدهر
 برشدك الى كلام انك قد عرفت تعريف التعريف في الجملة لا انك الى
 معرفة كلامه من ان الله ما هو وما يرجع به الى الحاجة في الايضاح من ان
 موضوع التعريف من التكلم والمخاطب في الالام زيد فهو ديكما بحسب ذلك
 التسمية المضمومة والسكالي انما هو ان التعريف والاداء ان المعرفة ما يعرفه
 مخاطبك وايضا انهم على ان التعريف بيان كون علم معلومة الانساب والجملة
 اذا استقرت كلامهم وحقق حصوله استوثقت ما ذكرنا ولما قلنا بعض
 التعريف التعريف بتعريف معين عندك مع مرجع هو معين كانه اشارة
 اليه عين الاعتبار واما الكرم فيتعدها الثقات النشيط المميز
 من حيث انه ولا لا يظن بها بعينه وان كان يعنى في نفسه لكن يرجع اليه القين

ومنه

والمعنى

والمعنى قد دخل في تعريفه في حضوره ذلك مقدمه على ان يتم المعاني من الالام لعموم
 الجمع والعدم فلا يمكن ان يكون المعاني حضوره مستلزما عن تعريف السامع
 في الاول على معنى ما ان يكون ذلك المعنى والاشياء المحرطة احد اولاد الاول بعينه
 والثاني كرم ثم الانسان الى نفس المعنى ان كانت جوهر اللفظ على انفسها ان كان
 الله وحده او حصة ان كان فردا كذا او لا كما نأين وان لم يكن هو هو فلا
 بد من خارج يتعارف الى ذلك كمالا لانه في اشارة والتكلم واللفظ العبد
 في القامر والتسمية المضمومة في الومسوات وعنه حكمة ان المعاني الى التعريف
 وكذا في الالام والنداء في التوثيق بما نظرا ان معنى التعريف مطلقا هو التعريف الله
 جعل انفسا ما كانت حسب تفاوت ما استناد منه ومن كل صفة سم
 حضوره وقوله وبالله التسمية والتوفيق لكن ان كان الجمود نظرا الى
 ان وضع الالام بالامع التعريف ومعناه الاشارة والتعريف والتسمية حصة
 التعريف وقاله التعريف انما هو في التعريف الخارج الى الذي يكون التعريف
 الى التعريف التعريف من التكلم والمخاطب المراد بها الفرد منها واحدا واكثر
 ووجه الالام يتبادر بها ما في الالام للتعريف فسر الالام الى الالام التعريف
 الى نفس الحقيقة والطبيعة اما اعتبار الحقيقة من حيث هي لا ملاحظة في من الالام
 فهو الالام للمعنى الحقيقة والمناحية والطبيعة واما باعتبارها مع ملاحظة
 ما مع فسر التعريف فسر ما الالام فسر التعريف او لاهية اسمها الالام الاستدلال
 والتصور عن التعريف الالام مع ان التعريف الالام الى نفس الحقيقة والتسمية
 عن التعريف والاستدلال ايضا سمونه المقام عند التعريف الالام الى نفس الحقيقة
 فسر في الحقيقة وبالحكمة قال التعريف حقيقة التعريف لما لم يكن الا في التعريف
 الخارج الى التعريف في الدواني ان فسر التعريف والتسمية الالام فسر الالام

الداخلة في الاول لا م العهد وفي البراق لا م النفس والحقيقة وهو واللام فيها واللام
 المحققون لما ان اللام لتعرف العهد والحقيقة لا غير الا ان النعم احد والمفاد
 وحصوله او بعد انما لم يبق لو اذا دخلت اللام على اسم جبر فاما ان يكون بها
 المحقق معينه **قوله** واذا كانت او اذا بدت كونه محققا او شدة بانه لا يكون العهد
 الخارج وما ان يشاء بها النفس نفسة فاما ان يعيد النفس من حيث هو كما في
 تمام التحدث وسمى لانه الحقيقة والطبيعة واما ان يعيد النفس من حيث هو موجود في
 الوجود فيتم بها الاحكام الاسلم في غيرها فاما في بعضا وهو المبدء والحق في الوجود
 كما في المقام الثاني وهو الاستغراق هذا نظر المبدء ونظر السطحي في نفس المبدء
 في النفس ايضا في الجملة فالسارج العلوية تفرغ الله بغيره بانه باق في بعض المبدء
 وثبوت المبدء عنه هو وجود اخر كما اخبر الله في اننا التفرغ واستغراق المبدء
 ولو عيب المبدء وضربا في اسكالي هو استغراق الكل في معنى المبدء ومب
 فاما في النظر من هذا المقام ذكر الحاكم الفصل ليعين على ان السالكين في حق
 الهم يكون العلم اللام قبل هذا حصل العهد الخارج كما ذكر في الاستغراق والاحكام النفس
 واجتنب بان يصرف النفس عن كفايتها في معنى من ان كان في اصاح فيه المبدء في
قوله والحاصل ان العلم بالنفس لا يفي على الفرق من انقسام المعروف من ما اورد في
 النظر بان لا الصورت باللام على تلك الانقسام بالالام او معونة المبدء ودلالة الظاهر
 هو هذا المقادير هذا هو حاصل كلام المصنف في الانبعاث فمن هذا انما علمنا
 في الاول ان يتفرع على ما هو من النفس من الاستغراق لكون العهد الذي والاستغراق
 من فروع الحقيقة كما في مقام **قوله** وتلازم الكشف والمفاد في بعض
 في غير موضع منه في الكشف قوله في مثال السوء والافاق في المقام الثاني
 واللام النفس وفي المصباح قوله في مثال المبدء من غير كبره والمفاد في نفس على الفرق

باللام على الاستغراق والمبدء **قوله** لا بعد المبدء عرف لا صاعه الدين ولا في الدين
 لا على الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المعينة بقية بعضه المبدء في الحقيقة
 تكون العلم فيه على كل فرد من افراد الحقيقة المطلقة كما في المثال المذكور فان قولنا الصاعه
 عيب حقيقتها شاعه جميع ما في الدنيا كثر القدر حصصها الصاعه ببدء الامر اجزاء
 افران ملكته او علمه فلا ار الامر لا يتفرع على جميع صاعه الله سافحين ان المراد بها
 الصاعه الموجود في ملكته او في بدءه غير جميع الامر صاعه ببدء او افران ملكته
 اذا قلت جميع الامر الصاعه كونه الاستغراق عيب جميع الصاعه المخصوص
 لا الصاعه المطلقة **قوله** وانما اورد البيان بلا التي لئلا يفتي المبدء في بعض
 الاستغراق يعني اذا طارح خروج الواحد والاخر في ما هو صاعه الاستغراق في حوالا
 فليس يخرج من المبدء اولى ان يجوز ولا يتفرع في خصوصية مثل الاجال في الاستغراق
 خروج ما ذكر من الواحد والاخر لان خصوصية المبدء في استغراق افراده لوله
 بحيث لا يخرج عنه شيء من الجماعات وليس الواحد والاشان من افراده لوله
 بخلاف المبدء مثل الاجل ان خصوصية في استغراق افراده لوله من الاحاد
 فلا يخرج عنه شيء من الاحاد ايضا الاستغراق لا يتفرع في خصوصية لولاه
 في اسم العدد مع خصوصيتها في معانيها كما ما هو في موصفه والافاد لا يلوها
 لئلا النفس اجزاء من لا المشبهه بغيره في حكم ليس في الاستغراق في
 الظهور دون المقصود فان قلت لا رجل في الدار بالربح هو الاخر اسكليه بل ان
 يقال لا رجل في الدار بل رجلان او رجلان كايقال لا رجلان بل رجلان ورجلان
 مثل ليس رجل ومارجل وليس رجلان ومارجلان ولا في من المبدء والمبدء في
 خروج بعض الاحاد من كل منها بل الفرق ان التفرع في الفرد في اشكال عدد الخلق
 يستعمل المستخرج ان يراد به تفرع واحد بعينه يتناول كل واحد من الاحاد سواء كان

الواحد في ضمن العدد اولاً ولا ظاهراً الاضداد الثاني ان يراد به نفي الواحد من حيث
 هو واحد عن يوحه النفي لا قيد الوجود وليس هذا من العموم في نفي كذا اخرج منه
 شيء على المعنى الاول بالاضراب بدو من يكون تخصيصاً لما هو عام ظاهر في الجمع احداً
 يستعمل لتبسيط ارجح ان يراد به نفي كذا بمعنى ما فيه تناقض لكل جماعه من الجماعات تناقضاً
 في هذا لا معارضة الثاني ان يراد به نفي كذا عن واحد من حيث هو واحد بحيث يستلزم
 النفي لما يقيد الوجود وليس من العموم في نفي كذا اخرج منه شيء على المعنى الاول
 يكون تخصيصاً لما هو عام في تناقضاً له ظاهر ولا يتناول الواحد والاشياء الاخرى
 ولا يظهور في حيزها عنه لا يكون من التخصيص لا شيء **قوله** ما اهل هذا القول قسم
 قول اي زعموا السرد في مطلق كلامه عام ولا يقتصر بما يقتضيه جازم ويصدق
 تدل على الليل الذي الكثر الى ذراته شعاعاً مستقراً والنفي المنزاع عن المكان العام
 والاكثرة والعبره عن المعنى ما اهل هذا القول وقسم شراي في عظيم وهو دعاء في عظم
 السرد من كل شيء في القسم جازم اي هو انما وسو حال مدعى بتلك **قوله** ولما لم
 ان يتولد في تقرير الكلام في هذا المقام ان الفرد المعاني لا يلام الجنس اذا حمل بعمومه المقام
 على الاستدراك متناول كل واحد منها ظاهر هو الجمع الخلق الام اذا قصد الاستدراك
 متناول بسبب دلالة على الجنس مع الجمعية على قياس حال السرد كل جماعه عامه
 لا كل واحد واحد في انساب اليه حكم كان متباً الى كل جماعه ظاهر عند السكالي
 ومن بعد الا اذا كان الحكم ما يكون بوجه الجماعه مستلزماً لسوء الحكم والاطراف على تناقض
 فيعدم بوجه لكل واحد وفيه رطل في استدراك الجمع على اهل ان لا يتناول الجماعات جازماً
 جازماً عن التكرار وذلك لان الجماعه متناهية في عددية في نفسه وجزئها لا رتبة
 والشمس وما فوقها فينبغي ان يضاف الى الحكم من حيث هو على جماعه فيكون معيار
 في الجمع المستغرق وما عداه من الجماعات مستدرج فيه فلو اعتبر كل واحد من تلك الجماعات

وإذا دلل معناه كل جماعه خرج عنه الواحد والاشياء فيكون استدراك المغيره انما
 فكل جمهور رايه التفسير والاصول واللغة على ان الجمع للخلق والصفات متناول
 كل واحد كالفرد وله ذلك كما سيجل ان معنى الجمعية ويكونه الجمعية كافي الاستدراك
 ويقتضيه محضاً استثناء الواحد والاشياء منه يخرج في الرجال الا زجراً وقد راد الجمع
 الكل المجموع كقول الرجل عندى درهم والاولى كذا الفرق على الاول من الفرد والجمع
 في جانب العلم كاي يندفع بر كلام المتأخر بعد مدلوله لو سلم انما الى عدم
 الفرق بينهما في صوره النفي ايضا وسواء ان جلا في قوله لا رجل يدرك الجنس والوجه
 المطلقة فيقتضيه نفي الجنس فيكون عاماً بما في استثناءه ورجلا في قوله لا رجل
 من الجنس والجمعية لا يقتضيه نفي الجنس مطلقاً سواء كان الجنس ضميراً واحداً
 او اشياء او جماعه يكون عاماً بما في استثناءه مدلوله ظاهر في استدراك واحد وانما
 في مثل ليس رجل ولا رجل في الجمع قد يقتضيه نفي الجنس فيكون عاماً بما في
 استثناءه وقد اقتضيه نفي الوجود المتفاد للشيء وذلك كون من العموم في نفي
 مثل ليس رجال ولا رجال بالرفع لانه على الجنس والجمعية والوجه العارضة للجماعه
 وقد يقتضيه نفي الجنس فيقتضيه على قياس حال يكون علماء الا على
 استدراك الاحاد ظاهر او قد يقتضيه نفي العبد وهو الجمعية فيكون الجنس ثانياً
 موصوفاً بالوجود والاشياء فيكون من العموم في نفي قد يقتضيه نفي الوجود المتفاد
 للجماعه اي ليس فيها جماعه بل جماعات وحاصل الفرق ان قوله ليس رجالاً رجل
 يحمل معنى مثل لا رجال فيها وليس فيها حال يحمل معنى مثل لا رجل فيها
 استدراكه لا يقتضيه **قوله** فلو سلم معنى لانه ان معنى قول طائفة الرجال جازم
 كل جماعه من جموع الرجال بل جازم كل فرد من الرجال فيساق في جزم الواحد والاشياء
 ولو سلم ان معناه جازم كل جماعه وهو مستلزم الحكم على كل فرد وكل واحد وانما

فمن مجموع اثنين او واحد يخرج من مجموع اذ لا ينزى الا وادواستعلم الى الجمع على تقدير
 التماسه على جمعه اذا نسب اليه حكم كالتبوت بالجمع باعتبار الجمع مطلق الحكم على
 جماعه جماعه دون كل واحد وان استلزم الحكم على كل فرد وايضا على تقدير ان كان المراد هذا
 لم يزم تكرار الارادة في معنى واحد في المطلق واحد المقطع واحد وهو معلوم المطلق عند
 اصل المسان وانما التماسه الاخر الى الجمع بقوله في قوله تعالى ان كل جماعه داخل في الحكم
 باعتبار مجموع الحكم المجموع فهو **م** فظهر ان ما ذكرنا من الجمع المحلى بالام الاستدراك
 قبل الايراد كالمسئل المرد على ما ذكره ابيه الاصول والتفسير والحدود والطلبه الاستدراك
 مطلقا بما ذكره صاحب الفتاوى وقد عرفت انما الحكم المنسوب الى الجمع المحلى
 باللام قد يقصد اغتسابه الى كل فرد كما في جماعه الرجال وقد يقصد اغتسابه
 الى المجموع من حيث هو كما في جماعه الرجال الخسب فيتمثل ان يكون في جماعه
 القبيل الثاني فلا يقيم منه تحول الوصل المقام فردا او فردا مطلقا وهو المقام فانه
 يدل على تحول الوصل في كل فرد وايضا الجمع المستغرق يتناول كل جماعه لانها
 افراد مذكوره الجمع كالمزول المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مذكوره فلا
 ينافي الجمع المستغرق خروج الواحد الاخير وهذا الكلام صحيح لا يدع له على تقدير
 القول بعدم مطلقا في الجمع واما على تقدير القول بمطلقا بها فلا فرق بين
 الفرد والجمع الا ان السكاكي اختار الاول لما انه لا بد للقول بمطلقا في الجمع من
 دليل توجيه فلا يصار اليه بل دليل وهو ان لا دليل يصره الى معنى اخر التماسه
 ان الحكم على افراد العظم دون الجمع بالاعتبار الذي اخرج صاحب الفتاوى اول الخلف
 ويقول يقتضي مطلقا قول السكاكي وجب ان يقال لا ينافي بين التلايين لا ينافي
 ما هو البصر من ان مراد صاحب الفتاوى انه لو جمع قصدا الى ان يصر عظامه لم
 يصبه الوصل ولكن الوصل انما اصاب الكل من حيث هو والبصر في جماعه الرجال لا ينافي

في بناء على ان ما ذهب اليه صاحب الفتاوى على القول بمطلقا في الجمع واما على ما ذهب اليه
 السكاكي على القول بعدم مطلقا في الجمع وهو لا يوجب مطلقا في الجمع الاخر نعم السكاكي في قوله
 استقصا وينبغي ان يظهر ان قولنا المقتضى ارجح وجهه انه هنا مطلقا بما ذكره مع قوله في خروج
 الفتاوى فصل في حصوله ومن المجموع هو من العجز عن دفعه لا سيما في **م** ومن **م**
 يعني لو لم يرد لتوضيح ما قبله دخل ايضا لان المقتضى يقتضي ما يقتضيه اجابا لانها
 المقتضى كما يدل على قوله بعد وهذه الاوصاف التي اخرجت على وجهه من كونه
 رايانا انما للمعالي لا يخرج منهم شيء من ملكونه وقوله في تفسيره وما اورد من دليل
 على ما بين ذكره خلاصه ما بينه وبين ما بينه من العلم لاحد من خلفه واما تأييد
 فلا ينافي للمعالي انما هذا هو العالم السابق وان كان افراد مذكوره المقام
 هو الاول فقط فانه سبب ان سببا وانما على كل مندرج فيها فطعا والوجه
 في جماعه الافراد وان كان اصلا واحدا الا انه لم يرد من المقام الى استدراك
 جنس واحد الى الحقيقة ان المقام والمركب من الاجزاء من المجموع واستدراك المقام
 الاختصاص واستدراك افرادها بالتعريف والالتزام بلا شك وفي المقام
 لا ريب ويمكن دفع الاول بان ما ذكره لا ينافي اقتضا المقام ما يقتضيه اجابا
 الا ان المقتضى كما كيف والعالم مطلق على الجنس باسمه تنزل منزله الجمع
 وانما قيل هو جمع واحد له من لفظه كما ان الجمع المرفوع يستغرق احاد مفرده وان لم
 يكن صاوتا غير ذلك لان العالم المرفوع يقتضي افراد لنفسه اسميه وان لم يكن صاوتا
 كما لا يكون متناولا كل واحد من اجابا لاجزاء من كمالا قائل متناولا كل واحد من اجابا
 الا انه لم يدفع الثاني انه وانما حسب ان في العالم ليس فيه اشياء وانما يقابل
 العالم المتكامل هو ام متعدد مختلفه الاجزاء من **م** وذلك لا ينافي
 وجه فساد ما قيل لكن لما قيل ان يقول لما كان الجنس من لا ينافي الجمع كان كل جنس

لكن

خمس منها منزلة كل جمع جمع فكان الجمع المحلى باللام اذا قصد به الاستدلال فيقال كل واحد
 من احوال المجموع فكذا يقال في استدلال الجنس من احوال الاجناس في ما الى الباب الرابع عشر
 لا فادفرون وهو الجنس على تقدير عدم بطلان الجمعية وحاصل الكسفات قابل
 بطلانها فيثبتا ولساها دنفرون ايضا وقوله ان مراده ان المفرد وان كان اسم
 الخ يظهر من المنزلة وهو ظاهر فلا يثبت في الجماع المتماثل المتساوقا قطعه
 رتبة التفرقة انك راى ساقط **مورد** وايضا لا دلالة لقوله ليشمل الجنس
 ما سمي على هذا المعنى وقد لا يسمي بالعالم اجناس مختلفة للاخراج لكن لا دلالة
 للجمعية على كونها اجناسا مختلفة بل لا دلالة على شمول ما سمي بمفرد سواء كان لها
 اول او قد يقال ان قوله ليشمل كل جنس قاسم به بل صريح على ان المنفرد في الجملة
 شمول كل واحد ما سمي بالعالم ولو اردوا ما ذكره هذا القابل ليقال لعل على ان ما سمي به
 اجناسا مختلفة واستعلم ان قوله كل جنس يدل على عموم ما دخل عليه لفظ الجنس
 وهو لفظ الجنس في تقدير الجنس فيختص باختلاف محل الجنس فيكون فيه دلالة على انه
 هذا القابل وربما لا بعد ان يقال لو سلم ان لا دلالة للجمعية على ذلك كذا في المحور
 ان يدل عليه معونه المقام بحدوث اختلاف اجناس العالم **مورد** لا في هذه القضية
 لا يوجد ما يدل لان الجمع كالتفرد يشمل الافراد المشتركة في مفهوم بفرده ولا دلالة
 على كون تلك الافراد هيات مختلفة او متفقة فتشمله الافراد المتشابهة والفظ
 على السوية كالمفرد **مورد** تفرد فرق حاصله ان تخصيص المفرد بالواحد جائز
 بخلاف تخصيص الجمع اياه او اني في الاختار فانه غير جائز لعدم بناء معنى الجمع
 وانما به بالكلية **مورد** لان المفرد الدال على الاستدلال لا يختص بالجموع
 على الدلالة على معنى الوحدة انما يكون حقيقة على القول بان اسم الجنس موضوع على ما
 مع وحدة لا يفيها والعلاقة على ما هي من حيث هي كونها الاستدلال العقلي

حردا وضع لما لا ان يدل على ضرورة حقيقة عرفية واما على القول بانه موضوع للمعنى
 فقط فيجوز عن معنى الوحدة كجوزها زوايا لاقول اسم الجنس على الماهية من حيث هي
 حقيقة لا يستعمله في وضع له وبيان معنى التفرقة على هذا القول ان الاستدلال اسم
 الاجناس في التراكيب لبيان النسب والاعكام وانما الاعكام المستعملة في العرب
 والقد جارية على الماهية لا من حيث هي بل من حيث هي في ضمن ذواتها فمفرد
 تلك الاعكام مع اسم الاجناس في التراكيب معنى الوحدة وحاصل اسم الجنس حيث لا يخلو
 وحده ميا قديمة الفرد الى الفرد لان النسب لا يلاحظ مع ذلك لانه كانه دال
 على معنى الوحدة عند دخول حرف الاستدلال عليه بخلاف هذا المعنى الذي هو
 صفات الاخرى من كذا قيل **مورد** اي المقدم الذي دخل على حرف بمعنى كل واحد
 الافراد يريد انه لاسان من الاستدلال معنى شمول كل فرد وايراد الاسم لان افراد
 الاسم يقتضي اعتبار الفرد مع الجنس فيقال كمنه ما يقتضي اعتبار امر واحد
 محل على احوال الذات وهو الفردية الواحدة واذا وجد ما يقتضيه كاداء الاسماء
 لم يقتصر على احوال الذات بل على مقتضاها ولم يكن فيها مقتضى الافراد لان
 مقتضاها اعتبار الفردية وهو لا يمنع اعتبار فردية مع اخرى وانا الشايد
 بينه وبين الاستدلال الذي يسمي شمول المجموع من حيث هو مجموع او ليس فيه
 ملاحظة فردية اطلاقا لاجزاء الجواب الاول مناسب لغيره لاجزاء البار
 والثاني لا يجوز ليس رجل منها **مورد** عند الجمهور وذلك لانه اذا اراد بالرجل والكل
 بلام الاستدلال فالرجل مثلا كل فرد ووصف بالجمع كالطوال مثلا وقيل جازي
 الرجل الطوال كقول المتن جازي كل فرد من افراد الطوال الموصوفين بالطوال فيلزم
 ان يكون كل فرد منه طولا او هو منسج وما حكاه الاخفش من نحو ادينا الصغير
 لم يرد به كل فرد لكونه لائق من الموصوفين بل هو ليس من الاسم من الدلالة على

حاله عند طلوع الكوكب واضطراب الجو وتغير الماء وورق حائطها واشتعالها
 اسباب الغزل والنسج والناس يحاذونه بغير الهوا وصوره الرخ حاله الا الان
 ولعلها الادوات وانت حير بها بغير قصد اللطف عن الاطراف المجازية فذلك
 مرد له على الطريق له دلاله ودلال ودلوله والتمتع على كذا في الحاج والمراعي
 وهو سافر ضرب الى الحرم وله راجه فيه شبه به الحدود في النظر الى السبب
 كذا في شرح السقط والنسخ الرابع ويستدعي الطب **قوله** فالعظيم اول عليه واول
 في تباينه اشعار به **قوله** السكالي **قوله** العظمى في شرح المتعاج
 ايضا الى ذلك قال **قوله** في ذلك على ابعاد من نوع من الاغصان وعظا العظيم
 شرح الله فضل الشريفة الجرجاني قال في العظيم انصحي لحي البلاء وذلك لان العظيم
 بيان به حاله من الادراك فالعظيم اول عليه ذلك العظيم يستلزم تربية ما بها
 جميع الناميات والهي عشاوه عظم لا يوصف ولا يعين لعظم شاماني من الاعاء
 وفيل **قوله** الرخسرى اجود لما فيه من الاعداد بان او تلك الكفاية **قوله** في الاشياء
قوله التي اراها كل يصير عشاوا او انجارا المحسوس **قوله** ايضا الى انصحي من
 الاشياء الكمية لان الوصف يدل على كبره والكمية من شأنه ان كل شيء في ذلك
 لا يقع من الادراك معانهم معانها وانت حير بها في ذلك **قوله** في العظيم في شرح
 التفسير **قوله** بان الوصف السبب **قوله** قداب لان كل شيء على النوع
 لا يتناهى العظيم من شرح وحده الدال على عظمه ووصفه مع كبره اجنا
 وفي شرح التوايد العيايه اما الى رحمة اجنا والعظم **قوله** العظيم السبب
 مجموع **قوله** قداب عظيم فذلك وكن الحالة القبول **قوله** او كما فلا في
 جواهر ويرى انه لا يعرف منه **قوله** وذلك على ما قاله السكالي كما في صحت
 شيئا من اعتقادك في سدا من هو عندك مع كذا ب و اردت ان يظهر الاحباب

ثم

لك سر اعتقادك في قلت هل لكم في جوان على صور انسان يقول كنت وك
 شفا دما ان يقول في بلاد فيسببه كما لم تست تعرف منه ولا احب اليك لا تك
 الصور ولعلك عندك اشهر من الشمس عليه **قوله** تعالى حكاه عن الكسرة حق
 النبي عليه السلام هل يدرككم على رجل الا بعد كان ليركونوا يعرفون منه الا انه رجل وان
 المحاميل على سحر البلاعة **قوله** او لا نه يمنع من التعريف مانع وذلك كازالة الابهام
 على السامع وخافي الانكار الذي الحاجة والتحرر عن النظر باسمه او من قبل فبه
 او بتوضيح بعيد الى انها العتق او غير ذلك **قوله** كنوله اي قوله في الصلاة في ذلك
 فبذلك من السقط اذا ثبتت من سالت من الشمس اسام ساما وساما اذا ملكه
 ومهتد نصيب من الخافض الى من رسله والمهتد السيف المشوب بال
 هند وسيد انا والرهفات هي اكرم **قوله** فصار على جوارها حقا لا
 والرهفات جمع رهفة وهو السيف الرقيق المسوم وجوه السيف
 مزينة والصفال رقيقة الحار من العتق يقول ان الهدى لا تنكحل
 سته يمينه حتى يمل منه لطل حله واذا طلت فقله الى شماله وانما الله العزم
 وما في الهم واذا لا حاري حتى ان محمد عزبه اودن السيوف معا وفتاد
 اصار في السيف بل محمد جوهرها وبريقها دليل ما يترها **قوله** وجوابه الخ
 رد بان التنكير ليس على باب التحمير والالام يكن حله على التقدير في موضع قابل شرح
 ان الله للتحمير اقتضاء المقام له واذا اوفى المقام منه بسبب كذا او الصيغة
 او سببها معا انفي الشرط فتبقى المشروطية على ان لا اله الا الله والحمد
 لكن اجتماع اح مع الاخرى لا يمكن اجتماعهما ولا اجتماع احدهما مع دلاله التنكير
 لان اقتضاء المقام شرط في دلاله التنكير لا في دلاله التثنية والصيغة والاشارة
 ما فيه من الوفاء لان التحمير باطل الزيادة واجتماع الروايات فيهم ان التحمير في الغاية

وبعد خلق الملائكة بعونه الملائكة لان يكون للتخفيف لا مانع من اجتماع احوالها واولها
 مع النكير **قوله** ولا دلاله للفظ المسر واضافه العذاب الى الرحمن كما رجع الى الثاني
 اي هذه الاله وفي هذا المقام كما ذكر بعضهم وايضا الى الرحمن في قوله الله
 في الاصحاح والمودي ما شرح الفتح ورواه الشيخ راجحه الله سبحانه وتعالى
 واما قوله اخاف ان يسكن عذاب من الرحمن بالشكر دون الاضاحه فاما الظهور بان الاضاحه
 وهو اختيار الشيخ المحقق رحمه الله والذين ينفون عنه في التواجد القيان في قوله
 ان يحيل ان يكون عذابهم حسب لم يحل ابره صرح هذا الكلام من حسن الادب مع ابيه
 حسب لم يصرح فيه ان العذاب لاحق به وذكر الخوف والسرور كبر العذاب في قوله
 بلفظ الاب ويحتمل ان يكون لعننه لان ما اركب ابوه من الشرك يقتضي ذلك
 ذكر الرحمن لان المستصحب بخلقها يخف بضعف افعالها لان العنصر اعلاه النوع
 انساب الخلق وهو منه راحته واليه اشار الشارح بقوله ولان العنصر
قوله ان كل فرد من افراد الدواب لم يتعرض للموت بان كل فرد من الدواب
 مخلوق من نوع من المصنف مختص به لكن الفرد يكون خلافا للواقع واسمها
 هذا ولا للموت بان كل نوع من الدواب مخلوق من شخص من الماء لا سحابة **قوله**
 منهم بعضهم كانه اراد به بعض سراج الفتح وقوله وبعضهم انه مستداله
 تدبره اراد به الملامه الشراذم حسب قال تدبره كل دابة مخلوقة الله تعالى
 اي نوع من الماء او ما يخصه خلق الله كل دابة منه **قوله** بل قد صاحب
 الفتح الى انه من ان يكون المقام للافراد خفا او نوعا هذا توجيه وجهه
 عن التعسف في التكميل في توجيه كلامه ولا يخفى ان الخالقه التي تقتضي تنكير
 السند اليه يقتضي تنكير غير ايقاد دواب السكاكي انه كثير لما يورد انه
 من غير الدواب المجهول منه نفسها الى مثل ذلك **قوله** روح لا ما جاء ذكره

منه

بعض النعماء من انه يحول على التقدم والناحية منهم ابوابها وابن عيسى قال ابوابها
 الى الميادين الى الاله بقدرها وناحية اذا التقدير ان نحن لا ننظر فلنا ولا الى ما ذكر
 بعضهم يريد به الشيخ الرضي الاسترايادي رحمه الله وعلمه ان يقال انه مختل من
 حده وهو المختار بادر ما تقول صحت وقد غلبت غير الضرب بالبحر
 محراها محمد بن الشرح في منقذات الصرب لانا ان قوله صحت بمقتضى
 وعن من حيث التوجه صرح المستثنى ما ضربت الاضاحه كالمستبعد ان تار
 للتقرب وعين من حيث الوجود فلما قلت ما قلت شيئا الاضاحه وقيل يظن
 يعني يعتقد اي لا يعتد الا اعتقا داعية حازم وهذا ايضا ناول قريب
 يدل عليه السياق وهو قوله ولم يضر عن اثنين **قوله** ومثله قولك قد
 لسد وقوله تعالى امكنه اذ لم ارمها قال فقال ما لعنه من التزك الى انما اراك
 امكنه فسر والشكر للملك اذ لم ارمها اي لم ارمها لعدم ملامتها لم يبق اول امر
 عز وجلها واو يعني الا اولى اي لا ان يرتبط ببعض النعم من ثمرها لم يضرها ولا
 ومثلها النفا للفرح وفي البيت الثبات من الحكاية الى الغيبة **قوله** وكثيرا
 اعتبارات النواحي وهي كونه للدم او الدم او الرحم وما شاكل ذلك
 نظير لاني ان المعرف يستوفى اتفاقا ويقاربه غالبا فان السند اليه
 المنكر لا يوكده بكل واجمع الا عند الكوفة بشرط ان يكون محدودا **قوله** اما الوقت
 اي ذكر التفت للسند اليه المطلق المعتد على التابع المضمون حقيقة عينية
 اصطلاحا بحيث لا يباين در منه عند الخلقة الا التابع المضمون وان كان
 حسب اللغة يفهمه معنى المصداق بخلاف الوصف والمرد بالوصف الذي
 فسر المصير به هو التابع المضمون لانه البين الكاشف او لا وبالذات
 والحق المصير الى انما يفتى بما تاني وبالعرض فلو كان مكانه الى التفت

لكان اول التعريف اشار الى ان التعريف يكونه واجمع الى دلالة قوله واما وصفه
 لا اليه نفسه ولا يلزم من كون المراد بالتعريف نفس الراجح المقصود من كون كل من
 الاله من الطول والعرض والعن مسما كاستفادنا في تمام الكشف والبيان
 لان الوصف في الاصل بعد رجاء علاقته على المسند ونظرا الى اصله والظاهر
 ان الوصف الكاشف هو المخرج ويعد في عليه انه وصف يميز ارباب
 انه صفه واحد بحسب المعنى وان كان متقددا بحسب المنطق والادب
 كما ان جودا من خبر واحد في الحقيقة يعني من جهة بيان اول المسند في الجاهات الثلاث
 وقيل ان الكاشف هو الطول المسند تصفيته المعنى العريض والعن فالعرض
 صفه مخصوص للطول وكذا المعنى صفه مخصوص لما والعرض وقيل ان الكاشف هو العرض
 وصفه لا استلزام الطول والعرض لا يمكن وانما ذكر الوصف الاول لان العلم
 ان المراد من العرض التميز او تمييزا بالعرض غير المحتس فان ذكرها فترتبه في الجمع
 بين التبيين والكشف كان الاول بالنظر الى نفسه والثاني الى السامع للادلة
 على ان الوصف في ان به حتى صار هذا الوصف كافي في المثال المذكور على ان
 التعريف والتمكان ان الوصف هو الجسم على رايهم وفيه مع ذلك اشار الى علم الاصل
 الى فراغ تسعله لان التميز في الجاهات الثلاث لا يتصور الا في مكان وفيه اشار
 ايضا بان الجاه هو الفراغ المحتس او التوهم لا السطح الباطن من الجاه
 قال في شرح المفتاح والراد بالطول اراد الاستدراك او الاستدراك الدوام
 او لا وبالعرض ان يعصها او التفرع من ياتى وبالعن ما يحاط بها ويرد على
 التعريف الاول بطول والعرض انه لم يرد ان لا يكون الجسم الذي يستدركه
 الثلاث مساوية جسا **قوله** ادس بن حجر وقيل قول بشير بن
 ابي الحارث وحجر قيل يمنع الخالد لله والحكيم وحج في بعض النسخ بضم الحاء

الحكيم وهو الدائن لما في الجاه في حجر بن حجر وفضاله قيل بضم الفاء والفتح
 في جامع الاصول فعنه من عبيد بن جابر الف وقيل كسر التاء وسكون الهمزة
 وحج في الجاه كذا ابو الحارث بفتح التاء وفتح الهمزة والبدال المبدل **قوله** حكى
 عن الاصمعي الحجة ان الف مثل الكاشف وجهه انه وجب ان يعلم ان الاصمعي لم يرد
 البيت المذكور وعند انشاء ما اراد به الشاعر لان الشاعر اراد ان يكون قوله
 الذي يقرر ان الطن الخ منه لولا الالف المعنى والاصمعي اراد ان يكون خبره حتى
 يعلم على الالف المعنى انه هو الذي يقرر الطن المذكور ولا حاجة اليه لان قراء البيت على
 ما كان عليه كايه في التفسير فترانه قيل بضم الطن وفتح الدال الى طنك موصفا
 بعضه وقيل الاخضر انه من قيل بضم الطن وفتح الدال الا يزيد قوله انك ليسا
 موضع الطن كان قد راي وقد سئل عن من قال بضم الطن موصفا بالراي
 والساج وقيل من الطن اي يقرر الطن مشبها بالمري والسبح والوجود هو الاول
 ادله انما يكون غالب من المنقول وايضا تقدير القول في التبيين كغيره
 الاصل في ان يفتح لانا ودي ملك والاساس المذكور والبع القرايد سخنة
 الامور مع بدعة والمعنى ان المري شك لا يقع الاخر انما كان لا يفتح لمن يطلب
 الامور القوية كدوام وجوده بخلاف غيره من الامور العجيبة المستبعدة عند
 العقل **قوله** قال الملح سرمد المنزع عند اماسه اللوح وسرمد المنع عند اماسه
 الخبر كذا في انه الرخس في وحكي عن احمد بن يحيى وهو عبد النعمان بن عطاء الكوفي
 قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الملح ضلب قد مضى انه قال في التفسير
 يتلج الرجل بملح ملعا و ملعا فتره ملع و ملع وهو سدر للعرض وقوله
 الصبر يقال جاع بملح وقال الفراء البلوغ الفجور وقال الملح الملح للخرج
 قال يعقوب بن اسود من الملح عندنا زله الاقران **قوله** وعند الفراء الفقيص

ارض واحدة وطيور واحد فيكون استواءا بما فيها متبادلا من الارض واما هو المتماثل
 ومتماثل العرف فذكر وصف يستوي نسبته الى جميع دوابه اي ارض كانت
 وطيور ارض جوكان فيكون الاستواء حقيقيا متبادلا كل دابة من دواب الارض
 السبع وكل طائر من طيور جميع الاقانات فافاد ذكرها زيا الى النعم والاحاطة
 بسبب تعيين كون الاستواء حقيقيا وقال في الفتح ذكره الارض مع
 دابة وطارحنا جميع طائر لبيان ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى
 الجنس وتقريرها ونوجه ذلك بان اسم الممرد كاسلف من تقرير السارح
 عامل للجنس والصفة وانه فافادنا احيانا انه ما هو من خواص الجنس علم ان المقصد
 به الى الجنس كالموصف في الابه المذكور فافادنا احيانا اليه ما هو من خواص الجنس
 فمن ان المقصد انما هو الى الجنس وتقريره ولا يخفى ان يودي كلامها بمختلف لان
 صاحب التفسير جعل الوصف من اول الارض للنعم والكل الى جعله لبيان الجنس
 وتقريره الا ان المال في افاده زيا الى النعم والاحاطة واحد وذلك على تقدير
 على ان الجنس في تقريره يكون الاستواء بحاله وقوع الطير في سائر النعم فانه
 من الاستواء عليه ولما هو من الابه ح ومان من جنس دابة من اجناس الدواب
 ولان جنس طائر من اجناس الطيور والاهم انما هو انما يكون جوارح ادها ما هو
 المتماثل في العرف من دابة وهو دواب القوام الاربع ومن طائر وهو الطيور
 التي يمشيها الناس ويعدون بها ولفظ من الاستواء فيه وان دل على
 استواء الجنس فيمكن لا دفع الوهم بالكلية فذكره الارض وطارحنا جميع
 وان كان لبيان ان المقصد انما هو الى بيان الجنس وتقريرها لكنه لا ينافي
 افاده زيا الى النعم والاحاطة ولذا اخبار الى السارح وجهه انه يقول في
 الاعصار ان وصفنا الوصف زيا الى النعم والاحاطة وليس من البيان ان

منها نحو مداور على تقرير الفساق ان الذكر المفرد في سائر النعم
 يدل على كل فرد فرد تلاميذ الاخبار عنها بقوله اسم افعالكم لان كل فرد ولا يكون
 انما وكذا ان اريد بها كل نوع لان كل نوع اسم واحد لا اسم فاجاب عنه
 بقوله انما كان قوله وما من دابة ولا طائر الا على معنى الاستواء ومعنى
 غير ان يقال وما من دابة ولا طائر على قوله الا اسم على المعنى معنى ان الذكر
 المفرد في سائر النعم يجوز له طير من الجوارح على المخرج من حيث هو مجموع وان
 كان خلاف الظاهر يقرب من النعم من قبل استعمال الممرد في الكلام
 ولا اشكال في تقرير السكاك فافادنا هذا القام وذكر العالم الفجل
 في توجيه الكلام **باب** في شرطية تكثير الموصوف لان الحمل الخ استدل
 على استواء تكثير الموصوف عند كون الوصف حله بالدليل المشتمل على الاقسام
 الوصول الساع الطولي بعض مقدمتها وتقريره انه من شرط الوصف
 الذي يكون حله تكثير الموصوف لان الحمل الواقعي منه كونها يحمل من
 الاقسام وكل حله انما يحمل من الاقسام حصة الممرد بوصفها مستعمل الحمل
 الواقعي منه بحصة وقوع الممرد بوصفها اما الصغر فيطابق حده وانما الذكر
 فافادنا الممرد وعرفوا الاقسام بتكثير الحمل انما هو من صفة وقوع الممرد
 بوصفها حتى يكون يحمل التسمية صغرى لتمايز اخر هكذا الحمل الواقعي
 منه بحصة وقوع الممرد موقفة وكل ما يجب حده وقوع الممرد بوصفها
 باسمه التكرار كون الممرد المسبوق بها كقولهم سمع الحمل الواقعي منه
 باسمه التكرار كون الممرد المسبوق بها كقولهم سمع الحمل الواقعي منه
 لتمايزها فان هكذا الحمل الواقعي منه باسمه التكرار وكل ما يجب حده
 من الحمل الواقعي منه بشرطية تكثيره لوصفه لوجوب المطابقة بينهما

فسمع الجمل الواقعه منه بنظره في تلك الوصف والشراح رحمه الله اشار الى
 العنا من الاول بقوله لان الجمل الذي اطلق من الاعراب حسب نوعه في قوله
 والى الثاني بقوله والمفرد الذي يسكن من اطلاقه كمره في لوج الى الثالث بالجمع
 وانما في حسب محله ونوع المفرد موقعا كما اختار الفاضل الرضي والقول من
 يقول ان الاصل لا يحد الواضع هو المفرد وان الجمل انما يكون انما يحد من الاثر
 يكون بغيره من المفرد لان هذا هو الذي يدعى في كل من الجمل والاصل من الاعراب
 ونوعها موقعا في نوع المفرد هناك كما في الواضع المذكور في الجمل من قوله
 الجمل كذا لانها حكم والاحكام كذا في هذا انما يحد الى ان الحكم ليس على شيء يكون
 محمولا عند مخاطب اذ لو كان محمولا لكان له في نفسه شيء لا يحد من الحكم
 كذا في محموله ولو سلمنا المحمول للملك ليس في نفسه الجمل والصفة حتى يسكنها كذا
 بل انساب مضمونها الى الحكم على جمل من المحمول في هذا في العالم ويرى هو
 العالم انساب العلم الى جمل ولو وجب تنكيره عالم غير جاني ربه العالم وانما ربه
 واللام باطل وقوله لا يحد انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير بانه
 انما اذا كنت متعلقا في الفعلية مرتبة من جمل في ما يكون في حق الامه مرتبة من جمل في نوع
 فيم يدرى به بانه اسم فيسبك الاسم من الحكم وهذا المحكوم به والطلاق الحكم عليه فيكون
 عند الفاعل لاسم المحكوم عليه هذا اذا كان الحكم كرم وانما اذا كان الحكم مفردا كذا
 في العالم بالمراد بل الحكم هو الحكم ان هذه الذات هي تلك الذات التي ذات ربه
 هي ذات العالم كذا في قوله ان الخطاب في شرح الايضاح وانما في انسابه
 لانه قد جرى مع قوله كذا في ربه العالم واول السطح ان الخطاب بانه في معنى ربه
 محكوم عليه بالتمام فقال الحكم كرم **قوله** وحسب ذلك الجمل ان يكون خبره
 كالعلة لان الصانع ان يحد ذلك ان الخطاب عالم بانسان الوصف

محمدا

معناه قبل ذكرها في هذا اختصار الكلام التي في الرضي قال ما نوجب في الجمله
 التي هي صفة او صفة كونها خبرية لاننا نأخذ في الصفة والصفة لتعريف الخطاب
 الموصوف والموصول اليه من ما كان في الخطاب معرفة قبل ذكر الموصوف والموصول
 من انصافها بغير من الصفة والصفة فلا يجوز ان لا ان يكون الصفة والصفة
 جملتين متعنتين في الحكم المعلوم لمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجمله ومن في الجمله
 الخبرية لا خبر الخبرية اما انشاءية نحو بعثت وطلعت وانما خبرية ومنها
 او طلبية كذا لا موقعا في الاستفهام والحق في الرضي والمعرف مخاطب حصول
 معونه لا يحد ذكرها وهذا معنى المطلب الاول من المطالبات الثلاثة التي ذكرها
 السكا في اساس وجوب كون الجمله الواقعة منه او خبرا جمل خبرية حيث قال
 ولما ترى من طلب التميز بالوصف وامتناع ان يترشح عن شيء لا يميز به
 فليكن ان يوصف به الى ان حق الوصف كونه عند السامع معلوم المحقق للموصوف
قوله ثم قال وانما ذات التار ههنا معرفة وفي سورة التحريم كرم لان الابه
 في سورة التحريم نزلت اولئك قبل علمه انه صرح في اول سورة التحريم
 بانها منه وقد سبق منه ايضا ان المصدر بياها الناس يكون بياها الله تعالى
 من وجوه اولها ان حكمه بان سورة التحريم مدنيه لا جاني كون الابه تار له
 بكم فاجبه ان حكمه بانها مدنيه بانها الغلب وتا بيا انما سبق منها الصفة
 بياها الناس في بياها الله من اسرار الله في قوله من امرهم من علمه
 لانه مختار له ولو سلم نفسه ان كل حكم وخطاب نزل في الناس فلو لم يكن
 اي حقن مدنيه في حكمه وكل حكم وخطاب نزل فيه اياه الله من اسرار الله في
 اي متعلق بالوحيين الناس من الله به سوا نزلت الابه بكم او بالمدنيه **قوله**
 قلنا بكن ان يقال قيل ان العلامة تصدى لجان وجه تنكير التار في ايه في الايتين

وتعريفه في الاخرى كادله قوله واناجات النار هنا معرفة وفي سور التهم
نكره وجرى ذلك بان الاله في سور التهم نزلت واليه فخرها فيها باراهم وصفه
بمنه الصفة ثم حان في سور البقرة مسأرا بها الى سورة اولها والى سور البقرة
المعيار ان ان النار والموصوفه انما نزلت في سورة التهم لانهم لم يعرفوها
التكثير ونزلت في سور البقرة معرفة لانهم عرفوها من قبلها لظهور التعريف
لان جعل كلامه على هذا اظهر منه ما قصد الى بيانها ولما كان الاحب منه كوز الصفة
معلومه التحق بمحمد المحاطب ولعله لا يترك العلم في صفات التكملة حتى يتم
كونها معلومة برشدك الى ذلك انما اذا قلت حان في جعل عالم صدقته او لا يهتم
الرجل بفهم العالم وقد صدقت ثانيا بهذا السيد الى در لا يصينه من الافراد التي
بعد في فعلها واذا قلت حان في الرجل العالم فقد اردت بلفظ الرجل في الدنيا
باعتبار من افراجه واوردت العالم فيزاله عن معنى اخر وهذا معنى ما قبل
من ان الموصوف في النكر للتخصيص وفي المعرفة للتمييز وليس المكر الموصوف
معمودا باعتبار انتساب صفته اليه بخلاف النكر الموصوف فان الاله
بما ذكرنا الشرح فان صفته لان المحاطب في سور التهم لما كان عالما بالنار
الموصوفه بسماح من النبي عليه السلام كما ان النبي صلى الله عليه وسلم عالم بها بسماح الاله
فلم يترك في الاول وعرف في الثاني فان وجه بقصد التمهيد الى التكثير وقصد
التوجه في التعريف وكل منهما مناسب مقامه كما ان توجيهه اخر لا يلائم كلام
الكشاف ودفعه لما توجه عليها من اختصاص الصلة بوجود الموصوف قوله
وبالله التوفيق فانه ما يمكن ان يقال في دفعه كون الصفة معلوم التحق عند
المحاطب لا يستلزم التعريف عند بطريق المعرفة كما صرح به في بيان تكثير
المسند عند تقرير كلام السكاكي في دفعه نكس البعض استماع كوز السيد انكم

والنسخ معرفة من قوله انما الاول قد اوجب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما
معرفة ان النكر المخصص معلوم من وجه الصلة بل انه انما يبرزه الاشارة بطريق
المعرفة او انما ان الصفة معلوم التحق عند المحاطب او لان اسما الى ما عرفه او
على ما هو بطريق التعريف او هو اشار الى ما هو حاضر عند معين واما افالكات
معلوم التحق عند ولم يشترط ان يكون حان انما معلوم التحق عند معين
بمعنى هو للتعبير عنه بطريق التعريف فلا يدل على ذلك قول صاحب الكشاف
تلك الآية نزلت بكم فخرها فانها نزلت في سور البقرة بمعرفة الصفة ثم نزلت هذه الآية
مسايرها الى ما عرفه او لا فاقابل من النازل ووجهه في الشرح العلامة بقوله
بغيره انه ما ادق من ذلك وما استر احسن **قوله** اذا قلنا التكلم الراد بالظن ما
يشمل التوهم وغيره لا الاعتقاد الرابع اذ يكفي في توكيد التفسير بمجرد توهه ان
زيد في قوله حان زيد لم يتقرر في ذهن السامع وقوله ان من مرفق من النقد
الى مجرد التقرير بل ان شعرا بان دفع التوهم مشتمل على التفسير ايضا الا انه
يقصد به شي اخر من دفع التوهم وغيره وذلك لان كرم اللفظ يبيد تقرير معناه
وتحقيقه في ذهن السامع فلفظ وكذا التاكيد المعنوي كلفظ نفسه وبعبارة
وغيره حان من التكرير فلاح من التقرير فربما كان ليقصد الى مجرد التقرير
وبما كان وسيله الى دفع التوهم **قوله** ولو سلم انه اراد ذلك دفع في معنى
نسخ المطول هكذا ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما طالعك اشارة
الى ما ذكر في غير ذلك استسائه لمجرد تقرير الخدم عليه دور الحكم لا جعل
قوله في الاصح كاسبا في اشارة الى هذا ولو سلم فلكا في معنى لم يوفى في الاصح
اقتصر على قوله ولو سلم فلكا في معنى بعد قوله بل في اخر بحث آخر المسند
ويقتضيه الكلام على ما في النسخة الاولى من توجيه كلام العلامة بذكر من السكاكي

لم يرد التأكيد الصافي على مجرد التكرار نحو افا عرفت واستعرفت فانه يفيد تقرير
 التكرار وتوحيده فيضمن الحكم بان المجرأ الذي في كلامه ليس على ظاهره وانما لا بد
 المذكور وغيره وانما في فضل اعتبار التقديم والتأخير بل يعرب ذلك التفسير الثاني
 اليه بقوله على ان السكالي لم يورد الخ واما السند اليه توسعا فلهذا لم يرد على اوله
 لان ان السند لتقرير الحكم هو التكرار بل التقديم واما انما يابى بقوله ولو سلم
 اي لانه ان اراد بقوله كما يطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو مجرأ في الحقيقة
 فيخل التوجيه المذكور ثم ينزل عنه بالسلب او لا ولو سلم انه اراد بخلاف
 ظاهره فليكن قوله كما يطلعك اشار الى ما ذكره في جواب المذهب ان من انه مجرد
 تقرير المحكوم عليه اذ لا يميز منه حمل التأكيد على غير المصطلح ولا يرد على ان
 التقرير مستفاد من التقديم ولا ان التعريف التخصيص ادلى بل ليس فيه
 الاتحاف فلهذا لم يرد له ثم ينزل عنه بالسلب انما يابى لو سلم انه اراد به خلا
 ظاهره و اراد بالتأكيد مجرد التكرار وان السند لتقرير الحكم هو التكرار فان معنى
 ان تعريف التخصيص بل اول التعريف **قوله** والظاهر قبل ان يكون الظاهر للمواله
 على ذلك الفصل صريحه فينبغي ان يراد به هذا الوجه الذي يابى
 التأكيد الصافي في هذا الفصل ولا يميز على هذا الوجه الا ان السكالي اشار
 في باب التأكيد الصافي اجمالا الى ان ليس هو كما هو دأبه في كثير من الاجواب
 لم يرد عليه ما ليس منه مجرد التأكيد قيل ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا
 بقوله وربما كان المقصد مجرد التكرار كما هو في العبارة واليه ذهب جماعة
 من معاصري جرح واضطراب من ان المراد بقوله بالسند اليه او تقرير الحكم
 واللامر اذا التأكيد الصافي او ما يعبر عنه به وان لهذا الاطلاق في ذلك الفصل
 او يعرب منه بل هو متعلق بما قبله وهو اختيار الشارح والظاهر ان الشارح

المجرأ في شرح الفتح ونوامد زمان السند الخ لولا ان منها كانه قبل اراده
 دفع نوعه التكرار او السهو او النسيان يقتضي تأكيد السند اليه كما يطلعك عليه
 ذلك الفصل في ذكره هناك ان قولك اناسيت في حالك وان قولك سميت
 انما في حالك مقصده دفع احتمال التكرار والسهو والنسيان **قوله** ولا يدع
 هذا التوم التأكيد المعوي وهو ظاهر بانك اذا قلت حالي يرد نفسه
 احمل انك اردت ان تقول حالي عرويه نفسه فهو منسحب والمفقط هو مكان
 عرويه وقد عرفت ان فيه خلافا مذهب بعضهم ومنهم المنصب الى انه يدفع
 هذا التوم التأكيد المعوي كما اشار اليه الشارح في سبق والمختار
 الى انه لا يدفع **قوله** لئلا يتوجه اليه بعضهم على الا انك لم تعد بهم معنى
 يتوجه في حالي التوم بما على عدم الاعتداد بهم انك اطلقت التوم و اردت
 به من عدم ذلك البعض كما نتم هذا التوم فندعت بالتأكيد وهو عدم التمول
 في هذا التوم وتولم وانك جعلت الفعل الواقع من البعض كواقع من الكل بناء
 على انهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاضدهم وتراجمهم من قوس واحد
 ونشأ بك معلوم ونشأ بك مضارعه ورضي كلهم بفعل بعضهم واستعمل
 ان ليس هو عدم التمول في لفظ التوم على هذا الوجه لما علم انه اراد به
 الكل فمن هو هذا الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل من بعضهم
 واما نسب الى كلهم فكونهم في حكم شخص واحد في الكلام كما استبان
 محاركي وروى عليك اذا قلت حالي التوم كلهم منهم منه الاحاطة والتمول
 في احاد التوم قطعا ولا يميز من ذلك احاطة النسب لجميع الاحاد لمحو
 ان يكون الفعل المنسوب الى الجميع الاحاد صادرا عن بعضهم او مجازا لقول
 بان نسب الفعل الواقع من الفعل الواقع من البعض لما انكل و اراد نوعه

فيما بينهم وهذا الجواز اما في الحية الرئيسية واما في هذا الفعل والتاكيد كل لا يقع هذا
 الجوز ايضا وكذا هو هو المسود والسيار ولا دلالة لا يجوز ان يكون محذوف من زمان
 واحد على ما توهم قال بعض اهل الحنفية في اصول الفقه ان قوله يجوز في الآية
 الدلالة على انهم من اجزائهم اختلفوا في زمان واحد على السجود كما قيل سجودوا كلهم
 مجتمعين في يومه ولام الاشارة في اخر سورة من كل المعاملة والاجموز للاجتماع
 فاما دالها انهم سجودوا عن اخرهم ما بين منهم موكلا لا سجودوا جميعا في وقت واحد
 غير متفرق في اوقات وقول السجود والفرج في قوله تعالى فسجدوا لله كلهم
 اجموز ان كلهم دال على الاجماع والجموز على ان السجود منهم في حاله واحد
 وفي ذلك زيادة تخرج ويصور لا يجسر لانها الغفيرة اذا اجتمعت الى انزال الامور
 في زمان واحد بحيث لم يتخلل واحد منهم عز ذلك الزمان في كان غفيرة بعد
 من المزمز وادخل في الدم واعتبر من على تصوير بعض الحنفية او لا باءه فيمنع وقوع
 اجموز حاله كونه مرفوعا ومرفوعا بان اجموز كما اشار اليه الشارع
 في التاكيد يعني كل ولو كرر كل لم يرد الاجماع في الزمان قطعا بل كما هو بينه
 واجيب من الاول بان قوله كانه قبل سجودوا كلهم مجتمعين في زمان واحد
 لا وجه للاعتاب ومن الثاني بانهم وان كان معنى كل لان اصل الاستفاد
 دل على الاجماع فلا بعد ان لاحظ ذلك فلاحظ المعاني الاصلية في النفي كما مر
قوله وهذا جشوه وان ذكر عدم التمول انا هو زيادة توضيح والافس
 قيل دفع هو هو الجوز قبل هذا انا يصح اذا اراد بان يجوز ما سطر العقل والفكر
 وانفرد الجوز العقل كما يشعره كلام الشكاك واما الحالة التي منفي البدء
 في اذا كان الزمان لا يظن ان السامع في حلقه قد يجوز او سها او
 سها فلا بد من تعرض لعدم التمول في يجوز النوي لم يدرج في الجوز المذكور

على هذا التقدير **قوله** على الاول انه لدفع هو هو ان كون الحاشي واحدا منها والاسناد
 اليها انا وقع سواء ذكر في شرح المسامح الحق ان هذا التاكيد لجوز عدم التمول
 وتوحيده لا يقع في خلاف التمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الواحد وعز احد
 المتصاحبين قد نسب اليهما كما في قوله تعالى فخرج منها القلوب والجحاز اما
 عز جاني من الخلق الاجاج دون الغدب الفرات في التاكيد بخلافها يرفع وهو مثل
 هذا وان كان ما بدا الى دفع وهو التجوز ويقدم من هذا التفسير ان التاكيد كلاما
 يمكن ان يكون ارفع من عدم التمول في الحكم الرابع الى دفع يوم التمول الفرات دون التمول
 وح يدفع به التمول على تقدير ان اراد بان يجوز ما سطر العقل والفكر وقد عاب
 برفع عدم وقوع عدم التمول دال على لا مطلق المستحق الواحد بخلافه في الحاشي
 قول الشاعر
 فممن يدفع ما قلن انا ما دخلن بلا من بالاحب
 اطلق ما قلن وراي من على خيل على قلن دلت دليل القائل على ان لم يخاف مقام
 ربه حشنان من هذا القبيل وقد عرفت ان كل يوم كون الحاشي واحدا او وقع
 الاسناد اليها سها الا دفع بالتاكيد العنري ايضا على المختار ويكن اسناد
 هذا المعنى في قوله ان اراد كل دفع يوم ان الحاشي كان من البعض والاسناد
 الى القول انا دفع سها لا يجوز كون الثاني ارفع لجواز ان يحصل الاجماع
 من اجتماعها وذلك ما اذا فرض ان كسره حلقا في جفهر مشترك بين عشرين
 واسم كسر مثا لغير عشرين معايرين لا وليك العشرة فان اسم كسره
 عطف بيان لما قبله في ان يوحض عرافة فاضاها عندا لاجتماع وان كانت
 الفة او مع من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثاني اسما من الاول
 فانه اذا اشتتر كسبه ان من اسما من باسمه العلم مع كون الفة مشتركة
 دون الاسم فان اصل الاسم عطف بيان لما حصل الاجماع وان كان المستوح

استدركت السكالي رحمه الله ذكر في علم الحيوان عطف البيان يكون اذ كان
واذا كان البيان محلا بدونه حصول البيان بدونه انما يكون اذا كان محلا واسم علم انهم
مخصوصا بهم واما اذا كان بدونا في الاول فلهذا التي هي في قوله هو وجه الدقة الكونية
بمعنى الدعوى والاعتراض فالتأخير دفع دفع احوال ان راد الثاني بعد واجاب الراد الثاني
فيكون عطف البيان للاصباح كالثاني راجع صاحب الكشاف بقوله ولا راد الثاني
الاول الله بدو الاخر كانه قوله ان يوحى هذه الدعوى يعني ان عطف البيان
هو سبيل هذه الدعوى وهي الدعوى بالاكسمة لازمة لم يجب لاستمرار كونها في حق
غيره حتى لو قد راسبها اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم او من جواز
الطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اما جزمها من جهة من العتق والعتا وكذا ذلك
فلهذا في الاول لا دفع الاشياء بعطف البيان فيكون عطف البيان هو الله في الامام
التقدير على العتق المقصود ورعا له عن شوب بوجه غير ذلك اصار على ان
فيهم امر محققا لا شبهة فيه وجه من الوجه **قوله** لا يلزم البتة ان يكون اسمها
مختصا بسوءه اراد بالاختصاص المنفرد به الاختصاص من غير الاطلاق والافلا
بمعنى الاختصاص من الجمله واقله بالتبني من الحاسن ما يخلق عليه لفظ السبوع
اما محققا ان قصد عطف البيان ان اذ له اها م محقق او قد راد ان قصد
دفع اها م محققا ان قصد عطف البيان ان اذ له اها م محقق او قد راد ان قصد
ولا من وجه **قوله** وما ذكر وافى قوله الى قول الشاعر وهو الثاني
الذي اني وقام الصراع الاول عسها والمصراع الاخر كمال كرم من العبد
والسند والعبد والسند موصوفان وفي الصبح عز باعسده العبد
بالسر الاحد ويومع الاسدة الى الاممى العبد الشعر المثلث والعبد انما
له الذي يجري على وجه الارض ومنه الحديث ما سقى بالعبد فقيه العبد والعبد

للمساعد الرمان الحلي **قوله** لا حسن ان الموصوف قد عطف بيانها من
الاصحاح العتق وفيه اشعار بكونه على في هذه الصفة على كونه احسن وجه
اح ان يوضح تلك الصفة العتق والثاني ان فيه اشعار بكونه على في هذه الصفة
وفي هذا الاشعار انما يتفرع من التفسير فالاصحاح كما في هذا الصفة
يقول هذا وقت فلا ياتي في حال بل ادلك على كرم الناس واصطلم ولا راد
واستعملوا كرم الاصطلم فيمنع في الهم والفصل ولا شك ان اصحاح
المتنوع وتفسيره في هذه عطف البيان دون البدل ويقول في الاحسن
لح اشار الى محار جعله عطف بيان على جعله بدلا عما هو من ان كونه بدلا احسن
لغايب من الاول انما كذا النسبة بالتالي بكونه العتق في الاول والثاني الاصحاح
والتفسير مع الاصطلم بكونه على اي شخص في كذا الصفة على في البدل
من تقدير العتق الودون استنباط التصديقي ان يكون علمها بما يجب ان يكون
غير مدافع ولا سارح فيكون او في ما دعي ما هو المقصود اعني كونه الهم
والفصل في المثال المذكور في الصحيح ان يتألف المقصد اليه والتألف الاول
مختصه بالبدل فيمنع ان يحيا بالبدل ويرتفع الى ذلك قوله ان كل
الرجعي واعلم ان مع الهم المباشرة القابل اياه طار في يد وايد اليه
عنه خوم من بقر بعد حل قال والموت العايد بالظلمة والسر والسر
عنه بان عطف البيان في الاصحاح والتفسير دون البدل والاصحاح
كونه على طار من لا سدر فيه بخلاف البدل وقا به التاكيد جازمه
فيما بينا لا يفر من يذكر التي منها وتبيرة بعد تدرج وتو كيد
فما يتعارف في كذا النسبة في بدو البدل والاصحاح **قوله** والقر
المستور له التلافي في الاول والحق من انما لا لا من من الاله يعني ان عطف

نظر ما عطا وفتوها بسجستان فلهذا الطهات وتولت نظرت الى الزنك اذ
 جعل الرجز من النك وان خير بانه داخل تحت بدل الاستبدال والفظ
 وصرح كلام المفتاح باطرح قوله تحت بدل الاستبدال حيث قال بعد قوله في وجه
 الحصر ابدل اما ان يكون من ابدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان
 يكن فان كان يكون اجنبيا عنه او لا يكون فان كان فهو بدل الخطا وان يكن بهما يكون
 بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد به الاستبدال وقد سئل بعد ذلك
 من زعم ان ههنا تماثلا ساءا ههنا المحمديون وهو بدل الكل من البعض عزو نظرت
 الى الفرق تلك واجيب بانهم انما يجعلون من على حد اعتبارهم نسبة البدل
 الى البدل منه بان يكون نفسه او داخلية او خارجية او خارجا عنه والمخرج اما ان يكون
 به او لا يكون فالكل لما كان غير داخل في البعض وكان مستقلا على ذكره وعلى بدل الكمال
 وهذا قريب مما ذكره السكاكي **قوله** بل من حيث كونه والاعلية اجالا لا كذا
 قاله ابن جعفر ويوافقه ما نقل من المرداوي انا سمي بدل الاستبدال لان البدل المنه
 الى البدل منه يشتمل على البدل لئتم ويميد فان لا محابا للاستبدال في ذلك لا يكون
 به من جهة المعنى كما لا يمكن في وجهه ووجه بل الحسن فيه وكذا السلب في سلب ربه
 فان لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذا السؤال عن خمس خمس المرام في الاله الكريمة
 لا يبعد الا ان يكون من حكم من حكمه بحد في صيرت زيدا عبدا فان كان بدل الخطا
 من ربه زيدا لا يحتاج الى شيء وكذا بدل الارسية وهو هو والفرق وكلاهما ادسرت
 بدل الاستبدال ان لا يستفاد هو من البدل منه مع ما بل مع النفس عند ذكر
 توقعه على البيان الا ان الذي فيه ولا اهل في الاستبدال المذكور اذ ينهم عرف
 ان المثال ساءه والثاني وكلاهما وقال بان الحاجب في الايجاع والفتنة
 في نسبة بدل الاستبدال فغير لان الاول يشتمل على الثاني وقيل لان الثاني

شتمل على الاول وليس مستقيم وجعل الاستبدال المعنى عليه فانك اذا قلت اجنبى
 زيد عنه فمعنى الكلام شتمل على نسبة الاحجاب الى الحسن فالتعليل عليه في العين
 هو البدل ولذلك سمي الاستبدال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك
 فانك اذا قلت اجنبى زيدنا ساءه فاحجاب بالنسبة الى الراس من البدل الى النسبة
 الى الحسن فاستبدال المعنى عليه واحجاب عنه بان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح
 في نسبتهم كغير من سمي من اسم جعل على ما يليه من وجوه غير محصور في الاسم واما
 المرحبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان الاستبدال الاول على الثاني لاسع
 اجنبى زيد سلطانه ولو كان الثاني مستقلا على الاول لامتنع ضرب بعلامه لان
 الكلام لا يشتمل على زيد بعد الكلام ويعلم منه ان المختار في نسبة بدل الاستبدال
 استبدال المعنى عليه وهذا غير ما ذهب اليه ابو جعفر والمرداوي لانه نصرت
 زيد بعلامه بدل الاستبدال وسيجيء كلام الشارح **قوله** وسكت عن بدل الخطا
 اي بدل من الخطا ومعنى بدل الخطا البدل الذي يكون سبب الالبان في
 الخطا في ذكر البدل منه لان يكون البدل هو الخطا على طرف من الالبان والبيان
 وفصل التاميل المرجعي رجه انه هذا البدل حيث قال وهذا الذي سمي بدل
 الخطا على ملته اقسام اما اذا هو ان يذكر البدل منه من قصد وتقدم دم
 انك لما لم يكون الثاني اجنبيا وهذا يقتضي الشعر الكثير الى الباعث والفتنة
 في التفصاح وشرط ان يرتقى من الادنى لما الاعلى كقولك منه علم برسمك فانك
 وان كنت بعد الذكر الهم بنبط نفسك وترك التاميل بعضا لا تشبه بها وذكر
 مترك برسمك اما عندك صريح متفق اذا اردت مثلا ان يقول جاني حمار
 فسلك لسالك الى جبل يفره اركت الخطا فقلت حمار واما غلط فسيان
 وهو ان يتقدم ذكر ما هو غلط ولا يسبق لسالك الى ذكره كمن نسي المتصور

ثم بعد ذلك يتداركه بذكر المقصود ولا يخفى الغلط القرب ولا بد من التبيين
 في كلام النعمان وما يصدر عن روجه وظلته فلا يكون في شعره أصلاً وازدفع في كلام
 محققه الاضراب عن الاول المعطوف فيه بل هذا كلامه فعلى هذا كان لابد
 ان يذكر انما لا ما وقع في كلامهم **قوله** والنكتة فيه اني ايراد لفظ الزيادة
 واخافته الى التفسير اعم من ان يكون من اضافته المصدر الى المفعول او اضافته اليه
 ويرد عليه ما قلناه على انه لا يكون النكتة في ايراد لفظ الزيادة ولكن في ان يكون
 المنكسر في قول السكاكي اما الحالة التي يقتضي بيانها وتفسيرها في اذا كان المراد
 زيارته ايضا فبما يخصه من الاسم هو الاية الى ان يكون لا يفتح في عطف البيان
 مقصودا بالتجديد ونسأله فطرح في دفعه الى السكاكي قدم ذكر التوابع على تنكير المسند
 اليه فصار كلامه مسوقا لبيان توابع المعارف والمعارف لا في عطف البيان بل في
 ما يكون المقصود بعطف البيان زيادة الایضاح وادراج الزيادة في عطف
 البيان محوله على المراد خبر عنه والمصنف لما قدم بباحث التنكير على التوابع
 ترك الزيادة واختصر على ذكر الایضاح **قوله** في هذه البدل التوكيدية من
 التنبيه أي تنبيه ذكر المنسوب اليه بذكر محلا او لا ومفعلا ثانياً والتكرار
 عطف على التنبيه ان ذكر المنسوب تنكير للعامل حكاه بدلالة قوله سابقا وهو
 في حكم تنكير للعامل كما قلناه اعدنا الصراط المستقيم اعدنا صراطا لغيرنا
 عليهم وقوله لاحقا لانك شئت في كماله او لا ومفعلا ثانياً والاشعار
 بالرفع عطف على التوكيد اي في هذه التوكيد من وجه **قوله** وانما في الكلام
 فلان السمع منه يجب ان يكون يجب بظهور ويراد بها التابع على محسني ربه
 اذا لم يحسن الله اراده ان العمل في ذلك الاستمال قد ينسب الى السمع من
 الظاهر كبريد في المثال المذكور وملا فيهم منه انه يريد ان ينسب الى بعض صفاته

وانما غير يجب في فهمه انما لا انما لا يجب في من يدسب الالحجاب اليه ويراد
 بذلك كعلمه من ان المقصود نسبة الى التابع وهو علمه في التفسير بنسب التكرار
 اجالا وتفصيلا لم يرد به ان السمع اطلق على التابع عارضا لا نوعه ظاهر العبارة **قوله**
 في ما ينسب به كلام بعض النحاة اراد به ان الخاجب ومن بعده وتول الفاضل الرضي
 ان هو جاني في كلامه او خارج وليف زيارته اخاء لا شك في كونها من دل الناطق
 بوجه كلام الساج رحمه الله **قوله** ثم بدل البعض والاستمال لا في عطف البيان
 فانه من التفسير بعد الاجمال والتفسير بعد الايام الظاهر ان اراد بالتفسير
 والتفسير في الاجمال والايام معنى واحد قصد تكررها تفرع في من السامع
 وحمل ان يشاء بالتفصيل بعد الاجمال الى بدل البعض في اكل جملة الاخر والتفسير
 في سبها والتفسير بعد الايام الى بدل الاستمال لان الاول فيه سبهم يحتاج الى
 تفسير كما في تقرير اتقا وحمل ان يكون التفصيل بعد الاجمال فلهذا الى المقصود في
 نفسه فانه كان محلا في فصل والتفسير بعد الايام فظهر الى المخاطبة في ايامهم عليه
 المقصود او لا ان ارجل ايامه وحمل ان يكون الاول فلهذا الى التكرار الثاني فظهر
 الى المخاطبة وعلى هذا ففسر ما ورد عليك من ظاهر **قوله** فكان لا يحسن ان
 يقال لزيادة التعريف والایضاح كما وقع في الفتاح وكذا في الایضاح ايضا قبل القول
 بالاحسن حسرا وحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يقع على اختلاف في البيان
 فيقال ان السكاكي لما جمع بين التعريف والایضاح ابتدأ في التنبيه بدل الاستمال
 وعقبه بدل البعض ثم بدل اكل فيها بما ان الایضاح في بدل الاستمال فلهذا
 في بدل الكل كما انه في بدل البعض فلهذا في بدل الكل مع ان الكلام في محقق المسند
 اليه والتخصيص الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التفسير في ابتدأ في التنبيه بدل
 اكل الظاهر فيه وعقبه بدل البعض لا في امر به اليه في ذلك من بدل الاستمال

من خواصه المحولة عليه فيكون من احوال السند **قوله** فكتفهم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصود هو الله كونه اشارة الى التخصيص
بمقتضى محسب مقومه الاصل ووضعه العقول ان يدخل اليها على المقصود على ان
اختص الوجود بربها في صفة مقصودا على وجه لا يحتاج الى غيره في هذا الاصطلاح
استعماله بدخال اليها على المقصود باعتبار الافراده اما بما لا يحتاج الى غيره
كأنه خصية فيقولوا نحن نرى ان العن فيلاحظ فيه البيان للمعنى الاصلي للمعنى
المعنى فيه والمعنى في الاول في قوله واما الفصل في تخصيصه بالسند فيكون وازالة
من بين الاشياء الصالحة لان يكون سندا اليها بالثبوت السند له وهذا هو
نقص السند على السند اليه ومن يجهل بالعبادة فيتركه فتركه من بين المقصود
بالعبادة فيكون العبادة مقصودا على معنى قوله اختص بواقي المنعوب
عن المبادى وما يكون واستصوره على المنعوب وعلى انما في المنعوب والافراد
بأنات السند له مخصوصا بالسند اليه ومعنى يجهل بالعبادة فيتركه
بما يخصها اياها بالذوق صله للمعنى ويتركه للمعنى في البا الاخرى
وتفسر على نظامين **قوله** ومن الناس من زعم ان الفصل في ما يمكن من العلم على
قلام الزجج في الكشف والناظر اما كونه لغرض السند على السند اليه في قوله
في الكشف وفيه اعيان ارباب السند تابعه للسند اليه دون غيره
واما كونه لغرض السند اليه على السند في قوله لا يتبين في تقرير المعنى قوله فان
المراد هو انه ان حال المراد هو الله لا غير وقوله كان الله هو المراد ان الله
هو الخالق المراد لا غير الخالق فان قوله في الكتابين شعرا بان مثل هذا التركيب
يقصد السند اليه على السند الا ان كلام الناظر يجهل ان يكون المقصود مستقفا فان
اللام دون الضمير والضمير لما كيد على ان ما ذكره السكاكي من ان المطلق في غير

المطلق

المطلق كلاهما ينفرد حصر لا يظلال في على في مخالف كلام الناظر **قوله** وحققوا
ما هم فيه بالنسبة للمحول وكذا تصوروا وما هم فيه بفعل ان لا يفتقر اوله
لاستيفان لوجود الدلائل المقبول الاول وتفيد تصوروا تصورهم
الحقيقي للاشارة الى تصور حقيقة المدعى بالصورة التي تحتها ان يكون عليها
لا يرواه البطل المودد لا قصر جسر البطل عليه بها الله تعالى لنفسه ما لم
راوفا يكون اما باعتبار ان هذا المقصود عليه من دون الجسر بل من التقاطع
بيلقا الخط معه عن سرته ولكن الجسر ما سخرنا قد ان ليس به دونها عداة بل هو
بالعدم واما باعتبار ان المقصود عليه برقم الكمال الى حد صا رسد كما هو
المسركلة والمعنيتين متساويان وهذا معنى قول سقيا ان اللفظ عند الاطلاق
يصرف الى الكمال **قوله** وهو ذلك هو ان يقصد بالخبر المعرف الى ان
المحكوم عليه به ظاهر مسلم معروف كقوله وذلك العبد اى ظاهر اتصافه
بالصورة وهذا المعنى ايضا من فروغ التعريف للجسمي كانه بعد ما جعل خبرا
مرفوع باللام اشارة الى حصول الجسر في الادمان من حيث انه صفة للجبر عنه
فصار تعريفه هذا الاعيان لا حسب مقومه **قوله** هذا كلامه ان جعل
كلامه وهو خبره والافلاك له بعينه ما نقله في شرح الكشف اعلم ان الخبر
المعرف باللام معنى اخر دقتا كون المتأمل عند كانه يقال معروف وشكره
قوله هو السطل المحاسن لا يتبرأ الى معنى علم انه كان ولم يعلم من كان في
المطلق ولا يريد ان ينصرف عن عليه على انه لم يحصل اليه على الكمال كما في خبر
هو السجاء ولا ان يقول انه طهرانه هذه العنة كالمى قوله وذلك العبد
ولكنه يريد ان يقول لما جعل على سطل المحاسن وهو لم يحصل على
العنة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى سخر ان يقال ذلك له وفيه فان

لست فليس علماء و قد صورته من تصور نفسك صاحبك واسد و يدرك
فهو خالص لك و عدم عينك و طر يقته طر يقته فو لك هل سميت بالاسد
وهل يكون ما هو ان كنت تعرفه فربما هو هو لعمري و في قوله ايا ال فوايد
لا عني ان العبد عليها ان العرب باللام قد راد به العبد انما راد به قوله
الى من علم انه كان ولم يعلم انه من كان كافي به المنطق و قد راد به فسر فهو
على البند ادل عليه قوله ان ينصر معنى على كافي به هو السجاع و قد راد به فسر
ان كان للبند انه كافي في ذلك المص و هو ظاهر و قد راد به معنى اخر و هو هو
القصير الى انه من ذلك الجنس و هو هو و ليس بغيره كافي فو لك هو البطلان
ثم ان قوله يكون المتأمل على كافي به كافي به كافي به كافي به كافي به كافي به
و فيه من المبالغة ما لا يخفى ثم انه اشار بذكر الاستعظام الى ان الساج وان
هل وسعه واستخرج حده في الاصفاء الى استماع الكلام و فهم الراد منه
كافي به و اهل لا بد من الايقاظ والتنبه عليه والاستعداد حاله او لا يانه
هل سمع بالبطل الحاس و نايابا بانه هل حصل معناه تفصيلا لبيان و التنا
بانه كيف ينبغي ان يكون المستخرج المصنف بالرجولية و التنبه على بلع بلع
ان يقال ذلك المصنف الكامل التنا بها به التنبه له بل هو جل و في سانه
هو انه اشار بالتفصيل بقوله فان كنت اذ استماعه الى استماعه و قد راد
عن التصور لم مع بدهم المصنف المصنف المصنف بل نفي مقام الشك
و التردد و انما اشار بطله الاغراض و الامرين و التنبه ضالته و مصاد
و ينصر الفصالة و التنبه على الصرايح الى العتبه المكون المعنى البطل الحاس
الى ان الحاد السد بالسد المصنف لا يحرم حوله شارب شربه و لا يفت
خيال و لا يحظر احوال خلافة فظاهر حال 4 ان قوله فربما هو مفسر ايضا

وكذا

وكذا قول العلامة فربما هو مفسر في معنى الاتحاد بقوله فانه لا حقيقة له و راد بقوله
العلامة فربما هو مفسر في معنى الاتحاد و تأكيد له فليس على كلاهما ادل
دلالة على قصر المسد اليه على المسد و بهذا التفسير يرد على ما توهم ان هناك قصر المسد
اليه على المسد و ان قوله فانه لا حقيقة له و راد بقوله فو لك العلامة فربما هو مفسر
الحقيقة و هو وان قوله و كيف ينبغي ان يكون المصنف و دعوى ان المال
وما هو صريحا كلام مدعيه ايضا و قد سفي المال و حله فسيما فسر و يظهر ان
هذا المعنى الذي ينشأ من مخرج المعنى المحسوس و هذا معنى ما انتق عليه الناظر و انما المشاف
من ان اقام على المعنى الثاني ليعرف الجنس المعنى معبر المصنف لا انه اراد بقوله
و كيف ينبغي ان يكون كافي به ما توهم من الاستحسان و ذلك بالاتفاق
الرجل اذا احدث معنى البطل الحاس و جسم منه كان ذلك هو الفاعل في التصوي و الاستحسان
يكونه رجلا محاسبا و لا اذا احدث حقيقة الاسد كان ذلك غاية ما سبق به
الملاقاة الاسد بل هو المعنى انما كانت خواصه له من جعله في داس لفراد الاسد
في قوله فربما هو مفسر من جنس جنس الاسد و حقيقة فبده ان قوله الشيخ قد
توهمه لهذا المعنى في كثر استله هذا فله على معنى الموهوم والتقدير و ان بعد
و ظاهرا شيئا لم يرد ولم يعلم به غيره و هو ما علمه و ليس ينبغي ان يغلب على هذا
الغريب الموهوم من الذي فانه عن كثر على انك تعد شيئا في ذلك لم يعبر عنه
بالذي كقولنا احوك الذي ان به عجم الله محبك و ان حجب الى السيف
يعقب ايا الى ان دعوى كون زيد غير حقيقة الاسد مثلا انما ياتي اقامه
لكل الحقيقة في الموهوم صور ما سبب ذلك الدعوى و قد راد به فسر و لا
ذلك لم يعبر عنه و دعوى الاتحاد بل لم يردم الوهم عليها فضلا ان يلقاها بالقول
وله لك كان هذا المعنى عند المتأمل و اذ يرا من الاعتراف والاعتقاد ان قوله

وليس شيء اعلم على هذا الصرب الموهوم اشارة الى ان الوهم قد جرى
في غير القس القسسي ايضا ومنه البتة في الموهول فيه لم يرد بعد
الوهم واخراجه بحري ما علم هو من فروع العبد وقيل فيه قصر المسند اليه على
المسند قلنا ان اخوك هذا لا من اشتبه به الناس الا في احدى اركانهم في
الاخر من اشتبه به ولا استبعاد في خبر بان العبد ارجا **قوله** بل
صرح في هذه الآية بان في الفصل الذي لا اله الا هو ذكر لفصل الفصلين
الاول والدلالة على ان ما بعد هذا لا يوجب بين المسند والمحمول لا يوجب
والصفة ومن ثم يوجب ضمير العبد والتاكيدهما كيد الحكم لحافه من زمان الزم
عليه ما قال الحكم القاري ان من قولنا زيد هو العادل زيد اسببه بانه
اسب وما قبل انه لتاكيده المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل
ليس شيء في الثالث فان قصر المسند على المسند اليه منها ان الاستعمال
في مثل راسه هو المراد في كتب التفسير عليهم وعقد ذلك في التفسير
وجه انه بان هذا انما يتم اذا ثبت العبد في مثل فان زيد هو افضل من غيره
على الخبر فيه كرم والا فترتيب الخبر بالام الجنس يوجب قصره على المسند وان لم
يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامر بغير الشجاع وتعرف البتة بالام الجنس
بقصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل كذلك الكلام هو التقوى لان لا كرم
الا التقوى **قوله** وقد صرح صاحب التفسير قال في سورة المائدة في بيان
تقدم الصالحين قلت لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء لانه لا اشارة فيه من قوله
فاما يقال تقدم وموخر لانه لا لفظا ولا مكانا وقوله وقوله مسحور بالادب
على الصرب الناس منه قال في اول سورة الانعام في قوله تعالى واجرم من عند
فان قلت الكلام السابق ان يقال عدي ثوب جيد ولي عديك وبالله

المتقدم هو المتقدم في الوجود
المتقدم هو المتقدم في الوجود
المتقدم هو المتقدم في الوجود

ذلك فاستنبها ما اوجب التقدم فيها لعل التقدم على الصرب الثاني
التقدم صريحا بان تقدم على هذا الساجد الخ قبل الصرب الاول تقدم معنوي
والصرب الثاني تقدم اعلى من الاول لانه في المعنوي والمنطوق التقدم
المنطوق هو التقديم في الذكر بان ذكره في كل شيء كالتقدم المنطوق في التبعات
على الخبر **قوله** لانه المحكوم عليه ولا يوجب حقيقة قبل الحكم قبل ان يرد بالحكم
ووجع النسبة ولا يوجب تدرج في تحقق المسند اليه والمسند ما في الوجود
خروج امتناع فعل النسبة قبل بطلان كنه لا يتم من ذلك ما هو المطلوب
وهو تقدم المسند اليه على المستند ان يرد به المحكوم به فلهذا لا يوجب تحقق
المحكوم عليه في الوجود قبل الحكم بغيره لان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو
الوجود فان الاول ان لاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب فلا هذا ان يرد بحقيقة
قبله تقدم في الفعل وان يرد بحقيقة قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من
الوجودات الخارجية الا ان يرد بحقيقة لفظية وبه يجب ترتيب المعاني
في التسلل في الخارج فالنسبة في التفسير ان يفسر المحكوم به وهو الذات
في التعليل بهذا الوجه نوع وهو اعدل منه في شرح المساج الى توكيده
بوجه اخر حيث قال لان المحكوم عليه في الذات ذات المحكوم به منه
والذات تقدم على الصفة فاسب ان راعى ذلك في الوجود الخارجي **قوله**
يعني ان كون التقديم هو الاصل اما كون سببا لتقدمه في الذكر اذالم
يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل فسر ذلك في قوله تعالى ومنهم
ان اصابوا التقديم لما كانت مقتضية للتقديم وما يقتضي العدول عنه
مقتضيا لخلو موقع المعارض من المعصية فلا بد من مرجح لاحدهما في الا

قوله من قصيد يوشع يا فقهه عتفا مطلعها غير محدد في معنى والاعتقاد
 نوح بالذلة ترنم شادى **قوله** وهما مادل على الذل المرمى فيها خفا وهو
 وفيها افكان خدر النيران مالم يشهد شعورنا **قوله** غير محدد غير مقتضاه
 من اخذ ورفع الصوت شاد النيران رفعه والنيران اسم خيشه كذا في منظم السقط
 ذكر المبدأ الساعى في نور السقط معنى البيت اى مراد طاهر في تقدمه وفيه
 بالموت على العباد ولكن الناس مختلفون فم من يدعوب به الناس الى الخلا
 وسوا من يكره الى الدنيا وخر من على جميع طائرها معدى غير في فعل ومنهم من يدعى
 الى الدنيا فيدعوا بغير نقد الى الدنيا فيصير هاديا **قوله** وهذا اى ان الراد الاخلا
 اختلاهم المعاد بين اى ليس المراد الحيوان المتحد من جاد ادم عليه السلام
 ذكرنا نور السقط ان ادم عليه السلام حين خلق من التراب وهو طاهر
 ناهى صاحبه وقيل تعبان موسى وقيل التفسر وهو طاهر ارض البنداسد ففسر
 صرحت النزل الباهر له منقاد في غاية الطول وفيه ثقب كثر يخرج بها
 اموات مجبى عليه وهو لا يوالد ولا يمتا سل وهو حسر الخاف من
 الف سنة لم يلمه الله بان يرب جميع الخلق في هذا الى تغرب جاحده
 على الخلق الا يخرج منها النار فيقتل الخلق ثم هو فيقول الله
 زمان بعد سنة مثله وفي رواية بعد الله ايام وفي بغير شروح الفناح
 وقيل انه الخلق وفي بعضها تحت بضم المراءى الثاني الى سواد من الخلق
 ما لا يدور عند غلبان الماء وقوله لا تناسب الساب في قول قيدا لا يحسن
 لا تناسب القول بالمعاد ودفع ان المراد به الاجاد بعد الموت ويوجد قول
 الشارح ما ذكره القائل وقع الدين الابرى ما شرح الفوائد الغيبية

اعلم ان الحاصل من التراب والعظام الرقاب وسميه انما ما قبل
 البت من اجاب هي كل من لم يدر في الورق والسر والوصف العباد
قوله والحق طاعن في كفيه قل السدر ضرب الاطباء والاولاد
 يا زمر الاله فاحلت الناس فراح الى امته السدر فراحا وما بعده
 والحق البت من السدر فيكون يعبره العباد وكما هو الاول
 ان ما في هذا العالم من الاله الوصف والوصف والالسان الشريف
 معبر الى الملك خرم من اهل طهر هذا امر الله الى عدمه على الاملاك فذلك
 لكن خسر الناس احيا الانسان بعد الموت بل هو معدود واولاد
 ثم من امة معدود ومكون لا يكل العقل حتى ان يقول ان الانسان مع
 لما سلكه استغنى ليرى في الدنيا الا انما الدلائل وسلم ان خلق
 هذه العباد يقتضى جوده الابد وهو عر الله على اهل طهر والالسان
 الى سداد هذا المعنى في الشارح في شرح الفناح واما ان ذهب
 الى هذا المعنى من الخرافات **قوله** وعليه قوله تعالى واجل من عند
 قال في الكتاب ان المعنى وادى اجل من عند من طهر الانسان الساعه
 فلا حول معه هذا المعنى وحسب التقديم وظاهر عبارة كفاية التام
 ان هذا العظيم مستفاد من الاستغناء العبراء مثل هذا المذكر كانه
 لغز الله وعلم زمانه ما يسأل في مستفهم من حاله والاستغناء ثم يتجلى
 سده بالام والوجد في اداء التقديم العظيم ان التقديم انا بسببه
 الالهام بوجه بيا سبه والعظيم معونه التام وسائر العالمات
 التقديم **قوله** وظل الدلالة على ان الطلوع انا هو انما والسعد اليه
 بالسند على الاستمرار الى انما فانه حب بعد من المسمى في التوضيح

على سبيل الاستمرار في قولنا الراعي يشرب ويطلب فان قضاءه يحكم
عليه بان يشرب بالشراب مستطعمه يحصل منه ذلك على استمرار
غيره لو قيل على المشايخ اخرجوا من ارضهم والسكان الذين هم في السنة
اليه يفتنون الخبر هو المطلب من وجوبه في ارضهم وان كان لا يفتنون الا
انه قد يفهم الاول اذا كان في قوله الراعي وانه يشرب بالشراب فيقال
الراعي يشرب وقد يفهم الثاني كما اذا كان في الشرب وانه يشرب ومن
الراعي فيقال يشرب الراعي وانه يشرب ان السؤال لما كان في
حال الراعي وانه على المشايخ وروى في سبب ان يعدم السبب في
الحوادث وورد في الجمله الاصحح مع كون الخبر في قوله على الاستمرار
الاستفاد منه وقوله بل انما دل عليه الفعل الصادر عن اخفاء انه قد يفهم
بالفعل الاستمرار على سبيل الفهم والتدقيق بحسب المقامات ووجه
المناصب على ما قيل ان الزمان المستقبل سمي بغيره مناسبا فاسب
ان يراد بالفعل الحال على من يحد ويحل حوله ولا دلالة لما في لفظه
لغيره وانه على الحد والذيل على الصريح ارجحه في الاستمرار في القول
التي فيها انما يكون من الاحوال المتروكة وانما قيل في جوابه بل صحيح او
لا بل لا يام اولى عند الادراك لا حجة في استمراره في بغيره من بغيره
التي فيها امر كمن يحد على امره من حرج او غيرهما في طلب المساعدة
من بغيره فله عدم سببه في المساء والتفاد في عوائدهم جمع عائق وهو انك
سبب المعنى المنور وهو اللامعة سبب وفيه اشار الى ما هو المختار
عند بعضهم من ان يكون بياضا مستعانا في سبب بحد الاداء اذ لا وجه
لغيره عند سبب في عوائدهم سبب وكذا في عوائدهم ملوس مع جالس

وكان جمع رزق بمعنى ذوا المزارع وحق الوقار والاشياء غير ان لا يشد المحذور
وصفنا على ما قيل ليس الم معنى ذلك وقصد حقوق جمع حان بمعنى خفيف
بريدان لم جلوسا في محال الحكم على مسأله والافتقار وروايات في محال الامر
والهين على السكن والوقار لا هو ذا سار باب الخدم والساد ولهم مع
السكون والوقار رزق خفيف باصنافهم وبوسائلها حرم حقوق خدمه
وغيره من سائر احوال الكرامه ثم مستحقون في كل موقع وحاك بالحق ما من
الصفات المتخالفة لاهوال احوال الكرامه التفضل والقال **قوله** ان محال الاستمرار
هم حقوق تقدم المسد اليه فنقول المعنى صواب في السبب في لفظ
ليس في اجيب بان كان السكاكي اهل بين موضع الاستمرار في كتابه
في مثال ما ووجه حاجه له في هذا الموضع لانه ليس في البين موضع بل هو مطلوب
الا قوله هذه حقوق وهو ما قد على كون عرضه تغير مراد الشارح وان لم
اراه محرم سيقا بقايا السنة اليه تحقيقا في جلوسه بغيره في سبب ما طاهر
فان سببه المراد فلهذا بغيره اراد **قوله** واجيب منع هذا الاشتراط اجاب به
الناحل الكاشي حيث قال ان حكم الاسماء المشتقة من الافعال كاسم النائم وادام
الفعل وغيرهما حكم الافعال او قريب من ذلك فيفتنون من كلامه ان حكم اسم
الفاعل حكم الفعل انما هو التوكيد فيكون انما هو التخصيص ايضا كذا في
ينكون قوله هذه حقوق في حكمه غير محذور في انما هو التخصيص **قوله** وفيه
عشال في قوله غير مناسب للمقام وذلك لان المحاصر انما لم يفقد انهم حقوق
لا يبرهم واجاب ليس المحصر بها بله من قوله جلوسه رزق بل واجيب فتدبر
التخصيص هنا على التخصيص مع عدم الظهور في المثال اذ قلنا قوله عليه اولى وجه
جعل الاعتراف بما قيل انك لم تذكر مقتضيات التقديم التخصيص المحرك

الذي هو انه مماثل لما سميت في كتاب **بول** واجيب ايضا بان لا يراد بالتخصيص
 دون التخصيص هو ان يكون المردى واما السر في ذلك في المردى وليس التخصيص هو
 المردى لان ما مثله ليس من التخصيص بل التخصيص هو الذي لا يراد تخصيص الاثبات
 لاخصيص النبوت **بول** لكن ما ياتي من التقدم مفيد الزيادة التخصيص من قوله
 وذلك لان التخصيص المذكور حاصل بالاثبات وقد قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقدمه شيئا
 الزيادة لهذا التخصيص هو لعلنا اضافنا الزيادة بانه اوله وقيل ان زيادة ما يكلف
 في توجيهه ان الضمير لو كان هو خيرا لاحتمل حصوله ان يكون مسندا الى غيره بما ذكره الغير
 يخصم الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم الضمير يخصم الاثبات بهم بعد ان
 ذلك الاحتمال كما يخصم الاثبات فتدعى بالتقدم وازداد **بول** وصاحب
 المساج فابل للتخصيص اذا كان الخبر من المستغاث قيل المراد بالخبر المتعلق ان
 يكون الخبر جله فله او ان دخل ما يقرب الاسم من الفعل مثل الفاعل قوله ومات
 عليا بعد نزول استدلاله عليه بان السكالي لم يقل في مثل زيد مطلق وانما عطف
 بانه يفيد الفخر بعريف ذلك من سبع كلامه واستجيب بان ما ذكره صاحب
 التفسير من كلامي الشيخ والسكالي في كراهية هذا المصنف لا يرد في كلامه
 بان المصنف شبهه كانه قوله تعالى ومات عليا بعريف ليس بحرا سلبا
 وقيل في توجيهه ان لا تقدم المصنف بها اذا كان الخبر من المستغاث ان العدم
 انما افصح المصنف بانها ما ذكر ان المستغاث يدل على ان مخاطب قد اصاب
 في اصل الحكم واخطا في قيد من قوله فصار ذلك المصنف هو عند التعلل بقوله
 في المذكور صوابا ذلك من غير سوابه وردد وطالبه وهذا السبب مشترك بين
 الفعل وما يشترط منه بل كلجوا ايضا الا انه لما كان المعبر عند السكالي
 ان منه التخصيص كون التقدم موخر الى المرتبة لاثبات ذلك في الجواب بل

المشتقات بان يتقدم في قولك هو قائم ان الضمير المذكور كان هو خيرا على انه
 تأخير في تقدم وجعل مسندا اليه **بول** فالتقدم يفيد معنى الفعل من المذكور ونبوته
 لغرض الفعل المتقدم في هذا المثال لما افاد معنى الفعل من المذكور ونبوته لغرض
 لكن يفيد التخصيص الخبر المتعلق بل التخصيص يخرج به وتخصيصه ان الزيادة اذا
 وقع في قبل واريد تخصيصه فذلك التخصيص مثل الاثبات وفي تقدمه يخرج
 بالاثبات وحده ونسبنا التخصيصا نحو انما سميت في حاجتك وقد عكس
 كالمال المذكور وقد يخرج بهما سلبا على اختلاف المساجات وعلى كل تقدير يكون
 الفعل ما اشبهه لا ينافي مع ما المصنف سبب التخصيص من ان ياتي عنه
 وما يوله ان ياتي الفعل بخصوص المسند اليه فكلامه لم يرد في مثل ما افادت مساجاتنا
 قلت هذا وفيه نظر لاننا لا نعلم انه لم ينفرد كيف قد صرح في الايضاح بانكم لا تقول
 ذلكا لاني في شيء من القول وانما هو معنى كونك في ليله ولامه صرح في ان
 الخطاب اعتقه هنا نبوت اصل الفعل واجاب لكنه اخطا في ان قال انه انب
 او عينا ركه الغير بخلاف انما افادت هناك في الخطاب هناك اعتقه عدم نبوت
 مثل واسباب لكنه اخطا في ما علة انه عن ذلك او ان عينا ركه الغير غير مشترك
 الاطلاق ان اعني الخطاب هناك فانما افادت هذا في انما له تخصيص من الفعل
 المسند الى المذكور على تقدير المصنف مع انه لا خير **بول** وفيه نظر لكن ان
 يجاب عنه بان مراد المصنف بعينه هو ما قاله الشارع رحمه الله ان الله يقول
 لا اله الا هو الاول الخ المتق من الظلم ان يكون فاعلا هو المردى ووجه المشايخ في ذلك
 وعلى المردى والواقع على كل واحد من الناس انما اعتقد الخطاب نبوته في الكلام
 في كلامنا والمكلم فاعلم من نفسه بدليل ما قبله من قوله الا في شيء من القول
 وانت برهني كونك في ليله وما بعده من قوله وقد سبق انما يفيد التقدم

توهمه لغير المذكور وهو جامع عن المذكور فيكون الاول مقتضى لاز اناسا
غير المتكلم قد راي كل الانسان وكلامه سادى يكون مراد ما قلنا والجب
من الشارح المختص غير من معنى كلامه كيف وحمل عن مثل هذا التوجيه
اح ايه معنى كل ما ذكره ايه الله كاي على والبره وغيره فانهم قد لوازمها اذا
عنه اصلية ان يكون يجوز الفاء لا يستعمل في الكلام الا على الامع الى ان
او قد راي انما هو من الى فاما يستعمل في الفاء لان افاده المعنى المومض عن لفظ
كل خلاف ما فهمه مبداه من الواو فانه يستعمل في الاثبات بدونه كقولنا
كل ما هو احد احد اذا لاحد اصله واحد معنى واحد فيكون ح مثل الفاء وتكون
ما فهمه اصلية لا يستعمل في الاثبات اصلا كلفظ ابرم وارم فبناء على المسار
ما فهمه من قبله **قوله** وقيل هو مبنى على ان احدا اسم في معنى الواحد قبل الفرق بينه
وبين كلام الصحاح بان احدا وحده على هذا القول اسم على قول الصحاح واختلاف
القدر المشترك الذي وضع الفظ بانه فيها قد سمى الواحد على هذا القول
ومن يصح ان يحاطب على قول الصحاح وان حمل على الاشتراك العقلي فالقول
واضح **قوله** فالحاصل ان حاصل الاشكال الوارد على التوجيه من اياها على توجيه
المستفاد من رعا على التوجيه الاول فلان قولنا ما انا اياها احدا ان
او غيره لا خفاء به فيدعم من المعنى ويتضمن احصاء من المعنى العام بالمذكور
تخصيصه بالتكلم لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الفاعل لم يرا احدا ولا استحال
فيه وعدم حده عليه لا يقتضي ان يثبت له وجود كل احد بل كيفه ان يكون
قائما **قوله** لا يقال السلب الكل يستلزم السلب للكل وذلك لانه اذا
كان السلب الكلي جازيا كان السلب الجزئي صادقا ايضا وهو مخرج الاعجاب
الكلي من مجموع الجزئيات الواقعة على كل احد من قبله **قوله** لان معنى ضرب ردي يستلزم

عن

نفي الضرب الواقع على كل احد وذلك لان الضرب الواقع على كل احد اعجاب على قبله
في نوع السلب الجزئي فاذا نسبت بواحد ما اضرب وهذا الضرب الواقع على ربه
قد نسبت من قبل الضرب الواقع على كل احد واجتصاصه من المعنى المستلزم
كون انسان غيرك قد ضرب كل احد من الناس وهو اعجاب على فلفظ المخ
المذكور **قوله** وحققة نقل عن الشارح في تحقيق الجواب حاشية وهي ان
تخصيص المزمور بالشيء المخصوص عليه لا يستلزم تخصيص الاثر بخوار ان يكون الكلام
اعم وحيثما تصور على التكلم هو السلب الكلي المذكور وما ولا يكون قصر السلب
الجزئي الا في غير ثبوت الاعجاب الكلي **قوله** وقال الشافعي في العلامة
توجيه لعدم صحة الكلام على وجه مدفع عنه الاستكلال بعد ابرم وتوجه على ما ذكره
في شرح المساج بالاريد عليه ان التقديم لما كان ارجح في السامع في الفاعل
مع احصائه في المثال كاللفظ سلبا للفرق في الوجه الذي هي عن المذكور من العلم
والقصور وسائر القيود سوى ان على المعنى عن المذكور على وجه العموم في القول
كان لا يبرح كذلك مستندا الى ما سمع به لانه قد قيل ان يكون الخطاب
قد اعتدوا انفسا فذكر راي كل احد واعجاب وارادوا الانسان استخلاصا
فحيث ان يكون استعمل الانسان وقد رتب الروم على وجه التعميم في
القول المذكور **قوله** واعتبر على بعض المحققين مثل سريه الفاضل المحقق
صدر الشريعة فذكر انه يفتوا **قوله** ولا بد فيه من صحة القول وكذا على الوجه
الذي ذكره الفاضل انما ما فهمه وانما حاصله انما قيل التخصيص هنا ان يقال
ان كان النزاع في ربه واقعه على شخص معين كرهنا لا يقال ما انا اياها
ربما يكون هناك من يادى وحوطه من الانحاء من حيث ان لا يكون علم
التخصيص لغيره وكما الانحاء من التعميم كما في قوله لا وارادوا واقعه على واحد

لا يثبت كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس في احدى اماكنها عند
وتسبها لغيرك تعالى ما انا رايت الاحد من الناس او ذلك لا مدقاه وان كان
غير مبين لك انه موجود من حيث سئل الروي به فحقه ان يشار اليه في كل اعتبار
ولا يصح ان يقال نعمنا ما انا رايت احدا لانه في قوله نعمنا ما انا رايت زيدا ولا
لما لا يكر الى غير ذلك انا لا نفي الروي بالنسبة الى كل واحد من المتكلمين
وان اختلفنا في الظهور والنصوص فيبقى عموم نفي الروي لكل واحد منهما ثابتا
لان النفي المقتضى اعتناء الخطاب منسوب الى واحد من الحاجة في رد
خطاه في العمل لا نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع في وجوده
على كل واحد منكما كعبا رنا زاح ان يقال ما انا رايت كل واحد والثاني
ان يقال ما انا رايت احدا وهذه احدى من الاول في ان في قوله نعمنا ما انا رايت
حضوره ولذا اختلفنا في توجيهها ما قررناه وقس عليه نظائره ورويه
ذلك ما قلنا في الجواب عن غير الخارج حيث اخبرنا اننا رايت **اول** حيث
مطلوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نفس التي لا يصح لكل انما نفس الذي
الذي الضرب عندنا هو الكافي انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك
ضرب واحد سئل بمشمول واحد وقوله نعم الخارج في قوله ذلك الضرب فاذا
قلت ما انا ضربت فقد ثبت عندك ذلك للضرب واذا قلت الا زيدا فقد
اثبت لك بما على الضرر المذكور واليه اشار الخارج بقوله فان كان النزاع
في هذا الضرب المبين بقوله المسعر بالاحد نفي الضرب الذي وقت المشاغل
في قوله ذلك الضرب المبين بقوله المسعر بالاحد نفي الضرب الذي وقت المشاغل
ما انا ضربت الا زيدا فقد ثبت بمثل ما انا ضربت الضرب المبين الذي وقع النزاع
في قوله من نفسك واثبت لغيرك لم يكن مخصصا لك هذا الضرب المبين بقوله

الا زيدا اثبت كونه مضروبا لك كما ثبت انما ضربت زيدا الى لا غيري
وما انا ضربت من سواي صريحا غيري وبيد ان يدفع اعتراض صاحب
الابصاح والموذي **قول** وعندني ان قوله ان نفس التي لا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا احدا بان يضرب عليه بناء على ما تقرر عند الشيخ عبد الله والكا
من المشاغل في قوله ضربت دافع على من ينادي زيدا او انما وجهه الى كونه في علا
نفي هذا التقدير يكون الاستثنا من الاستثنا لا يكون من نفس التي لا
شيء في تفسير ما تقرر فيها بينهم وساع من غير كبير ان ليس الخارج يذهب له
ان مع استثناءه ليس عندنا ومحصل الامتناع ما قبل انه قد جرد بهذا
الكلام التوجيه انه في قوله انا رايت في كثير تلك الفاروق ادب وج
لا تم ان نفي الروي في قوله ما انا رايت احدا لعمامة كل احد لان النفي متوجه
الى الكل ولا يكون فاعلا ولا خلق له بالنقل والمقول فيكون الكلام دالا على ان
المشكوك ليس فاعلا للرويه المتعلق باحد بل هو ان يكون ان قد يكون احدا كانه
قبل ثبت الذي راى احدا من الناس ولا يحد فيه على الخارج اشار الى
هذا الاراد ايقنا في شرح المشاغل حيث قال وعليك انك انا رايت في
بما انا رايت احدا واما ما انا ضربت الا زيدا او امره بالتأمل والتصريح في
وضع الاشكال فليقر في كثير من الامور بل المورد في الظهور رتبه في غير
او ان الكثير **قول** مثل لا زيدا ولا عمرو ولا من سواي فانه اشبه الى ان الله
قد يكون نفسا لا زيدا ولا عمرو وقد يكون احدا لا من سواي وهو ان
يكون لا زيدا ولا عمرو ولا كذا اذا رجم الجواب ان زيدا واما ان يرد بالسعي
حاجته او كذا اشار الى كونه وان يكون شائلا ان اذا رجم ان زيدا او امره
السعي او اب ما وكنه وقوله وما شبه ذلك مثل ولا من سواي ولا من سواي

قول على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير لما كان ظاهر كلامه هو ان الكذب
 المحكوم بنفيه حصري بنفي الكذب في الحكم عليه بدلالة تعريف الطرفين وضمير الفصل وكلمة
 لا غير انما اشار الى دفعه بنفسه بمعنى لا غير يعني ان اسناد نفي الكذب في المثال المذكور الى
 الضمير على سبيل الحقيقة لا على سبيل الجور والعمى والنسيان وهذا التفسير مدع
 به هو هذا الخمسة كماله لا غير لا عما ان المتنازع حيث قال فان انت هناك
 لتأكيد عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غير لاننا كيد الحكم قد بدروا ما قبلنا بوجهه
 ان لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب اي اسناد الى الضمير وقع قصد الاستدراج
 لاستعمال النسيان حقيقة لا ما ولا وهذا معنى دفع الجور والعمى والنسيان
 بالنافي ليس هناك حصرا اصلا نعم ان جعل متعلق بعدم الكذب ان خصما
 لكنه بهذا المعنى لا يوجب وقوعه في نفي الكذب انت فيه نوع محذور لا بد من الاول
 من الاول انما هو الصادق في نفسه الانبات وهذا الثبوت به والاول لا يبعد
 المحرر جلا في الثاني الى الاول اشير محله متعلق بالحكم بعدم الكذب الى الثاني
 محله متعلق بعدم الكذب **قوله** وهذا الذي قصد صاحب المتنازع حيث قال
 وليس اذا قلنا لا بد من حل تركيبه بيان سراه فلا نزل اقدام الحكمين بقوله
 اسم ليس حصرا للناس وحينئذ المحلة الشرطية او قوله محب واذا طرف لغز متعلق
 بليس وان يكون متعلق بمحب وكونه فاعلم ان مع اسمه وهو وجوده في وجه
 وهو عند السامع وضمير منه للسامع ومرفقا بغيره لا يسمى فنقصد بالنصب
 على ان يكون وضعه اذا قلنا المثال الثاني اعني بسا انا في حاجتك لانه الذي
 معاد به وجود السمع من غير تشابه خور في الاسناد الى التكلم وهو ان
 نسيان على ما هو عليه اننا كيد بغيره سميت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على
 عدم الجور والعمى والنسيان لعدم التأكيد وحصر هذا البيان بكونه محل الاتساق

بالاسميت داينا اعني على المصدر ان لا ابتداء او على الطرف الى اوله من
 من غير سبق علم السامع بوجود السمع فيقيد احوال من قبله ولا غير منسوب
 حال من السمع ووجه جواب اذا قلنا وانما على الوجوب بقوله ليس حيث
 انما على الوجوب ان يكون هذا السامع وهو دعوى اخا عنه وقد وقع خطابه
 بما اذا قدم انا في انا سمعت في حاجتك **قوله** والشارح العلامة رحمه الله
 او رد في هذا المقام على سبيل الجور والعمى والنسيان وقد سألنا على بعض
 توجيهه ان قصد ما ورد من كلامه سبحانه المتبادر منه كان به ان لم يعرف
 قضاؤه ونسيان ان يعرف وان قصد معنى اخر لا رعا له ان المعنى كان هو
 وقيل ان الشارح العلامة جعل الضمير قوله بل اذا قلنا ابتداء اجبالا
 المتنازع حيث قال في تفسير الضمير ان لا من المتنازع وجعل قوله بغيره ب
 هو نا وهو ان نسيان متعلق بقوله محب وهذا انما ليس بقدر مدح من غير
 انما بحد هذه الا بورا القلة والفنلة عن مرجع الضمير هو المثال الثاني
 هو انما قصد في هذه الوترية وقد عجز من بيان حال انا سمعت في حاجتك
 في الابتداء والاول ابتداء وسكت من بيان حال سمعت في حاجتك وسكت
 انا في حاجتك في الاجراء كما ان مرجع انه يعلم بالمقابلة الى حال انا سمعت
 في الابتداء الا ان لردم وقد الخطا في التاميل لا فان وجود السمع غير ظاهر
 وعلمه ظاهر وفيه نظر اما اولانا لا لم ان نسيان الوترية في هذه الوترية
 هو القلة عن موضع الضمير بقوله بل قوله ولم يربح مما قبله بغيره ب
 وهو ان عدم ما قد علمت ان استعماله لا دلالة له على ان يكون بغيره ب
 علم السامع كما استعمال الثالث بل جاء ان يكون صواب علمه بغيره ب
 كون في استعماله على صورة علمه وكون علمها علمه في الابد ان يكون

السوفا مشهورا بغير اذنيهما ان او مشهورا بانهما لانهما لم يعرفا
 حال سبب في حاجتك وسببنا في حاجتك بل يعرف له ايضا قوله وسببنا علم
 له واعلم ان موضع مثل هذا من مثله ما يقتضي منه ما يجب وما لم يجب
 فلا يلزم من التام في كلامه **قوله** ثم عني على كلامه ما في الشرح من التام
 قال بعد وجوب كلام السكا في الوجه المذكور وهذا من قوله واما ان كان لا
 اختلفت انا سبب في حاجتك لا في الابدال فهو راد المصنف الاول من قوله
 انا سبب في الابدال لا في فرق من حيث في حاجتك وسبب انا في حاجتك
 بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما ايرادا دون الثالث وثانيهما ان السبب
 غير مشوب بخور او سهو او سبب ان نزل السبب لانه لم يورد السبب اذ كان
 يصور مشوبه منه شي من ذلك فخلت الثالث فان السبب منه مشوب من السبب
 احدهما ذكرنا واما ذكر الثالث في الابدال الا ان وجود السبب وان استمر
 كون السبب منه مشوبا باحد الملا فكل المشوب فيه بالنسبة الى المخلو
 النسبة الى السبب لانه لا يكون الا بالاولين من حيث عليه بعد ما في **قوله** واما
 التكرار ان يكون الواحد في لا يجب عليك ان التخصيص صورة التكرار
 ان كل واحد من التكرار في الابدال على ما يفسره كلام الشيخ والمصنف
 يدل على تقدير السبب ووجه الله ووجه الله ان يكون ان يكون **قوله** واما
 تكرر الابدال ايضا فانما اذا لم يكن من هو من حيث الابدال وان كان
 اختلفا ان الايمان انما هو بشارته وجلي وان كان تكرر من هو واما
 خطا به فذلك على كل حال **قوله** فظاهر كلام صاحب الكتب ما عرفت
 بعد ان كان لا يرد بل لا يرد في الجواب هو ان السبب في قوله تعالى
 الله عز وجل والى كذا لا يرد في الجواب ان الصفات الا انه عز وجل ولا يرد في الجواب

اياها الاقرب الى الاصول في قوله تعالى الله يستهزي بهم وفيه ان الله عز وجل
 هو الذي يستهزي بهم الاستهزاء الالطاف الذي ليس استهزاء به بالنسبة اليه
 باستهزاء وفيه ان الله هو الذي يستهزئ بهم استهزاء به بالنسبة اليه
 ان يقارنوه به باستهزاء مثله قال السكا في شرح وجه الله في شرحه التفسير
 والمصنف مستفاد من بيان الفعل على المستدرك على ما يفسر في المصنف في جوامع
 من هذا الكتاب من غير تفرقة بين كونه منكرا او مظهرا او مضمرا او من غير
 استظهار ان يكون في الاصل مضمرا على انه فاعل من لا يخطا على ما في الفتح ولى
 قوله تعالى وما انت علينا بمؤمن وقد دلل الا انه مخرج حرف النون عن الالف
 واقع في الفعل لا في الفعل كانه قيل وما انت علينا بمؤمن لم يخطا على ما
 عليه **قوله** فان كان مظهرا فلا يكون التخصيص في حيث كرهنا ما وضع
 من قاعه قال في موضع واما يجوز في عرف ورجل عرب فليس من قبل هو
 اذ انما لا اعتبار في السوا بل حق المعرفة على وجه تنويع الحكم ومن
 التكرار على وجه التخصيص في اخره فلا يكون ان يكون في عرف غير احتمال الابدال
 اعلم ان ذلك الوجه البعيد فلا يربك عند المعرفة لكونه على شرط المستدرك
 ثالثا وهو انما عرفت في الاصل اكثر سبل القطع فترك في عرف
 او عرفت **قوله** فنزل اذ التوفيق من كلامه وكلام الشيخ فيه يفسر على
 الخطا في حيث قال في قوله كلام الايضاح وهو قوله وهو مخالف لما ذكر الشيخ
 بعد الفاء لا في كلام الشيخ بها لانه حرف النون القطع بانه بعد التخصيص
 مخرجا كان او مظهرا او مضمرا او منكرا من غير تفرقة لم يخطا الا انه وكلام
 السكا مخرج في لا يفسد الا اذا كان مضمرا او منكرا او مظهرا او مضمرا
 نحو ما زيد قام بعد التخصيص في الاطلاق قوله الشيخ ولا يفسد في ترك

السكاني وخوفا التفتيح على قول الشيخ بلقاء وعلى قول السكاني في قوله
 كلام الشيخ ان الحروف اذا لم تنبع بعد النفي وجب نفي او نفي نفيها الاحتمال
 لكنه لم يثبت الا بالضم وكلام السكاني صريح في انه لا ينفك الا بالضم فيكون
 قد ينفك الاضمار في الخلق قول الشيخ ولا ينفك عن السكاني هكذا وجب لا
 مخالف فيما راجع الى حرف النفي منه الى السكاني في ان النسخ عند النفي في حيز
 ساكن كما عاين في بعض النسخ مما لم يجرى في النفي ان يكون معناه او لا يكون
 او كونه لكن احوال الاعتناء في المعنى على السواء كما علم من قوله وديان عندهم
 الغرض من الدالة على رجحان احد في النظر للمعرفة احوال تكون الحكم راجع عندهم
 للمظهر في الكلام احوال التخصيص راجع عندهم والمظهر للمعرفة التي لم يجرى في النفي قد
 ينفك التخصيص لانه مرجح عندهم والندم التي لم يجرى في النفي قد ينفك
 لما ذكره بامرجوحه عندهم ويصل من قوله بل حق المعرفة حمله على وجه تنوي
 الحكم وحق الحكم على وجه التخصيص لان الحق كثر اما حمل على الوجه الرابع كما
 يقول حق المسند ان يندم على الخبر وحقه الرفع وقال صاحب المنهاج في نظم
 الكلام بالاعتناء الثاني وهو ان يندم في النسخ عندهم في التخصيص فليس عليه
 الرجحان والتقدير من كلام الشيخ عبد القاهر الذي نقله المؤلف هو قال
 وعلم منه ان ما نقله المؤلف عن صاحب المنهاج من انه قال اوله غير محو
 قام كسر كنه لا ينفك في التنوير ان لا يندم في التخصيص بعد ذلك
 يشترط كونه في موضع ما تقدم جوارا لتقدير **قوله** ولا يندم في الخلق لاختلاف
 وقوع النكر مشددا لا ينفك على اعتبار التخصيص بمعنى التعريف في الاعتبار
 التخصيص المعنى الاخر في غير المدفوع ان يقال انه لم يشترط اعتبار التندم
 والتاخير في مثل هذه النكر لكن كما لم يثبت التوفيق من كلامه وكلام الامة

الا باعتبار التخصيص بمعنى الجمع في التنازع عنه الى قوله ولا يندم في الخلق
 اخر ما ذكره **قوله** لا يقال الخ رد على الخلق في حيث قال وتندم في الخلق
 المعنى ليس باعتبار كونه في الخلق بل باعتبار الجملة الاخرى التي لا تقدم حال
 كونه ما بعد او التنازع لا تقدم بل تقدم بعد قطع عن التبعيه وحقيقة تيرنا مع ومثل
 ذلك كثر في كلام العرب **قوله** بل استماع تقدم في الخارج اول ذلك في استماع
 تقدم من حيث هو استماع تقدم على منبوعه وجه استماع تقدم على ما يتبع
 تقدم منبوعه عليه وهو القطر جيلان تقدم انما على ان استماعه مرجح واهله
 وهو استماع تقدم الفاعل ما دام فاعلا لعمل الفعل **قوله** وهو جازي عند
 الكونية حيث حوزوا اضافة الصفة الى الموضوع كما في جرد قطيعة واجلاف
 شات وبالعكس كما في سجد الجاه وسلمه الخفا فالواو ان الاضافة هنا التقيد
 المتعارف بحدوث التنوير كما في جرد قطيعة او عطف الكلام كما في سجد الجاه
 او اضافة قطيعة جرد التنوير في المسجود الجاه باللام فلا في المصريح حيث
 تا ولو ان مثل جرد قطيعة بان اصل فيه قطيعة جرد جرد في الموصوف شيئا
 في الاستقبال وقيل جرد في التفسير لظهور التبع في انه عمل ان يكون من القطيعة
 او غيرهما صفة الى حصة التبع في خاتم قطيعة وفي مثل سجد الجاه
 بان الجاه منه لوصف محدود في الوقت لا المسجود على ما يعرف في علم النحو
قوله في قوله ان قولنا انما في قول اول النقصه يجوز ان يكون قسمة
 وقد امكن الجواز وادد في النظر في ترويح الى المطارد في شيئا به
 وهل يصح المطارد ما اسد الدهر وما عرف في الاضمار بغيره وتخل عينه
 وانما في الصفح ببيتها البيت في الجاه في فلا في بل اهل ان في
 والاعانة تقول في ما علمه وخطها وكان الاصل فيه ان الداخل بالعلمه كان

۱۷۱

لا يصر له ولا داخ ورنه كيفما الجهد واختلف في هذه البلديات قيل فيها النجاس
لا ينافع فيها في موضع قيل عنها ففسح وربما ذهب وحصر بعض
على غيرها بعضها فذهب النبله وقيل على النكاح البهائم تنسب على الارض وفي
السمع فطماها الناشئه فذهب بها النبله الادله ومعنى المسير على اني خرج الى
لو جرت العاده تختلف الاحياء الشكوى لما الاموات وانما ما يتأسرونه
من الخزع فبهم ومن الواجب لفتدهم بعدد من كان يتبع ذلك ومن احضار حرب
انما على ما دهم من سائر اهل الاقامه في الشكوى اليه لا وحاشي وانما الشكوى
يقال لشكوهه فان شكاه الى اهل الشكاه في الكدم وحزن لا يستطيع اعضاء وقال
الدرهم هو مرض القلب من الحزن والسحر والحمد مرفوعان **قوله** فمعدون
كون البيت مستشهد به اشارة الى المنفى من المسلمين المستشهد به لانه قول
الغالب في قوله ليس من مستشهد بشيخ **قوله** فمعدون ذكر الحناء وذكر المائل الى
وحررتهم المطوف بالواو والعاووم واو ولا في حيزون السمع الى المطوف عليه خو
ضرب وقر او فلو قر او رادنا مشحان الى يتقدم المطوف على العامل فلا يجوز
وزيد نام عمرو وزيد مرتت بعرو وذل لان المائل بعد في المطوف واسطه
المائل فهو كلاله للفعل ومرتب به الاله بعد المستعمل لانه الاستماع كوز الناج
مقدم على سمره وعلى مجموع متوهم ان العامل في التبع ويشرط انما في
التقدم مزود ان لا يكون المطوف عليه مقروبا بالاولا وبعضها فلا فرق اما في
وزيد لا عمرو واما حاشي وزيد عمرو وذلك كوز الامر حذر عن جرم ما قبله لانه
نعت واثباتا كمرتب في العامل فلا سمع قبله المطوف الذي هو في جرم ما بعد
لا يقال الشكر الاول الخ قبل هذا كلام شيخنا في كلامه وهو ان الخصم
قوله العتق ثم اكرم استغنا الخصم من العتق وليس كذلك بل ارجوه ما يصح ويصح

النكر مستنداً فالاول ان حجاب فكر الانا يقول لما حصل النوعية بالهوى او غير
 فقد حصل تخصيص المنكر ووجه وقوعه مستنداً به دون تقدير التقدم وهو المطلوب
 ان المراد المصير هو ايضا حاصل به وبعكاً فروع برشدك الى ذلك قوله في الايضاح
 ثم لان اسماء التخصيص صور المنكر لو لا تقديره كان في الاصل بوجه مقدم
 اولاً له دليل عليه لا نقلاً ولا نقلًا اما نقلاً فله لانه قول الشيخ عدها نقلاً عن جواز
 وانما نقلاً لعدم استدعائه امتناعه قبل عليه اذ قل شره والاب يتبادر
 كونه شرّاً بالقياس اليه فلو قيل لا حرمه من حيث هو ايضاً كونه حراماً بالقياس اليه
 ولا خفاء انه لا يكون مبرراً لان المبرر صوت الكل عند تاديه وحين غايه بوجه
 في العجاج هو صريح دون سواه من قوله صريح على البرزخ في تلك المصاحف
 بنقصه ووجه سمي المصير هو العني باستناده في من البلاغة نعم لو اردوا كونه شرّاً
 وحراماً لكانت له اثار ذلك لا اختلافها بحسب الاضافه ورد بان كلام الشيخ اول
 في الاعتناء ومن كلام صاحب العجاج مع ان في التفسير مخرج مثل الاساس فيسر
 البرزخية مطلقاً ولم يخف في التفسير هذا الا ان ما ذكر في شرح التوايد القباية
 وهو مثل ضرب اذا لا يصح محال الشر وانما رايه والبرزخ صوت مخصوص من كل
 يصوت عند ووجه التفسير هو كذا السؤال وكذا قول الكاشي ان دليل الاستدعاء هو صوت
 العرب اذ يكون المبرر شرّاً الا في سلم عدم **قوله** وقد تخلف قوله وشبهه ركضاً الى البرزخ
 حيث قال وانظر ان الواو في شبهه بمن مع والباحث النصف اي مع شبهه قائم
 في مقام الحال عنه **قوله** اعدوا العار به في التقوى لا غير ان يقال ان صوت
 التقوى لا يسمو به راعا والمشتل والمشتل عليه لان المفرد كما في القرب في الاشتغال
 على الامر **قوله** ولا يخفى ما فيه من التفسير وجه التفسير انه على تقدير كونه
 بعد لادلاله في كلامه على ان نفي الضمير عليه الاول وشبهه بالحال بله الثاني لجواز

ان يكون كلاماً متعلقاً بالامر وقيل في توجيه كلام القائل انا نفسي في توجيه التفسير
 وعنايه لحاب المعنى اذ لا يخفى ان ضمير الضمير وحده لا يصير عليه للعرب ثم المحرر ان
 هذا الضمير المنه باختيار النصب على ان ضمير الضمير هو الاصل في القالب وشبهه
 الحال منه له ان صوت التقوى هو الاصل في القول وعدم كماله منه له فاستند
 الاصل الى الاصل في المخرج الى المخرج والتجديد به لا يلام ما ذكره السكاكي في قوله
 ويترتب من قبل ان يعرف وهو عرف في اعتبار صوتي الحكم ردياً وقد انك
 يترتب دون ان قبل ينطق لانه كما شذوذ في الحكم والخطاب والغيب في
 عارف وان شئت وهو عارف من سببه الحال من الضمير ولذا قال السارعي في
 الحواشي لا كلام في ان يترتب صحيح ذلك بان يحل الاول يعني مع فيستعيب ما بعده على انه
 مقول به او عطف على الضمير او عطف على نفيه الا انه لا يطابق كلام المتأخر
 على ما يظهر من ان لا يحسن العمل **قوله** واما الثانية فبان لم يحصل طرد ولا جرح
 ساقطها قال المحقق الشريف للمرحا في شرح المتأخر والذي في ذلك انما
 مع ضمير ليس منياً انا اعلم ان الخبر من قبل ردياً عارف هو عارف مع ضمير
 كما ان الخبر ردياً عارف هو عارف مع ضمير ويعلم ايضا ان الاواب القاري
 عارف هو الذي استحق المجموع بسبب كونه حراماً كذا استنع اجراءه على
 الجز الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعراض الذي استحقه لا يكون
 مستأناً وليس عارف وحده استحق الاواب الذي اجري عليه حتى لا يجرم
 من اعراض الجز الاول ان يكون المجموع معاً كما في ضرب في جرح ضرب في المباح
 له اعراض في نفسه وكذا اذا وقع منه بغير اوجه الخلق بحسب اعراض الموصوف
 دور اعراض الاول واما عارف فانه يغير اعراض القاري عليه بحسب دوائر
 السنداً وبحسب اعراض موصوفه فدل على ان الاعراض الذي استحقه

ما اصبحت اليه ولما اصبحت الى المشرق كان الحكمه متقدما ذكرها او في حكم المشرق
 الا انهم استعملوها ابتداء لان العامل يعنوي مراد الى التكميل واجاب بعدم المعار
 لما ذكرنا لكونه اقوى **قوله** ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع مثل هذا اذا لم يقع الوجود
 هو لا اما اذا وقع هو لا فالفرق بينهما ان من حيث ان المدلول يقتضي وجود الموضوع في الموضع
 حال انما ناهى بالاثبات دون المسألة ورد بان الشيخ اعتبر القضية مقبولا واحدا بلحاظ
 على الجميع وهو ان معنى السلب بقل ما وجد في الموضع او في الخارج حقيقة او متقدرا او في
 العقل كالمفعول منسوب وقد علم ان وجود الموضوع في الموضع يقتضي وجوده في جميع النسخ
 ونفيه او غيرهما فالمدلول بان المدلول يقتضي وجود الموضوع في الموضع دون المسألة
 قول بلا دليل لا اعتلا ولا استكلا واستجيب بانه القائل بالمصادق ان اعتبار الشيخ
 محل ما في هو المتوهم بطلان الادعاء بعدم الفرق بينه في المدلول لا مطلقا ولا اعتبارا
 بينهما على ما تقدم في بيان القضية ان كانت لانية في المدلول ان منتهى الرابطة
 متقدمة على حرف السلب فيكون موجهه لان هناك في السلب او ثبات
 الرابطة بطلانها لا في المبدأ او في المحل ان منتهى ما خرج من حرف السلب
 فيكون مسأله لان هناك سلب الرابطة في ثبات حرف السلب ان
 سلب الرابطة الذي هو وان كان شاسعه فلا تارة في ثباتها الا لانه
 والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالاجاب وبعضها بالسلب كخصر
 لفظ غير المدلول وليس السلب **قوله** فبعضها متلازم ما في المدلول على هذا
 انما يستقيم ان جعل موضوع المبدأ ما صدق عليه من الجزئيات كانا في وجه التزيد
 ومن الملازمة انما الوجهيل بوضوحه ان يكون طبيعيه وما صدق عليه من الجزئيات
 فلا يجوز ان يكون الحكم في المبدأ على الطبيعيه من حيث هو فلا بد من الحكم الجزئيات فاما
 بعد في المبدأ دور الجزئيه بغير ان الرابطة الجزئيه ما حكم فيها على بغير ما صدق

عليه بل من ان يكون طبيعيه او جزئيه كانت الملازمة الا ان مدلولات الاصطلاح
 وانما قال في الاول في الاول المستلزمه وهما القضييه لان السلب الجزئيه
 يحمل على الحكم قبل المعاد الواضح ان يقال لان مفهوم السلب الجزئيه جريها في الحكم
 عن بعض الافراد وذلك معارض لتفي الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه لانه
 يحمل على ذلك لان السلب الجزئيه يحجب المفهوم لا يحمل شيئا منها بل يحجب
 التخصيص بمقتضى انها يحمل ان يختص ضمن السلب العقلي في من نفيه من بعض وجوده
 لبعض الافراد الشارح في الامر على الاشهاد **قوله** بل الجواب بل يحصل له بعدم
 اشتراط الخواص انه لا يميز منع له ومنه جميع التاكيد على التأسيس لانه حمله على
 القسم الاول فان معنى لم يتم انسان في الحكم من الجملة بان يكون بنفسه كل في
 لوتبع التكميل في سابق التفي لانه الحكم بان يكون متفيا عن بعض الافراد مع
 لبعض الافراد بان يكون محتملا للمعنى في المحل عليه كونها سببا لكونها
 الوجه المحل ولفظ وعلى الوجه المعين مع الحق متداخليا بالاهمال **قوله**
 وانما انه لا سور فيها لم الى قوله بغير عليه في الاشارات حيث قال هناك فان
 كان احوال الالف واللام بوجه متساو تركه وادخل في التوزع جاز في جميعها
 فلا يحمل في لغة العرب هذا الا انه قال والذي قال ان الالف واللام في اللغات
 ملك على المحصر في الالف الا وهو كل فلهذا من وجهين احده ان ليس الكلام يجب
 لعدم دون لغة بعض ان لا يكون في لغة العرب يحمل الالف والثاني ان الالف
 واللام في لغة العرب ايضا لا وجه للمعنى فالتساوي لان الانسان يدع ولا
 يقول الالف كل واحد من الناس يدع ويقول ان المعنى كقولك على زيد ولا
 يقول كل معناه كقولك على زيد ليس من طائفة هذا التحدثن بجميع **قوله** في اقرب
 ان جعل عطفها على آخره وقد قال انما كان اقرب لانه على تعدد جملة عطفها على

الخارج والمحلى كلام المصنف عليه **قوله** وقد نظر الحبيب عنه بار مراد الشيخ فهاهنا
 فيه المعنى واما القدر رايك مستضاء من قواعد الشرع وبان دلالة المقصود بالاسم
 عليا عند عدم المعارض وقصورها بوجوده او دلالة الدليل على حرم الاحوال مطلبا والوجود
 مطلقا **قوله** والثاني ما روي في الخ قال ابو هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ودعا اليه من فقال انصرف الى الصلاة
 يا رسول الله اني نسيك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من نسيك فليكن
 فقال انصرف الى الصلاة يا رسول الله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس
 فقال انصرفوا الى الصلاة يا رسول الله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما بقي من الصلاة ثم جحد سجدة بين يديه وجالس بعد التسليم **قوله** فلو كان النسيب
 مقبدا لكان العدم والرفع غير مقيد بعارض الابطاح وكان ينبغي ان يقول هكذا
 فلو كان النسيب مقبدا لم يبدل الشاعر النسيب عن النسيب الشايع الى الرفع لانه
 لم يتر على مقبره الله على تقدير ان كل منها العوم لا يميز العدم وليس كذلك
 لان النسيب على تقدير ان يفتا اياه فصيح شايع دول الرفع **قوله** ونظر على نظرا
 ذكر من الاحتجاج والاعراض عليه احتجاج سيبويه وانما امر ابن الحاجب عليه
قوله لم يفتى في ذلك امر انما كانت كتاب سيبويه فهاهنا فاجزى الله رايعه
قوله ولا يقال الامر ان كلمة الله وذلك لما فيه من اضرائها عن صون التاكيد
 الى بل اللغظي عليه **قوله** وهذا الصبر عما به الى مصدره يود الخ انما ولد
 من جعل اللام في الرجل القهقهه الدخلى في اللام في مثل الرجل السوف حيث لا عهد منك في
 مخاطبك ومنعوا كونه للنفس لا يور منها قواف الا بهام المقصود في الباب
 وبها جواز تفهيم ربه مثلا ومنه جواز تشبيه وجهه وهو المختار عند ابن الحاجب
 ومن تبعه قال في ابضاح المنفرد وجهه الا بهام فهاهنا الالف واللام انه قصد

الوجود في الدهر غير معين في الوجود كقولك ادخل المسوق وان لم تكن منكبيد غير محال
 سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب
 اسمايه وان اختلفت جهات التعريف واذ كان كذلك في هذه ايهام باعتبار
 الوجود والوجه الذي حكم بمنزلة غير الوجه الذي حكم بارهامة ووراه في الابهام
 والتعريف فذلك كل فلان اسمايه فان اسمايه ههنا وان كانت معرفة باعتبار
 الدهر الا انها كرم باعتبار الوجود ولهذا المنى لمن يعرف الوجود في موضوع
 الجنس كماله في الموضوع باللام كالمثل بعينه ان اسمايه موضوع الجنس كماله وهو
 حفظ الجنس في الباب من حيث الارى انك اذا قلت ان الرجل لم يرد جميع الرجال عند انقراض
 به في نفسه السلام ولذلك يجب ان يكون التفسير مطابقة ووجب اذا قصد التنبه
 ان معنى والرفق ان على ما زعموا الوجه ان يطابق جميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان
 اسما الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المفرد من المخرج
 مرفوع على الاستدلال في الاصل وانه المخرج والجله اذا وقع غير انما جده من غير تعدد
 عليه او ما يقوم مقامه ومعالم بقدر هذا انما على اسم الجنس لا يجمع لعدم التعريف
 وما يقوم مقامه من غير اسمايه البهيم لا معارض الا سور النطقية وما ذكرناه
 منقوع به وايضا ما ذكرناه انما هو احد الاصلين في الاعراب فان منه واحدا
 تعين الاخر وما ذكرناه متعين وايضا فانما يستقون على وجه نعم رجلا في قوله
 يحمل ان يكون مبتدئا كما زعمه وخرج لعدم لا يجمع ان يقال الصغير على ما عليه
 لا يجب ان لا يكون على ما على تقدم والاورد تفسير رجلين الزيدان وتفسير
 رجلا الزيدون وايضا فان كان مبتدئا الابهام الذي هو منصود في عين
 الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الصلوات
 لم تفسر فلا يبعد ان يقال ما عني فيه كذا فانما لا يسلطان يكون الاصل كذا

ثم غير وانما الكلام في بدلوله في حال استعماله للاشياء والتحقق في جواب شبهاتهم
 انما ان احج ان الاصل ان يكون الرجل كزيد المذكور معراجا بدلية فاستقل فان
 معراجا فانما يظهر لوصول الابهام بتأخير المعبر عنه والاخر انتم لما قصدوا الى مقصود
 معهود في الدهر فان اسم الجنس الذي لا يتحول في المعنى كما يجمع ان يتم اسم الجنس
 مقام الصغير حج ان تمام الاسم باعتبار القول في الدهر مقام الصغير لا به سديد
 تحتد ما بعد رخص احاده في المعنى فان قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو سقيم
 وان قصدوا تحقيق وصفه للعلم على التفسير فيورد ذلك كما تقدم هذا كماله يجب
 بان المراد به هو الجنس حقيقة بل ادعاء لا بهام موجودا في الوجود ووجه
 بخصوص ايضا والمراد بالتقسيم والجمع في نحو نعم الرجلان نعم الرجلان جنس اشبه
 وجنس الجمع ملاحظه ولانه مني او لا وجميعهم عرف باللام الجنس وفي الجملة
 على الجنس في قوله ما لعمري ما سب المقام وعلى هذا فالصغير في غير رجلا
 كما يدل على الجنس ايضا انما اعلم ان الصغير في باب نعم وفي ربه رجلا وفي غير
 والعصه يتبدلها موضع في الدهر عند بعضهم وهذا المختار عند النصارى
 رجه الله والمختار عند جارا منه وواجب المفتاح انه ليس للمخرج
 بل هي بيده يرمى بها من غير قصد الى معراجا ثم نفس ما سجدها كما تقدم
 العدد البهيم واليه ذهب القاصي عند الملوك والذين في القوايد الغيايه
قوله وايضا يجوز ان يكون التميز لكما كيد منله في نعم الرجلان رجلا هذا
 عند المبرد واعي على ان التماثل الرضي قد ربح عند المبرد واعي على بعد
 التماثل الظاهر في التميز لكما كيد كما قال كزود مثل زادا يكتسب من الراد
 وانما لا يقال رجه سيمون دراما وهذا الجملي الحال في قوله يا وبقال جارا
 لكما كيد وضع سيمون وذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت

راد اليك راداد

حتي لا يكون موجودا ووجه **قوله** ويحتمل ان يكون المعنى الخ قول السالك هذا
النوع انما هو النوع الذي هو من الكلام من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
ايما النوع الذي احدا قسمه من الكلام من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
ويبدو ان النوع الذي احدا قسمه من الكلام من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
وغيرها من اصناف الانسان وفي قوله المعنى من الكلام من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
الكلام وانما هو من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
لخدمته في التفسير ما لا يلتفت اليه وكما هو من الكلام الذي هو من الكلام الذي هو من الكلام
على انه كثير لما يعلق البيان على عدم اليقين في الاثبات من حيث انه يستلزم على كونه
مخصوصا بالتركيب من علم المعاني ومن حيث انه اراد المعنى الواحد في كل من جملة
الوصف من علم البيان من حيث انه مجزئ الكلام ويرتبه من علم الالهي والسماعي
اورثه في المعاني من علم الالهي والسماعي في شرح الفوائد المعنوية واعلم
ان الاثبات من حيث انه مجزئ لا يستلزم فيه معنى واحد في كل من جملة
ومن حيث انه من حيث انه مجزئ لا يستلزم فيه معنى واحد في كل من جملة
مظهر في علم المعاني وقد اوردته مع العلم في علم الالهي والسماعي في كل من جملة
وقوله من علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
مقتضى الظاهر الذي هو من علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
ان يكون صاحب البيان نظريه وعينه وتعلقه بجميع كسائر الخلق
مقتضى الظاهر من علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
للحديث طرير بل واضح ولا استحال في انما اذا قصد بالاثبات مثلا رعا يقتضي
الظاهر كان رعا بكلام حسن فاما فيكون من علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
المعنى الواحد بطرق مختلفه بعد رعا المطابقة كان ايضا موجبا له المعنى الذي

فكون من علم البيان في اذا انما في مقام لا يقتضيه ولا يفهم الا انه كان موجبا
له حسن رعا من علم البيان في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
في شرح الفتح وفي علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
ولا يبعد ان يكون الشيء اخلا في البلاغه من حيث مقتضى المطابقة خارجا
من حيث مقتضى المحسن الذي لا يبعد مثلا الاثبات من حيث مقتضى مقتضى
الحال غير الظاهر من علم المعاني ومن حيث الاخراج لاعلى يقتضي الظاهر كما
من علم البيان من حيث كونه حقا فاما في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
حكما فيعلم **قوله** يفتح المزمع وضم اليه اسم موضع وراه ابن الاثير في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
الفتح ويرى كسرهما في فتح الكسوف يفتح المزمع وضم اليه اسم موضع وراه ابن الاثير في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
الا انه يفسرهما في علم المعاني **قوله** خصص هذا المثال من علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
من الدلالة الخ قيل هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا فلهذا لم يثبت
في المعاني طرير بل واضح ولا استحال في انما اذا قصد بالاثبات مثلا رعا يقتضي
ان يقال في علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
انما في علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
ان الاثبات من حيث كونه حقا فاما في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
الا ان التفسير انما في علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
ان يقال في علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
يعلم انه وجه في البلاغه والاسماء التي هي من علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
الاثبات من حيث كونه حقا فاما في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
اشهر الالهي الفتح وانما في علم المعاني في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي
ان الاثبات من حيث كونه حقا فاما في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي في علم الالهي والسماعي

على الدلالة في الجمله حتى يرد ما قيل بل اراد الدلالة بالتصريح بان في قوله انك
العام فانه نفع ما قيل في السكاكي صرح به لك في قوله وليس ان يحجر الكندي
بعد وسواء اليهود له من شأن البلاغه والخاير لغيبات السنين تادركها طائفة
والسبل للاسما من عيون انك في اسما في الكلام ان التفت كما لا تناس
وكان يمكن ان لا تفت الله وذلك بان يسوق الكلام على الحكاية في الايات
التي تتولد منها وليكن لا يندوام الحلي ولم ار قد وثبت وانما هذا
كلامه **قوله** وهذا ينسب كلام المصنف في الانصاح حيث قال وهذا انما
نفس السكاكي لا اراد بالقل ان يعبر بطريق من هذه الطرق فيعتبر
بغيره اذ كان يقتضي انما هو ان يعبر عنه بغيره **قوله** وانما قدنا ذلك في
شروط ان يكونا العبر الثاني على خلاف مقتضى الظاهر لا يعلم قط من الكلام
وانما انهم بين اعتبار انهم من المطايف والصفات المتعينة بالانساب
وهي القديرة العامة من النظر في الانساب يقتضي اعتبار هذا المبدأ وبما
عدم من سبب احراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **قوله** ونحن المردون
بالواو حال الرفع لانه قد بل من في عتيل وانما في كانه مصراع من قوله
مردون الو او من نحن تمامه يوم الفصل عارضا لها حائلا في صيغة اذا اسغا والصبح
وهو ما يشوب في الغداة واراد هذا سافرا طلقا بغيره الصبح يقتضي
المسا والتميل اسم موضع والقار اسم من الاعارة والمحتاج الذي لا يحتاج
وقيل انما هو هنا بمعنى الجدار القوي والمحتاج الذي يفتقر الى ما لا يفتقر اليه
كذا في شرح الديباج **قوله** وما سبق لنا بعض الاوهام على من الشرح في الاية الاولى
انما قد ان اشرف في قوله تعالى يا الذين يتواسون بالانثى وكذا انتم في قول
تمت بانما ان السادس من سخن الخطاب باقتراح في التدايه الا يرى انه لا يقال في الا

فعل بل فعلت فلان من قوله فلان فلان هذا التفتان من الخطاب الى الغيبة
وردة السارج ووجه الله بقوله فليس ينبغي انما على ما تقدم من قوله لا يخرج النفا
في ووجه ذلك صريح في ان النفا في ل لولا اسما في سورة وكنت له ووجه رد
بان اراد صريح التعلل بل صريح الغائب الراجع الى الموصول نظر الى ايجاد
الموصول المستند اليه هو انما في قوله كرم الله وجهه طروله يظهر كنه
من كلام الرب الخالص محذو له انا الذي يحذون في حدودهم وقولنا في ربه
وانت الذي كلمني وقولنا ما به وانت الذي خلقتني ما رمتني وقوله انت
الذي نزل الالام منزلا ومن هذه الاسئلة التفسير يظهر ان رجوع غير التعلل
او الخطاب الى الموصول ليس بغير ما توجه بعض النحاة **قوله** في فيه عوار العوار
بالضم والتشديد والعفن فتح اليم وجمع في الموق اذا سال فان جردت
ومعنى فيها ايضا يقال طعت عنه طعنا ورجعت عنها واما معك الجبراع
امنا صا الى او معك ومعك المعك البين اي احرمه ما ولم يعرف هذه اللفظة الا
والا يمدد واليه من مد بالكر اذا حاجت عنه واللفظ العالي من الهم والذين
قوله ان لا انتقل انما يكون من شيء لما قوله قد انما للخطاب وصار لا لا يلوب
الغيب فيه رد على الخطاب حيث قال لا يلزم منه انه لم من الخطاب بطلان
الانتقال ان اعتبر من الغيبة فقط لم من الخطاب ج وان اعتبر منها فلازم انه لم
يقول ان لا انتقل الى واحد من الثلاثة اعلم من ان يكون بعد التفسير هو احد
او باخير منها وايضا ان يكون قد شرط في الانتفا بالبيعة لا مطلقا **قوله**
وزعم انما انتفا عند السكاكي لا يخرج حيث قال لانما تقع الحصار والانتفا
بغيره في خلاف مقتضى ما تقدم وقوله على ما حقه انما في قولنا في مقتضى
ان لا يغفل اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على من السالكين **قوله** في الكلام

المقدم الى كلام العرب العربا المتاحل في باب البلاغة وليس المراد من القرآن
 بل قوله وانما هو استعمال المولدين **قوله** له طرب الطرب حقه تعزى
 الانسان من شدة السرور والحزن او على انه للقلب تنبها لثبات آخر
 لا حقا على تنديرا عسا واسم اللغات فيه غير مراعاة الفاعل والمفعول
 في غير استعمال الطرب من جهة الخطاب عند الاحرام على مقتضى انقطاع وفيه
 نوع خزان **قوله** يجوز ان يكون من المعاداة وقبل بعض اعداء العرب
 بحثا باحتبار البعد وقبل من قولهم عادي عدا اي يوالي من صدره ان
 اصدعني فلفظ واحد المراد بمجرد الموالاة **قوله** وذكر صديرا لافان
 صاهرام السقط السقط اسم ديوان اي الملاعة كدهو في الاصل واستفاد
 النار عند القدر وفيه ثلث لغات سمى لانه مما انشأ في شيا من
 سمى بالنار وطمعنا لمرده الذي يندرج في النار ووجه سقط لانها اول ما يقع
 من الزند وهذا المراد لا يسمع في طبيعة في موضعها سقط المراد هو
 وضام السقط اسم شرح له جمعه صديرا لان فله ولا يعني وجه التسمية به **قوله**
 ان يكون الخطاب في الجائز واحد المراد من بقى اليه الكلام ويوجه اليه التام
 الذي يلحق به اليه **قوله** يجرى احد من التقادى عندى في النجاس النور والظفر
 المطلوب لنفسى من الاعانة بمعنى الاعانة فانك اى يا ايها الخليل والمناوى
 محدث وقد اى دأى وعاله والسعد السطاو الارياح النشاط **قوله**
 فهذا من تميز الجمهور واول ما ذكره القوم من التام في القاسم الثلاث
 ستر على اعتبار وهذا التميز وهو كون الخطاب واحدا في الجائز عند الجمهور
 ايضا وان لم يكن لهم مخرج فلا فرق بين تميزه وتبديره بل هو من اجيب ان
 تلك القاسم انما هي بالقياس الى السام اولاد ان يكون واحد السيد الاثنا

نظريه النشاط ولا يميز من ذلك ان يكون الخطاب واحدا للجائز تسد مع
 وجه السام ثم اعلم ان فيه اربعة مداخل ووجه الصيغة ان يقال لاخ اما ان
 يشترط فيه سبق التصاروك الثاني مذهب السكاكي والرخشيدي ومن تبعهما
 الاول اما ان لا يشترط ان يكون السعيان كلامين او شرط الثاني مذهب
 بعض الناصريين الاول اما ان لا يشترط كون الخطاب في التعبير واحدا او لا الثاني
 مذهب الجمهور الاول مذهب صديرا لان **قوله** فتول اي الملاعة
 بره كغير البيت كائن السام يستفهم هل ينعم من الجمل رسالة من اسلم
 بالنصيحة ام لا تنفع الرسالة في اولئك ادله ابنى كانه ارحم من كفاي قيل
 بل الرجال ملوك البند والبناله النقد وقد قيل بالعم وهو من الملوك بل
 وصلوك جمع لك مخاطب حتى بني كانه يا شاحصه سها ما يملكها من قبل
 من الرجال **قوله** ارج تعيب الكلام الخ الاثنا بهذا المعنى مثل يفر صدي
 البدر بل وبها يحوم من وجه وتول او حوفا مثل ان يبعده ان اكيد او
 المبالغة او غير ذلك ما يناسب المقام وبالمعنى الثاني مذهب في الاثنا
 على الاستدلال في المناس **قوله** وفي قول جرردى طلوع اسم موضع سمى
 الغيث واما خطاب المقام وفيه اثنا اثنا ايجا بالمعنى الاول المشهور
 من الجية الى الخطاب اسم فاعلا لا فاعلا رصها جانبها يقال عارضنا الانا
 لمعنى جده والنام سحر طيب مستاك وسعى السام دعا ايجا لثنا
 بالسفوف الاستسها وفي الموضعين **قوله** فلا صرنا بدو الصرم من صرم
 فلفظ والى دحلان الوصال **قوله** ووجه ان الكلام انما يشترط في الطوب
 لما استلزم كان احسن نظريه النظرية بالياء لا بالهمزة من طرب التوب
 اذا جددت ثم هذه الفايده في العمل الحقيقية كما هو مذهب الجمهور وظاهره

من باب وجوب ان يكون شيئا لا يتكلم في جوابهم وان قيل من كان بالث
 وادخل من ظهوره ثم قال لا بد من ان يكون شيئا بواجبا بالسر والاورين وجوبها التي
 عيانا بواجبا عليها ولا يعكسوا والمادة وهو يتوطين النفس ويربط القلب على اجمع
 انما لا بد تعالى حكمه وعباد من غير اصلاح شبهه والاعراض في ذلك في الجار
 عنه لما في السؤال من الابهام بمذاهب السالكين **والجواب** مخرج بعض مخرج
 وقد وقع في بعض النسخ تصحيح بعض مخرج وكذا في المحصر بنا على ما وقع في نسخ النسخ
 ويؤيد في الصور تصحيح لكن نظم التنزيل منها فتخرج وفي موضع اخر في قوله
 فصح **والجواب** قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل على الجواب في الاصل
 كانت هكذا قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على ان يكون الموصوف ويا ما ليس
 الفعل وان سبب مواريث قوله وان الذي وقع في ذلك يوم مخرج لما كان
 وقوله ان الذي يقع في ذلك يوم مخرج له الناس ليس على الفرق فيها وعلى ان
 يتفق المصنف فيها لم يقع هو العكس والعدول الى الوصف للتنبيه على ان يتحقق
 الوقوع هذا والكلام بعد محل الظاهر بل ان يعبر عن خبرها والفتح النظر
 عنها وهي قوله لا خلاف الخ وقوله وان سبب فواز الخ اصل هذا مضروب
 بخط المصنف **والجواب** كقولنا اي قوله العظيم في قوله عز وجل
 العظيم اوله قصيده يدرج بها من الجار في الكلامي وكان اسره فاعطفه ورده عليه
 ماله واعطاه ما به من الابل ومنها قل ان جري من عليها كالمستفاد في السابق
 وقصاها اسم بنت الزبير الجارية التي ترحم ضابطة والالف لا خلاف
 وقوله الوداعا بنحو الواو وكسرها بنحو مضاف اي بوقف الوداع والمراد الدعاء
 بالان يكون وداعا وقوله ان يكون انما قلت الشاعرة العادى لانه ما رضى ان
 يكون موقفا الوداع بحيث يكون معلوما محكوما عليه بسلب ثبوت موقف من المصنف

له عنه بل ان يكون كل موقف منها محكوما عليه بسلب ثبوت موقف الوداع عنه
 وحصل عدم جحد المصنف دليل على هذا المعنى وبهذا سقط ما في شرح الاضاح اذ لا فائدة فيه من
 جحد المعنى واما قوله اي قوله مردان بن خازن من عند نفوس المذنبين والاشواق
 ويروي اوله فالتك لا يجرى بعدهم وقيل هو كانه يجرى ما يجرى هل داود عام ما رأت في
 فاصبح عنه هو كغيره من الامم بحسن في الآثار لقد توارى عن الابداهل فلا عجب ان
 وقيل لا يفتاء ان جرحا اسم رجل كانه قول لمن عجزه فالتك لا يجرى ما يجرى هل داود عام ما رأت في
 لتسلك من شريف او وضع لا يجرى له قوله الذي قال في شرح الادعية ما دعونه وقد ذهب
 ما وقع ما ثبت في جرحا اسم المصنف الذي للفرع عيسى الطوسي قال القصة والحار في الفقه
 ودار على منعت ما في اللوائح ما قبل البيت وما بعده فقد طعن الاساقفة بالايمان
 وما ج التورم وخطا الحار وعاذ القدر على ان يفسر وسبق من العلماء العباد
 والحقار الاصل والارباب في تفسير ابو يوسف في ذلك والعلماء تاييد المصنف وهو المحقق
 من الرجال اهلها فان او غير محقق في الصحاح العجوة في الناس والمثل ان يكون من قبل
 الامم فان الاب عساو لا يفسر له تك كان اوله هنا فصح ان ذلك من
 جحد القضا في البيت اعتبارا من جحد السؤال والجواب بها انه لم يجرى ان يكون
 مستند اجرة المصنف فلا يكون ما تحرفه من المصنف من جحد القضا في الناس هذا الجحد
 عنه في شرح المفتاح ما ان رايه من ان الاستهزام بالعداوى وان جرحا ان يكون على
 سبب المصنف الاستهزام في المصنف جرحا وانما ان جرحا في المصنف وهو معروف وان كان عاديا
 الى التكرار فله في مخالفة الاصل ولنا الاولي لا ضرر في ذلك ان القصة العادى الى التكرار في
 منها في الابهام لانه كتابه عنها محبان يكون كره وهو محل الاستهزام ففاسا ان جرحا به منكره
 والقصة معروفه في ذلك في من التبعين والاشارة الى المخرج من المصنف في المصنف
 للتوفيق مولى التبعين والاشارة ولو الى مبدء الامر انما اذ انفسا العادى الى التكرار

بعضك عن المناقشة بان فيه عطف الخبر على الاشياء فيما لا محل له من الاعراب ولم
يخرج في تعقيب ال بكون حمله من عطف العطف او جعل المطلوب جرمه به التزم به العمل
من الاعراب والتولي في المقصود بان لا يترك في العمل من غير ان يثبت على العطف
على العطف وهو ان لم يجرى بكونه في الغرض والبرهان على سبيل العرض نحو ان كلام
الادب **سول** وهذا ابحاث لا يخلو في المقام منها بيان ما خرج به الوجه الاول على الثاني الثاني
ان في لزوم العطف قبل قيام العطف عليه كما اشار اليه بقوله لا يلزم العطف قبل قيام
للمطوف عليه ومنها بيان ان قوله لغرض هل يجوز ان يكون جزميا في غير الجوز
وقد صرحوا باستناع دخول اللام على خبر المبتدأ ومنها بيان انه على تقدير جعل الخبر
لا في خبره في الجوز وان لم يجرى من باب عطف المزدوج على المزدوج بل على ان تقدير الجوز
مؤخر احد من الزموم تقدم المطوف المتدرج على المطوف عليه المذكور ولو جعل من باب
عطف الجمله على الجمله فان قدر الخبر متدرجا في تقدم المطوف عليه والجوز في جميع الصور
التاخير كما يبراه بقوله لان هذا المبتدأ في فيه التاخير منها بيان ان قوله لغرض
هل يجوز ان يكون خبرا لها بلا احتياج الى تقدير خبره في بيان ان لا يخلو الاصلح للحدود
كما قيل ومع بان لا لا يخلو له اذ لا يخلو جلا في جزمه وخبره لو سلم فيخرج دون
التشبيه ومنها بيان ان صاحب الكشاف لما قال عطف في الآية الاخرى بالوجه الثاني
وان الواو في الصابون جعل ان يكون اعترا حية لا عطف على خبره بل يظهر ان الصابون
في الآية الكريمة **سول** وكذا قوله ان قول ارد في قوله الباعل في هذا البيت ان
قصد انشاء خبره في شائع مودع من قوله وقال القدر هو اصل من قوله في
على الحكم ومنها على ان يصور وما عطفها والذي فيها من رطلان وروى من قوله
الطوى في ما يرمى في الحول بضم الجيم جازا في البر والظن في البر والظن في
به ما هو في التلبس من الخبر والحمد **سول** قال الزيد في قوله اي قول القدر

✓

بنظر اول القيد اما على من في قوله سبيلك الفوائد في بيان سريعا
فيا من حيث اول حرم من الاصل من حيث المساحة معجما وسعدا في قدوس الجود
ولو كان حيا صفت حتى بعد ما في غير ما معروفه بعد موته كما كان بعد السيل في
ولما في من معنى الجود في نقض ما صرح به من المكارم احدا من هو من زائد
من عبد الله السباني وكيفية ابو الوليد وكان جوادا للرب وفطنا وجماعا وحلي
المطرب من الى عبيد قال وقد شاع في باب من سنده لا نقل اليه وكان من سنده
الحجاب وكتب اليه اذا كان الجواد له حجاب فافضل الجواد على الخيل والى رايه اذا كان
الكرم له حجاب فافضل الكرم على القيم فكتب اليه من اذا كان الكرم قليل قال ولم يدر
الحجاب وقال الشاعر انه ابسى من معروفه ثم ارسل منصرفا واخر من بانصرافه
اليه فشرح الاقلام وهو الفوائد في جميع العيان طرف للمعنى وكذا امر بها في الزمزم
او يقول ان كان معنى المطوف في التحليل وقد سمى الومى الى المطر الاول ربيعا او بعد
من قوله لم رتب لا من اذا اصابها الربيع والنعيم والتقطيع والتشقق من المعنى
بمعنى التشقق في الشيء الصلب والتمزج الكرم من اترفت ملاه والشمع الواقع من رتب
الماسية من رتب رتبها اكلت ما شئت والصر من ما ارتفع من الانف والارض وصر
الانف مثل بصره بالمدد وكذا اصل الاذن في الشاعري حيا جبر الى بيانها
وبار في رتب من والبرع بالسنن في المسنن است السطار في ذلك والطاوي ثم اقدى
البرع في اول مصرع سمعت اسوارك في السماء والروى في مصرعها ثم كرر
الذي اتوجه وعشر ثم احد حجب من سنان العبد ويؤلف منكر الكف من حرم
ومر كان ملاه البرع والجمعا ولما قال في قوله في حيا جبر في حيا جبر
البرع قال اما الم اوارى والم اسعدا حيا جبر عنه بل وقدوس الجود واستدراك عليه
وهو ميت ولو كان حيا لكان حيا جبر عنه حتى يتطوع ويتشقق في انتقال الى مصدره

والجوديت

بأنه علم الناس الجود والكرم فأقصد وإياه واستقراسته وحسن فعله قبل من سلك
بذلك كما فعله وحسن فعله وبأنه شبه القيت في الأرض وأما ما بالترغيب في
حب بعض الناس من النار بعد انقطاعه وبأنه حسن معنى لبيكه وانقطع
حوائه انقطع الجود والسخاء والكرم والمحب انما هو عاد واحسان المكارم دليل بسب
دعاب من ربحا ومن ربحا **فقد** لا حذر من العيش من مع فقد الاختيار
وهو دونه على ما يشرح من غير صيق النام وانما تعلم انه اذا جعل من عيشه للعلم على العلم
كان من قبله من المسند واذا جعل من عطف المسند على المسند وبان فقد عطف
عنه على الذي وعطف مطلق الجود على المذكور كما هو الظاهر مثل ان يرد مطلق
وعزاه من حد من العطف على المسند وعلى كمال التقدير من كمال المسند
ولا يخرج في ذلك كون الجود من عطف على مسند **فقد** والى في هذا المعنى
ابن الزنادي انها جواب شرط مفقود كأنه اراد انها للسبب ومن المار في انها
قائمه وليس بشي الا يجوز حدها وعن اي كمالها العطف **فقد** وقال البراءة
تلكان وهو ايضا مذهب السيرافي ومن بعده وقال الزجاج انها اي اذا العنقا
طرف زمان على هذا يجوز ان يكون اذ في قوله فاذا السبع جزاها بعد ما يتدبر
معان او فاذا حصل السبع لا طرف الا ان لا يكون جزا عن الجبهه ويجوز ان
كون الخبر جود فاذا طرف له نفس الخبر غير ساد مسد كما قرره وقال ابن برك
انها حرف على هذا خبر المسند في جود فاذا السبع جود بلا خلاف وقوله فكلمه
الى يكن ان يقال يجوز ان يكون بالباب بيا المتكلم اليهم المدلول عليه يا ذا اوبلا
هذا الخبر من صاحب الخبر على النجاء في ايراد خرج فاذا السبع من قبل ما صدف
فيه الخبر ان الخبر هو فاذا دليل انها هي الكاسه ومعناه فاطمعت السبع فالسبع
مسند المصنف غير مبدوم واجيب بانهم اختلفوا في بعضه ان اذ في مثل خرج

[illegible]

ودون الاخرى مشتركة في هذه اما عند اليه فحوار في ام هو قاعدا ومسير
 فحوار في عندك امر في عندك فالاولى ان ام في هذه العصور المتقطعة تلك
 كنت في دوا فيها على الاكثف بغير منها لو قصدت الاتصال والمقدور اذ على كونهما
 متصلة وعلى كونهما قاطبةا وما جدها في تقدير كلام واحد كقولك ان مع هذا اذا
 اشتركت في الجملتين في احد الطرفين اما اذا لم يشتركا في شي منهما سواء كانتا متساويتين
 النظم سواء قام زيد امر فمعه عمرو واقام زيد امر فمعه عمرو واخر بزيد امر فمعه عمرو
 ولا حوار في قام امر فمعه عمرو في المتأخرين على استغناء لا في وجوز النسخ في
 والاولى في الامر في ان كانت متصلة فالصبي ان هذا من الامر في ان كانا اذا سمعت
 صوتا وحدثت فسالته احب زيد عند امر صاح فلان من صوته وقال
 السخ البري رجة الله وليس ما ذهابا اليه بغيره وفي مثل زيد عندك امر لا
 قال سيبويه منقطعان عند السامع فلان زيد عندك فاستقيم نحو
 اذ ركة مثل ذلك لظن انه ليس عندك فقال امر كذا وانما بعدها منقطع لانه لو
 سلك على قوله ان زيد عندك علم المخالف انما ردها هو عندك فلا بد ان يكون
 لتلك امر فاقام مع عمرو وفي غير طر كونه عندك الى طر انه ليس عندك وهذا
 معنى الانقطاع والاضراب ثم اعلم ان المتصلة خواص منها تقدم الامر طاهر
 اما الاستفهام فحوار في عندك امر فمعه عمرو والنسوخ نحو سواء علم استقرت
 لهم امر مستقر او متغير في المشرك كقوله لعربي ما اذ ركة دارك وارسا
 يسبح ومن الجرام منها ان وليس كسر ورياحي قبل المتصلة سواء في اختلاف
 المنقطع في تدويل بغيره الاستفهام وقد يقدحها اما بل او بالامر ومنها عجب
 ان يستفهم بها عن شي من احوالها بام اح او احوالها عند المتعلم الطلب العيني
 لا مع الامر في ان يستفهم منها عن العيني فحوار بالسعي بخلاف المنقطع

في لا سب اح عنده ومنها اهلها المفرد والجملة بخلاف المنقطع في ٢١٧
 الا لظنه ولا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطع في الاستفهام عند الاستفهام
 بالمتصلة ويجوز عند الامر منه كذا اذا كان الاستفهام المقدر بغير الامر ويجوز
 في الخبر ايضا خروبا لابل امر شا الا لا سب سر فيه اصلا ومنها اذ او في المتصلة مفرد
 فالاولى ان الجملة في مثل ما وليها سواء يكون امر مع الامر بتاويل اي والمفرد ان
 بعد ما بتاويل ما اضيف اليه اي فحوار في عندك امر فمعه عمرو ويعني انها عندك ويجوز
 المخالفة بين ما وليها فحوار عندك زيد امر فمعه عمرو وازيد عندك امر في الله اذ العت
 واما امر فحوار احسا لن السادله احسن وهذا مذهب سيبويه وعندنا
 الخاحب لا يجوز المخالفة الا على شدة ودوام الاستفهام في مثل الكلام تنبيهها
 في ان لا يلام وتخليصا للمعلم من عند نفسه الا وهما م يتوهم في الخبر الكلام **قوله**
 لان هذا الكلام عند من يربط ما فخر من من الشرط والجزا وقع لسوال
 الرد في ان قوله كقولك الكلام جوابا لسوال محقق فيه اشياء ربان السوا
 في الابه القدر غير محقق وانما يكون محققا اذا وقع ذلك المقدر ربان في الجاهل فحوار
 ولما كانا الابه فمعه محقق السوال والجواب بدلالة حرف ارفع له وكرانها
 على طريقتيها اذا عرفت بخلاف مثل لسك برودنه ليس فيه ما دل على
 مرفوع محققا واعترض عليه بان الترتيب في اب السوال وهي محقق في الابه
 وهذا هو المراد ببولهم لسوال محقق لا كونهما سوا لا وهو المرفوع المقدر فيها
 فلا فرق بين نظريتين ومنها اذا سلوا في جوابي كون السوال الذي هو المقدر
 محققا وانما الفرق بان اتصاف السوال والجواب بالسوالية والجوابية
 سخر ومنه الابه ومحقق هناك واحيب بان لم يحقق السوال عن المخالفة
 الاعلى سبيل الفرق في تلك كمن الكلام جوابا لسوال واقع لانه لم يرد السوال

عنه لان بعينه وان سألتم عن خلق السموات والارض فاذن من محقق السؤال يكون
 الجواب جوابا بالسؤال محقق يدل على ذلك قوله كونه كونه الكلام جوابا فان ظاهره يقتضي
 اتفاق ما وقع جوابا بطواسة فليكن كونه ذات السؤال وانما سئلت بالسؤال
 وكذا قول صاحب اللباب كقولك لمن قال من فعل حقيقة او تقدير انما يكون
 ذات السؤال حقيقة تصح قرينه للحدوث فيكون ذات الجواب صالحة لان يكون
 جوابا عن سؤال محقق كونه ما لا يشبه الكلام المعنى نوع حقا والظاهر ما ذكره الشارح
 رحمه الله **قوله** ومن ثم قل الاول انه مستد بالجزء عليه واليه ذهب
 الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مستد الاول لان مطابقا للملاب
 السؤال اول من يتحقق لواجب ما اذا كان ما سبق الذي انه وقع لان السؤال
 محله اسمي لا ان ما اذا كان اذا ايدى فان الاول ما نصب الجواب كما في باب
 الموصولات وانما ان السؤال عن المقام لا عن الفعل والاسم تقدم السؤال عنه
 فالاولى ان يتقدم زيدا فقام ودفعة الذي يقول والظاهر ان يتقدم مستد الاول
 اذا كان هو من كسبه فان الجواب زيدا كسبه فقام من حيث المعنى واللفظ اما المرفوع
 وانما العطف فلهذا لان السؤال محله اسمي فكذلك انما سبب ان يكون الجواب
 كذلك حقيقة للنسب **قوله** والجواب ان من النظر ان محله الكلام على محله اول
 من محله على حلتين لما فيه من الزيادة ودان تلك الزيادة فيتم على كذا لا ساء
 وتوحيه وعلى مطابقا الجواب السؤال في كون كل منها محله اسمي جزمها على فعل
 والظاهر ان منها امر مظهر عندهم كاصح جوابه فماذا صنعت كالحل على حلتين اول
 والظاهر ان يقول لما كان السؤال محله اسمي صورة وفعله حقيقة فاحتمل الزاد
 ولا ساء ان يعاين النطاقين المعنوي اول من يعاين النطاقين الصوري في السؤال
 في المعنى محله واحد في كل على محله اول من محله على حلتين كيف والواقع محله

الحدوث

الحدوث محله واحد فعليه **قوله** وان الواقع عند عدم الحدوث محله فعلية بدنيال
 عند اصح لكن الاول في السر الباعث على ذلك المطابقة للحدوث في الجواب ان من قام محله
 اسمي صوري وفعله حقيقة لان اصلها قام زيدا وطورا محله ان يزداد كذا في اريد ان
 امر زيدا محله ان يزداد كذا لان امر زيدا محله لان الاستدلال بالفعل الذي يكون مرفوعا
 فيه الاول ان من ردا الاحتياط وضع محله دالة على ان ذلك الدواب المفصلة هناك
 ومن ثم قل لا سئلت ما ومن ثم يجب تقديره على السعال فصار رب الجملة اسمي صوري مرفوعا
 تحتم ما لم يلى الدواب وفعله حقيقة فلهذا يرد الجواب فعليه على محله السؤال
 فالطائفة فاحله حقيقة ولم يترك ذلك التنبه الا لما في كونه له فعل في كل من محله
 من قول الزيد الجواب انه يجزم ان يتقدم الاحتياط من حيثها او حقه في المستد ان خلاص
 قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل عنها وقوله من خلق السموات والارض
 ليقولن خلقن العنبر والعلم اذ تدور رد الى الاعمال لعدم المنافع فيها وهو قصد التخصيص
 هذا والظاهر ان يقول فان السؤال عنه هو الفاعل في الامل ان يلى امره
 لما تقرر من المنافع ان السؤال عنه هو ما يليها وهو لا يجوز ان يكون العبد كونه
 في مثال الانس الكرمين لئلا يتعصب له ذلك بوجه قوله في شرح المنافع
 في جميع كونه الجواب محله فعلية وان فيه تعليل الحدوث وان كان القياس تقدم
 السؤال عنه فيكون التحديد زيدا فعليه في هذه ايضا قوله تعالى في فعله كبيرهم
 ما جواب الاستفهام هذا بالمتناهي لم يراع المتناهي الصوري والمعنوي
 بل عدل الى الجملة الفعلية فلم يندم انه لا يجر من ان يكون الاشارة محله فعلية عاين النطاقين
 المعنوي فلا بد ان يكون لانه بالبره يد النطاقين المعنوي وفيه اشار الى
 نكته العبدول وما قيل ان الاستدلال لا يقتضيه الفعل فليعلم ان السؤال عن اسناد
 الفعل لما لا يدل عليه ذلك قد ردا الجواب الجملة الفعلية على تقدير قيامه بصلح جوابا بان النطاقين

قوله قول ضرار بن بشير وفي شرح الف مثل العلامة السمراري فيحتاج طارئة فيقول
المستعمل وفي شرح الرضي المحاربي **قوله** كانه قيل من سلكه هذا على تقدير ان
يكون برده من غير الحاصل على انه مقول عالم به فاعلم انما على تقدير ان يكون برده
حرف مدح محذوف والعام مقام الفاعل هو صارح على ما قال ابن هشام انه محذوف
رواه من روى بسبب جنبا المستعمل ان يكون ما روى فليس ما هو بقوله وقول
اي سلكه صارح وفي المستعمل ان التثنية ركنه صارح وهو ليس بالمعنى لان
سلكه صارح او قل بسؤال من سلكه **قوله** وتعلقه سلكي المقدر ليس يتولى
جه المعنى وذلك لان النجاس لا حصل خصوصه لا الوفاء برده فيكون في المدح
وقوله والظواهر جمع مطمح ردد على الفاعل الثاني حيث قال جمع طامعه
وهي بمعنى المطمح اي المصلحة والمراد بها نواصب الرمان **قوله** ولما دخل
ان ينظر اليه فيقول لعل الله من الخوف والاحياء ولما خرج ان يقول في الخوف والاحياء
تكرر المعنى بتبديل اللفظ كما مر في السكاكي في مباحث الاستيعاب
خرج الخوف على الذكر اذا كانا سالكين على الحدود وظاهرا بحيث يكون
مع الكلام مقتضاها ولا يستعمل على احد وفي اطاع اول الكلام وان من يستعمل
لفظ انا يستعمل في كون حصول الفاعل المتأخر او تم واعداد المجرى في حال
كون حصوله اعمرا اذ اوجد فلا وهو اي المتأخر ان يستعمل في القول على الفاعل
بوجوب كون القول اعمرا وعما به الكلام في قوله عايد بالفاعل فيكون المعنى
عند من الفاعل ويريد قال الغنابلي في ذلك كمال العزم وجذب الاله
سالم فافهمه فيكون اموي **قوله** وحصول النجيب والكلام المصنف
في الايجاج حيث قال وفيه نظر لحصول النجيب بدون الذكر اذا كانت
القرينة وقوله لان القرينة انما دل على نفس المستند الى الاعلى قصد النجيب

لان كون المستند في نفسه ما يوجب ان يتقدم به النجيب لا يدل على تقدمه او ربما
براد مجرد انما المستند له وقوله واما نهي الكلام للسامع في الذكر المنقضي
بمنه في الخارج فذلك لانه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في ان له النجيب فليس عليه ان
ولا ان قصد النجيب مناسب عند عليه واجيب ايضا عن النظر في ان لا يتم حصول النجيب
المقصود منها بدون ذكر المستند وذلك لان المقصود بهما ليس النجيب
المطلوب كيف ما كان بل النجيب الحاصل بسبب ذكر المستند عند سماعه وهذا
النجيب يكون انما من النجيب الذي يحصل من غير الاحوال عند خلو المستند
ولا يحصل بدون ذكر المستند ورواه السامع بان كلام دليل الخدي في قوله
الشريف الحسن الحارثي بان قوله السكاكي او قصد النجيب من المستند اليه
ذكره بربا له ذكره في سورة بكة في الجمل **قوله** فيخرج ما يفيد التنوي بحسب
المراد في يخرج من متناول العند الذي احبب اليه التعميم في قوله ح عدم اقاله
تنوي العلم بل وعنى ضابطا في الجمل فدخل في عدم اقاله التنوي بل وفي ضابطا
لان ما يخرج عن ضابط الافراد اذا المقصود اذ قاله فيها وكان لا نسب لبيان
فلا بد ان يقول بانه يدخل في عدم اقاله التنوي لانها انما تخرج من الخروجه
عن الان في دفعها لغيره من انما بواسطه ان وانه تنوي الحكم بالمراد في يخرج
في اقاله التنوي فيخرج عن غيرها بل وفي ضابط **قوله** واما لم يقل مع عدم
قصد التنوي كما يستعمل لفظ النجاس وتلك لان قال ولم يكن المقصود من
نفس التركيب تنوي الحكم ليعمل في يستعمل عدم اقاله التنوي في الاخراج عن
ضابط الافراد مع كون النجيب مستند في سوا الكلام وما قيل عنه في الجائز
في غير قوله اي اسمي واخراجا لتعليل لقوله واما لم يقل دليل في قوله
فعدم اقاله التنوي اعمرا في اعم في الاخراج المذكور من عدم قصد التنوي

مذبح ما قيل ان هذا هو من لمعنا في العلم فان اقاله التقوى اعم من قصد التقوى
 فيكون منهم ان لا التقوى احسن من عدم قصد التقوى فيخرج من صور التخصيص
 فلا يخرج من معناه على ما دلل في النصف في افراد المسند كما يرد على السكاني في عدم
 ان عمل فعله ليسهل ارجاع العدم قصد التقوى الى علم فعله لكونه شائلا لا دفعه
 ما مر من الشرع وان قوله ليسهل ثاب من هذا المعنى عند مناه لمع سليم والبول
 بانه قد دل في بعض النسخ لهذا اعم باخر بكون وجهه بان عدم ان لا التقوى
 انصر بخروج صور التخصيص عنه بخلاف محتم قصد التقوى فيخرج من صور
 التخصيص من حيثها بالافراد ولا حاجة الى تعديل ليسهل يتولنا ليجرح ما مر
 من ان الالزامه النول في الاخراج **قوله** لكنه مفيدة كما يشير الى قول صاحب
 المتناج نظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان جعل
 انما شد او عرفت خبر لا يفيد الاشتراك بالحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
 يتعدى انما شو خرام عدم قصد التخصيص فان قوله مفيدة وان اداه التخصيص
 الى الله بالا اعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا **قوله** وقد عرفت ما فيه ان من
 المتناج اني تترى قوله قل لو اشتهى لكون خرابه ربه ولعل هذا المصداق
 للسند كلام صاحب المتناج هناك والجواب ما قرره المحقق الرب
 الجرجاني ان المقصود من هذا تناول المقصد بالذات والمقصد بالسم وج خراج
 صور التخصيص عن قوله ولم كمن المقصد من غير التخصيص فيقول الحكم ان التقوى
 فيها مقصود بها لا يقال ويلزم بقصد بها التقوى اهلا لا مقصدا ولا بها لا
 لا المقصد بالتقوى بل لا يوجد التركيب اصلا لكونه مفيدة له لا المراد بالان
 في الكلام هو الاقالة المقصود بها المقصد في عدمه ولذلك لا يشترط التركيب عليه
 البلى اخرا من **قوله** ما يكون وهو متكونا به بالنبوت بالنبوت كذا يقال

مكرر

فيكون من غير قصد التقوى اعم من قصد التقوى اعم من قصد التقوى
 فيكون منهم ان لا التقوى احسن من عدم قصد التقوى فيخرج من صور التخصيص
 فلا يخرج من معناه على ما دلل في النصف في افراد المسند كما يرد على السكاني في عدم
 ان عمل فعله ليسهل ارجاع العدم قصد التقوى الى علم فعله لكونه شائلا لا دفعه
 ما مر من الشرع وان قوله ليسهل ثاب من هذا المعنى عند مناه لمع سليم والبول
 بانه قد دل في بعض النسخ لهذا اعم باخر بكون وجهه بان عدم ان لا التقوى
 انصر بخروج صور التخصيص عنه بخلاف محتم قصد التقوى فيخرج من صور
 التخصيص من حيثها بالافراد ولا حاجة الى تعديل ليسهل يتولنا ليجرح ما مر
 من ان الالزامه النول في الاخراج **قوله** لكنه مفيدة كما يشير الى قول صاحب
 المتناج نظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان جعل
 انما شد او عرفت خبر لا يفيد الاشتراك بالحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
 يتعدى انما شو خرام عدم قصد التخصيص فان قوله مفيدة وان اداه التخصيص
 الى الله بالا اعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا **قوله** وقد عرفت ما فيه ان من
 المتناج اني تترى قوله قل لو اشتهى لكون خرابه ربه ولعل هذا المصداق
 للسند كلام صاحب المتناج هناك والجواب ما قرره المحقق الرب
 الجرجاني ان المقصود من هذا تناول المقصد بالذات والمقصد بالسم وج خراج
 صور التخصيص عن قوله ولم كمن المقصد من غير التخصيص فيقول الحكم ان التقوى
 فيها مقصود بها لا يقال ويلزم بقصد بها التقوى اهلا لا مقصدا ولا بها لا
 لا المقصد بالتقوى بل لا يوجد التركيب اصلا لكونه مفيدة له لا المراد بالان
 في الكلام هو الاقالة المقصود بها المقصد في عدمه ولذلك لا يشترط التركيب عليه
 البلى اخرا من **قوله** ما يكون وهو متكونا به بالنبوت بالنبوت كذا يقال

ان الامثلة لا افراد السند وعللناه واضح كافر من الشارح وخرج من معنى هذا
 الصانع بالامر عليه العنت واما تفصيلا اما اوله لان ايراد المثال على ذهب
 المخرج بخلافه لما مضى عليه بانه امرى الاحتمال وهو تفيد بر الفل كالمثال الاول
 بعيد جدا واما ثانيا فلان ايراده مخالف لما هو امرى المذهب عند ايدى الفهم من قوله
 بشرط الاصل وبعيد ايضا واما ثالث فلان الامثلة لا تخرج على تقدير مستقر على ان
 من لم يشرط الاصل **قوله** ولم يبق السلك الا ذكر امثلة السند السلك لاجنان
 من شرط الافراد وثوق على امرى كون السند فعليا وعدم كون المقصود من نفس
 التركيب معنى الحكم حيث اذا عتق الاراد من شرط صاير افراد السند وازا التفرع او
 كلاما لم يمتنع تلك العنايه ومجرد كون السند فعليا لا يمتنع افراد او مجرد كون
 السند فعليا حله ومفردا وعدم كون المقصود من نفس التركيب معنى الحكم لاستيف
 او مجرد كونه سببا ولم يبقه ايضا بقوله او تفيد مرج استقرا وحصل انه لو قدر
 باسم الف على امرى من سند فعليا بل يفيد انه لما كان السند الفعل المتكامل بكون
 فهو حقيقيا في مثل في الدار كما قد عرفنا هو المختار عند **قوله** ولكن انما
 بانه حله الى اخره قبل هذا التفسير لا طائل تحتها لانهم جعلوا كون السند
 سببا اخذ صاير على معرفته كون السند من الكلام حله حيث قالوا او اما كونه
 حله فاستوى او كونه سببا فلا بيان يعرف او لا كونه سببا حتى يتوكل
 به الى معرفته كون السند من الكلام حله وما ذكره في تفيد يمتنع امرى
 او لا كونه حله حتى يعرف كونه سببا احدهما بل حتى يكون التام صالحا لا يراد
 السند حله بل قيل قوله والتمام الصالح كذلك ولا يتوقف معرفته على ايدى المثال
 لا يرايه حله على كونه سببيا فلا بد ان يعرف او لا كونه سببيا حتى يتوصل
 الى معرفته كون التام صالحا لا يراد السند حله ولا يتبع من ذلك اعتنا ذكره الله

من يتبع ان يكون ولا كونه حله والموقوف غير الموقوف عليه فلا شك ان قولنا وما
 كونه حله فاستوى فيه من المشايخ ما لا يخفى والمتابع في مقام الاستدلال غير
 في الامم **قوله** وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم السند لا بد منها من
 حل التركيب فتقول خبر هو الى كون السند سببيا بقرينه ان يكون او الى
 السند فلا بد من تقدير يضاف وهو دو اي دوران كون وكما على تقدير وجوده
 الى قوله اذا كان السند سببيا وهو الزمان اي وقت كونه سببيا وقب
 كونه كذا وسيمى الكلام عليه وقوله مع الحكم عليه كائنا مع الحكم على ذلك المفهوم بالسند
 الشئ الذي من ذلك السند اي يفيد على ذلك الشئ ان جعل جرائده او بالاعتناء
 عنه والمراد بالشيء عليه هو المبتدأ لانه اساس من على الخبر وليس المعنى على
 ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان كل جزء من
 الكلام قد حكم عليه بانه ثابت السند اليه وعلى القول بانه وقع عليه الفعل لا
 غير ذلك وقوله مطلوب التعليق نصب خبر ان يكون وتعلق اخبار
 بالنصب مصدر التعليق وخبر عليه وعنه لغير ما هو وكذا خبر له وله ذلك
 وضع المظهر اعني له ذلك الغير موضع الضر وقوله بنوع مما الى من التعليق يتعلق
 باسباب او معنى وشمل مثلا امثله لان الخبر في تلك الجملة الاسمية محو
 ان يكون فعلا او صفة او ظرف وقوله او كون محسوب معطوف على يكون
 لا ان يكون ولذا اطلب كافر به وحذف الفعل بالسند عما الاستناد الى
 ما بعده مع ان كل فعل كذا لك ليرتب عليه قوله فطلب وقوله بنوع ثابت
 او نفس متعلق بتعليقه واما قال بنوع ثابت او نفس لا يثبت لانه لا يثبت لغيره
 سائر وخبر بانه الضرب على حقيقة بل ضربا حقه لا يحقر وهو ليس
 ثابتا له فهو حقيقيا بل هو متسبب اليه بنوع ثبوت وقوله سبب ما قبله

ان يتسبب اتفاق فعله ان متعلقا به متعلق الاخر وهو قوله لا شاعطف
على خلاف قوله تو كيد لكونه متعلقا به **مؤلف** ولا يخفى انه هو والادكان المناسب
ان يقال او اذا كان السند فعلا قال في شرح المفتاح وشرح جلال الرواية والدراسة
جعل او كونه هو ما عطفوا على كان اذا كان السند سببا او ما بال الى ان هذا سبب
اخر كماله السند معاير لكونه سببا اما خلاف الرواية فظاهر وانما خلاف
الدراسة فلا فيه من العدل من الماضي السامع الاستعمال بعد ادراك الضارح القليل
مع الالتباس ومن جعل السند في زمانه انطلق سببا بخلاف زمانه انطلق
ومن التكرار المحض ان اراد بقوله معنى علميا عام من ان يكون له لا يربطه ذلك
العدم او فاعلامه فينبول القسطنطين هذا وقد قال الشريف الجرجاني في هذه المسألة
بعضا من هذا ايضا لاحراج في ضابطه افراد السند الى قيد ثالث يخرج به عن الخلق
اي في زمانه انطلق اي لا ان السند هنا ليس فعلية كما يحتمل وليس المقصود من
نفس التركيب متى الحكم فلا بد من وجه اخر اوجه مقيد ثالث وتوجيهها انه قد
وجد افراد السند في صور لم يوجد فيها الاما زمانها وها كونه فعلية فيكون
المقصود من نفس التركيب متى الحكم وذلك في اذالم يكن السند فعلية وليس
المقصود من نفس التركيب متى الحكم خوفا من سقوط اوجه ووجد ايضا في
هذه الصور كونه جملة محوز بها انطلق اي لا ان السند هنا ليس فعلية
ولم يكن المقصود من نفس التركيب متى الحكم فلا بد في ضابطه افراد السند من قيد
ثالث يخرج هذا اما اذا كان قوله او كونه عطفيا على كونه انصب للكون في السند
السير والسند المتعلق بزمانه فيخرج بغير الفعل كل من قسم السبب فيخرج
ح الوقت ثالث **مؤلف** ويمكن ان يقال ان قوله هو ان يكون حقا فاعلم ان هذا
الزمان قل هذا توجه بعيد لا يتصله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى

وكذا

وكذا لا بعد ان بعد ان قال ذلك من الاولات الحوارج المفسدة للكلام التي قيل في
بشر لا يخرج الملح في الطعام وان جبر ان الشارع ايضا معترف به بعد وانه اسند
لمعظم يكن السند قوله ثم انما كان كونه لما قصد التوفيق من تفسيره وتفسير
المتكالي وجه كلامه بهذا الوجه **مؤلف** وح كونه السند السببي وذلك ان
الشارح لما التزم من العبارة على ذلك النادر ان السند السببي معاير للسند
الذي هو مذكور وما ذاك الا لجملة من حيث هي **مؤلف** وهو الزمان الذي قبل زمان
قد مضى من كونه فكل طرف زمان يلزم ان يكون الشيء طرفا لنفسه اذ ان
يكون للزمان زمانا في اخل هو طرف له وكذلك من قريب والى زمان
مستقبل فيلزم ان يتقرب وجود المستقبل في المستقبل ولزم احد المقصودين
وان جعل يتقرب بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل واحدا في تعريف
الاخر وهكذا يدور في امثال قولهم قدم الزمان الماضي وسيلان الزمان المستقبل
ولحق الاماقتات واحية لان هذه الترميمات تشبهات بفهم اهل
اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يحظر ان يسمي بما ذكر
وسئل هذا الفقيه مستغاف من علومه اخر لاحظها جانب المعنى في
الشارح ان هذا قد تنبى ليلسى لا ينظر الى الزمن واللفظ على انه محذور ان يكون
هذه الطريقة مظهر من استمال الكل على الجز يعني ان كل زمان هو من اخر الزمان
الذي قبل زمانه كما هو ظاهر ان العبارة لا يعبر ان يسمي الظرفية **مؤلف** ويعرف
من لواحق الماضي واول السبب في شرح المفتاح للشارح وجه اسناد الفقيه
ان المراد احدا لا جزى يسمى بالآلة على ما رآه المتكلمون من تركب الزمان
من الآلات كالجسم من الجواهر العريضة وجوده للزمان عند المتكلمين وانما هو
امر هو من الاتصال غير ان الآلات تنقسم بحسب الدرجات الى بناء

لما في دما به المستقبل ليس فيها على حدة بمنزلة النقطه حيث لم يمتد انقسام
 الخط وعندئذ لا يستلزم الزمان بوجود مستقل لا يجوز اجتماع اجزائه فالأمر عند
 عمر موجود قال في الزمان لا جزاء منه والمعالج بحسب المصنف في اللغه مركب
 بخلاف الحال المختلف بها وتعين مقدار الحال من غير ان يكون بحسب الافعال
 فلا يتغير له مقدار مخصوص فانه يقال باقل وبكثير وكذا في المعدل ويجاها ذلك
 ويعد كل ذلك حال ولا شك في اختلاف مقادير استنباطه **وله** وجود الخبر وجوده
 يقتضي وجود الفعل وجوده قيل هذا القائل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الالف
 وغيره محدود حادث بحد ذاته وهو الزمان وليس بمقتضود وانما المقصود وجود
 المسند الذي هو الحادث وما ذكره لا يدل عليه فان جهة الزمان لا تستلزم وجود
 ثابت ربح بل المقارن للزمان الماضي مثلا كما ان يكون مجتهدا في ذاته كغير
 ذلك مثلا وان يكون مستمرا كعلم الله والصداب ان يقال ان دخول الزمان الى
 من شأنه التغيير مفهوم العقل يوزن باعتبار التجدد في الحادث وذلك لا يتأخر
 منها ما اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه ادلى وانسب ثم انه ليل على اعتبار
 في الثاني انما في الافعال على اقترانها بالزمانه مخصوصه ان اهل اللغه يسمون بها
 ذلك ويفسرونها به وما ذكر من الامران سابقا مناسبه وانما اعتدلا دليل مستقل
 على المطلوب ولذا قال السكاكي العقل موضوع لا فان مود ذلك فاعلم وانما استعمل
 الافعال في الامور المسميه كقولك علم الله وعلم الله كانت عبارات من هذا الجنب
 هذا اذا اريد بالتجدد والحادث فانما اشار اليه وانما ان اريد به التجدد والتغير
 من حيث فالعلم انه ليس داخل في مفهوم الفعل ومنها بل يبين من خصوصيه
 لحادث او اقتضاها للقيام وقد يقصد في المعارف الدوام التجدد في هذا الكلام
 ويمكن ان يقال ان اريد بقوله مع افاده التجدد والتغير فاعلم ان المسند وهو الظاهر

والشهد به قول الفاعل لا يبرى في شرح العوايد الفياضه وذلك كون الزمان
 داخل في مفهومه وهو امر غير قادر الذات من شأنه التغيير والتجدد فيجدد
 بحد ذاته كما ذكره على المقصود فلا استكمال وان اريد به مجرد الحدوث
 الذي هو جزئيه لول الفعل فلازم ان ما ذكره لا يدل على المقصود وكيف ولم يقتض
 به دخول الزمان في مفهوم الفعل مجردا فتران الفعل بالزمان بل وجوده فيه وجود
 الزمان يستلزم حدوثا وقع فيه وليس الزمان في الفعل المجموع بل كل جزء من اجزاء
 ومعنى التجدد للحول بعد ان لم يجر كما صرح به فقي مثل علم الله وعلم الله بغير التجدد
 باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغيير العلم القديم ومعنى افا وهو التجدد
 انما يجب خاصيه التركيب واصل في ضمه لا بد لاه الفعل ومعه القيام
 كما في مثل زيد كاتب ذلك وفي المختصر ولما كان التجدد لا زما للزمان فكونه كغيره
 الذات ان لا يجمع اجزاء والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افاده التجدد
 باحد الازمنه في التجدد **وله** هو مستوفى للعرب في الصحاح على ان اسم سون
 العرب باحيه تكه كانوا يجتمعون بما كل سنة فيسمون شهر قيتا بعون ويتكلمون
 شعرا ويغايرون في حاجات الاسلام هدم ذلك **وله** عريف القوم هو القوم باسمهم
 الذي يسمونه في الصحاح العريف النقيب وهو دون الرئيس **وله** بالافان
 الشوت والدوام قد تقدم وان الاسم كماله متلايل على الشوت بمعنى حصول
 مقبوضه لنز حكم به عليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان واستمرار وجود
 على تجدد الازمنه ولا دلالة لقول زيد قائم على ان يكون حصول القيام له وقد
 ذكر في قوله القرائن من الفعل اخصوص المسند او مقام المدح والمبالغة على دوام
 او تجدد ومثل زيد طويل اذ قيل في كل اشارة بقل قد ذكر الشيخ ان الحاشي
 ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة حيث قال في اصطلاح الفاعل

قولنا كما قلنا ان الشرع لما وجد له موجب عليه احد طرفي طاعت الشرع والاحكام
 التي لا يوجد وانما وجد من الطرفين لا يحتل احد في الكذب وانما يقع لها
 الحكم بينهما لمزود من الثاني للادب ولا شبهة لاحد في ان الخبر به عند اهل العربية
 هو قولنا انما يوجد وكلمنا بقول فيه ينزل يوم الجمعة لانه كمال الحنيف
 الى المصدر مع النقل يتقدم الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس **ولم** ومن
 هذا التمام على هذا الوجه من تباين الساجد قبل سجدة من اليه حيث
 تحييا اولادهم من التباين ثانيا ولا طائل منته اذا كانت غفائ
 وذلك الخبر اذا قيل حكمه بتقدم زمان او غير كان قد تحقق مع ذلك
 القيد وكذا به بغيره معه واذا لم يتقدم به فصدقته في الجمل وكذا به بعد ما علم
 فمى قولنا ضرب زيدا اذا اردت الاستقبال ان يحتمل ضربك اياه في وقت
 من اوقات الاستقبال كان صادقا والافكا وباري بكونك امره يوم الجمعة
 يوم الجمعة او قايما او في زمان لا يكون فيه احيا ولا حالا ولا استقبال لا بد في صدقه
 من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد من عدمه بغيره او من تحقق
 ذلك القيد من مكانه وهو يوم الجمعة او حال القيام او منعا وهو زمان لا يكون
 من تلك التكلفة لثان كما دبا وبالجملة استثناء القيد سواء كان منعا او غير منعم
 بوجوب استثناء القيد من حيث هو متباعد بلبد الخبر الذي يدرك عليه كونه
 لا وقولنا امره يوم الجمعة او قايما يستلزم وقوع الضرب منك عليه وعلى
 كونه في الضرب وانما يوم الجمعة او مشارا بحال القيام فلو فرض استثناء
 القيد وهو يوم الجمعة او القيام لم يكن الضرب المشارا له موجودا مبين
 مدلول الخبر فيكون كذا سواء وجد منك ضرب في حال عدم القيد او لم يوجد
 اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان خبري زيد ضربته فلو كان معناه امره

في وقت ضربك اياه لم يكن صادقا الا عند تحقق الضرب مع ذلك القيد وانما خبرنا
 القيد وهو وقت ضربك اياه لم يتحقق الضرب المتباعد واقفا فيكذب الخبر الى
 على وقوعه سواء وجد الضرب منك او لم يوجد وهو بطلان لانه اول امره برك
 ولم يضر به وكنت بحيث ان ضربك ضربته فلا بد من صدقها ولما ظهر
 ان الحكم الاخير ان يتقدم زمانا رباطا احد الطرفين بالآخر بالانسيب من اجراء الجرا
 وانما الخبر ما ذهب اليه الراسون وبتر كلام اهل العربية كيف قدمه بعد
 بيان محاولي النفا بالستعلم في العلوم والعرف وقد خرج المحمديون ان كل
 المحاذات بل على سبيل الاول وسبيله الثاني وفيما سار الى ان
 المقصود منها هو الاريا لغير الشرط والجنا فصر كلام السكاكي بواو ما اقتار
 التساوي وبذلك اعترفت به الى اهل العربية باسرها لكنه كلام ظاهر
 رفا دعاء ما دام من جعل الشرط في الوجود المستند خبطا في الكلام وتعليق الانشا
 المرام او ببادعه ذلك صحت ما قد قال ان تولد ان حسي اكرمك فتر له بولك
 اكرمك على تقدير محنتك او قد حصل ولدك في العلم والخبر في احد كتابه
 بالتحقق بالحل ورد عليه ان المقصود من تنزيله سلك التنزيل القبيح على
 ان مجموع الشرط والخبر اكتم واحد او على ان الخبر الاصل معرفة كونه الخبرا متعلقا
 لا معرفة نوز الشرط متعلقا عليه وما مؤه فاسد لان معنى التليق والشرطية
 مراد من قولك على تقدير محنتك او قد حصل ولدك في العلم والخبر في احد كتابه
 ثم اذا وقع الخبر انشا على ان جازية لا يكون ما ولا يمتنع ان كانت ما موراكرا
 او من سخن ان جزم بآمره على قياس ما وليه بها اذا وقع خبر البتة بظهر ذلك
 كله ليرى ما في النفي السمع وهو شبهة واجيب بان كسب معنى كلام السكاكي
 على التوفيق وان كلامه ليس بظاهري بل بآراء من ذهب الى العربية على وجه العقيد

به على وجه ما قال الامام ان حسي ان الكلام يخرج عن اللام بانه يستعان بالادلة
 في تمام مدون الاطراب واداء الربط وتارة بالزيادة بدخول حرف الشرط مثل ان
 قام زيد حسيه عن الشرط واداء الربط بذكر ان اجابا ما قال صاحب السمع ان قوله
 تعالى قدس لم يستطع منكم طولا الا به وجب عدم جواز تخارج الاله عند قول
 عنده وعند غيره وهذا الخلاف بين علي بن ابي طالب في وجهه انه اعتبر الشرط بغير
 الشرط كما وجب الحكم على جميع التناوين في التعليل قبل تقديره بغير التناوين
 على غير فيكون التعليل انما عدم الحكم ونحوه في الشرط وطرح الشرط فان الشرط في
 كلام واحد وجب الحكم على تقدير وجوده وان كان في الشرط بغير الشرط مثل ان
 في انت طالق في الشرط وقولنا طالق في قولنا انت طالق ان دخلت الدار
 اذا اخرجت داري الشرط فهو مبرور في انت طالق لانه ليس كلام على مجموع
 الشرط والخبر الكلام واحد فلا يكون موجبا للحكم على جميع التناوين في هذا الامر
 التعليل بالشرط في عنوان دخلت الدار فان طالق انقضى سببا عند
 التعليل اخر الحكم الى زمان وجود الشرط فلو كان له وجهه ان دخلت الدار
 فان طالق كان حيا لانا بخلافه حتى لو قال قبل ذلك ان دخلت الدار
 فان طالق منع به فكذلك التولية طلقة واحدة دسي الى هذا الاصل سائل كسيع
 فليطلب من موضع فليعلم ان ما ذكر العلامة من البيان في هذا الكلام ما من
 الفقيه في السمع لكلام السلف لا عن التوهم والتعجب من جعل التناوين في
 العربية من كسر له في غير ما ادعى لنفسه التفسير وليس هذا الاوهم فاسد
 وجعل ما ظهر وما ذكر من المثال انه صادر وان لم يوجد شيء من الخلق والاكرام ثم
 صدقه على مذهب اهل العربية ثم انه لا بد ههنا من التنبه لا موردين ههنا
 هو الموقن منها ان الشرط عند اية اللغة ما دخل يد حرف الشرط اتم من ان يفقد

استمر

التعليل اولها ومنها ان النفا اختلوا في ان النفا مثل منقته سببا في الحال اولا
 فمن قال بالانقضاء فلا بد له ان يقول بنسب الحكم من اجراء النفا ومن لا فلا وهذا
 الشرط بمعنى تعليل وجود الشيء او عدمه او بالعلية منها ان الشرط في الاصطلاح
 ما يوقف عليه الشيء المؤثر بما يترتب لاني دانه ومندار العاجب ما يستلزم
 تنبيه على امره الى الذي يترتب من انقضاء النفا الشرط واخاره اهل الميزان
 لكونه مناسبا لما هو المقصود عندهم في تمام الاستدلال وتحت هذا الاستدلال
 ايضا عند اية اللغة وكذا الاستدلال الثاني دل عليه تسميتهم كلمة الجارية وهي ما دل
 على سبب جعل الاول سببا والثاني سببا الى وضعت ليدل على الاول سبب
 لكنا في دسي الاول شرطها والثاني جزاء عندهم ودل ايضا قوله ان الشرط بها
 الشرط والمشرط في الاستدلال ولو سطران في المص على سبيل التفسير الا ان
 السام نياهم ما هو يعني الاول وهو ما دخل عليه حرف الشرط لاجل السكالك
 الشرط بقا السند ونسبه الشارح الى اهل العربية والنفا بعد ما اوردوا
 هو معنى التعليل اختلوا في انه هل يكون مانعا لانقضاء السبب او مانعا
 لنسب الحكم بعد انقضاء السبب ويجوز ان يكون هذا المعنى هو ما اختاره
 اهل الميزان بل هو اول الاعتبار لاجل اتم الشرطية على التسمية الانفاقة
 لكن غير مصر وهذا التقدير يجعل الاستدلال فيظهر طلبة الحال في الجواب
 من الاختلال فتأمل فيظهر حقيقة المثال **قوله** قلت لا بد من ما روجه
 الا في الجواب قد حجاب بان عدم الغرض له هنا سببا على جواز استدلال انما الحال
 فلم يستطع فيها عدم الجرم بالادعوى وركبان انشاء النفا على انها اللسان السكون
 دل على ان الاصل فيها ان لا يحزم في طهر في الشرط وقد سلك السكالك حده
 بقوله حيث لا يعلم السائل انكره اولا وعلى تنه ما سئل ان في الحال كذا خارج

عن أصلها **قوله** كان الشاهد موقعا لأن الشاهد غير متقطع به في الغالب
قبل فيه بحث وهو أنه لم يرد بالحرم والقطع هنا معناه المحقق بل ما لم يمتد
البراجح التام تمام للزم في الجوارات وذلك كان مطلقا النوع موقعا
لا دادون أن فالصا بطلان البراجح النوع موقعا لا دادا المتساوي الطرفين
لا وإنما الذي يبرح لا وقوعه فلا يكون موقعا لأن لا إذا الكثر بها المحرر عدم
الحرم والبرجحان بجانب النوع وقد مر بطلانه أو ما يقال إردان الشاهد راد
إلى كونه موقعا لأن منه ال كونه موقعا لا إذا ولكن أن جابسته بأن لا يرد
الحرم بالاد النوع ولا رجحانه بل يجوز أن لا يرد في الطرفين والحرم بالنوع
كما يشعر قوله في الغالب وبالاد النوع ١٧١ أن الظاهر الغالب نظر إلى عدم
وان كان أن يظهر جانب الاد النوع ولا يمنع جوار أن ينك فيه يكون من الحقائق
المتممة فيكون موقعا لأن بهذا الاعتبار **قوله** في الفرق من مجرد أجا تم لمحة
وخران معهم حسنة غير واضح ذلك لأنه إذا عمل على مطلق النوعية أو مطلق
الزدي كما يستدل بها السكر كان القطع محمول المحقق موجب القطع محمول نوع
ما اورد في ما ورد أن الجنس لا محتوى لافي من نوع ما اورد في ما و كان جنس
الحسنه في قوله إذا جاتتم الحسنه منقطع به كالتواجب فلهذه في النساء
المحصنة في كل نوع من أنواعها فلهذا كل نوع من الحسنه مطلقة إذا اريد بولا
قال أن بعضهم حسنة وقوعه مقطوع به فلا يطرأ وجه اختصاصه
الاستيناد أو الأخرى بأن فلا وجه التفرقة بينهما كما لا وجه لما يميز قول أن
تعلق نوعا من العلم إلى نوع كان فكذلك أن يقول إذا عرفت العلم إلى جنسه
أما إذا عمل على نوع محصور من اورد محصور من العمل التفرقة على ما يقتضيه المقام
من التعليل والتفريق وغير ذلك من الامور التي ينبغي تخصيصها بوجه ما في الفرق

العلم محمول الجنس عدم القطع محمول نوع محصور اورد في محصور وافتح منه
هذا والظاهر أن المراد بالحسنه من قوله تعالى وان بعضهم حسنة نوع محصور
وهو المحب والرجحان صرح به في شرح المساجح لا لا لا بل في اليهودية
نشا ما يرسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا عند دخل المدينة بعضنا
وعلمت اسعارها فانه يبيعهم بقوله قل كل من عند الله وكذا المراد بالفصل
في قوله تعالى وان احباكم فضل من الله الا لا فصل محصور وهو النوع والعينه
لوقوعه في مقابلة فان احباكم بمصيبة ان قيل **قوله** به دليل ما قبله ما بالاد راسخا
هذا حد كونه ما نفرد انيات او انقروا جميعا وان ينكم لمن لا يطرأ على هذا المثال
قله الاستعداد غير واضح موقعا **قوله** وهذا ظاهرا وما قيل انه انصى الحق
البلاغه لكونه اول على فعل الله دعاء له اي ما رزنا انزل بعد ان لا
به التردد على يده هو ربحان يكون التقيد الى جهة معينة والمقدرة خلافه ظهر
فما دما قيل وفيه رد على العلامة السهرية لحيث وجه كونه أقصى من البلاغ بهذا
البحيل **قوله** وان لا اقل التردد على مذهب الخ فانه رد على الساعل الموردي انما حث
قال رأت منزلة المعبودات ما هو واسعها انما لا تنب عن الهوى ولا يردك
عن المحسن لعدم التقاع حريه بالحسنه المطلقة واجب عنه بأنه اراد بغير
المحسن على مذهب الجمهور وتعرفت المعبد على به فيه فكانه قال لا اراد بالحسنه
المطلقة بل الامام فيه اما لتعرفت المحسن على الذي قصد الجمهور والاد التردد
المحسن على المعنى الذي اقرناه ولما كان مقتضاها رجاء الى العبد بغير منه به روح
لا استقال ويكون القصد الى الامام لما قرأ من منزلة منزل المعبد وذلك على
بقوله لكون حصول الحسنه المطلقة مقصودا به كشرم وقوعه وان عاد لذلك
عزيت دعاء بال كونه محموله اورد من جنس نفع صريح بالاد النوع هو الحسنه

الحكم في كونهما مسرفين فلا يوردون ولا ينفون فقال الامام ان كونه مسرفين
فلا يضر بكم الذكر والذكر لا يضر بكم **اوله** فيمن نزلوا في الكسوف فماتوا وهم
والنبي والبايعون بالفتح على التعليل ان لا يملككم ولا يضر بكم الذكر كما ان كونه
مؤثرا مسرفين اي لا جل انتم انكم لا اسبغها كج **اوله** لاننا نقول ان الحق في
هذا المقام نزل منزله ما لا قطع بعده وقبل هذا التطويل المسانه بلا حيل اذ في
اننا لا استعملنا في هذا الشرط المقطوع في الواقع تنبها على انه لا ينبغي
ان يكون صدور من القائل بقطع عما به يوجب اتم ولا حاجة الى امله لا اذ ما
ثم جيل ذلك الحال منزله ما لا قطع بلا وقوعه واجيب بان تطويل المسانه
في جيل جليله من المساله الثامه في التوجيه الى تنبيه المقام **اوله** وفي قوله
تعالى قل ان كان لله حمز ولعل اي ان محذوف برهان في حق وجه واحده ان يكون
له ولد قال اوله من يعظم ذلك واسبغكم الى طاعته والانتباه له كما يعظم
الرجل وله الذكر لتعظيمه وهذا كلام وارد على سبيل التبرير من قول الله
في نبي المولد **اوله** والاشكال المذكور وارد هنا يعني اذا قيل الجميع منزله
ان لا يربا به لم كان الشرط قطعي الا وقوعه فلا يصح استعماله في كماله ان
قطعي الوقوع فيمن ان يستدركه كمله لو **اوله** لا يقال الشرط لما هو الوقوع
الارباب يعني لا يقال في دفع الاشكال المذكور ان عدم ارباب الجميع على سبيل
التعليق بقطع به في الحال وليس مراد وانما المراد انه مسكول الاستفهام
كما هو عليه في الماضي والحال **اوله** ولكن قوله كان على النبي في قوله فلا يستفاد
منه الا انما ان الماضي قبل هذا التعليل لا يجري في غير كل من نزل الا في السابق
لها ومثلا لان الاشكال الذي هو مدلوله لا ينفذ من خبره حتى يتحقق المدلول على
الزمان فهو لو اقتصر التعليل على مجرد كان من لا حاشا المحصوره لزم ان يقال

الحكم في كونهما مسرفين فلا يوردون ولا ينفون فقال الامام ان كونه مسرفين
فلا يضر بكم الذكر والذكر لا يضر بكم **اوله** فيمن نزلوا في الكسوف فماتوا وهم
والنبي والبايعون بالفتح على التعليل ان لا يملككم ولا يضر بكم الذكر كما ان كونه
مؤثرا مسرفين اي لا جل انتم انكم لا اسبغها كج **اوله** لاننا نقول ان الحق في
هذا المقام نزل منزله ما لا قطع بعده وقبل هذا التطويل المسانه بلا حيل اذ في
اننا لا استعملنا في هذا الشرط المقطوع في الواقع تنبها على انه لا ينبغي
ان يكون صدور من القائل بقطع عما به يوجب اتم ولا حاجة الى امله لا اذ ما
ثم جيل ذلك الحال منزله ما لا قطع بلا وقوعه واجيب بان تطويل المسانه
في جيل جليله من المساله الثامه في التوجيه الى تنبيه المقام **اوله** وفي قوله
تعالى قل ان كان لله حمز ولعل اي ان محذوف برهان في حق وجه واحده ان يكون
له ولد قال اوله من يعظم ذلك واسبغكم الى طاعته والانتباه له كما يعظم
الرجل وله الذكر لتعظيمه وهذا كلام وارد على سبيل التبرير من قول الله
في نبي المولد **اوله** والاشكال المذكور وارد هنا يعني اذا قيل الجميع منزله
ان لا يربا به لم كان الشرط قطعي الا وقوعه فلا يصح استعماله في كماله ان
قطعي الوقوع فيمن ان يستدركه كمله لو **اوله** لا يقال الشرط لما هو الوقوع
الارباب يعني لا يقال في دفع الاشكال المذكور ان عدم ارباب الجميع على سبيل
التعليق بقطع به في الحال وليس مراد وانما المراد انه مسكول الاستفهام
كما هو عليه في الماضي والحال **اوله** ولكن قوله كان على النبي في قوله فلا يستفاد
منه الا انما ان الماضي قبل هذا التعليل لا يجري في غير كل من نزل الا في السابق
لها ومثلا لان الاشكال الذي هو مدلوله لا ينفذ من خبره حتى يتحقق المدلول على
الزمان فهو لو اقتصر التعليل على مجرد كان من لا حاشا المحصوره لزم ان يقال

في ذلك ما هو انه قال ان هذا لا يصلح لان هذا لا يستلزم ان يكون له في الواقع قول له في الباب
 في الشكاح وخرج انما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدس وانما يدل على ان هذا
 والعقير عليه بان دلالة هذا على حدوث الاستكمال وما زال على الاستمرار وما دام على الكون
 انه لم يزل على الاستمرار فيه وكما دلالة لكان على المعقول المطلق واجب عنه بان يراه
 ان هذه الافعال لا دل على الحدس دلالة الافعال لا تدل على فانه من غير دلالة على العرب
 وهو منهم مستفاد بخلاف ما روكون فانه لا بد لان هذا الصبر من وان كان الله عز وجل
 مستقلا بل على صبره من شيئا وكون شيئا وهذا التقدم من الدلالة والدلالة على ان
 انما ادوات زمانية فلما شج عند ان هذا انما في الفعل انما يدل على ان لم يكن شيئا يدل
 على ان الماهية في نفسه ولكن انما يدل على كونها في الماضي زمانا المعنى الذي عبرت عن
 زمره وهذه الافعال ايضا كذا وكذا في الماضي زمانا في مطلقا فلا بد ان يكون في الماضي زمانا
 كان زمانا المستند منه ان زمان وقوع الاختلاف من في هذا الزمان المعنى وبما بين
 حلية الحال وحقيقته فقال وما في الشبهة من كان واحدا من الاجزاء **قوله** ويجوز
 عن هذا الاشكال ان يرد ان اللواتي المذكور سابقا وهو في الحال من له ما لا يقع بعده
 على سبيل المساواة في وجهه لان اللازم من توجيه التغليب ما قرئت كون الترتيب متوقفا
 على من يقرر ان يقرر التغليب على وجه يعبر به الشرط يسكو كما قد روي في مثال للقدم
 ومنه مع الاشكال **قوله** مع تغليب انه قد روي ان تغليب قيل في جميع احد العلوم على الاثر
 والاطلاق فيكون عليه وقبل ان يكون انما في هذا الحكم ما يحصل احد ذلك الامر في هذا
 وهو حكم على الاثر في غير من تغليب ذلك الحكم وبعبارة اخرى في حكم الواقع في هذا
 من جهة وهو اختيارنا في قبل وضع ادنى الشئ في موضع العلامة في الاسم او العينة
 الاسم كونه في العينة فمما يختار المذكور والاولى والاول وهو اختيارنا
 الثاني اذ من الثالث لو روي مثل هذا فيكون عليه لان المتقون في المذهب تغليب العرب

على المشرق مع ان المشرق في قوله في ذكر المعلوم من جهة على استراة العلوم والعلوم
 في باب التغليب **قوله** مع ان لا يفي من المذكور انما بين علم العلم في تلك الموضع
 ثانيا ورفعه محله حيث يلحق ببلغ الرجال التلاميذ في العالم واقرهم وخرجت
 من تلك النساء النافعات العقول والادباء في ذلك من جهة العالم في وصف
 مريم رضي الله عنها بالطاعة والاعتقاد وما لا يخفى في قوله عدت الانبياء من المذكور
 قوله من الناس من جبراهما ود على الودي حيث قال لان الانبياء عدت من المذكور
 التغليب في جميع المذكور حيث ارجعها لغير من حيث عدت من المذكور والاثبات
 في حيث انه مشتمل على الاثبات كان الوجه ان يقال ان في ذلك من جهة ان
 مشتمل على المذكور كان الوجه ان يقال ان من حيث عدت من المذكور في قوله
 الثاني من كان التغليب في جميع المذكور لا في احد المذكور **قوله** فقلت طاب
 الخطاب على جانب الغيبة وذلك كون الخطاب شريفا لكونه من الغيبة **قوله** فقلت
 هو يختلف فيه اختلف في ثبوت الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
 قد عينا الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جوار مثله وجوز ابن الحاجب على الشدة
 قاله الاندلسي يقال العبدان في غير الشمس وغير الميزان والميزان على خلافه وهذا في
 على ان المعنى هو ان الشئ والجمع هو الاندلس في اللغة والمعنى هو الاندلس في
 المقتضى دون المعنى ليس هو من سبب التغليب عند من لا يترط الا ان في المعنى
 وكذا عند من يترط هذا التغليب مجازي لان مثل لا يجوز في الترتيب والاعتبار
 من باب التغليب انما في لفظه اختلفوا في ان يجرها احد الشئين سمي اسم الاخر
 بكنية في ثبوتها في لفظه لا يجوز على انه لا يكتفى في اليه ما في لفظه في سبب الفتاح
 قال بان حصل سمي باسمه حتى يكون معنى لا يوزن المسبب بالاب وهو على انه كذا في ذلك
 الا قلت قول الشيخ الرضوي في ما روي من تغليب اسم المشترك وقد سمي على التغليب

في الخط بعد حمله متفق اللفظ في تعقيب شرط تعاقبها وتشابهها حتى لا يبا
 شي واحد كمثل ان يكون عرفنا ان القرآن ذكرنا القرآن في الحسان **قوله** عبد البشير من
 الملائكة لكونه جنيا واحدا فيهم اشعرا بان كونه من باب التعقيب فاما على تقدير
 كونه ليس جنيا كما نطرح الكتاب وعلى ان الاستثناء متعلق وهو لا يحمل اما على تقدير
 كونه من الملائكة او كونه الاستثناء متعلقا فلا تعقيب المتعلق بالتقدير واللام على
 الواحد فكون الكثير مؤيد من القليل والخاصة من الواحد سواء كان القليل والواحد من جنس
 الكثير والخاصة كافي قوله تعالى وادقق الملائكة الاله او كما في قوله لخرجتكم
 يا شعيب وهذا التعقيب انما يعارض اليه اذ لم يكن فيه في جواب التعليل والواحد
 ما هو مؤيد فاما جواب الكثير او الخاصة بالخطاب **قوله** ادخل شعيب علم الخطيب
 في العود الى علم شعيب سنة العود في له الكثرة الى شعيب وموضوع ان العود في الجا
 يقتضي ساعد التوفيق ولم يكن شعيب قط من الكثرة لان الالباب مضمون من الكثرة
 والباب من الصغير السعة كسرت له والخطيب في جه لا خلا لانه في جه
 بخلاف العنبر في العنبر المنزوع وفيه تعقيب اخر هو تعقيب الخطاب بدو شعيب
 عليه السلام على من جهة من المؤمنين في الخطاب عليهم ولكن اعتبار كونه من تعقيب
 الخطاب على العنبر وهو قال لودى جه الله وفي قوله شعيب عليه السلام قد امرت اني
 اريد كذا ان عدنا في ملككم اي تعقيب حيث علم شعيب عليه السلام من امره على شعيب
 وجرى حكمهم عليها من جهة العود وقد يقال ان هذا معنى كان وصار معنى العود
 التوفيق والتعريف وقد تكرر في العود وقد ورد بان قوله تعالى وجرى
 اذ كانا الله منها **قوله** ومنه تعقيب الخطاب على الخطاب لكونه في قوله قيل ان قوله
 تعالى بل انتم قوم عاصون من هذا القبيل لانه اذا اردت ان واجب بانه مع الف وديك
 لان العيب والخطاب هناك معا في شي واحد في القوم لما حل على انهم اجتمع فيه

حيات ان جهة العيب من حيث لفظه ومعنونه ومنها وجهه الخطاب من حيث الجان
 بالمبدء اذ انما تعقب جاب الدلالة والمعنى للخطاب المتعقب واللفظ هناك تعقب
 الخطاب على العيب وهذا تعقيب الخطاب على الغائب والفرق بين الفصح والتول بانه
 اجتمع ههنا الجان من جهة العيب بالنظر الى وجه الخطاب بالنظر الى ان كانت
قوله فممن قرأنا للخطاب اما فمن قرأنا فنقول ان العيب فلا تعقيب لان الصريح
 لمن سواه من المكلفين وغيرهم له ولم ليكون المعنى استدعاهم اذ لم يعبه تعقيب
 الغائب على الخطاب في كلامهم وان كان له جهة باعتبار تعقيب الاكثر لكن لا يعبه
 ان يعثر على هذه القراءة تعقب العقلاء على غيرهم بان يقال يعثر على العقلاء
 وغيرهم بالواد الخضر بالعقل تعقيب وقوله وجميع من سواك من المكلفين
 وغيرهم انما هو ان لفظه فيهم من حيث ان عقلاء من الحيوانات انهم كانوا
 فيكون فيه على قراءة من قرأنا الخطاب تعقبان تعقيب العقلاء على غيرهم
 وتعقب الخطاب على الغائب ولكن ان يبرر ابطون بيان بان يقال تعقب
 الخطاب على بان لا انما وان تعقب العقلاء على بالواد لا بالنون وهذا جار
 ساكل مقام فيه تعقيب الخطاب على لا ملاحية فيه احلا لان يكون محالها
 لاختصاص الخطاب بذوي العقول بان يحمل اوله على سبيل التعقيب على الخطاب
 اذ خاله في تلك العقلاء ثم خطاب ثانيا **قوله** ولا يجوز ان يصير خطاب من سواء
 جواب ما يقال لانه لا يجوز ان يكون هذا الكلام خطابا لدني عليه السلام واخر
 خطابا له ولغيره من غير اعتبار التعقيب وانما يجوز اعتباره كونه في اول الخطاب
 ذكرهم بطريق العيب **قوله** لا مسامحة ان الخطاب في كلام واحد انما هو ان
 غير عطف مثل قولك انت يا زيد وانت يا عمرو رجلا فان خلا من قولك يا زيد
 وخر وادعيت اجمع مثل قولك يا زيد يا عمرو **قوله** وقال الله تعالى

فترى تلك من غير ان يجتمعا او كبر فيه تغليب الغالب على الغائب ولا سجد ان يغير فيه
 تغليب الغالب من جنس على الغالب من جنس اخر حبيبنا سفة من جنس البشر على
 الاقارب من جنس الانس **وهو** لان انكم متعلقون بتوابع خلقكم لا بتوابع الله اعني بالانسان
 لا بالخالق لا وحيثما تعلقتم من الاقارب بالانسان لا بعدد توابعكم بين المعصية والحق بالان
 قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا وموئلا ومكسفا ومنها ما ينزلها ويغرقها
 فيكون المعنى بعدد ما لكم الخالق لا جبر من الله المتوكل الخالق لكم الارض في انشاها والسا
 بنا المرازق انزال الماء من السماء وامام من فله فبقية العباد بترحمي التوكل
 ليس له كثير مني وانما الناس سبب تنبيههم بالتوكل او رجاء الثواب فيه من
 البعد ما لا يحصى في على الله يران يكون متعلقا بخلقكم كونه لعل متعارف للطلب
 فيكون جارا لا غنى لخالق الارض المتوكل على خلقكم طاريا ليقولكم او يهلككم بكم
 فتوكلون وما قبل بانه متعارف للداراة فشيء انما بالفرق بين الطمع والطمع
 المحبوب فكان لفظ لعل حقيقة في هذا المعنى مخصوصه لتخليق استعانتها فيه دور الاستغاث
 الذي هو ان يفتق ب المذبح او مستعانتها في مجازا من سلا لان المذبح ذلك المذبح سكر
 الارادة كما ان خلق خلقكم ومن قبلكم مريد لكم ومنهم المتوكل ليس بشيء عند هلاك
 السوء والنجاة لان الارادة انما تستلزم وقوع الارادة بخلاف الطلب والطلب
 يندفع ما قبل ان يعل موضع التوكل محبوب وهو التوكل او مكره وهو الاستغاث
 والتوكل قد يكون من المتعلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما وقد يكون
 ان لا يتبع في الطمع وقل من هذه المعاني لا يستقيم على قندين ان يكون متعلقا
 بخلقكم اما الاستغاث وقل من هذه المعاني لا يستقيم على قندين ان يكون متعلقا
 بخلقكم اما الاستغاث وقل من هذه المعاني لا يستقيم على قندين ان يكون متعلقا
 بخلقكم اما الاستغاث وقل من هذه المعاني لا يستقيم على قندين ان يكون متعلقا
 بخلقكم اما الاستغاث وقل من هذه المعاني لا يستقيم على قندين ان يكون متعلقا

وجه التوكل والتوكل بالعكس مثال من جهة المخاطب من فيكون استغاثه فتنبيهه
 منبه على ان الله سبحانه وتعالى الماهون العباد واقدرهم على الخير والشر مع ارادته
 منهم ان يجتهدوا في التوكل والخير كما ان حالهم سيئ كحال من يترحمي من العوكل
 في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التوكل وعدمه ما في استعير لذكر الخالة
 التي جاهدت ارادة الخلق والتوكل منهم حتى يتوكلوا بالاختيار واليه الله لعل الموضوع حقيقة
 التوكل في هذا الوجه ما اختاره الرخشيدي وهو ان ما قبل شبه حال خالقكم بالقياس
 اليهم في ان خلقكم واقدرهم على التوكل ونسب لهم الدواعي اليها والنزول لهم تركها
 فقاربه لك وجودها اخرج من عدمها بحال الرخشيدي بالقياس الى الرخشيدي المتأدبر
 على الرخشيدي تركه مع رخصا وجوده منه لان هناك دعاية الادب حيث انك لا
 يجب المجازاة التنبيه الى استغاثه في ذلك كما ذكرنا في شرح القشاش
 وانما اورد المصنف بيان التوسيع في جانب الرحمة ومنه دون التواضع لا بما قرب الى ربه
 الادب والوضوح في فقره المقصود وانما سهل لتعوير وجه التوسيع من التردد والارادة
 وخود شك وقيل على مستغاث في المعاني بما زاد دون العرض فلا بد من الاستكمال في عدم
 وزعم ابن الانباري في دعائه من اية التوسيع ان لعل قد يكون معني على حلا عليه
 كل صون اضعف بها التوكل في رده الرخشيدي بان هو راد به الله اقتصر
 على بيان معناه الحقيقي **وهو** على التوكل في الاستغاث في راد به الله اقتصر
 لوجوده في القلب والضمير ما وقع عليه الاتفاق والارادة يقال دخلت على الرخشيدي
 في اعمدوا تحت الماء لكي اشرب ولا يقع لعل **وهو** عيب يمنع العبد واليا مع
 كعدم جمع خاوم لا بالاشتداد كذا نقل عن الشافعي ووجه ان هذا الكلام
 الشارح في شرح المفتاح هكذا **وهو** في لفظ التوكل ان تغليب
 المخاطب على الغيب حتى لا يكون لا بالانسان وتغليب العقل على غريزته في ايم

دون النون وله والاسم خلقها ثم فيها دفونا فيوان الادب الدونناج الاله
 والباية وما يتفجع بها **قوله** وهذا انبسط نظم الكلام ما قدره وهو جعل
 الاسماء من انفسه اذ وجبا صرح بهذا التقدير في الغشاق دون المناج وعمر
 بان ما قدره الشارح وهو جعل اسم من الاسماء اذ واجبا وان كان فيه صريح
 برجوع المنعم في خلق الاسماء اذ واجبا فان فيه تفريع برجوع المنعم
 في الاسماء اذ واجبا الى الناس والاشنان في ذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا ينبغي
 كون الخطاب في مدركه خاصا لهم بل سابق الكلام وهو انه السلام على انفسه اليوم
 في الخطاب وذلك انه تعالى في الناس منه من تلك الكبر والاسماء وذكرها
 في الاسماء اذ واجبا صرح بان تلك الصفة مع الكبر ومدة قاله في السلم والطمع
 السلم بهد بان بيان كونها منت للكر والاسماء يتناول الحسنين مخلوقا
 لما في الناس في تقدم ذلك البيان على ذكر الاسماء لانه من جملة خلقهم اذ واجبا
 ولا يتولى خلق الاسماء اذ واجبا في اول ان يختار هذا التقدير ويجعل
 الخطاب عاما ولا يتحد في اختيار محو جعل خلق الاسماء اذ واجبا منه
 راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم اذ واجبا وخلقهم من الاسماء اذ واجبا في هذا
 التدبر واما ما قدره الغشاق في حاصله ان يخلق الاسماء اذ واجبا
 الماتل الناس والاسماء كاني خلق الناس كدلك لم يملك واما ان يخلق
 الاسماء على ان يذوق الصفة النافعة لنا اذا هو منفسه خالصة للناجحة في علم
 من سابق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن الجواب عن المعارضة بان
 يقال جعل الخطاب خاصا اول واقصى لخص البلاء به وذلك لان سوق الاله
 وعاقلة البيان لا تسان على الناس الا من بعد العدة الكبرى في خلق العالم
 خلاف الدوات والاسماء وغيرها فله على انه تعالى من عذر الاله

في الاسماء من انفسه اذ واجبا صرح بهذا التقدير في الغشاق دون المناج وعمر
 بان ما قدره الشارح وهو جعل اسم من الاسماء اذ واجبا وان كان فيه صريح
 برجوع المنعم في خلق الاسماء اذ واجبا فان فيه تفريع برجوع المنعم
 في الاسماء اذ واجبا الى الناس والاشنان في ذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا ينبغي
 كون الخطاب في مدركه خاصا لهم بل سابق الكلام وهو انه السلام على انفسه اليوم
 في الخطاب وذلك انه تعالى في الناس منه من تلك الكبر والاسماء وذكرها
 في الاسماء اذ واجبا صرح بان تلك الصفة مع الكبر ومدة قاله في السلم والطمع
 السلم بهد بان بيان كونها منت للكر والاسماء يتناول الحسنين مخلوقا
 لما في الناس في تقدم ذلك البيان على ذكر الاسماء لانه من جملة خلقهم اذ واجبا
 ولا يتولى خلق الاسماء اذ واجبا في اول ان يختار هذا التقدير ويجعل
 الخطاب عاما ولا يتحد في اختيار محو جعل خلق الاسماء اذ واجبا منه
 راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم اذ واجبا وخلقهم من الاسماء اذ واجبا في هذا
 التدبر واما ما قدره الغشاق في حاصله ان يخلق الاسماء اذ واجبا
 الماتل الناس والاسماء كاني خلق الناس كدلك لم يملك واما ان يخلق
 الاسماء على ان يذوق الصفة النافعة لنا اذا هو منفسه خالصة للناجحة في علم
 من سابق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن الجواب عن المعارضة بان
 يقال جعل الخطاب خاصا اول واقصى لخص البلاء به وذلك لان سوق الاله
 وعاقلة البيان لا تسان على الناس الا من بعد العدة الكبرى في خلق العالم
 خلاف الدوات والاسماء وغيرها فله على انه تعالى من عذر الاله

[illegible][illegible]

٥٤٩
تأويله المحرك كالتكليفية في الوجودان وتفرع على التأويل في عدمه أو إيجابه الصدق
والكذب وعدمه في الشرطية التي جزمها طلب وان كان الطلب في نفسه لا يمتثلها
وذلك لأن هذه كلها سببه على رأي المراسن دون أهل العربية **وله** خلا
الشرطية أنه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون ذلك لأن محله مفهوم
الشرط وهو الحصول المطلق فهو محقق سببه خبر في الاستقبال إجمالا
كان أو سلبا وهو مفروض الصدق في الاستقبال ولا يتصور ذلك في
الطلبية لأن الطلبية لا يحتمل الصدق والكذب حتى يكون مفروضا مفروض الصدق
والحقيق في الاستقبال **وله** وتأويل الجزاء الطلبية بالخبري وهو لا يلحق
مفروض الصدق في الشرط قبل هذا حكم بالاشياء الشيء لا يشاء سبب خاص
فإن كون الشيء مفروض الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبرا أو لا يلزم من انشاء
اللا يجب تأويله بالخبر لجزاء أن يكون هناك معتبرا آخر كما ثبت عليه
بعد الحكم وهو واثق قد عرفت غير ذلك من الشرط على ما ذهب أهل البره
في الجزاء كتنزيله الطرف الواقع قيدا للمعامل سواء كان الجواز فيها أو طلبيا
فعلى هذا التقدير لا حاجة إلى تأويله بالخبر وكان السامع قد عرفت أنه
بغير رآه بقول لا يستغنى عنها ويل هناك سوى كونه مفروض الصدق
وهو منتفأ أيضا وحسب ما هو الاستكمال بانته إذا جاز وقوعه جزاء تأويله
جزاء بلحزم وقوعه شرط ذلك التأويل ولا يحتاج إلى الاعتدال بأن هذا
غير لازم بغيره بانزاجه الاسميه مع جزمها على ما على الاستقبال فلا يقع
شرط ذلك المخرج منها سببه لبعض الشرطية مع من المنقلب انفست مباشرة
أدواتها للمنقلب فذلك لبعض الشرطية نوع منافق عما غا في مفهومه الصحيح غير
الصدق فينا فتنسلك سائر أدواتها **وله** كافي في قول أي العلانية وطني البيت

من قصيدته مطلقا مساوي القوي من شجاعتك اليوم الخلال وفي اليوم مني خصال
 وبعده فان استطاع في الحشر انك تبارك وحيات لي يوم اليه اسفالك واخر القصيدة
 اذا احسن الحد الفري العرف القوي تكاثرم لا تحري وان كنت بالجمال المعاني مع معنى
 مع المزل والقوي ينقطع الريل والخلال جمع خلل وهو ما يخص من انما بالدار ومعدال
 بمقال من المجلد والبال العلب وسجل من المجلد والحد الحظ والحب والتم للام
 انك لا سمع من كرمك المراد معقول لقال المجلد كذا في توير السقط من لار سار
 القوي اليوم بحاليه من المجهول لا يرى لها الا الخلال قد مر ولقها في اليوم من
 احل على ما من عداكم بحال وطنه وبعو اساكته بان سمعاه قلنا وحالا
 وان كنت عليه الدهر فانه ما اي ان كان سابق من الزمان فونت على المتابع
 ليك وطوحني معارف الفريه فليطلبك قلوب ما كنت فاستطاع في اليه
 والمكتفي ما ركب اوطني ركب فضحكك ولكن بعد ذلك جبر القزم الاسفالك
 في تلك اليوم وقوله ان قولك اي العدا في بين نسخ السقط هدد ونا فليكون
 ما حيا وفي معارف اجن على صيحه التكلم ومطلع القصيدة طهر من لغوا البارق
 الحال بعداد ونسا ما للزومالي وبعده والود صفت في حيله الهام ان
 من المخرج الا واللوب حواله بكرن مرا بالناظر احبا عليه من الارجل ودع فقال
 والجهل حزن النفا انوتيه بمثل بار جدوت وحال يكون ذورا في الميز
 يلين فيه الصبر من خلال وانشد ان من سوا المطايا قصيدة واودعها في
 السون كل سال امر بل عود وارم امر رواه ابين من ثم امر في حال كان
 الثاني والثالث المعنى فاقوب في مديرة فخر طوال المناظر جمع وفردع هوال
 اي فخر مدهله وقيل العدال شجرا المعنا شجر عظام لما سوك جمع عظامه
 والدام المعنى الثاني والثالث جمع المعنى والمنك من وثار العود كذا في توير السقط

اي ان هذه قد احرقت مصفها بلوب رجال يعني راكبا وان قلت صدر رها
 من الوجه الذي اخرج وان شوتها وان كان سدا بالمتهيب بملوب بالرجال
 لكن ما اخرج من السون اشده من شوتها ولود ردت هذه الابل وجله ووجه
 ووجهها تسار بها ما لها فخره وسلت من مياه او طارها وانما حنت لانه ذكره
 ما من استغرا بهذا الوضع المعنى المناظر قد سلك عليه عموز نحو الابل وح
 ايها اليدا مجيها في شوك البضا وانها المحبة حزن الشوك كما هو من مثل امر
 ونعال وانما تواصل الحزين ولا صبر عنه كانا في جنبها يتلو قانا انزل عليا
 وقد حزم الصبر فيه وكانا تروى بها الحزين قد اشدت قصيدة من شعر الطائي
 فاودعت في تلك القصيدة كل شيك في الشون وهذه القصيدة التي يشدها
 مصفها اي من مثاله عوداي مسن مدم معي من كنه السرمد السام من امين
 عن نسب ابن من ثم اوفال وكان اصواتها احوات عليها الاوتار والقيده
 الاعناق وسجل تمام الحقيق بعدة عده اوراق ان شانه المتأخذه البطا
 الساو وواحد بعضها على بعض **وله** اعلى ابرار غير الحاصل ودعيل البنا
 المزور في جنب حمله عطف عليه وكذا جميع ما عطف عليه باو وقال في مختص
 ومن ثم علم انها عطف على ابرار غير الحاصل في توير الحاصل فنه من سمر ابرين
وله هذا يصلح ما لا لتساو والظهار الرعيه ان قولي عبيته الخطاب
 تكون في لا اله الا تشاوت وان قولي عبيته الخطاب تكون في لا اله الا تشاوت
 الرعيه الظاهر من كونه التفاضل وقيل التفاضل من الساج والظهار الرعيه من
 التكلم فعلى هذا ان قولي الخطاب كانا الظاهر التفاضل من الساج على عكس الظاهر
 الرعيه فيسفي ان يبيده بهما عما لم يشبه كل منهما باو اظهر منه قبل منها عوم
 من وجه كانه قد وجد في دون الاخر وقد وجد ان معاد قيل الظاهر في التفاضل

احضر منه مطلقا **قوله** اجيب بوجوه مدعى الاوجه ما خوله من شروح مختصر اثر
 الحاجب كقول الاول منع انقضاء التعلق بالشرط انقضاء التعلق عند انقضاء
 مستداهما ان هذا الشرط هو الشرط الخوى لا ما هو المصطلح وهو ما يتوقف عليه وجود
 الشرط الشرط المحرم هو المدة كونه بعد ان زواجها وهو في الغالب ملزم ولفظ
 لا يلزم ولا يلزم من انقضاء الملزم انقضاء اللازم وبحصول ان انقضاء المصطلح
 وضع انقضاء انقضاء انقضاء الشرط مطلقا بل انما يقتضيه اذ لم يقترن الشرط
 بانه اخري والفاية في الاية بخلاف كون هو المبالغة في الزيادة والبيان
 واليه اثباته بقوله اول ان الاية نزلت الخ وبمحمولها ان تسليم النكاح
 الشرط عند انقضاء الشرط مع تسليم انه المصطلح وبيان ان الشرط انما هو
 الاكراه او طلب الكف من الاكراه لا جوا بالاكراه وعند انقضاء الشرط
 وهو عدم ارادته من النكاح ينتفى النكاح او طلب الكف بالاكراه وعند انقضاء
 النكاح تسليم انقضاء الشرط عند انقضاء الشرط ايضا بعد تسليم كون الشرط
 حارا الاكراه وبيان انه انما لم يعتبر اذا لم يبار من التامع وهرنا عارضا
 وهو لا جاع هذا لانما على الوجه الاول من وجوه الجواب في شرح الفتاوى
 واورد في المختصر الوجه الثاني في الرابع **قوله** ولا يخفى عليك انه لا ينعى للمعرض
 من بعد رغبته الاكراه وذلك لان المقصود من التعريف ترك المواجهة ليقع
 بنسبه ما يترتب على ما بعد رغبته من شخص متعارفه اليه سبب من الاسباب
 المتضمنه له كالاول والاختصار والتزليل عن درجة الخطاب بان سبب
 ذلك التعريف الذي يترتب عليه ما يترتب الى من لم يصدر عنه اعتلا فيمنع هذا
 النقل الغير الحاصل في معرض الحاصل ليدل بالتعريف على انه صادر من الشخص
 الاخر وج لا من التعريف من لم يصدر عنه ذلك الفعل وهو الاكراه من هنا

دل

وفي قوله وان ذكر المصداق لا سبب التعريف في ذلك الى حيث قال التزاما
 لقوله في السؤال السابق لو ذكر ان يشرك ان في التعريف لا انه تعريف بوجه
 صدر عنهم الشرط بل هو اعم بدليلنا قبله ولقد اوجى اليك والى ان من قبلك من
 الرسل فيدخل في الماضي والمستقبل فيكون التعريف مستغنا عن الماضي ولما كان
 في الكلام من الحقايق والقصص اما لفظا فظاهر ولما اختلف في توجيهه واما لفظا
 فظاهر من المناقشة ان الشرط الواقع بعد انقضاء الشرط للمصطلح المعنى كما تقرر في علم الخبر
 فالعدول الى الماضي لهذا الاعتبار لا يقتضي من يحتاج الى الاعتداد به انه لا ينافي بين الشرط
 والعقوبات وبيان الايمان باللازم والزام الماضي تعرض التعريف وما قبل انما
 منبه الى السكالي لا مكان المناقشة ان يقال ان السبب التعريف في التعريف
 في وضع الماضي بوضع المقاييس وليس كذلك لانه لو قيل ان شرط ان في التعريف انما
 فيه بالانحسار **قوله** وبما انقضاء الاستدراج لا يستدراجا الى الادعاء
 يقال استدراجا الى الادعاء منه على التدرج فدرج وهو المذهب المدفوع
 والسبب والدرجة المرقاة والجمع المندرج وعلا البيان بقوله ان في هذا ما
 الافعال ومدار البلاغة عليه ادلا استماع ما براد الالف في الفصحى والراية والبا
 اعطية السابقة دون ان يكون مستحيلة لغرض الحقايق بما والكلام في مثله على
 ان يكون اصرار جلاء لا يصر في خطاه ولا يسهل الى تدرج الاحكام على
 فكل ما يصر في المعالجات القياسية فقد تم المستدراج يصر في القاطع
 الخطا به لتعريف الحكم وتسلم الحق **قوله** قلت في وجهان جعل المذكور في القياس
 كما في الماضي المفتاح ويغابر الله تعالى ما به للملازمة الزهدي قد جعل في شرح
 المفتاح واحد حيث قال بعد تقرر كلام السكالي وهذا اهل ما في الكتاب
 وانت تعرف ان طاهر الكلام ليس يدل على تغايرها ولكن تغايرها على وجه كون مرداها

واحد بالاراد بالقلب من جهة الرتبة ان يكون لزوم وادام كثر المومنين في صناديقهم
ايها هو بالنسبة الى الزوم الاول من الخ حيث لا يتصل برحمه وكون قبلها وكذا
تشرعها ووجدت ان سائر من ان يكون يرد على ما في النصاب اتم وواحد كل من
كثر المومنين لا يتصل به ما في النصاب واما في النصاب حيث لا يتصل به ما في النصاب
اطار والمداد وبسط الايدي في غير ما استعار ما في النصاب الى التفسير الاول
جعل سواها واحدا هناك والى الثاني جعله متغيرا **قوله** اذا ملك ما يجمع بينهم
لغيره على الخاص لا يحتاج وهو من العدم في ملكه في سماع ان يهل الناقض والحق
قوله ما في الايمان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجزاء الثلاث لازما والحق
لجميع ما في النصاب قيل انه اعتبر في الضرب عدد الزوم بحسب عدد ما في
في جزاء الجزاء المطلوب عليه لازم للمطوف عليه بتدريج شرط ولما كان جعل
النسبة على التلازم في قوله اذا رجع استناد به واذا استناد به حيث
ما في الايمان كان من الضرب الثاني كان بتدريج ان يتغير فيكونوا الحكم بعدا وان
حكم بعدا بسطوا اليك ايهم وان بسطوا اليك ايهم رددوا فلا يكون مجموع الجزاء
الملك لازم واحد بل يكون كل واحد منها لازمه لما تقدم وج لا يرد على ما في النصاب
لان مجموع الكل لازم واحد فليس هناك تفاوت متعدد ليكون معنى ارجح اقل اعمالا
لنسبة من بعض بل يرد عليه ان يتعدد واداء كثر في شرط المتعدد واما في
النسبة لانه حاصله بسطوا اليهم ايهم ولم يسطوا على قاسر ما اورد به عليه
اذا جعل ما في الايمان من الضرب الاول ويرد على ما في النصاب ايضا على ان الضرب
يضم لو قيل للزوم في الايمان مجموع الجزاء الثلاث او كل واحد منها على ان يتغير على
كلام النصاب بما تقدم من النصاب في النصاب الاول ولا يحد ووجه
لان مجموع المتعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض جزاءه حاصل فلا حاجة الى التلازم

باطار الوداة والمداد في الظاهر في الايمان بحسب المتعارف ان جعل
كل واحد من الكل الثلاث الشرط المذكور وتركيبه في التلازم في النصاب
واستحيار ما في النصاب على لزوم كل من الثلاث المتعارفة وج على قوله
ان يكون ما في الايمان من الضرب الثاني يكون مجموع من الجهل الثلاث التي وقع فيها
للازم ما بعد ما فيها لا يما واحدا لا يصح جعل الوداة سراسر الزوم وانما
مزايا في الشبه فيندفع ما قيل **قوله** ووجه من اطلع عليه بان على صفت
مضاف وهو النصاب عاد الكاشي ولا يحتاج ان يرد في توجيهه وتوجيه الثاني
وجه اسمه واحد بل قوله فندفع على تعليق الاستماع بالاستماع النظمي
الا ان هذا المعنى انما يصح اذا اردنا بتعلق الشرط جزاء على معنى استماع الجزاء الاستماع
الشرط فطعا لمخلوق ما اذا اردنا به التعليق الشرطي فانه لا يصح له او مواده
ان استمع الشرط انما يكون في القطع بالاستماع ولا يخفى ان جعل
التعليق على الشرطية موافق للمقام ولذا قال في الشرب انما هي تعذر استيفائه
ان عمله عليه ان يرد ان يرد في الوفاء بتعلق من حيثها من حيث العمل
والوجود في زمانه وتغيره وان هذا المعنى يرد في القطع بالاستماع الجزاء الاستماع
الشرطي لا يدل ان يقال في توجيهه اراد السلك في التعلق الجزاء الاستماع
فما في المصارف او لا في الشرط وتناوب في الجزاء انما هو على ظاهره ليس
ولم يرد به ان يعلق الجزاء بالشرط انما هو بحسب الاستماع كما قلناه بل بحسب
وانما يرد من الوفاء بالاستماع ليدل على ان التوفيق العبرة بالتعلق بتدريج
لا يحقق في الاستماع في تدريج من الزوم المذكور في تفسيره في الايمان ذكر
الاستماع فيها خيها على ذلك المعنى فلو كان التعليق في عبارة نحو على مناه
التأدي ولو يفسر بغيره في المعنى مع الاستماع الى المعنى هذا ولكن لما كان هذا

ينبغي مع سائر حروف التي معنى لولا على ان يكون له وجود على وجه الاستحالة
 غير متبني الاول اي انشاء وجود على الاستحالة وذلك غير وجه الاستحالة
 بكونه من متبني الاول او لا متبني بكونه الاول وانشاء الثاني كما في قوله
 لولا ما في لشيئك هذا كانه فعلى هذا يكون معنى قولك لولا انك ان لا يثبت عليك
 لولا يوجد انك ان لا يثبت عليك فيكون معنى تقدير لزوم الاستحالة الاكرام
 الذي يتبعه وهو الاكرام اول البرزخية له استمرار على تقدير الاكرام ووجه
 واما على مذهب البصريين فلا يجمع لانهم قالوا بان لولا كونه براسها وليس له
 الداخل على الاول كانه قد توجب الانشاء بغيره عند وجودها وهو باطل
 كبرها فاما عند دخولها على الماضي غير الدعا وهو لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 الرمز بعد ما يحتاجه موجودا وحاصل فالمفهوم الثاني المذكور على
 مذهبهم ان وجود الاكرام مانع من وجود الاستحالة بغيرها استمرار على تقدير الاكرام
 وعدمه بخلاف او كان قولك لولا لم يكن في الاستحالة على وجود الاستحالة
 لعدم الاكرام فيكون لا رعا للاكرام ايضا واستمرار حال الوجود وعدمه ومذهب البصريين
 ان ما بعدهما مروج بما لا يختص بهما بالاسما كسائر المعامل **قوله** ونعم ان
 الحجاب عبارة الاضاح وقد يقال ان الاستحالة في الجميع مقدر وتكون معنى ذلك
 لم يثبت عليه فاجاب لولا حتى لا يثبت عليك انشاء الربط حتى المحسوس
 والشاء الذي حصل ليس هو انشاء الربط حتى المحسوس متبني والشاء الذي حصل
 ليس هو انشاء الربط حتى المحسوس ولكن لما كان جميعا ما هو انه يتقدم عليه
 انتفاء وهذا ان استقام بها وقع الجواب فيه بلغة الانشاء فانه متبني
 بما وقع الجواب فيه بلغة التي دسسه انه ههنا اكرا ما ذكرنا فان كان
 يتقدم على غير ما استنى فاما في المنطق فيسعى كل ما يشبه مفهوم التي فاذا ذكر في

التنزي

التي لزوم الامارات فينا هو العتبات التي فيهم من العتبات وهو التي
 مطلقا والتي التي فيهم من كل ما هو جواب لو فوجب ان يتسلسل التي ما تقدم
 المتقدمة وسببه ان دلالة لولا على استثناء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه من ان
 مدونة المعلم فلهذا جرح ما من ظاهر جاني مثل ما تقدم من ان لا يثبت على الامارات
 منه انه لم يحرم بالاستثناء في جانب الامارات بل قال على سبيل التنزيه في الكلام
 يدل على قوله ان استقام **قوله** واما قوله تعالى ولو علم الله جبر الخلق فانما استعاض
 والجواب عنه بما اورد الفاضل به الله والله يشرع في ايدى وبهذا الجواب منع
 الاشكال العلامة المحامي في شرح الكتابات ونبه ان مع رده **قوله** واما
 استعمال القياس الاستثنائي المستثنى منه فيغير المثال فيسمى قياس الخلف
 وهو انبات المطلوب بالباطل بمحض ذلك الثاني بمحض الله والبرزخ
 ان الكراسية الاول اي ما يستثنى فيه بعض المقدم ان ذكر الشرطية لمقطة
 ان فانها وضعت لتعليق الوجود بالوجود والكراسية الثاني وهو ما يستثنى فيه
 تنصفي المثال ان ذكر الشرطية بلغة لوقاها وضعت لتعليق عدم العلم
قوله وكيف حج ان يعتد في كلام الحكيم تعالى وتقدم انه قياس اهل في الشرطية
 قبل هذا تنبيه شيع وسبب منع ويرى ضعف اول تنبيه على ذي رده
 في درايه في اراء التوجيه ولا دل مسكه في مساعدة المناظر على التوجه
 ان الحجاب الشرطيتين المذكورين لا يحسمان ما هو هذا ذلك الثاني انما عدم
 حصول سائر الاشياء لانه لا يشك في الشرطية الى جعل دليل على كبري
 لا يشك في رتبة الشرطية ليعود ان الله تعالى ورد ما في سائر الاشياء كذا العتبات
 لكنه اهل سائر الاشياء او لا يتولد به مبرز فضلا عن سائر الاشياء او لا يتولد به
 قياسا على جعل انشاء سائر الاشياء سندا لوجود علامه لعدم ارادة القياس

لهذا القدر من دفع الشبهة ولا حاجة به توجيه الى تلك الورطة وانما قوله وهذا المطلب
 ايضا من تلك النقطه ان ليس فيه تسليم القياسيه والحكم بعدم استعماله للمعنى الثاني
 هو المختار عندك في دفع السؤال بل هو مباين في دفعه من غير الاستلزام لغيره
 وما يقال ان حيلولة ان لا يترك الاخر غير ممكن للاستلزام استعماله في دفع الكلام
 في الثاني من الاختلاف في دفع ما به ج ندفع تلك الشبهة راسا وهو المطلب الذي نزل
 وسعه فيكون تعليله في الحقيقة صحيحا لمطلوبه وهو عار عن المنايا وهذا ما به
 ما يمكن ان يقال مراده ان ظاهر كلام الحبيب دل على انه سليم كونه على قياس الثاني
 وان لو استعمله للدلالة على التلازم على فاعده اهل الميزان محال لا بد من صفة من ظاهر
 ان لا يجمع ان يستعمل في كلام الحكمه تعالى انه قياس اهل في شرايط الاسماح
 فتكون ظاهره عطفه بمعنى ان شبه لم لا يذهب اليه ادغام القاصر من معذرة
 مدعى **قوله** يجوز ان يكون التولي مستقيا بسبب اشتغال الاسماح كما هو مقتضى
 كماله لو قيل فيه بحث لان بيان كون التولي مستقيا بسبب اشتغال الاسماح يجوز
 على استنتاج ان الاسماح بسبب التولي والثاني ان ذلك المسبب مستفاد من
 لا اشتغال به في الامر الثاني وهو اشتغال التولي عنهم لا يدخل في فهمهم ولا هو
 مناسب لقام الدم والروح بخلاف دوام التولي لروحه على تقدير اشتغال الاسماح
 وعدمه ويمكن ان يحاب عنه بان المراد بالاشغال على مقتضى فهمهم محصور التولي
 والاعراض عنهم على تقدير الاسماح على معنى انهم في فسادهم في الغوايه والصلال بحيث
 لا يتقدم العطف اسماح الحق اياهم وهذا القدر كاف في مراد استعماله في دفع ما
 الاصل في اعتبار الخلط الاستمرار فيه من المبالغة في الدم والروح ما ليس في الخلط
 الاستعمال وهذا لا ينع للموازم قيل لا يمكن الخلط الاستمرار لانه اذا لم يجد اسماح
 لم يجوز تولد اعراض وكيف يجوز استمراره على التفسير من واجيب

بان

بان معنى الاشغال على ما ذكره الكتابات لم يعلم انه في صورة العلم انك خبرا اي اشتغال
 باللفظ لا سعيهم بلفظهم حتى يحووا اسماح المصدقين والواسعهم لتولوا ان ولولطف
 بهم لا يقع منهم اللطف فذلك يسعهم الطاعة وعلى هذا قولنا ان من عدم منع اللطف
 فيهم وعدم اشتغالهم به وهذا مستعمل على تقدير ان الاسماح اي اللطف وعدمه لم
 قيل قد فسروا له ولو اسعهم لتولوا بوجه اخر حيث قال او ولولطفهم ضدوا
 لا ريد واجد ذلك وكذا لو لم يستفرا اهل ما عمل واجيب بانهم ايضا محمول
 على الاستمرار ولذلك كتب الارشاد بالكذب وعدم الاسماح في الدين
 والعقل ان التكرار والتكذيب لا زمر لهم لا سلك منهم اشتغال كما بعد او شح في الروي
 اياهم **قوله** لو كانوا من اهل الله اي من اهل التولي ان يكون مع القدرة عليه
 تارك له فيكون المعنى اشتغال التولي ان يكون خيرا لو كانوا من اهل التولي
 ولم يتولوا ان عدم فعل المسلمين في المثال المذكور انما يكون من التولكان لان
 من اهل التولي في ذرا عليه ولم يقبل وجوز ان يكون الصغير عايدا الى اشتغال
 التولي انما يكون خيرا لو كانوا من اهل ذلك الاشتغال بان يجد عنهم اشتغال
 التولي حيا **قوله** واذا كان لو للشرط في الماضي اي مع القطع بامتناع
 الشرط فيلزم ان من المتقطع بالاشتغال عدم النبوت كما اشار اليه بقوله ان النبوت
 ساقط في الحقيقة للمعول الغرض من ذلك لان القطع بالاشتغال لا يزم المحصور الغرض
قوله وعند صاحب الفراء ذكره شرح الكافي للشيخ السعدي وزعم الفراء ان يستعمل
 في الاستقبال كما في تفسيره في كذا فيقول ان الفاعل الذي هو دا عليه في خبر
 الفراء ان لو استعمل في المستقبل كان ذلك مع قلته ثابت لا يترك او رد قوله
 عليها السلام اطلبوا العلم ولو بالصغير مثلا له اي ولو كان في وقت خلقكم بالعبث
 وهو موضع الخطا **قوله** نصف ثا سنة على مقارفة بغداد وسوق كارب

ما نيا فيفيد واما التي كل في قوله تعالى وما هم بمؤمنين فاعتبر هذا في كلامنا
 القام وقصر عليه ما يناط واليه انت ريت قوله ولقد انظرنا في كلامهم **قوله**
 هذه الحالة انما هي في المستقبل الخ فيه تنبيه على ما يدبر في سر الحاله
 المستقبل ينزله الحاله الحاص للتحقق بتسديد استعماله لو واد التحقير
 بالماضي والثانيه تصوير معنى المعنى المنزله بصوره المضارع تنبها على انه
 كلام من لا خلاف في اخباره وان كلامه لا يستعيد بالزمان وان كان سر ونايه ما
 عنه من الماضي هذا استنباط التحقيق ما ضربا لتاويل مضارع بالتصوير
 بحسب ان يكون ما صيا لانا التقليل في الخاص ما التقليل لان ومعها التقليل مع
 من خبر ولما وجب ان مع النكر بعد ما دون المعرفة في حصول معنى الجنس مع ما دون
 تعريف فلو عرفت نوع التعريف زايه فبايده ووجب ان وصف النكر التوا
 بعد ما يحصل الاقانه بالنوع لان الصنف محصور الجنس المذكور او لا يصير بها نوعا
 واما التي تلان المعنى على التقليل المحقق وهو لا يكون الا في الماضي مع ذلك لان
 فوكلا اذا قلت رب زدني علما كذا محمدا ان الذي ليسه قيل لا يعلم
 الذي سلفا فكلا واما يعلم الله يومئذ قوله في شرح المفاتيح لانه الذي
 محقق فيه التقليل والبر واما المستقبل في المعنى وجوز ان يكون في غير الايضاح
 قال الشيخ الرضي في المشهور وهو ان دخولها على المضارع بلا واو وانما
 اليه يتوله من سر المضارع ينزله الماضي في احد قولي التفسيرين واعلم ان
 رب تبارك وتعالى اشهرها في الراوي فتح الباب له شدة في الساتيه منها وفي
 الثا الحفنه والباله ضم مع خفيف اليا والرايه منها مع اسكان اليا الحفنه
 والخامسه محمدا مع تشديد اليا والسادسه فتحها مع خفيف اليا والسادسه
 والثامه ضم الراوي فتح الباب له شدة في الساتيه منها وفي

حرف او اسم فذهب المصنف الى انه حرف جردا للكوفيه والاختصار لما اها
 اسم لم يختلف بعد كونه اسما في ان لا يحل من الاعراب او لا قبل ان يرفع بالابتدا
 ولا خبر له واخاره الشيخ الرضي في قيل وهو مذهب ابي عمر وانه لا محل لها
 من الاعراب لانه لا عامل لها لانه صارت متعلقه بالماضي لا يعمل فيه عامل
 واما الكوفيه من فعل انه يتقدم كان وقال الرضي اصله رها كما روي في حذف
 كان فتم استعماله بعد رها وعليه يغير المصنف **قوله** واما جعل ما كرم موصوفه
 الخ هذا هو القول الاخر للمصنف حيث ذهبوا الى ان ما في باب كانه كانه
 في القول الاول بل هو كرم بمعنى شي موصوفه بما بعدها وهو موصوفه النفس
 ان المصنف الى التفسير مع محله المعنى ببدونه خلافا لاصل الخ ان نحن ما كرم بمعنى شي
 فليجوز هذا اقوي مما قيل في توجيهه ان لفظ يود مع لفظ محقق غير مناسب
 وانه لا دليل على هذا التفسير **قوله** ويجوز ان يكون مستعارا للتكرير ولذا
 قيل انها في الايه انكرمه للتكرير وقد استعمل في معنى التكرير في صارت فيه
 كالحقيقه في التقليل كالحجاز المحتاج الى المفسره قال الاندلسي في شرح
 الشانون للبرولي وقد اختلف عن موصوفه ان استعملت في التكرير مجازا
 ولما استعملها في معنى التقليل الى ان صار كانه للحقيقه وذكر
 ان الحاجب الخ ذكر في الايضاح وليس برب في هذا الموضع على المضارع
 من معنى التقليل لما المحقق وانه كقولنا تعالى قد علم ما كنتم عليه
 واما من علم الخ الزايم الشيخ الرضي قال اما قوله تعالى هو ولوا نعم بادون
 في الاعراب فلو ان لو من ان المصنفه وليس برب عليه مجزا بعد فعل
 والي على النبي **قوله** على الكيفية المخصوصه والانتفاءات المسائيه اي
 شي كونه في المراتب من قطع من السحاب والسمه وقابها قطع

انما الدليل الخامس لا يبرح في صحة المدعى وهو كون الاصل في المسند المشكوك به
 بان المراد بالاستماع العقلي ما بعد الدف او الدوق في الفعل ما عليه التعبد
 والمستند بالوجه الثاني هو الملازمة باصل الذي التزمه في شرح الفتح واستدل
 ايضا بوجه اخر وهو ان التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومه كما ابتدا بالاول
 على المعلومه وعما يكون الاصل فيه المجهول به كالمطير يادل على المعلومه متع والوجه
 الاول هو انما مثل عاد الذين انما هي وجه احد استدل ايضا بان اصل الاستدلال
 ان يكون معرفته لغير الاخبار عنه واصل الخبر ان يكون كرم ليعتد الاخبار عنه
 فما اذا كان الاستدلال كرم والمطير معرفته حالت الكلام الاحاديث كالمطير وهو غير حارز
 وقال عتيبه وهذا اقتضى وزيف السارح وجه الله في شرح المسامح
 الكل يقول والقول بان لا يمنع الحكم بالمعنى على ما ليس بمعنى والمعلوم على ان
 معلوم ليس شئ لان التعبير عن الشيء لا يدل على تعيينه ومعلومه لا يستلزم
 كونهم يعبرون وغير معلوم وكذا القول بان متع التعبير عما يكون الاصل
 فيه المعلومه كما ابتدا بالاول على المعلومه وعما يكون الاصل فيه المجهول به
 كالمطير يادل على المعلومه لانهم وكذا القول بان متع مما انه الاصل في قوله
 جعل ما حقه المرفق كرم وحاشه التكرم معرفته **له** لما سمعنا تحت ترتيب
 المسند ودفع ان يكون المسند والخبر معلومين لا ما في كون الكلام مفيد للسمع
 فادركه بحوله وهو انساب الخبر الى المسند او كون الكلام عاملا به قوله
 وحصل معناه ان المسند الى قوله مجرّد اصطلاح وذلك انه كما يقع تعيين معنى
 الالف فبان ان بعض الحاشي في اللغات من غير رعايه مناسبه جميع في الامتثال
 ايضا الا ان السالبيه رعايه المناسبات واعتبار الترجمات ولذا قاله
 بعضهم نوجب جعل بعضها محصنه وبعضها مفيد من مولات المسند ومن

احكامه ووصفه فرق حتى بان الفعل يستند اوله ثم يستند بمحولة ثانيا
 وبلاسم تصانف او يوصف اوله ثم يستند ما كان يقيد منه وهما اسناد
 مقيد فاريد التنبيه على الفرق بعد الاسم وانما يقتصر احد الاسماء بحده
 المعين في اعتبار ان الفعل بحسب احله في وصفه يدل على معنى طين
 والتقييد بناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما به لعل في العموم والشمول
 بحسب اصل الوقوع والتخصيص بناسبه وهذا القدر كان في المرجحان
 واما الستات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تفعل لا تشاء على معنى
 الفعل ويؤيد ما قاله الناصب من ان سجد السجدة في شرح الفتح
 انما اختار التقييد في جانب الفعل لان الفعل لا يوصف بالعموم كما لو جئت
 بالاطلاق وتقييد الاسم المشتق من العمولات في حكم تقييد الفعل
 لان الاصل في العمل العادى بانما يعمل الاسم بناسبه فلهذا لم يذكر تقييد الاسم
 بعض المنعولات منها بل اختص بالاسم من حيث انه اسم لا لاصافه والوجه
له وقيل لان التخصيص في الناحية هو انما مثل باصل الذي التزمه
 ويمكن ان يقال هناك باختبار الشق الاول المراد بالشيوع العموم
 ولا عموم في الفعل وانما الشيوع في التكرم في الاحكام لا يبرح في احكام
 التخصيص باحكام الاسم وقوله عن بعض الشيوع الصادق بالوجه **له**
 ادليس كلام العرب كون المسند التكرم والخبر معرفته في الجملة الخبر **له**
 في الجملة بالخبره لئلا يشك في ان ناسبه كما سبق من ان يكون كرم درها
 ما لك على مذهب سيبويه لكنه متعوض عن ذلك برتب رجل فصل منه ابن
 علي راي سيبويه اللام الا ان يقال المراد بالجملة الخبره المركب التام للمركب
 يعني الكلام الخبري **له** ابا ابو النجم وشيخ شريك فاسد الله في احكامه

ح

عام عيسى و نوادي مسرى مع المصارف بارض مصرى نقل عن الشارح
ان الباقي انما هو البصر الشهاب فحقه التوكل يكون معاً ما احسن من التماس
والعتاد بجمع معتزب وهو الجبب من الحرف والمزاد هنا الجبال
القاسية وقوله على ما يوجه بعضهم رد على العامة حيث قال فانما يستقيم
فيه اي فيما الحد احد من معارف **قوله** والمخاطب ان السامع قد علم ان رايه يعني ان
تدبر الكلام في اذ كانا معلومين ان له الخطاب الذي هو زكوة ما مستعد في رايها
تحد ان الوجود الخارجي وهذا انما يكون اذا كان الخطاب قد عرف من رايه
ادراج في سنة والافرة الوجود فيكون مستعد من فاعا الجبرم
عن الاحكام فائدة انها في الوجودات واحد **قوله** قول اي فرائس السنين
الملك كسبه الفردق ومعنى البيت فان يكون ابراهيم حيا سنة يعني ان
ان الحيا المكون لم يعيد منكم فانه مواحدون بها لانكم تاصرون في الحيا اجابة
ومن غير الحيا المكون المكون فيكونوا مواحدون بها كذا مواحد الحيا واليه انما يقوله
يعني ان الناصر محاي والحيا سنان الخ ويعلم من ان الجزا محدود واثم مع
ما هو سببه مثل قوله تعالى فان لم يكن قول فقه كذبت رسل من قبله **قوله**
وحدوا ان يكون المسمى من التام في الحيا به حتى ان كل جاز في معا لسته ليس محال
وعلى هذا يكون الالام جنس في المعنى ككلامه **قوله** وهذا انما هو المكون
في سائر الكتب بشرط الايضاح حيث قال في الايضاح بعد ما صرح ان لا
معلوم به الطرفين مطلقا ثم من ان كون تعريف المسند الاضافة او غيرها
هو اما تعريفه تلاقا له السامع اما صكا على امر معاخذ له بطريق من طريق
التعريف بما هو معلوم له كذا ان كان السامع اح يسمي زيدا وهو
بنفسه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه وارث ان يعرفه اخوه منقول

له زيدا اخر كسواء عرفنا له لثا ولم يعرف ان زيدا اخوه ولم يعرف ان له اخا
اصلا وان عرفنا له احاي الخ لم وارث ان يعرفه عند تلك اخر كسواء
ادالم يعرف ان له اخا اصلا فلا بد ان ذلك لا مستمع الحكم بالغير كما من لا يعرف
المخاطب اصلا فشرط في الاضافة في حيا المسند اليه المعلوم من خلاف
الاضافة في حيا المسند ثم قال وكذا اذا عرف السامع ان سنانا يسمي
زيدا بنفسه واسمه وعرف انه كان من سنان انطلق ولم يعرف انه كان من
زيد او عمر ونادى ان يعرفه ان زيدا هو ذلك المطلق منقول زيد المطلق
وارث ان يعرفه ان ذلك المطلق هو زيد ذلك المطلق زيد وكذا اذا عرف
السامع ان سنانا يسمي زيدا بنفسه واسمه وهو يعرف معنى جنس المطلق
وارث ان يعرفه ان زيدا مستصف به فتقول زيد المطلق وارث ان يعرفه
ان يعرفه عند جنس المطلق ذلك المطلق زيد بشرط ان يعرفه الاضافة
من المعروف بلام العهد والجنس معلوم به الطرفين والعرف عليه اولا بان حكمه
بان المسند اذا كان يعرف بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع من ان
لذلك الاطلاق اي ما صدر الكلام وبما سبابا من مرقه بين المضاف والمفعول
سند او يسميه اذا وقع مستقرا اليه غير واضح وحكمه بانه يمتنع الحكم بالسين
على من لم يعرفه الخطاب اصلا لا حده شفا لان المعنا اذا وقع مستدا
اليه فلم يرد به معهود مخصوصه لم يكن ما لا يعرفه الخطاب اصلا بل ما يعرفه
يوجد ما تلا يشع الحكم عليه بالغير وانشاء الشارح الى دفعه بقوله تلقوا القوم
ان الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال وهو قوله ان علام زيد
بحسب اصل وضع الاضافة الى علام معهود بما ذكره في النسبة
المخصوصه فانه لو كان له علم ان فلا بد ان يشار به الى غلام له زيد مخصوص

زيد يكون اعظم علما او اشهرهم يكون تلامذا او يكونه مهورا من الحكم والمطالع بالعلم
 حب ان يكون حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه ورفيع وقد يستدل بالاشارة الى حب
 لاني اكون في ايدوم فانه يجب اصله في احد معين وقد يستدل بالاشارة الى غير ما في
 ولقد امر على اليمين يسكن وذلك على خلاف وضعه به مدفع الوجه الاول من وجه الادراك
 ويتركه لكن الموقوف بالاشارة ان كان مستداليا فلا بد من ان يكون معلوما مع اشار
 الى الفرق بين المعاني اذا وقع مستداليا ووجه اذا وقع مستداليا لان المستدالي عند السامع
 شائب المستدالي بخلاف المستدالي به يندفع الوجه الثاني من وجه مدفع الشك
 وجه ايدوم في ان التعريف بالاشارة كالتعريف بالعام فاما ان يلام في ان وجه
 ما عرف في من السامع كدفعه في ان الاشارة الى المصدر في ان وجه التعريف في وجه
 بان ان فرد في خصوص او افراد في خصوصه كقولك غلام زيد او غلامه اشارة الى ايدوم
 الا انه معينه فيكون للبعد المتأخر في اخرى الجنس من حيث هو مرجع ما المستدالي في
 من ماء الورد فيكون للجنس او من حيث وجهه في من جمع ارادة فيكون في من ماء في
 وعيدى اخرار يكون للاستدلال في لوني هذا كقولك غلام زيد ان في واحد لا
 بعينه فيكون بعدد او لينا فالاقسام الاربع من البعد المتأخر في وجه التعريف
 الجنس والاستدلال في من في المعاني الى المعنى جوازها في المعنى باللام علم
 مستدالي التعريف بالاشارة قد يقصد به الاشارة الى واحد لا بعينه وان كان
 بخلاف موضع الاشارة فلا يستدالي الاشارة في الاخير واحد لا بعينه في وجه
 السامع فلا يقع ان يحكم بالتمييز لان المحكوم عليه شخص بدم التميز في الحكم
 بالتمييز شائبه وهذا معنى قوله لا امتناع الحكم على من لا يدر له الخطاب ملاذبه
 اول ما قبل ان يفرغ غلام زيد قد يقصد به الجنس في من فرد لا بعينه فيكون في المعنى في قوله
 وان كان معنى التعريف للجنس الى الاشارة الى مصدر الجنس وهو السامع بانها

على حاله فاني المعرف بالام للجنس فانه قبل فرد من افراد هذا الجنس وهو العود والعود
 تلامذا به من كون المستدالي مثل به احوك معلوما للخطاب فيكون من غير التعريف
 ومن ان لا يعرف ان له اخا اطلاقا لان المسند في الحقيقة من مفهوم الجنس المعاني
 وهو معلوم له بقا بعد التعريف وان لم يعرف ان هناك ما هو صوته به كانه قبل به
 مستحب منها المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذهنك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا
 فان المسند هو تلك الذات الموصوفة بالاحد والقصور احواد ما يرد واما
 فذلك احوك زيد فلا راد به الجنس في من فرد لا بعينه اذ لا حاصل في ذلك عليه
 بان زيد وكان هذا هو الراد بقوله لا امتناع الحكم التام من لا يعرفه الخطاب كمالا
 فانه لو كان الحاكم السمع للتعريف على ما عرفت **قوله** وهذا يتضح من قولنا ان
 احوادها بالراجح وذلك لان السامع يعرف ان لها ما لا يعرف ان لها وما ظن
 ان يعدم ما يعرفه السامع وهو القاب على الاخرى وهو الرجح . حرم من رايته
 عامه على السامع في ليد و عدم تقيده برئيها جعفر في ان المذهب او لها
 احسن الواحد من وجهه . صريحه النار من ريد ومن ان الرضا الا لامي
 كان كما انتهى جهده والعنى هو من ريد من النار وهي الحمل المصير بها من مفهوم
 وهو الحرب عا ريد ذلك هو من الماء وحمل الحرب عا ريد من ريد ما البحر
 لا يح من النار القنار يريده انه دخل الحرب على من ساهى تحت رقع النار
 من سيرة وجواز في الحرب وقوله ان القواب ما في بقعة الخ لا فناء ان كان
 حمله على القلب ولما احواله بما قبله ويندر في ريد ما ذكره صاحب الكشاف
 الى قوله على من توجهه ان المشاكس السؤال الذي كور ان يقال احواله النار
 زيد لانك قد عرفت ان اسما تاد ثاب فانت تقول من هو يطلب ان يعين
 عندك بان حكم عليه بان زيدا او غيره او غيرها لان المعلوم عندك ان فناءه بالعامه

والجواب ايضا قد يكون مسمى زيدا واجب بان في السؤال مبتدا والغير
الراجع الى الباب انتهى هو خبر له كما هو المشهور وهو مسمى بغيره كما في كبر السؤال
عن مسمى حكم عليه بالباب فالسائل في تلك السؤال يطلب حكما يكون الماس في حكمها
والمقصود به كونه مسمى محكوما عليها فلا يثبت الا ان يثبت له زيدا بالباب
ان جعل المسمى مبتدا تقدم عليه جنة وهو من انتمه الاستدلال كما هو مسمى عن
كما المطلوب بالسؤال حكما يكون الطالب فيه محكوما عليه والمقصود محكوما
فلا يثبت له الا ان يقال الباب زيدا فكن حل السؤال على هذا المسمى والبرهان
على ذلك الوجه بعينه من المنقود وهو ان يرد نظيره لعله وان ذلك هو المطلوب
تقدم العبد لان المسمى فيه وقع محكوما به فقبل وان كان هذا التقدير اما صدر عن
صبر ولا أمل ونظيره انتمه غير تقليد له فذلك انتمه فانهما وانتمه واجب
منه ان الشارح قد شبه على ما فصلناه فله من وجه وقال في حجه من الجوانب على التقا
فا قبل من الباب في معنى زيدا بالباب امر عروا مسمى فانهما في باب بر
الاب تقدم زيدا فكون على نفس السؤال فلهما متوقفا في تمام زيدا في باب
من تمام ولعمري ان العاقل في تمام زيدا هو الطالب في التقاطع حيث كان السؤال
جمله اسميه والجواب عليه لا الطالب في العنوان الذي حكم علما العاقل في جوابه
في جوابه زيدا فكونه في زيدا في الباب والباب رده حجة فالوا انما تقدم
وحكم على ما يصبوا الى الطالب في باب الحكم عليه فالصاحب الفتح بعد ذلك
هذا المعنى وانما كانت بالمرئيه امر كمال على قول الخدم من لا يجوز تقدم الخبر
على المبتدا اذ كانا يعرفين ما مثل انما قدمت فهو المبتدا وانما الطالب
التقليدية في استحقاق على انما كانت حقا فحصلها من تمام وما خارج حقيقته
وانما مسمى وهذا المقام يستدعي سبطا من الكلام فلا عيب ان يخرج عنك

ان الحكم على المسمى
الذي هو مسمى
الذي هو مسمى
الذي هو مسمى

بسم المسمى يقول وبالله العبد والتوفيق الضابط المذكور ما استوعب في الجهور
لا نزاع في معناه واستقامته ولطراف من هو مختلف فيه فانه قد رتب فيه
فاذا كان محض من السام انصافه بانه قد تاب ولم يوف انصافه بكونه مسمى
فذلك الطالب بان جعل ما يعرفه من العبد وهو الطالب محكوما عليه وجعل ما لا يعرفه
من العبد محكوما به فاذا استخرجت في هذا المقام وقبل ذلك من مسمى من المصنف
بالوجه فانهما اجمع ايضا فيكون وما ضابطا ان يكون المسمى محكوما به
ما يعرفه الطالب والاخرى ما لا يعرفه وضابطا من هو مسمى محكوما به من قوله
ان زيدا هو امر عروا او غيرهما وان جعل من مبتدا ما بعده حجة فكونه واجب كل
ماتصا لوجب الاخرى بخلاف العكس وهو ان من خبر المسمى بانه مسمى
موصفا فانهما ان جعل على الوجه الذي يتأني به التوفيق فلا بد ان يرد وير
استعلام ما حمله الطالب من انصاف بالباب كونه مسمى زيدا او غير او غير
على الغير وتفصيله انه اذا عرف الطالب ان محكوما به بانه مسمى فانهما ان يرد
باسمه بعينه الا على الاول وهو ان يعرفه باسمه اما ان يجوز ان يكون المسمى
الاب غير المصنف بكونه مسمى زيدا بعينه او لا في لم يجوز بكونه عالما
بانصافه بالعبد ايضا فلا فائدة في التباين سوى لا فائدة في الخبر والجمهور
فالعرف انصافه بكونه مسمى زيدا ولم يوف انصافه بكونه مسمى مسمى
لكن هو فلا بد ان يقال في جوابه زيدا الماس وهو صاحب المكان وعلى الماس
وهو ان لا يعرفه وباسمه فاما ان يكون هذا المصنف بالتوجه لشخصه او لا
يعرفه فان عرفه واستخرج من هو فلا بد ان يقال الباب زيدا او غير
تقدمه او لم يجوز دان لم يعرف فذلك في هذا المسمى الا ان على الكشاف
ويظهر صحة ما قلناه الشارح العلامة انما ذكر صاحب الكشاف على

صدى ودعوى الاتحاد لا يختلف فيها المقصود سواء حكم بالاتحاد المستند بالخبر
 او بالعكس لكن الاول اظهر هذا الكلام صاحب الكشاف في التبيين مشعر بان
 المعروف باللام سواء جعل مبتدأ او خبرا فيفيد قصر المستند على الخبر حيث قال فيه
 ان قولك الله هو الله معناه انه الخالق لهو ادب لا غير الخالق وبذلك الدلالة
 هو ان معناه ان الخالق هو الله لا غير الخالق **قوله** لان الجنس ح مخدج وانه
 ما صدق عليه الخبر هذا فكيف يصدق فيه بالنظر اجمالا وقد بين في سابقه في توجيهه
 بالوجه المذكور بالانذار عليه وسبق قبل العوالب ان يقال لان الجنس ان كل
 توكل على الله وكل تقوى الله ارا الله وكل كرم في العوب فيلزم ان يكون للكرم
 مقصور على الانصاف بكونه في العوب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم
 فلا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم في ذلك ان يكون كل ما هو في العوب
 موصوف بكونه كرم بالكرم قصر الخبر على المستند اذ يمكن الصفاء بان يقال
 فذلك من اتحاد مفهوم الجنس المعروف بالمستند او من اتحاد مفهوم فرد من الازداد
 بعد ان كان المراد بالاتحاد لا اتحاد في الوجود الخارجي لان اتحاد فردا من الازداد
 لا يستلزم اتحاد مفهومها في انفسها ولا اتحاد بينها في الخارج
 بالافراد واما السد الرابع فيبني ان يراد بالاتحاد ح مجرد صدقة عليه خلاف
 اتحاد الجنس المعروف بانه لا **قوله** مجرد صدقة عليه والاضاع التعريف
 ظاهر الحصول المقصود بالتمثيل ايضا وح لا يوجد للجنس في ذاته اعيان
 ان يراد بالاتحاد قصر الجنس وان يراد به معنى دقيق غير ما ذكره في السابق
 اشار الى اعيانها مثل عند في الجواني اجمالا فيقول له يمكن النزاع فيه وجه
 يدفع ما قبل من الوجه المذكور في توجيهه النظر فليست في نفسه **قوله**
 وهذا يظهر ان غير الجنس الخدمه فيفيد قصر الخبر على الانصاف بكونه

مدر

قيل فيما اتا بظهر اذا قصد بالخدمه كل خبر على تيسر ما في رتبه في الاستله السابجه
 واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانها لم ترم اختصاصه بالخدمه بل
 اللام على الاختصاص كما قيل جنس الخدمه مختص بالخدمه فيلزم اختصاصه
 اذ ان كل ما به وليس في ذلك من قصر المستند على الخبر بل هو في المعنى نظر ان
 الكرم مختص بالعوب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالكرم
 لا يتبداه على المختص بغيره بل اريد به ان مختص بهم لا يتبداه الى غيرهم
 وهذا القصر المقصود استيفاء من لفظ الاختصاص معناه ومن اللام
 هناك واما كذا الاستله فلو علمت على قصد الجنس لم يلزم بها اختصاص
 اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه خادما في العوب لا يستلزم اختصاصا
 اذ ان فهم خبرا ان ثبت لهم في ضمن فرد وليس لهم خاصا اخر بخبر ما في خبر
 في صريح الذي من الجلبه التي لم تنوع في مواضع فليس بها كذا كذا
 طامسا ما في السابق عليه ما هو ومن حيث العكس وقد يمكن ذلك
 عرفا من الجواب عنه باوجهين كلاهما وانما ان العرف لادم الجنس من
 غير قصد الى الاستغناء فيفيد القصر بغير افاوتم عند قصد الاستغناء في اظهر
 فلا يترك ما يشكك في تمام الا ان كان كذا يوقفك في هذا الخبر واورد
 العيان فكا ان ما اقرره ان كل محكم منصوصه كذا الذي اسسه السابق
 الملايه مستد من قوله **قوله** بالقول المخصوص **قوله** وان لا اعني
 هو الواجب الماء الصلحانه اما محاصا واما عشا واني الانصاف الخبر
 الحوامل من النوق لا واحدا من لفظها وبقا لكونه احد جملته والتمسار
 لمصر العيس جمع عشر اذ هي الناقه التي استعملها من يومها رسل في الخلل
 عشر اسر وروى عنها اسم الخاضع نصف المردوح كمال الجود وبقا بالاد

حتى انه يهمل ما هو اقرب الاموال وانسبها بول عليه قوله المصطفى
 واما كنهه ذكرها الشيخ في دلائل الايمان في قول الظاهر ان ثوابه لا يقرب
 بقدره ان الجبر كنهه لم يذكر ذلك بقدره اعتبارا على انه في الحال فهو
 قبل قصر الجبر المحصور من اعتبار تقييده بغيره كانه في المطلق
 لا حاجته ولا يلزم منه قصر جميع محله عليه فهو من قصره هو بشرط النوع وخرج
 بما ذكر سابقا الا ان القيد هنا مقدر وهذا القيد لا يقتضي جملة كنهه
 منفردة وكذا لا يقتضي كون الطرف مستقلا كما امر بخصي المعنى في غير المسالك
 لان التقييد بالطرف يوحد على مراتب مختلفة في اقله التخصيص وفي
 منها لا يقتضي خروج القيد عن كنهه جبا محض ومزلة النوع ولكن
 ان يقال ليس المراد من جعله كنهه منفردة انه قسم متاخر لما ذكر سابقا
 بل المراد ان المثال المذكور لما احتل كونه من قصر الصفة الى الجبر سه
 عليه قصر حقيقة ادعائه له ويكون من باب عمر والتجاع ويكون من قصر الصفة
 الى الجبر على في ذلك بل وهو محبة الشكل قصره حقيقة ادعائه له ويكون
 من قصر الصفة الى محبة الحب على الوضوء المحبوب قصره غير حقيقي
 وكان المراد هو السات كنهه من ذلك المثال الصادر في الدوق الصحيح
 بخلاف ما سبق جعله كنهه منفردة كما في قول الخشب قبل ادله
 الا يا هو ان اكبت عني فتصاحبتني دها طر بلا كسا كسا
 وكسا من مرادى العويل دفعت بك الحليل وانت حتى لم يرفع لك الطلح
 ادعاه الب **قوله** ويند الى ما ذكرنا ان القيد انما هو الجبر الكاه واحراج
 من حسن كما في من العلى سقط ما في الامام الرازي فيهما في الاحراز
 وجه السقوط انه بعد ما سب النسخ للكل على قيل لا معنى المقصد ان قصر النفس

على كما المودج كونه مستقلا ما سبق **قوله** ولذا قال لا يقتصر كنهه في
 حسب الدوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام
 العرب ان ليس المعنى فيها على القصر وان الكنه وحسب الظاهر
 وانما بل انما **قوله** وانا قصر حكم القصر الثاني ان تعريف الجبر لان القصر
 بعد ما انما يكون في العقل في العموم والشمول في كل قد يوقع من عبارته ان القصر
 لا يتصور جريا في المعرفة بل لا يعمد وما في حكمه من الاعلام والمضاهات
 اذ لا يعمد فيها حتى يقتل قصرها بل في غيرها كما في الموقوف بلام الجبر وذلك يخرج
 لان العمود في جبر المطلق بل في قصره على غير قصره عند اعتقادها
 كونه غير زيدا او قصره غير عند تردد فيها فيقال له المطلق لا يعمد
 ولذا المضاهات في مثل زيدا هكذا والاشارة في مثل هذا عمود ولا يتصور
 في هذه الامثلة قصر الافراد لا مشاع اعتقاد كون عمود مشترك بين هذا
 وعمود وكذا لا يخ والى المطلق العمود من مشتركين مع وجود جبر في الافراد
 في مثل قوله تعالى واولئك هم المفلحون ولعله اراد ان تعريفه بعد ذلك
 وما في حكمه لا ينفك العقل لا يعمد الدليل كما يفيد التعريف الجبر ولا يكون
 تعريفه بعد طريقا من الطرفين الدالة على القصر في اقصاه قصره على
 فلا بد ان له عليه دليل بخلاف الجبر في انه يملك على القصر داخل في الاستدراك
 كما مر فلا حاجة بعد الى طريق اخر يرشد الى ذلك قوله المصنف والثاني قد
 يفيد قصر الجبر في قوله وعنده المراد به عدم الله اي عدم القصر كما
 مر سابقا في ذلك فلا يقتل العمود قصره في عدمه ما مر سابقا في ذلك وهو مع
 في تقصيره لا دخل له في البيان قطع فتدو حيل انه اراد به ان القصر جميعا
 في جميع المراد انما يكون في العقل في العموم والمقصود من ذلك عليه تعليله كما في المثال

طب

الشركة والشيوع **قوله** وشمل هذا الاختصاص لا يلائم القصة في الاصطلاح وذلك
 لان اختصاصه به بالمخاطب في مثل الاستدلال وان لم يثبت في الواقع لكنه باب من
 المقام فكيف يوصف ان يسمي فصلا في الاصطلاح **قوله** لان الجزئي المتيقن لا يكون محلا
 الجبهه وذلك لان زيدا ملاقاته متعديا عنها مع ان كليمه يعمل على ولا عمل
 هو على شئ يشهد به القطع السليم ثم سلب يد على هذا صحيح الا انه ليس على حقيقة
 ويأتى في بعض كتب المنطق من ان الجزئي المتيقن يقول لو احدث دون كثير من كلام فارسي
 كذا قيل **قوله** قد يوصف كثير من النحاء ان الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية قبل ان
 ان المليل غلط فاس من انشائية الخبر من مقابل الانشاء ومن خبر المبتدأ ولم يرد بالان
 ان خبر المبتدأ ان يكون موقفا ليجد ان هذا الوجوب مختصا بكلام الخبر في النسبة
 للوجه بل ان يربطه الى المبتدأ يجب ان يعتبر بالنسبة برفعه او بوضوحه
 او مستكفاه فيدخل في الطرف في مثل ان يرد عندك او تقدره ان يدخل في ذلك اعتبار
 النسبة بالنسبة بينهما ما لا ينبغي ان يتعارض فيه لان المبتدأ انما ذكر ليعتد به
 حاله من احواله ويربط به حكم من احكامه بوجه من الوجوه وبمقارن من مقارنات
 وزيد يعتبر به بان زيدا من الاول متعديا وفي الثاني مبتدأ وخبر وتقع التعدي عليه
 فيها لانه في قوله الاول بيان لما وقع عليه الفعل وفي الثاني استدلاله بحال من احواله
 ولما صرحوا بان معنى زيد ابن سفلين زيد مطلق الاب وعلى هذا فنقول ان
 طلبا للوجه وان كان حاصلا لكنه قائم بالطالب والمنس في مثل زيدا خبره قلب
 الضرب قائم بالكلمة وليس حاله من احواله زيدا لا باعتبار تعلقه به او كونه متعديا
 في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد من حقيقة هذه النسبة عند وقوعه
 منه فقامه قيل فيه مطلوب خبره او متعدي في شأه وذلك لا على معنى الحكم في
 انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ خبره طالب خبره ومن ربطه

ذلك

بالمبتدأ

بالمبتدأ بمعنى اخر غير مستفاد من خبره وامتناعه من انما لا يعدو الكذب
 بالمعنى الاول لا يخفى انما لا يخفى المعنى الثاني فظهر بذلك ان خبره يعدل فيما وقع
 خبر المبتدأ لان الاصله المذكور ليس لنفسه على ما عده العبد بل من يتقاضيها
 بعد من لا يلتفت اليها ولا يغير في خبره زيدا وزيدا خبره في المعنى بعد
 بمقتضى ما قال بعض النحاة انما وجب في الجملة الواقعة صلة او حصة كونه خبره لان
 انما حسب بها التعريف بالمخاطب الموصول والموصوف من انصافها بمنزلة ما يجب
 كونها جملتين متعديتين للحكم المعلوم للمخاطب بمصولة المخاطب قبل ذكر ذلك اطلاقه
 وبقدره هي الخبرية اذا الانشائية كعبت مثلا والطلبية من الامر وغير لا يعرف
 المخاطب حصوله منونها الا بعد ذكرها وان لم يكن خبر المبتدأ من قاله ولا يختص
 بان يكون جملة انشائية يرد عليه ما قيل ويرد ايضا ان استقامت مانع مخصوص من خبر المبتدأ
 لا يستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر على ان هذا القابل اوجب التناول فيما وقع
 الانشائية صفة او حالا او متعديا في باب طشت نحو وجد الناس
 اضر عليه واجاب التناول في الصور المذكورة دور الخبر حكم هذا ولعل ان
 يقول اختلف النحاة في جواب زيدا ونوع الانشائية خبرا بالان اول وعدم جواز
 واخر دون الجواز وبهم الشيخ الرضي وسوا خبصارا الشارح رحمه الله قال
 الشيخ الرضي في شرح الكافية قال ان لا يبارى ويصرف الكوفة لا يجوز ان يكون
 طلبية لان الخبر ما عتدل العدة والكذب وهو وهم وانما هو من قبل ان يتم لفظ
 الخبر وليس الراد خبرا لمبتدأ ما عتدل العدة والكذب انما هو من قبل ان يتم لفظ
 الخبر من فعل شيئا ففوق ذلك ان يرد عندك يجوز ان يكون خبرا مع ان لا يعتدل العدة
 والكذب بل الخبر عندكم ما ذكره الصنف وهو الجواز المبتدأ المعتمد المذموم
 وادب على جواز كونه طلبية قوله تعالى بل انتم لامر بها كما ايضا انفقوا على

ما يتاها من حوراء ساول عليه ما في فكشاف من قوله ولو اول الطرف المقيد
 الى ما بعد من المراد وهو ان كنا باصره الرب لا فيه فحين حوراء اخرج منها
 كون حرف النفي المتقدم على المسند جزء من المسند اليه المتأخر عنه فالماضي زمانا
 قلت من كون الحرف المتقدم على المسند اليه جزء من المسند المتأخر عنه فيكون
 اما ما قلت وبطل ما عني من انهما والحق بينهما انا اركبت ما ذكر من الاول
 جعل حرف النفي جزءا من المسند اليه او المسند قصد الى ان يكون المعرج بغير حرف
 التخصيص هو الانسان كافي اكثر الصور ولا حاجة اليه ان يكون ذلك ما عني هذا
 ان يقال فرق بين قوله تعالى لا يا غول وقولنا ما انا قلت قال المسند اليه هو
 قوله على تقدير قوله بسند لما تأخر عن المسند جاز ان يجعل حرف النفي جزءا من
 نظرا الى تقدمه الزمان من المسند نظرا الى تقدمه العقلي بخلاف ما انا قلت فان
 المسند اليه مقدم لنظا ورسمه فلا يجوز ان يجعل جزءا من المسند مع ما فيه من تنكير
 الركبت **هو** كمن عاين الكمال انما يتبين بتقديم المسند وتأخر الصيغة
 فاعل معنى لكن كون المتقدم ما قلت انا لا انا ما قلت وانما ظاهر القول
 ما اركبت من الاول ان يحرك في التخصيص من المسند اليه والمسند
 لا يبين بين جزء المسند وهذا الثاني دليل على ما قصدت من قوله فالمسند اليه
 متصور على المسند قصر غير محقق وقوله على الاعراف هي حوراء الجنبه بغير على انه
 من قصر الموصوف على الصفة وهذا التقدير بناء على ان المسند في المعنى وصف
 المسند اليه وهو السالم عند قصد التخصيص بالتقدم الى ما ذكرتم لان الاعراف
 مقدورنا الطرف وقوله او على الموصوف في حوراء الجنبه بناء على ان المقدر هو
 الاسم هذا الصراخ في قوله الموصوف **قوله** دون العكس كما يوجهه البعض وعلى الثاني
 الود في صيغة لانه ان الاختصاص للمسند المسند اليه بل الاختصاص

مسند

المسند اليه المسند وهو ايضا ان الاختصاص من انما نشأ من الهم المسند للاختصاص
 على ان التخصيص انما هو المقادير اليه لا المسند ولا المسند اليه ورد المسند
 في شرح المتنازع بان كون الهم الجاهل مقيد للاختصاص من معنى المحرك في حكمه بل لم
 ولو سلم فلا ينبغي ان يكون المقدم لذلك الا استماع في اصناف مثل هذه الاعمال
 وبما يظهر فساد ما ذكرتم الملاحة في شرح المتنازع بما رتبته هكذا ليس
 المعنى ان ذلك لا يجاوز عنكم الى غير كره ولا ان يني لا يجاوز عنكم الى غير كره
 فانه لو جاوز الى غير كره لكان المقيد على معنى ان المقيد كره وديكم لا يني وانما
 في ذلك وديكم في السالين الاخيرين او السالين الاولين ان المقيد كره وديكم لا يني وانما
 الشرح في الثاني ان المقيد المقيد دون العكس لا ان غير ذلك لا يكون قايما
 وعندهم لا يكون قايما فانه هكذا فانه الصحيح لا ما قيل اما المقيد وهو
 ان الاختصاص من هنا في الحقيقة على ما قيل معنى ان ذلك لا يجاوز الى غير كره وهو
 من يتبين لكم وان يني لا يجاوز الى غير كره وهو من يتبين لكم وان يني لا يجاوز الى غير كره
 فانه انما المقيد في شرح المتنازع وديكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يجاوز
 الى الاعراف بل وديكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يجاوز الى الاعراف
 بلكم ثم قال وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي على حاله فاني قد مضى
 بوجه انه لا يسمع ان يني لا يجاوز الى غير كره ولم يوافق ان ينسوخ من قوله
 على معنى ان المقيد كره وديكم لا يني ذلك بظاهره على ان ذلك مقيد كره
 وديكم ليس مقيدا بلكم وديكم مقيد وديكم ليس مقيدا بلكم وديكم
 اشتراك بينه وبينه بساكن من ان التخصيص في السالين الاخيرين
 من باب قصر المسند اليه على المسند على ما في الاية فليس بلام التثنية
 به قوله كافي السالين الاخيرين عما في الاية اذا كان المقيد مقصودا كره وان لا

كون غير كافي بما فيه قوله لا ان غير زيد لا يكون ما يباح انه اذا كان للخصم
 القيام برضا لا يفي لتمامه بناء على ان المختص به القيام دون التبرؤ متى اذا التزم
 منه عدم حصول القيام لغيره واما الخروج من المأنول من حيث ان يعدم المسد
 على ما هو المأنول في المأنول فيبذل المسد الى على المسد واما جالفة بغيره
 وهذه القوي حل من الازد بعد وقيل وقيل له راحة لو ان معشار
 جودها على البركان الرام من الجبال راحة الكفد المعشار من البر
 كما لما على بر يد ان المسد يتخصم بغيره الحكم عليه كما يتخصم انما على بغيره
 وذلك لانه اذا قيل قام بغيره ان يكون كل من يتاى منه القيام فاعلانا وقيل
 رجل خصص ليعمل بان رجلا وقيل عليه حال المسد التزم كذا قيل
 ونحوه بان يجب بغيره انما على وادى على عروة الدار وقيل
 هذا الاية اذا ورد الشيخ الرضى رحمه الله ودعا على ان الحاجب وله ان التزم
 بغير الحكم المتقدم عليه حيث قال واما قول المصنف ان العامل خصص بالحكم
 المتقدم عليه فليس لانه اذا حصل بغيره بالشك فقط كان بغير الحكم بغير خصص
 فدخلت على انش قبل معرفته وقد قال ان الحكم على ان يكون الانية بغيره
 وهذا التام بغيره على انما على البسط فلا عليا ان سبب الكلام فنقول بانه
 المعصية والتوقيع في سبب جمهور النفا الى ان الاصل في المسد ان يكون بغيره
 لانه محكوم عليه والاصل فيه ان يكون معلوما وقد يكون نكرا اذا خصصت
 بشي من المحصيات بورد عليه ان العامل ايضا محكوم عليه ومع هذا ليس الاصل
 فيه التوقيع ولا التخصيص واجيب بان العامل اخف من الحكم المتقدم عليه
 لما رانما ورد بان اختصاص العامل من الحكم عليه يكون الحكم على غير خصص ولما
 اختار الشيخ الرضى ومن تبعه وقوع الكلام الغير المخصص مسدا كوقوعه في الاصل

والله

والله يقول ان الدعاء وما احسن ما قال اذا حصلت التامة فاحترس
 ان يكثر سب ودنك لان الغرض من الكلام ان الخطاب اذا حصلت
 حاز الحكم بغير المحكوم عليه بشي لولا ان قال فقام بغيره الا انما من المسد
 وعن العامل سواء كانا بغيره او غير من بغيره بوجه او كثر من بغيره
 من واحد وهو عدم علم الخطاب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في بغيره
 ذلك كما علم قام بغيره متلا فقلت بغيره فقام بغيره فلو لم يعلم كوز وعل بان
 الرجال في انما في الدار رجل ان يقول رجل قام في الدار فداست كوك
 انفق الساعه قال تعالى وجوه يومئذ يصر الى ريانا ظم وكذا في التام
 لا يجوز مع علم الخطاب بتمام بغيره ان يقول قام بغيره ويخرج عدم علم بتمام
 رجل في الدار من قوله قام في الدار رجل واجيب ايضا بان الاصل في الحكم ان لا
 اخبر بغيره الحكم عليه المحكوم به بغيره التقدم دون الاتباع بغيره فاحترس
 بشي الاتباع من العامل في اختصاص الخطاب اذا سمع الحكم بغيره في جهة موز
 قبل ذكر الحكم عليه فليعلم ان يكون هو الصفة او غيرها ان يتقرر في الدار
 قبل ذكر الوصف فالحكم عليه المذكور بغيره يكون كالمخصص بالصفة اذا
 حكم عليه بالحكم به المتقدم كان الحكم على بغيره واخرى الفرق من المسد والفا
 بانها كان الاصل في المسد التوقيع لا بد من اول كلام بان لم يكن معلوما
 الخطاب بان لم يكن معرفة او غيرها بانها فاما بغيره بغيره ادلان على الحكم
 على ان يكون خلاف العامل فان التزم بغيره عليه وهو ما في التام في التام
 فلم يال بغيره التام على انما في التام في التام في التام في التام في التام
 هو التام في التام بغيره او غيرها بانها لم توجه الخطاب لا بغيره
 بغيره فقام في التام في التام في التام في التام في التام في التام

فيها تقدم تلك التي اليه الفعل حصل له الفاعل مع كونها علمية وهذا معنى ما يقال ان يعلم
 العلم باب الفاعل هو الاستناد وان كان لا يخفى في بعض احواله عن الاخبار ومع العلم
 في باب المبدأ من الاخبار وان كان لا يخفى عن الاستناد ومن العلوم ان الاخبار لا يبعد
 من الاقوال الا ان يكون المخبر عنه معرفة او قريبا منها والاستناد لا يستلزم ذلك
 الامراء عجزه فيها لا يمكن فيه من الاشياء هذا ويمكن ان يحل من الاراد الله تعالى في العلم
 بسبب تقدم العلم في العلوم عليه اذ اعتباري اعتبر العلم في ذاته ما علم على الله
 وحصل تقدمه في العلم عليه ولما لا عليه حيث عرف السامع ان حله بالمعنى على غيره ليس
 المراد به ان العلم حكم او علم غير محض بل تقدم العلم عليه فحصل الحكم عليه ودرج
 بينهم وعلو ما في الترتيب خارج السقوط حيث لا المنة وراى ان شريف لازمه وانما
 انما اراد في الدنيا فذلك هو العلم وحصل الفعل وانما انه محتمل معنى افاضات ودرج
 المتاح وحصل شريف مستندا الى ضمير الله على ان الله مقبول في لغو من المعنى وفي
 انما شرف به على ضمير الانشراح من الانوار او كونه بعدا بنفسه على ما في الدنيا
 مدرك من الظاهر القوي لما المقصود المحمدي في الاخير ان جعل في الدنيا خارجا
 الى العالمين وهو قوله كما يكون نفس النفس وما عطف عليه بانما او بدلا او كون المتأخر
 لما نحن فيه وقيل المراد بالبعض شراح اسات الاضاح ووجه كونه سببا واهل حلاله
 المعنى وهو المبالغة في المدح اذا المعنى على تقدير كون الدنيا منوط فيه ان هذه الثلاثة
 انفسا مشرفة في الدنيا محبة ولا يتعدى انشراح الى الدنيا وعلى تقدير كونها
 محولا في الدنيا انفسا مشرفة بمحبة تكون في الدنيا وليست بمحبة بحيث يبلغ بها
 الى درجات اعلى في الانشراح اعلى اسماها في الدنيا وصارت الدنيا مشرفة
 من اعلى من اسماها سواء قد انشراحها او لا والتقدير السابق بمعزل عن هذا المعنى
 فضلا عن التقدير الاول لا بد كلام يتدبر اي يكثر من حقا وقيل يظهر ويكتف

وهو من الافراد بوزن الافعال والراية الثانية زائدة وهو ما هو من الفهم
 يعني الانكسار والضعف وذلك انه قال او ان يكون الراد من الجملة الى
 يكون المستند فيها في الدرجة الاولى اقل من المخبر واي حقه الحكم الذي له واعتبار
 زمانه من دون الترتيب فحصل المستند فعلا لانه هو الذي له على المخبر ودون
 وتقدم ذلك المستند على الفعل اليه على ما سنده هو اليه في المبدأ الاول
 لان المستند اليه الذي سنده اليه الفعل ايضا يكون في ولا وتقدم الفعل على الفاعل
 واجب والاشكال فيه هذا الاشكال مع جواجه يقولون بطلان حجاب ما
 اوله الفاعل باصره المبرر اليه كاستناد الشارح وج امتناع استناد
 الفعل الى المبدأ الخ ج لب لما عسى ان لا استناد الفعل الى المبدأ قبل الربط
 بالضمير العائد اليه بفتح لما صرح ج اية التحواله لا بد له من عايد اذا كان مشتقا
 فانه متوسع كيف وقد صرح السكاكي بان المبدأ لكونه مبدأ مستند على
 ان مبدأ اليه حتى فاقا بعبء ما يصلح ان يستند اليه بعبء المبدأ الى نفسه
 فيستند بهما حكم سواء كان خاليا عن صير المبدأ او مستقلا به وسجي ما فيه كلام
 الشارح كما حقق الطائفة في الفحاح والقد ان يكون شرط ان يكون مقرونا
 بما الكافة في الشرح الوجوه في ما الكافة فيكون كما انتم معاراج شبه مقبول
 ج مقبول اخرى كما كانت قبل ذلك وثانيها ان يكون كما ينبغي لعل حكمي سبويه
 عن العرب اسطرى كما اسك اي لعل اسك وثانيها ان يكون بمعنى جاز الفاعل
 السليبي في الوجود نحو ادخل في السلم الاسام والقيام زيد فعد ووعند الكوفية
 له معنى راجع وهو ان يكون بمعنى كما على ان يكون مملو كما تحذف الناحية
 ولذا هو رواجب الصانع بعبء الصريح بكون كونه معنى لها واسفلس
 المبدأ والقولين وبالله شروع في توجيه كلام السكاكي كما وجهه مع

به التناقص وعن الثاني ^{المكان} كان اول الاسانيد اخ فيل اذا كان الاسانيد الاول
 في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
 يصح فصوص هذه الامثلة بهذا المبدأ بل يجب ان يكون مع الفعل في واديه نفس
 على القاعدة القائلة ان الفعل يقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يمكن ان
 المراد بما يستند اليه هو السند اليه في الجملة التي وقعت مبتدأ وخبر المبتدأ فينضم اليه
 ثم انه يصح ان يمتثل قوله بعض الفعل ان اراد جالف مثل ما في الدرر العطار
 ولم يرد ولا طيف جبال في الصحاح طيف الصحاح في اليوم الاول
 طيف الصحاح ارفق بازج ذي دلال يقول من طاف للخيال طيف طيف
 وسيعمل هذان تمام السالفة من معنى التي هي تخصر والافى انه اركن بلافة
 تداركته الاول ان لفظ الصحاح صحيح في ان كون المسند به فعل واجب
 قال واما الحالة المتخيلة كون الجملة فعلية في ان كان المراد التجدد فتكون قد انطلق
 او تطلق في الفعل بوضع لان النجاة في القول بان جوازنا عرفنا واستطقت
 وزيد عرف بنفسي ثبوت دون التجدد وسأفقه والقول بان فاد التجدد والتجدد
 فاعبارة الاسانيد من اي اسناد عرف الى فعله استلزامه الى المبتدأ واسناد
 عرف بواسطه الضمير الى المبتدأ وذلك لان عرف فاعلمه فاعلمه فاعلمه فاعلمه فاعلمه
 مع المبتدأ اسيد ففقيه الثبوت لا توجه الف مثل المود في مرعيان السكاك
 وبطلانها لا يخفى على من له دون سليم لا سحاله كمن نزل زيد عرف في حاله
 من الثبوت والتجدد كيف والمحتد من جوا بان الجملة الاسمية التي يكون الخبر
 الثاني في علاج على التجدد الثاني ان قوله صاحب الصحاح وقول في الدرر
 الاول اخ كلام طاهر ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل
 الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم اي الفاعل الزمدي حيث قال لما كان اول الاسانيد

ومقدم

ز

في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق التقديم والسند اليه بهذا
 الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة في درجة واحدة في المبتدأ في الاولى
 ويقيم من كلامه زعمه ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى في الامثلة المذكورة اسناد
 الفعل الى المبتدأ ولذا اصررت عليه بقوله في الدرجة الاولى الثالث ان فعل
 قوله في تحت التقوى صرغه الى المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
 بعد اخ ذكر ما شرحه فافتتاح ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ انما لا يتصور في النحاة
 ولا يطابق احوالهم واعضائه استند بما الى المبتدأ من حيث كونه مبتدأ لا يستقيم
 لانه لا يستدعي الا اسناد المحرور وهو الخلة لا الفعل واجيب عنه بان التقى
 لا اسناد الحاصل بالصرف هو المبتدأ التقديم مع مطلق صلاحية ما بعده
 ولا شك ان مطلق هذه الصلاحية لا يتوقف على الضمير لوجودها حيث لا ضمير
 كما في قولك زيد غلامك الرابع انما ان اراد بالاسناد اخ يمكن ان يقال
 ههنا اسناد اخر متماثل للاسناد بالضمير المذكور من ان اسناد الفعل الى الضمير الذي
 اصطلحنا مستدعي اسنائه الى ما يعود اليه من جهة المعنى كما يقول في زعمه زيد
 تمام ان القيام مستند الى زيد وجوه صرح في شرح الصحاح وانما رايه بقوله
 فلا بد ههنا من زيادة اعتبار واختار في توجيه كلام السكاكي مع ما فيه
 من الاستدراج والاستبعاد اما الاستدراج فلا يلزم من احد من اهل العربية
 واما الاستبعاد فلما سئل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بما لا يحوط له ان
 هناك المبتدأ انما هو مع الخبر لا غير وكلام الشارح ايضا لا يخبر عن
 ذلك حيث قال لانه انما يدل على اول اسناد الفعل الى الضمير وهو خلاف
 المطلوب واما المطلوب اولى الاسناد الى المبتدأ والمقدم عليه وعلى
 اسناد الجملة هو الاحتمال والاول منه يدل بصرحة على ان اسناد الفعل

الى الضمير مستند على الاسناد الى المتبنا سواء كان الاسناد اليه باعتبار استيعابه ما
 يصلح ان يكون خبرا عنه او باعتبار توسط الضمير اليه ووجه التفاضل الشريف
 المرجح اني بان خبر المبتدأ اذا كان محلا مستند الى ضمير فاسناد الفعل الى الضمير
 لا يتوقف الا على حقيقة ما هو فاعحق الضمير ارتباطه بالفعل في الجموع الرتبة العبرية
 بالاختلاف لا حية كونه خبر المبتدأ امر فله المبتدأ الى نفسه ثم يلاحظ ان هذا الضمير
 عاير الى المبتدأ وعبارة عنه يكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ حقيقة
 ويحصل اسناد اخر متغاير للاسناد الاول باعتبار الاسناد الثاني متاخر
 عن الاول لتوقيفه على الاوتباط الذي بين الفعل والضمير فيحصل مجموع صحيح كونه
 خبر المبتدأ يتألف من الصالح للضمير في هذه الصور هو المثل لا التمثل وحده
 والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ يبرهن عن الفعل والضمير المربطان
 الاخر يحقق الاسناد لا الوقف على شيء واما الثالث فهو مع توقيفه على
 موقوف على اعتبار كونه الضمير عاير الى المبتدأ عبارة عنه فكون الاسناد
 اليه اسنادا الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا منه المعنى الذي به الفعل
 ومتاخر عنه ودين في شرحه الفتح بان الاسناد الى المبتدأ امر فله ما بعده
 الى نفسه مستند على الاسناد من اي الاسناد الى الضمير والاسناد الى المبتدأ
 يتوسط هو الضمير اليه لان المستغنى لهذا الاسناد هو المبتدأ المستند مع
 مطلق صلاحه ما ذكر بعده وملاحظه هذا المطلق متقدم على اعتبار اسناد
 على الضمير وهو ان المبتدأ وح لم يستلزم كلاما متناقضا ولا اقتضى لاسناد
 اليه بل انه وكذا لم يخرج في دفع التناقض لما علم من ان مثل الود وال
 ما سبق اي من اسناد المبتدأ كونه مبتدأ ان مستند اليه شيء على الاصطلاح
 السادج لان المبتدأ ان يكون مستندا الى الضمير او لا ثم اليه ثانية فوجه

الى الاصطلاح واما القول بان مستند اليه ابتداء هو اسناد هو الضمير مستند اليه فاشيا
 فبالنظر الى المعنى والاصطلاح لا الى الاصطلاح وحده واذ اختلفت الجهات لم يكن
 بين كلاميه تمايز وهذا معنى الاختلاف يرجع به الى الاسناد الى المبتدأ يتوسط
 الضمير لا يرتبط به لافان التحددهم الفعل على ما بينه اليه في الدرجة الثانية فخرج
 هذا الاعتبار الى اعتبار الاسناد يتوسط الضمير متول في الدرجة الاولى وهذا
 يظهر ان ما قاله الشيخ بما الى من الملوحي ان جعل قوله وقوله في الودعة الاول
 اخترا لعل انه اخترا من خروج لا غير دخول ليس من ذلك انكر الشيخ على المزارعي
 واما قال كثير ما ذكر ان لم يقل جميع ما ذكر او ما ذكر على ان يكون ما عامه فكون
 معنى جميع ما ذكر اذ لو قال كذا في كل ما ذكرنا جميع ما ذكرنا اليه غير مختص بما
 جرى عليه في غير البابين اي في ما يشار اليه في الجمل ولو في شيء ما يشار بها وليس كذلك
 وله اعدل عنه الى قوله كثيرا ذكر واما ما يقال من انه اشارة الى ود على
 الناصب الذي هو المحصول ما قاله ان قوله كثيرا ذكر الى ان كثيرا ذكرنا البابين غير مختص
 بما جرى به في كل ما يشار به اليه بل ان كثيرا ذكرنا البابين غير مختص
 لاخرى في الحال والتميز والتقدم لاخرى في المعاصف اليه ولو قال ما ذكرنا
 الى عموم ما او جميع ما ذكر لا يستلزم حرمه في كل ما يشار به اليه فكذا الكلام
 ومحصل ما ذكره الشارح من الملازمة الى انما لو قال جميع ما ذكرنا البابين غير
 مختص بها يلزم ما ذكر من المجرى ان لا يكون الاسناد الاختصاصي بوجه
 ذكر ما واحد ما يشار بها قد سبقت اشارة الى ما بين في التسمية بقوله كثير
 ما ذكر غير مختص بها والاول اولى بوجه بان كل ذلك لان الكلام في احوال
 متفقت الفعل من الذكر والمحدث والتقدم في احوال التمدد لان كل واحد
 من الفعل والتقدم في التمدد والتقدم في التمدد في التمدد والتقدم في التمدد

به وفي بعض النسخ لم يذكر قوله الاول اولى حرف المثال ومن هذا علم ان ما ذكر ان
 لم يسهل للمفرد من جهة وقوعه عليه كاحرج به في الاصباح حيث قال لعلم انما سجد به
 من جهة وقوعه عليه سلم ان مراده بالمفرد هو المفرد به لان المفرد به على خلاف النسخ
 عند الفاعل اقرى القابل والمخاطب اليه اسر وقيل انما خبر النسخ بحرف المفرد به لقوله من
 القابل لا كونه من جهة الفعل ولكن لحدوث فيه تكرار شيئا واحوال يخرج من القابل
 وسائر المتعلقات يعلم بالمقاييس ويكون كلاما مع من اسأله اعطاه غير الذي
 الاحسن ان يقال ويكون كلاما مع من اسأله اعطاه لا يرى ما يعطاه لما في قوله
 من انما المقصود علم ساعد الكلام المومن غير كرم الغير والحب والافق
 وفي شرحه لفتاح العربا لكسر الذي يجمع في قوله له بجا ربه والمصباح للفاو كسر
 هو الرجل الخداع للبرز متول منه خرب يارجل عجب خبا لغير الراية بالفتح واليه
 بالمعنى الذي هو بالكسر عجب بعلمه ايهام اي ساعد في وهو الساع وانما اريد لفظ
 انما يظهر ان الخلق البصر لا يبر الى الترجيح حقيقة اذ بها يكون في الواقع درجات
 لان غاية الامر يساوي العقل في حق الحقيقة فيه لا في جميع الجهات او لدفع ما عسى
 ان يلك على الاستدراك شاع ان القصد الى فردودنا خرج حق الحقيقة فيها رجع
 لاجل النساء ومن على الاخر شاع ان يكون المقام خطايا وتوجب كونه اسند لسيا
 لا ياتى قول لام الثانية الخ قبل هذا الاعتداد وكيف هذا اذا لم يعبء ارباب
 البلاغة كما مر هو المعاني المتصور للتكلم وما لا يكون مقصودا له وان فهم من العباد
 لا يعبء به ولا يعبء من خرامن الرأى بك عليه ما قاله السكاكي في مثل الخاصية
 مثل ما سبق لما قبله من ركب ان وراي مطلقا فاسمعت من العارفين ببناء
 الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الالحاد ومن ركب في مطلق
 من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار ومن غير مطلق ترك المسند اليه من انه يلزم ان

يكنى

يكون المطلوب جدا الاختصار وصرح في بعض المون في التكلم او الم يكن لم يبالا
 بحيث ان لا يفهم من كلامه لا يعبء مقصودا له في المون من التميم في اراء النسخ
 السرخس والمقصود لم يكن ما يعبء به غيرهم والاعتماد على الاعتداد ان يقال ان التميم
 للمعوم ان اريد الفعل هو الفعل بمعونه التمام الخطا في ذلك لا شاع في كون القصر
 من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور بما في الباب ان لا يكون المعوم
 مقصودا بنسب الفعل بل به مع معونه التمام ولكن انما التمام كونه عن اعتداد الشاع
 بان الوجه الاصل والمقصود الاول للتكلم بوث الفعل لئلا يعلما ونسبه عن ان
 اورد كلامه في التمام الخطا في بل به يعبء بانه قصد بكلامه التميم في اراء النسخ
 بحيث يبين الساع منه ان القصد الى غاية التميم في صرح هذا في ثبوت الفعل
 او نفي عنه بمعونه التمام وبالحكمة قصدا قاله التميم انما هو متعصب قصد بوث
 نفس الفعل ونسبه فعب حله عليه عند حدوده عن العارفين ببناء الكلام والى
 ان يكون المعنى الكلام ما هو المقصود الاصل في مطلق المقصود مطلقا بل
 بما ذكرنا انهم اعتمدوا في باب الكناية المعنى الحقيقي لا كونه مقصودا احليا
 وبالذات بل ليقابل لما المعنى المقصود بالبناء وكان القابل قال والاعتماد
 لم يعلم ان قصد الاطلاق ليس مع كونه في كلام السكاكي حيث قال او القصد
 لما نفس الفعل يتناول المتعدي منزلة الالزام وفك يدل على قطع الشك من المطلق
 بالمفرد ولا يدل على قطع النزاع عن اعتبار وجود افراد الفعل او خصوصية الاشكال
 في كلامه والمصنف رحمه الله ذكر في هذا الاطلاق وصرح بانك السارح وحمل
 كلام السكاكي على ذلك فوجه عليه السؤال المذكور ثم المذكور في شرح الفتاح
 ذكر العلامة الشيرازي حيث قال في تفسير كلام السكاكي من قوله بالظن
 المذكور ان في الام الاستدراك هكذا على ما تقدم في حواشي الحواشي

في غير الجود غير حاتم منزله العدم ونزله الفعل الذي هو غير الاعطاء منزله العدم
 نفس فلا يملك على هذا صوابه لا يعم بوجه من الحقيقة لا غيرها
 على التعميم انما دانه بوجه كل اعطاء فيلزم ان لا يكون عليه بوجه الاعطاء فينبغي عدم الاعطاء
 عليه ويكون من قصر الموصوف على الصفه وذلك لانه لما كان عليه بوجه الموصوف من ايراد
 الاعطاء لم يكن الموصوف بوجه ذلك الفرد فلا يكون موجبا لفعل فرد وهو خلاف القدر
 بعد العمل في الحكاكي واما على رأي الشيخ عبد القاهر فتقدم المسند اليه ايضا بنبيه
 المسند وهو الاعطاء عليه كما مر ان من مسا الشجاء ان وقع مبدأ الفعل في التخصيص
 ولما والاقدر كقول التخصيص وقد يكون السند في مفر كان الاسم ومظهر امره او مفعلا
 شيئا كان الفعل او متبعا يوجب هذا ما نقل عن ابن رجب رحمه الله في حاشية شرحه في
 ان الردود غلا ومثلا هو اصحاب الحصر في مثل هذا ان يعطى على ما روى الشارح السلك
 واما الفصل الاول فقد حققناه على وجه يتبع عند صاحب المتنازع واما الفصل الثاني
 بناء على التقدم فلا يصلح شرحه بالعلم المتنازع على ما عرف من مقدمه وقال ان في هذا القول
 بكثر ان جعل الحصر من العلم وفرض العلم في صورة بدل من العلم او العلم في
 جواب السدال عليه فانما اذا ظهر خطا من نصف في مسلمة دقيقة وثبت هو
 رجل عول فيهم منه انه لا يعلم غير الحق وما له دخل في عقين الدعا من ادراك
 عن شأن فلا بد مما يستلزم بوجه من حقايق الافعال فقلت فلا يخطى
 يكتب او غير ذلك فهم منه انه يتصور على الجادة ذكرت في جوابه ورد ان ذلك
 لا يصح مطلقا ولا في مرتبة هذا على التسديد لا يصح فان هذا المقام ما دفع اليهم
 خطتهم يريدون للحكاكي حيا في ذلك وما فيه التوفيق في ذلك العدم من قول
 صاحب المتنازع في الجاهل التخصيص لترك الفعل وهو والعقد الينس الفعل
 ينزله السند في منزله اللازم دهايا في غير ذلك على ما سنجد الاعطاء ويظهر

للمعنى

للحقيقة اياهما الباقية بالطريق المذكورة ان لا اللام للاستفراق جابلا قوله
 بالطريق المذكور راجع على قوله اذا كان المقام خطا بيا وهو ما ذكره المؤلف مما ينس
 ان في العدم في ايراد الفعل بسله اياهما ان التقصد الى فرد دون التخرج من الحقيقة
 فيها حكم انما يكون كذا ان لو حمل له بالطريق المذكور على ما حمله المؤلف اما لو حمل على قوله في
 آخر بحث ان لا اللام للاستفراق من حمل المصروف باللام على الاختصاص بالصفة مثل حاتم
 للواد وحال الاجتماع بما يفيد الاختصاص بالصفة تنزل جود غير حاتم وجماعه غير خاله
 منزله العدم فليس كما فهمتم او رد كلاهما طول لا لا في تحت فالحق ما ذكره الشارح في
 لان التنازل عن ذلك والاعراض عنه من الابه ان ادلوا فان لم يكن سجرا
 ان وسمع واع اصوات لغات المعنى المقصود وسواء في الاستهارة والجدال لا ذكر
 المنقول قد يشعر به لولم يذكر ان يعطى على الرأي والسام لان ذكر التي لشخص
 يدل على حفايه عند لما لا جهلان ما اذا حذف فان عدم ذكره لشخص في مقام
 اراد ان يفهم ذلك الشخص يشعر باستهارة عندكم واما قل بل قصد
 بقلبه بغير ذلك عليه صريح كلام الايضاح الصواب الثاني ان يكون اللفظ انما قد قلته
 بقول في شرحه اجابا قوله وجب التنبه وان فرض في اللفظ انما قد قلته
 بعدم اللازم في الواقع لم يوافق فيهم ايراد الفعل في فهم المقول بار سنبل
 كل ايراد الاعطاء في حق شخص معين فلا يلزم من التخصيص اصلا لا في الوجود ولا في الاعتبار
 والتقصير قوله عليه السلام في ساحة الصبر اوسع وبعده واعداءه وكم اكل من اكله
 وبيهم الشيا بالدفار يرفع اقسام التحوط في الصحاح القول المراد في ذلك
 محل شبهة بخل وعالج شبهة الكسرية ايضا نحو لا افصح وبقا لمرث الباقه
 مر واداستت غزها لم يرد امرت الناقه اي دولتها والري على صيد الناقه
 الكبيره البكر عن الكساي في قوله على السحابة لا يوزن وهو غير موزن

والجمع ما ياد في شرح الايجاج لست حمولاً جليلاً والفتى استخارج الدم
 منها من قولهم من يشرح الشاء اي يفتي في خبره واستخراج الدرر من
 حبل ان يعرفه ودخل الخيال حيث قال وتنازل ان يقول العلم السابق وهو قوله
 فلم يبق من الشوق غير تنكري يدل على ان البكاه هنا مفيد بالبكا الفكري اذ العزم
 انه لم يبق منه غير تنكري فليكون من هذا القبيل مثال حبل فلان على ان المجلد
 في الصيغ محامل عليه اي على محامل على نفسي ان تكلف الشيء على مقتضى
 واذا حصل من كبر الخبر في الخ كذا قرره الناضل المصنف في شرح الكافي في هذا المعنى
 في باب الانسان في هذا المعنى ولم يدرج لا في هذا المعنى في هذا المعنى في هذا المعنى
 من قبيل في لال اي بره ان الذي لا يتولى في نفسه يقول العبد وقد يكون
 والطبع من الناس وبعده ولكن الكرام لم ينامي فلا اجري اذا ما قيل في الاستخراج
 لهما وقد ينسري بسبب احسانه المالك ولو غلبا طلبا لرضا وانما هذا
 ونساي للكرام من الناس ويحتمل ان يكون ان يكون احباب والاحباب على الطرف
 بعد الصانع اي وقت احسانه المالك ولكن الناضل الذي في هذا المعنى
 في هذا المقام الى القول اما في المال الاول فلا في المقام مقام البالد والدم من
 الاعلام واما في المثال الثاني في هذا المقام على انه في تصنيف مثال الصنف
 وشاه الكرم حيث لا يخسر وعونه من احد دون واحد فلو جعل من قبيل ما في الزلزال
 الدائم لربما كانت المقصود ولذا جعل صاحب المتصاحح الخ وقد لا يقال
 واما الحالة المستضيه لترى مقوله من المقصد الى التعم والاشاع عن ان يفسر
 السامع على ما يدكره من غير شرح الاختصار وانه احد انواع سحر البلاغة حيث جعل
 بتفصيل اللفظ الى كثر المعنى كقولهم في باب البلاغة فلا يعلو في الجمع ويصل ويصل
 وسنن وسيدم وقوله عونا بلا واسعه في محال دار السلام والنقص الى نفس البشر

بتفصيل المقصد في منزلة الامام ذهاباً الى قوله ان يعطى المصنف في هذا المعنى
 الحقيقة حيث مثال الاعتقاد من نحو فلان يعطى اي لا الاعتقاد من
 المثال المذكور بخلاف الآية الكريمة فانها غير ملائمة للاعتقاد بخلاف الاعتقاد
 الاول وهذا يحتاج الى اجيب عنه بان اي في التعميم في المصنف
 حذره يصور على وجهين اح ان يكون هناك قرينه دالة على تميز مقوله لتمام
 كاني قوله قد كان منك ما يولم عند قيام قرينه بان يتعمد عليه ذكر كل احد فيقال
 فيستند العموم من المقصود ولا دخل في ذلك في كل من مجرد الاختصار والذات
 ان لا يكون هناك قرينه دالة على تميز مقوله عام لكن يتوصل بعدم ذكر المقول
 في المقام الخطابي بالتعميم بما ينافي على ان يتبدل خاصه دون اخر في جميع
 لاحد المتبادر من كل الاخر فيكون له من دخل في مقتضى بره بما ينافي الوجه
 الاول فله ذلك جلياً بان من المقول قد يكون مجرد الاختصار وقد يكون التعميم
 مع الاختصار والاشارة مع مثل الجواب عن الجواب في شرح المتصاحح
 حيث قال واجيب بان يجوز ان دل التمرس على ان مثال محدود من غيره والام
 على خصوص ما راجع من جعل على العموم مع ان التمرس لا يخرج في جميع اسناد اقتضائه
 في هذه التعميم والاختصار الخ وهو من لما سبق في قوله من المقدر
 بحسب العرايين في الحاجة اليه فيه بحث وهو ان يقال ان المعنى عند قيام
 فتبين داله على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر ويكون المقدر في الاختصار
 قد دل عليه من ذكره فيندفع ما راجع ان يرفع عن كبره فيصير قوله واما التعميم مع
 الاختصار على ان الدعاء بمعنى التسمية الخ قال البيضاوي في تفسيره والله
 في الآية بمعنى التسمية وهو يتبدل في المصنف ليزج في اوامها استغناء عن التفسير
 ولذا قال صاحب التفسير هو ابتداء الاسم او مبتداً وادكروا اما هذا او اما هذا

والتورث انما هو من المضاف اليه وما حله لاهلها الموكلة في اي ارض من الارض
 تسمى وذكروا ان التسمية باله ليس برأى الى احد الامير المذكورين ولكن التسمية
 وهو دانه عز وجل لان التسمية للذات لا للاسم والمسمى ايما تسمى بها
 موضع موضع قوله فله الاسماء التي لانه اذا حلت اسماء كلها حصل هذا الاسم
 لانها منها الى هذا الكلام الغشاق في بعض منه انه لا يلزم ان يكون له على التسمية
 البتة بل يجوز ان يكون معنى التسمية فيسمى لما هو من واز يكون معنى الذكر
 فيسمى لما هو من واحد والضمير انا هو من التسمية به من الاسمين او الذكر من
 دون المسمى فلا يلزم الشرك ولا عطف التي على نفسه فهو يلزم احد الخيارات
 اذا اتى الله تعالى معناه الحقيقي والذات انما هو روح اذ لو كان الله تعالى
 فليكن في نفسه دانه وجه انما هو في كلام الشيخين فانما اعتبر انفسهم في
 من غير ملاحظة للخصوص ما يتعلق بها من العلم والادراك وما هو مستقيم
 او الملائكة او طوائف المخلوق المنفرد مع ملائكة خصوص ما يتعلق بها لادى الى
 المسمى وانما ان الرحم عليها ليس من جهة انما على الله ودان الناس على السعي بل من جهة ان
 مدونهما عندهم المسمى على ما شرع من النفي والاشارة فانما هو من جهة التبدل
 دون اصل الحكم كافي من ذلك ما في كذا لا في كذا وما في كذا من السكالي فانه اعتبر
 الدود والسقي يتلقون بتسوية مخصوص والافاضة على معنى ان الرحم في
 نفس الامور انما هو من جهة ارضه ودمها عنها القاضية اليها مستقيم اهلهم المقصود
 ورجع الرحم من التبدل الاخر وهو الافاضة في دود مخصوص المنفرد القاضية اليها
 المتعلق بالرد والاضافة اليهم المتعلق بالسعي في ذلك ان مدونهما بالمالا مستقيم
 عما لم ينسب الرحم الى حاله ادلا اعتبارا من المفعول فلا بد من انما هو في
 لكن يرد عليها انه لو كانتا دوان عن غيرها بل مواشيهما وكانوا يتنون غير مواشيهما

بل غنما او دودان عنهما لكن يتنون بها ما وانه لهما فان الرحم افضا على حاله
 لصدور نفس الدود عنها والسقي عنده ولا يحتملها في كذا من السكالي
 دانه ولطفنا وهذا يحصل ما نقل عنه في الدواني اذ وجه الثاني ان الله لو عرف
 انها كانتا دوان عنهما الغنم او مواشي الغنم اسما عنهما ومواشيهما لم يكن
 ذلك محلا للرحم بل للتعريف بها وكذا لو كان الناس يتنون عنهما مدونهما
 لكان لم يكن في محل الرحم في النجاس قد اعتبر التعريف بالمفعول اي بقول ما كان
 مفعول كان غنما او ابلا وصاحب الفساح القيد الاخير الذي هو الاضمان
 نعم لو اعتبر النجاس الفعل باعتبار تعلقه بمفعول ما مضاف اليها واليه لا يرفع
 الاشكال واستحال القيام وانه اعلم بحقيقة الحال اي ما فلا لكان
 انما هو في لكان له المشوكون من ان يكون دونه دونه وذلك من انما هو
 الوحي بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف او الروح ساخر كرمه من غير
 ان يقول ان الله او هو ذلك ذلك كقول كره ومظهر السان عنه
 او عكسه او غير ذلك ما يناسب القيام وكان على المصنف ان يذكر ان كان
 الاخر ان يقول له قوله لا يخطا لان الاختصاص من جهة رتبة لم يذكر
 رد الخطا في الاشتراك عما يتعلق من كذا كونه جهة اعما وعلى القابيه
 باسبق ولم يره حيث يتبادل الاشارة في سياحت الخير كما اعتد عنه
 الخارج في ترك اسباب التقديم نعم اذ ان مستقره الخ كما اذا نظر
 الى الخالين لظان سدا انك صرحت زيدا وظهر انما هو انك تعتقد ان
 مظهره بغير زيد فتقول لك زيدا ضربت لا غير فتقول له قد انك انك
 نفس المفعول هو الضرب ما زيدا ضربت ولا غير فتقدم المفعول لكونه على
 وقرنا لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض صحيح واما

الكسوف في شئ واحد لا يظهر ما ذكر من التخصيص ان ليس المقدم هو التخصيص بل
 يظهر ذلك من المقام لموضع عنه واجب بانه لعل ان هذا التخصيص ظهر منه المقدم
 فواو غير التخصيص في افعال المقام ما ساعد في جعلها كمالا فلو ايد فلهذا كان التخصيص
 مدخل في عدم جعل المقدم التخصيص ويدل عليه قوله اظهر وجهه لم يقل واظهر ذلك
 حيدر بانه من الخلف بل الجواب انه قد علم من التخصيص المذكور ان كماله اما بعد ان يكون
 ما ذكره يدل البراءة الى الاختصار وكثيرا ما كان يميل الى التخصيص استلزامه كمال البراءة
 ما عدا التخصيص فلا يتركها في موارد استعمالها واما التخصيص المستند من المقدم
 فلا استلزام لها بل هو ما يتبعه به اليه بانفسه المقام بعينه القرائن فيه
 التامع ورجح بقوله ويظهر ذلك على ان التخصيص ليس من مقتضاها ما يجب ان يترك
 عن موارد استعماله بل في الابهام المذكور ما يمنع التخصيص وانما اليه بالتدليل
 المذكور في المثال او ما شبه ذلك كالتفصيل والمدح والدم او الكراهة
 وكونه نصب العين وغير ذلك ما يناسب المقام الغير ذلك من الواضع
 ما لا يجب فيه امتداد التخصيص بكن المناقشة في بعض الاي المذكور في الآية الاولى
 بل في المثال على التخصيص او ما ساعد به على طوله غيرهم بالنسبة الى قائلهم انفسهم من
 عدم وفي الآية الثانية جعل صاحب الكشاف على التخصيص حيث قال في التخصيص
 صلو ثم لا يسلوا الا بالحق ثم قال في المعنى في تقدم السلسلة على السلسلة
 في تقدم التخصيص على التخصيص ان لا يسلو الا في هذه السلسلة وكذا في الآية الرابعة
 حيث قال انما ياتونك من غير انظر الى ما خاصه لا ينظر الى غير ما وعدا من تقدم
 القول هذا والمقصود التبيين على جواز قصد التخصيص في ان كان المناقشة
 في المثال ليست من باب التخصيص فيكون ان يكون المراد من المقدم في الآية المذكورة
 رعاية الفاعل ويجوز ان يكون في الآية الاولى عدا الا المقام وهذا في ما قرأنا

اراد المثال للموافقة كما اورد في السكاني كقوله تعالى قل لا امانا
 قال الاولون قالوا انما امتنا وكنا ابا وعظما ما انا لميعونون
 في احوالهم الاول على ما صرح به الشريفين المحراني فقهان الله فقوانه
 غير وان بالتصود ثم لم ير ان لما هو كغير الوافه ولا يجوز ان يقال
 انه من عطف البيان للمعنى لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل المعنى الشك
 لم يكن قال ببياننا وتوضيحنا لوسوسات بعضنا في وسوس مع قطع النظر عما استند
 اليه وهو الشيطان لا يصلح مجرد قوله بياننا لحرره بل قطع النظر عن كماله لا عام
 منه مطلق ولا نفهم منه ما يتضح به الوسوسة بل قيل لا بد في الثاني
 من ملاحظة التعلق بالمعنى ايضا حتى يصلح بياننا الاول وكما شبه ان القول
 المقيد بهذا الفعل والمفعول ليس بياننا لطلق الوسوسة والوسوسة
 الشيطان بل لوسوسته الى ادم على ان الامم يدل على ذلك من الوسوسة
 وهي القول للجنس المشتمل على الحكم المحض من افعالنا لان يكون تشبيه
 مشتملا على تفصيل ما اجل وامر بالتأمل عقيب بيان عدم جوار كونه
 من باب عطف البيان حيث على الاقوال لم يوجد تام على ان مجرد القول في
 استناد الالفاعل على ما يصلح به بالوسوسة المستند الى الشيطان
 من غير ملاحظة القول بعد القول كما هو مذهبهم في كلامه لا على لاد
 البيان من الجودع المشتمل على القول والفعل والفتوك يظهر ذلك في المثال
 لمحت طرح الواو حمله ببياننا لوسوساتكم وتنفير العذاب
 في التثبات حيث طرح الواو حمله ببياننا لوسوساتكم وتنفير العذاب
 انبت جعل التبع لانه اولى على جعل العذاب وتناو عليه زباله على هه
 كانه جنس لفر وجعل الثاني متعلقا ببياننا لوسوساتكم ومتعلقا بالتفصيل

العذاب مع كون متعلقها العذاب في النفس فثبتهما على ان سؤمهم سؤا العذاب
 هو العذاب ودلاله على ان يكون في نظم الاله اكثر مما ينبغي ليس هو كالم وهذا
 وجه اخر وهو انه لما عطف الفصح على العذاب ارجى العذاب عن الفصح
 كما قد قيل في سبوتهم بالانج وبعين فظهر ان قطعها ايضاً للاحتياط
 الخ اعترض من الايضاح بان السكالي قسم القطع الى قسمين اح القطع للاحتياط
 وهو ما لم يكن لما منع من العطف كافي هذا البيت والثاني القطع للوجوب
 وهو ما كان لما منع من العطف ومثله بقوله تعالى الله يستهزئ بهم قال
 لا انه لو عطف لعطف اما على حالي لو او اما على جملة انما معك وكلامها
 لا يصح لما مر وكذا قوله تعالى الا انهم هم المفسدون ون وقوله
 الا انهم هم السعيا وفيه نظر لجواز ان لا يكون القطع في الموضع الذي
 يحلونه على الجملة المصدر بالطرف وهذا قسم لم سزا متاعه واليه
 اشار الشارح رحمه الله بقوله فظهر ان قطعها الى قوله لا انه لم سزا
 امتناع عطفه على الجملة الشرط واجب عنه بانه لا حاجة الى ذلك
 البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قيد من فيودها كاللطف
 والحال وغيرها وتبين امتناع العطف على الجزاء ولم يفتقر بين
 الجزاء والشرط حكم لتوحيد معناه بل اخرى هي الموضع الرب منها
 حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها ولو ففرض في الجواب بان
 العطف على الجزاء المتبد يصور وجهين اح ان يحصل التبد جزائس
 المعطوف عليه بان لا يمحط التقيد او لا ثم يقطع عليه ثانيا
 في لا يترك الاشتراك في دس التبد لكونه جزائس المعطوف عليه لاحكام من
 احكامه وتامرها ان يستمر العطف اولام التقيد ثابت فيكون ذلك

التقيد حكما من احكام المعطوف عليه تركا بينه وبين المعطوف يجوز ان يحد
 عطف الله يستهزئ على ان لو ان الوجود الاول وكان المراد من العطف
 على الجملة الشرطية ان ياد به اذا كان المعطوف عليه مقيدا بقيد متقدم عليه
 لان المتبادر في الخطي يات من العطف هو التقيد كما في التقيد وهذا
 التقيد ركاز في المنع وانما تحيرونه لا يصير القطع بهذا الاعتبار للوجوب
 لبقا ما نؤمن خلاف الراد وان لم يتبادر في الموضع الجواب ما قرر في السابق
 رحمه الله في شرح الفتح ان الرطبات المصدر بالواو في هذه الآية
 عطف على فاعوا او يكذبون بقوله ولم يمداب اليهم بما كانوا يكذبون وظاهر
 ان لا واحد لوطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون في الا
 انهم هم المفسدون على ما كانوا يكذبون ثم المراد بالقطع للاحتياط ان يكون
 قبل الجملة كلام يستلزم ما منع من العطف عليه وكلام لا مانع فيه فيقطع
 الجملة عنه لئلا يتصور عطفها على ما هو متل على ذلك المانع وبالقطع
 للوجوب ان يكون قبل الجملة كلام يستلزم ما منع ولا يوجد هناك
 ما لا يستلزم ما منع فيقطع للام عاقلها وهو با وقوله تعالى
 في فاعوا جازم لا يستلزم حذو من ساعده ولا يستلزم من قبل في الآية
 ايضا ما يمنع من العطف وسواء ان كان المعطوف عليه مقيدا بقيد متقدم
 عليه في التقيد او في التام الخطي اشتراكا في التقيد وهو ثابت بهما
 فينبغي ان يقطع واجب بانه في مخالفة الظاهر المتبادر اذا كان هو التوك
 منه لقرينه كما في الآية الثانية فان الاستدلال في زمان في الاجل يستلزم
 استحالة ظاهر فلا في يره في يره فوطف على المقيد مع قيد في قوله
 الله يستهزئ بهم في القرينة ههنا ليس متل في الا في الاول في الظهور

فلا يبرهن من محالته الظاهر للبناء والمترتبة أقوى مما كانت له لتقرينه اضعف بل
 لا يجادها في التحقيق وذلك كما قيل بنا على اننا واهم تلك النماذج
 اوقات الخلفاء من جهة استهزام بالمؤمنين فيكون السند انما للكلين
 هو الاستهزام لما بينهما من الاتصال قد يقال ان فصل الجواب
 عن السؤال لما بينهما من كمال الانتقال والاختلاف جزاوات فيكون
 الفصل الاستنباط اشبه كمال الانتقال لا شبه كمال الاتصال
 بالسبب هو الروايع كذا في شرح العلامة الشيرازي حيث قال
 بالنسب هو الروايع لا غير ولذا عطف عليه وقيل الزعم هو الواقع في الشخ
 المترجى في منزلة والنسب انسب بالنسب لانها من تمام الحالة اي مثل
 ان لا يسع سره الا الله لما عسى نوره عطفه على انزال وهو فاسد
 وقوله وهو تقدير السؤال ناظر الى ليس المسمى وقوله وترك العطف
 لما تعليل اللفظ وقوله او غير ذلك بالجبر عطف على ما اضيف اليه مثل
 او على تكرار المعنى وهو الموافق لما في المتنازع وذلك لغيرها من الانشعار
 شبه السامع لموضع السؤال واو على ظهور السؤال بحيث يستفهم عن
 ذلك او التقيد الى سطر التعليل معه بذكر الجواب المتفرع على التفرع او
 التخييم على بلان السامع وعدم تشبه له ذلك لا بعد لبراهن الجواب
 فيمن المخلص بنا بين الزمن والاسلوب اما ان يترى العرض
 وفيه اذا العرض من الاول بيان ان الكتاب بالغ في البداية بخلاف
 بشرى النبي الرب عنه وحقيقا لكونه ذلك الكتاب الكمال ومن
 الثانية وصف الكتاب بان لا يهدي عليهم الا لطاف ولا يوترقهم
 الانذار وانما الاسلوب فلا طريق اولي الحكم على الكتاب بجملة

محدود في المبتدأ وصول بخبرها ذكر السند واحوال المؤمنين وطريقه الثانية
 الحكم على الكافين قصد الجملة تامة مصدره بان المشعر بالاحد في قوله عن
 هذا قيل ان يوحى الجمع بينهما بالوطف يتلو النون مرر في عرض يوحى الجمع
 من العصب والنون بخلاف قوله ان الا برار لفي تعميم وان الجواب
 لفي محتمل ان اسلوبه من باب التقابل لان الحكم عليه في احداهما مشاير
 الحكم عليه في الاخرى وكذا الحكم به هو في الحقيقة كالجاري
 عليه برهان الدين موسون بالعيب مع جهة وان كان كلامه له في
 اللفظ غير ما مع لشي الا انه في المعنى تابع للشفيع لكونه استنباطا واقع
 موقع الجواب عن سؤال ناشر عن قوله هدى المتقين فيكون حكمه
 المتقين لان الجواب من جملة السؤال والسؤال من جملة المتشابهة
 فرق ح بين كونه كلاما مبتدأ وبين كونه موصولا بالمتقين صندله مجزرا
 او مدحاً منصوباً او رفوعاً كالاتحال للعاطف على تقدير الانشغال
 فكذا على تقدير الانتقال وذلك لان المعالاة اذا قيل فلا ان
 على كمال ان يسئل عن سبب علمه ووجوبه منه وذلك لان السامع
 حينئذ لا يراى فلا تارة يعرف بقدره تلك قصدك ما جعل له التصديق
 بان كونه سبباً في الحال لا يكون خصوصية شي من الاسباب الغير
 الباطنة تحت صفة فيحتاج الى السؤال عن السبب اي عن تصور الجواب
 خصوصية فيصورها في الخطا عند تصور خصوصية السبب
 في التصديق يكون تلك الخصوصية سبباً باسم الطوبى وهو التقدير
 الذي لا يتصور فيه شك وتزدده في كون الجواب نعم لو ومن انه غلب
 لا واثمن تامة مثل سبب محصور في ما يتوجه السامع حينئذ لا ان
 مرضى كمال خصوصية الى خصوصية ذلك السبب وسال عن كونه سبباً لانه

فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيكون في الجواب فعل
 الخ معبر على ما مرنا احوال الاستناد ومعنى الاستحسان ان كان ثبوتها
 دون مرتبة التاكيد في الانكار حتى لو ترك لم يبعد ذلك بعد لكن
 المصنف باب البلاغة بمنزلة الواجب في ذلك اعبر بك
 الخ قوله فتفاوتت بحسب تفاوت القامات بيان ان في كل
 سبب آليات كماله انما في التفريد عنها والتحقيق انما في
 التام التحقيق لا اعتبار النوع في التصديق الاول والثانية فضيلة ما
 دلالة القام على ان ما بعد سبب لما قبله وفيه دلالة على تحقق
 السبب لدلالة حصول السبب عليه وفي الثاني اعتبار بالتحقق
 في الجمل والآخر رده جدا وان اقتضى بيان السبب بطريق السور في النظر
 للاختصاص والثانية فضيلة لم يحصل اصل التصديق الاول رده
 جدا اوله دلالة لها على السبب الامد طائفة من الاصول وان اقتضى
 التصریح بالسبب في التصديق الثاني وللآخر فضيلة لم يحصل اصل التصديق
 ايضا والاول رده وان اقتضى اعتبار النوع مع التصریح بالسبب
 وجب الجمع بين العاد ان كما ذكر الشارح في شرح الفتح ومن ثم
 لان السؤال عن غير السبب ايضا الخ لا يخفى ان السؤال باذا
 قال سوال عن مطلق القول بطلت به بالذات صور متوكل مخصوص
 ويتوكل صدقوا او كذبوا فليس الخ بخصوصه والتصديق به هنا
 هو التصديق هو المتيقن والاراد السابق ما عطف الانك بان هذا
 القول مبنى على الظاهر والتحقيق ان طلب التصديق ايضا لانك
 كان الاختلاف بين التصديقين الاجالي والتفصيلي باعتبار تعيين
 اصل الطرفين في المسند اليه والمسند او قيد من قبودها في ارجع عنه

في الاخر توسعوا الحكم بان التصديق حاصل وان المطلوب حصوله
 وقد عرفت ما في التحقيق وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي
 باعمال صفة وقع عبارة اللسان فلهذا عرفت ان العلم ان هذا النوع
 من الاستدلال في ما عاين باعاده اسم ما استوفى عنه الحدوث لتوالت
 قد احدثت الى زبد من حقيقة الاحسان وبارع ما عاين صفة كقولك
 احسنت الى زيد صدقك القديم اهل يدك منك فيكون الاستدلال
 باعان الصفة احسن والبلغ لا يطوارها على بيان الموجب والتحصيل
 الشارح وجه ادعى في شرح الكشف قوله باعاده اسمها وباعان
 صفة بان معناه يحتاج الى التوجيه لانها ليست بكونها
 حتى يباد بخلاف قوله باعان اسمها في الاظهر من قبيل انما
 بني فيه الاستدلال على صفة ما استوفى عنه وذلك لان اسم الانسان
 اشار الى الذات بلاحظ تلك الصفة كانه قيل ذلك المشار اليه المميز
 تلك الصفات كانه قيل ذلك انكرت ان مثل حقيقة الاحسان صرح
 بذكره في الكشف بتوكل في اسم الانسان الذي هو اولئك المشار
 بان ما يرد عقبيه فالمدكورون قبله اهل لاكساده من اجل الفضال
 التي عدت لهم على وجه وهو ان جعل الذين يؤمنون بالغيب هم
 بالتصديق وموقع الاستدلال على اولئك على عدي وهذا الوجه مخرج
 اما على الوجه الرابع وهو ان جعل الذين يؤمنون بالغيب الخ استدلال
 فلا قلت وجه انه اذا ثبت ان كل من قد رسوا عن سببه الخ
 هذا كلام يعبر عن كل من عليه كلام الانسان فيكون الاستدلال
 باعان الصفة احسن والبلغ لا يطوارها على بيان الموجب والتحصيل وكلام

المصنف في الايضاح انما صنفه وهذا يلحق لا يطول على بيان السبب
 لثباته كما قيل ان الحكم الثابت لزوم في المثال المذكور وهو احسان الخاطب
 اليه وليس فيه تقدير سوال من الخاطب عن سبب احسانه اليه
 كيت وهو اعلم من غير ما لا سبب لثباته على انما له الاختيار به
 وتوجيهه بان يتصور ذلك وانما اراد ان يخرج عن مثل ما قد كان
 ان لا يعيد جدا وقد يقال الصواب ان يقال لما لك لها اصل صحت
 بان لا يتصور ان يسأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسان
 اليه واقعا بوقوعه ام لا في ذاقيل في حقيق بالاحسان فقدم الجواب
 عن السؤال المقدر واذا قيل صد يقك الدم اهل له بك فله انما
 هو الجواب عنه حقيقه وهو اعلم بكونه حقيقا به ان مع زيان ذكر ما يجب
 استحقاقه وهو الصداقة القديمة ودرتك جميع الاستحقاق في دستور الحكم
 فيكون ابلغ واحسن وغاية ما يمكن ان يقال في توجيه كلامه لاحقا ان الرد
 السبب ما يكون واعيا الى الشيء وكونه حقيقا بالاحسان اليه ما يؤول
 اليه في الكلام ويصح كونه سببا فكلوا سبب كون تارة ما عاده اسم ليفيد
 ان سبب الحكم لونه حقيقا به من غير توهم من سبب استحقاقه فلهذا
 الحكم وتارة ما عاده منته ليفيد بيان ان سبب استحقاقه قد له هو هذا الوجه
 وهذا الترجيح يذهب الى المحل ومفهومه انما يقال ان قوله فيما تقدم والسؤال
 المقدر فيه لما ذا احسن اليه ليس لشي سوا قري على صيغة الكلام في الفاعل
 او صيغة المفعول من الما في بل الفاعل ان يتد بهل هو حقيق بالاحسان
 واهل له وجب يحسن التاكيد في الجواب لانه جمل ملقاء الى السائل
 هذا الرد وقد يستغنى عنه ذكر موجب الاستحقاق نحو قول

الخامس اسم السامع مشاوير من حيث يحاطب في اسد وكذب في دعواه
 في انما هم الى قريش وتنسبهم الى العلى والثراء به منهم فقال او عيسى ان حيا
 احكم وسبب الكذب طاهر على هذه الدعوى لان الفاعل في الخبر
 المردفين للمخارج وليس لكم ذا وقد استهداه من الجوع والحر والاسم فانيون
 كما ذكرتم المردفون في مخرج لغاسي كما في الايضاح حيث قال ويجوز
 ان يندرج قوله لم الف وليس لكم ولا في جواب السؤال اقتضا واللوك
 المحدث كما قال النظم كذا في قولهم قالوا لم كذا فقال اسم السامع ليس
 لكم الا ان يكون في البيت استيفان فانه قد نفع هذا الوم في الواو
 العاطفة التي في المختصر فانه وقع هذا الكلام في المعطوف عليه هو مضمون قوله
 لا وبعضهم لما لم يقع على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن النحالي
 حكاه مشتمله على قوله قلت لا وايدل لانه وزعم ان قوله وايدل انما
 على قوله قلت لم تعرف ان لو كان كذلك لم يصل الدعاء الى القول
 وانه لو لم يحكم الحكم لغير ما قال في الخطاب لا وايدل لانه قد لا يولد
 من معطوف عليه قال الشيخ عبد القاهر الواو التي لا وايدل لانه
 من الواو التي لا اصداع الحيات وقيل لما سمع العاصم بن عباد لا وايدل لانه
 قال هذه الواو احسن من واوات الاحمد اع على حدود المردف والملاح
 وفيه نظر الى اوله المصنف حيث قال وفيه ايضا نظرا ل
 الخاطبين في يوشون وفي سمر هو البني ثم قوله يوشون يان لما قبله
 بلا طريق الاستيفان فليكن مع عطوف بسمر عليه فالاحسن
 انه انما الى ان يفسر من كلام النشاز حسن وقد صرح بانه
 لا حسن فيه فكانه انما قال كذا في مواضع او نظر الى انه احسن

من قول العطف في الايضاح كما يحكيه الشارع عنه والا فرب ان لا يكون الامر
في الايتين معطوف على مقدور يدل عليه ما قبله وهو في الآية الاولى اي ما سوس
البقرة فاندر وحقه اي في ندمه وبشر الذين آمنوا وفي الثانية اي في حق
العطف فاندر وحقه اي في ندمه وبشر الذين آمنوا وفي الثانية اي في حق
قوله تعالى والذين هم على طاعة على طاعة وتدل عليه لارجح ان يكون
واحد من لان لارجح ان يكون قد وقع في قوله تعالى فان قلت قد وقع صاحب
الكشاف عطفا لانت على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشا
او على العكس او رد عليه بان كلامه يشير بانها دار في الكلام في قوله صاحب
الكشاف ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مثا كل من اراد
في عطفيه واما المعتمد بالعطف هو حمل وصف ثواب المؤمنين
على مجموع قصه بين ثواب الكافرين قال صاحب الكشاف اي ليس
من باب عطف الجملة على الجملة ليرطب مناسبة الثانية مع الاولى
بل من باب عطف جملة مسوقة لوضع الاخر مسوقة والمقصود بالعطف
الجمع وتطويع المناسبة بين المؤمنين فكذلك كانت اشكال العطف
احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف لم قيل في العجب
من الشارع انه لم يبق له هذا المعنى مع ظهور من عيان العلامة وحمل
الامر والنهي على قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له
مثا كل من اراد ان يبي عطف عليه على هذا الامر والى هذا من
الفا على حتى لا يكون جملة وح بل منه ان يحمل قوله وتدل ان يكون
مع معطوف على قوله فان تقوا على انه اراد بان يسير وحده اي يتفرقا
عن في علم معطوف عليه فان تقوا على انه اراد بان يسير وحده اي يتفرقا

عن في علم معطوف على فان تقوا كذبت حتى يكون مع عطفا الامر على الامر
وهو في سبب لان العطف على المنذر يستلزم الاشتراك في المسند اليه
وكذا عكسه ثم اراد هذا ان يدل على نفسه بان ليس في قوله زيد معاتب
بالنهي والامر فان في الالف في الضم والعصر ويسرهما بالضم
والالف في اي التحلية عطف على مسوقة لوضع الاخر مسوقة
لوضع الاخر بل هناك جتان مختلفتان خبرا وانشا عطفت احدهما
على الاخرى واجاب عنه بان اراد ان يدل على ان العطف في قوله
الدالة على حسن حاله على قصه زيد الدالة على سوء حاله لتوافق ما قبله
من الآية لكنه اقتصر من العصر على ما هو العود فيها ويقدم منه
الباقي منها فكانه قال زيد يعاتب بالقيود والارهاق فاسوأ
حاله وبشر عرا بالعصاة والاطلاق فاحسن حاله واتوا
وبالله العصاة والتوفيق في الجواب الا بهاد ليس مراد الشارع
تفهم الله بغير انما زعمه التباين وماران عن زعمه بالمراد حل
بل مرجح في شرحه للكشاف ما راينا هو الحق حيث قالوا ولا في تقرير
قول الكشاف وقصه الناقضين الخ يعني ان ذلك من عطف مجموع
الكلام المسوق لوضع الاخر مسوقة لوضع الاخر لا يخرط
فيه الا تناسب المرضين ولا يتكافأ جملة من هذا مناسبة مع
جملة من ذلك وثنا في تقرير قوله ليس المعتمد بالعطف يعني ليس
المقصود الامر بل عطفا مع قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الآية
وهو ثواب المؤمنين على التقدير الذي يتقنه الآية الى قوله تعالى
وهو في خال دون في الجاهل من يقون الكلام السابق وهو ومن

عقاب الكافر على التعبد الذي يستل عليه قوله تعالى فان لم يعملوا الى
قوله تعالى اعدت للكافرين وحاصله انه عطف مجموع على مجموع لا باعتبار
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك ولا يلزم من ايراد السؤال على ظاهر كلام
الكشاف انه في جوابه حل كلامه بما اخاره على ما بيني السؤال عليه لانه
ما بيني السؤال عليه دلالة لقوله في الجواب هذا وقد حسن عليه ليس
لكلامه فقط انه حل الامر والنهي على قدر الامر والنهي بحر داغر الناعل
فما حل بحسن البصر واجل كلامه اذك على محل صحيح بها فمخرج ما هو الحق
عنده سبها في مقام التكرير ولا ينظر الى قول من قال رداعلى الشارع
لا وجه ولا حسن في كلام على ما فهمه بل على ما ذكرناه واشترطه انما
الجليل خراوا انشاء من عطف ما لا محل لها من الاعراب ما لا نزاع فيه
ولا حاصل لقوله بل يوجد عطف الحاصل من معزول الجليل على الحاصل
من معزول الاخرى فانه ان اراد به تاويل مع بحيث يتفقان في الخبر
او الانشائه فذلك عطف الانشاء على الاخبار او بالعكس بناء على التاويل
لا قسم اخر من العطف بينهما وان اراد به لا تاويل هناك فهو عطف الجملة
الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يحصل ارجح بمعنى الاخرى
فلا فائدة في لقوله بل يوجد ارجح والله الموفق للصواب فكله
او الله صلى الله عليه وسلم بان يودي معنى هذا الكلام ازاله لما عسى
يستبعد ان يتصور قل فعل يا ايها الناس من جهة استعمال الكلام
على قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح
متولا ليس عليه السلام اي كانه امر بان يودي معنى هذا الكلام معناه
المبين بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا على وان كان معناه

موتون على طريق كلام الامر وفي لفظ فان اياها الى توجه اولاحاحه
على هذا التوجيه الى هذا التاويل وهو ان بيان معنى الكلام على سبيل التكاثر
ان قل لم يقل هذا بعينه على طريقه قراء من قراء قل الذين كفروا ان
يتنوا الا به يا العبيد من القوى المدركة العقل الادراك اما على
او جزى والجزى اما في حكم العقل كالجزيات الجزى عن الموار من الماد
اولا وان كان اما بالحواس الظاهرة التي هي السمع والبصر والذوق والشم
واللمس او بالباطنة فالاولى اي الذي بالظاهرة عنى عن البيان والثاني
اي الذي بالباطنة اما ان لا يكون معه تعريف بالتفصيل او التركيب
او يكون فان لم يكن فهو اما للصور او المعاني فذكر الصور والخبرية
اي المحسوسة بالحواس الظاهرة هو الحسن المشترك للمعنى اليونانية
سطا وحرارة الخيال ومذكر المعاني اي الامور الجزئية المبرزة
من الصور المحسوسة هو الوجود وحراسه الحافظة وان كان فالدرك
هو الحفظ وحراسه الدائر وفي المذكر كلام انها هي الحافظة او معاني
لما لا ادراك للجزى اما تصور او تصديق ففعل منها فاما في قول
لا ادراك وقول الحفظ وقول الادراك للتصور والجزى الحسن المشترك
وقول الحفظ الحال وقول الادراك للتصديق الجزى الوجود وقول
الحفظ الحافظة والاولى من الجزى الذي حكمه العقل لا العقل المدركة العقل
وحراسه على ما زعموا هو المبدأ النياتي وهذه الامور السبعة ينظم
احوال الادراكات كلها فتوافقها تفق الحفظ على الادراك
بطلب في الجزيات هو النفس الناطقة وان يشبه الادراك الى قواها
كشبه القطع الى السكين ثم اختلفوا في ان صور الحركات الحسية

يرسم فيها او في الالات فذهب جماعة الى ان الذين وافقوا في الصور
كلها من رسمها لانها من المذركه الاشياء الا ان ادراكها بالبرسات
للمسايه بوايه الالات لا بداتها وذلك لانها في اقسام الصور
فيها والمقصود تشبيها للحوار وان كان خارجا عن الفن وهو ان
انما هو التفتيل والتزكيب مثال تنقيتها صور فرس في راس
ولا رجليه ومثال تركيبتها صور انسان له جناحان وقيل من ايقوت
وحوان بعينه انسان وبصفت فرس واختصار الجسد الاوسط بهذه
النوع انما هو بآستد من مافي الحافظه ثم محاكاة المذركات على وجه
قناع محاكي الصور المحسوسه وتارة محاكي الامور المعنوية واما في
بارمحسوس مناسب ولكل نفس خاضعة في هذه المحاكاة والحاكاة
للمسايات المراسمه كما اذا غلبت على راح الدماغ الحارة راي في المنام
النيران واذا غلبت عليه البرودة والرطوبة راي المياه والثلج
وهذا يستدل الاطباء بالمحاضات على تغير المزاج وغلبة الاحوال
فتظهر اي من هذا فيقول الاتحاد في تصور يمثل الاتحاد في الخبر
عنه او في الخبر اذ في قيد من جوده والتمثيل بالخبر عنه والخبر عن
المستداليه والمستهديا على الله في ما هو من الخبر لان العقل مجرد
لا يدرك مداه الحسني بر الخبر في الحسائي كونه مفروضا لموارث
ما فيه من اقسامه في الجود دون الجزي في الحسائي من الجود
فاسلف ان حكمه حكم الكليات في جواز اقسامه في الجود
وتدسين المحقق والجواب ان المراد بالهايل الخ اورد عليه
بار ما ذكر السكاكي من ان الخبر خبر به المسليين عن الشخص بالتابع

منه التمدد عن البين انما مناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة
لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بها وبمفهومها ما ذكر
في شرح النوايد الفياض ان المراد بالتماثل الاتحاد في الحقيقة والتمثيل
في الشخص المهم الا ان يحمل ذلك الوصف بميزة الحقيقة وما عداها بميزة
الوصف المختص بما هو بانه اذا جرد والملازم من الشخص في هذا الاعتبار الذي
هو اشتراكها في وصف له نوع اختصاص بها لا يصح ان يحذف فلا يكون
حضور الاخر فلا يكون التماثل سببا لاجتماع المثلين في المنطق واما في الحسنا
له حيث اذا جرد عن الشخص صار شخصين وهذا غير موجود عندنا من
دفع الاول بانه اذا كان التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة يلزم الاشكال
المذكور وهو عدم توقف صحة قولنا زيد كان وعمرو شاعر على
مناسبة بين زيد وعمرو فلا بد ان يحمل كلمة على ما يستلزم انما
مبني عليه صحة العطف والاشتراك في وصف له نوع اختصاص بها يناسب
ودفع الثاني ان خبره المذليين عن الشخص في الاعتبار المذكور يرفع
التعمد بالنظر الى الوصف المذكور ويستند في الاتحاد فان
كل عدد يصير عند المدق فانيا قبل عدد اخر يعني اذا عدا باريات
كما اذا عدا بالواحد او لا غير لما عدا ذلك وذكر انما
العلامه ان المثال الاول مثال المتضاييف حيث قال في تفسير
المتضاييف وهو ان يكون بينهما اضافة لا يمكن اعتلاج بدون عقل الاخر
سواء كان المتضاييف بين الامور العقلية كالذي بين الله والمخلوق
والسبب والمسبب او بين الامور المحسوسه كالذي بين المثل
والمواد بين ما سمع التيلين كانه يكون بين الامور الاكثره امانتان

الثاني لا سمان عند عدتها اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة فما هو
 اكثر منها لا يحصر عدد ولا يقيس في حد وكذا اذا جعلنا الاكثر هو اقل
 منها من الاعداد والاسرار لا يقيس منه حد ايضا بخلاف العبدية والعلولية
 وبان العبدية والاكثر لا يوجبان بالذات الا بالكمالات كانه عليه في الشرح
 بخلاف العبدية والعلولية اذ لا اختصاص لهما بالكمالات وانت تعلم ان الفرق
 بين الاكثر من العبدية بخلاف في دفع النظر فيهم بحسب ما بيان ايراد الامثلة
 المتعددة من جهة انه سبق لما اليوم انهما نوع واحد في كونهما
 عارضا حتى كان الصفر يما من زيد في شي وجيل اليوم ما يروح عند
 المثل من هذه العبدية كما يجتمع الثلاثة بحكم العقل والذات كالمسألة
 وكما اليوم من جيل يروح وكم المصراع بان يقال كان اليوم منقاد
 سروح او فان اليوم شيطان وحسن وسبح عن بعض الاقوال ان هذا
 المصراع ثم المصراع فان العقل يدان مطاع وقيل تمام هذا المصراع
 جري ان لا يحال له لمست وقيل الاول بحسب المعنى ان المصراع
 وان خلافة لا يستطيع وهو التقابل بين اربع وجودات متمايزة
 على محل واحد بينهما غاية الخلق هذا المصراع المتمايز الحقيقي والعبدية
 بالوجود من خرج التقابل بالسلب والاحباب والعدم والملازمة
 يتمايزان على محل واحد يخرج المصراع المتمايزان ويتولد بينهما غاية الخلق
 حرج مثل الصنف والحرج اذ ليس بينهما وبين احداهما من السواد
 او البياض ذلك الخلق ويسمى التقابل بين هذه الاشياء بالمتمايز
 كما اختار البعض وجعله منها اخر من التقابل غير الاربعه وبدون التمايز
 يكون تنوير النقاء المنوري ويخلص التقابل في الامتصاص الاربعه

وقد اعتبرنا من صفات النقاء وطلعتنا احرز وعلوان لا يكون معتبرا احد الارض
 الوجود على ما لفتا سر على الاخر يخرج المتمايز بيان وكان الشارح روح اراة
 بالوجود في صفات الوجود والاعان في غير موجوده على راي المتكلمين فلا
 طاعة الى هذا العبد الا انه اعتبر هذا العبد في شرح المتمايز لان
 الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في هذا التعريف على راي اهل الحق من
 اهل السنة والجماعة وافرقت الامة بينه على ما فيه منهم من قال هو المعصية
 بالله وهو من ذهب جميع من صفات وقوم هو المعصية بالله وبما جاز
 به الرسل وهو المنقول عن بعض المتكلمين والكراسية هو كل ما لها راحة
 هو التصديق مع الكلمين ويردك هذا عن ابي حنيفة وتومر هو الحال
 الجوارح فذهب الفزارح والخلات وعبد الحبار الى انه المظلمات
 والحجابي وابنه لنا كثيرا بغيره الى انه المظلمات المشرقة
 والسلف واصحاب الاثر موثقة من الحجاز واقرار باللسان
 وعلى الاركان ونحشى الشايل بالمعين على راي الجميع والكفر عدم
 الايمان عما سواه في بعض النسخ ان يكون موثقا وليس في نسخة الشارح
 رحمه الله في بعض المحسوسات والمفصلات متمايزا بها باعتبار
 ما صدقنا عليه اما باعتبار مضمونها فاما من الامور العقلية لا يعان
 المحسوسات بخلافه نحو السماء والارض فيهما الى الوضوح واما غاية
 الارشاع ولما في الاخطا ولا زمان لها خارجا من هنا فلا يكونان
 كالاسود والابيض هذا على تقدير كون عدد من المذنبين من الامور
 الموحدة في الخبايع ليسد وجاني تعريف المتمايزين اما على
 تقدير كونها متمايزة لكونها في خارج جدا وقيل الوضوح في مثل السماء

والا من سقا يمان فان مفهوم السقاوات متضمنة بالعلو وهو متفان
 للسئل واما الاول والثاني الخ لاحنا ان من السوال
 اشياء كل من مثل الاسود والابيض والاول وان كان في الوصفين
 وهما جازان من مفهوم كل منهما فان اعتبر بقايه الخلاف في تعريف
 النفا ونالجواب بالفرق بالوجهين المذكورين وان لم يعتبر للجواب
 موالا غير متفان ما قيل كانه اعتبر بقايه الخلاف في تعريف النفا
 ليتمكن من هذا الجواب والاولى ان يترك ذلك الفيد وجواب
 بما ذكره ثانيا من ان مفهوم الاوليه وان اتو به لسيا بوجوده
 لا اعتبار لعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا ولتفان الله
 وحكايات من الاكمله قوله تعالى فلا يشظرون ظلالا بل كيف خلقت
 الاية ومنها قول السكالي وان احب بان مستوفى ما يزوج به الله
 من جانب اختيارك بل كائنا بعد بدو ظاس ومجبر وقلم ومجازا
 بعد جنتا وودوم ومسله واخر واخر ما يلاسون وانا كاري
 العدم والهم فلقه بذكر سجد وجواب وتبدل وحام وسطل
 او غير ذلك ما يجد الفرق والهم فانهم جميعا لمصادقته معدودا
 على وثن الالباب في حاله لا يستدعون القعد ولا يتصور اليه
 موقف كثر واذا عبرته الى نحو مجبر ومنشار وقلم وقيدوم
 وجو سجد وسطل وتبدل وحام جبالا استبداعا واستشكار
 ومن الحكايات ما يحكي ان صاحب سلاح ملك وصواغا ومصاب
 معروستكم صيه منا وادوات يوم ووصلوا سير الهار سير
 الليل فينام بوحشه الظلام وتساها خوف الخوف والفضال

طلع عليهم البدو بنوع فافاض كل منهم في الشا عليه وسنه بافضل
 ما في خضائه حاله صون نسبة السلامي بالسر المدد يدفع
 عدالك والها نغ بالسبيك من الاشريز مغير عن وجهه بالزومه
 والنا رب المحسن الايجز يخرج من قاليه طريا والعلم برعيف احسن
 على الله من صب دي مرقع وما على عن الجود يركي يعف الكلام
 بالاحسنه ما بعد العلم ونظنه القطنه وفصل جود صرعايه
 غا سطا ان الله فلقته بحور الرواه وعن الصبر في حرا الكلام ما بعده
 يد البصير وطه عين الرواه ووربه معيار القضاة فلا ينطق
 به سراحت ولا يسمع به هرج وعن العاص حرا الكلام ما احسنه كرا الفكر
 وسكنه تساعل النظر وخلصه من تحت الاطاب فير زبوز
 الا بر زور كبا في معنى وخبر وعن الهدا احسن الكلام ما بعد علمه
 مساح الرواه واشتعلت فيه نار البصير ثم امر جنته من فحم الاطام
 ووصفه بعبير الافهام وعن اخا را بلغ الكلام ما طبعته وابل العلم
 ومنه واز الحكمة وضنا را ووق القم سمس في المنا حله يدويه
 ورا الا فتا ر فكه في العقل حده وعن البرا احسن الكلام ما صدق
 رقمه الشا طه وحسن رسمه ما به فلم يستعم عند سمر ولم يستهم عند
 على وعن الكمال كا ازا لم يد قد في العير كذا الشهد قد في الصاير
 فالحل عين الله مثل البلا عنه واحل روض الغنله سرور
 القطنه وعن الخال في وصف البليغ البليغ من احد خطاه كلامه
 ما ناهيه في مبرك المعنى ثم جعل الاختصار كره عمالا والايجاز
 له محالا فلم يند عن الادعان ولم يشد عن الادان وعن

في وصف حاله عسى اصغر من بحر حسي اذن من سطره وحاي
 ارق من الرخاح وحطى اخفى من س العلم و بدى اعنف من
 نفسه وطعاني امر من العنصر وسراي اسد سواد اسر الحابر
 وسر الحال بي الهم من الجمع بل جميع ذلك بيان معنونه
 فان التضاد على ما قرر بعض المحققين ان احد مطلق فهو كل يدرك
 بالاعتدال وان احد مضاد الى جزئي كشفا وهذا السواد بحسب
 ان يكون جزيا ولا ينعم وان جعله الخارج وجه الله جزيا
 يدل عليه قوله وان اراد ان يضاد وهذا السواد وهذا الباهر
 جزئي فاقولت فلا عدوان فيكون زاروت بها عدوانه مطلقا
 كانت كليه وان اردت بها عدوانه مع عروضا زمان معين لا جليل
 معين لما غير ذلك من المستحضرات المانعة لشركه كانت
 جزئية وانما جعل التاميل عتليا والتضاد وهما وان كانا من
 المعاني المعنونه لان التاميل مطلقا اراوا الفتى العقل اليه
 اقتضى الجمع بينهما لانه في نفسه صالح لجميع من غير حاجه الى احصال
 فجميع بميله بحسب الى العقل سواء كان ذلك الحاجه ما يذكره
 العقل لذات ادب واسطه الا لاات بخلاف انتقاد
 فانه اسرا اذا نظر العقل اليه لم يتصور الجمع من
 التضاد من يكونه في نفسه غير صالح لذلك
 بل لا بد من احصال مسبب الى الوهم اذ من
 شأنه الاحصال وانما اسند الى الوهم مطلق مع ان الوهم
 لم يدركه اذا كان كليا فلم يتصور الجمع فبسته ولم يحل قطعا لان الادراك العقينه

انما هو المنقش سواء تعلق بخلي او بحري الا ان التوكل لا يستعمل في الادراك والنوع
 الوهميه في ذاتها لانه لا يدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوسات والنفس يستعمل
 بما في ادراكات ما ير للحواس ولذلك قبل الوهم سلطان القوى الحسيه بل ربما يستعمل
 في العقول السريعه عن الحسوسات بل في العقول السريعه ولا كذا على من هو حكم عليها
 بحكم الحسوسات فاما ادب الحاج الوهميه في العقل يستعمل الوهم لجمع لاجله ولولم
 يستعمل لم يتصور الجمع سواء كان ذلك الخارج مدركا للعقل بالذات او بموجبه الوهم وذلك
 نسب الى الوهم كما نسب القطع الى السكين والجلد الامور الواقعه على ما ينبغي لا
 احتمال مسبق الى العقل بحسب الى الوهم ولذا التعاون فان كان من الصور الحسوسه
 فلا شك انه امر متضمن للجمع فبسته العقل يدخل فيه نسب اليه وكذا الخارج من المعاني
 الوهميه او غيرها ومن الصور مسبب اليه لان الوهم لا يخرج المعاني من الصور الحسوسه
 بل الخارج من العقول السريعه عن الحسوسات مسبب اليه ايضا لان تلك
 العقول السريعه عن الصور الحسوسه ايضا نعم العقول السريعه الوهميه
 تتأثر لم تكن للحال فيه مدخل كنهها فاحسن حدود من الامور الوهميه المعبره
 في اللغة بـ **الاحمال** و **الاحمال** واقع للقطع باعتبار العطف في حدهم الا بـ **الاحمال**
 يوم الجمع وحاطه زبد نوى فيه قيل لانه امتناع العطف مطلقا بل انما قصده
 على بيان وقوع الامور والواقع وجعل يوم الجمع قيدا تاما بالانه ليس خارج غير
 ملققت اليه وفي كلام السكاكي اشارة الى ذلك حيث قال ومن امثله
 الانقطاع لغير الاختلاف جوا وانما الاكبر يكون في حديث وسع
 في حاله ان فيه حديث اخر لا جامع فيه ومن ثبات فيه وجه او منها جامع
 غير ملققت اليه بعد ما ملك عنه ويدعو الى ذكره داع قورده في الذكر
 مقصودا لم قال وشال الثاني حديث اهل بيته في ذكر خواتم لهم وسال

على من حله اسميه المصدر فعليه العجز مطعون على او على الخبر بها وتصح المبال
 التي بها له خبر وفيه وانما قلت مسبوقة عن هذا انما دا على علم السامع انه لابد
 للخبر اذا كان حله من خبر فصح المثال اذ اراد **قوله** والذي يشعر كلام بعض
 المحققين ان المطعون على الخبر هو جملته في قوله لا ينادى في احواله
 كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح الايضاح حيث قال لا ولا واما الوضع الذي
 يستوي فيه الامران بان يعطف فعند الجملة على جملة ذات وجهين تكون في
 خبره وخبر الرتبة وانما الوضع الذي يستوي فيه الامران بان يكون
 الجملة الاو اذ ذات وجهين مسئلة على جملة اسمية وحلة فعلية فتكون الرفع على ابدل
 الاسم والرفع على ابدل الفعلية ففي عبارة اسماء ان المطعون عليه
 في الرفع والنصب شيء واحد ففي الرفع اول بالاسم وفي النصب بالنميلة
 نظر الى الخبر الذي هو مناط الاطاط ويؤيد ذلك انه لم يرد من ان النصب يحتاج
 الى تقدير خبره العطف ولا يخفى انه على اعتبار ما عن مسبوقة في المثال المذكور
 اورد وج لا يحتاج الى ما اركب السير في لا تصح شبه تعقيب باب الامر
 بالتحقق في الصحاح المدايب عقب كل شيء وانه الذي ايقن الموضع الذي
 ينبغي اليه سبيله وكذلك الداء بالكسر والداء ايضا بالضم والداء السامع
 ولو سئل عن الموضع الذي جعل الشيء داءا لشيء واما يقال ولا حاجة الى النسبة فانه
 رحمه الله لم يظهر بهذا التعليل **قوله** ولما جعل الاطلاق على التعقيب المذكور
 على سبيل التنبيه ومن قوله فكان هذا تخيير لباب التعذر والوصول الى ال
 والاعمال اسمها العطف كما مر في صاحب الكشاف في اول سورة الاوان
 ان اول الحال هو واو العطف استعيرت للموصل **قوله** موكد يوتي بها تقرير
 معون الجملة الاسمية على رأي اليه ذهب الرخسري وما صاحب الداء بالشيخ

✓

ابن الحاجب ومن فهمه ومنهون الجملة مطلقا على رأي واليه ذهب بعض المتأخرين
 وعما اختار السكاكي اشار الى التمثيل بقوله معلل انما انزلناه وانما عرّفنا واساره
 ايضا الى ان المطوية لا يخرج من النوعين وقوله يوتي بها الخ صحة كاشفة الحال الموكدة
 على الراي **قوله** لانا مصرجه بالاصالة لا بالنسبة بدليل عاينه في احواله
 وهو دو الحال وهو ان تقدمها عليه وما ليس بها به سمع لا دخله او العطف
 لان خبره يودن بالنسبة في الاعراب وقيل انما يتم وتعارف لو كان الواو للعطف
 وليس كذلك بل لا بد ان بالخالية من اوله الامر خبر اخف عن الاصل والنتيجة
 على قد سبق انها واو العطف فبالنظر الى اصله لا دخل في السير اعراضا بالنسبة
قوله والاعراب في الاسماء الخ تفصيل المقام على ما ذكر في شرح المفتاح ان الاعراب
 لا تنظم الكلمات ولا جملتها لتو كخبر زيد الله من كثرة الا ان يكون ما بينها
 في الحكم فتكون تنظم معانيها لان الاعراب عبارة عن علامات تطرأ على الكلام تعتبر
 بعضها مع البعض فثبت للدلالة على معان تطرأ على بدولات الكلام عند فهم بعضها
 الى بعض واسماع تملكت فيها سبيل العمل البعض على البعض والعرض بمحلكه البعض
 ما تقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب الاستقلال
 دون النسخ في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان الواو لا تعلق بمصرجه بدلالة
 العمل الاخر ان يكون هيبة له او زمانا او هو ذلك فلا يحتاج الى العقد اخر بعيد
 تعلقه به كالمواو مثلا والحال من هذا القبيل بالاعراب بالاصالة في التركيب
 فيكون جملة الخلو عن الواو مفردة فلهذا وحله لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها
 جملة هيبة النسبة التامة من طرفها مسئلة بذلك القادة وان كانت
 غير مسئلة بالنظر الى ما عرّفها من كونها قيد للفعل وبما لا يكتفي وقوم وال
 كونها غير متحدة بالاولى لها وما فيها اذا كانت موكد وغير متطعة عن الاولى بالذات
 كما قاله لمن جهار بظاهرا وجهه جامعة فحقا يتبرل من له الجملة المتوسطة بين كمال

الاتصال وقال الانتطاع فلا يجده ان يملكه واوجبه بالاول بعد الاستقلال
 فليج الذي فيها من اجل المتناسبه غير المتحد مثل قام زيد وقعد عرو وانفق كلامه
قوله كقول الخامس وهو قول سهل بن مسكان الزباني لم يثبت بالمتحد
 التبعيد صحاحا عن زيد بن وهب وثبتنا القدم اخوان عيسى الامام ان رخص قولنا الذي
 فلا صرح السماس وهو عريان فلم يبق سوى المعد وان دناهم كادوا ان اضممت
 عنه غنوت من حرمه يقول غنونا من حرمه هو لا القوم وراعيها من الاحوال
 المتساكنه بيننا وبينهم ما حملنا على الاعضاء مع منق من الجواهر ومن ضمن
 حصل من جهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم من الاحوال يقتضي الانكشاف على الحال معهم
 وقدنا والى ذلك ان ردهم الامام الى احسن ما كانوا عليه من قبل ولما ظهر السر
 كل الظهور وهو ان لا يستخرج شي وتجاوز الاحوال المتساكنه والاهل
 بالاصحاب والمعدله الى استعمال القول في رفع الحشمة جازيا هو بمثل ما قد اوجبه
 كذا ذكر الامام الرضا في **قوله** كقوله تعالى سبعة وثلاثون منهم في الكتابان
 فان قلت فاصدق الواو والراخله على الجملة الثالثة ولم دخل عليها دون الاصل
 قلت هي الواو التي دخل على الجملة الواقعة منه المتكلم كانه دخل على الواقعة لا على العرفه
 في قوله تعالى زيد وسعد اخوة من بني زيد وفيه سيف وقابله توكيد
 لصوره الصنف بالموصوف والبراه على ان اضافته بها امر ثابت مستقر
 الواو هي التي ادلت بان البرزق لو اسبغ وثلاثون منهم قالوا من شأن علم
 وطائفة نفس ولم يرجعوا بالنظر كما غيرهم وفيه في الاية الثانية اما الكتاب جملة
 واقعه منه لغيره والقياس ان لا توسط الواو بينهما كافي قوله تعالى وما افلقنا
 من قبل من الايام من دون واما توسطنا لغيره من الصنف بالموصوف **قوله**
 على ان يذهب صاحب الفصاح الى ان صاحب الفصاح الى ان قول من قال
 الواو في قوله تعالى وما افلقنا من قبل من الايام كتاب في الواو المتوسطة

من الصنف والموصوف وهو منه وانما هي اول الحال واجيب بانه كمر في الكتاب
 الخلل في الوصف مع بسط وتفصيل الحكم كونه سهوا سهوا ولا شك ان من الجمع
 ثانيا معنى الموصوف في باب التماز فيشرح فليعمل هذه الواو عليه ما كيدا للمصروف
 الصنف بالموصوف فيكون هذه ايضا فرعاً عما طعننا كالتى معنى مع والظاهر
 والاعتراض به ويؤيده قول ابن عباس في ما روى عنه حين فلت الواو
 انتطعت العداء ارم بن بعد ما عتق عاده لم تنت انهما **قوله** في الحال
 يكونها فصله بعد تمام الكلام الخ محمول ما ذكره الشيخ الرضا ان الحال على ضله
 بعد تمام الكلام في جميع في الاكثر افضل ربطه بضمير الجملة التي اصلها الاستقلال
 بما هو موصوف للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لئلا يزدل الامر الى الجملة لم ين
 على الاستقلال واما جبر المبدأ والصله والصنف فانها لا على الواو لان
 بالخبر يتم الكلام وبالصله يتم جزاء الكلام والصنف لتبعيته للموصوف لفظا
 وكونه المعنى فيه معنى كانه من قامه في كنفها لا ينفك عنها **قوله** وجوز بعضهم
 يريد الشيخ الرضا قال وقد علقوا الاسم من الراء في غير طهور الملا بسم
 نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** ولما بين ان لا يذهب
 الى معنى منه ما بين ان الجملة الواقعة طالا اذا ظلت عن صير صا جها وجب الواو
 نرا اجمع الى ان من ان جملة صمغ لهذا الوصف اعني وقوعها طالا لغيره من صير
 صا جها بحيث يجب فيها الواو فاراد ان من ذلك **قوله** مصرق او منكرا
 مخصوصا بمثل ان يكون قيد المفعول معطوفا على قيد الفاعل على الكتاب ذكر هنا
 وان يكون قيد الفعل منها على سبيل التوكيد وهو لا نسب وكما يكون المفعول
 المنكر مخصوصا بتم الحكم عليه كقولنا على ذلك وقد سبق في باب السد
 وقوله لا يستدل بما راي الجمهور روجو رجاءه من الجاء ونوع الحال عن المبدأ

وصلوا العامل بها انساب الخبر الى المشتاق فيه معنى فليقل بل التفسير **قوله** قوله
 الانشائية وهي لا يحسن ان يقع حالا اي بنفسها غير ما اوله بالقول كما في قوله حرب البسالة
 ابطى واسرعى وذلك لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستعارة وعلى
 التفسير من لا يصح وقوعها حالا اما الطلبية لان حصول معونها غير متيقن فليقل
 يخص بضمون العامل وقت حصول معونها واما الايقاعية فمثل يعب واستر
 فلان التكلم يقصد به الاجراء لا يقع حصوله ولا يظن ان وقت حصوله معونها غير
 يعرف بالفضل لان دلالة اللفظ ان وقت التلخيص بلفظ الايقاع وقد فرغ من
 اما اذا اورد بالقول فالحال في الحقيقة هو المولود القدر والانشائية سرية فلا تكون
 حالا الا على سبيل الجارية فيها مقام عامل المحذوف الواقع **قوله** وذلك لان
 الشرطية الخ قال صاحب اللباب دل على السرفية ان الجملة الشرطية تصدح
 بالحرف المتعدي لغير الكلام لانها في رتبتي قبل الا ان يكون هناك فعل
 ومزيد احضار ذلك كما في الخبر والضميمة المحذوفة لعدم استغناء عن الخبر
 بغيره الى منتهى ما وقع بانه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما يندون
 الصفة من الاشتباك والاحياء والمضمر حتى انها قد جعلت واحدا فلم يفرغوا
 حالا لانه ابرارها في معرض الانسية التي ليست تكمل الغاية والسارح جدا
 نقل كلامه ونصرف فيه بعض ما يفرق من الاختصار والتعبير لان الاول ان يقول
 ذلك قوله وكذا الفتى وكذا الفتى كذا سبب تعليله السابق غاية انساب
قوله وذلك اذا كان هذا الشرط المذكور اولى بالضرورة قبل هكذا في المنسوخ
 التي رايها والصحيح ان يقال بالاستلزام له لكن الكلام واما ان يقال
 في منه ان اللام في له قد ليست صلة للضرورة بل للتعليل وحيث يكون المعنى اذا كان
 هذا الشرط المذكور اولى بالضرورة الجزالية وذلك لاجل ان الكلام المستند الذي هو

كالعوض

كالعوض عن الخبر من ذلك الشرط اول بكونه لازما للصفة **قوله** وقال الخبري المحرك
 يسكون النون كما سمع من الشيخ فتولد من شرطه ان يطلق ان الياء من تفسير
 تامة فلا ومن محذوف الحق اعظم وقيل ان يرفع من عند الذين يميز وان يميز
 بهذه فالحرف في انساب المحرف فيه الفرق وقوله اي قولها لمسي صدره وعقبر الدعا
 احتقار محب وبرد في الكثرة الكسب ما يدل من منصرف من حب منه الخ
 لاحتمال ان حكم الواو في محب الدخول وعدمه الاحكام الخمسة الشرعية من الوجوب
 والندب والاماحة والكراهة والحرمة **قوله** لانه ليس ان المبدأ التي يعلو العامل بالبر
 فستدعي حصول الياء التي عليها الفاعل والقول فيمنع ان يكون مخلصا لا
 يقال منه جاني ويذكر ان لا يغير ما نشر لعدم دلالة على الية الا بطريق التزاي
 وفي شرح المفتاح ان المندون محرفا لشيء لا دل على معنى ثابت غير ان اولها
 هو مع الفاعل او المندون فان ذلك في بعض الصور كاللازم على الدال على الفرد
 واللام محرك الدال على السكون فيظهر في الالتزام دور ما هو الاصل في الدال على الفاعل
 اعني المطابقة ولما لم يرد في الاستعمال جازي لا راكبا وان دل على كونه ما شيا
قوله اما على ان يكون مشترك بينهما وهو المختار عنه الاخر من وجهه مداحب
 لانه مشترك بينهما حقيقة في الحال بخلاف في الاستقبال وعكسه والاول ان يفرق
 له فسك الفرق الاول بانه مطلق عليه كما يطلق سائر الانما المشتركة على ما يرب
 وبانه وضع الاجزاء عن حرف ما من له ظاهري ومن جهة سماع لفظ المضارع فاوله كمن
 هو مشترك بينهما لانه ان حرف ما هو من افعال التام لم يوضع له لفظ فلهذا القول
 بالاشتراك وعكس الثاني بان المتبادر منه الحال ونعم لا يستقبل منه محتاج
 الى قرينة وان المنا سببان يكونان محال حقيقة كالداعي محض وبالمستقبل هو محض
 وعكسك ان ان وجود الحال مفاد حتى يعجب لغير من المحال ان غير موجود والعصر

للمقدم **قوله** وهما نظر اجيب بان الماضي والحال والاستقبال امور اخلافه
 وطوائف روح عليه السلام باضربا في النسب اليها حال بالنسبة اليه ونزول عيسى عليه السلام
 مستقبل بالنسبة اليها حال بالنسبة الى قوم تلك الايام واما كان كذلك فالماضي والحال
 المستعملان في هذا الباب بالنسبة الى زمان قد وقع الفعل لا الى زمان يكون
 قلنا جازم بركب كان معناه ان الركوب حال في وقت الجواز قلنا جازم بركب
 ركب كان معناه ان الركوب ما مضى في ذلك الوقت وذلك اشتراط فيه قد لم يرب
 الركوب الى ذلك الوقت والمضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي
 فلا يقال جازم بركب غدا لانه لا يدل على شيء ذي في حيزه اللهم الا ان يقال
 عن زعمه بركب روح يصير معنى الحال فيقبل ما ذكر والاستدلال بالحال باسم المطلق
 غير مستقيم لانه جليبه واسم الفاعل مفرد وقد عرفت جواز الواو في الجملة فوجب
 ان يكون بالضمير وحده كالحال المفرد وانما جازم بان الجوايع استعملت في نوع
 من المضاد له لا محذور في معنا لان المعنى والحال والاستقبال التي هي مدلولات
 الافعال من حيث مدلولها فانها بالنسبة الى زمان انكلم يدل عليه تسميهم
 تلك الافعال حقيقة لولا الماضي فاذل على زمان قبل زمانك والحال ما دل
 على زمان الحال ان فيه والمستقبل ما دل على زمان متأخر عن زمانك فاذلت
 مثلا جازم بركب غدا على ان يكون محييه في زمان قبل زمانك فاذلت في زمان
 فانه يدل على محييه في حال زعمه فاذل على محييه المتأخر عن زمانك فاذلت
 هذا قياسا في الفعل بل جازم بركب غدا لانه يدل على محييه في زمانك فاذلت
 المضارع الثابت في حال وكن الحاكم الفاعل **قوله** وفعله وارضيتهم قال
 العلب الرواء كلفهم على ارضيتهم ما مضى على ان ارضيتهم يعني ارضيتهم فانه رواه
 وارضيتهم على المضارع والماتك اسم فعل **قوله** ويشتراط في الجملة الواقعة

حاله لكونه استنبطوا تقدير الجملة قبل الاستقبال لاسم الحال
 والاستقبال في الجملة يحصل للام النسخ الرضوح السدق لا يشتراط في المضارع
 الواقع لا يخلو من حرف الاستقبال كالسبع والاربعون والاربعون والاربعون
 مخزنه بانه والحال الذي يدل عليه المضارع وانما حقيقة لانها قد كانت
 اضرب زعمه بركب كلفهم في حال ارضيتهم غير حال بالاختلاف ليس في زمان
 التكلم لكونهم الذين مواجرون هذه الجملة اي المصدر بالمضارع غير محمول الاستقبال
 لنا فقولنا والاستقبال في ارضيتهم وان لم يكن هو متحققا وقيل هو انما
 مستنبط جازم وكيف لا والحال المعنى الذي هو مصدر معجاض فلا من لانه التلا
 على سوا او لا تناسب الحان بعض الزمان المتأخر المتأخر بالاستقبال لا في المطلق
 لفظ الحال على كل ما اشتراط لفظيا وذلك لا يقتضي استنباط تقدير الجملة
 الحالية بل الاستقبال كالاخفى على صدور سيرة ملك ما ينسب اليه في خبره
 الواقعة لا من حرف الاستقبال في حيزه ارضيتهم ما ينسب اليه في حال
 وصية المتكلم **قوله** والمعنى وحدثت غيرهمه انما هو من المودود وهو
 النصارى من قال اذنت الله بل القليل اذا قلته جازم بركب قادوا اي يكونوا
 القليل من دم جازم على سائر الامور كلفهم من المودود غيرهمه ان حال كوني مودودا
 والمودود الهند وسميت الرجل على اني اسميه فسميته ان كلفته وحرره ان حرت
 موجودا غيرهمه ان حال كوني وسوي على هذه الهند كانه من انما على هذه حبل
 هو عليها فيكون اللفظ من ادنا الاستمرار على في الزمان المتأخر لاجل انما فاضله
 الواو منه وانما ياء المودع اليه **قوله** وغاية ما يمكن في هذه المقام ان يقال
 ايضا يحصل ما دل النسخ الرضوح حيث قال ويملكه الثبوت لفظه في المطلق
 او متدرج في الماضي اذا كان حاله في حاله بالظن الى غايته ولفظه قد يترتب

الماضي من حال التكليف ذلك لا كان مستبعد في الظاهر لفظ الماضي والحال
 قالوا جازية العام الاول وقد ركبوا المحي لم يترك قد ههنا الظاهر الحالية كان الجزية
 عن حرف الاستقبال في المضارع لانه ورد عليه بان قد انما في توجيه المقام
 الى ان الوجه للشيء المتداول من كلام الرضي في الوضوح وجعله غايها يمكن
 ان يوجد به وقيل العذاب ان الافعال اذا وقعت قبلها بالاعتناء من احد الاوجه
 مهم منها استقباليها وحاليها وما ضوئها بالقياس الى ذلك التبدل بالقياس
 الذي ان التكلم كما في معانيه الحقيقية وليس ذلك مستبعد للمخرج النفا
 في ما حتم على كون الفعل استقبالا نظرا الى ما قبله وان كان ما ضوئها نظرا الى
 زمان التكلم وعلى هذا ما اذا قلت جاني زيدوكا كان المندرجة كون الركوب ما ضوئها
 بالنسبة الى المحي متعده ما عليه فلا معارضة مع عاقلة ويحول من قرينة
 زمان المحي وتغير المقارنة بينهما فكانا زيدا الركوب كان متعده ما على المحي لكنه
 فان زيدا وما واذا قلت جاني زيد يركب ذلك على كون الركوب في حال المحي
 وح يظهر وجه كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
 او لصدقت بها لعم استقباليها بالقياس الى عاقلة ويظهر ايضا وجه ما ذكره
 النجاشي من انك اذا قلت حيث يركب زيد لا يجوز ان يكون حاله ان
 كانت الكناه قد انقضت في حال المحي لا حال التكلم ويجوز ان يكون حاله اذا
 كان شرع في الكناه وقد قصص بها جزا الا انه ليس بها معنى في حال المحي وح
 يرجع كلامه الى ما ذكرنا وما يقال من ان كلامه في غاية الحسن الا انه ما قام على دليل
 ويجرد ان له الاستبعاد لا يستلزم في نفسه انه توجيه لكلام الترمذي
 المناسب في ايراد قد في الماضي حاله الذي يشهد به الطبع السليم ووافقه
 فاعده الخوف لم يرم ثبوته بالفعل نعم يجده ان يقال ههنا في عدتها واحد هما

وصف

وجوب متاخره معقول الحال معقول العاقل والاخرى انما ضوئها الافعال
 وحاليها واستقباليها بحسب الوضع انما هي بالنسبة الى زمان التكلم فلا يحدرك
 من معانيه الحقيقية الا صار فيهما والفاقدان وان اختلفت بحسب مقتضاها
 الا انه يكرر الوقف برعايه بوجدها ان يقال مثلا اذا قلت جاني زيد يركب المحي
 زيد يركب وغير ذلك فيتم منه كون الركوب في زمان المحي لان الماضي في المحي الركوب
 والاستقبال فيهما انما هي بالنسبة الى زمان التكلم فيتم المقارنة بين المحي والركوب
 بحسب الزمان نظرا الى مقتضى القاعدة الثانية فعلم من ذلك ان وجوب ايراد
 قد في الماضي المشت وتجرى الحال من علامة الاستقبال على هذا التقدير انما هو
 استحسان لفظي الا انه قد جعل عدم المقارنة في بعض الصور كتركه محي زيد يركب
 لاقتراح معقول السائل زمان التكلم بخلاف معقول الحال فانه غير متقارن فاستمرضا
 ههنا قد يقترب ويما عداه طرف الباب كما شكنا طجرت عن علامة الاستقبال
 بسبب انعدام المقارنة بما اذا كان الحال مقارنا بعد ما جرد الاستقبال
 ومعقول العاقل يقترب زمان الماضي والحال في عداه طرف الباب على ما ذكرنا في بعض
 الافعال لا يكون ايراد قد في التجريد استحسانا لفظيا في جميع الصور ومن بعض
 التعليلات لا شك ان الحال طرف لضمون عامل في المعنى نعم جاز زيد يركب في حاله
 الركوب فلهذا وضع الحد في حاله على الحال في ذلك انما في عداه وعلى المقارنة
 لا لا رتبة في جميع افراد الحال صرفة كانت او ملزمة الى احد الاخرين او لا كانت
 الحال دالة على احدى منى كادالكات فلهذا وبعلوم ان دلالة على لا باختيار كونها
 حال لا باختيار كونها فعلية فلا بد ان يكون ذلك الزمان غير الزمان الذي له عليه
 الحال من حيث هو حال وهو ما يحقق معقول السائل ولا يكون غير الزمان بالنسبة
 الى محقق ضمونه عند كونه فعلية الا ان يكون عدول السائل حاله من الارزاق فلهذا يمكن

العقل والاعلى ان ان الحاصل يجمع وتوعد حالاً اذا كان الحال مقارناً بعد راجع
 الاستقبال فشرط يجرى عن الاستقبال في الاول وحلله بعد في الثاني ثم ان يعلم
 بالنظر الى نفس الساعده الاولى ان ينادى في السجده من المجلد ان ينادى من الاستماع
 بالفتن من ذلك فتدبر وانا اطلب الكلام في هذا المقام لانه من زوال الادوام **قوله**
 وكثيراً ما بعد العقل الواقع في زمان الكلام بالخاص الواقع قبله بمره طوله ودبانه لا
 بد في مثل ذلك من التاويل على وجه يحيل به الثمار من اعتبار القصد في اصد
 في بصره والقصد انه امرت محله موسى بعد ثمره المجازات التسع الباهر
 او العلم كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً الا به ان كيف تكفرون وانتم
 تعلمون **قوله** كقول ابي العلاء في قصيده يودع فيها بغداداً واليا من الزمان
 ليس على شريح خبر ان الشعوب الى مدح اهدفه السبب في مثل من ان
 يعني الخبر ان يحمر من المراء جمع غراب والشعوب جمع شعب وهو الاصل
 الذي يتفرع منه السائل والصدع هو الشرح المراد به التفرع والفتن عند الحال
 التفرع من العدا ليس جبل الغراب سبباً في كونه شارباً بقوله ليس شارب
 وهذا سبيل الطير كما هو حاله العرس في الجملة الطير وهو في الغراب الخبر عن
 البير مع شك محامدي الاستدلال في الزاوية والحال ان يوم موسى قد اسرب
 وتلك في شوبه ولم يصدق بعد ان ادب سبع من الايات وهي الطون والجراد والقر
 والصنادع والدم والعصا واليد البيضاء والسنون ونقص من الزايات **قوله**
 واكتنوا من الاسات بوقوعه مطلقاً ولو سرح الخ يريد ان ما يصدق في النفي من
 الاستدراك لكون النفي والاثبات المصدران زمان واحد في طرفي تقصير الس
 على ما سبق من ان الاصل اسرار الاستدراك عليه قوله اذا استمر بالفعل
 احده ب تلاجه ما قيل في هذا الكلام ينسحب ان يصير يدل على استدراك

بلا

النفي

النفي للزمان الماضي وصدا ما تقدم يدل على ان الاستدراك انما يستند في خارج
 بنا على الاصل اسراراً وهذا هو المقدم منه بحسب اصل الوضع وما ذكر
 هنا اذا تولى الاثبات بالنفي وقيل في ذلك من ضرب زيد انه لم يجرى به
 وكان نفي النفي اسباً ما قيل اذا كان النفي مقيداً للاسرار جنباً ان يكون نفي النفي
 اثباتاً في الجملة واجيب بان النفي اذا ورد على النفي كان النفي الاول يبرز له الاثبات
 والنفي الثاني على حاله فينبغي دوام اثبات النفي في الجملة وهو دوام الاثبات **قوله**
 وقد عرفت ان الممكن من غير هذا النفي ان المكن لا يبره من سبب
 لما عرفت ان الممكن منسبته الى طرفي الوجود والعدم على السواء لما بين ان احد
 طرفيه ان يكون اولاً به لانه قد ساد في نسبته الى طرفيه معلوم بالبرهان
 في تصافه كل منهما يستدعي سبباً والالام التخرج من غير مزيج وذلك
 السبب امر خارج يبره بذلك بمره العقل على ما صرح به بمره اول الحق
 من ان يكون رجحان احد المتساويين على الآخر محتاجاً الى ارجح بمره سبباً
 معلوم بالبداهه **قوله** ورجع عونه على بمره فخص رجع نوع وقته ورجع
 سببه ورواه عونه بالانصب على الطرف اي رجع في عونه على بمره
 ذهب في طريقه الذي جاء او على القول به فان رجع على مستعداً كما في قوله تعالى
 فان رجعت اعدا الى طابقه وفي شرحه المنساج وقد يروى عونه الى بمره
 بحسب الاسم الذي هو صدق الجملة الثانية تنسبها من اول الامر على انه حال
 وهو في التحقيق من نصب المستند القطع بال الحال من الجملة وذكر ان الاثبات
 انه من المعاد التي اقبلت تمام الحال نحو ارسال الغرائز فعله جهل في طاقك
 ثم قال وهذا التركيب ساج سوا اسد رجع الى مظهر مثل جازي عونه
 كما يدعي او مظهر مثل زيد جازي عونه على وجه يجوز كون الفعل مستنداً الى عونه

مجازا وهو **مولد** حتى ذهب كثير من النحاة إلى ذهب ابن مالك إلى أن الالف
 بالواو لوجودها وشبهها من الحروف الغنة وورودها في كلام رب العزة
 كثيرا ما يطلبوا بعضكم لبعض قوله واسمها لا يفتى في حكمه وفي النظم قوله
 ما بال عسك دمع لا يرفأ وحال من حساه لا يبرأ وحكي من سبوح الاستغناء
 عن الواو منه الضمير إذا كان بعد ما يخرج التزموا أن يدروا أي منه **مولد** وإما أنه
 إذا استلحق هذا إذا جازى حدث بجنى أصله فذلك متعد إلى مفعول واحد
 ومبني بعده جزأه المسمى إما إذا جازى من أعمال التلويح فلا يكون من قبل ما نحن
 بصدد والمضى وجده شفعنا بغير من الجلة وهو أن حاضره المود والكرم **مولد**
 والله يلوح منه أن وجوب الواو في خروجاني زيدا وزيد يسرع أو يسرع عرجا
 زيدا وعمرو يسرع أو يسرع أول منه في خروجاني زيدا وهو يسرع أو يسرع
 وذلك لأنه جعل أول الأفعال اسمه مرعا شها ومسوعا وأعماله ذكره بصريح
 شبهاتنا بآله يتو له كان ينزله أعانه اسمه مرعا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن
 يدخل يسرع في جملة المجرى فيضم إليه في الألفات وجعل ياءا ذكر اسم غير أهلا
 وأعماله ذكره بصريح جاري في قوله بل في الحقيقة ههنا أيضا شبه الأول بالثاني
 فأنشأ بالاول إلى أوله وجوب الواو إذا ما يكون المبدأ فيه ضمير في الحال
 أو صرح اسمه لأن تعليله بينا وأما حيث قال ولعل السبب أن أصل الثاني
 كان جازيا دون هذا الضمير خروجاني زيدا يسرع أو يسرع فأنشأ بالثاني
 بقصد الاستيفان الثاني في الاتصال فلا يصح لأن يستقل بآلة في الرفع
 الواو ولا يختار أصل الفاعل يحصل أيضا دون أعانه اسمه مرعا فأنشأ بالثاني
 يشتر بقصد الاستيفان الثاني أن ما أعانه فعل المفعول من جواز الألف والواو
 المذكور هذا ويلوح من كلام الشيخ في موضع آخر وهو قوله إذا قلت جاني زيد السيد

على كنفه وشكاه جاني زيدا وعمرو يسرع لأنه جعل السبب على كنفه ينزله
 وهو متلوه سببه فشبها به اللام إلا أن يفرق بين قوله السبب على كنفه
 وبين قوله عمرو يسرع والفرق غير واضح والاولى أن جعل قوله ينزله في الموضع
 على التناهي والنسابة **مولد** والذي بين ذلك أي يكون جاني زيدا
 فليس بخلاف قوله عز من قائل بعضكم لبعض عدو وليس فيه بيان كلام صاحب
 الكتاب **مولد** وينبغي أن يتقدم ههنا إلى ما وقع الطرف حالا وخصوصا
 نصب على المصدر أي يتقدم بالخصوصا وعبارة الألفاظ رعا شها وبعب
 على الحال قال لم اختار أن يكون الطرف من هنا خاصة ويحتمل أن يكون ياءا
 لحاصل المسمى لا يوجها للأعراب وإلى الطرف في تقدير اسم الفاعل مفعول
 يتقدم ويحصل معنى علامه وجه ذكر ترك الواو فيما وقع الطرف حالا أن يكون
 الاسم المرفوع بعده فاعلا للطرف لأعانه على ذلك الحال فيجوز أن يعمل الثاني
 ويجب أن يتقدم هذا المقام بتقدير بالخصوصا أن الطرف في تقدير اسم
 الفاعل دون تقدير الفعل في جميع تنادى على الأصل الاسم المرفوع الألفي أن يتقدم فعلا
 ما ضيق تدعى لأجب ولما ذكر فيه ترك الواو ولا يمكن أن يقال أن فاعل
 أن يتقدم ضمير راجع إلى كون الاسم بعد فاعلا للطرف وخصوصا استدلال قوله
 أن الطرف في تقدير اسم الفاعل والمعنى ينبغي أن يتقدم كون الاسم فاعلا للطرف
 فيما وقع الطرف حالا إلى أن الطرف في تقدير اسم الفاعل في جميع المقادير إلا أن
 يتقدم الفعل فعلا ضاميا لا ينبغي أن يتقدم كون فاعلا لشيء والمعنى لا يختار
مولد وقال المفسر في أحد ما حصل فاعل بالمعنى لأعانه بعينه وعبارته
 هكذا أنا اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال إلى أصلها في الألف والواو
 كترجها بلا واو وأما جواز التمدد في فعل ما صرنا إليها بالواو قليلا واناسخ

التفسير بمقتضى ما جاء في لسانه ارجاء التفسير لا يمنع مجازاً **قوله** اي اذ لم يعرف من رايه بل
 الخ في شرح الانصاح كثر الرجل بالكرم كرا او كثر الاستكرهه اي انا استكرهه اي اقل
 بالرجح او استكرهه منهم وقيل المراد من الجارى العجم فانهم خرجت من ممال العجم وانما
 وعلى غيره من الدليل اي اخرج منها ولا اخرج من ممال العجم **قوله** واني ارايت
 سري واسمك بمن اي سار ليلاً واساء واسمك به سار ليلاً لخطام واحد لخطام والاول
 واحد للواو ومن المعاني قال ابن السراج الغناء اعلمنا موسى على تعدله ومرو
 قلنا الدوا والناحية وانتفاع ما قبلها والبيد ايضا المعاد والخلق يراي اليه انتفاع
 الصنف وجهه المايق من السلق مباء وجهه السلك من السلق وعلق **قوله**
 والافانوا واحد ليلاً ليس لخال بالصفة هذا على ما ليس لم يجد دخول الدوا
 على الصفة اما على راي من جوزه كما صدر راي الرخص لخطام بحاله ولما كان معلوم
 محمول على انه صفة مرسدة ورنه السكاكي بان حله على الوصف فهو لا خلاف ولا
 يجب للانسان في السهو ولا دم واليه ما يقتضيه له صاحب ياد في تبيين اللفظ
 ما لا يتنبه له كما جرد او يتنبه ويكثر بعد اعجاب واجيب بان تكره في الكشف
 اخل على الوصف مع بقاء وتنزيل فالحكم بالسهو وهو قد مر في سلك النظام
 ان قوله تعالى وانا منهم كلمهم صفة لبعده كما يشهد به اخراجه وحامله رايهم
 كلمهم وخمس سادسهم كلمهم واجبا ليس سبعة من حكم الموصوفه في مجموع الكلام على
 الحال اتفاقا ولا يشهد ان معنى الجمع سابع معنى الموصوف ولذا ان البعض اهل
 التحقيق وما ذكره المحمدي اخرج عن باقي اللفظ **قوله** وقال بعضهم ارايه
 الا انه ليس مثله انا فكل الرضي عنه قال لا يلقى اي كما في المبتدأ ضمير صاحب الحال
 وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وجوز ان يكون فعل ويكون مثل قوله تعالى فاعلم ان الله
 سوا او المن جاني زيد راكبا فذكرت بالواو واجبا من اولها لا يكون الحال جلي

وان اردت معنى للفرد وان لم يكن البتة امر صاحب الحال ولا ما في ذلك من الضمير فها هو
 به القلة سواء كان مبتدأ نحو جاني زيد يدعي على راسه والحمد لله الذي افاض بحسنه
 عرضت على الناس على سوادهم لا يحكم بعضهم بحق الاول ودين يكون الرأى في اوله
 الخلة وان لم يكن معصرا بل يقول معاذ فكل ما في الدوا والضمير وانما الدوا وان كان الضمير
 في الخلة كقوله نصف الزها والماء غامر فلا شك في صفة وقلة **قوله** كقوله
 اي قول الحسين بن علي ورمعه بالقب لا يدري تحت الزها ورمعه
 الا ومن يصف التي تحت رقبته ورمعه كما في الصالح والديوان من تحت الشئ
 يعني ان يصف الضمير في النهر والمهور انه يصف خواصا في الماء بانه عامر
 في الماء من الغداه الى ان يصف الزها واما غامر اي سائر عجب لا يبدو
 ورمعه الماء واقف وحاب النهر والبيت من كتاب املاخ النظم
 لا ين السكت في تجميع اللغات والحقاوي سبب استلام الى اللفظ
قوله يعني لا يمكن ان يقال على الضمير والحقين ان لا يقال بهذا المقدار
 من الكلام احراز لا شك ان الامر بالنسبة لا يجدد ولا يقصدا لا يتغير الضمير
 اليه واسير لئلا كلام على قدر معين عجب بغير عجب تنبئ الاركانه شوا
 اليه لها ولا خلاف في كون ما هو احرار بالنسبة اليه اطلاقا بالنسبة
 لما انزل كل كلام معرض عن ذلك في الامتنان والتمجيد من المطب عجب على هذا
 الكلام بان هو غير لا مطب وعلى ذلك بان مطب لا يخرج من كل كلام اذا
 فليس في اخرها نصف الاقصاب او الاخبار او المساواة فهذا الكلام بغير التباين
 على ان لا يخلو في الاوصاف المذكورة فسا لا يخلو منها للصيغة والنوعين
 هناك على التحقيق الجب بل لا بد من كل التحقيق والسا على امر من هو متعارف
 الاوساط ولا مهم في محرم من في اوجه العان لانهم لما كانوا الزم من الزم
 كما ان لا مهم مشهورا بين الناس مع كون الوجه معلوم الطريق فباسبان جمل

التفسير بمقتضى ما جاء في لسانه ارجاء التفسير لا يمنع مجازاً
 اي اذ لم يعرف من رايه بل

اصلا يفسر عليه من وما يتلوه الصبر المدا ان كل امرئ لا يتيسر الكلام فيه الا
 بترك التحقيق بل ان لا يحاذي الاطباء من من النسبيات كذا في ان لا يتيسر فيها
 في التحقيق يحتاج الى كلام لا يحاذي فيه ولا اطباء اصلا في من عليه كل كلام يدر
 احاز واطباء اذ لو كان المعبر عليه ايضا متلا على احاز واطباء لا يحتاج
 الى معبر عليه اخر وتذكر ان الكلام الخالي فيها غير موجود التحقيق اذ كل كلام يدر
 يمكن ان يوجد كلام اذ يدر منه وان تعذر فلا بد ان يباين الى غير التحقيق وهو ان
 كلام اهل الدين وغير متيقن عليه ولا يلتفت الى الحاف والمنا به بل يتلوه ساقلا
 لا يحاذي فيه ولا اطباء في خارج عن التوفيق **قوله** ولا يدر في نفسه في المعاج
 التي خلاف الياس وقد عني من سطحة ومعي ايضا بنو عني على صبر ومعي على
 وفي المثال اعني من اهل واللاهه وانها به التي يتلوه رجل منه وامراه به **قوله**
 وليس المراد باذكر شعرون الاوساط على ما سبق بل بعض الاوهام رد على المثال
 حيث قال ثم قال بعد اذ ذكر اشبه الاختصاص وان الاختصاص لقونه من الامور
 التيسير يرمح في بيان دعواه اني ما سبق بان يسي كلام اوساط الناس الى يدر
 من هذا الاختصاص والى الذين المتكلم حلسا باسط ما ذكرنا في كل كلام اوساطهم
 وانهم لم يكن المراد باذكر شعرون الاوساط لما فيه من لزوم التكرار بل ان من
قوله **قوله** ذلك قوله بانوا هم فناء قوله لا يعضد دليل قال
 ان الاشياء السال السار في الاطباء قد يكون في حله واحد وقد يكون في حله
 منه له والاول قد يدر حقيقة وقد يدر بها اما ما جاء عنه فمراد به
 وليس معنى زياد لا حاجة اليه بل باطن من ان الردية لا يكون الا بالعين لان هذا
 انما يتلوه من غير روية فيكون في الامر على هذا الوجه دلالة على سلكه كقول
 المحرك ما بل من خلال السجدة انظر بعكس ما سرت وما ستاني
 قد تم من النص من بعض الى من الحسن القسواني فانه لما كان المحرر في مد البلس

ما يدر وجوده وكان الساق في فيه على هذه الصفة من الحرف في انظر بعكس
 وعليه واد قوله تعالى لم قولكم بانوا حكم في هذا القول لما كان في فيه اقرا
 عظه امد على قائله الا ترى كيف صرح بتفسير الامر في قوله في فيه الا فكل اذ يتقونه
 استكم ومتولون بانوا اهل ما ليس لهم به علم وتصوره بها وهو عند الله
 عليم وقوله تعالى ما جعل الله لرجل من قبيل من اجوده وما جعل الا والى تطاير
 من اسماكم وما جعل ادعيا كرايا كذا في قوله بانوا اهل ما ليس لهم به علم وتصوره بها
 السبيل لما كان مساق الكلام ان الانسان يتلوه لوجه استعمل في كذا في
 ولما لوله بانني فصرح الله بتلاوته كذا في قوله بانوا اهل ما ليس لهم به علم وتصوره بها
 بين الزوجية والامومة وبين العبودية والبنوة في حالة واحدة كالمعبر عن العبد
 في الخوف وهذا تعظيم لما قاله ولكن الكلام في تمام الانكار والتعظيم اي يدر
 الخوف والافتد علم ان القلب لا يكون لافه ومن اراد الا خلاص على يد اللسان
 فله مطالعة كتاب المثال الساب **قوله** كقولهم في سباني ومن العظم
 مني واستعمل الاسر شيئا هذا الباطن لا شئ الا لاه الكريمة على سائر القدر من
 السباب الحق الطيب والهام السبب الرابع مستند على سباني من الكلام
 بيان الرابع التي ذكرها السباني من ما هو متعارف الاوساط بين المربية
 التي عليها الاية الكريمة وكل مربية المبلغ ما فيها فاقولها وهو المتعارف من سباني
 بحسب المعاني حواصير ما في قوله محقق وقيل في بعض من الجمله وان له مجده و
 طابحوا الاحبار لعامة من المولود وانما السباني لما في المبلغ ما فيها وهو
 من وشاب راسي وذلك لاستعماله على استعمال عليه ما فيها مع زياد منها يدر
 التفسير بالتفصيل على وجه حسن حيا على ان كل من سباني جامع على
 وهو كونهما سبب من عن الشيعة وحيالي في قول الراجح والبدون في المثال

جميع بينك الخلفين لسانها في اللسوسها كون كل من الخلفين على الافراد كما هو رزقه عن
 الشفوحه ومنها ان مجموع الخلفين من حيث هو كتابه اما به عنها وهما ما شهدا لهما
 في من الاعضاء عن التعديل لثنا لهما النظام والاعصاب وغيرها وفي راسي من راسها
 لاحصاء الاعضاء في من الساع ولا طريق احصر سواه ونالها الى الصواع وهو
 وهنت عظام يدي واستعمل شيب راسي لاحتواها على ما اخرى عليه باليد
 رايه هي ان خلاص الكساء الزم في الجملة الاولى لمعه لان من العظام يدك على
 اليد وهو على الشفوحه هو المبع من الزم في الجملة الاولى لمعه لان من العظام يدك على
 الثانية الى الاستمرار في النجيه في العمل او التيسير في السبق وراحتي الى
 المبع وهو من العظام من يدي واستعمل الشيب من راسي لافرا من سواك
 طريق الى العمل والتفصيل وخاصة الى الصواع وهو من العظام من يدي
 راسي شيبا لانتهاه على استعماله ليد قبل مع زمانه في تلك ترويض اليد
 الاول طلبا ليد احصاء من العظام به وتاجرا لافرا الثانية وجعلت غير تلك
 لمزيد الابهام والتفصيل وتسمى الامور وسادها الى قولك
 وهو من العظام مني واستعمل الراس شيبا لانظواها على ان كان ما قبله
 مع زمانه هي ان لمزيد الامور الاولى يترك مع العظم الى الاقرا ولكن استوان
 القربا مثل ونزك ايضا قد الراس الثانية الى التعريف بالدم بعد الاحمال والتعريف
 اذا العن واستعمل الراس شيبا لم تترك لفظ من لسبق وراحتي عطف عليها التعريف
 على امرى اليها وبمن وساعتها الى الصواع وهو من العظام من يدي واستعمل
 الراس شيبا لاني الخلفين من انان تقوى الحكم ميتا الجملة الفعلية على اليد والعضو
 الى الصواع قبلها وهو اني ومن العظم مني واستعمل الراس شيبا لاني من التاكيد
 التعديل لمزيد الاعضاء وهذه كلها من لطايف الاطباء بالنظر الى المتعارف

مراصع وسمي في ثوبه بعم الدمنه ما اسود من ابار المدبار بالعدو والادورها
 واللمع الدمن وقد سمي شرح الدماحه وهذا معنى ما قبل الدمنه ما يد من من البع
 والادور في نزل القدم ان لم يدور بها يكون احسن الساس ويغيب بها الدما من
 المنظر ويح الجبر والدمنه السرح من من البت المعنى الاول وهو ما من المنارل
 التي حرم والده راجح والسلم موقعا في الرقبتان من راجحها فرب من البصر والهو
 من الممنه والمراجع جمع المراجع من وجه رجا والوشم اسم من وسم اليد او اعدوها
 بالشم في در عليها النور وهو النسخ والمصروف من السوار من اليد ووشم النصب
 عروقه الدماحه اسم من اسير منارل الحسمه المكنه بام او في دمه
 لا حب سواها يد من الوصيف وان منارلها دار بالرقبتين في ما لا يحل
 الموصفين عند الاتحاج ولم يرد ان يمكنه سبه وسوم الدماحه عند جبر الساس
 اما ما كتبت لراب عما عهد الدوم والراد سلم اليوم والامر العلوم فيها
قوله على انه قد صرح كثير من النحاه قد يغفر في في الا الشرط لا سح طالا الان
 يقع خرا من خردى لقال فلا يلا لجاني زيدان سبطه شكر كبل وهو ان حقه
 مشترك فيلوج حلا اسمه واليه ذهب الجمهور والواو في سله اما عا طفه
 وجه قال الحدي او اعترافه واليه مال ان حذر الرمي وعن الحدي ان الواو
 لقال هو الذي هو في العوض عن الجزا عا سلا في الشرط حب على انه حال **قوله**
 والممنه لخر وفت الممنه ومع ما عسى لقال ارجو في القصاص من حين انما عمن
 وهذا محمول ما ذكره الفاعل المكنه في شرح المتاح ان الممنه العسا
 للمروف الممنه لا المكنه لان الواو سلق بالعبارة لا بالكنه والممنه
 عمن وان كان المكتوب اني عن **قوله** ويرجح ايضا ما في من العبارة هذا
 الوجه من البرجح ذكره الجمهور حيث قال هذا في ما في النفاحه لان

قد غلبه لان النصارى هم من لم يولدوا في الجاهلية والواجب ان يكونوا من الجاهلية
 العلامة في شرح المنهاج والاسباب الحقيقية هي التي يكون لها صلاطير فيكون ذلك في الاخرى
قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبدأ التكرار في الادارة على لا يشهد لاحصاء من
 يمكن ان يجاب عنه بان المراد تقديم الخبر بحسب التمام للاختصاص في صريح النفي من الخصم
 على تقدير كون تلك حجة للتعليم وخرج ايضا بانها لا تاسبب الحجة بخلاف قولهم الفعل
 انما للفعل وانما كذا في عينه يعلم منها حكم الطرفين ايضا بخلاف قولهم **قوله** وقيل ان الله
 لم يرد به انما حال الرضى قالوا علم ان الموصوف عدف كثيرا ان علم ولم يوصف
 بطريق او علم لقوله تعالى وعندهم ما هنالك والطرفان في وصف باح برهنة للمعلم
 بشرط ان يكون الموصوف بغير ما قبله من الجور من او غير قال تعالى ومنهم من لا يدرى
 انهم قوم مردودون وقالوا وما لنا الا له مقام معلوم انما من لا يكون الا ذلك
 له مقام معلوم فان لم يكن كذلك لم يتم الطرفين والجملة في الاخرى التكرار العرجي
 وانما كذا في المذكر ليقول الله لا اله الا الله كذا ما استدل عليه فيكون كانه يكون هذا
 الا ان مثل الرخص في ان الله من قبل وصف الموصوف وكما في الصفة في مذكر في
 فعل وصف الموصوف **قوله** فلهذا هذا الى قوله على ما توجد بعض النسخ ذهب
 عيسى بن عمر والحق في ان الله من سمي بالفعل كان كونه على صفة الفعل سببا في
 من الصفة لانها من قبل وخرج اذا سمي بالصفة الفعل والصفة ذهب ميسور
 والخليل وهو راسا في ان الاعتبار في حق الوزن بالفعل او يكون في اوله رايان
 كذا في الفعل سواء كان في الامثلة او في فعلين فلا فرق من ان يرد اوضحا اذا
 جاز في عدم الانحراف كالا فرق من قبل وقيل عند التسمية بها في الانحراف وقال
 ابن الجاحظ في ايجاز الفعل هذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نكده اثبات
 من المورس النصارى من صرف كعب وهو في الاصل من قال كعب الرجل اذا

س

سمي اسما مع تقارب الخط ووجه الاستدلال يعني على عدم الانحراف ان جلاهم
 علم فلو ان وزن الفعل معتبرا ان يعرفوا وقد جاز معروفا فوجب اعتبار وزن
 الفعل وطلبا من غير ما ذكره من الفعل واذا امتنع جلا امتنع قيل ولا فرق بينهما
 والمواب ما شئتوا اليه يسوء في قوله اذا امر جلا ليس على ما هو عليه من غير وديار
 انه من باب حكايات الجملان جلا فغيره واذا كان في غير مباحطة يتكلمون
 فيما احوال من يريد فلما هذا وان كان او لا فوجب ان يقال اليه لئلا يرد
 لما انما نعرفه كالحكم لانه قد ثبت بالفعل المنطوق به عدم اعتبار ذلك في مركب
 فلو اعتبرناه لكان لادى لما الشا فصار معنى كلامه وحسب سمي كالمات في سائر
 آخ الغير للرفع السهل في ثنائيتها احوال في غير واحد الاحوال وقد يجوز
 المدح على مخرج جاز الحجاب وانما لها حجة على ما لم يرد في اسماح وحالها
 معتدلة له والفاصل قد لم او مفعول حله على ان لم يرد في اي بعد وزلا جلا في ان مفعول
 وجوز ان يكون فلما مفعولا لما لا يعني لما ليس وما سمي كالنقير **قوله** وكذا في
 اذا قال في المخرج السج يتقدم الحميم على الجاء العرج يقال في المخرج بالفتح
 وبولغة صنفه ويحذف محققا في اي في حدهم مفعول **قوله** ولورى في الظاهر
 مفعول في غيرهم اي في موقع الحاشية يرجع معهم الى بعض القول اي في بعضهم
 على بعض ولعن بعضهم بعضا يقول لورى استغنوا اي لا تساع لورى اسكروا
 ان لورى لا انتم اي لولا اسلافكم وسدكم انما عمل لا فان يكتسبون
 اي باساع الرسول وقوله ولورى اذا لم يورى ما كسوا وسمي اي سطا طويلا
 حيا وجملا ويدا ربا الصرا ان يستعينون لورى ربا الصرا مدح وعكس وعكس
 وسمي منك مدح من ذلك او كذا او ما يورى ما كسوا وسمي اي رجا الى الدنيا
 فعل فلما الحميم كذا ما مفعول لورى انما لا يشترط فيه سكر في رد جواب

الكمال من وهو لا يتأثر شيئا او سوا حال قد يقع مطلقا لا يحيط به الوصف
 ولا حركته سمع اوليات اراجح ان يجب منه كل شئ هذا **المطلب** ونقول
 تعالى حتى اذا جاء منها فسد ما قبله لان ما تقدم من الاشياء لا يفسد الا بالفساد
 لبيان حال الواقعة الطبيعية الا ان ما تقدم شرطه مصدره بطله لو وهذا كله اذا قال
 في الكائنات وانما هو في الجزاء لان في صفة جواب الفعل الجند بدل جند في على انه شئ لا يحيط
 به الوصف وتلك من الزمر جازها الى حتى اذا جاء منها وقد فسد ابوابها اي مع فتح ابوابها
قوله والمضاف اليه هو من وراعي جهة الاسد ومضارع اوله يامن ياتي من رعا اسره
 والبيت للبرود ثم انه اختلف في المضاف اليه المندوف من الاول او من الثاني
 فذهب البرود من جهة الى ان المضاف اليه هو من من الاول والفتحة من رعا الى الاسد
 وجهه الاسد فخذ من الاسد الاول الكتاب لانه لا ان عليه لانه شئ لم يتطارد
 وذهب سيبويه الى انه محذوف عن الثاني والمذكور احما هو ما اضيف اليه الاول
 واحما المضاف اليه الاول ليكون كالنوم من المضاف اليه الثاني ولا يلو تقدم وتل من
 وراعي الاسد وجهه لم يكن لفتحة من المضاف اليه ولا ما تقدم منها من مذهب البرود
 فيرسل المختار لان ما ذهب اليه سيبويه من ان لا يحتاج عدم الاعتراض **قوله**
 وجواب القسم نحو والتجيز والبال عشر اختلف في جواب القسم فيقول هو قوله
 عز وجل ان ربك لبال ربك ذي الجلال والإكرام وهو ليدفع عن ليل قوله الم قال قوله في علم
 ربك سره فذهب الى الامام الرازي عندنا اول لانه كلام يعين بنفسه عليه ذهب البرود
 الى كل مذهب فكل واحد على التفسير وعلى الاول ليس من اجزاء الخوف **قوله** وجواب
 للفتحة اسما لا اسما وحضاله وقيل اسلم هذا اليه وهذا نفسه وكذا هزبه
 المحزون على سمع نوع احد جيبه على الارض وكبه على وجهه او وضع جيبه على
 والجيبين ما عن من جهة ونما الى وجواب لما محذوف تقديره على ان الكشاف لما

انما رتبه المحزون وما يشاء ان ابرسم قد صدقت الروايات لان ما ينطق لسان ولا يحيط
 به الوصف من استبشارها واعتبارها وجهها وشكرها على انتم الله به علمها
 من دفع البلاد العظيم بعد طوله وما اكتسب في قضاء عينه بتولين النفس ملكه من الثواب
 والاعوان في رضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب والدمج احسن من سائر كان
 له سبع سيرة وكان مبعوث من بين المنة من على ميلين وولده له سائر ولما استعمله
 واسئل به عن الجوار التي روى الجيس في كل حرم سبع حصيات او دجاجة على العوم
 باصل الجبل من كذا في تفسير الماوردي **قوله** ومنه قولنا اي الطيب لم يقل
 وهو قول اي الطيب او قول اي الطيب لحناء لانه على تقدير انما لا يحل
 ان يكون القدر فله سيرة ما ومواعيم من المساء **قوله** ومنه قوله تعالى لان الناس
 الاله على وجه اما على وجه اخر وهو ما قيل لان الناس له واحد كذا راجعنا الله
 النبي في خلقنا عليهم فلا يكون من هذا القبيل بل لا يسه ان يجعل ما يكون اظلم سببه
 عن سبب مذكور وكانه شائنا هذا الاحمال لم يقل لقوله **قوله** والفتحة في مثلها
 فيمن يفتحيها لا تصاحبا عن محذوف واما وصفها بوصف صاحبها واما كونها منقوشة
 من ريبها وانتهى موثقا **قوله** وظاهر كلام الكشاف ان قوله ونما هو كلام
 المفتاح على العكس انما بان ما رادها ما هو خلاف الظاهر اما ظاهر كلام الكشاف
 فلا فانه بعد قوله او فان ضربت فتحة فتحت وهو على هذا فافهمه لا تتبع الا في
 كلام جنيح والظاهر ان هذا الشان الى التقدير ان كان واما ظاهر كلام المفتاح فلا
 فانه نظر الى الفتحة التي تسمى فتحة في قوله فتقوا الى حرم واحنا زنايا في الاخير
 فتوجه الى ان ربك فقلنا اضرب بعصاك الحجر المطفة وقدره الاول في مستطعم كتاب
 ملككم وفي الثانية فذهب في بخرت فطف ظاهر على ان مسيتها بالتصحيح على هذا
 التقدير واما ان المراه من كلام الكشاف ما هو خلاف ظاهره فلا فانه ذكرنا

مع الفاعل لا راد به ما ذكره في الآية الاولى والوجه ان يكون في هذا
الضم هناك هو خذ لو جعل قوله في هذا اشارة الى تقدير الشرط فقلنا
فقلنا انما لا يجيء علم له درجه ما سالب الكلام ويؤيد ما ذكره في
شرح الكشاف والوجه انه اشارة الى تعلقه بخبره فانما العقب على ان
الضم في التي ليست على خبره هو سبب لما بعده سواء كان شرطاً او موطناً
كما سمعناه واما انه من كلام المفتاح ما هو خلاف الظاهر بل ان المبرور العلم
عنده في العبارة قول العباس بن الاحنف قالوا فاسأل البيت وهو يتدبر
الشرط يدل على ان السكاني لم يقصر النقص بالعبارة التي اخبره وسلك
ما قبل الله ان يمدى على سجد سكان دجلة من سكان حجازا حتى يكون الذي ارادنا
اما الذي كنت احشاء فقد هانا عن الزمان احشاءنا ولا يطويه وعنده
البحر الواسع وروى انه قال الرشيد اليك الناس من الاحنف لما خرج الى ارباع
استعجبه معه وطال من معه بما تم خرج الى الرشيد ومعه العباس فاستأذنه
بما يريدون فامر الرشيد في طريقه فاستأذنه فقال الرشيد قد استعجبت
واذن له بالعود وامر له بثلاثين ألف درهم **قوله** ومنه بيت الرشيد وهو مظهر
لم يقل ويخبر عن البيت لا يقال ان يكون هذه المعاني هو معنى قوله ما بين
وما لم لا يكون من اخذ اخذ في **قوله** احدهما ميمه والاخرى موحه فابعد
النسب الى المثلث التاكيد الى على كل عناية والسبب الى الخاطب سره
العاين والى الثاني انما يقول له وعلم خير من علم واحد قيل اصل هذا الكلام ان
رجل من بني سكر طرقت فاحداً من الطريق فقال الرجل لانه يحب عن الطريق
فقال سائده انا اعرف فقال الرجل لانه علم خير من علم واحد فقال **قوله**
ولا يوافق في ذلك اي تناسب وجه الواقع بعد ظهور عدم كونه من باب الله بل هو

ما يقابل من العلم انه كان قال الله فيما هو يصدده عمنه لا لم كذا قال الفم عيب
مظنه الرحمة والفرح ذكرنا انكشاف ان العالم مظنه الرحمة فاذ انزل منه العذاب
لان الامر انكشاف اهل لان السر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعلم فان الخبر
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسرف كيف اذا جاء الشر من حيث لا يحتسب الخبر
وله ذلك ما سألنا عنه من العذاب المستقطع لمجرباً من حيث توقع العيب ومن ثم
استدل على الشكر من كتاب الله قوله وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون والسر
في آيات العذاب من مظنه الرحمة ان الكفار دخلوا الى الاحياء ما عشت فادام
سبب محرم العذاب من حيث توقعوا الخبر فافوا من الله وصعب عليهم الامر
روى ان محمد بن الحسن بن علفه الابه الى ان فارق الدنيا **قوله** اي تفهم ذلك الشيء
وايضاً صدياً على ان قوله في طرف مستقر مستقره وهو معقول به اي اسرح شالي
صدر في انما اذا تعلق العلم بالعقل كان يكون متعولاً له كما هو المتبادر من نظيره
التشريع اي اسرح لاجل صدر في الظاهر ان المقصود من ذلك زنا به الربط
في قوله تعالى امرت للناس حجابهم واذا جعل من قبل الاجال والتفصيل
فيهم انما حاصله ان يكون زنا في وعنده رغبه بان يترك اسرح لسرح فيه
تعرض ليدقق العقول احكاماً فاذلت اسرح الى فهم منه ان المشرع امره
في الجمله فتعصم صدر في تفسيره الى ولا خلا ان المقام مقام الاحمال والتفصيل
وذلك ان موسى عليه السلام لما املاه فابا الى ان يكون الشريعة السكينة مع وظائفه
والاصرار ونهاية العباد والاستكثار وانما لعالم من المصدق وكلفه تكليفنا
عظيماً ان يطلب ما يطلب بطريق الاجال والتفصيل اقله انما عناية
اليه لعظم شانه وخافته امره فافهم ان يوكدهما يطلبه بما يراه منها اولاً ان يقول
اسرح لي ويسر لي متعلاً ثانياً بان يوضحه بتولده صدر في **قوله**

وقصينا اليه ذلك الامر الكتاب بعد ان قصينا اليه من معنى اوحينا
 كانه قيل واوحينا اليه بقصص مومنا وفرد تلك الامر بقوله ان داود هو المستخرج
 وفي اياته ونفسه من تخيم الامر ونظم له **قوله** حيث لم يتكلم قواعد البيت الاقانه
 لما في ايام القواعد وسرها بعد الايام ما ليس في افساقها في الايقاع بعد
 الايام من تخيم شأن الحسن وهذا هو من احطلاح السكاك حيث كان هذا
 اذ لو اريد الاختصار لكانت بعد وبيد وبيد وبيد وبيد من قبل المساواة بالاشهاد
 وقيل ان القبول بالاختصار بقوله وقد طست عليك في سبب وان الاختصار
 والقول في ظاهره يتناول المساواة **قوله** وانما قال ايام الجمع لان حبه
 جمع المساقين اخمضا التعليل اولى بما قيل لانه ليس فيه جمع بين متساويين المتبني
 لانه ليس بمحل واحد لما فيه من ايام جوار الجمع فيها غير انه مستل في هذا الكتاب
 ولما في هذا التعليل من سلوك الطريقة الرهاية التي هي من على راب البلاء
قوله وهي هذه العنصر على قولنا الاكثر من عن ابن عمر في صلاة الظهر لانها في وسط النهار
 وكانت اشرف فلكات افضل وعز بها هذه النجاة لانها بين صلاتي النهار وجعلت في الدنيا والاول
 في الحدائق كذا ما مشهوره وعن قتيبة بن زيد وهو القوي لانها التوسط
 البعد ورواها روي في العشاء الايام بين جمرتين واقصير في طريق الدليل **قوله**
 ومنه قوله تعالى قل سر كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اعدوا
 الملك ان لا تذكر نفسي كايها من جبريل انما انزل في القاري الوصف منزلة الثغاب
 في الدماء او التفسير على ان ساداه الواحد والحل سواء في الكفر واستغلال العباد
 من الله تعالى وان من عادي احد هم فكانت عادي الجميع اذ الموجب لهم وعداؤهم
 في الحقيقة واما مدلول الفاحية كاستغفار **قوله** ويدعون كلامهم هو قول تعالى والذين
 منكم اسد دعوى انما الحزب وارون المودون ويهول عن المنكر خاص في الكلام ثم

عطف

ليقول فاحد وليس في تخيم بعده هذا الجمع بل يكون قراح وهو قوله والاخر معروف لا يعرف له
 على انه يجوز الجمع اذا كان عمله في احدها توسط حرف الجر كما في قوله تعالى وهدي اليك
 قال اليساوي رحمه الله وهو ان افعلي لما ان يكون ضمير الفاعل في المفعول الثاني
 لكنه لا سعد يجوز في المفعول ولا وجه لجعل قوله ولم ما يشتهون جملة حالية لما فيه
 من القصور والتقصود وهو المبالغة في التوخي نحو الاهل اماها والفراد حبه
 بانما القيس بن ملك سمر الملك اسم امره وسفر افضل باضر بمعنى انما في
 الحضر والالف للاشباع والباء في ان يريه في الفاعل مثل قوله ولقي الله
 والحق لا فداها اراياها ان امر القيس بن ملك اقام في الحضر ورك
 نوع بالساد **قوله** ولوجها عطف على الجملة قلها ان اراد بالجملة قوله قال
 وابتع له ابراهيم حينئذ لم يكن له معنى لانها لا تصلح حظه من وان اراد بها قوله
 ومن احسن دينا معنى لا احسن دينا فكذلك لانه تقرير ونا كيد لقوله
 ومن يعمل من الصالحات الاية وهذا لا يصلح له تدويرا مثل بيناها مع يصلح
 لعطفها عليه والمالم يصلح حال لا يتغير بغيره عن ضمير اسم الله تعالى في ذلك
 بالنسبة الى ما ذكر من فاعلا الاعراض **قوله** ومنه ما ذكر في قوله عار
 واما علمنا وصفت وليس الذكر كما لا ينبغي انما اعراض الخ قبل كذا يكون
 اعراضا والجلتان اعني قوله واما علمنا وصفت وليس الذكر كما لا ينبغي ان
 كلام الله وما فيه الاعراض اعني في وضعها واني سميتها من كلام اراه طر ان
 راجح ان يافيه الاعراض اعراض من كلام الله كذا في كلامه ولا بعد في الاعراض
 بكلام غير محكي من كلامه محكي من الحق ان هذا الاعراض انما كلام واحد من كلام
 واحد **قوله** ومنك هذا الاعراض كسيرا ما ليس بالخال والفرق بين من الفرق
 بحسب المعنى قبل ان يخال لبيان المعنى من المعنى والمفعول والمفعول والاعراض كسيرا

مضمون الجملة تمامها وله افعال صاحب اللسان عدم العمل وانتم واحسنون بها
 لا غير موصوف في الحال وانتم يوم عا دكم انظروا الاعراض انما الفروع حسب النطق
 في وجهها استماع قيام مفرد مقام الاعراض بخلاف الحال ومنها جوارا والارها
 بالقابل فعمل الراسخه ولن يتلوا لن يتلوا احرف التفسير كقولهم وما الذي
 وسون حال ادرى وكونا عليه كقوله تعالى ولا تؤمنوا الا بما نزلنا من قبلنا
 المذلل بعد ان يولى احد مثل ما اودعتم فان قوله قل ان الله هو الذي
 اعراض عن بين لا تؤمنوا الا بما نزلنا من قبلنا كقوله تعالى لا تستغفروا لذنوبهم
 ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصرفا فان قوله ومن يغفر الذنوب الا الله
 اعراض **قوله** كقوله تعالى ووصينا الانسان الاله حمله امه ان يطهرها
 ومنها على وجه ضمني على صفت وشدة على شدة الى ان يفر الولد في بطونها
 وبلغ الى ان يضع حملها لما وصى بالوالد من اعراض بقوله حمله من النفس والنفس
 وذكر ما يحمله الام وعساه من المشاغل والماعب في حمله ونفاله هذه الاله
 المنظورة احيانا بالتحصيل التوجيه بالوالد وتذكر الحفرة التي ينزلها من الاله
 من **قوله** ان اشكر الله تعالى بغير توصية اي من جهة ان قوله ان اشكر
 ساو لو انه كي يبيد احباب الشكر للوالد من لاسن حبه اقل الحباب الشكر
 وذكر شكر تعالى مقام التوجيه للوالد من تبيينها على ان شكر الوالد من شكر
 تعالى لانها انما عليه من عند حبه وامانها ان شكرها من شكر
 تعالى في ذلك ايضا من حيث على شكرها وامانها على ان تعظم الرب شكر
 انما من عدم على الشفقة على من يحاراه احسانه فاذا وصى محاراه
 البزاة من المصالح التوجيه باذا شكره اولا وشكر الغير بها وامانها على ان يكره
 الوالد من حبه بين الشكر **قوله** ومنها الملائكة والاستغفار في قول

اي الحب وحسنه كالترفع عطفنا على فعله على حال حبه للمنفرد المتفان
 اضطراب القلب واللب من النار والاراد اليك في قلبه من حله الوحد وشدة
 الانسحاق **قوله** كما في قول الحامسي وهو قول عبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي
 وقيل قول العزلة بن عباد بن اليهودي مطلع قصده اذا الرالم منس من اليوم عرضه
 نكل ردا مرده حمل اي اذا لم يدر من الرجل ما كسب باللام واعتبار فان
 ليس له بعد ذلك كان حيا حيا ودفع الى من سمع الحامسة حقا انتم
 بدل في فراشه سالك اول من قال ما مات حيا انتم التي حمل الله وسلم ولا
 شيء فعل انما يستعمل حيا ولا يحسوف في الصحاح ابو زيد يطلو له وكل من
 وطله الله والطله اصدده ولا يتل على من بالفتح وابوعبيد والفساى يتر
 وقال ابو عبيد فيه لم يلق على دمه دخل وهو الحامل **قوله** اللهم الا
 ان يقال ان الاعراض اذا كان حمله من وجه ما حار الشئ الثاني ان يقال
 لا يتنطق في مطلق الاعراض ان لا يكون له حمل من الاعراب فيجمع كونه من حمله
 بل اذا كان حمله فقول ولا يحمل له من الاعراب مع كون الاله لا يكون الا حمله
 فيجمع الاختلال المذكور لكن سمي احتلالا لانه لا يحمل له من الاعراب من
 كونه حمله او اقل منها لان ما لا يكون حمله لا يباركون له حمل من الاعراب والقول
 بان للزوا اذا كان حمله لا يكون له حمل من نوع بان المنفى من الاعراض هو الاعراب
 مطلقا وانما غير من ذلك بقوله لا يحمل لسان الاعراب بانها ان الحمله من حمله
 لا يكون لها اعراب الا محلا وربما يكن ان يقال ان قوله حمله كان اذا قل او الرالم
 من وجه الحمله لا يحمل من الاعراب بل هو الحامل وانما في احد الوصير بعدا شدة للموافق
 اذا كان حمله لا يحمل من الاعراب فيكون المعنى فيحمل من الحمل ما كان في احد
 الوصير سواء كان الواقع حمله او اقل او اكثر ولو قال لا يدر فيحمل من الحمل ما كان

واقعا في احد التوفيقين محله اذ اقل او اكثر ولا يكون له اطلاقا في احد هاتين كونه
حله محل من الاعراب لا محال الاقتال واستقام **المقال** والادلة الجارية بالنسبة
الى البيت هذا البيت جاردا حسب الى قول الآخر وما سطر السطر عند استقام
وبعضه منهم وان كان مراد هذا ايضا ما يقرب من هذا التفسير وهو البيت من ايات بعيد
اذ لا امر ليس من الوم عهده وقبله فمركب للزمن ما فيهما سالما واما في غير هذا
افا سببه من اختلاف قام سببه قوله بانها في كلام قوله هذا انما يحسن المطابقة هو التي للمعنى
الاول بعد الله وحسن توفيقه ونسالة من نقضه التوفيق على اقتراح الله
في النفس الثاني في اختصاره بلطف تحقيقه والافان عنه محلي من انوار التوفيق
واسرار الدقائق في اخبر مصول وما مولد هو حسي ونعم الوكيل وله الله اولا
واخرا وعلى صنيده ونبيه واله دحضه لجلوه سوا **المراد** ارادوا يعلم الملك قد تقرر
ان العلم يطلق ويراد به ما يراد من مطلق التصور الشامل للسادج وغيره من المثل
ويراد به التصور الفاعل مستدام في وهو التصديق فلما ادعيت واجازتها مطابقتها
تاما اذ خرج وقد يطلق ويراد بها ما في كل العين من المصداق مع العلم لا محالة والمنصور
وهو حكم جازم بطلان التشكيك وغيره وقد يطلق ويراد به الاعتقاد والخاصة بالماب
المطابق وهو حكم جازم لا يقبله والمعنى الاول يستلزم التصادق في التصور به العلم
المطلق والمعنى الثاني في عدمه المطابقة كعلم المرء به والاصول والمعنى الثالث
في علم التوهم والمعنى الرابع في العلوم الحقيقية كعلم الهندسة والحساب وقد عرفت
في سلفنا ان المعنى الحقيقي للعلم هو التصور والادراك وله متعلق هو العالم
وله تابع في الحصول كقولك تلك الناح وسيله اليه في العلم هو الملك وقد يطلق لفظ العلم
على كل واحد من هذه معنيها واما مطلقا فيكون مرادها اريد العلم بالذات
او نفس الاصول والتمه ان الذي في المعلوم انما يرجع الى تدرج متعلق بالعلم فادارة

التصور

التصور والادراك فلا بد من تدرج اي علم يتواعد قلما اختار الشارح تدرج الله
بغير انه حله على المعين دون السائد في ان يكون التدرج في علم الفواعل معنى
ادراكا او لامتناهية **المراد** ارادوا بالمعنى الواحد على ما ذكره التوفيق انما قال على
ذكره القدم ايا الى ما سبوره وعليه من ان يتعد المعنى الواحد بما ذكره بالادلة على التدرج
ولا يساعد على ملامهم في صياغة الجواز المفرد ومع ذلك فبقدر ما عد التوفيق ما ذكره
بوجهه او رده هناك كما يستتف عجمه وقد يقال في ما ذكره التوفيق من حيث
على ان علم اليان ينبغي ان يتاخر من علم المعاني في الاستعمال بناء على ان رعايه
رأيت الدلالة في الوضوح والمعاني على معنى ينبغي ان يكون بعد رعايه المطابقة
بمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصود به ويمكن تخرج ويتم لها فالاولى
ان راعى المطابقة اولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وان لم يكن هذا المراد لزاما وعلم
اليان بنفسه ايضا لا يتوقف على علم المعاني سواء اريد به العلم بهما الدلالة والاصول
والتوابع اولا اذ انهما لا ان المعاني لما كان باحتوائها على التركيب لمواضعها
والبيان عن كيفية تلك الافان تزل منه منزلة للركب من المفرد والسعة
من الاصل فلهذا تدرج من علم المعاني يشهد كمال هذا ما قال السكاكي ولما كان علم
اليان سببه من علم المعاني لا يتفعل منه الا بزيادة اعتبار جرمه بجرى
الركب من المفرد لاجرم انما انما يخرج **مؤله** لما سباني من كلام المصنفان
الاراد المذكور لا ياتي في الدلالة الوصفية وانما ياتي في الآلات العقلية **مؤله**
والقبي ان علم اليان ملكه اداصول بعينه رها على ايراد كل معنى واحد في كل قصد
المسكلم به بقوله كل معنى واحد على ان اللام في النفس للاستغراق وقوله في قصد
المحكم اراد به على ان الاستغراق **مؤله** ولا حاجة الى ايراد جواب
دخل سبوره بعد ان السكاكي يفرض له كراهية بقوله بالزيادة في وضوح الدلالة

عليه والتعاضد عنه وتبوءه فتى بقا وتلك الدلالة في مخرج القول وخاتمه
 وأما المصنف فاجاب على سبيل التناول فانه على تقدير ان لا بد من التناول
 لاحاطة الى التصريح به لان قيد وضوح الدلالة مقرر عنه لان كل واضح هو حقيق
 بالنسبة الى ما هو واضح وانا قلنا على سبيل التناول لان اعتبار الدلالة الكلام
 هو التوضيح لا الخفاء الا انه قد يراد به ما يقفه فيكون اوضح وقد يراد به ما يقع
 المقادير **قوله** وبالنسبة المذكورة للمعنى الواحد مخرج بكلمة الافتداء على التعبير
 عن معنى واحد بالتعبير المذكور لان مدلول الكلام الذي هو معنى في اللفظ
 لمقتضى الحال انا هو المعنى الرئيسي كما سيجي به في ما يذكركم التوفيق
قوله على ان الاختلاف في التوضيح ما ياباه التوفيق في الدلالات الوضعية جواب
 ان تسليتي معنى لو سلم ان المراد بالمعنى الواحد المعنى الرئيسي والافراد
 يخرج بقية الاختلاف في وضوح الدلالة وسيلكتشف لك جلية الحال انما
 الله تعالى **قوله** والدلالة هي كون الشيء بحيث لا يزول من العلم به بل يزول العلم
 هنا مطلق التصور والتأمل للتصور والتفكير مطلقا او مقبدا بكونه
 تعين والراد بالشيء ما هو المتيقن من معناه اللغوي وهو ما يمكن ان يعلم بغير
 عند لا ما هو معنى اللفظ وبالشئ الاخر ما يبين المراد من جزا فان اولها
 خارجا عنه لا ما يكون خارجا عنه فقط كما هو اصطلاح اهل البينان **قوله**
 كدلالة ارجح على الوجه هي فهم التزم وسكون الخفا المعنى المستند على كل الوجه
 مطلقا وينبغي التزم على التخيير راجح فهم التزم وسكون الخفا المعنى المستند على كل
 المصدر **قوله** فان طبع اللفظ هو هنا احتمالات ثلاث احتمالات راجحة بطبع
 طبع اللفظ وان يراد بطبع اللفظ ويراد بطبع السامع والبناء درمنا الاحتمال
 الاول فلهذا التزم الشارع والمراد بانقضاء طبع اللفظ ان طبعه يقتضي اللفظ

به عنده ومن الوجه اللفظي بانقضاء طبع السامع ان المعنى سادى لما فهمه ذلك
 المعنى عند سماع اللفظ **قوله** كدلالة اللفظ السامع من راد الخفاء اشارته الى
 ان اللفظ اذا كان منسبا الى كذا كان وجوده معلوما بحسب الجمل لا لالة اللفظ
قوله والمقرر بان الدلالة هي منه اللفظ تقرر على ما هو المشهور ان الفهم
 منه السامع والدلالة هي منه اللفظ وهما متباينان في المصدر فلهذا لا يصح
 تعريف احدهما بالآخر وقد اجاب عنه الفاضل العلامة القمياني بان الدلالة هي
 ما به من اللفظ والمعنى عارضة لما تابعه لاضافة اخرى عارضة ايضا هي
 الوضع فاذ انب الاضافة الثانية الى اللفظ صارت هذا منه له هو كونه
 بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذ انب اللفظ صارت هذا منه
 اخرى هو كونه حيث يفهم منه وكلا الوصفين لا يزلان الاضافة التي هي الدلالة
 فكما ان تعريفها بالادنى الذي هو وصف اللفظ في كونه بحيث يفهم منه المعنى
 فكذلك بالادنى الذي هو وصف المعنى وهو انتمها منه منه والفهم المذكور في تعريف
 الدلالة يصدر من الشيء المنقول مضاف الى المنقول منه المعنى فيكون تعريف
 للدلالة لازما بالقياس الى المعنى ان يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف
 لها بالادنى بالقياس الى اللفظ وركه الشارح رحمه الله بان المعنوية
 صفة للمعنى وان المعنوية صفة للسامع فان لم يجر تعريفها بالمعنوية لم يجر
 ايضا بالمعنوية وانت خبير بان الدلالة ان كانت تنسب قايمة مجموع
 اللفظ والمعنى كقرون العلامة فالجواب صحيح لا يرد عليه ما ذكره وان كانت
 تنسب قايمة باللفظ تتعلق بالمعنى كما لا يوحى القايمة بالاب التعلقة بالابن
 كما يدل عليه استقنا في الدال اللفظ واستناد الدلالة سيما في الجواب
 بالتاويل الذي سنده كرم العلامة الشريف الحاشي رحمه الله **قوله** وجوابه

انا لانتم انديس صفة اللفظ الخ محموله ان الفهم وحده صفة السامع والادراك
 وحده صفة المعنى والمجموع من كل من المعنيين اعني فهم السامع المعنى من اللفظ
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ان يود بها واحد ولو لم
 استلزام والقوم وان عرفوا الدلالة بما ذكره والى انهم تسامحوا في ذلك اذ لم
 يقصدوا معناه الصريح بل ما يفهم منه من صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه
 المعنى واعتدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة لللفظ بخلاف الفهم فلا بد ان
 يقصد بالذكرنا تعريفها معنى هو صفة له ودلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه
 بحيث يفهم منه المعنى فافهمه بلا اشتباه فثبت ان المقصود من قولهم فهم
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بالصفة المذكورة وبما ايضا ان يكون
 كون اللفظ منهم منه المعنى ليس من الحقيقة صفة لللفظ بل للمعنى سواء قيد
 بكونه من اللفظ او لا بل باعتبار دلالة على كونه بحيث يفهم منه المعنى فهو
 صفة لللفظ على قناير وصف الشئ بحال متعلقه وبهذا التناول يحصل
 الاعتدال عما قيل ان فهم السامع منه له قايمة به متعلقة بالمعنى بتغير واسطة
 وباعتدال توسط حرف الجبريد بل قولك فهم المعنى من اللفظ فتشاك اليه
 اشياء الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول صفة السامع والآخر
 صفة الفهم فالمجيب اراد ان الفهم المتعبد بالنحو ليس المتصرف
 بالتعلقين منه لللفظ فبطلان ظاهر وكذا ان اراد ان المجموع الركب من
 الفهم وتعلقه صفة له مع ان المفهوم من المعيار هو الفهم المتعبد والمجموع
 فكون حمل التعريف على خلاف المبادر وان اراد ان يتعلق الفهم بالمعنى
 او باللفظ صفة له فبما على ايضا فهم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هو كونه
 معنويا ومن تعلقه باللفظ صفة له كونه معنويا منه فدعواه ان فهم السامع

المعنى من اللفظ وان فهم المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير
 صحيح فمدا حواثا واول الموعود وقوله فاجب ما في الباب جواب عما قيل
 لو كان الفهم على ما ذكرتم صفة لللفظ وعبار عن الدلالة فكان مع ان
 يشتر منها محل على اللفظ كما يشتر من الدلالة ما يحمل عليه وهو الدال وقدر
 ان الفهم وحده ليس صفة لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كافي الدلالة بل المجموع
قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة لا سماع اجيب ايضا بانه لما قيد
 القسم الاول بكون الدلول عليه فيه ما وضع له اللفظ والثاني بكونه داخلها
 وضع له والثالث بكونه خارجا فادفع له كان قوله على ان الكلام في الدلالة
 توسط الوضع لان الوضع والدخول فيه والخروج عنه لا يكون الا فيه **قوله**
 وقد عجب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه
 بل هذا الكلام اي يوقف الدلالة على الادراك او رده الفاضل الطوسي شرح
 الاشارات في الاشارة الى اللفظ المفرد والركب متلا من الشفا حيث قال
 وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقة بارادة التلخيص للباري
 بما قانون الوضع فيما يتعلق ويراد به معنى ما يفهم منه ذلك المعنى يقال له انه
 دال على ذلك المعنى وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به اراد اللفظ
 وان كان ذلك اللفظ او جبريه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او بآراء
 اخرى صلي لا يدل عليه فلا يقال له انه دال عليه والخلاف المعيار
 ما اول الدلالات الا ان بعضا من التحقيق صرح بان المراد الدلالة الطبيعية
 لتحقق الدلالة التعريفية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الميزان
 اللازم فاذا اطلق اللفظ على الكل والمفرد ومنهم الميزان والادراك فلهذا
 من غير ان يوقف فهمها على ارادتها والتعلق في الكتاب هو معنى المعيار

المطلقة وكان اننا قلنا ان الدليل عام في الدلالات كلها لا انها كانت
لوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الخارجة على قانون الوضع
والفرق بان المطابقة وصيغة صرفة والآخر ان يساويه العقل لا يمكن
نفسا فخصيص المطابقة بذلك وانما حكم صفة الحق ما ذكره بعض اهل
التحقيق وهو اننا قلنا ان المطابقة لما كانت مجردة الوضع لا دلالة
عقلية يقتضي الاستدلال من المنطق الى المعنى فاسباب ادعاء التوقف على الارادة
فيها وسبب اعتبار الارادة فيها لا صحيح اعتبارها في الاخرى لمصلحة الجزاء والاداء
المعتبر في المطابقة فان الكل اذا كان مبنيا من المنطق كان الجزاء كذلك
وكذا الحال في الملزوم واللازم فمدخله الوضع في الدلالة على وقوع الارادة
الخارجة على قانونه معتبر في المطابقة دونها فان كان ذلك المعنى الارادة هو
له كانت الارادة متعلقة بنفسه وان كان جزائمه او لازمه كانت الارادة
متعلقة بالكل او الملزوم فانها من اللفظ كالجزء اللازم معنوية بالضرورة
واذا تحققت فتقول لا يخفى ان جعل كلاس على التقييد بالمطابقة في توقف
الدلالة على الارادة المذكورة كما هو الحق او على عدم التقييد بالكل يتوقف
الدلالة مطلقة عليها كما هو انشائي صريح البان ويدل عليه قوله فباسبابها
في التنصيص والالتزام وعلى كلا التقديرين في نفسه مما يبين في نوع الاشكال
في الجملة اما على الاول فلا ان اللفظ المتترك من الكل والجزء اذا اطلق على الكل
واريد به الكل كان دلالة على الجزئ نفيها ولا يجدى عليها ان دلالة المنطق
على تمام ما وضع له لا تناسطها وهذا الاراد في المطابقة فلا يستقيم باحد الطرفين
واذا اطلق على الجزاء واريد به جز ما وضع له كان دلالة على الجزئ نفيها
ولا دلالة على تمام الكل لا تناسط الاراد مع انما يصح عليها انها دلالة المنطق على تمام

وضع له فيستقيم بها حد التنصيص نعم اذا اريد به الكل والجزء معا فيستقيم الحدان
معا وكذا الحال في الملزوم واللازم واما على الثاني فلا ان المنطق اذا اطلق
على الكل واريد به الكل فلا دلالة له على الجزاء اصلا وكذا اذا اطلق على الملزوم واريد به
الملزوم واما ان دلالة على اللانتم لا تنافي الاراد فلا يستقيم مع حدود الدلالات
بعضها مع بعض واذا اطلق على الجزاء واللازم واريد به الدلالة على الجزاء واللازم
كان دلالة على الجزئ نفيها وعلى اللانتم واللازم دلالة على الكل او اللانتم
لا تنافي الاراد مع انهما من عليهما انها دلالة المنطق على تمام ما وضع له فيستقيم
حد التنصيص والالتزام بالمطابقة نعم اذا اريد به الكل والجزء معا او الملزوم
واللانتم معا فيستقيم حدود الدلالات في بعضها مع بعض فثبت ان في تلك ما فيه
في نوع بعض الاشكال وبهذا التقدير ظهر ضعف ما قيل انه ان جعل على التقييد
بالمطابقة لم يكن كذلك ههنا فانه اصلا وان جعل على توقف الدلالة مطلقا
على الارادة كان له مع في دفع استقامت من حد المطابقة بالتنصيص والالتزام
الى اخر ما ذكره ثم ان ما ذكره الشارح وان خالف ما ذكره السوم ان المنطق
اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزئ نفيها لا مطابقة واذا اطلق على الجزئ كان
دلالة عليه مطابقة لا نفيها واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللانتم
التراسا لا مطابقة واذا اطلق على الملزوم كان دلالة عليه مطابقة لا التراسا
نظرا وتزكيا لكن في ادعاء واحد وادعاء الثاني هل المعنى على ما ذكره اللانتم
انه اذا اطلق على الكل كانت دلالة على الجزئ نفيها لا مطابقة بل يدل عليه
مع دلالتين من جهة تنصيص والتنصيص والمطابقة ولا امتناع في ذلك لا اختلاف
الحج وكذا الحال في اللازم ولا يتم ايضا انه اذا اطلق على الجزئ كان دلالة عليه
مطابقة فقط بل مطابقة ونفيها وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة

والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق هي توقف على الارادة والاعتقاد
 عنه باستله الشارح بقوله وفيه نظرا في هذا الكلام صحيح عند ربي القطر السليم
 لا يحتاج ولا اعوجاج فيه **قوله** حتى ذهب كثير من الناس لما ازالتهم من الجز
 في ضمن الكل والالتزام نعم اللازم في ضمن المزموم قيل هذا هو بخلاف قوله رآه اذ هو
 باللفظ الجز او اللازم في الجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لانتفاءه
 باعلل لان اللفظ الموضوع لكل اذا لم يكن موضوعا للجز والخلق عليه كان مجازا لهم
 منه الجز في ضمن الكل فان التفسير عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له
 ويقيم حيز في ضمنه ثم توسط التفسير يدرك انه ليس بدلالة بل المراد هو
 الجز فليجز مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه والقرن من فهم الجز في ضمنه
 وارادته من ضمنه جز الاول هو دلاله التفسير في الثاني واذا اطلق اللفظ على
 الجز اشغى الثاني الى ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وانما
 للتفسير بالقدم في مثل هذا المجاز بل لا اراده وما ذكر من صيرورة الدلالة
 على الجز او اللازم مطابقة لانتفاء او التزاما معنى على تقدير ان اللفظ
 موضوع بآراء المعنى المجازي وضع نوعا ما ان اللفظ اذا دل على معنى
 لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى التامين يكون انوى جلالته وكلما هما
 متوحد اما الاول فلان الوضع المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه بآراء المعنى
 لانفسه بآراء مطلقا صرح به في المناسج ولا شك في تعيين اللفظ
 بآراء المعنى المجازي ليس بنفسه بل بتفسيره بخصيه او نوعيه فلا يكون
 المجاز موضوعا لعناء المجازي لا بخصيه ولا نوعيا واما الثاني فلهذا فلهذا
 في اجتماع الاتوي والامتن من حيثين مختلفين ويمكن ان يقال قد يفسر
 ان الوضع بالاشتراك متولد على تفسير ارج تعيين اللفظ بآراء المعنى وهو متولد

الوضع النوعي والخصي ويدخل فيه المجاز وثانيهما معنى اللفظ بنفسه
 لمعنى ومنه ذهب الى ان اللفظ اذا استعمل في المجاز واللازم صارت
 الدلالة مطابقة لانتفاء او التزاما نظرا الى المعنى الاول وقال بان المجاز
 موضوع للمعنى المجازي وضع نوعيا واليه مالم يه الاصول فلا يتم القول
 القول باحد باطل وان كان القول بالمعنى الثاني هو المعبر عنه المجهول على انه لا
 متباحه في الاوضاع الاصطلاحية والقول باستماع اجتماع الدلائل
 الاموي والاضعف وان كان مرجوحا ماد ذهب اليه كثير من الناس
 حتى الشيخ الرئيس شرط في دلاله التفسير والالتزام ان لا يكون اللفظ مشتركاً
 بين الكل والجز حيث قال في الاستعارات دلاله المطابقة وضعه صريح
 ودلاله التفسير والالتزام باشتراك الوضع والعقل في شرطيهما ان لا
 يكون الاسم والابا لاشتراك على المعنى وعلى غيره كما لم يكن على العام والخاص
 عليه وعلى لازمه كالشعر على المجرم والتروا انت حبيبا ان ما ذكره الشارح
 رحمه الله من انما في طعوننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالين بالوضع معبر
 معناه كان في الرد على القائل بتوقف دلاله اللفظ على الارادة وما سرك
 ذلك فذكره اذ ما لبس الفهم في الرد على انه هو المختار عنده كيف وقد
 صرح في شرحه للمناسج باختبار المعنى الثاني للوضع **قوله** وعلى
 ما ذكره هذا القائل الى القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة
 وهو الشيخ الرئيس ومن يصرح بذلك في المناسج حيث قال
 ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل اللفظ حق
 من المعنى لا يحادون بل انما يدل بآراءه اللافت فكما ان اللفظ
 بطلته والاعلى معنى كالمعنى على سماع الخاف فيكون ذلك دلالته

[illegible][illegible]

لا سيما فيما الينا من اكل يكثر حب في الثاني كون المشبه به مع ما ذكر على حد
مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا يريد ولا انقص كلما كان داخل في السلافة
عن الزيادة او النقصان كان داخل في المعدل وسلان يكون المشبه به اتم بحسبه
في امر حسي وهو وجه الشبه او قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل او قصد
زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم حيث لم يعتبر الا بمس في بيان
حاله وبيان مقداره بل اعتبر الاعرفيه فقط وفي قصد زيادة تقريره اعتبر
الا بمس وهذا سقط ما قبل ان اقضا الدعوى المذكورة ما عدا الوجه الثالث
او هو بيان مقداره ظاهر لان المنازع في احد المتساويين سادع في الآخر والمنازع
في الشيء منازع فيما دون كذا ذكره الشارح العلامة قبل قوله فلا منصوبا
على انه مفعول لا يرايه اي ولا يرايه في معرض الاستطراف للمعل وقوله اول الوجه
الاخر عطف على قوله لا امتناع ولهذا قال اي مثلا لندره حضور المشبه به
وعلى هذا اي على تقدير ان يفسر قوله لمثل ما ذكر بما فسر به العلامة كان على
لعل لندره حضور المشبه به كما ان قوله للاستطراف لتلليل لعل امتناع وقوع المشبه
به ويكون دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف حاله عن التعليل فيبقى ان يفسر بما ذكره من امتناع
تعريف المجبول بالمجبول ويجعل تعليل عدم صحة ذكره في صورة الاستطراف
لانما نسب لسياق كلامه حيث علم ما عدا صحة ذكره لبيان المقدار
او الامكان او الحال او زيادة التقرير او الرهن او التسوية بقوله لا امتناع
تعريف المجبول الى اخره واليد ذهب الفاضل العلامة بما اورد من الجوانح انه الله
وهو المراد بقوله وقيل وبالحالة قد ليله لا يطابق دعواه الى اخره محضوله ان
دعواه وجوب كون المشبه به اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق

ودليله عليه وتقدر تمامه لا يدرك على وجوب كونه اقوى حالا في جهة
التشبيه الا في بعض الاعراض وهو ما يكون لزيادة التقرير لعم يجب كونه اتم
في الاستحسان والاستفاح او الفزادة والندرة في بعض الاعراض اي فيما
يكون للرهن او التسوية او الاستطراف لتفصيل الغرض وما وجوب كونه اتم
في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة وهو المدعى فلا يلزم ذلك وحده
اي حين اذا كان الامر كذلك وهو وجوب كونه اتم فيما يكون للرهن او
التسوية او الاستطراف دون وجه التشبيه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه الغرض الذي ذكر التشبيه لاجله واجيب اولا بان الذي يظهر
مما ذكر في المفتاح محلا او لا ومفصلا ما نبينا ان كون المشبه به اعرف بوجه
الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والرهن
والتسوية وان كونه اتم واقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحال
الناقص بالكامل وان كونه غرضا ونادرا لم حضور معتبر في الاستطراف وذلك
انما ادعى اولا كونه اعرف واقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير
والرهن والتسوية وعلى ذلك بامتناع تعريف المجبول بالمجبول وامتناع
تقرير الشيء بما هو التقرير الا يبلغ والا اول علمه الاعرفيه والثاني علمه كونه
اقوى وظاهرا ان التعليل الثاني مخصوص بصورة التقرير فثبت الحكم الذي
هو اقوى في هذه الصورة وحسب عجب ان يكون التعليل الاول شاملا
لجميع او لما عدا التقرير لئلا يخل بنظام الكلام وتتم له جميع الظاهر لتجده نظم
التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه التعريف كونه
لما سبق وفي كون المشبه به اقوى واعرف وعقبيه بما يصلح ان يكون إشارة
الى التعليل السابق وفصل الكلام بما ساد صرح بان الامة معتبره في بيان

زيادة التعريف وليست بمعتبرة في بيان المقدار بل الادلى فيه السلامة عن
 الزيادة والنقصان وبما لا يعرفه محبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان
 الامكان والعدم والتسوية وبان مدرة المصنوع معتبرة في الاستطراف فاذا طبق
 المجل على هذا الفصل وجب دعوى الاعرفية في الرهن والتسوية ايضا وما دلت عليه
 السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركة لما سبق في الحكم اعني كون
 المشبه به اقوى واعرف وجعل قوله مثل ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد
 اخراجه عن المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يفتي
 اشكاله في كلامه الا في اقتضاء الرهن والتسوية كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
 وهو مخرج به في كلامه الفصل حيث جعلهما شريكين لبيان الامكان في كون المشبه
 به معلوم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن ان يقال ليس وجه
 التشبيه بين وجه الهدى ومثله الظني مطلق السواد والا فلا يورس بل
 هو السواد المخصوص الغليظ الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان حله
 الظني هذا اعرف منه وكذا الحال في التسوية ولا نافي ما ذكره في المجل هما الكلام
 الفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحاقا لنا قصر الكلام الى زيادة التعريف
 ورد قوله وحسنه لا بعد الى اخره بما بان هذا توجيه بعيد قطعاً فان
 السكاكي بعد ذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال واما الغرض العائد الى المشبه
 به فمجرد التمام كونه اسم من المشبه في وجه التشبيه ثم قال واما جعلنا الرهن
 العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بحكمة التشبه
 بين المشبه واهض بها واقوى جالامعها والالم به ان يذكر لبيان مقدار المشبه
 فلا لبيان امكان وجوده فلو جعل جهة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغواً
 فاصل له كما لا يخفى على من له ادنى تميز لان معناه حينئذ لما ائنا جعلنا

المر

الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا كونه اسم من المشبه في وجه التشبيه ثم قال
 واما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف
 بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء اردت لغرض التشبيه
 هذا الغرض المخصوص اعني اتمام كونه اسم من المشبه في وجه الشبه او اردت مطلق الغرض
 من التشبيه وسجي ما في الجواب عن قريب ان شاء الله تعالى لانه قال يجب ان يكون
 المشبه ال آخر برتبة على ما نقل عنه في الجواب اني انه صرح في هذا الكلام بان يجب في بيان
 المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى جالامع وجه الشبه بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال
 يجب ان يكون اقوى جالامع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا التشبيه وجه الشبه وايضا
 اردت جهة في هذا الكلام دلالة على ان كلاما من الامة والاعرفية انما يكون في صورة قال
 في شرحه للفتح وهما نظرا اما اولاهما فانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم ينفذ ما قبل
 الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي فاصراً عنه اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه
 للاغراض المخصوصة عدم صحة في التشبيه مطلقاً واما ثانياً فلا بد من ذكر على قدر ما عرفت
 بعيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض واخيراً في البعض والندوة في
 البعض المدعى وجوب كونه اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق واما ثالثاً
 فلا بد من سمي الاكلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون المشبه به اعرف في وجه الشبه
 فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعاً فلا بد من سمي ان التعريف في بيان التشبيه
 كون المشبه به على احد مقدار المشبه في وجه الشبه لا اريد ولا انقص في بيان الامكان
 والعدم والتسوية كونه مسلم بحكم معروفه مما سمع لزم كونه اعرف لا كونه اقوى وانما دعي
 الاستطراف كونه نادراً كقول مطلقاً اوسع المشبه لا كونه اعرف وانما وجه الشبه والبعض
 هذه يمكن البعض عنه لكن الكلام بعد في نظرنا في توجيهه لا ينبغي دفع الاشكال عنه فانه
 بما مر من الجواب لبقا كون عدم صحة المشبه به الذي لا يكون اعرف طالبا عن التعليل وبما

كلامه مشتملا على الصعوبة في فهم المراد غساده عنق صدر بمعنى
المعانقة بين الصورتين متباعدتين غاية التباعد بحيث لا يراى ما رايها كاللاد
والنعام والضب والنون ثم ان الواو في ولا زورده بمعنى رب وهي بكسر الراء
الكا لصفة وهو الظاهر السابق في نسخ الرواية معربا للاد زورده بالراء على طه الشعر
هو السمن وقيل معرب الازورده بالجم وهو النجر المعروف وهو صفة لحدوق اي
رب ازهار لا زورده من الشجيرات لطيفة الملوحة بلون الازورده والمراد بحر الوقت
المتتابع ونحوها والصبر في كانهما ذرية للادهار الازورده ووجه اخر هذا
الوجه منقول في اسرار البلاغة النضر الطرى رى بالغامس رى لونه برق ولا لا الشهد
احترق القلب من شدة الحب اي احرق قلبه فانه قصدا لهما ان وجه الخليفة انور
من الصباح في الاصباح واعلم ان هذا وان كان في الظاهر شبه قولهم لا ادرى وجه النور الفرح
وعمره اصونا ارا البدر وقولهم اذا فرطوا نور الصباح يخفى في ضوء وجهه او نور الشمس مسروق
من نور وجهه ونحو ذلك من وجوه المبالغة فان في الاول خلافة اي جدا عما يشبه من البحر ليس
في الثاني وهو ان كانه يستكر للصباح ان يشبهه بوجه الخليفة ويظهر انه اعتدلت
اي ناصبه واجهته في تشبيه تخم به اسره فوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر
ومع ذلك كما من غير ان يظهر ادعاء لها لانه وضع كلامه وضع من نفس على افضل من قوله
لا تسقى اي لا تحاق من خلاف مخالف ولحكم منهم والمعاني اذا اوردت على النفس هو اللورد
كان لها نوع من السرور عجيب وكانت كالنعة التي لا تكررها المنيه وكما لغية من حيث
لا تحسب اي التشبيه المشتمل على هذا النوع وهو بيان الالهة والمشيء به
كشبه الكايج وجها كاليه رجلي عن الصاحب من عباد الورد بران فاضى بجستان دخل عليه
فوجد واقفون في العلوم فاخذ بمدحه حتى قال وعالم يعرف بالبحر والسمو يسوب
الى جستان على غير قياس فاشارة الى الدنيا ان ينظروا على اسلوب ما قاله الورد في الورد

والنافية منقول واحد بعد واحد حتى انتهت التوبة الى شرف علوى من جهة
الامر في النسخ فقال اشهى الى النفس من النسخ فامر الصاحب ان يقدم له ما يدره
وهذا الكلام محل نظر بما يمكن الصاحبه بان المراد بالناقص هو الناقص في الجملة
ولو في الاعرفيه لا الناقص في وجه التشبه اذ لو قصد شي من ذلك لوجب
جعل الغرض منها والصبح مشبهها به اي اذا كان الغرض من التشبيه عابدا الى المشبه
والا فجوز عكسه وانما اقتصر على الاول وهو تشبيه الغرض بالصبح لكونه الاصل
واذا انعكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة وهذا التفسير لا يحسن ان يقال اذا
اريد شي من ذلك لم يحسن التشبيه الذي ذكره بل عاكسه لكونه اقوى في نادية
المقصود ولا يحتاج الى الاعتدال بانه اراد بما ذكره انه يحسن التشبيه بينهما
ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن بصدده هذا وقد
وقع في بعض النسخ قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه منى لم يقصد ضرب
من المبالغة في اثبات الصفة الشئ في القصد الى انها منى الناقص ان كانا اقتصر على
الجمع بين الشبهين في مطلق الصورة واللون والشكل واللون اجمع وصفين على وجه
يوجد في الفرج على حد ادقرب منه في الاصيل فان العكس يستقيم في التشبيه ومنى
اريد شي من ذلك لم يستقيم وهذا على تقدير برونه في النسخة الاولى لتأيد الكلام السابق
لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق اي المعانقة اشعار بان وجه التشبه
حس وهو اعتبار الزمخشري رحمه الله وقوله اول ان كل واحد منهما يعود صاحبه الى الفهم
اشعار بكونه على ما هو واختصار بعض الناس في كلا الوجهين منقول من الاصباح
كقوله اي قول اي طالب الرم وقوله فان تشبه النجوم بالورد الى ان يحصل
ما قاله الشيخ في تفسير البيت لوقلت كالنجوم ردر وكان السما ساطعا ردى كان التشبه
مقبولا لكن اين هو التشبيه بذلك الحديث التي تملأ النواظر عجا وتستوقف القول

وسنظن القلوب بذكر اسم الله من الملوك العجم وتلفده معترفه في اديم السما
 وهي زرقا زرقها الصافية بحسب الروية والنجوى تلالا وترقى في اشيا
 تلك الروية ومن ذلك هذه الصورة اذا جعلت التشبيه معروفا كقوله
 اي قول القاصي النوحى كانه المريح مسند اخبره منصرف والمشتري قد امد مبتدا
 وخبر حال عاملة ما يدل عليه مما من معنى الفعل وفي شامخ متعلق بالنظر والمراد
 يكون المشتري قد امد المريح كونه كذلك في الطلوع بان يكون المريح اقرب الى
 المشتري مع كونه في الارتفاع والعلو لا كونه اقرب الى الفلك الاعظم ولا كونه في
 مقام عال مرتفع لان فلك المشتري فوق فلك المريح السعدى التي تسبق
 بها واحد السبع بحر يثا لم يسم فيها والتسكين من كلام المولدين فان الصحيح
 اي هذين التشبيهين الى اخره في الكشاف وفي الصحيح الذي عليه علم البيان لا يخطو
 ان التسكين جميعا من جملة التمثيلات المركبة وفي المعرفة لا مكلف لواحد واحد بقوله
 شبه به وهو القول لخل والمذهب الجزل ويظهر منه ان التعريف احوال لفظي قد
 به عينا ليداهل الظاهر من الحاجة واما عند ارباب البلاغة الذين يحافظون على حرمة
 المناسبات فلا مسامح له او الشفاء الجبل لم يقل الجبل بل بالغا لان لفظ الشاة كالقمر
 يطلق على الواحد والسا كما ترمع على الجمع وكل ما كان كذلك فان ثابته وتذكيره
 يظهر بالصيغة كقولك حمامة ذكر وحمامة انثى وهما المراد بالسا الذكر فذلك
 قال الجبل دون الجبل وجعل التشبيه في نحو قوله اي قول المبدى قوله
 الى ان قيل في جعل السكا في هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب مناقضة وذلك
 انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل في تكلم الواحد تشبيه معطى الباربعين
 ذلك والزيادة بالاعتقاد والشاة الجبل بحمار المشقوقة الشقة الساسع على راسه
 شجر باعصا والنسر المرأة في كفا لاسل وتشبيهها باليونقة فيها ذهب ذايب

وهذا البيت وجه كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه
 الشبه لا في تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسلوب الكلام وقال وكوجه الشبه
 في قوله كان مثار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المريح وبين
 في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الايات التركيب في طرف التشبيه هناك
 وسمى اسما لذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب والله كقولنا تشبيه المفرد
 بالمفرد فيجمل ان يريد بما ذكر من الايات هذه الثلاثة بغيره تغيير اسلوب
 وبيان تركيبها لا طرفا فاما دون ما قبله والظاهر ان تشبيهها باليونقة فيها
 ذهب ذايب من تشبيه المفرد بالمفرد او غير المفرد بغيره كتشبيهها بالمرأة في كذا
 الاسل او من تشبيه المفرد بالمركب واما تشبيه المركب بالمركب فتسعد قطعا بوسيد
 ذلك قوله في شرح المنهاج في تقرير قوله وكوجه الشبه لا وذلك ان ما سبق
 تشبيه مفرد بمفرد وهما المران معيان مذكوران بصريح الكلام وانما يحتاج الى البيان
 وجد السبه وهما تشبيه مركب بمركب فاحتمال ما فيها وكون القصد فيها الى الهيئة
 الحاصلة من امور ولا يخلو هذا عن مسامح قيل وجه السامح ان التشبيه الصارح
 وهو ليل ذو قرظا لظه سواد الليل اي قول المرقش الاكبر المرقشان شاعر الاكبر
 من شى سدوس والا صغر من شى سعد جمع الخوان وهو ورد له في شرح اللغات
 موزهر ايضا يشبه الاسنان قبل هو البابوخ بغير اي يفتك عن قولوا اي
 عن تقرير تشبيه هذه الاشياء والطلع هو الذي يطلع من قلب النحلة ونسج عنه الكفرى
 وهو ايضا يجمع بعضه الى بعض وقيل ما يطلع من الامم والحب اللطافات التي تعلو
 الشراب اذا مزج في الكاسر والجبا ايضا تشبه الاسنان بعلل يوحى في الصحيح عليه
 بالشى الى الخاء به كما يعلل الصبي بشى من الطعام بحرا به عن الذين يقال فلان يعلل نفسه
 سعله ويعلل به اي يلى به وبحرا الروح بضم الراء المهمله النفس الناطقة المدثر

البدن ويشتبهان في الريح كبرد الشباب من اضافة المشبه بد الى المشبه
كجبر الماء الى كاشباب المشبه بالبرد وهو الثوب المنقش في الطراوة والنضارة
وعند الصباى زمانه في التواخيما ينقص العيش ويكدره وتسم الصباوى الريح
التي تلتهم من قبل المشرق في ايام الربيع وصفوا له فان اى الحجاب جمع الين كانه اراد
صفوا ما فيها ورجع الفتن اى صوت الآماء في نعيمها ما كان عليه وفتات نعيمه
كما مر من تشبيه التريا الى اخره قبل لا يخفى ان المبادر من التواخيما وجه التشبه
من متعدد وانراعه من متعدد في طر الى التشبيه لا انه مركب من متعدد هو اجزاء كما
نوعه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد يدل على ذلك ان المصنف رد
على السكاكى في عدم التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل
يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
فلا يصح ان يفسر كلامه هنا بخلاف المبادر مع كونه مناديا كما سنصرح به
ويورد ذلك ان المصنف قال في تفسير المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما يشبهه
الاصل تشبيه التمثيل وقال الشارح تشبيه التمثيل ما يكون وجه مشتركا بين
متعدد واخر من هذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف باستعمال التمثيل
لتركيب حيث جعله اخترازا عن الاستعارة في المفرد والتول بان هناك بصدد تفسير
كل من المصنف غيره مطابقا لما يرد من استلزام التمثيل تركيب الطرفين وانه
هنا ايضا بصدد التفسير فوجبت ان يراعى ما يرد من عدم التشابه بين مركبي
الطرفين والحجاب بانه قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل قد يكون طرفاه مفردين
كقوله تعالى كتلتهم كئل الذي يسوق نار ارم دود بان ذلك مما يرد عليه اقوام لم يطلوا
على حقيقة المثال في هذا المقام مصمتة الجواب ساى لا فزع لها حيث لا
يعلم ما صلي في الصحاح المصمتة الذي لا جوف له وقد اصبحت آتيا وباب مصمت

قد ايسر اغلافة وقوله نكلتهم الشك لان فقد ان المرأة ولها اشعار بان
هذا من تشبيهات المجاز ليشعر ايضا لك ايراد هذا التقسيم قبل ذكر قسم المجاز عن النص
اذ لو كان من تشبيهات مطلق التشبيه لوجب تاخره عنه مطلقا وكذا يشترط ان المجاز
والمعالم يذكر وجه تشابه قسم هذا التقسيم ستصيح العيسى في الدليل عند
فتى العيسى بالكر الا بل العيسى التي يحيا لها بياضها شئ من الشرح والمعنى سبطى الا بل
في الصياح حال كون السوء في الدليل عند فتى يعنى عند الغضب وفارقه ولم يناد فتى
عطاياه اى وجد التشبه في هذا التشبيه لادرا الحلاوة وانما ساع لما في ذكر ما
يستتبع وجه التشبه من كمال الارحية ووفور التنبيط النفس اذ حال السرور مالا
يخفى قال السكاكى اعلم انه ليس يلد مر فاما بين اصحاب علم البيان ان شككوا التصريح بوجه
التشبه على ما هو بل قد يذرون على سبيل التسامح ما اذا التواخيما اذ لم يعد الاسما
مستتبعا لما يكون وجه التشبه في المثال فلا بد من التسامح ومرتبة ذلك قولهم في المناظ
اذا وجدوا لا يستعمل على اللسان ولا تكن تتأخر حروفا ولا كون عربية وحشية يسكرة
لكنها غير ما لوقد ولا مما تشبه معانيها وتستعمل في صعبا لوقد عليها فتن
النفس هي كما تستعمل في الحلاوة وكما لما في السلاسة وكما التسميم في الرقة وقولهم في الحمر
الطلوب بها قلع التشبيه هو صادقا معلومة الاجزا لنفسه السائفة قطبة الاستلزام
كالتمس في الظهور فيكون الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور لوجه التشبه
على ان وجه التشبه في المثال هناك شئ غيرها وذلك لان الحلاوة وهو ميل الطبع اليها
ومحبة النفس ورواد عليها ولا در السلاسة والرقة وموافاة النفس لها فانها لا تبتدأ
الى الصدر انشراحا قال القلب روحا فسان النفس مع الاقنانه الموصوفة بتلك الصفات
كشأنها من العسل الشهي بلذ طعمه من النفس له وميل الطبع اليه ومحبة روده عليه
او كشأنها مع الماء الذي يساع في الحلق ويخدر فيه احسا بخلاف المراجعة مع التسم

الذي يسرى في البدن فتخلل المسالك اللطيفة منه فغدا ان النفس نشاها وهداها
 الى الصدر الشراخا والى القلب روحا واذا زعم الظهور وهو ان الله انجاب فسان البصيرة
 مع الشبه كسان البصير مع الفطنة في كونها معهما كالمجربين وانما الى خلاف
 ذلك مع المحجة اذا ظهرت والنسب اذا ظهرت وليس به ان يكون تركم التحقيق الى
 قوله كما ذكر الشارح العلامة عبارة واقول شبه ان يكون تركم التحقيق وجه الشبه
 على ما سبق البند عليه ان في الاصل الاول من ان وجه الشبه عند التحقيق عمل الله في
 المال كل مستخرج من امر من محسوسين فتركهم التحقيق فيه وهو اطلاق القول بان وجه
 التشبيه لا يكون لا عقليا ومسا محتمل في قسمهم وجه التشبيه الى حسي وغيرهم من
 تسامحهم اي صلا فيه ناشيا ومنه عما من تسامحهم هذا وهو تركهم مستبعد وجه
 الشبه مكانه من الخلاوة والسلامة والرفقة والظهور ونسبتهم اياه وجه التشبيه
 مع كونه من الامور المحسوسة حيث تسامحوا همنا ومما هذه الامور المحسوسة وجه
 التشبيه تسامحوا في ترك التحقيق وقالوا وجه التشبيه قد يكون حسي وقد يكون عقليا
 ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حاصل لهم على تركه اذ جعلهم هذه الامور المحسوسة
 وجه التشبيه فلماذا قال شبه ان يكون تركم التحقيق في وجه التشبيه من تسامحهم
 هذا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه منزلة قدوة ولا مزيد فيه على ما ذكرنا
 وبعبارة الفاصل انك ان شئ ورد الشارح وجه له من فساد به لا مزيد عليه
 المصنف من قال للبين وحمل كلام السكاكي على الحمل الصحيح واصاب محرو وطبق بمصلحة
 اذ لا معنى الشئ مع ما يناسبه الى اخره فانما مع السطل مثلا اقرب حضور
 انعام مع السجل والدواة مع القسطاس اقرب منها مع القسطاس لا ريب
 المناسبة في الصورة الاولى اي في تشبيه الجرح الصغير بالكوثر والكر على الحسن في الثانية
 اي في تشبيه الشمس بالمرآة المحكوم متمملا اي متصفا بالهدى بالحر بك وهو التوارة

والوقار في النظر والسمائل في كذا لا مثل اي الرجل الناسد اليه حيث خرجت عن
 صلاحية اخذ من الشال وهو الفساد في اليهود وما تعنى بالشدة بعد يقال فتقوا
 بينهم ما بالفساد يداي تغدو بها وتعنى اللبابة بالشد يد ايضا وقصاها بالفتفت
 بمعنى تحلت رد بطيا قيل رديته اسم امرأة كانت تعمل الرماح ففسيها ليلها يبال
 ربح رديني وقصاها رديته ويقوم من الصحاح ان معناه ربحا منسوب الى الارض بالضم
 والفساد يد وسكون الراء اسم كورة باعل الشمار وفيه ايضا والريح الرويني زعوا انه
 منسوب الى امرأة السمرى رديته وكانا قومنا ان لقنا سحط الحجر واللب شقطة نادر
 يعاوي الدخان وقد اخذ الشاعر في التشبيه اكثر من واحد بعضه وجودي وهو الشكل
 والوزن واللعان وبعضه عدمي وهو عدم الاتصال بالدخان وقال ابو الحسن هذا من
 تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة فانها عشر جمل من داخلها
 كما انزلنا من السماء ونابها فاختلط به فاشبك تشبيه نبات الارض حتى غلط بعضه
 بعضا ونالها مما ياكل الناس والافنام من الزروع والنبول والخبائش ورايتها حتى
 اذا اخذت الارض خرقا وهو الذهب ثم شبه به كل مموج مزين والمزخرف المزين
 وخامسها وازيخت اي صارت ذات زينة واصلة بزينة فادغم حن زينت باصناف
 النبات واشكالها والوانها وسادسها وطقا لهما اي اهل نبات الارض انما الصغار
 لا كسابة النابت الاضافة الى الارض وسابعها انهم قادرون عليها اي متمسكون بها
 حصدا ورفع عليها ونامنها انما امرنا صرب زرعها ما بحاجة ليلادها وادائها
 فجعلناها حصدا اي ليس بها مما حصده من اصله وعاشرها كان لم تنق الامس اي لم يلبث
 زرعها بالامس اي فيما مضى وهو مثل ضرب في الوقت وتعني بمرم الظهور
 الى اخره اشار الى الفرق بين عدم الظهور وهما وبينه في باب التعقيد السابق ذكره
 للمحمل فمهم المعنى المراد بان تشبيه كون المعنى لطيفا ما خذ ودقيقا مسلكه وجهيهما

ترجمه بخلاف عدم الظهور في باب التعقيد فان سببه سترتيب الالفاظ
واختلال الامثال من المعنى الاول المذكور الى المعنى الثاني المقصود وبهذا الترتيب قد وقع ما
يقال عدم الظهور ضرب من التعقيد والتعقيد مذموم ومثله قول الآخر
هو من ابيات الايضاح انما قال مثله لان التصرف في قول ابي الطيب بامر
عدي وهما بامر وجودي وذلك ان تشبيه النجرا بالحجاب وبسبب مدح واحد
الحجاب اخرجه من الابتداء الى الغراب فذهب الى اصل صفرته وشعاع
الشمس فيه الى اخره وقع في بعض النسخ هكذا وذهب الى اصل صفرته الشمس وذلك
الوقت يعني صفرته اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الى اصل قريب من طين الماء
فالنسخة الاول يدل ظاهرا على ان ذهب الى اصل صفرته الشمس وشعاع الشمس ايضا
والثانية على ان صفرته الشمس فقط وكان عطف وشعاع على صفرته للتفسير دلالة على
ان صفرته في الحقيقة انما هي صفرته الشمس فلا محالة وقد يقال انما قال قريب
من ذلك لان الذهب مستعار لصفرته الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى
الاصيل قرينة لها ويحصل ان يكون من قبيل طين الماء بان شبه الاصيل بالذهب
في الصفرته واسناد النجرا بان اليد بتقدير المضاف الى قدر صفرته الاصيل التشبيه
بالذهب قال لا يورد في وصف المربع لانه انما هو النجرا للربع والنجرا
قارب الزوال الى العصر فضلت ابتلت يقال متى فصل اي رطب وقاعدته
اصال والجملة الكالة اعني الشمس من اي قريب من الغروب اعرضت عنها الصفة
الشعر لا كما سبق الى بعض الاوهام ردد على الحمل الى حيث قال المحرر في
اللام ما سقط من الورق عند الخط فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار
ثمانية فان التشبيه في الاخر ما ذكره من وجه الضبط اول ما قيل المذكور اما كل
الاربعة الاول قسم وهو المرتبة الاولى والثانية اما ان يذكر بالاولاد الاول

٢١٠
ثلاثة اقسام هي الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والثاني قسم واحد وهو
والاول ثلاثة ايضا هي الرابعة والسادسة والسابعة والثاني قسم واحد وهو
الثامنة ويترتب منه ان يقال المذكور فيه اما التشبيه به وحده او لا الا في قسم واحد
قال الثاني اما ان يكون المذكور بعد اما احد الثلاثة الباقية فقط اي التشبيه بوجه التشبيه
واداة التشبيه او اثنان منها فقط او الثلاثة جميعا الاول ثلاثة والثاني ايضا ثلاثة
والثالث واحد فتصير الاقسام ثمانية هذا ويرد عليه ان حذف التشبيه به جائز كما
في قولك زيد لم يقل من تشبيه الاسد فانه تشبيهها اذ معناه يشبه الاسد زيد
فلا يختص المراد في الثمانية وبحجاب عنه بان لا يشبهه اذ لم يقصد به بيان
اشتراكها في امر بل قصد بيان التماثل هو السائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلاغة
ولم يرد مثله فيها وحيد فاسم التشبيه به ان كان خبرا عن المشبه الى اخر
محموله انه اذا كان التشبيه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر يكون موع الكلام
لا ثبات معنى التشبيه به التشبيه على الظاهر لا على الحقيقة لا متاعه على الحقيقة فعمل
على اثبات تشبيه بالتشبيه به لانه يكون التماثل لاثبات التشبيه فيكون حقيقيا بان
بشيء تشبيها لم يثبت كون سميته مثل زيد اسد او اسد محذوف المبتدأ تشبيها لاول
بخلاف مثل لقيت احدا في المحار فان الاثبات بالتشبيه به ليس لاثبات معناه التشبيه
بل لاثبات العقل واقفا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه نعم يكون قصد التشبيه
مكتوبا في الصبر لا يعرف الا بالنظر الى القرينة الدالة على انه اراد بالاسد غير معناه
الاصلي فيكون استعارة واما نحو رايت زيدا اسدا ونفس مندا اسدا وان كان التشبيه
مكتوبا في الصبر ايضا فلا يسمى استعارة ولا تشبيها اما عدم الاستعارة فلا شك لم
يستعمل اسم التشبيه في التشبيه واما عدم التشبيه فلان الاثبات بالتشبيه به ليس لاثبات
التشبيه وعند السكاكي يسمى مثل ذلك تشبيها ومدار الاختلاف تفسير التشبيه والاستعارة

وبالحكمة المذهب ههنا فلا نه مذهب اليهود على ان مثل زيد اسد تشبيه لا
 استعارة ومذهب بعض الناس بالعكس ومذهب اليهود على ان مثل زيد اسد
 ولعن منه اسد ليس باستعارة ولا تشبيه ومذهب السكاكي على انه تشبيه والتخالف في
 الصور بين لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة لا جراح على التشبيه مع حد
 كنه التشبيه قبل اجراؤه عليه اعم من ان يكون استعماله فيه ادخل عليه واثبات
 معناه له فيتناول الاستعارة المتقابلة وما اختار هذا الالهام ايضا وقد صرح فيما
 بعد حيث قال لانه لم يحرك عليه الاستعمال فيه ولا يثبت معناه له وذلك
 بان يكون كنه موصوفه بصفة لا تلائم المشبه به فبدل ذلك لان الكنه الغير للصفة
 بما لا تلائم المشبه به محسن دخول اداة من الادوات فلا يعتبر في الجملة كقولك زيد اسد
 فانه وان لم يحسن ان يقال زيد كاسد لا شعاع قولنا كاسد بالقرينة الكاسرة مما هو
 المقصود من الكلام لكنه يحسن ان يقال كان زيد المسد وجدته اسدا لان القرينة لزيد
 للسند اليه ولا يصح معنى التشبيه اليه لعدم دخول الاداة في المشبه به حتى يكون
 للقرينة دخل في التشبيه كذا في الايضاح وشرحه قال الشاعر عمن اني
 اخبر اي تاتي بحذف احدى التارين يقال تاتي البرق اي لمع والعدو والاضراف
 كقوله اسد در الاسد الحرير الى اخره مثال كون في الصفات الحرير الاسد
 القوي والخصايت ما يختص به من جنات وغيره قال الاصمعي الترفعة الهمة التي
 بين الجنب والكف التي لا تزال برعد من الدابة وجمعها فريضة وفرايض وفريضة
 او داجها الواحدة فريضة عن اي عيب تقول منه فريضة اي اصب فريضة
 وقد كون في الصفات والصلاب التي تحذف في هذا القبيل اي في التشبيه
 الذي يكون المشبه به نكرة موصوفة بما لا تلائم المشبه به واسم يكون هو قوله
 ما يحيل بقدر اداة التشبيه فيها اي يكون ما يحيل اي بعد تقديرها محالا وخبر

في الصفات والصلاب ويفهم من قوله فانه لا سبيل الى اخره الفرق بين
 المثال المذكور وبين ما مر من الامثلة وهو در سكن الارض وغيره فانه
 لا سبيل هناك الى ثبوت التوافق فيها غير ان المشبه به نكرة موصوفة
 بما لا تلائم المشبه به مثله قولنا بحرنا بما قاله مثله ولم يقبل
 كقوله اشار الى المثال المذكور ليس ما يحيل اداة التشبيه فيه كما في المثال
 السابق بل يكون المشبه به نكرة موصوفة بصفات بعضها بلائم وهو اصفاء الارض
 شرفا وغربا وبعضها غير بلائم وهو كون موضع رجل الشاعر اسود ونظما قليلا
 مانع وسائر ويكون المجموع غير بلائم لكن قد جرت العادة بالبحث عن
 الحقيقة ايضا لما بينهما من سمة مما لا تعدو والمملكة حيث اشبه الحقيقة
 محل استعمال الى اخره لا خفا ان الحقيقة بمنزلة المملكة والمجاز بمنزلة القدم
 والاعداد موقف تعلمها على تفضل الملكات ولهذا قد يرتبنا الحقيقة وهذا
 الوجه بالنظر الى مفهوميهما والوجه الثاني بالنظر الى اتيهما والاكثر ترك
 هذا التقيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرع او العرفي قبل التقيد بوجه خروجهما
 وعدم التقيد به لشعر دخول العقلين فالصير الى احدهما ليس اول من الاختار
 فواجبه كون الاكثر ترك التقيد اجبت بان العقلين قد سبق البحث عنها سنوفا
 وذكر الحقيقة والمجاز بعد الاستقناع الفهم الا لما يقابلها مطلقا لغويا او عرفيا
 او شرعيا ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم وجه التكلف
 انه بعد النقل الى الاسمية ان لفظ الحقيقة قبل النقل كانت صفة لوصف غير
 محراز على موصوفها وهو تكلف ظاهر ووجه الاستغناء بما تقدم ان اعتبارا مجرد كون
 التماثل من الوصفية الى الاسمية كاف في ايراد التماثل فلا حاجة الى تكلف التماثل
 واما اختيار هذا التكلف جريا على قضية الاصل في التماثل اذ لا معنى له عند التماثل

وذلك لا يندلج من ان يكون المراد من الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح
الخطاب هو اصطلاح الخطاب اذ الظاهر من استعمال اللفظ في شيء ان يكون ذلك
الشيء مراد من ذلك اللفظ فيلزم ان يكون اصطلاح الخطاب مراد من اللفظ المستعمل في
اصطلاح الخطاب ويلزم ايضا فساد اخر من جهة اللفظ وهو ان يكون حرفا من جنس
واحد بمعنى واحد متعلقا بشئ واحد وهذا لا يجوز ومن جهة المعنى وهو انه يلزم ان يتقاسم اللفظ
بالمجاز الذي يخرج من هذا القيد على صدر متعلقه بالوضع كان الواجب ان يتناول
اللفظ المستعمل في اخره او يسم الخفيفة الى مفرد ومركب ثم يعرف كلامها على وجه
كما فعله في المجاز اي لدل بنفسه اشعارا بان قوله بنفسه متعلق اشعارا بان
قوله بنفسه متعلق بالدلالة كما هو الظاهر ويدل عليه قول المصنف يخرج المجاز لان
الدلالة بغيره لا يتولى معنى اللفظ لوجوب عدم قوله بنفسه على قوله بالدلالة
على معنى في مقام اللبس ولا بمعنى في قوله على معنى اي على معنى مستقل بنفسه
او على معنى حاصلا في نفسه والبا معنى في اذ معنى الدلالة حينئذ على اطلاقه فدل
المجاز ويخرج الحرف عن ان يكون موضوعا ولا يدفعه جوابا بالشارح في الجملة
على المعنى الثاني بكونه لا يستعمل احد الحرفين في معنى الآخر وقيل يلزم
على التعريف المذكور ان لا يكون المجاز ظاهرا لان تعبيد الوضع بنفسه يخرج
ويلزم الدور ايضا لان الوضع ما هو في تعريف الكلمة الماخوذة في تعريف
الوضع واجيب عن الاول بان الوضع في تعريف الكلمة اعم من الوضع الضيق
المذكور فيدخل المجاز في تعريف الكلمة وعن الثاني بان الكلمة في تعريف الوضع لغوية
فندفع الدور وبما جملة قد ظهر من اعتبار قيد نفسه في تعريف الوضع ان
يعين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا بالتفسير المذكور
واما بعض المشتقات كما سم الناعل ونظائره فهو وضع بلا شبهة لدلالة

على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي اي بضابط كل كان يقال مثلا
كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس في المجاز وضع تخصي ولا نوعي
فان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها بل ما اشار اليه بعض
المحققين من الحاجة بربطه بنوع الامة قال ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى
في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت لفظ غيره بغير صفة للفظ وقد يكون
اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كاللغز واللامر والمنكر جنسين التكثير وقد يكون
جملة كما في مثل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه
وكذا النقيض ما قام زيد اذ قيام زيد معنى في الحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما
متقدم عليه كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف
مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احبب فيه الحرف مع دلالة على
معناه الاصل الا ان هذا التضمن معنى يدل عليه لفظ التضمن كما كان لفظ البيت
في مثل ضرب زيد متضمنا لمعنى الجدار ودلالة عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه
لفظ اخر مقترن بالتضمن فمثل قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احبب
فيه اللامر المتضمن به وكذا ضرب زيد في مثل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام
انه ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجد
هله وقد يكون معنى الحرف مادل عليه عن مطابقة وذلك اذا كان ذلك القيد
لازم الاضمار كما دل على هذه ضرب وتون ضرب على معنى الضيق من اللازم اضمارا
وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة تحريف المصنوعة الدالة على معنى
في الفعل ومعنى في الناعل والاعلى في معنى الحرف ان يكون معنى الاسم الدالة على
المعاني وجزا الاعيان وقد يكون الحروف دالة على المعاني ايضا كالصوت والنون في
اضرب وضرب وياضرب في خطاب المذكور فانها تعيد معاني الناعل بغير الاضمار

ثم نقول ان معنى من الاستدلال معنى من معنى لفظ الاستدلال سواء كان في
اللفظ الاستدلال لم يمد لوله مضمون لفظ اخر بل ممد لوله معناه الذي في نفسه
مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر مضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ
فلهذا اجاز الاخبار عن لفظ الاستدلال اخر نحو الاستدلال من الاستدلال ولم يجز الاخبار
عن من لان الاستدلال ممد لوله في لفظ اخر فكيف يجز عن لفظ ليس معناه فيه بل
في لفظ غيره وانما يجز عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالمراد
وحده لا معنى له اصلا او هو كالعلم المنسوب بحسب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ
قاعدة فاذا اخرج عن ذلك الشئ شئ حال على معنى اصلا فظهر هذا المعنى الا ان
الاسم وان فعل في انفسهما والحرف في غيره هذا كلام مد والمضمة ان معنى الحرف
ثابت في لفظ غيره مع كونه دالا على معناه الاصل مضمون لمعنى الحرف ايضا
ويكون معنى الحرف ممد لولا اكثر اساله عند تعلقه اي تعلق الحرف بذلك اللفظ
فاذا قلنا مثلا رجب في الدار وسرت من الكوفة الى البصرة وهل يخرج وامثال
ذلك فالحروف المذكورة دالة على معنى كالاشمال والابتداء والانهال الاستغناء
وغير ذلك وتلك المعاني ثابتة في الفاظ غير كالدائر والكوفة والبصرة وزيد
خرج بمعنى ان تلك الالفاظ مع دالاتها على معانيها الاصلية متضمنة
لتلك المعاني التي في الحروف ويعلم من هذا التعريف ان معاني الحروف انما هي
وسائل دالات للاختلاف معاني الالفاظ المتعارفة للحروف وتلك المعاني المدلولة
لتلك الالفاظ ملحوظة بالذات ومقصودة اصالة دون معاني الحروف
وبما قررنا يندفع الاشكال باننا ان اردنا بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره
ان معناه ممتدور بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجز في دفع السؤال بل هو
عنه ما قبل ان دلالة على معناه الا فرادى مشروط بذكر متعلقه وان

اريد به ان معناه نحاييم بل لفظ الغير فظاهر البطلان لان الاستدلال قائم
بالسكوت حقيقة ومتعلق بمعنى الحلة وكذا ان ارد به قياسه بمعنى غيره قياسا
حقيقيا فباطل لما ذكرنا ولا يند بلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض
حرفا لولا انها على معاني قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان ارد به تعلقه بمعنى
الغير يلزم ان يكون لفظ الاستدلال وما شهد من الالفاظ الدالة على معاني
متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك قاعد وسبغ تحقيق معنى الحرف على
وجه اخر يندفع به السؤال المذكور في الاستعارة السعيدة سيما ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالعيان كافيا في الفهم وهذا شاملا
لحرف ايضا لا ناهيهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان
معانيها ليست تامة في انفسها بل يحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل
كذا في المختصر ورؤا ان هذا الكلام لا يحرمه نفعنا من المعنى بل ان العلم
بتعيين من المعناه لا يكفي في فهمه بل يحتاج الى ذكر المتعلق به ايضا ولذلك
ابله في بعض النسخ بتولنا سيما ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه
لا يكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل وانت تعلم ان هذا
معنى لا يفهم من العبارة فتعريف تعريف الوضع على انه اراد بالمعنى الاصل
المعنى الموضوع له فقد لزمه الدوام كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك
فلا بد من بيان معنى الاصلية ليحصل معنى تعريف الوضع ثم سطر في صحة
وفساد ما استخير باننا بعد العلم باوضاع الالفاظ الدالة على معانيها لا
موقوف فيهم معانيها منها على شئ اخر فلا وجه لزعم المعارض بوجوه ذلك قوله
في المختصر لا ناهيهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها ولا يلزم
من عدم تمام معانيها في انفسها الا باضتمام الغير عدم فهمها حتى يلزم عدم كون

العلم بالتعيين كافي في فهم المعنى وايضا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة
 لا من نفسه بل على ان فهم المعنى بواسطة قرينة وهو معنى دلالة بواسطة
 قرينة ولا نسلم لزوم الدور وانما يلزم لو كان المعنى الاصل متوقفا على الوضع اذ لا
 يلزم من توقف الموضوع على الوضع توقفه عليه ولم لا يجوز ان يراد بالمعنى الاصل
 المعنى الحقيقي وقولنا بمعنى الظاهر ولا معنى لخير قرينة لرفع المراجع لان
 يكون الدلالة بواسطة قبل على تقدير المراجعة لا دلالة على احد اما بالتعيين
 فتكون لرفعها لا سفا من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعاً في بواسطة
 القرينة لا بتفسير اللفظ الموضوع واجيب باننا المنقضي للدلالة عليه بنفسه
 كان حاصله ومراجعة الغير كانت مانعة عنها وجب ان تدفع المراجعة بالقرينة
 كحقت تلك الدلالة بذلك المنقضي الذي اقتضاها وليس عدم المانع
 من صحة المنقضي واما قرينة المجازي معتبر في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق
 اقتضا الدلالة الا بما هي من صحة المنقضي وبذلك يقع الفرق بين قرينتي
 المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعمد والمجاز
 لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة وحصل من هذين الوصفين
 وضع اخرهما الى اخره قيل ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكل الصادق على كل
 واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وصفه
 للمفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح لا يمنع كون اللفظ مشتركاً بين معنيين
 فقط ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين المعاني الثلاثة للمفهوم الكل وقرينة
 فاحتمل في كل منها الى قرينة واحدة فان زعم ان عدم قرينة فردية قرينة له
 لزوم القول بانده عند اطلاقه بقاء دونه ان المقصود به ذلك المعنى
 الكل وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعاً بل لواقع التردد بين المعنيين

مطلقاً عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متساويين كما في مثلاً
 العرب عند الكل وان اراد باحد المعنيين لا معصاً في نفسه وعند المتكلم
 غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا المعينه واما
 ذلك المعينه فليس هناك معنى ثالث ففهم منه باعتبار انسابه الى
 الوصفين ويكون اللفظ موضوعاً لهما بل هناك متردد بين معنييه
 الوصفين ولو قيل المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واضح في تعيين ارادة كل
 الى قرينه وفي المجاز لا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتمل في فهمه دلالة
 الى قرينه اجيب بانه لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في
 فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما غير انه يحتمل للفرق بين قرينتي
 المجاز والمشارك فابن احدى من الآخر ولما بل ان يقول لا نزاع ان لم يثبت
 من الواضع التخصيص على انه اذا عين اللفظ ما زام معنى ليدل بنفسه اعتبر
 في استعمال ذلك اللفظ في غير بواسطة قرينه وصفه لذلك لغير ضمناً
 غير انه يجوز عند استعماله في الغير بواسطة القرينة يرشد الى
 هذا قولهم في اشتراط العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب بوعيا ولا
 شرط النقل عنهم في كل جزئ من الجزئيات مثلاً يجب ان يثبت ان العرب
 يطلقون اسم السب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق السب على السبب
 وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي مشرود طائفة من المحققين
 جواز استعماله في الغير بواسطة وضعها وضعاً ضيقاً ولم يهده وضعاً طائفاً
 اخرى والتفاوت بين الوضع القصدي والضعفي غير حتمي فلا يلزم
 على تقدير صحة الوضع الضعفي امتناع كون اللفظ مشتركاً بين
 معنيين فقط ولا التردد بين المعاني الثلاثة قال ما ذكرنا اشار بقوله

كالحق والحق والحق المميز من غير تسمية اسم هذا الاسم بناء على كونه مخارفة الحقول وتدهش العظم من
 الله بالكسرة اذا خيرا و بناء على انه معبود من الله بالفتح الخطا اي عبدان يكون اسمه صفة كالعبود بل لا
 ايضا ليس بصفة بل اسم وهو من هذا المقرر ان تعلق الحق والحق على الكل باعتبار الشئ للترحم
 وعلى ما صحت على طرية باعتبار الاستعمال في الموضوع له وبين للنتيجة وان كان كلا الاطلاقين من قبل
 المسببة وان اعتبار المعنى في الصفات من وجه واحد وهو ان يكون داخل في المعنوم وفي الاسماء
 على الوجهين معا ان يكون داخل في ما هو دواعي خصوصية الذات كقولنا كتاب الله والكتاب ان يكون
 خارجا عن المسي والصفات ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف للنتيجة وما اعتبر فيه
 خصوصية الذات فهو اسم سواء اعتبر فيه على انه خارج عن المسي اسم جنس كان كالحق او علما كان
 او على انه داخل في الكتاب والاله اولم يعتبر واما الجواز لان استعمال الذي به وقع الخطاب
 لكن ان يقال ايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي او كان لمناسبة لما وضع له لغة فجاز لغوي او غير
 فليس على او غيرا فخر في عام او خاص وبالحكمة كل مجاز متفرع على معنى يصح لوالاستعمال للفظ فيه كان
 حقيقة فيكون الجواز تاما للحقيقة في الانقسام الى هذه الانقسام اربعة واحكامها يظهر للنتيجة
 فمن منزلة العلة الضرورية لها اي الخارجة منزلة العلة السوربة للنتيجة وكما ان المركب لما يظهر الصوت
 لانها الحركية لا يخرج كذا لك يظهر ما بعد وقبل التسبب في اشتراط ان يكون في الكلام إشارة الى المتغير
 ان عدم الإشارة الى المتغير على انتقال الذهن من المراد الى اللاد حيث يكون الكلام معناه بغيره
 منصوبا لوجوه اليد منزلة المادة والنتيجة منزلة الصوت الظاهر فيها لم يعد كاليد في اليد
 لان كونهما يظهر سلطان العلة في اليد فكون اليد منزلة علة سوربة للنتيجة على ما ذكر في النسخة او
 تكون اليد منزلة مادة فالله والقدرة منزلة الصوت لها حالة فيها كذا ذكر في شرح المنهاج وهو الظاهر
 واما اليد في قوله عليه السلام الموسون فكانوا هم ان يتناووا وما هم في المقامات افضل
 للشيء على الوضع وسعي ذمتهم اي عهدهم اذ نامهم اي احقرهم وقيل الا في العبد والراة اي اذا اعطى
 وكبر ذمتهم امانا لكان جازة ذلك على جميع المسلمين وليس لمجان تحضوا عليه عهدا وقد اخرج عن معنى ليد

ان كان حجة على جميع المسلمين باب الشبهة لا كطرفي الشبهة بل قول المصنف في الايضاح والحق
 ان شلهم مع كثرتهم في وجوب الامعان بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد
 بعضها وان يختلف بها الجهة في الطرف كذا لك سبيل المؤمنين في تقاضهم على الشرائع ان كلمة التوحيد
 جامعة لحرر العباد ان بعض المصنفات من شرح الايضاح يوم من قول المصنف في الايضاح وهو استعار
 انه تابع للشيخ عبد القاهر في جعل اليد منها استعار وزعم انه عليه السلام تبعه القوم المتعاضدين
 باليد الواحدة كما فزع المصنف بالعلم على ذكر الشبهة واطلق الشبهة به على الشبهة لانه جعل
 اليد محمولة على الموضوع الذي هو قوله فان اصل الكلام وهو فهو متعاضدون على من سواهم فكون استعار
 مصرعا لها ثم اعترض على نفسه بان القوم المتعاضدين هم المسلمون فكون الشبهة مذكورة او اجاب بان الشبهة
 القوم المتعاضدون وهم اعم من المسلمين ولا يبرور من صدق ادم على الاخر كونه حجة لان معنى الكل ليس الا
 اما يصح في هذا الموضع يصح في المحول والرفق منه وبين قول المصنف في هذا الموضوع من المحول
 وانما يكون الشبهة مذكورة ولا معنى على منزلة ادى درجة ما سأل الكلام ما يقتضيه التحمل اي في المردود
 الذي جعل فيه الزاد كذا في افسر العلامة الشيرازي وفسر الفاضل الكاشي المرادة بالمراد الذي يوضع فيه الزاد
 السفر مشروبا اليه على ما بينا الا انه قال هو ما يفر من طرد من مقام جلدنا الشبهة لينسج ويجعل فيه
 المراد ووقع في شرح الايضاح هكذا اي لما جعل فيه الزاد وهو الطعام المتخذ للسفر ورد الفاضل سيد
 الشارح ما نقله عن الصحاح ان المرادة الراوية قال لا يؤخذ لا يكون المرادة الا من طرد من مقام جلد
 ثالث فتنسج وكذلك السطحة ومع المرادة المراد والمراد واما المرادة فهي ما جعل فيه الزاد اي
 الطعام المتخذ للسفر ويجمع المراد ونحوه ايضا الراوية البعيدة والبعل او الحار الذي يستقي عليه
 والمانه تسقى الزاد وراوية وهو جاز على الاستعارة فظهر ان تفسير المرادة بالمراد غير صحيح لان المرادة
 ظرف الماء الذي يستقي به على الالة والمراد ظرف الطعام المذكور وليس حاملة يسمى راوية ولا مطلق
 الراوية على المراد مجازا الفاضل بالراوية حامل المرادة ومطلق على مجازا اراد ان يشير الى
 انواع العلاقة بالفتح ثلاثة الحب والخمر وبالكسرة السوط والسيف ونحوها من الحسومات

وقد روي بها ومن العلم افضل من العكس فيكون الرجل اطلقه من رايه انتم
 اذ كانت طليعه لهم مكان عال في البالي بالغة كبروتة وعلاء ولم يرد بقره صار السركانه
 السحرية ان يترك شيئا من سويهم ان اسما على بعض العلاء واكد الاشارة الى ان
 اسم بطلان على الكلا الا اذا كان له كبر من احصا من ارساط حتى كاي الكمل
 نقت وادرجه الايضاح في اسد سمه الشك اسم الشبه قوله بلان اكله انما هو
 انه هو الحاله ان راي الدرس في السام والدم هو المسد العاصي ويكون في الادب المسبب من
 الدم اسان الى كونه اسبب عن السد العاصي من السد والركا على من اسبب
 اطلاق السد على يد له لانه لا سم بعد البلوغ اليهم من الناس من قبل الا من كان من
 قبل الام على سم الحصى الكسر من حاد واما الكسر والضم وتكثير العين ان يحصر
 الى انهم على ما في المعصر واسمهم والاعاء لظاير ان ما لنا عن عينا ذكره مسرحت الصول
 وجعل من السد اسم عام للمعنى على ما في الكتاب استخراج بالعصر من الحصر او رايه
 سلا انما سمع السد للجمع لا لرد وحر على الحصر من قبل لا يرد ان لفظة الاستدقار لم يجمع مطلقا
 اعم من ان يحد على ذاته كذا والمعصر او غير كايه عليه قوله اولانا سمع السد للجمع واولانا
 ولا سلك اسما لا لرد من الاسد الى السجاء والاملاء كره من المعنى كسر والمجاز في معه من يكون
 المعنى المجاز في معه من المعنى كسر وغيره ولا يشبه بما كايه صلا فلا يكون اسما من بل مجازا من سلا
 واما المعنى في لفظة الاسد سمع السد للجمع سلا وكون الاسد من معى الاسد كسر الى من يجمع السد
 الى معى الرجل السجاء فالاول اسما من المعروض الى المعاصر المسهور انصافه وظاهر كل عال والنا
 اسما لشيء من المعاصر الى المعصر من حياء من حياء من حياء كالاسد للملاو في الظهور والكلمه
 بل يجمع الى المعصره المقام والمعره وادان في كل المعصر ما سمع المعنى كسر في كل ما لم يجمع من المعنى
 كسر في اللفظ كسر في المعنى والمعره من كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اللفظ معى اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى

والفراس كمال السجاء وسائر الاسام ما كواست كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ
 من المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ
 واما المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ
 في المجاز ولما سرك في اطلاق كسر على الكلا سكرام كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اولاً على ان عدم وجود الالف في قوله كسر على استلزام الالف في الالف على استلزامها
 للالف في قوله كسر في الالف واحد في الالف كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اهل الجذر كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ
 من اللام الى اللزوم واداء اللام الناح والردف كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 الفاء وروادف كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ
 فلهذا لم يوجد بدونها ان قول كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 ان كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 عن كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اسمع وليم يوجد الرث السد الالف كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 سد اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اورد عليه ان كسر على كسر كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 محذوف ما يوجد فلا بد ان يحد من لوانه فالمدح في الاخره واقرت ما كسر على
 الشبيه من كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 اللاداة فان سكر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى
 الوجه من ان كسر على السد كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى كسر في اللفظ كسر في المعنى

فاستعمل لفظ الاسد الموصوف بالمتعارف والغير المتعارف فيكون لفظ الاسد مستعمل في غير ما
 وضع له ولا يفتقح في ذلك ان يكون المعنى في يد اسد لا يثبت ان زيد هو ذلك الذي يثبت الذات السببه
 بالاسد لان الاستعاره انما اعترفت بين الهيكل المخصوص وصودع الرجل الشجاع لا بين الهيكل
 والهيكل وزيد ولذا ايدى في ما قيل ان اندراجها في الاستعاره المتعارفه باطل وان قوله
 زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كما لا بد فتعذر ان يكون قوله زيد الاسد على تقدير ظهور
 الاداة استعاره متعارفه بغير ذلك باطل لظاهر الصداق في كلامه في شرح القرآن
 وهو ان النزاع في هذا المقام ليس لفظيا مخصا بل منبيا على ان اسم الحسيه جهتان
 معناه المحسوس حتى لا يستقيم الكلام الاسد والكاف ويكون تشبها او في معنى الحسيه كالرجل
 مثلا تكون استعاره بمعنى لفظ المستعمل في تشبيه معنى الاسد ويصح الخبر مره عند ذلك
 فهذا هو الجواب عما ذهب اليه الاستحسان فان معنى اسد على الخبر حساسي ومعنى لعمري ان
 الخروب جبان حارب وفي سوال الصلاه والطير اخوة عليه بائنه وقوله لعمري ان
 لعمري اخوانا في الدين قال ابن مالك اذا قلت هذا اسد فمفهوم الاسد في الخبر هو الخروب اذا
 علمت مفهوما الى الرجل الشجاع فبمعنى مفهوم مرفوع بالانه مرفوع بما فيه معنى الصلاه وهو اسد في ظاهر
 لعمري كقولك رايته رجلا اسديا وادخل على ما ذكرنا في هذا الاستدلال بغير ما
 اسد على اسد على مفهوم محسوس وحاصل في هذا تصور ان تشبيهه فمفهوم الاسد استعاره في كل
 باب المطلق اسم المرفوع على الكلام ثم ان استعمال الاسد في معناه المحسوس لا ينافي تحقق المجازيه اذا
 لوحظ ان ذلك المعنى على سبيل التشبيه لا ينافي مفهوم منه في الجملة من الجاهل والاصول واذا
 جعل الاسد استعاره على رجل شجاع لم يرد ان استعاره المرفوع وجب شجاع حتى يظهر تحقق
 المجازيه بل يرد استعاره لانه استعاره في ذلك المفهوم فيكون المجازيه خارجا عما استعمل
 لفظ الاسد فيه لانه لا وجه السببه في هذا الاستعارة وانما خارج عن البلاغيين يحتاج على هذا
 التقدير ايضا في تحقق المجازيه الى ملاحظه معنى الجاهل بغير ما ليس من تحقق المجازيه بل الى

مفهوم

على كونه اسعار بل لو جعل ليل على كونه حقيقه لكل اول ان لم يلم المعنى الذي
 جعله اسعار بل لو جعل كونه حقيقه الجاهل وان وقع له ما وقع ما على وجه انه ادخل
 كان اسعار كان معنى الجاهل واحدا من مفهومه ولو سهر ووجد ما ذكرنا ان اسدا في يد
 وفي يد اسد السجانه سهره معنى واحد وهذا احراز ان السببه حقيقه
 والظاهر ان مثل هذا من التشبيه ما لا دل عليه وانما تعلم ان ليس براد الناح
 ان اسدا في يد اسد مستعمل في مفهوم واحد بل هو صادق عليه وذلك المفهوم
 بدليل قوله اسعار عن محسوس هو مفهوم التشبيه وقوله اصله ريد رجل شجاع
 كالاسد وما دال له في كلامه على ان معنى الجاهل دخل في مفهومه بل اراد ان اسدا
 مستعمل في ذاته كذا الصمم وملاحظه تلك الصمم وان كانت خارجة عن الجاهل
 والمجوز وانه قد مر ان سر اسد حسن الاستعارة ان اسم رايحه السببه في
 ذكر وجه السببه من الاسماء بالاحتمال في حقه الجاهل من يد اسدا في السجانه
 يد اسدا وهذا السببه مع الاسكال كقوله ان قول عمر ان حمار
 معنى الجاهل وزايله كانه لعمري من مفهوم الصلاه وبعده بل لا يرد
 عاله في النوع بل كان فكذلك حاسي طاهر المعنى المسرحه انما حاسي سوال
 يتوهم من مفهوم الصلاه ان من جود الصلاه والمعنى ان اسدا على محسوس وصول
 على ولي الجاهل بغير ما اراد به وعاله ان امره انما يشبه كادوم فيل وحله
 الكرم في بغير ما رت وفيه ما يورثه فيل فيل فصلت الغراء وقوات التبرج
 وكقوله ان قول الى العلاء المورثه قصصه من السريه مطلقا او در
 فلسفيا وانكفاي بالمشبه وغير المساف ونام المصراع الاول
 والظواهر عليه باصره في السرايه كذا في حلقه او در بلك وكاف
 اسم ممدول مثل مقام لكف الادرياس في الرجل اراد بكاف واليتاف

شبيه

ثم شكوا فطلبوا الى قدام فخلعوا الى طفت وردوا الى ارضهم والى ارضهم
 منها انها وانما ان على شي واحد بل المعنى انه يقدم رجلا ثانيا ووجهها اورد
 وانت حيدر بان الظاهر ان اجرك صفة رجلا لا صفة ارض وليس المثال
 المذكور ذكر ان لكن باعتبار السكاني ذكر ارض ولا يبعد عن الظاهر من العباد
 القوي الاحكام الامتاع يقال عنه عن الشيء فاجم اي كفت ملف
 وهو من المواد وفي بعض النسخ الاحكام يقدم الجيم على اللام وله وجه ادبيات
 اجم عن الشيء كفتيه فلو يطرأ منه الى المثال في المثال في المثال في المثال
 كلامه من المثال وهو انظر يقال مثل ومثل ومثل كسنة وسنة وسنة
 ثم قيل المثل السائر المثال في قوله في مثل ولم يفرقوا مثلا ولا ارض املا
 للمعنى ولا جديرا بالاداء والقبول الا قوله فيه غزاه من بعض الوجوه
 ومنه حوطة عليه وحى من النعم بالصف صفت اللين كسر اللين
 لان المثل قد ورد في امره في خير من حيث ليطالب راده وكانت حنة
 من عده من كان شيئا كبيرا فتسره وظلها ثم تزوجها في جبل الوجة صفت
 الى حوطة طلب حوطة فقال عرو بالصيف صفت اللين فراجع الرسول
 وقال ما قال عرو ضربت به على منكبه وجها فقالت هذا ودفقه حين
 يعني ان الزوج مع عدم اللين حيز من عرو فصار ركلاهما مثلا بصرف الاول
 لم يطلب ساوفا حصة قبل ذلك والثاني ليقع بالسيرة اذ لم يخلطوا
 خص الصيف لان سواها الطلاق كان بالصيف وكان الميراث ويرد الى الصيف
 كان بالصيف واما الاستعارة لمجرد تشبيه خالصة عن التشبيه
 قيل انما سمي استعارة لانه تشبه الاستعارة في ادعاء دخول التشبيه في جنس
 التشبيه وكان قوله في نسخ المختصر عن قوله لمجرد تشبيه الى قوله لمجرد تشبيه

للمعنى

للتشبيه على ان تشبيه استعارة مناسبة في الجملة لكنه ليس استعارة حقة
 والتمه للفرق التي جعل معناه اي يعلق على معنى الصبيان هو انهم عن المعنى او المعنى
 يارحمهم والسبب من شي الترياق قد روي الموت منه لانه يندد ويختم لا يطلع
 اي ومع لانزال وجهه عبرات وحكي لطلب العبر فجمع مثل يدره وندر علك
 الجملة اظفار الخلاء والخصاء والسماح الفرج عليه المدد وريب الدهر حوادث
 والتقصيع التحريك والاضطراب ولا رقة لم يجرم اي لا رحم ولا تشبه ولا
 مقام من يفت على ان راحته والاسم منه التفت فادانوا لشيء مثل قولك
 لحيته بالفت على ان السؤال ناشئ من الكلام التندم للمعنى للتلزام من التشبيه
 والتخلية بمحل بغير احوالي وسوان ما ذكرت لوضح لم يخلف في المثال المذكور وان
 فيه استعارة محسنة وليس في استعارة بالكتابة ولا محصل الجواب لان حوطة
 الثاني وانما هو لوجه رده عن التفت على كلام المولود في ولو سلم حصة كلامه
 تحليل بل نزيح ويند اي بالمذكور من كلام السلف ان المستعار لفظ
 السمع والمستعار منه هو المعنى ان المستعارة المستعار له هو التشبيه
 بغير كلام صاحب الكتاب في قوله تعالى ينصرون عباد الله ذكر السارح
 في شرح هذا المقام من الكتاب انهم قد اتفقوا على ان مثال الظاهر والتشبيه و
 المثال استعارة واستعارة محسنة لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارة
 وفي ان تشبيه الاستعارة بالكتابة هل يلزم ان يكون تشبيهه اليه وان مثل
 لفظا لا لفظا واليد هل هو مستعار بمعنى مجازي ام لا والاشبه بل الاضرب
 ما اشكر اليه الصغار المستعارة بالكتابة في اطلاق التشبيه لفظا السمع المذكور
 كما انه ذكر شي من لوازمه كالاطعار وهو مسكون منه هو ليس في اللفظ املا
 لكن المذكور كما في حكم المذكور صحتها وكان ينبغي ان يصرح باستعارة اسم التشبيه

وهو السبع المنسب وهو الموت وهذا قد سكت عن الجبل المستعار وبه عليه ذكر
البحر حتى كأنه قيل يتصور جبل اسد او حديد والعمر استعاره تحقيقه فخرج
حيث شبه ابطال العهد بابطال تاليف الجسم واطلق اسم المنسب على المنسب
لكنها اذا جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالجبل فهذا الاعتبار قد جازت
قرينه على استعاره الجبل للعهد وبهذا يظهر ان الاستعاره بالكناية قد يوجد في
التحليله فان قرنها قد يكون استعاره حقيقة واما في مثل اظفار المنسب
وبدائله فان المحققون على ان ليس الاظفار او اليد مستعلا في معنى مجازي
محقق في مدحها ولا استوفى على ما يجرى السكالكى بل هو كناية لكونه
اول الثمار استعاره عليه بمعنى جبل الشئ القوي وليس هو له ثم قال القدر كناية على
من اختلاف اقوال القدماء الى ان لا يسمي حيث قد من كلام القدماء ان الاستعاره
بالكناية هو اسم المنسب به المذكور كناية كالسبع مثلا وخرج صاحب المفتاح
ان اسم المنسب المستعمل في المنسب به كالمسند الى ما به السبع او ما جعله
مرادف لاسم السبع على عكس الاستعاره التصريحيه وصاحبها لا يباح انما التشبيه
المعبر به التصريح حتى فهم بعض الناظرين هذا الكتاب بان الاستعاره بالكناية هي
اللاقظه ومن حيث كونه كناية عن استعاره السبع المنسب وفي قولنا شجاع اقرانه
الاقران مع انه استعاره تصريحيه لا عكاس الاقران فهو كناية عن استعاره
الاسد لشجاع اذ الكناية لا تأتي في ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول
هو التنبه على انه اسد كونه على الاقران وسائر ما للاسد من المواضع بالهزول
ثم هذه الكناية من قسم الكناية في التشبيه اعني ان ثابت الاستدلال في شجاع والاسد
لغيره لا قطع بان لا ليس كناية عن المسكونه بنفسه بل والى على كونه هذا الكلام
اذا بالظاهر الناظر صاحب النفس كما نقل عنه يعني انه قد من كلام الناس

من اخرج غير الثلاثة فاحدثه بك في الاستعاره قولنا رايها فزاد في ظهور العود
تد اخري ورد عليه بان نسبة هذا الفهم اليه سهو فاستغنى عن شرط غنائه وكيف يعلم
هذا المعنى من الكشاف وخرج عبارته بخلافه بلا استنباه وان سبب جليبه
المقال باسمه المقال وهو ان صاحب الكشاف قال هكذا وهذا هو المستعار
بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يسبق فيه تشبيهه لناظر وعلم من كلامه هذا ان
الاستعاره في الاقتران تصريحيه ال قوله صار كناية عن ذلك ولعلك بان الكناية
لانما في ارادة الحقيقة لا مانع لك من جعل الاقتران اجبا استعاره لكنا بدل
معرفة المقصود بالقصد الاول هو التنبه على انه اسد كونه على الاقتران وسائر
ما للاسد من المواضع بالهزول فخرج السارج من قوله ان الاستعاره في الاقتران
تصريحيه الى قوله صار كناية عن ذلك ان معنى كلامه ان الاستعاره بالكناية
هو الاظفار ومن حيث كونه كناية عن استعاره السبع وليس كناية بل يريد ان الثلاثة
لم يرد بقوله وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر كناية السباع
فخرج من روي اليه بذكر شئ يزداد فيه ففهموا ان كناية السبع على كناية وهو
قولك شجاع يقتضيه اقرانه وعالم يصغر من منه الناس الا الشجاع على الشجاع
والعالم اسد ويخرج بان ان المستعار هو المسكونه وان المراد من المذكور
كناية عنه كالا يقتضي وفي قوله حقيقة ولم يبق فيه تشبيه لناظر ايمان الى ان ما
ذكره العلامة هنا هو لفظ لا تشبيه فيه في كونه حقا ومقصودا من عبارته وكان
يشير الى بطلان مذهب السكالكى والحق هذا ان الكلام الكشاف لا يحتل
شأنا بل المقصود منه ما هو المقصود من كلام السلف ثم انه اراد ان يورد
في كشف الغطاء ان من حال قريته الكنية ورد مذهب السكالكى والحق
نقال علم من كلامه في جبل البحر مستعلا في بطلان العبدان استعاره مصرحة

حيث شبه ابطال العهد بغير الحمل ثم استعمل لفظ المنية به في المقام وكذا الاثر
 والافراد معرمان حيث شبه بطنه وفكره لاقتلاد باقتراس الاسد
 واستفاد الناس بالاعراف وانما يكون البعض ونظائره كذا كانت به وان كانت
 استعارات معرمان بها تشبيه عاينها المراد بها معانيها الاصلية لان الاستعارات
 من حيثها تستعمل في الاستعارات لاخرها رت كذا كانت كذا في الفعل فاستفاد
 استعمال من حيثها سميهم العهد بالحمل فلما نزل العهد منزله للحمل وهو به
 من لانا بطلاله منزله نقتضيه فلولا استعمال الحمل للعهد لم يحسن بل لم يصح
 استعمال البعض للاستعمال وقصر عليه حال الاقتراس والافراد كذا كانت
 لاستعمال الاسد للشجاع والبحر العالم وكذا كانت هذه استعارات شبيهة للام
 الاستعارات الاخر ولم يكن يتصور في انفسها بل يقصد بها الدلالة على تلك الاخرى
 كانت كذا عنها وذلك لا ينافي كونها في انفسها استعارات شبيهة ان الكاهن
 لا ياتي اذ ان الحقيقة فالاقتراس مع كونه معرمانا كذا به عن استعمال الاسد
 للشجاع وظهر بذلك عدم استلزام التقية التحيلية في القرائن هذه العيون
 صرح بها وليست محسنة بغير القرائن في مثل القرائن المنية وبما الشك
 ومخالف المنية محسنة اما على ان يراد بها معان محسنة كما تصور ان السكاني
 او معان اصلية لها والتفصيل اثبات تلك المعاني للمنية والشك كاذب
 اليه المصنف وادعى انه مذهب الجمهور وبالحمل زعم ان الاستعارات بالكتاب
 والى التمهيد يستلزم التحليل فيمدا خطا وان اراد بذكر الرادف في قوله سر
 يرموزوا اليه بذكره من رادفه ما هو اعم من ان يراد به معناه الاصل
 الذي هو الرادف الحقيقي واما هو منبه بذلك المعنى منزله منزله قال البعض من
 رواد التحليل اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان المعنى الجاهل بالمنية

بذلك المعنى اذ نزل منزله المعنى الحقيقي وبعبارة ما رادف التحليل ايضا
 فالرادف على الاول منه كور لفظا ومعنى وعلى الثاني لفظا حقيقيا ومعنى
 ادعا وكلاهما يعطيان قدره للمنية فصح قوله ثم يرموزوا اليه بذكره من
 رادفه ثم ان هذه التسمية الى كذا الاستعارات المنية من قبيل الكاهن في
 التسمية فان البعض لم يركب كذا عن المسكوت فتمسك بالتحليل والى على كذا
 فتوالت على اثبات التحيلية للعهد والاقتراس والتعليل اثبات الاسد به
 للشجاع قال ان صاحب الكشف وح وليس الاركان صاحب الاصحاح
 ان الاستعارات في اليد ولا في المثال بل التحيلية في اثبات اليد للشك
 والمنية هي التسمية التفسيرية المنسوبة الى السكاني فحمله اليد والافراد
 استعار محسنة على معانيها مستعملة في امور متوهمة بمراد من جعله المنية
 عبارة عن التشبيهية المنسوبة لا تناسب معانها اصطلاحا ولا لغويا
 ولا ضرورية فحمله المنية هو باطل وكذا حمله التحيلية في المثال المذكور
 اثبات اليد للتحيلية للشك على سبيل التحليل لا يلام ما هو المصطلح
 من معنى الاستعارات في الجاهل الغرض ولا مانع من حمل لفظ اليد مستعارا
 للامر المشهور كما هو رأي السكاني ولا يندرج في قوله قدره المنية فان
 البعض مع كونه استعار محسنة لما جاز كونه قدره كاهن ما هو رأي العلامة فاليد
 مع كونه مستعار التوهمة المنية باليد الحقيقية اولى ثم قال وانا الانكار
 عليه بما تكلفه في حمل المنية غير مستعملة في موضوعها بل قد والمنية اسما
 مراد قال السبع على سبيل التناوب ثم حمله مطلقا على مفهوم المنية كذا خلاص
 السبع عليها وله في ذلك منه وجه بان يحمل المستعار سلبا فلو ذكر
 لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققت رحمه الله وعلى هذا

فلهذا لم يأت في اللفظ وما يشق فيه انما المثل لا يتناول اللفظ بما هو من موضوعه من
 يقول كون الاستعارة موضوعا لو كان كذلك لما صح الاستعارة وان فيه شبه
 لا يخرجها عنه لان تعيين اللفظ فيها للدلالة بنفسه بحسب الادعاء الذي هو
 القرينة في تعيين الدلالة لا ياتي كونه موضوعا كما في المثل كذا في المسحوق على
 ان اراد جسر الاسد قسما من شارب وغير متعارف بحسب الادعاء لا يحتاج الى
 نصب القرينة ونحوها انما كان لتعريف المتعارف وتغيير ما استعمل في لفظ
 والا لا يستقيم الادعاء المذكور فيكون استعاره ولا يجزى عليك معنى هذا الكلام
 بيان ذلك ان المراد في الاستعارة كما مر الاشارة اليه في كلام السامع
 في تعريف اللفظ ليس لتعيين الدلالة بل لتفسير الدلالة لان معنى القرينة
 هنا ان لا يفهم ذلك الشيء بدونها لان الرجل السجاع مثلا لا يفهم من لفظ الاسد
 بدون القرينة وانما يفهم المعنى الذي وضع لفظ الاسد بارادته بخلاف المثل
 فان القرينة في تعيين الدلالة ودفع الزيادة هذا وقد اجاب السامع رحمه
 الله في مختصره بوجه اخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان يظن اللفظ بالمعنى
 الذي ذكره يتناول اللفظ بالاقاويل بل مراد انه قد عرض للفظ استعارة من المعنى
 المذكور وهو اللفظ بالاقاويل كما في الاستعارة فتبيناه بالتحقق لكون قرينه
 على ان المراد باللفظ معناه المذكور لا المعنى الذي استعمله صاحبنا وهو اللفظ
 بالاقاويل ويبدأ بخرج الجواب عن سوال لفظه وهو ان يقال لو سلم تناول اللفظ
 بلفظ معناه بالاقاويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانها تصدق على انها مستعمله في
 ما وصفت له في الجمله اعني اللفظ بالتحقق ادعا يدعي الباب ان اللفظ يتناول
 اللفظ بالتحقق والاقاويل كذا لوجه التحقير بالاقاويل فيخرج الاستعارة
 البته وبما يقال من ان هذا التعريف مراد في تعريف الحقيقة المرد على التحليل

حيث

حيث قال وتبين اللفظ في تعريف الحقيقة اصطلاح النحاطب وبما هو في معناه ما ذكر
 في تعريف الجواز لا بد منه لكنه انما في ذلك في الجواز لان الحقيقة في تعريفه
 بالاقاويل في قوله في تعريف اللفظ لا يدل على انه ليس ما لا بد منه لجواز اطلاق ما لا بد منه لفظا
 للدلالة القرينة على وكذا ما يقال في حصول ما ذكر في اللفظ من قوله لا يقال
 قوله في تعريفه من غير ما يلي اللفظ اعني من هذا التعريف ان استعمال اللفظ في اللفظ
 اصطلاح النحاطب انما يكون بما يلي اللفظ وفيه بل الجواب ان معنى اللفظ بل
 قوله ان معنى الحكم هكذا ان الاقوال لا تختلف باختلاف الاضافات لا بد في
 تعريفها من التمسك بقولنا من حيث هو كذا وكذا وهذا التعريف انما هو من اللفظ
 لا من اللفظ من اللفظ من العلم بكونه اضافيا كما حدته جميع النقطتين من تعريف
 الكلمات المحسوسة والمنقولة من تعريف اللفظ الثلاث وسواء ان الكلمة لا
 الى معنى واحد كما قد يكون حقيق او مجازا فمن حسب الوصفين كما قد ليس ههنا ان
 الحقيقة هي السهل فما هي موضوعه اي مع قطع النظر عن اضافة اللفظ الى اللفظ
 وقد ضرب عليه غلة الفقه كذا في بعض نسخ النسخ انما حصل من الدلالة في الاستعمال فليست
 انما امرنا انما لا بد من اللفظ هو ان المعنى انما الكلمة المستعمله في معناه هو موضوع
 له من حيثها هو موضوعه هو غير جاز لان الوصف المسمى بالحكم انما هو غير جاز
 له فلا بد ان يتبين المعنى وانما هذا من غير ابحاث المصنف في اللفظ
 والجواب في هذا حيث قال قوله ثم تعريفه في الجواز في اللفظ ليس كذلك لا بد في
 عنه بقوله مع قرينه عدم ارادته في اللفظ لا نسب قرينه على عدم ارادته ما في
 له هذا الكلام اي بعد الاختصار ولى بعض ما ذكر من كلامه في اللفظ هو ان كلامه
 هذا يدل على ان المستعار منه في الاستعارة بالكلام هو اسم المترك في الاستعارة
 هو لفظ السبع والاستعار له هو السيد وكلامه في مناسبه التسمية

هو قوله وسمى منه من الجوار استعاره وبيان الاستعارة انما هو ان
ادعاء في الحقيقة كونه داخل في حقيقة النسبة هو ان المراد بها من
من جانب النسبة هو سواها ان اسم حقيقة او حقيقة او لا من لوازمها في بعض
نفس النسبة به نظر الى ظاهر الحال من الدعوى فالنجاح حال دعوى كونه فردا من
افراد حقيقة الاسد فكسب اسم الاسد كسب الميكيل المحصور الماء نظر الى الدعوى
والنسبة حال دعوى كونه داخل في حقيقة السبع اذا اسماها بحلب او باب فله
مع ذلك ظهور نفس السبع معه في ان ذلك لا يمتنع وكذا في الصورة التوجه على مثال
الحلب والثاني مع السبع على ما سيجري في سببها باسم الحلب ورواها الصورة المتخذة السماء
باسم الحلب من غير فرق نظر الى الدعوى وهذا شأن العارضة فالاستعارة ورواها في بعض المسار
منه لا سدا بان الا ان ج اذا سبب عنها فلهذا لا خلاف في كونه لا فسادا في ظاهر
تولد ان الاستعارة في بعض من المسار منه يستمر ان لا خلاف في كونه لا فسادا في ظاهر
كما ان المراد من استعار السبع الى مال صاحب الاستعارة انما هو قوله في بعض
حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة الاسد فكسب اسم الاسد فكسب الميكيل المحصور الماء
سبب في الصورة التوجه وسمى من كونه ثانيا في جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع في
الاستعارة بالخارج كانه عرفنا ان ذكر النسبة ورواها النسبة به ولا خلاف في ذلك
نصب فترينه سببها وهو ان على المسار هو لفظة النسبة وسمى من المسار
بما هو الاله ولا يلزم من قسم الجوار المفرد الى الاستعارة وخرها ان يكون الاستعارة
لجوار مفردا وقد يقال يجوز ان يكون من القسم وللمسموع من وجه كانه قسم الجوار
لما لا يلزم ولا يلزم من انقسام الاسباب الى غير الجوار ان انقسام الجوار الى هذا
كلام ظاهر في ما نحن ان يورد القسم مبني على كل قسم مع امرنا به فلا يصح ان يورد في ظاهر
من الجوار لا ينفرد خارج عن مودته وما دمع في الحيوان من لا يمكن ان يسميها الجوار لا ينفرد في الظن

فما منه دلالة على مودته القسم فبالله يصدق من الجوار مطلق الجوار
دون الجوار المفرد ومطلق الاستعارة فيها منه والتمثيل فيها من مطلق الاستعارة
ورودها به وان لم يلزم من القسم ان يكون كل استعارة مجازا فمفرد كافي في المذكور
لكن ذلك لا يمنع من القسم الذي لا يرد له الخصم كافي في ذلك الثالث والقسم الذي ذكره
ما خرج ارباب الكتب ومصر في مرادها استعارة جملة الانقسام فلا يكون من القسم
الذي هو اوجه المقصود قوله ليس الجوار العتلى والجار الداجع الى حكم الكلدان فلهذا
في الجوار المفرد والعرف بالكله ليس دليل على صحة كلام السطال بل هو دليل على صحة
اخر دفع منه واقول ليس تقرير من ذلك السكال القسم باعتبار الحق القائل
ثم يقيم في اراد الامثلة ان راء الى استعارة الانقسام باعتبار راء وكذا من راء اوجه
في ذلك الاول ان الكلدان مطلق على ما يسمي الركب هذا الجواب لفتحا الى حيث
قال الكلدان مطلق على الركب ايضا وان كان ذلكا فل من الجوار في على المفرد لكنه ليس
كافيا في ذلك الله في العلى وانما يقال كلة للمفرد في المقصود فلا يمنع حل الكلة
في تعريف الجوار على انه من الجوار وهو المتفق كافي في حقيقة كانه في راء
الكله المستعمل مع انه اعم ويترتب منه ما ذكره ان راء العلى ان المراد من كون
الجوار راءا الى معنى الكل ان لا يكون راءا الى حكم الكلة وان راءا الى معنى
من المخصص والنوع في ذلكا دخل الجوار في تعريف الحقيقة وقد مر ان الوضع تغير
اللفظ للدلالة على معنى نفسه ولا وضع بهذا المعنى الجوار الاستعارة ولا نوعا
وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين المعنى للدلالة على المعنى
من غير ان يغير معناه في نفسه في ذلكا دخل الجوار في تعريف الحقيقة الثالث
ان لا يلزم ان التمثيل يستلزم الركب هذا الجواب مال الى القائل انما هو
مستند منه لوجوب ذلك نظر صاحب البيان الى ان المعنى لا ينفرد في

البياض على ان يكون التثبيد على ان المراد بالصورة العنصرية الحادثة لا ان الصور
 في محو في سائر الخطا فليكن بالناسل الصادق وانما في اللان في كل ما في العنصرين
 العنصرين لا يتقيدان بها في استخراج المراد القريب بالفكر الصائب واستنبط الفوائد
 بالتحارب بالنظر القابل ليتمزج خلقه بخلق العدل والعدل للمعصية والعدل للمعصية
 الثالث ان اضافة الكلمة الى شي او تنقيدها او قرابة بالشي لا يخرجها عن كون
 كلمة بهذا الجواب نعم مثل الحق علم التحقيق صدر الشريف تغذيه الله بفراشه فمن
 يمكن توجيه كلامه بان يقال يجوز ان يراد بالثبوت المقيّد بغيره وليس هو واصوله
 وهو الاقدام المقيّد بغيره اخرى والمقصود في الاستعانة هو المقيّد بالجموع المقيّد
 مع المقيّد فمع الاستعانة في تقدم فكون من اجسام الحار والمبرد والبارد
 من كماله وتقسف الظاهر ما قاله الشارح رحمه الله تعالى في ان لا يقتضي
 الملام ان يمد في شي صبيح قد استعجب ما تكلم في بعض ما نقل استعجبه
 ممدودته بمرادها التي لا تليها اليها الدم على الكمال في ما شق ما البكاستعجب
 عندى بمرادها من الكمال انما استعان بمجيبه غير ما به التمكن في وكون لا محالة
 ان يكون الاستعانة في الملام والماء فمراد الملام لا يبيد شياله ما حتى يوحى
 الملام مثل ما كان يوم الاقمار والشمس ويطبق عليه لفظ الماء ويضاف الى الملام فكون
 كلفنا والشمس استعان بمجيبه فيتم ان يكون الاستعانة في الماء والملام فكون
 فكون استعان بمجيبه في ان لا يبرح المثل السائر هذه النسبة قربت
 وجه وهو ان الملام هو القول الذي يعنى الملام لامر حياه وهو محقق بالسمع فتلك
 اجوام الى السفي التي يختص بالخلق كما قال لا يقتضي الملام ولو رساله ذلك
 مع وكون الشوك ان شير ما كتبنا بذكر الماء فخط من رجح شيئا ولما كان
 السمع ممدود الملام او لا يجمع للخلق الماصا وكانه منبه به وهو تشبيه بغير صورة

وبعد من وجه فيعتقد ذلك كذا ذلك وله ذلك حمله من التشبيهات المتوسطة التي لا يحرم
 ولا يحرم ولا السكاكي في كلامه من الحسن البصري في ما به لها وذلك استجبت في ذلك
 اي ان كان لا يقتضي البيت كمال ان لا يبرح في ان يكون من اصل الكلمة ارسل الى ان كان
 قارون قال لا يقتضي هذه شي من ما الملام فان رسل اليه او تمام وقال اذا ثبت الى
 ريشه من جناح الذي بعثت اليك من ما الملام وما كان ان تمام ليدفعه على الغنم
 من بعض التشبيهات في ان ليس جعل الجناح للملك ليجعل الماء الملام في الجناح وذلك انما
 وذلك ان الظاهر ان اوهنا وسببها جناحه وحقيقته والتي تنسب على الارض والانس
 ايها جناح كان به جناحه واذا انقض واستكان طافا من راسه وحضر من بعض
 عند ذلك جعل الجناح للملك وهذا تشبيه مناسب ما قاله الملام فليكن كذا مناسب
 التشبيه في بعض على البيان ما زلت ارجو من الملام ورحم الله ان لا دليل له قال
 في الايضاح واما قولنا في ان ليس له دليل لحيوان ان يكون انما شبه الملام بكون
 الشارب لا يشبهه على ان يكون الملام ان الطرف قد شغل على ما ذكره السيد بن شاذان
 او انه يكون في القليل في قوله ما به التمكن عنها او بالظن نفسه لان اليوم قد سكر حاره
 الغرام لان الماسكن تلك الاوامر ان المطر يكون شبهة في حار الجبل الذي لا استعان
 والاستعانة في الوجهين لانه قال ينبغي ان يشبه بغيره من كرون ولما لم يستعج
 بخوفه انما لم يخط لفظ القول وجر عنه منه كما ساءه او سبب امره العلم ورد
 ان شبه الملام بطرف الشارب المكره فالافه به عليه لان في الماء الى التي لا
 ذلك على انه لم يركب كرون لان الماء ليس من خواص الطرف المكره ان يكون بطرف
 الخبوب والاستعانة بغيره من طافه وان شبه الملام بالماء غير طافه وان لا وجه
 شبهة في وجهه وما ذكر من كمن الغرام والادام فيعبد جدا ومع ذلك فليس يشك
 التمام اذا الشاعري في ان حار ان غرامه سكن اخلا لا بالملام ولا في شي غير ذلك

جعله وجبا للتشبيه وكون المطلق الذي عليه يقع عليه محله اما كونه مقدر عليه
 فلهذا كذا التشبيه وهو الذي دام كونه محله فلا يشبهه الا ما لا يحسن له حسانا مختلفة
 لا يقال رد للام المحال حيث قال في الجواب عن اعتراض القيد عليه على غير ما
 يحتاج كونه استعارة تحقق فيها معنى الاستعارة وذلك وانما على تقديره ولا يكون
 فيه معنى الاستعارة لان مجرد انبات الالهي من التشبيه ليس استعارة
 لان الاستعارة في شئ يقتضي تشبيهه بمناه باوهم له محققا كما ورد في كلامهم
 ايضا وليس فيه مجرد انبات الامر بشئ من غير ان يتوهم ان ذلك الامر معنى منه باوهم
 كما استعاره لانها لا تحقق دون التشبيه في معناه او على ما ذكره المؤلف في جعل
 التشبيه في معناه او هناك خبر والانيات الالهية ان يحصر الموقوف له كذا
 بعد التخييل في جميع النزاع لفظيا وكون محال لما اجمع عليه السلف من جعل التشبيه
 استعارة فصار من اقسام المجاز النعوي واجيبا بانه لا بأس بمحالته
 تعبيره تعبيره ادعوا محالته محققا لا يدل على بطلان قوله بل المحقق مع
 انما قدس الله المحال فلهذا في جميع انبات الالهية في المجالح كونه مجازا محققا
 وليس منه ان يكون الاستعارة على فحين لنوع محققا في كلام الشارح ورجح ما يوافق
 محققا انما هي من اقسام المجاز النعوي العناني في كلام الشارح ورجح ما يوافق
 وقد حق هذا على بعضه ودعى المحال حيث قال في العبير عن التشبيه المحققا
 الوهم في التخييل باللفظ الموضوع للتشبيه وهو الصور المحققا وما يرد
 على ان التشبيه ليس من المجاز والاستعارة قبل ان صاحب الكشاف جرد في التشبيه
 كونه حقيقيا ومحال في قوله الاستعارة باللفظ فلهذا في عبار الكشاف
 ان المراد او هو تشبيه فلفظان الاول مع كونه تشبيها في الجمل استعارة ايضا وان كان
 ما بعده لاستعارة المحل للمنه فلفظان في القيد والجمع والتشبيه به هو الموقوف

والعنه خارجا لا قيل هذا الفرق لا عدى نفعا لان التشبيه اذا كان هو القيد
 بوصف كان ذلك الوصف من تشبيهه وتوهم ذلك التشبيه الا لا حظ في التشبيه
 الوصف متوهم ورسد للمبالغة المستعان من التشبيه ولا ينبغي ان يشبه
 فلا يكون تشبيها أصلا وانما اذا كان التشبيه هو القيد من حيث هو مقيد
 فلا بد ان يشبهه منه ما يدل عليه من حيث هو كذا فكذلك الاستعارة
 بدون ذلك القيد ولكن ان يقول ليس المراد ان التشبيه هو الوصف
 من حيث انه موصوف بل المراد ان التشبيه هو ذات الموصوف ولا اعتبار في استعارة
 لفرق الجماع ذلك الوصف والالزام ان يكون التشبيه هو المجموع بما يشبهه من
 في الكلام بالعنف المذكور والمبالغة مستعارة من ذكرها عقيب قوله فلا يستأ
 بالكناه لا تنفك عن التخييل لان اضافته خواص التشبيه الى التشبيه لا يكون الا
 على سبيل الاستعارة بل ذكر هذا الكلام لتحصيل صحة ما في تراجم من المصنف على السكاكي
 حيث قال لم يكن الذي سئل به للتخييل لبيان الواقع عند القدم بانه كما سئل
 في تقرير كلام الكشاف وسئل في بيان انه مذهب السكاكي ان لا يذهب
 الى ذلك كما سئل ايضا قد ذكرنا سابقا ما يحصل من التفصيص عن هذا الاعتراف
 بتقرير القيد على ان لفظ التشبيه لا يصلح مراد في السبع وجب ان يكون استعماله
 في الوت يظهر في الجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الوت فانه يظهر في الجاز فلفظ
 واحد المراد في تشبيه كصاحبه في كونه حقيقيا او مجازا اذا استعمل في معنى واحد
 سئلنا جميع ذلك لكنه لا يتحقق محموله ان ادعى الترادف كما يستلزم قوله
 فلا يلزم ان يكون لفظ التشبيه مستعارة في معناه الحقيقي لان الادعاء لا يجعل
 الموضوع له غير موضوع له ههنا كما لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة
 المعصية ههنا ما انظر في توجيه كلامه على ان يكون فيه تشبيه بوجه

على ان يتل عنده على تقدير تسليم ما ذكرنا من عدم كون لفظ المنب حقيقة بناء على
 انقضاء قيد الحقيقة بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب
 كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليمه في الاشياء
 ان لفظ المنب في قولك اظفار المنب مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذا في الحقيقة وانما ادعى
 كون المنب سببا لا سالا في ذلك لان السبب الادعائي هو حقيقة الذات بخلاف ذلك وهو كونه
 موضوعا له وفيه رد على الفاضل الثاني والخطأ والى السالك حيث قيل الاستعارة بالكلام
 بذكر المنب واداء المنب بما اراد بها التي المصدر في قول لا يخفى ان تقدير الاستعارة بالكلام
 بالتي المصدر بذكر المنب واداء المنب به منهم من ان الاستعارة هو لفظ المنب كالقول
 الاستعارة المصروفة بالتي المصدر بذكر المنب به واداء المنب منهم من ان الاستعارة هو لفظ
 المنب به اللهم الا ان يقال ان الاداء في الاستعارة بالتي هو تقدير لفظ المنب به على المنب
 وذكر المنب واداء المنب به ادعاء فيهم من الجوز الاول ان الاستعارة هو لفظ المنب
 به لكن دعوى ان هذه المعاني في التبرينات مالا يستلزمه قطع وقوله قد صرح قال
 المستعار في الاستعارة بالكلام هو اسم المنب به المتروك اشار الى انه ليس بالمنب
 به سواء كان المذكور والمترادف مستعار واسم مستعار او المنب مستعار والمترادف
 والحق ان كلام السالك في هذه الاستعارة محيل فان صرح به هذا في معنى اللفظ الاستعاري
 في المنب هو لفظ المنب به كما هو منسوب السلف وتقرينه لما ذكره في قوله انما هو باللفظ
 غير مخصص يقتضي ان يكون المستعار الذي هو مجاز للمعنى لفظ المنب وفيه تعلق كالمعنى
 وعدم مجازا تسليم كون المصريح حقيقة كما مر اننا وعادة ما يعرف به ان المصريح
 تصور غير الموضوع له تصور به وفي المنب تصور الموضوع له تصور غير قد اعتبر ان
 منما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر في الخارج كان خارجا فيكونان مجازين في الخارج
 واستعمل في فيه وهو لا من فاما السالك في ادعاء تفسير الاستعارة بالتي المصدر

بذكر المنب واداء المنب به من معنى الكلام فيها على وجه يتدرج في الكلام
 هذه الاستعارة اي ان بذكر المنب واداء المنب به بان يتقبل منه اليه كالمعنى
 سالك في ان يستعمل لفظ المنب به ويرجيه المنب به فلا اشكال
 جاذب اي بعيد يتل جاذب المتبني اليه تعالى فيقول اعطاء الدنيا جذا او جذا في
 الواحد جذا في جعل المنب استعارة للمعنى واداء المنب به في ذلك كالمعنى
 التوم ان ارطقت استعارة تامة لاستعارة النطق باللفظ المنب استعمل النطق للدلالة
 اولاه استعارة فطقت واستعمل لاداء والمنب به ذكر الحال واداء المنب به في الحال
 استعارة بالكلام عن الشكل ومنه النطق باللفظ تامة للاستعارة وقصد على
 ما صرح به في لفظ الاقسام ليكون احرب الى الضبط واداء صاحب الكشف
 بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل في اللفظ الجلي وكون ذكر المنب
 بما يصادف مقصودا بالمعنى للاستعارة ج كون تامة كافي قوله تعالى الرياح رماض من
 مريض اداس في التوم في الاجتنان ايضا طائفا في التشبيه من انما حسن اصلا في
 هبوب الريح عليها ومن المسمى ولا يحسن التشبيه ابتداء من الرياح والمصدر في
 الرياح في الصيف ولا من الامطار والطعام نعم يلاحظ التشبيه من هذه الامور
 تنبأ له ذكر التشبيه ولا مع ان يعكس يحمل التشبيه من المصوب والمعري
 تنبأ في من هذه التشبيهات فلا يصح دعواه ان التشبيه الى المنب عند من له ذلك
 سليم وقد يكون التشبيه في العلق عرقا اصل واداء المنب به يكون ذكر الفعل في
 التشبيه فيه يتعلق محيل على الاستعارة بالكلام كقوله تعالى يقصرون عباد الله
 قال تشبيه العبد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه من مصدر المصدر في
 متعلقه على السوء مع جاز ان جعل استعارة تشبيه وان جعل تشبيه كافي في ذلك فطقت
 الحال في كلام من سلك الدلالة بالنطق ونسبته للحال المتكلم ابتداء من حسن ظنا ان

بالقضاء السكالي من اليمين ممدود وانا اختار ذلك لكونه اقرب الى الصبي
يشهد به كقولهم ولو انهم جعلوا قسم الاستعداد التبعي من قسم الاستعداد والحق
ان قولهم جعلوا في قولهم نطقنا للحال بهذا الحال التي ذكرها عند قوله الاستعداد
كأنرا هو ما قوله واما النية انشئت لظنارها جعلوا لنية استعداد بالكتابة
من السبب وجعلوا انباء الاظهار لانه قد يند الاستعداد وهكذا الوجه لانه الاستعداد
بالكتابة عن من جعله حصة بسيف او غير سيف فانهم قد جعلوا فيه الفصل لانه قد يند
الاستعداد ولو جعلوا ايضا للمدعيات استعداد بالكتابة عن الموقوفات للخدمة النية
على سبيل الحكم وجعلوا فيه لفظ المدعي بالكتابة لانه قد يند الاستعداد لكان اقرب اما الصبي
فتدبر وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المتابعة لا يكفي في ثبوت الاستعداد
الى قوله فما لا ينبغي ان يفتى اليه ودعى للحال فيقال وايضا لان ان جعل النية
بجواز الكائن استعداد قوله لكون العلاقة بين النية في المتابعة قلنا لان مجرد
محتمل المتابعة في ثبوت الاستعداد بل على ادلة حمله مع البلل في النية
ولم قلنا ان هذا المحرم محتمل على تقدير جعل النية بجواز الكائن استعداد في الفعل
والحق ان النية ليست حقيقة لان الزاد بالحال في قولهم نطقنا للحال بهذا البس النية
به للتحقق بل الزاد هو المتيقن من الادعاء الذي هو في المعارف هذا الكلام ولا شك
انه كلام السكالي على الحاشية في رد هذا الكلام هكذا اما اوله لانه قوله الاستعداد
التخييلي ليس في نطقنا بل بالحال فالاستعداد اهل لا زال الحال عند استعداد
بالكتابة والتخييل عند محب ان يكون ذكر المشبه به وانه منسب لا محذور
جسوا ولا صلاواتنا وهذا في مثل نطقنا للحال اذ جعل نطقنا حقيقة ما لا ينبغي ان يكون
كأحد قبل قوله ان جعل لساننا اشار الى ان التخييل ليس في الحال بل في الحال
باعتبار ان جعل لساننا قد صرح به في قوله اذ قلنا نظر لسان الحال وازدنا باللسان

الصور والتخييل للحال التي هي منزلة اللسان لسان فلا بد من استعداد الحكم للحال فها
استعداد مكتفي عنها وتخييله اما اذ قلنا نطقنا للحال فالتخييل فالتخييل
هو عبارة عن بعينه فلا بد من تخيل ان جعل الحال التي هي استعداد بالكتابة عند السكالي
استعداد بحاله عنده بل الظاهر من كلام المحب انه جعل لساننا المصنف
باعتبار نطقنا مثلا اعم من ان يكون نطقنا لسان الحال او في نطقنا للحال
فهو الاول بوجود التخييل في اللسان وان كان نطقنا حقيقة ودفع الثاني لانه قد
بان المكلف لا يستلزم التخييل بل الامر بالعكس واما ما قلنا ان السكالي بعد ما اعتبر
ما ترمي به الاستعداد بالكتابة ذكر شي من لوازم المنسب به والزم في قوله ان
ان يكون على سبيل التخييل قال وقد قلنا ان الاستعداد بالكتابة لا يستلزم الاستعداد
التخييل بل على ما عليه سائر كلام الاصحاب وهذا صريح في ان النية مستلزمة التخييل
او قد صرح بما قلنا ان التخييل بوجه من الغيب كما في قولنا ان الظاهر النية المشبه
بالسبب وغير ذلك من الاشياء التي اوردناها واما ما قلنا فلا بد من صريح السكالي في نطقنا
نا نطقنا للحال اذ جعل لساننا المنسب وهذا صريح في انه استعداد تخييل وبلل جميع
ما ذكره هذا القائل بخالف صريح كلام الفساح فان قلنا ان الزاد لا ينبغي
هذا ايضا جواز عن امراض المصنف اذ لو كان عليه السؤال لكانه ما لا طائل عنه في
توجيه كلام السكالي في تعريف توجيه كلام السكالي بنا على ما اختاره في الاستعداد
التخييلي على وجه ندفع الاشكال عنه في تمام الصورة ودونه حيلة العباد
قلت هذا صريح المطالب لا كلام المصنف لا توجيهه لكلام السكالي لاحصا ان السكالي
ساق الكلام في رد التبعي الى المكلف على ما في السلف لا على ما في ربه بل في قوله ولو انهم
جعلوا وجعلوا في توجيه كلامهم على ما فيهم في الاشياء فلا اشكال في انهم في هذا
المقام وهذا الكلام حسن لا يخار عليه فلا احتاج الى الاعتذار بان كل عبارة تكون لافته

المشابهة لا يجب ان يكون استعارة الجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها مع
الاستعمال كالمثل في النطق والله لا ينفك بل ان يكون استعماله انما كان الاستعمال
باعتبار العلاقة المشابهة وقد صدق الله في التشبيه مع ان هذا لا يجري في جميع الامثلة
وعلى تقدير التسليم بوجوب الاعتراف من الاول وهو وجود الشيء عنها في العقل والخيال وان
يمكن ان يدعى بان الشيء منه قد يتغير عن الخيال عند كماله ومنه ان
شرائط حسن كل منها الى قوله فقد اخطأ الزاعم في القول حين قال في تقدير بيان
الشروط وان يكون الاستعارة مطلقا ان لم يقرب بعضات او لم يرمع فلا بد ان
لاحد الطرفين الجواز ان يكون وجه التشبيه خفيا فصرح به في العار والعلانية
بالامكان في المثالين المذكورين قبل قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه ومن جملة ان يكون وجه التشبيه بعيدا غير متبدل فاستمر الاطلا
في الاستعارة بما في ذلك واجيب بان الجلاء والحق بما يقبل السند والضعف يجب
ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير العار او من الغرابة بحيث لا يكون متبدلا ولما
ان يقول لما كانت الخصلة لا يمكن ان يقال ان الخصلة عند السكاي وان كانت مبنية
على التشبيه كالتمجيد والكنية فكيف في غالب الاستعمال لا يحسن الاثابة المكنية منها
على التشبيهية في معنى اصراع العيون الوهية على التشبيه المعبر عن المكنية من غير ان
يشتغلنا حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه فلم يعمل فيها برعاية جهات التشبيه
وقد اورد عيان الفتح ان الوصف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب حيث قال
فالحكم الاصل في الكلام لقوله ركب هو المراد اما النوع المجاز فالحكم الاصل للمعنى في الكلام
هو الجوز والتشبيه المجاز وانما قال في ايراد عيان الفتح ايا ان ليس الموصوف
في التشبيه هو الاعراب بل الكلمة بدليل قوله هو عند السلف اجماعه ان يكون الكلمة
منقول عن حكم اهل اللغة فلا بد من تأويل الظاهر وهو ان المراد بقوله المجاز ان

مجازي غير له المعنى المجازي في المجاز المعنوي وجه يشعر لفظ الفتح حيث
قال فالحكم الاصل في الكلام لقوله ركب هو المراد من الاعراب فالحكم
الاصل في التشبيه هو النصيب لانه غير ليس قبل لو كان كذلك ليجزم ان يكون اسم ليس
في جزم معرفة وهو غير موجود في كلامهم ورد بان كلمة مثل السند في الكلام
لا يحسن التعريف بالاعتراف فيكون كاسمه كركب ويكون من باب التكملة
وكون فيه وجهان قبل المصواب ان الوجه الاول ليس كما به بل هو من المذهب
الكلامي وهو ان يورد التكلم لحد ما يدعونه على طريقه اهل الكلام لقوله تعالى
لما اقبل قال لا احب الاقربين الى العرائل وري ليس بالمثل في الاعراب من ركب
في ذلك قد مر حيث قال ان ليس لربما ج ادلوكا له ا ج فكان له ذلك لاجل ا ج
هو زيد وحيث قال والمراد من مثل المثال ادلوكا له مثل لكان هو مثل
سأله ادا التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كما لم يكن في الحقيقة
وجها اخر غير ان في كل الامور اختلاف الافي العار ببيان ان الاول حكاية
في التشبيه حيث نسب اليه لمانا للثلث وارجو به نسبته الى المثال الثاني
وايضا كما في النسبة حيث نفى ثبوت مثل لثله وارجو نفى ثبوت مثله
فرجوها الى استعمال لفظ الدال على ان مثل المثال لا انعم على الاول بان ثبوت مثل
المثل لا يثبت ثبوت المثال في الملاءمة يستلزم نفى المزدوج من الثاني بان نفى المثال
عن هو على اخصر اوجه نفى المثال عنه بطريق المبالغة واما اذا قيل الاول هو هذا الاصل
فالمعنى في المثالين ان يكون مستعملا في المعنى المقصود واعني نفى المثال من غير
بلا قرينة مانعة عن ايراد المعنى الاصل وفي المذهب الكلامي مستعملا في معناه الاول
وجعل ذلك على المعنى المقصود من غير ان يتعد استعماله فيه اطلاقا بل يمكن ان يقال
انه اذا كان الكلام اطلاقا وان مرجع الكل الى امر واحد فمجانسات واعتبارات

محتسب لا ينبغي ان يقال في كل شيء ان لا يكون له صواب لان كل شيء لا يمكن ان يكون له صواب
 ولا يفرج في ذلك ان يكون له صواب فاعلم ان اول من قال بفتح الصواب بفتح الميم كلامه في
 شرح الفتح وقد يقال انه يجوز ان يكون شيئا من غير ان يكون له صواب فاعلم ان اول من قال
 انه مثل لزم من قوله ان لو كان له مثل لكان مثل له اذا التقدير انه موجود او يكون شيئا للكل
 في الميراث الكسبة فيقال ان هذا الكلام هو الذي جعل الاول في كلامه
 حتى انهم استعملوها فيمن لا يرد له قبل ان يستعمل في الكلام في الجواب بالنظر الى قوله
 ان يكون له يدسوا وجهه ووجهه او تفتت او تفتت او تفتت او تفتت او تفتت او تفتت او تفتت او تفتت
 كما في محضه لجواز اذ ان المعنى الاصل في الكلام والنظر الى من يفرج عن اليد كقول له تعالى
 بل يراه ببسوطنا ان يجاز متفرج عن الكلام لا يستاع تلك الارادة فقد استعمل في
 الكلام هناك كثيرا حتى صار عيب فيهم منه للجو ومن غير ان يفهم ويرى او يظن استعمل
 ههنا مجازا في معنى الجود وفسر على ذلك نظرا في قوله تعالى الرحمن الرحيم في قوله
 وقوله تعالى ولا ينظر اليهم قال لا ينظر اليهم في قوله تعالى الرحمن الرحيم في قوله
 ذلك كما في محضه من الله في قوله لا يجوز عليه متفرج عن عدم النظر في قوله
 النظر كما في محضه من عدم الاعتد او من لا يجوز له هذا المعنى انهم
 من غير ان يشارح هناك ان المجاز متفرج عن الكلام حيث قال اذا استعمل في
 من يجوز عليه النظر واربها الاكرام والاحسان فهو كما في جازا رايه في
 المعنى بل ربما اراد ان يكون مناط الانباء والتفخي والصدق والكذب في الامر
 والهي وجود ذلك في التنزيل منه الى معنى اخر اذا استعمل في لا يجوز عليه النظر في مجاز
 لا غير ان يراه المعنى الحقيقي او جواز اذ اردت شرط ذلك في ههنا العلم باستماع
 النظر عليه فترينه ما منه عن ارادته في ان كان المحذوف او الزيادة بالاول
 تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب الى اخره ليس في ذلك النسخ وقيل هذا

لهم

محذوف بعض النسخ مثل في كلام من الاحكام واعترض عليه بالاربع في نفسه وقوله
 والمزاد الزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من بيان الحروف للاختلاف في سب
 ما هو المحذوف والرجل قائم وانما قائم وما اشبه ذلك وبعضه منطوق فيه وهو ما رجم ان
 ما ذكره الاصوليون من الجواز في النقصان كقول له تعالى واسأل القرية والجار بالزيادة
 كقول له تعالى ليس كذلك شي ليس من الجواز الذي يعتبر فيه استعمال النسخ في غير
 ما وضع له يعني ان المجاز ههنا معنى اخر سواء ارد به انكلمه التي يفسر حكمها عرابها بغير
 او رايه كما ذكره المصنف او ارد به ان الاعراب الذي تغيرت النكح اليه بسبب
 كما في عليه في كلام الفتح وبيان النظر في الاصولين بعد ما عرفت في الجواز المعنى
 او ردوا في امثلة الجواز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا ان المجاز عند من
 اخر كما ذكره صاحب الفتح ونسبه الى السفت وادعى ان الاول ان بعد ملحقا بالمجاز
 فلهذا من كلامه ان القرية مستعمل في اهل المجاز او لم يريدوا يقولوا انها مجاز النقصان
 ان لا اهل من غير هناك مقدرة نظرا في كلامه في الاصل في الجواز عند من بل ارادوا ان
 اصل الكلام ان يقال اصل القرية في ما حدث لامل استعمال القرية مجازا في مجاز البهي
 المعاني في سبب النقصان وكذا قوله تعالى كذلك في المثال مجازا وسبب هذا المجاز
 هو الزيادة او قيل ليس كذلك شي لم يكن هناك مجازا كسبب كلامه عن كذا او كسبب
 او اذ ركت التصريح في الفتح كذا في كسبب ما تركت وارت مع ما ذكره في معنى
 الفتح عن ذلك كسبب عن الشيء كذا لم يفرج به ومنه ان كان وهو ان يكون فلان
 وام فلان ومنه فلان من حيث كذا من اخفا وجه التصريح واسماهم الاعلام
 ومن ذلك كسبب في العدد كسبب في العدد كسبب في العدد كسبب في العدد كسبب في العدد
 الزمان في الجواز في الله على غيره من حيث لا يشعرون وورد ذلك في المحذوف
 في علم الرأى في قوله المحذوف ومن ذلك مقلوب الكسب في كل الاختلافات

الكناية

اياه واعتبار ان يخرجوا المظهر فعلا ان يكونوا اسما جارا ذكر الوجه الارض
 الزاكي السه المحرو من اليك للمردن الثلثة واهل انفسها تقدم الاناس
 الكان والنون للمردن وهذا السه قوله في المفتح ان الكانه لا ينافي في الاشياء
 اي ان العيني المقتضى لفظ الكانه كغيره في انه هل يقتضي جواز ارادته في العلم ان
 استحضار ارادته في المحل الذي استعمل فيه او لا بل لا بد ان يقتضي جواز ارادته في محل
 الاستعمال فاما الجزم بمصرحها باسم الجواز النقي عن الكانه فمذهب المخبري لما الثاني
 وبعضهم الى الاول فمن مثل قوله تعالى بل ياء مبسوطة تان ولا ينظر اليه يوم القيمة
 على المذهب الاول وجاز على الثاني وفي موضع اخر من الفتح وموقله
 بعد الفراغ من الاصل الثالث الكانه واما بعد في خلاصه الامرين ان الجمله لا
 بنيد اليه الا بالوضع والاستلزام بواسطة الوضع واذا استعملت فانما انما
 وجهه او غيرهما او محده او معناه غير معناه ساقا لاول هو المقتضى للرد
 ومن يستفي في الافان بالنسب عن الغير والثاني هو الجازية المردنه وان مقتضى الحب
 دلالة ما منه عن ارادته من الكانه والثالث هو الحايه ولا بد منها من دلالة حالها
 بل على انه لا بد من ارادتها معا فكلون من كلاميه مدافع وكذا من كلامي المفسر
 في التخصيص والابتناح وان كان ضيرا الى ان اللازم اصل فادان النسب مع
 الى يتولد من جهة ارادته النسب مع ارادته لازمه با دخال ح الدافعه على المستوع من ارادته لازمه
 واما قوله في الابتناح والفرق بينهما وبين الجازية هذا الوجه اي من جهة ارادته النسب
 مع جواز ارادته لازمه فليس يصحح وذلك لانه يلزم ان يكون المقصود من الكانه ارادته
 النسب للوضع له دون ارادته لازمه محورا في ادوان لا يراد وهو غير صحيح بل الار
 بالعكس هذا وفي نسخ الابتناح وقع هكذا اي من جهة ارادته النسب مع ارادته لازمه
 ولو سلم ان الوصل انه شئ لم يعبا تمام القرينه في الفرق بينهما ليس بسد

لانه كما عود الاستعمال في الكلام بواسطه ان تمام القرينه في الجواز انما هو
 مقبوع في الكانه دون الجواز حكيم لانه قال اي في بيان ان الكانه ادفع من
 الانفتاح والسبب في ان الكانه من الشئ ادفع مدكره نظريا تقدم في الجازية عينه
 بغير ذلك ان من الكانه كغيره في الاستعمال من اللازم الى المردوم وبينه وسلم
 عندك ان الاستعمال من اللازم الى المردوم عينه بعد مساو انما اياه لكنها عند
 السادى يكونان لازمين في غير الاستعمال من اللازم الى التقدم اذ وان يزيل الاستعمال
 من المردوم الى اللازم وفيه نظير والجواب عنه قد سلفت في صدر علم البيان في
 توجيه كلام السكاكي بعد الاستحسان فليجواب ان القرب هو ما باعتبار الفرق
 لا من العجايب ما قيل في الجواب ان الملاقاة القرب والبعيد بهذا الاعتبار
 ان كان اصطلاحا كان تعبير الاصطلاح بلان ياء وهو في قوله للخطاف المحللين
 لما ذكرنا موضعه وان كان استدلاليا فلا بد على كون محله لما ذكرنا وهو قوله
 بعيدا اعني قوله لم يلحقه الجواز في الجازية السبب وانما قيل في قوله الجواز لازم
 لعلو الكانه لان من كان في مقته لم يلحقه الجواز في الجازية السبب الذي
 وانما جاز استناد العصبه الى غيره السبب لاحقا ان الاصل في قوله الجواز
 لم يلحقه الجواز لان الطول في الحقيقة انما هو صفة للجواز ثم نقلوا الصفة التي هي صفة
 الجواز في الجواز الى العصبه اعني قوله في رتب العرج فلا يجوز ارتفاع الجواز في رتبة
 ارتفاعه فاعلم بما قل واحد ولما ارد بيان الوضع المرسوم بالطول في صفة الجواز
 العصبه في قوله الجواز والجواب انه لا استماع الجواز في قوله ان القرب
 والبعد بالنسبة الى المطلوب وهو ان لا يحد والواسطه وهي من المتناهي
 مطلوبه والا كان كثر الرأى كذا في قوله عن كثره احرار الخطب ولا قيل فليس
 بشئ لان كون الشئ مطلوبا وفي المطلوب انما هو بالنسبة الى قصد الحكم وهو ان

قد مر الى جعل غير الوسايل كماله عن غير العنا كالاضافه ومعناها الخ
 ابن الجرح مثلا الاضافه وهي اعم من ان يكون العنا فاليه مظهر او مظهر او كونه
 بقوله وسماحه بالاضافه لكان اسهل والسماحه لابن الجرح مثال معنى الاضافه ومع
 ابن الجرح وحصل السماحه مثال الاستناد او رد له مثال ان السماحه الى ان استنادها
 ينفسر لفظه او ما يودى معناه وابن الجرح سمح مثال معنى الاستناد بقوله
 الجرح في سمح العنا اليه وفي هذا اشار الى دفع ما يتوهم في المثال
 وقد نظن هذا من قسم زائد على المثال وليس كذلك فظهر ان السماحه بالاضافه
 لما اتفقوا في صحتها بانها بطول التجاذب وطول التجاذب كالمعروف فابهم تمام قول العنا
 فادارح من بعد ما ثبت التجاذب لزيادة الاضافه كما في ذلك فصرح بانها بطول
 لم يفتا بل كالمساكن المطبوعه نفس الصفة وهي كثر الراء والتاثير للظن
 نسبة المعنا فاليه وهو جعل في مساحته لتبين انبائها له هذا يحصل كلام الانصاح
 وقد يظن ان هذا مما دأب وهو ان يكون المطلوب بالكتاب الوصف والنبه ما كان
 لم يرا في مساحه عريضة الكتاب عن ان يضاف وليس كذلك لو ليس ما ذكرناه
 واحده بل هي كتابان آخ عن المضافيه وانما يبين عن انبائها لعمد وجوز ان يجمع
 تلك كتابات في كلام واحد واقبل مثلا كثر الراء في مساحه العالم واريد
 زيدا بنائيه اشتباهه بالعلم واختصاصه في العلم كان هناك كتابات
 عن الصفة ونائبه عن نسبتها الى الموصوفه وانما عن الموصوفه نفس المعنى زيدا
 وقد يكون غير كونه قبل المثال الاول اعني قوله المسلم من سلم المسلمون
 من لسانه ويده وقد مر ح به بالصفة التي هي الاسلام وكفى عن نسبتها لانها
 عن الودى الذي لم يرد كونه الكلام بهذا الاسلام في غير الودى وانما الثاني اعني
 قوله لسانا لا اعتد على ان يندكى فيه عن الصفة التي هي القرآن باعتقاد دخل في كونه انبائها

بالموصوف غير كونه الكلام بغيره اعتقادا في التكملة واذا كان الموصوف
 غير كونه كان القسم الثاني من الكتاب مستلها بالقسم الثالث لما ذكره دور العكس
 لما ذكرنا الصفة معها بها مع عدم ذكر الموصوف وفيه نظير قبل وجه النظر
 انه يجوز ان يكون القسم اعم من القسم بوجه كافي فبما الحيوان لما ابيح في مثله مع
 ان الابيح اعم من الحيوان من وجه وانما الذي يتوهم من ان يثبت قسم دون مختلف
 بدليل بقوله بالي ولو كان المراد منه مختلف لقال تفاوت تعريفها وقال
 صاحب الكشاف الكتاب ان يذكر الشيء لفظه الموصوف له الخ قيل ذكر هذا جوابا
 عن قوله فان قلت ان يفرق بين الكتاب والفرق ان صاحب الكتاب المقصود بان
 الفرق بينهما فلا يرد الفرق على الكتاب المجاز وحصل الفرق انما اعتبر بالكتاب
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريف استعماله في وضع له مع الانسان العالم
 وضع له من السان في التحقيق ان اللفظ استعماله في وضع له فقط وهو الحقيقة الخ
 ويقال المجاز لانه المستعمل في الموصوف له فقط والكتاب اللفظ المستعمل في الاشارة
 بهالموضع له والموصوف له مراد بهما وفي التعريف ما يقصود ان الموصوف له من نفس
 اللفظ حقيقة او مجازا او ثانيا والموصوف من السان وفي الكتاب العريضة
 مطلب مع الكنى عندنا الاول يترامه للقيمة في كونه مقصودا والثاني هو المقصود
 لانه غير مقصود من اللفظ لم من السان هذا وقد سبق على جعل المجاز في حكم
 حقيقة سعمل كافي المتولات والكتاب في حكم المصريح كافي الاستواء الدرس
 ويطالبه بجعل الاشارات في التعريف نحو التعريف في حق قوله ما ذكرنا اول
 كما في فلا يفتقر بقاء على الاصل هذه عبارة ما قبل ذكرنا والفرق بين الكتاب
 والفرق يقتضي طاعة كلام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظه الموصوف له خالصه
 استعمال اللفظ في غير الموصوف له وذكره على وجه على شئ لم يرد مع بينهم من ان يفي

وقد صرح ان لا يترك ان التعريف لا يكون حقيقة في المعنى المقترن ولا يجوز احتمال
هو الخط الدال على من لا يخرج منه الوضع للتعريف او الجازي وحسب ما كان له
المطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا محال وقد اشار الى انه لا يكون كما في
حسب قال الكتاب ما دل على معنى جواز حله على حاشي الحقيقة والجازي اراد السالك
ه ان التعريف قد يكون على طريقه الكتاب في ان يقصد به المعاني وما هو يكون على
طريقه الجازي بان يقصد به المعنى التعريفي فقط فتكون او يبقى فسر ما اذا اردت
تقديره في غير ذلك كما في سبيل الجازية المقصود هو هذا المعنى ولا يخرج من
عن كونه تعريفا لا هو والتمسبه على هذا المعنى في اللفظ السبيل وانه المادي الى
السبيل هذا ما قبل وقد اشار في غير المقام وهو معنى الحق عن معنى هذا المعنى لا
من التسمية عليه وهو ان صاحب الكشف اشار الى انه من حله على انه على تقدير
ان يتيقن بما في جعل الجازي حكم حقيقة مستعمل والكتاب في حكم الصريح في اللفظ
في التعريف هو المسمى في جازي الجازي والكتاب في التعريف ما ذكر من الامور الاربعة لان
اذا كان بحسب المعنى من سبيل الاستعمال او التمثل حقيقة المعنى الجازي لا انما هو
فكون معنى الوضع له بالوضع الادلة فاما استعمال اللفظ في وضع له الوضع المثل
يكون حقيقة جازية واما استعماله في غير ما وضع وانه لم يوضع له الاشارة الى ما لم يوضع له
او في ما يوضع له مع جواز اراة ما وضع له في سبيل الى ما لم يوضع له ولم يستعمل فيه بل في غير السبيل
فكون محله ليس كما ينبغي لانك خير بان في كلامك ان مع ما دل على صورته على خلاف ما دل
ان في سبيل واحد بالبحث ان المذكور في الفتح ليس من اقسام التعريف فيكون محله اذا
في بانه قد يكون في سبيل الجازي وقد يكون في سبيل الكتاب بل وليس المقصد من ذلك
هو ان لا يكون لا يترك على معنى لا يخرج من غير ان يكون حقيقة في اللفظ حقيقة في المعنى
التعريف في الجازي بل لا ينبغي ان لا يكون الكلام في التعريف حقيقة او جازيا املا والمقصود

في هذه الحاشية قد عرفت ما
كان على سبيل الكتاب في التعريف
الا ان الاول سار باللفظ وان كان
السبيل في الجازي

من حقيقة ما ساء تكون الكلام في التعريف كتابه كان ويجازي اخرى مع الاشارة الى
المعنى المقترن لا اياه كما في الجازي في هذا المعنى فليعلم ان معنى كلام الشيخ ان سبيل
هذه العبارات لا يجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى قبل العبارة بل فيكون
معانيها في نفس الامر لان دلالة المعاني ليست عليه قطعية بل هي محتملة للمعاني
بل من وضعه يجوز فيها تخلف الدلول عن الدليل وهذا لا يشبهه كونه موضوعا له
في الجازي فليعلم ان سبيل التعريف في هذا المعنى والكتاب ان احتمل ان يكون على سبيل
ان كونه انما هو تخلف مدلوله عنه في كل مقام الشيخ على ان الفرق بين الاستدلال
وبين الكتاب في التعريف ليس باعتبار ان الاستدلال والكتاب ويجازي ان يحصل في الواقع
زيادة في المعنى الى زيادة في النجاة بعد زيادة في التعريف فلا لا سبيل او لا يجب
دفع الى ذلك على ما في الجازي لا يجب ان يكون اصل النجاة بعد اصل التعريف الرابع فكيف
تصور انما بها لزيادة فيها بل يتولد في احكامها لتبوت الزيادة في الواقع بكون احكامها
تثبت اصل المعنى فيه والاصناف من المساد من كلام الشيخ بانه المصنف وهو
المشابه لهذا المقام ادري ما هو علم ان اللفظ باعتبار ما دل عليه العبارات
كما نحن نريد لا يدل عليه الاخرى بوضع ذلك من اللفظ باعتبار كيد الدلالة
وقوله وهو معنى ما قبل من ان الجازي والكتاب كدعوى ان في حقه لا باعتبار زيادة
في مدلول احكامها ولذلك صرح بالسواء في انه لا يترك جلا هو الاسد سوا في
الشيء عند في المساء الدنوية منه ومن قولك ان اسد لا يتصور في زيادة
ولا تنقص في شي من الامعاء من عدم ان الاستدلال وانه في المعنى فله علم آخر
المعروف مع ما اشار به اخا واسمنا لا شئ فليعلم ان اللفظ في المعنى فله علم آخر
اللفظ ان اختلاف الظن الدال على المعنى لا يجب اختلافه وتغير المعنى في سبيل
والتمسك ان كان معنى كونه التعريف معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يصرح في اللفظ

الموضوع له انما هو ويكنى عن اخرى كمن الراد فيعلم في الاول من القيد وفي الثاني من اللفظ
 وكذا تدعى بها واه الاسد لا يتغير في نفسه سواء عجز عنه لفظ او دل على من حيث المعنى
 بحمله اسدا فالله من احد المعاني هو بعينه المذموم من الاخرى من غير ان يتغير
 في نفسه من هذا الى خلاف في جهة الدلالة وتاكيدها كالمينا وعلى هذا فكل كلام السمع او لا
 واضرا على ما فيه المصداق كلام صحيح جزل وذلك الخشبة مدفوعة بافك وزا على ما فيه السماع
 منوع على ان يرى من الركاك والساد وانما وقع له الانسحاب من قول السمع لا يتغير حال السمع
 فتدعى قومه انهم انما يتغير رايه وتغيرا بحسب البوت والاعتداف في سرائر الارواح
 بل اراد بغيره في نفسه بان يذهب من اصل المعاني من رايه في المعنى لا يذهب من الاخرى
 ذكرنا وانما قال في نفسه اضرا عن اختلاف الدلالة عليه اي المذموم في نفسه
 غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان الشئ مع ساد وان الغدرة قال هذا
 وانت تعلم ان الظاهر الصادق والصدق العلم انه قد يقرر ان معنى الاسمان علم الشيء
 وان اصل السمع في مثل استنباطه رايه في الانسحاب عما كالا سد لكنه في الصور او ما
 الاستدلال له وانما داخل في الدلالة ليس فيه من المبالغة ليس الشيء في هذا
 لكن لا يتفاوت بينهما نظر الى الاصل وان ترا الى الظاهر ان الاستدلال من الركاك
 بالسير في التشبيه والشيخ في الركاك والتمتع ان يظن الى الاصل وراوان ان يظن له
 لا موجب ان يحصل له في الواقع رايه في المعنى ان ليس فيه نظر الى الاصل في هذا
 دلالة على رايه في المعنى ليست في التشبيه فاذن ظهر لك ما هو المراد من كلام الضيق في ذلك
 وكلام ان يوضح في محض الامانة والاضااف معانيها في الامانة في غير شيا
 واسما للمعنى في هذا وفي المصداق والهاد هذا القوم او ردا من لفظ الجار والمجرور
 اذ ان القيد على هذا اللفظ هو الاول عليه وعليهم انفسا القيد هذا هو السليم
 والله اسأل المؤمنين والامانة على كمال انفس الباطل في هذا وضوء الحال

فوجوه في هذا الكلام اشار الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب وذلك لما اشار اليه
 كاللزام في جهة المعنى خارجا لود عنها او المحض وما يتفرع عليه والعلم ان المقدم ذكر الوجوه
 هو المناسب لكل الاضافه عليه اي المخلو عن التقيد المعنوي في صرح الدلالة
 بالمخلو عن التقيد المعنوي مع انه بحسب عنوانه اعم فيه من المخلو عن التقيد المعنوي
 للتبسيط على ان قوله ووضح الدلالة اشار الى علم البيان كالمينا المطابقة اشار
 الى العلم المعاني وتطبيق كلامه هنا كما تقدم من كلامه في صدر الكتاب على ما عروده المعنى
 المعنوي علم البيان ولما في الاصح من قوله ووضح الدلالة ووضح رعايه علم البيان
 والايال الى ان ووضح الدلالة المذكور في تعريف بيان بين ارجح على القيد عن التقيد
 المسوق ويذهبنا من قوله وسعها وجوه اخرى وفيه اشار رايه ونوع السبل
 في وجه الامانة تابع لرهاج الارزق وما خرمه لانه يدخل فيها الى الوجوه
 المحسوس حيث اذ بها مذموم الا اعم بحسب السمع المحسوس اليه بديه القابله
 الامانة فالمخلو عن انفسا من هذا لا يخرج منها الا المطابقة والمخلو لودعوان كما تقدم
 اجرا ووضح الدلالة على المخلو لودعوان لا يخرج منطلق المخلو عن التقيد المعنوي ومعنى اوجه
 على منومه الا اعم ويندرج فيها المخلو عن انفسا من المخلو لودعوان والمخلو عن انفسا
 القيد من المخلو عن ضيق ان يفتح انها ليست من علم اذ مع فهم يكون اذ راجح
 عن الغرابة في وضح الدلالة على تنبيه اذ رايه على ما عوام او يقال ان الضيق
 قبل تنبيهه ان يفتح من الاب والامر ليس في الظاهر مطابقة لودعوان انفسا او
 ويمكن ان يقال ليس المراد بالتقابل المتعارف ما بينهم بل المتقابل باعتبار
 ما لا يتغير قوله في الجملة وهذا المعنى لم يوضح من الضيق في مقابل فان الكلام
 مع الاشعاع في لاخت ان كلام الاشعاع لا يقتضي انفسا من الكلام على منومه
 المقام لان الكلام وضعف الاشعاع وعلى التقديرين لودعوان في التنبيه لودعوان

في منه الاول وقبل منه الرابع في حال اختيارها عند الطعن وحال استقامتها لا ان
 احلا وحقها سال الا ان يترتب عليها قسم وقد يكون من اربعة اشياء
 هو ان يشعروا في شرح العلامة بزيادة وهي اربعة هي الجود مع الادب المذكور في هذا المورد
 من قبل الجمع بين اربعة بل من قبل الجمع بين خمسة من جهة الرضا الصنف في الروايات
 احسن من قول الراوي من فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يوصف بالعلم
 الخ حصل كلام الانشاج حيث قال ويجب ان يوصف بالحكيم ايضا لان الحكم من وضع الشيء
 كما هو واقع في حاله في نفسه بل لا ان لا يوصف بالحكمة في بعض اقسامه فهو الصفة
 خارج عن الحكم فكان الوصف بالحكم اجزا من شيئا اخر ان الكلام في دفع الامر من
 ومن بام التماس سبب بين السقط في تعيين مقدها فخرج من التوالف علمه فخر بالحكيم
 ما لا يشبه الخط وجرت لهم ان يترجوا فاصعدوا وان لا ينظروا بالارادة فخطوا ما لا يشبه
 ما لم يكن من غير التوافق فيخطوا بما لا يشبه العقين في ذلك وما ادعوا الكندي في العلم السقط
 يحل من الرضا في كل حال اما من حيث انما يليها رده الا انما يليها العلم بالامر لا بما
 والخط في التمام وهو خطه في سبب الى الراجح الخطه في سبب الى الراجح
 من الميزان كسر ما شقوا وشقوا في سبب والسقط ينقطع الهمم والسنن والسنن
 وتكون اذ عسر والكندي لا يرى العسر والرجح الاول عليه يشق فيه الاراد ويزيد
 الاما والحقير وكانوا في الجاهلية لم يوفون وعده والنسب في رهاط وانما انما في العلم
 والعسر هو الغالب الناعمه ومعنى الانا ان الشاعرين عن قوم كذا قوله
 اي العنق فلم يردوا بالخطف لغيرهم ومعهم وانما يرون لكم السجدة ويقولون
 رجوت فريتم وودعوا ردهم في اعدوا وشقوا بالقرار وانهم يرون احياها هو الش
 وانه نحو ان يمدونهم عن البلاد الغابرة بالمرق ليعودوا اليها وانهم يرون
 هو البصر وانهم يمدونهم تارة لم يستطعوا العقين مثل هذه الراية وما السقط ادع امر

التيس

التيسر ان يكافؤا لمرام الحبيب لما دون سقط وقد علم من عن العبيد وهذه الراية
 التارة بسقط العقين شيئا من الحسن وهي القلوب تحسنه الكندي التي لا حيلة
 بسقط اللوى من قوله بل وكبر هذه الفاتحة عن ان ليس الرضا الذي لمسه الاما
 وانما على المنة يريد ان مراكب هذه الحسنة هي ان دوله اسما وانما
 انه وصفا او لا يرفعها لاحتيا وانما يكثر فيها لاسا ويجوز ان يكون القس
 انها كريمة لها من محمدا فلا يسهل ردها فمن دونه من اربعة عتيل وعشرة في الكرم
 عتيرة واجل ردها هذا وقد ورد السكاكي في السقط من الاما العلم السقط
 والاشبه ان يورد من الاما ليجوز ان يرفعها التاراج واحا ما يسهل بعضه من العقين
 كلام الانشاج واحا ليعضد وهو قوله عن ان يرفعوا الكروان سحلتوا اشدوا
 بفسك اركل الكروان لافدام والفسك موضع الشدة وقوله ان يمدون ما حصل
 احبروا حكم واحلوا امر وعراضه في كل اخضع وقيل اسرع وما رفع واراد بالعسر
 المباح قوله هو سطح الانشاج الخ سطح الانشاج ان يمدوا في حيا في حيا
 مواضع من طبع الدنا او الدوم او اخره في على الطابع وهو الحكم حوا من لفظ
 اي مستحسنه وفيه يمدون في الاسماع اي مبيحا دسها ما يرفعها وسهاها من
 القاصر مع عتلة احسنه من غير حرم البيت في قوله فليس الذي عليه مجلد
 التفت من القسيه الى الخطاب كان الشاعرين شدا بغير حبيته ونوا سحران
 تركوا حلتهم ومعنايب فدا ان يكلمته وعدم انتباه اليه وترك النظر الى الثايب
 كده بما والشران واحرا قد عرفنا لاسياف وحدث من نفسه كان معها معناه
 ورمز روضه من رسله ومنه وشده فربما كانه راي حبه معناه
 عن الحسنة فسكنها او لا فقال على من غير حرم وجهت بلا سبب يوم الفنا
 كلامي لم حصل له بعد افاقه ما فرأى اساس حيا في قلبه كما يخطا حرم نقيب

عنه

عينه فالتفت القاتل فقال ليس الذي قلت بل قال المسلمون ان
 ارادوا عارضة لولا انهم ان يقولوا اصيبت الله بالابان حينئذ لم يصح معكم او
 صيبتا الله صبيته التي هي في طهره التي في طهره التي في طهره التي في طهره
 هذه المصوب او هذا الله عناية او ارميها او ظهر قلوبنا بالابان بطرس وبها
 صفة لظهورها عليهم ظهور الصبي على المصوب او لندخله بقلوبهم داخل الصبي في الارض
 كافي بقلوبهم من غير الزوار اصل النسل ارجو الخاطئة كمنه ربيعة الله
 في الحرب طعنه في حبه فمن هو حتى يمتد امره وكان يكرها في هار حار وكان ان
 خلق واوراك فقال يا ما اسم الكفل بقا لتسم عاقليل وقال كيف يصحكم قتالت
 لاس فرج من اميت فسمي وكان ذلك سمعه من قتال ما وانه ان قدر لا قدرك
 قبل لم قال لها نادني السيف قبل يعله في قتالته وانه لا يملكه فقال ياها
 امر يا اخيرا واستطعمه وقد جيل من العبد الزوار وشك قوله ليل قول
 الجعري والصبر وما والا حرا من الجرب وهو مؤنه حيث يان وقت
 حرب في الماضي في نصيرها حرب الاما لاما سبق الى الهمم في شمع
 البيان حيث قال راجح بيني انما هي في الجاح الهوى في الشرط وبين الاحتاج
 والحاج الجورمان الخلفي متهلكه حيث قال والسي هي ان راجح بين معيها
 الشرط ويكر توجبه كلامه بان راجح بالشرط مجموع الشرط والجراد ليل قوله ليل بعد
 نارجح بين الشرط والجراد في بعض النسخ احتاج الى الوان في قوله ليل قوله ليل
 رواج وراج ورجله كالنري علفت في حبه وفي حبه التوري وفي حبه
 التوري في شمع البيان في قوله ليل في الهوى وقوله ليل بها ليل لان الحجاج
 العاشق في العشر لاس العشر فيه ومن العشر في البحر لاس العشر في العشر
 قوله ليل في العشر لاس ليل لعل كذا في التبريم وفيها احدى عشر ليل

معصوم الله مشدود القاتل مثلها منون في سور وان كسر الله والقابلات
 وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله
 ان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله وان كسر الله
 احد من مائة لغير قودا وانواعا من الحلال الكاوي في النور وقيل الكاوي
 اسم من اسماء نبيور السنا بالسرانية وهو الانب كبيت السقط في القيد
 منقدها على الذي من تخمك اليوم الحلال وقد مر في بعض نسخ السقط
 بل لا يفي لا كرى من كرى الراوي فيمن وقيله مسطلي في رومي الذي لوطيه
 لما زادوا الدنيا حظوظا قال من حسن المظن العظم المساح حول المورد
 وفي مكان اخر ماح ومانى الى من المصوب للاستخدام بروك المعين من
 حد من الشئ فليمت ومنه سيف محمد وقد وقع هذا النص في حقه وروى
 بالخا المعليه والاله المحم من حد من الشئ فليمت ايضا وروى بالخا المعية والاله المعليه
 من حد من الشئ فليمت ومنه سيف محمد وقد وقع هذا النص في حقه وروى
 روي اليه النص وهذا من لطيف مسلكه قبل توجهه لا يحد على كيان
 وموع بشر من لغف مفضل وهو لا يفتخر لطيف مسلكه على مبدء الحاشية الا
 القاتل الذي تحت الاسود ونحت عنها والورث من عالم ايان انه يصب
 بالحد من كانه حد بالاسود عن عيب بل لا بد هناك من ارجو دار كثر في ربها
 ذكرها فتأمل ما اوردته السارج من المثال على موبده التور من الدقة والظلم
 ما الحز والطبع سليم يحكمه فك داما الاية الكريمة فيه وقد وجد التعليل والطا فجه
 المناسبة الاسكان لتعليل الامر في هذه العدة باكال العدة فيعاشان الى الان
 المطلوب سدد الاكمان واجب ولما كان المطلوب او لا صوم ايام مخصوصه
 بعد معينه فخر فانت خصوصية الانام بما على الله رابر عما بعد العدة حقا

التراتب الكلية وتخصيلا لم يتعد الامكان وفي ذلك سلطانا له لم ينفذ في غيره
 التعليل قال العدد في الآيات فلا يكون قوله وتكلموا كلمة الصبر براءه العدد شاملا
 بصوم الشهر كما وجه بعض الناس كما ما سياتي وان جعل قوله تعالى وتكلموا والله يستفهم
 من غير كاتبه في توجيه عبارة الكسب حيث قال في هذا الادلة واضحة على تعليل
 القضاة وذلك يحتاج الى قد نظر وان كل واحد من العلين الاخرين بكون اقامتها مقام
 حب النظام وبما قبل الصادق فكشف ان الشكر اولى بوجوب الخير كما ان الشكر على
 على الهداية السبب بتعليم كيفية القضاة وليدب عليا من اورد الشارح في الجواب
 وخرج التفسير من غير نظر الى اشتراكه على كونه لطيف المسلك في التفسير ومن
 غريب اللغز والشكر ان يذكر متعديا وان الزم يذكره فشرعا انه ما يكون فكل من اتى
 كل من المتعدي من قول الراحم والتب والعدل والظلم قد سدر له اربابا كان
 وفتح من طرقتا ما كان معروفا يعني جله ما ذكر من امر الشاهد بعدوم الشكر
 امر الشاهد بتوليه تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وامر المخلص له واما ما اظهر
 يتوليه فتدبر اي تعليمه عدد ما اظهره وخصه لا قضاة ويقول لم يري اللهكم اليسر
 فتوليه لتكلموا العدد على اي معنى انما المراد براءه العدد بعد اجاب صوم رمضان اذ انما
 بسبب السعد والرجح لتكلموا العدد اي عدد ما اظهره من غير ان لا يام وانما السعد من
 كسبه شرعيه التقضا والمزوج من عهده العظم لتكلموا الله على ما ذكره وارشدكم
 على طريقه مستابعا او غير مستابح وانما رخصته في الاقوال والشكر وعلية الكلام
 اي يعني ذكره اللسان في العمل المجدل لله اشيا امر الشاهد بالصوم وامر المخلص
 له براءه عدد ما اظهره والتحصيل اياه العظم وذكره البشير في ذكر المدايا
 ثلثة اشيا تكمل العدد وتكلموا الله والشكر وجعل يسر وعطاف في ذكره
 الشهر بالصوم ولم يجعل في الدليل شيئا راجعا اليه وذكره البشير تكبيل سجادة وحبل

بكون
 تعليم

على التعليم التقضا وهو غير مذكور وقد يقال ان قوله وتكلموا على الامر
 براءه العدد شامل الخ هذا الجواب لاسباب التفت حيث قال قوله تكلموا على الامر
 العدد يعني بالاداء والقضا يستقيم قوله او لشرع ذلك هي بانك عواصجه الي
 النساء وانما كانت هذه الامور منسوبة عظمه لان السباب داع الى اتباع الهوى
 والفراغ هو اشياء التواضع عن ارتكابها والحد اسباب يتوصل اليها اليه في العفت
 كانت غاية في القصد ومعنى البيت ان السباب الذي هو رياء في استيلاء الهوى
 الشهوانية والمعصية والفراغ الذي هو عدم الاستغفار بالاثام المانعة من متابعتها
 الهوى الزاجرة من ذواهي القبي والحد الذي تم بتامد اهل الفساد والهلكة
 ومقدور على تحصيل الراد والتي يمسها بقصد عظمه الهوى تدعو الى طرد
 النبي الماويل المدي اي قول الوطواط هو الامام رشيد الدين الفهراج
 الوطواط المتناثر وقبل الخطاف قال ابو عبيد هذا شبه التوليد عند في العرا
 والوطواط الرجل الضيف الحنان قال ولا اوانه سمي به الاتشيه بالظاير
 وقد اعله السكاكي اشار الى اعراض العفت من الله حيث قال وهذا يقتضي
 ان يكون التفتيم اعم من العفت والشكر وهو ظاهر قلت لأم السكاكي
 وايضا يعتبر المتعود وان كان متقيا ومرج ليل يعتبر خبر كل منها اذ الربط على العفت
 مشير لا يكون خبر العفت وكذا السج مشير لان يكون خبر العدد ولا حصر اضافته
 بالكل منها على التفتيم في اسم الاشارة ليعتق العفت وح لا يكون من العفت والنسب
 للعدد وهو سيف الدولة اي الهداي وكان يقر والروم فانهم ارغ الروم
 مني وقتل ولم يسمع لهم فقال النبي هذه العقيدة وذكر صاحب المناسخ على
 هذا البيت قوله انه من عند الخ اي انه من عند راء ذلك حيث لم يجس في بلاد الروم
 بالكلية ولا يظهرها من العرف والفساد ولا اظنا رضاء الاسلام والربا واللب

مستظرف لان فتلهم سريبا وبتشيم حيبا اعلا لله من الموم والشرع المستقيم دار فتلهم
 معطاف ومرتج اي موضع اقامه بالصيف والرياح يملها سريبا وبتشيم وعلو فتلهم
 على ما يحب وترجي فتلهم سريبا بالكرات والكرات والاما وللعل ما وله داسر الانا
 وللتشيم ما جمل من الاموال والاكران بالكرات والكرات عواد مرتجي فتلهم عواد في البيت
 السابق وهو قوله في الدفاتر انهم سريبا على السكيم وادى سريبا سري
 لا يقتضي له سريبا عن له كالميت ليس له رى ولا سريبا حتى اقام على الدفاتر مع سري
 وهو ما بين التلهم الا ربين من الجمل والسرع مصدر بمعنى السرعة سريبا لا سري
 كقول العرب ما اقام نير البير اسم جمل له والثاني من سريبا سريبا استقر
 باعتبار الاثنا كذلك يقتضي اعتبارا بالابتداء قبل عليه ان خلو كل نحو في التلهم
 انما يتصور بعد دخولها فلا يصح استنفات العساق من حكم التلهم باعتبار ما يقتضي
 وفان دخول غيرهم في التلهم انما يتلهم الاستنفات الاول محمول على التلهم من انما
 المومين لا يتلهم في الثاني واما الثاني فيحمل على ان اهل الجنة لهم في سريبا ما هو
 واجل وهو رضوان الله وكونه غرض لا على ان سريبا منهم يخرج منها وله في هذا التلهم
 قياس ما زعمه الاول حيث يتلهم عطا غير محدود ولا يبال ما ذكره موحيا اختلا لا في
 نظم الكلام حيث عدل بالاستنفات ان في ما حل عليه الاستنفات الاول مع انما سريبا
 واحد لا يتلهم الاول محمول على الظاهر وقد عدل في سريبا لغيره واحد كذا في التلهم
 ولا اختلال سأل على ما قلنا في سريبا على الواحد في التلهم
 وبالمستلخ قد سوا الاتام وضع التلهم على التلهم والانتفا الحزب وكان التلهم
 العرب وقيل هو ان في سريبا التلهم على سريبا من الطرفين الا سريبا
 الطرفين لا يبين واما قدم ذكر الاتام في سريبا توجه ايثار سريبا
 والظاهر في بيان ما يقتضي وهو ان وجه التلهم اوسع من التلهم السابق

الواو ان الذي مر ان يقال ومرتج سريبا الذكر والانات اعراد الكلام على سريبا
 واللاحق وعلو فتلهم الى التلهم الراجح الى سريبا في التلهم السابقين وهو انما مرادك
 احدها بتسريبا على ما به سريبا وتكتله سريبا على عدم لزوم التلهم واما الاخر فلو عطف
 الواو نفسه التلهم فتلهم ان يكون لكل واحد منها مع الاتام فقط والذكر فتلهم ذكر
 وانات معا ولو عطف في السابق واللاحق او فتلهم ايضا الاتام لو قيل او يبين
 بيت الذكر ولعل في التي مر على التلهم غير التلهم وان الواو فتلهم لا تكتله
 وليس مراد واما الاد ومرتج كل منهما حسب التلهم في الاولى التلهم للتلهم واللاحق
 بالقياس على التلهم ولما حل ان هذه الاقام اذا نسبت للتلهم فتلهم واحد فتلهم
 متساوية واذا نسبت الى طوائف مختلفة فيما توافقت في الوقوع واحدة في التلهم
 ولما كان المنسوب اليها هو الموصوب له والتلهم في التلهم الثاني فتلهم للتلهم
 في التلهم السابقين من ذلك اتحاد التلهم المرجوع اليه عطف بالتلهم الثاني
 فتلهم في جميع ذلك الاتام فقط والذكر فقط وذكر وانا فتلهم انما كان
 برادير سريبا فتلهم جميعه في وجوب التلهم وبتلهم سريبا في التلهم
 حيث قال ولعل فتلهم احد من اب الاتام من التلهم الى التلهم لان التلهم
 من كرم هو نفسه ورد بان الاتام لانا في التلهم هو وانما هو التلهم
 من وانه وبتلهم فتلهم فتلهم والتلهم اما في سريبا فتلهم التلهم
 ليل لانا الى اجرا الايات واما فتلهم فتلهم الاطباء اقول لانا فتلهم
 فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم
 لانا فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم
 التلهم من الاتام فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم
 استجلا بالتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم فتلهم

به
 ٢

فيكون الشيء موصوفاً بصفة وبلوغه الزيادة فيها بان شرع منه شيء آخر موصوف بتلك الصفة
فهي الالفاظ على ملاحظة الحاد والقي وبشيء التجريد على اعتبارها باعتبارها
يتصور واجاب عنها تصورهما ان كان كل من الالفاظ على كل واحد منهما لا على الاخر وانما هما
مقصودان معا فلا مشاكلة ادعاء التكلم عن نفسه بطريق الخطاب او الغيب فلا يمكن
هناك وصف بصفة المبالغة في التعاضد بهما لم يكن ذلك تجريداً اصلاً وان كان هناك
وصف بجعل المقام المبالغة فيه في الشرع من نفسه شخصاً اخر موصوف به فهو تجريد
وليس من الالفاظ في شيء وان لم يتبع بل قصد مجرد الالفاظ في التعبير عن شيء
كان اللفظاً عاماً مجرداً او على نفي السكاكي واللام المتاح في بيان الالفاظ
فانما هي مقام العباب لاول على تجريد ما يفهم من الالفاظ لان معنى الالفاظ انما هي
مقام العباب لانها مجردة منها بما لا يكون تجريداً فذلك في هذه الاطلاق لفظاً
على التكلم وبيان التلخيص لخاصة بالالفاظ في هذا الوضع ففي قوله تعالى انظر الى
في الالفاظ ارباب الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس التكلم ولم يكن هناك مبالغة
في انصافه بالجوهرية بطريق انتزاع مجرد اخر فيه وان كان على التجريد كان فيه دعوى
الخطاب وانما المراد ان المراد به مغاير التكلم بمرجع منه مبالغة في انصافه بالجوهرية بطريق
الانتزاع فغير وارد على الشارح لان قوله ورد على كل من الخطاب لانها من عند الله
لا يبعد ان يقال باجماع القوم والالفاظ باعتبار ان ليس فيه العباب حقيقة
بل اتحاد وانما القابراً دعوى نفي الالفاظ نظر الى اتحاد حقيقة وتجريد لفظ ال
الاوهام والالفاظ صورته من حيثين من طريق البلاغة وقد خفي هذا على بعض
يوجد به القبح في حقيقته وانما الشاعر انما طالب بقصد لم يكن تجريداً وانما على
فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن المدح ليس بجعل لانه لا منسوب القابري
الحاصل لكنه يشير بها بكثرة قانداً وليس بجعل لانه اذا نفي عنه الشرب بكثرة الجعل الخ

قبل مقصود الشاعر وصف المدح بنفي الجمل والنيات الجود وقد نفي عنه الشرب بكثرة الجمل
ولا شك ان الشرب بكثرة فلا يكون تجريداً لان كونه محلاً يستلزم شربه بكثرة الجمل
فكنى بنفي الملازم ونفي من نفي الجمل عنه كونه جواداً بحسب انتماء المقام وبهذا القدر
نفي المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كفا الجمل كناية عن اثبات الشرب له
كثرت كرم من شرع منه مغاير لما ادعى لكون تجريد ما بل هو تطوير للسانه بلاعب
ويوجد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكثرة كرم شرباً ورسدانه يشرب
بكثرة فهو كرم لان الشرب بكثرة كرم اخر من شرع منه وان كان محلاً للملازمة فظهر
ان كونه كناية عن كون المدح غير محيل لا جامع كونه تجريداً بغير كونه كناية
عن اثبات شربه بكثرة كرم من شرع عنه مجامعة والمزج في جميع ما ادعاء ذلك
البعض وانما قوله وان كان الخطاب لنفسه الخ فانه لا يرد على ذلك اذا كان مراد
بما ذكره توجيه ما في الخطاب وانما اذا اريد به وده فلا وانت تعرف انك اذا قلت
يا من يشرب بكثرة كرم فوضع المطر وضع الصريح باد الى الذم انما يشرب بكثرة
وليس في الواقع انما يشرب بكثرة وليس في الواقع انما يشرب بكثرة فيكون
في التجريد سبباً في مقام المبالغة وهو مقام المدح انساب وحي لا يبعد ان قصد
قصد الى الكناية بنفي الشرب عن كفا الجمل عن شربه بكثرة الكرم الى الفرد قابل
فانه دقيق ودع مراد اسماء لان هذا الكلام ما خرج مخرج الحق وان
المبالغة لا كما دنا في الامن صعب قد يخرج عن الاصل فبعد الالفاظ من التحويل
ولا اطلب العاني في اخره الى حد الاستماع واوقت في كرم في قوله
من قال ليس يشرب الكاتب الا في المطر فها من هو ارفى من عاب في سائر
التي نالها في تصاعيف الورد ورات الكاس من مطلق سائر الراج من قال الشرب
عضد الدول واي ذكرها ملك الامال غلب العذر روي ان هذا القائل لم يوجد

هذا القول وكان لا يظن لسانه الا بقوله ما اعني عن ما يجعلك على حاليه قوله لا في
 الطريق عاز عن مكان ما صرنا لوجه الرطبه والكفر بلاب القدر ان كسبا وان
 جمع الكيس بكوننا انما انفسه والحق نعم واستكون الماده ولهذا استدلوا
 على حسان ان غايه في كمال الباعث ابراد جمع النعم وترك قبيده ونسب النعم والبر
 من الغنى الى السيلان والنيقاع ومن المعاني الى الاشراق في طوق واحد الى شرف
 واحد يقال هذا الفرس طلقا او ظمينا اي شوطا او شوطين ادعى ان جاره
 يميل عنه الى جانب الخ لم يلقنا الشاكر ما انهم صدر البيت من متدار ما هو عليه
 من الامسان الى الخارج من شفع بقوله وسبحه الكلامه المتعنى من الزيادة في لزوم الاصل
 ما يستبعد الفعل لما ضربه ما برتد مع به من اجل اول الكلام على الجوز لم يبق
 حتى تم بقوله حسب ما لا يقتضي غايه ما تكمن من المدح برعايه الجار وعليه
 السط في قصيده سبها اعز وخذ القدر كسفت حلالا ومن غنا الكلام طلبت
 والزم من الايات ما ادخل فيه ما يفرجه الى العهد من لفظه ولا منها كذا قصيده
 يمكن ان يكونهم الب لا انكما دسيرة من غير حمل عدالى وانهم انشالا
 على دسوا بن حله من على لا قدر هو كذا وانك لا الوجود ضرب من السيرة والكل
 جمع القوم وهي النافه القسه والنسي جمع تونس وكان اصل قسي هو من يدوم
 اللام فصار قسوا على الواو وكسر الهمزة فصار قسا والسوا بن جمع السوا
 صفه الحمل يعني ان سوا بن الدوح لم يبق منه وانا كذا مراده حتى كان انفا
 الاقدار وروى سقياها في صاها ما رده حسابه وابدال مدح بكما
 ينجد اذا امرته والصير في شجاعا يد الى البروق البيت السابق وهو قوله
 سري برى المرح به ومن قاتل برابه بعض الكلا لا بعدوه من بعد طابته
 من الغيل والمصر معره النعمان بله بالشام وبرابه موضع معين بقوله كالمع البر

من

من نحو المرح ما حاد كرسوا وعسا بالمرح والكاه حتى حزن او استاوا بلت
 واصحابك وزاد البرق النجم والشون حتى كاد ان يحزن الرجال ادعى ان
 الغبار المرتفع من سلك الحمل كقوله تكمن ان يصر عليها ككس الجيا دايما الى اجل
 الضيق جنبي الجيا وقيل هو خطاب لوارثاته الخطاب الركوب والسير
 في تلك الغبار والحمل المسرايه بكلمه لود لانه على الغرض وفي المختصر
 ومن الحايث العلامه في شرح الفلاح العشر الغبار وادسج فيه العشر والكفر
 ما سمعت ان بعض النبايين كان يسوق ببله في سوق بغداد وكان يمدول دار القضا
 ما عرا فخر طت البله فقال البقال على ما هو دايهم بلجه العدل كسر العيز
 يعني احد سقى الوقر فقال بعض الطرا على النور اجمع العشر في المولى طاهر من هذا
 القيل ما وقع في قصيده علاه كصيح يدعون الدرر كذا ورسا نحو اعتقد لفظا
 وما ناسب هذا النام ان بعض اصحابي من الغالب على لجهتم اماه الى الحيات نحو القدر
 اماى كتاب نقلت من موفنا لمر لا عمر سبع البين فعمد الحاضرون فنكروا بالمر
 بسبب خلكم المسترشد بطريق العوايب بررت البند بعض القصر ومن البين فنظروا
 للمعمود واستظروا ذلك الحاضرون والايه ليست كذا لا زقيد والايه
 ليس قلبي الاسترام للنفسا ولكن تقرير البرهان على وجه كونا لاه محمد فطمة وقد
 اشار اليه شرح المقاصد وقرئناه على ما جنى حواشي شرح العقائد بليل
 ويمكن روى الى القياس الاستشائي على هذا كونه قوله فلم ير غير الخ ان ر
 رفع اليه والمقدمه الاول من القياس الاستشائي مطروحه اسير اليها بر رفع اليه
 وما ورد على صوره القياس الاقتران لاجل الاول من القياس هو الشكل الاول
 وكبرى القياس والايه الثانيه هو الشكل الثاني وكبرى القياس ايضا مطروحه
 بان ينظر نظرا يشتمل على المقصود منه ولا يكون هو انما في شرح الار

قولنا اي هائي ولولم يصافح رجلها حتى انزى لما كنت ادري بله التسمي وكقول
 ولولا اساس الاخر من ملة ولما لم يصافح عندي رخصه في التسمي اذ لو كانت هائي
 المذكورة فكانت المذكورة على حقيقته قبل لا يلزم من ظهور الملة في الماه ان يلزم في نفسه
 الى حوائفه لاني نفس الامر كما مرها في ذلك اذ كانا من المنهوبات الفاديه فالادان
 يدعي في نوات الاعبار اللطيف اذ لا بد من مع الظهور فان كانت مع تلك على حقيقته
 فان العبد الاخر ايضا والحق هو الفيد والجمع ما في كل واحد من ذلك وقدره على ذلك
 اي اعطاء من حصر واحد عن هو محض وقال ما كان حركه لو وصفت ورهمن الحكي
 العبد المحض لقوله هذا البيت للصنف وقد وجهه بينا في رسالتي هذا البيت
 فوجهه قال في الايضاح واما الرابع فكيف يجب ان يسمي به وهو ذلك البيت هو كثر يودي
 غرضه واحد مبين كثر في رمان او كثر من انطق الى عند انطق في الصالح
 النطاق شقة بلعها الرأه وتنفذ وسطا ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبه والاسفل
 حركه على الارض ليس لها محم ولا تنفق وهو الموضع التسع من الرادله ولا سا فان ذلك
 استنفذت للرأه ليست النطاق وانطق الرجل الى ليس المنطق وموكل ما سددت
 وسلك والمنطقه سر وفيه اسمها فخر يتولد منه نطق الرجل ينطق فذلك
 سبب من انشأه رايا يتولد لان حركه نطق المبرنا اشبه من ان يكون في حركه
 انشأه رايا يتولد لان الصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك حيث قال فان لم يجر
 حركه سمته صرح بان التسع هي المبرنا حركه دون استماع هذا النطاق
 في البيت الذي قبله وهو قوله في شعبة البيت الذي صرح به وهو ان ذلك النطق
 من الارض شعبة من الشفاعة لا يعني القوم والمزني هو السحاب الايضاح والسحاب
 يظهر على الواحد والجمع والراد في البيت الجمع وسمعت عنه سالت دوما وقام
 والجمع اذا سكن حادها اي امطر المبرد وقوله يعني سالت الرجز المزني الى احد الحاصل

لا انه بيان للمعنى الوضوح له وبعده مع ما هو من لما وضع له لطللان طال البيت
 الطال رسم الدار والفتحة بالتحريك متاع البيت المنقود بفتح فوق بعض النقص البر
 شعبة على متاع البيت وهذا البيت شبراه اراد بالبيت المتاراه ضاؤل
 قوله فسر هذا البيت قوله فان السحاب بالبيت وفي قوله وفي بعض النسخ
 من الهويان قوله الا ان صدر من مفرغ في المانع البيت اي هذا البيت بل قوله
 فان السحاب الفردون قوله في شعبة ربح السحاب سيما القراء الصبر
 والبلاغ جمع البقع وهو الابيض القفر الذي لا شيء به ينال ينزل لمقع في هائي
 فان شق فان كان اسما قلت انتهيت الى بفتح والمعنى الا ان صدر من مفرغ انا
 بالصبر شبيه باله بار الخاوس في المعنى التي ساقى الابرار الملائم وعنه
 مضاف الى الملاءم في ساقى الابرار الملائم وهو الذي كلنا في حله كذا
 ولادوانه اجمع الى اسع واكثر تميزا على الجمع في هائي اش وفيه رقتة قول الناس
 وهو قوله في النسخ التام من حيل في قصيدة مظهر ادي اللان بعد في حيد
 في حياهم حيا من البيض الوجه في حياهم لو انك شق فيهم اسما والبناء جمع
 والاساء جمع الاسي وهذا الجمع يحضر في القتل والاسي في ادي الخراف والكلم بالمرح
 وهذا مثل لشدة الاموال واضطراب الاحوال والمعنى ان شققت الامور في
 العدور بها اجتمعت في ما هم لا ينفون في الحظم وعندهم هم ملوك في ما هم شق في الرب
 النظر في هذه التسمية على الاعمال في ذلك المشق وقوم في المرح والاش
 الفاسح المشاؤل لكل فلا هو را كيدا التي يا شيه تنقيضه ولذا قال اخراولسم كيدا
 التي يا شيه تنقيضه وهو رايان توضيح اي قوله على تقدير كونه من رايان
 توضيح المنقود لان في انباء في من العبد على تقدير كونه في قول السفس من العبد
 عتوم من انباء في من على الشريط المذكور وهو قوله ان كان يلول السفس في كل
 الظاهر ان في ليا ان كان يلول السفس ساسا لراد ان يكونا خالفا في الشاع

ان فهم عسا ان كان ملول السيف عسا وقوله فاست على سيفه المسمى بلام من المصنف
 متفرع على ما ذكر من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مستسا على الشرط المذكور حواله
 كما يوجه فانه ركب بعد الدخا ومضى وح فلا بد من قوله على فانه يكون منه ويكر ان
 يقال ليس مراد الشاعر بقوله من سانه على الشرط انه جزا الشرط بل مراد الشاعر
 بسى على الشرط والعنى الماذن كان ملول السيف عسا قد رد حواله في مصنف العت
 في انفس الشاعر شانه وح يذم من يذم على الشرط انه على فانه يكون منه
 فكون قوله على فانه يكون ربا في موضع التصرف لا يمكنه على ما في من جهة
 التي يتبع المطلوب وهو انبات التي من المصنف بالمرحى ان كان ملول ذلك عسا
 وهو وح والمطلوب بالمرحى هو صوب العت على السيف في مصنفه وهو عت المصنف
 يعني وقع في مراد الشاعر ان يقر ان ينطق بما بعده عا ربا الى بعدها امر
 التكلم بما قبله فكون من جهة الدم ناسا بر هذا التكلم انما هو حتى يحصل منه
 من الدم وهو العت فانما ابعدا عنه مدح ماله الدمج لكونه مدحا على مدح
 مع الاستعارة بان لم يجد فيه شيئا من صفه الدم حتى يفسرها فاصطفا الامر الى ان
 يستثنى صفه مدح مع ما فيه من نوع حلاله وهي الخدمه باللسان فيحصل ان
 يكون من الضرب الاول قبل الظاهر انه من الضرب الاول فان تعدد حواله الدم
 في العت فتنافرا جونا ما كيد والاولم يعتبر الاحد واحد وندج جاري الجمع
 انما الضرب الاول ولا يصير ذلك من الضرب الثاني الذي لا يكون فيه سوى
 اعتبار جوده واحد للتاكيد وان كان في ملاحظه جوده واحد للتاكيد ولعله
 اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المالمه فقط وعمل وجها اخر المصنف ان كلام
 المصنف في الانصاح الا انه يصر فيه بنوع من التعبير القديم والتاريخ وكلام الانصاح
 وانما قوله تعالى لا يسمون فيها النساء ولا نساء الا قبل حلاله ماسلا فيحصل الوجه وانما
 لا يسمون فيها النساء الاسلا ما جعلها ويحصل وجهان وان يكون الاستثناء من

تنصلا لان معنى السلام هو الذي بالسلامه واهل الجنة من الدعاء بالسلامه انما
 نكاحهم من قبل العت وفضل السلام له الاما في من جهة الاكرام فالاولان
 استثناء ان يمل قوله بمل من قريش ان يكونا استثناء منقطعاً في انبات منه
 مدح لشيء وتعيينه باداة الاستثناء لغيرها منه مدح اخرى له حيث ذكر اوله منه مدح
 بقوله هو البدر ثم عيب بعينه مدح اخرى بقوله بعداؤه الاستثناء انه المحررا اخر
 اي متلبا ثم بعينه مدح اخرى بقوله بعداؤه الاستثناء انه الصراغ ثم استدل
 بعينه مدح اخرى بقوله كنه الدليل والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء
 اي البيت وبيان اخر ان قبله وجه لغيره عا وهو انه لم يجر ما يستحق الاقرار
 ولم يثبت المبالغة في هو اعز الاشياء عند الكرام حتى يفيغ الله نيا محله او فيه دلالة
 على كمال الشجاعة وبها في الفراء قال الواصف هذا المدح احسن ما مدح به ملك
 فمن قال يستداحه فقهه من والعا بل صاحب المصباح والاعراض المصنف في الانصاح
 وقد عاين بان يتصور ان عا بالمدح المراد وتعيينه بالموزان في هذا الاعتبار
 كونه سكرى الزان فيه مدحه بالعرض ما قول ان عا وهو عبد الله
 عبد الله بن بعض الوزراء وهو ابن سليمان الوزير استودر اي هو الاستاء
 الانجاز لا فضا حلهما في دعاءك شصوب بفعل بغير عت الظاهر والمنى
 اي الدهر اخرا را في تنويع الحظا ت والخطا ط ياتي قوم يحرم وكرهم سلب
 الدهر لم فيما ابتداء من النزع والركا ان فان امرهم مهم والمهم مقدم اذ انفع
 الام ان شانه من النور وبالبالموصه وان النساء من قور ولا
 بد من جملة معنى كرا محل الصريح كما هو ان لليب واعلم وقد بلغ السيل الزام فلا بد
 من ارا قلع ثوب الحلم واودعه عند خليل واليس ثوب جمل فطلب وماله
 وعصيلة فمن اي من كمل على اي كمل صلح لال اودع منه حلى وامر عند

كسرى ملك العجم وهو نصراني وبعث ملك البرزوقان ملكا صليحا وجراول من كتاب السلاطين
عاطب حبيشه بان من ملكه عدي يقتضي ان احب ملكه كسرى وبعثه في الارض الى بلاد
الحرب من بعد اربع مع ربح اي ربحك عندنا مثل ندراس من ارض ساجد ساجد الرياح مع ما في
الله رجاله في الذي في قدره القدر وما في ربحه اي لم يصبها والحق اسد من وعد هذه الطمانينة
الاجابات وقد في ربحه التي التي لم يصب الحدان المنازل يعني وحلها الطمانينة الى هذه المنازل
وعلى من لم يصب وسومها في الحوادث دلت عنها واخطاها فلم يعرفها ما دلت على
الذي ربح المنازل فلم يصبها اي من قطع من اي ان الحوادث لا تزال تعني حتى لا يصبها
بنية وقيل المعنى ان هذه الطمانينة وحلها المنازل احبها الى كافي هذا اليها
ذهب منها الاعياء والتكلال لانه اقامت بها ونحوها وحل اليها لم يرد ربحها
الا تذكرا ونحوها وفيه وجه اخر وهو انك تفسر في نفسه ذل فليها الله وقلم
سها والكنه الدخول وقيل ان ثابته منا زل الطريق فيه المنع من ثابته الى الطمانينة
ه تلب عليها خالها ويتول اما وارثا لم وجد كمن قد يحد من ثابته الى الطمانينة
ولم يات على كمن قد را به ثابته والقد والذلي ليعطاك في لا لا كما في ربحه في ربحه في
من ربحه وهذا المعنى اظهر كما في خواشي السند قوله كقول الحريري في النسخة الحادية والعشرين
وهي الرازي في حبيشه اولها العراك المعنى المعاني والاعني اذا تمكن المني وتوحي في النسخة
تجدد من ربحه في الحال راضيا باقتضى من اجبه ونواجه وبادر به من ربحه في النسخة
في حبيشه الاشفي يقول ونواجه نواجه من الله في القول ومكره في حبيشه في النسخة
وعاشر من النفس الذي ما اطاعة هو فعل الاموي من عناه وحافظ في النسخة
الاله وخوفه لتجوا ما سعي من عناه ولله السب وسببه واز في حبيشه في النسخة
سببه لا من ربحه نواجه نواجه سوا فعله وابدى السلاطين في حبيشه في النسخة
وفي السنين ايضا حبيشه في حبيشه كذا قسم المعاني المنازل والمزكي ما حبيشه في النسخة

الملك

انكر والفرى الزاب وتوحي في اي اقام به بعد الدفر وبادوا في ساجد من حبيشه في
الذبح من الزمان بعلمه وبصره في الناس قبل ان لا يتقدروا الخلق لاسد
بنزل الطوفان في السرى المعوج عنه فصل من عزم استعير الموت بقول
اي ملك وناجه اعظم اسنانه وكبر لتكبر في الحاصل المخرج المعطى الذكر والناجه في النسخة
الذكر اخفى عليه اي افسده واعلمه هو في سخط والعنايت جمع عنه وفي النسخة
ما الجبل والاله اي لا تعرض ولا تغفل عن ما في الجبل من السحاب حال مصابه اي
وقت وقته على الارض من سباب الطير في مثل السيف في النسخة واما الموت في النسخة
امعك لانك لا تتركه وروعه طعنا اي يزرعه لعله وطمعها اي في النسخة
ولله والعنايت في النسخة من استعير الموت واما كذا في النسخة
بر حبه المنع من قبل ان يلقاها بالسلامي بعد الموت في حبيشه في النسخة
في كتاب الطير في النسخة واما في النسخة والاصح في النسخة في النسخة
الظاهر في النسخة لم يصبه الملك في النسخة عن هذه النسخة وعوامس
جمع عا حبه من عناه ضربه بالسيف وقيل من العنايت في النسخة لا يصبه في النسخة
لا صدق في النسخة كلف في النسخة او في النسخة اسما ربا في النسخة في النسخة
اسما في النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
اسما في النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
الذي اكثر فيه واستعير في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
فيه اثر في النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
اهل في النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
رب وفي النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة
في النسخة كلف في النسخة او في النسخة كلف في النسخة او في النسخة

في المعاني الضمنية بالصور وهذه الآيات في مدحها الى قول القائل الارطى
 ومن هذه القصيدة قوله يا قوم تظال منايكم من غير شع البراج والراج قول
 الحريري في القامع الرابع والستون وهي القطعة منسوبة الى القطيع وهو السحر
 على بناء من حجاب الارح واما الخليلية من قصيدة مظهر في غاي السيب ما فيه
 افراحي بكف اجمع من الراج والراج احد الراسين في الاخرى فاحذر الكف
 اي قوله الحريري في القامع الثامن والاربعين المصطلح بالنسبة التي عليه التامع وهو
 المعاني اختصار الناطق في حجابها وفي قصيد المعاني نكالا لاسير ويبدو كثر من نكالا
 بها وفي راضا بالجنون وبالحفا ان القائل الذي يتر التران وفي راضا بالجنون
 فالاول من المعاني هو من سحر الليل والثاني اخر المعاني لانه المعاني
 او غير ذلك وهو ما سياتي من كلامه ان القافية عند الخليل ومن بعضهم هو الب
 وقيل من القصيدة واما اراد السكالي في الانجاء الى اخره عبارة حكيم او من حجاب
 الحسن الانجاء وهو في التران في الشعر كقولنا صدر الناطق والصاب
 وهكذا في السد الثالث بعد عن كلام الحريري في القامع الثالث وفي القامع الرابع
 داودي الناطق والصاب ورى القامع والصاب لاف من الان في الناطق والصاب
 واورد من عنده مثلا لاد الناطق من المال باله صوت مثل الخيل والابل والبز والسم
 والصاب جلالة مثل الذهب والفضة او لا يكون كمثل كلمة من احدى التران
 مثلا بل من الاخرى فانا اعطينا اكثر من فضل لربك واخر مثل من ان يعطيه في
 توجيهه ان الراد بالقامع ان يكون من التران في القامع الثاني على هذا
 تقديره في القامع الاول كوهو في هذه كقولنا في راضا بالجنون والصاب
 موضوعه وهذا مع فاعل ومفعول في جعل الناطق والصاب الى غير ذلك على البنية
 من لا مثله وليس الحال في قوله انا اعطينا كالكور وصاحبه كوكب فقال

ان الاثر في عبارته فكذلك الكلام المشعخع يحتاج الى اربع شرايط اختيار ومفردات اللفاظ
 واختيار ان اللفظ يكون اللفظ تابع للمعنى لا العكس ويكون كل واحد من القصيدة
 المجموعتين في الله على معنى والا كان تطويلا وذلك كقول العباس احمد الذي لا يدرى
 الاخير في حياطة ولا حدة الالسن بالناظرة ولا حدة الصور من رها ولا حدة
 الصور كبر رها والصلاء على من لم ير الكفر ان الالسن وحده ولا رها الا ان الله
 وعفا اذا فرغ من سحر الصور وكثره بالصور ولا يبين حوا الارض وعفا الهم
 ثم السجع اما قصيد الساج في الاثر في السجع ما قصده وهو ان السجع
 من الناطق قليله ولها كانت اقل كانت احسن لغير البوا على المجموعه من مع السجع
 واما المجلد وهو قصيد القصيدة مسلكا من الطويل لان المعنى لا يصح بانها تكميل
 من رها في السجع في بخلاف الطويل واحسن القصيدة نكالا في الناطق والصاب
 عرقا في انا مملات عصنا ومنه ما يكون من منه الى عنده الشعر حسن في حياطة
 نكالا واذا ادقنا الناس سارجه ثم نزعنا عما منه انه ليوم من كغيره واما ادقنا
 نكالا بعد هذا مسته لقولنا في السبعيات عنى انه لفرح فخره في الاولى في حسن
 وانك نكالا في حسن وكذا قوله في السبعيات عنى انه لفرح فخره في الاولى في حسن
 في الاصل في السبعيات وقيل لان السجع اشهر في السبعيات واما السبعيات
 ان حياطة في السبعيات وقيل في كتابه عن رها في السبعيات والصاب في السبعيات
 الذي لا مان له في قول الحريري في القامع الاول وهو الصفا في السبعيات
 الدراجة بعد في السبعيات وقيل في السبعيات وقيل في السبعيات وقيل في السبعيات
 فقول اذا ركبته في كل حاجه وابتهل والتمود الكبر الذي يكثر ركوه والصاب في السبعيات
 القدر والاعقاب المعرو واما في السبعيات في السبعيات في السبعيات في السبعيات
 طرح في السبعيات في السبعيات في السبعيات في السبعيات في السبعيات في السبعيات

حين فتح محوره بكرة من بلاد الروم معربا مكرره انما السبب المرموق
 التداوفا لم يترجم فاطم وملا نص على المعه راي اسفل ملا وارست على الشايت عليه
 عزى واحلى المصير صرا حبيلا ويسمى السمرع الناقص وهو ليس من جنس ولا حشر
 معاني الشعب البت المعاني المتداول جمع معنى من غيبات لما انتم السبب
 هو سبب وان موضع كثير الشجر والياء ويعد من جنان ابد نيا ليه لاله وسند مرقه
 وعظمه مشق الخامسة ان يكون التصريح للفظ واحده في الصراحتين بل الملايه
 السرازي في شرح الفتاح عز ابن الايسر ان يكون التصريح للفظ واحده وسطوق
 فكل ان اخرج محل قوله وسطا على الصراحتين كقول ابي تمام في كان شرا بالرب
 بالسر الخط من الماء للعباءة او السامس والربع موضع من ركب الماشيه يترع اكل
 للهدم منه السيوف ومنه المجدد والنجاة ولا يخفى ان السابعة
 خارجة عن حرفيه وموازله الدرجات افعوا ولا تخطو مستعد الانا دارا اذ لا
 بتا الثاني على ما بين علم القوافي بقوله والراد بالروى الحرف الاخر من حرف
 الثاني اما كان ثوبا او به لا من التوضيح او كان حرفا اشباعا مظهر باليد المرفوعة
 مثل التزلزلوا المنزل او كانا مقام الاشباع في كونه محمولا بالسان المرفوعة وهو انه
 مثل كاس حساسه او كان مشابهة للحرف الاشباعي كالف ضمير الانبياء وكوا وحيد الخافه
 معوما ما قبله وكنا من اللوح كسور اما قبله مثل لم يضر لم يضر الم تعزى ومظهر الامر
 في مثل انما وضر بنا ومنكا والواو مثل انما وضربوا منكروا منوا بالضم فربا وواضرا
 او كان مشابهة للتمام مقام الاشباعي كما في الثاني وهذا الغرض هو كما ما قبله دور الساكنه
 مثل لطفه وحنن وسئل غلامه وضره فان كل ذلك سمي مفعلا لا روماد في شرح كتاب
 الداني في علم العروض والتواني ان الشيخ ابا الفتح ابن جني قال في معاني الشعر اسما
 بها ملازم كالشاعبه والروى منها معارف وهو الذي لا يكون من مبدع الشعر وانه لا يشتر

روى

الابن جون وحيي لم انواع النوع الاول هو الذي اذا وجد لم يمتنع منابه وانتم النقيب
 جميعا وهذا اصل المخرج والثاسير والردف اذا كان الفاء والثاني اذا وجد لم يمتنع
 منابه الاخر اخر له حكم وهو الردف اذا كان واوا او يا والثالث اذا وجد لم يمتنع
 انما في بعضه بل يقع موقعه جميع الحروف وهو الذي قبله جعل الوصل والمخرج وهو
 ميانا الثاني والروى وقد عدا السكاني هذا الثاني من الوصل ومثله قوله
 هو السمرقند والملك كواكب هناك للوارثه في النظم وهو لغيره استعمل في الجمل الثاني
 ايضا سمرقند المعنى كما ان جودا استعمل من جهة المعنى المختلفين واما ما ذكر
 ابن الايسر في جوابه على قوله ان ما ذكرته من بيان النسيب من السجود والوازم
 بالوجهين مخالف لما ذكره ابن الايسر في جوابه ان ما ذكرته على مذهب من لا يشترط
 في السجود سائر النما على وزن فاعل في الاشكال انا الله لا اله الا انا
 وكقول الحريري في القامه الساعده عنده في المرحه اسلم جازم في شعر
 مشاعف ان حبا وقولها ايضا اسكن يتوقى لسقف وهاكنا بل
 يكون مجموع الست فلما لم يمتنع من قول الحريري في القامه الساعده عنده انما
 وارع الا ان الساسه استقامت منه ان اخادنا وقوله ايضا اسرا داهي ما وارع
 اذا رسا اسراي لعل وعوضا لارسل المكن عنى فعد وارع لعلها بعد اسند
 اسند وارع ان الساعده التي تظفر وارتماع القدر من الناس انما الاطالون اسيل ارك
 النائم الظلم للشاعبه الممتنع لشر اسرا داهي ما وارع انما ربيع الناس الما والخط
 ارميه المنكر انما اسراي اسند دام اسكن اهير للاسود وهو علمه بالاحوال على من
 وفي كيا اسند كذا وقد ذكره في شرحك اي قول الحريري في القامه الساعده ان الله
 والعشرين وهي المرحه وقبل السبب الثاني هو الذي اذا اطل حجابها لم يمتنع
 مدي في الحار اذا اطل الى ان اسرى سحابها بظلم لم يمتنع اي لم يروى الى عطشا

ادعوا

واللباس السحاب الذي ارتقى ماؤه بجلال الاخطاى بالاشيا لطيلة الاقدار هذه الايات
 كلها من الكمال قبل وجودي سبحانه مفرود على الشارح هكذا بهذه الايات التي هي من الطرقات والارباب
 من قوله هذه الايات كلها من الطرقات يقال بل كلها من احوال الشارح وقد كانت عليه
 بما جاز في صحتها والتعاقب ان يهمل في الاستدلال بجزء من الايات هو الذي لم يستوف الاكل في
 عروضة متعاقبة او متعاقبة من غير ضرورة اما متعاقبة او متعاقبة من غير ضرورة والتعاقب
 الاولى هي التي لما اربعة اجزاء كل جزء من هذه متعاقبة او متعاقبة من غير ضرورة
 فكل من او متعاقبة من غير ضرورة الثاني هو قول المحرري جودى البين في هذا من البين في هذا
 يشتمل على ثوان لا باعبار من الاول كل من اذلات القوافي في هذه الايات من غير ضرورة
 الايات منها من غير ضرورة الثاني من غير ضرورة الاول مع ضرورة هذا ذكر العلامة في شرحه
 ومن اربع ما رايته في كتابات المحرري في هذا من الكمال ما على سبع قوافي وهو جردى
 على المسند العبد للمولى وتطلى به حاله وترحمى والمسند المتكلم الذي السمي
 ثم التفتي من حاله لا تطلى وعلى فلا تستكفى في الذي وتراني في قوله التفتي ثم التفتي
 في هذا الجواب الذي تطلى بكالة المحكم القافية الاولى راي في مثل المشهور والثانية رايه
 في مثل العبد والثانية العبد في مثل الجودى والقلا والرابعة ما به في مثل تطلى في الجا
 لامية في مثل وحاله والسادسة ميم في مثل رحي في السابعة مائه في مثل السمي
 والهاء في مثل في يد يعرف بالقائل في القصود من لطيف في التعبد مخرج في الشعر القائل
 وهو ان يكون الاشارة في القافية الاولى عجا وجمعت كانت في القافية الاولى قوله المشهور
 المولع بالحب العاشق الجودى والحب والشيء العاشق والقلا البغى والعداوى سرور في الجا
 فكل من في الجا في الجودى في كلامهم في الجودى والحب والشيء العاشق في الجا في الجا في الجا
 وغير هذا لا بد من في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 الحديث في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى

فالتفت السطفت الذي يفرق اجزائه ولا يخرج وقد علم الرجل رواه اي من قال
 لما من الذي لان للرب ان يخاصه وحسنه واما من راي لانه اجمع على محبة الله
 ما روي عن طاهر حسن الطوق لاجل على قال روي احمد بن الربيع عن الجبل لانه
 الايات واما سلكها وظهرها والتسليمها ولولا ان لتفرقت عما ولم يحل شعر او اعدا
 وقال البرزقي ان حرف الروي ضم وجمع جميع اليك فلهذا استمر في ذلك الاسم
 اخذ من الروا وهو الجبل الذي يبعد على الاحمال والمتاع فيصيرها وهو في
 ما ذكره ابن حنبل في شرح التوامي على العروضة والقوافي سئل البراهم
 ليس يبعد بل مراد من الجبل من الكلام لا من الجبل لانه لا يرام ما لا يرام من جودى
 او الايات ايضا من هذا النوع كما صرح به العلامة في شرح المتعاقب وسجل في شرح
 في كلامه ومنه ما جاء في التفتي في قوله تعالى ذكره وان فاهم بصيرة وان ابراهيم
 يهتديهم في التي يهتديهم لا يهتديهم في قوله والطور وكتاب منطوره وقوله
 في صدره يهتديهم وطلع منضود وفي حديث ابي ذر عن قول السادة
 ان اقل استيف وان شرب استيف وان رقد استيف هو قوله اي قوله
 الخامس في الجا في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 من عمرى ويرا حجب عابدة المتعارفين في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 على جلالها وحقها في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 وهو الساسية ما اشتق من العمل اي بالاجزاء من اختيار الكسل قلت
 محمل ان يهتديهم في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 انها يستقيم لولم ينع قوله ما لا يهتديهم في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 انما هو في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى
 ايضا لانه في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى في الجودى

العروة عن الانحطام قوله وسنأورد الاعلام ومصارف الاعلام والمال وذلك من ان
 الخط واما رجه انه انما المخطوطة فلا بد لما نرى استعماله مع احد حتى صار
 ما لا يعمل كتبت هذه على الخط كما اذا انعت بالمعنى نحو جاري وجاريك ونقطة
 المخرج نحو في كل راسع على الطريق في رفا في جناه ونامل ولام وهدر جناه
 في صورته انما في الخط واما كلة لا فعد ما حرف واحد كما عدها الحري في الرضا
 في قوله اخلاقه سدا عامر والمسد وحرف واحد انما في الصورة ولهذا
 الحليل نحو مد وردات سز يلقون يوما على علامه اي على كماله وهو
 اسم رجل وهو هدم بن سنان بن ابي حازم الرضا صاحب رفا الذي يقول
 فيه ان الجليل يلقون حيث كان ولكن الجواد على علامه هدم والهدم بالفتح
 كسر السين مثل المروءة قد جمع في البيت روي ان ابا شقة قال كوله
 ركب في المذبح بدنا لاح في عسق في لشعرينه في صور الرجل واما
 فتلان كوله قل من سادهم ساداس قلته لم يقل احد واما اجتمعا في
 مصراع كوله ليس باليس فيه سراس ولا نصرا لما قال الناس
 وقولنا اني نواس صبرا في الانجاش هم سبابه صبرا وبعده في كفا دار حزن
 ذبح في كبر لما عمار لمطو وانا وسئل القديس قيل ان روي في ذلك رديع
 او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك المعاني في الحسن كقولهم ومنعنا من
 زعم الخيل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والانشاء والنفي والبسط
 والبصر والابرام والعصر في الهمم والبناء والمنع والاعطاء وكقولهم العسى
 الخيل والليل والبيداء تعرفني والحرب والغرب والقرطاس والقلم وصل
 ما نسيه من الصواب كوله تعالى عذابه الذي لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقوله انا ارسلناك شاهدا ونبيا

ونذيرا

ونذيرا الاية وقوله تعالى ولا يطلع كل خلاف من بين الاية وقوله عليه السلام
 الا اخبركم بما حقكم الي وافر لكم من محال من الله القية احاسنكم اخلاقا الوطون
 الى ما الدين بالحق ويولفون الا اخبركم بما يفضلكم الي وافر لكم من محال من
 القية اسودكم اخلاقا التبريدون المتفهمون وكوله هو حسن السيد بن
 السري طيب الامعان كرم الاخلاق في ظاهر النسب راهر الجسب جميل
 التامل كثير النضال وقوله العباس بن عبد المطلب الذي عليه السلام
 وابيض يستفي القام بوجهه قال اليتامى غصه لدار امل وقول حسن
 بن الجوه كرمه احسانهم شمل لانوف من الطراز الاول وعلم الدين
 ان الخاتمة من عا له العلماء انهم اذا فرغوا من اربع مائة ثم يورثون خاتمة له سما
 بالسلام وتحسينا للفاصد والرام ونق من قبله لفاصد وبراعه استهلال وكان الله
 دل على الاحباب الاية اجالا كذا في الخاتمة دل على الاحباب الخاصة اجالا
 كوصف المواد بالهيل عند ورود المعاش فان الهيل عند ورودهم بيان
 وجه الدلالة على الغرض من الوصف بالمواد وكوصف الشجاع حال الحرب بالانصاف
 وسكون الجوارح وقلة الفكر كوله فاذ نازعنا نيل على سحاهم وان كان قد شرف
 الوجه لقاو القصة الوجه شرف الهلك واذ عاب ماء والضمير
 في لقاو للمعكرو المعنى ان المدة وحيز يتصور في الحرب وجههم كالدنيا في
 النضج والرا من تبيينها القرب الخاص وكذا الاقسام الثلاثة
 وامل القسم الرابع وهو القرب الخاص المصروف عنه ما يخرج من الغراب الى
 الايتال لانه غير مقبول في البلاغة فلهذا اقسام اقسام اقسام قسمه
 ملكه والافاق اقسام روي على الجسد لان الضرب الاول اما ان يوصف المعنى كله
 مع اللفظ كله او بعض اللفظ او يوجد بعض المعنى مع اللفظ كله او مع اللفظ بعضه

على تقدير ان يكون المعنى معنى البيت بما هو الكمال بما مع تغير النظم او مدونه فترفع
الاقسام الى قسمه وحمل المعنى على المعنى في الجملة سواء كان معنى البيت عام او لا
بعض الاقسام في بعض اما احد بعض معنى البيت مع التفتت كذا فغير ممكن
وع الكارم الخ الكارم جمع مكرمه بمعنى الكرامة والبقية الحاجة لا بد من
لا جواب الامر والجملة تأكيد للجملة الاولى ولذا ترك العطف اي لترك الكارم
لا رجل الحاجة اي لا رجل حاجة ولو كانتا جارا لكانت في مكان غير علمها
اي لست باهل لانه عند الظن واللبس الطاعن الكاسر وحاصل البيت
ها كقول امرئ القيس وهو يا مصبي الخ وفوقه جمع واقف كنهودني
شاهد مضى على الحال من فاعل بك اي فنانك في حال وقتنا صحت على علم
اي مراكبهم وقد وقعوا على مراكبهم يقولون يا لاهلك اسي الى من فخرنا الحزن وسنا
المزج وحمل اي اصبر صبرا جميلا ثم الاثون جمع انهم اي امهاتون فطوب
صفتهم والطور العلم والراد ههنا الحمد والشرف اي من القصة الاولى
في الحمد والشرف او من القصة الاولى في خلافتها وفي البيت انما خلاص الحمد
والشرف راو جوهرا الثاني راو جوهرا للبالغه خلقتنا اي حدثنا
بمعنا القصة جمع اسر والراد به روى القصة فبيت ابن سناء المزمع
بمعن النون والبالا الوصف في الايضاح ومن الناس من جعلها متساوية لان الجاه
في القابلة اسد بخلافه في حال الانزاع اسي انا هو جوف احدى
الفر من اي انسي والاستفهام للاخبار وينيل من الامالة في السائر
المسئلة اسم كتاب الشيخ عبد الله ويمكن ان يقال ان السائر جعل الزمان
عدم تجوز وجوده فقام بتصوير من الزمان تجوز وجوده وسئل في ذلك
يتصور من الانسان تجوز وبذلك القاصد يخرج من احد التفصيلات صا للبالغه

قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى كون مصرع اي عام اجود سكا
يمكن المعارضة بان يقال المعنى على الماضي ولكن عدل عنه ابو الطيب الى الصارع
فقد ادى الاستمرار والمعنى علم الزمان من جهة التكامل البالغ الى نهاية الجود
والسكا بحيث سري سخاوه الى الزمان فسخاوه واظهر وجوده ولقد
كان حاله انه على الاستمرار وصف بالجميل قال ابن مودر هذا الاول
فاسد يمكن ان يقال قصد ابن جنى ان الشاعر بالغ في وصف المدح والحماسة
بما بلغ مبلغه بحيث سري سخاوه قبل وجود الموصوف في الخارج الى ان سخاوه
الزمان بمجرد تصور وجوده هذا الا ان فيه سخاوه من الغلو مثل قوله واحد
اعلى الشكر حتى كانه ليخاف من السلف التي لم يخلق وكذا قول
الفاضي الارجاني امر مكرم الخ قبل ومضى على الدال حده راو اسمها كان وهو فاعل
اسر المستمع كسر الهم الاول الاول والمدح بالكرامات جوف المعنى
وقول جوا راعه في مرثية اسنائه وهو ابو نصر وقالبه الواو يعني رب اي رب
جاءه بالمه وقوله ما تعدد المدح التي الخ بقوله قاله السطر المعتد من الدولو
حسابا تلاها ادنى وقيل قول الرجز في افضل لانه صيغة المراجعة
وهي التي مسمى بالسؤال في الجواب كقوله قال لي سليمان وبعض القول
اشنع قال صبي عليا اسامى واورع فلك اي ان افضل ما سكا بالحق
مخرج فان فلا فلتد رلاق لعل ما قلت فاسع قال صنفك
علي قال صبي قلت سمع وايضا قول الرجز في اشنع لدلالة على قبول الكلام
والعجز واجب بان يكون المراجعة من الحساب محل نزاع ولذا لم يذكرها
المصنف ولو سلم في ما يشبهه السؤال المكرر والجواب المعتاد كقول
اي الطيب منهم الظن اي انما سيم الظن والامانة جمع الامينة وهي ما يتبع

القلب وان قلب اي اضطرب وللبدوي العطا وقولنا في الطيعة اني منك
 الى القادر له اذهب عندا يحكم اي انا يحكم وضيقت اي انا ضيقك اكل من انا من اكل
 حيث كنت واكتولنا لاخرنا من يديه ابن له ان يكون المناقشة في كون الثاني
 مثل الاول الثاني من الاشكال على الاستبعاد الكلية والتجسسه وعلى الكفاءه
 التي في الاول حيث شبه الصبر بالساير وابتدأ له شيئا من لوازم المسقار له
 ويسميه جازيا من المخرج يستلزم كون المخرج محدودا والصبر به موما ذكره الا ان
 لنقتل لا ملزم منه فيكون الثاني المخرج من الاول فلا يكون من القسم الثاني بل
 من القسم الاول وهو ان كانت المسألة في الايضاح ولا يسهل كمن الذين
 المتشابهين ان كونها في سبيل الاخر منها ادعيا او انقار او خوض في كماله
 والتفريق فان الساعرا الحادق اذا عمد الى المعنى المتكسر لم يتطرق بحيل فسر لفظه
 وعذبه عن وزنه ونوعه وقافته الى على السيف التمس الدم المتعارف
 على السواد وقول اي نواسر دول انه لا يجمع دون الرئيس كذا فقال النكر
 البركي وفي احسانه في زمانه عار عليه في اقتضت به الى النكرية والامر
 بحسبه فكتب اليه ابو نواسر هذه الايات قوله لما رد من امام الدين عن احتفال
 المجلس الخامس استعلى ما كمن قدون . فليس في القنار بالواجب
 ليس من امره فسكران جمع العالم في واحد فامرهارون الخلافة وقع عليه
 الاحتفال الاجتماع راد اجلك للعطف لا خفا راغ رجوان فكل على
 الخاليه لما فيه من جزالة المعنى فاستقامت فخلان العطف كان فيه اهدام يجوز عدم
 بحسبه مع محبة الملاءمة فيه ودفعه معين المعنى السائل وجوداه على
 يعني ان رايات المهدوح التي هي كالعقائد قال الحما الى الراد عقبار الاملا
 صور الطيور الممولة من المذهب عزم على ورس الاعلام وقيل في الما نصيب

فوق الراية عتاق الراية دني شرح الغمامات للرئيس العتاق بالراية
 وكانت راية النبي عليه السلام تسمى العتاق وعتقان طبرج عتاق
 وهو طائر معروف وهو الذي يقرب الادب لان الامن اسم رجل
 واسع النور والادب اسم حب تنب اليه القليل لاجل موقع الرئيس
 الرئيس مع اقتضائه السباع ويحتمل ان يكون من قوله لم تقلدوا وجه الخصال
 قول القصف وما ذكره الشارح هو الدوافع لما في الايضاح حيث قال اما اليومام
 فلم يلزم من ذلك ان ياد على الاقرب بقوله الا انها لم تقابل ثم بقوله في الدوافع
 ثم بانها مع الراية حتى كانتا من السرد وذلك ثم قوله الا انها لم تقابل
 وهذه الزيادة حيث قوله فاشار بقوله ويكف الى انما مع الرايات
 حتى كانتا من الحيز ومثل الاول للتمسك بقوله الا انها لم تقابل ثم قال وصفها
 حيث قوله ان قول اي نام بدل وانرا حترانا المنه ان يطل خلافة الوجه
 والاضراب من الحركة والمنه السيف المطبوع من صيد السند المحطية
 هي اسم شاعر من منقص وقيل له مائة وكاهن قال لا يستعمل
 ذلك السب لا الخالم وذلك لانه اذا لم ينقطع سالم القبول ويعد به مكان
 الضرب جعل ذلك السيف الغر الحادقا على القول بسبب تعديه
 الصمصام له ذكر في الصحاح الصمصام والصفاء السيف الصارم الذي لا
 يشي والصفصام اسم سيف عرو من معدى كرب فيوطيا بها يقال بنا
 السيف اذا لم يعل في العربة والنظام جمع طية السهم وفي طرفه والنايم
 جمع نيمه وهي المونة التي يلقن على الانسان وفي الحديث من يلقن فيه فلا ام
 اسمه ويقال هي خورن وكليب اسم قبيلة وقدم اسم رجل قال اول
 كثر له الحريري ان في المقام الثانية العروضة بالحواليه بعد انشاد قوله

فامطرت لولوا من زجر وسقت دردا و مص على الباب البرد قول الميرى
 و صح الحكم الى النساء الناصه والثلاثين و هي العجازه و هي شرح النساء الملك
 العدد والشم ومن لطيف هذا القربان و ما يضاف له قول الحاج حنفي
 عبد الملك في ان بابا من ابواب المسجد الاقصى كانت في الحاج من يوسف
 الى جانبه فبات صاعقه فاحترق الباب الذي بناه عبد الملك فظفر له في
 عليه بفتح و كذا الحاج فكتب اليه بفتح كذا و كذا فبين امر المؤمنين ان السعال
 قبله و ما مثل و مثله الا كما في ادم اذ فرأى قوبانا فمثل بين احداهما فمثل
 من الاخرى و قد عبيد الملك على كتابه سرى عنه و هذا من غريب استنبطه
 الحاج من القدران الكرم و ما فيه من طلاء الفكر ان يكون عندنا استعداد
 لاستخراج مثله و لا غرور ولا عجب فانه كان من النسخا المعدودين
 اما نعيم البيت مع النسيه على انه من شعر الفيل كقول عبد القادر بن القاسم
 النعماني حبيب بنه بقوله مسابيتا كقول بعضهم كانت له في الحاج
 هو في لسته الميسر اي سعه صارت الالف بالسر ساقلا والنور اي
 والتسبيح الشباب والسكر نوع من السكر والصخور والذو المحل الصالح
 دور المنزل اي عند علي ابن حماد و هو الحشد و بقوله اشدي به
 عا ان قوله ان الكرام من شعر اخر اسهلوا اي صاروا واسهل العيش العيش
 اي قول الميرى في النساء الرابعه والثلاثين و هي النهي في قبيح
 مظهرها الى كاسه هل مثل باع لكما سمع الكرم من الجبايع و مثل في سرية
 الانصاف اي اكلت حظه لاستطاع و اما به و ان تشبه فقول الاخر
 قد قلت لما اطلعت حواء الى الوجبات جمع الوجوه و هي اربعة من الحد
 و بها اربع ثقات منج الواو و كسر ما دميها واجنه بالهمز والعصر الذي و رفته

اس منقول المثلث والهمز في اعداره المدا و توقا امر والنور الما كيد البيت
 اي قول اعداره منقول القول كقول الشاعر كذا ما اسرع حوس
 فكان من المكابيه الساعه والقاساء من كيد الرجل كذا اعدا و حبت كذا والين
 والقب هتاني وادي من باب اللند و النشر الرتب و قوله ان الكرام ادا
 البيت اشار به الى حياي كرام وهو قوله ان الكرام ادا اسمعلا و كبروا
 من كان بالهم من المنزل المحضر والمعن انهم كانوا من ولا من هذا الموضع
 الى السد و بارق و العوالي الرماح جمع عاليه والسوايق الخيل والهمز العيف
 انت ريتوله و كانوا جردون الرماح الخ كقول الشاعر انك في العيش
 الخطا لقالة والعشر الجا معك صفت من قول اذا انتم من خبران
 و هذا مثال للنثر الذي نظم من القتران و قوله الامام الثاني رحمه الله
 مثال للنثر الذي نظم من الحديث ابو الشهاب بسكون الشرايين
 لما اكله الاول من كذا لارج ومن قوله عليه السلام الخلالين والحام من
 و بينهما امور مشبهات و قوله و ازهد الى الكلمة الثانية و قد قوله ازهد
 في الهمز بحسب اسمه و قوله و دعه ما ليس بعنك لما اكله الثانية و هي قوله
 عليه السلام من حسن اسام المراكمة ما لا يغيه و قوله و اعلم من نبيه
 لما اكله الرابعه و هي قوله عليه السلام انا الاعمالي بالثبات على
 اصاح حال ما يحظر اي حذر و ما يحظر يتك من حسن التوهم كذا على حال
 التوهم الضمير في احرام و لم للرخص في كل الانبات من هو بان منوم
 بعض الانباء فيقول الراد نظر القلوب ما يحتاج فيها من الجواهر والوقوع بالشد
 جمع و اتع والراحم الدليل وهو لمعق الانف بالثبات و قوله من متعلق بروت
 والديه الظلام والحذر المورج والمراد ما يطوا النوب المخرج حفا الكواكب

والاحكام جمع حلم وهو ما يراه الثام في نفسه والعنى لخصا بحرام ان باشر الرغبتين
 والمحال ان القليل راعى دليلنا من حصه بالنفس الحقيقي الثامين المولى قدوم
 اى اذ اقلوا بعمدنا اى اذ كنا طوعا ما يحلج والمحال ان ذلك الطريق ساكنه
 فردت علينا النفس الحقيقي والمحال ان دليلنا من دليلنا من شبه النفس
 الحقيقي الثامين لا ذلك الرغبتين بطلع من جاب السور فما ازال حنوك
 النفس فله الدليل الشبهه بالصبح وانطوى له بعد تلك النفس واثنا الجمع
 اى كواها فوا الله ما ادرى ان هذه الخالده من احلام بل انما تزلت حاجي برى الله
 في الثام طلعت من مطلع المسال امر كان في الركب توسع حتى وقت النفس الحقيقي
 من صر بها وارقت الى جوارها بقاءه وانما طفت على الرضا وعمر عظمها
 ما هو كافي في المختصر فنكون ارجو خيرا عنها وما قبل ان قوله لمطل منه على
 صفى الوصول الى النار التي من على خفت لاحاجه اليه وكذا كونه روح الرضا
 منه لور على صفى الوصول الى النار من على الرضا وهو ان السور
 على اسم امره من حيث سدا التيمية حاله حساس من هذه الاشياء
 كما ذكره السيد في مجمع الاشارة وفي شرح الثامات للحري الى السور المانه
 التي لا تريا لافل الانسار وهو ان يقال لنا سر سبب الخالده حساس
 وهم من رايان من قبيله والعاليه ما فوق الارض نجد الى ارضه بانه والى اورا
 مكه وهو المحار وما والاها والنسبه اليها الى صاحب السور والاولان
 ثم انشأت تقول لمر كواصب في داره عند لما فيه سده وهو جابر لا يملك
 ولكن اصحبه داره من جميع صفاته الدب بعد على ثباتي منها الى هي
 طيب وحساس شجب سبل اهدا الى سكني من هذا اهدا الى السراى
 علو قلب وكبر قبيل ان كذا ان كل ذلك السر لغيب اى الغلب له

دو وعلبان العنان والحفظ اى قد انه العنان والسال والروح والروح
 واليهى كلها نوع من الشوك كقول الحريري اى في المقامه السابعة والعشرين
 وفي الورد بروى عن الاصمعي انه قال لا يعرفه انت ليلتين دار السيد وانا اشكو
 بانه ثم عدت اليه فقال لا اصمعي كيف قلت بليلة بامنه فقال انا سدا وكر
 واسمى الصلحه المحه الدقيقه الروح من جمع الرضا وهي الصلحه التي بها نقطه
 سواد وبها من تاتع بالنع والحران بعد سدا اى حران ريشه احرا ان يعقوب
 النبي على انه يوسف عليهما السلام انا البارى الخ المثل المشرك في الخلل
 عليه اشرف وقيل المستعمل اى اى تعدد وعمر فسله ولها انت الضيق اما
 وانما انصب على التميز ثم بطرف اللوم الخ يعني ان هذه العبيله
 اشده اشده في طرف اللوم من بعد الخايرة المنا وزدو سلكا وما من الامام
 طوف المكارم حلت لا تالم تسلك طريق الكرم فكيف يتبدى بها كثر بصوت
 من الكثر وهو صوت الانبي من حلقه لا من فيه برنس يطلع ولا يرى من
 العالم محبه وجمال جمع حل وقدح بعضها هذا البيت يريه
 الفاضل الملايه واللعالي قال الملايه قدم امر المصروفه على هذا البيت
 الناصه لسلامته اعني بها سكن من ذكرى حبيب ومنزل لما فيه من عدم التناوب
 فانه وقف واستوقف وكفى واستبكي وذكر الحبيب والتزل في خوف بيت
 عذب النظم سهل السفك لم يفوق مثل ذلك في النصف الثاني لما في فيه
 معان فكيف في المعاني غير به فياير الادب بخلاف بيت النافعه فانه لا عاوت
 بين قسمه تحت النافعه كلسي اى دعوى وانركسي والى بالمر للفرق
 وناصب دون غيب وهو الغيب وليل اى سيد اى كذا بما هو الغيب الكواكب
 فانه من طول الدليل ووصف الم بالنصب مجازا والغيب لما جلت

نقى هذا البيت من عذب اللفظ وسهل المسك وساسى المعاني بالافق
 فراق ومنى وقت مطلع قصيدك لاي الطيب معجبا كانو راوي قصيد
 حين راق سبب اله وله والمعنى هذه الحالة التي انا فيها فراق والده في رفته
 معنى سيف الدولة غير مدح بل محمود والذي تمسكه اى قصده يعنى كانوا
 خبرتم مقصود والام القصد فواد ما نسليه المدام اى لما فراد وما نانية
 والمدم الحرق غير مثل ما لمب المدام اى مثل ان لا يعرف قدره وفي
 المنزل ان يوصف العشق والعشيق وهو التسبب وكل ما فيه ذكر العشق
 ومبال النفسا كما هي سبب وغرلا يردوا ان يرد فانه يحى بعض المارد
 فنزل الشاعر برودا لثا يا واهج الشعرا سبت وكوزان يراوج ما يرد
 به الشئ كالخيل الذي يرد به الميز وصف الخيل بالبرودة في العسر لان الباردة
 وبالحرارة في الكبد وروى ايضا وقيل لما بنى العتيم بالله صرح بالميدان
 بين ميدان بغداد وجليس فيه انشد ما حن الموصلى يا دار عمر كالمطلوع
 وليس شعرك ما الذي ابدك فتنظر العتيم وامر به به وليس كور الابتدا
 مناسب التصود براعة الاستهلال البراعة في العرف مطلق البراعة براعة
 الاستهلال وهي ان تفتن معنى ما سبق الكلام لاجله ليكون ابتدا كلامه داللا
 انتها به وراية القصر وهو ان مرجع الشاعر اخيرا فتقدمه من السبب المدام المدح من
 سمعنا في اوردب او خودك من القصور باوله وبلا مضا في ميا وبعين
 اوله وهو قائل ان اشعر بالتقديم ومنه قول رغير ان التحمل يلوم حب
 كان ولكن المبراد على علاه هزم وقد ليج به المناهرون لما في من الحسن والدلالة
 على مراعاة الشاعر ذلك افتداه وراعه المطلب وسمى حسن المطلب ايضا
 ان يكون الفاظا طلب مهد مسعرة به تعظيها المدح كقول امير ان الصلت

اذكر طاعتى امر قد كفى صاوكا من منجها الحيا اذا شئى الى الدنيا
 لنا من حرمنا انت وراعه المقطع وسمى حسن للغاية ايضا يجب على
 الباع ان يتم كلامه شعرا او خطا او رسالة باحسن غاية فانه اخر ما سعى
 في الاستماع فليجته في صوحا وحلاوته وفي قوتها وجزالها مع نصيبها لم
 يود ان السامع بانها الكلام كافا لالتسنى قد شرف الله امرنا انما كنها
 وشرف الناس ادسوال انسانا فدل ما يقتضى تقرير كل ما يدع
 مدوحه فعلم انه قد استنى كلامه ولم يبق للشعر منقوشا ما وراءه وقول
 اى الفرج الساوى وصيرة فلا خير كبر من انتقام وقول معجك
 والنمل سكي وكتول اى تمام الخ المراد بالكتب كتب النجوم احدها النجم
 السيف المحذر لحد الحاجز بين الجود والدم والعتاج جمع منجها السيف
 العزم والمراد بسود العجايب كتب النجوم وبالدم والشكر والشكر العرب
 قول النجم ان عبور جولا سعى في وقت الوقت فتد اخل قلت العتيم وردد
 فيه بقرام نزال الشاعر وثلث التردد بقول السيف الخ يعنى ان اخبار السيف
 احده من اخبار النجوم والامنا وعليه اول من الاختلاف على قوله لا يوجد
 السيف ومضاربه الحدائق صل من ما صرحه صدق وجزا هو بخلافه
 وفي تنوير السيوف السيف المصقول ازاله الشك والدره وكشف العتق
 والتردد وطائفة النفس لا في الاوراق السوداء في هذا جرم من الاستماع
 القول اهل الجود وحسنى حال ما هو صدى والافعال العكس اى اذا لم
 كمن شلا من الطامير انفقوا النسر واسلكت من جمل الاحتكاك الى حد الكلال
 والقصور ورواها في الكلام الى سواحه الاغاض وبدا الطحال قوله
 هو من اسم موضع وقيل اسم لبد واختلف في فعل اصله قيل فاعله

السري دامت النعل شاعرا ان في اسد موسوم واما على اول السري
 براولته كاختار الشارح ونسب الادل الى التوفيق وقيل في علمه الا بال في
 الكلام السابق والسري اضيق على الطريق يتقدم في السري في الاية الذي
 في حلي المهر وفوقه في كل منزل في قول في قومي ومحمي متفجر من كثر
 الاستار والحال ان مزاوله السيرة الدليل ومصارف المطايا قد اشرت فيها
 وعصب من قروانا انفي وطلعت مطلع الشمس ان يعدها لكثر سيرة تلك
 اريد عوا وسهوا اي انعمكم وبسري محكم مطلع الجود والكرام واصن
 التخلع ما وقع في حبيب واحد وما وقع في الحساسات قول في اسر واداس
 في المدام وشربها فاجعل حديثك كلمة في الكاس واداس عن غير الشراء بليل
 مع ذلك السرع لا الكاس واذا اردت مدح قوم لا من شانهم فمدح كل
 وفي جليل ما سرف في قول في نام في ذلك فلق العسلو الحسن في الجمع الفائق
 ونعم الذي اذكر كوا الاسلام والمجاهلة الشرايع اربع طبقات الجاهلية
 كاري القيس طرفة ورفيع والخضرمون الذين اذكوا الجاهلية والاسلام
 الحسنان وليد والمستدمون من اجل الاسلام كالغريزون وجرودى
 الصمد وهو كالم يستشهد بعلامهم في الشهد والحدوث من اجل الاسلام الذي
 نشاوا بعد الصمد الاول من المسلمين كابي بكر والبصري في الطب ولا
 استشهاد بعلامهم الا بالوجه الذي ذكرنا وهو ان يجعل ما يتوله بمنزلة ما يروى
 قال في الحساس ما قد حضره جمع مصداقها وفي الحاجات ما قد
 اذا قلح ظم اذنا قال ابن الاثير في قوله بعد ما اوردنا المثال المذكور
 وهو قوله تعالى اذكر عبدا نبيا برهيم واسحق وسمي اولي الايدي والاحبار
 كاجلصاهم بحالهم ذكر كالدراوانهم عند المن المصطفى الاخيار وادكر

لحم

اسهل واليسع ود اللذل كل من الاخبار هذا ذكر وار التتبع الحسن ما
 جنات عدن في محبة ليل الاواب الا ترى لما فكل قيل صدقانه ذكر من كثر
 الانبياء واراذا ان في كثر عتبا يا اخر من وهو كثر الحنة وادله فقا حنا
 ذكر من قال لوان التتبع الحسن ما ب ثم لما ام ذكر اهل الجنة واراذا ان عتبه
 ذكر اهل النار قال هذا وان لوطا عين لست باب وفكر من فصل الخطاب
 الذي هو اللطف عتفا من الخالص ولكن كما في على العسلو وكان يحب
 لاسلك السبع ولا يكون خيرا ما وقع في اسر من التتبع كالمطام التتبع الذي
 حنا وله بعد الاطعمه اللذين واذا نظرت الى خواصها وحدها في غاية
 الحسن في غاية الكمال كوكبا في عتفا وذلك كتحصيل حله المطلوب في الشفاء
 والبرقا والدي شمت به السبع والوصايا في خاتمة الحزان والوعده والوعود
 الذي في خاتمة الانعام وقوله الى غير ذلك من كالتجديد والتعليم الذي في خاتمة
 الماية والنسب اربع خاتمة النساء هذا القوام اردنا تهيئة من اذنا العلم
 وتتميمه من خراير الفرائد مع قلة العسلو والبصا عه وكثر التتبع والزل
 في الصنعة وعده على انام منى على البدا والاختتام ثم فصل في
 تجل على الرسول افضل الانام ثم على الال ومحبته وما ومع الاية العظام
 وقال الشيع ج كاتع بالاصل والنسب على الامام ثم انما بحسنة عتبه
 وروى عن علي بن ابي طالب عليه السلام عتبه عتبه عتبه عتبه

السري في صدره ليل السري في صدره ليل
 الحادس من سر السري في صدره ليل
 وحالته ونبه العسلو



